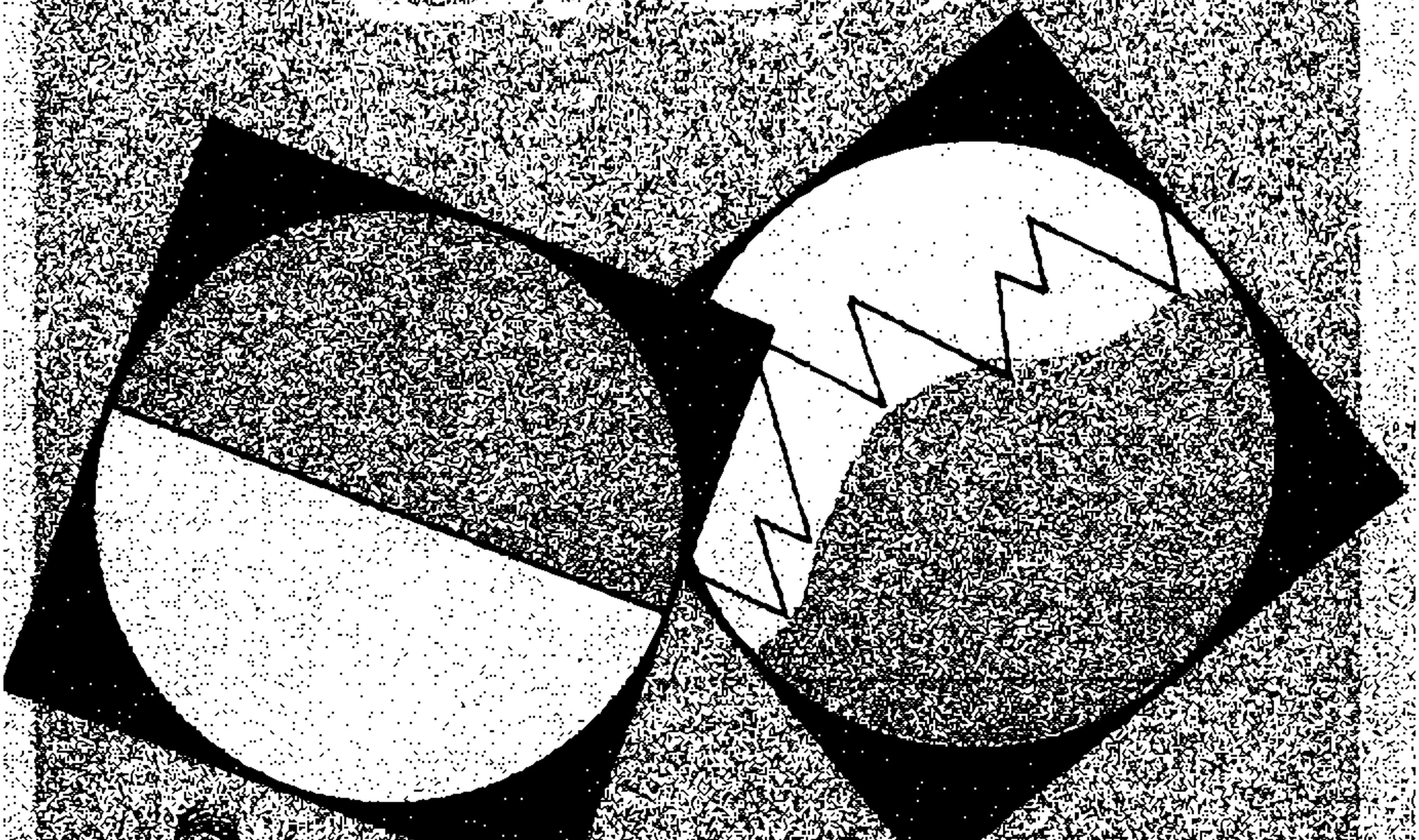
الدكتور حسين مؤنس

الإسلام الفاتح



دار الرشاد

تأليف

الدكتـور سميـر اميـن

ترجمـة حسن قبيسـي

التراكـم على الصعيد العالمـي

نقـد نظريـة التخلـف

دار ابن خلدون
للطباعة والنشر والتوزيع
صندوق البريد: ٩٣٠٨ - تلفون: ٢٥٢٠٨٩
بيروت

كلمة المترجم

عندما يعمد باحث الى صياغة نظرية جديدة - او الى مجرد التجديد في حقل النظرية ، يضطر في احيان كثيرة الى استعمال ادوات تعبير جديدة . قد يستخدم مفردات قديمة ويعطيها معنى جديدا تستمده من موقعها ضمن البنية النظرية الجديدة ، وقد يضطر كذلك الى نحت ادوات تعبيرية لم تجر العادة على استعمالها ولم تألفها اللغة .

ادوات التعبير هذه لا تلبث ان تنخرط وتستوعب ضمن اللغة التي ولدتها ، فتفقد غرابتها ، وتصبح بعد فترة قد تطول او تقصر ، جزءا من اللغة . لكن المشكلة تقع عند محاولة نقل هذه الادوات التعبيرية الجديدة الى لغة اخرى ، لم تصل في تطورها — في الميدان النظري موضوع البحث — الى مستوى مكافيء لتطور الاولى .

« اقتصاد النمو فصل حديث من فصول الاقتصاد ، يمكن تحديد نشأته بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٠ » ، يقول المؤلف . « وهو مصدر من مصادر اغناء الفكر النظري الاقتصادي العام » .

اذا نظرنا الى اللغة العربية ومدى تمرسها بالتعبير عن موضوعات اقتصاد النمو ، واقتصاد التخلف ، لراينا نقصا واضحا . ويزداد تفاقم هذا النقص عندما يتعلق الامر بنظريات جديدة — واذن تستعمل ادوات تعبير جديدة — ضمن هذا الحقل النظري .

هذه هي باختصار المشكلة الموضوعية لترجمة هذا الكتاب.

يضاف اليها مشكلة ذاتية . فالمترجم ليس « عالما اقتصاديا » بالمعنى المألوف . لذلك كان من الممكن ان تعتبر مهمة الترجمة بالنسبة لنا مهمة غير « طبيعية » للوهلة الاولى . لكن الامر هنا كان يقتضي احد حلين : اما انتظار « نضج الظروف الموضوعية » للغة ، من جهة،

وتصدي احد « علمـاء الاقتصاد » ، اهله الأئمة ، من جهة أخرى ، في ذلك طول غربة . واما العمل من خلال المعطيات المتوفرة على انضاج هـذه الظروف وعدم « انتظار » نضجها الطبيعي .

هذا ما قمنا به . والحق ان عملنـا في ترجمة هذا الكتاب لـم يكـن فرديا . فقد كانت تعقد « حلقات » مع عدد من الاصدقاء والزملاء للتداول حول التعبيـر المناسب لكلمة او اصطلاح اقتصادي او مفهوم جديـد . واحيانا كانت الرجعة الى ترجمـات اقتصادية مفيدة . كمـا كنا نرجع الى بعض المتخصصيـن في شؤون الاقتصاد لاستشـارتهم . لكن هذا لم يكن ، في اكثر الاحيـان ، رفيع المردود . وذلك لامر لا مفر من الاشارة اليه ببسـاطـة ، وهـو ان النظريـات الاقتصاديـة التي تدرس في الجامعات لا تعالج علم الاقتصاد من الزاويـة التي يعالجهـا منها المؤلف . بل يمكـن القول : ان نظريـة المؤلف هي نقد جذري لمجمل تلك النظريـــات « الشائعـة » على حد تعبيـره .

هذا يعني ان الترجمة ليست « معصومة » . قد يوجد فيها اخطاء. بل اننـا نذهب الى حد تأكيد ذلك . وقـد يتعجب البعض هنـا من امر هذا المترجم الذي « ينادي على زيته عكرا » . لكـن بيـن تقديم العمل على انه خالص من الشوائب ، وبيـن دعوة قرائه الى قراءته بروح النقـد ـ للترجمـة طبعا وليس لمضمون النظريـة التي تخضع للنقد على صعيـد اخر ـ فرق كبير نحرص على ابرازه . فالمثقفون الذين سيطلعون على هذا الكتاب مدعوون بالفعل الى المسـاهمـة في تقويم ما يرونه معوجا .

صحيح انه من النادر ان اعيدت طباعـة كتاب عربي ، خاصة اذا كان يبحث في الشأن النظري ، وكان مترجمـا . لكننا نرى ان اهميـة هـذا الكتاب وفعاليته في تزويـد القارىء العربي بمفاهيم ومفاتيح لمعالجـة شؤون التخلف العربي ، اهمية قصوى . وليس التفاؤل حول اعادة طبعه امرا طوباويا . فقـد نفدت الطبعة الاولـى منه في اوروبا في اقـل مـن سنـة ، رغم حجمه وكلفته . كمـا اثار نقاشا زاخـرا لا زال يتفاعـل ويشتـد .

❋

في ما يلي يجد القارىء ثبتا بعدد من المصطلحات والتعابير . لـم نرتبها وفقـا للاحرف الابجدية ، بل وفقـا لصلاتها ببعضها مـن حيث فروقات المعنى . كمـا حاولنا بالنسبة لبعض المصطلحـات والكلمات ان نعرّف بها بايجاز او ان نبرر استعمالنـا لها على هذا النحو . وطبيعي ان قسميا كبيرا جدا لـم يخضع لهـذا التعريف ، لان العمل يتطلب عندئذ

جهدا يخرج عن نطاق الترجمة ويدخل في باب الدراسة والتعليق ، الامر الذي قد يتسع المجال للقيام به على صعيد اخر .

❋

ثبت بالمصطلحات

Croissance

Sous - developpement

Developpement

● درجت بعض الترجمات والمؤلفات التي تنتمي الى نظرة معينة للتخلف ، على ترجمة Pays Sous - developpés بـ بلدان نامية (اي في طريقها الى النمو) و Pays developpés ببلدان متقدمة .

هذه الترجمة لا تتفق ابدا مع نظرية المؤلف حول التخلف اذ يعتبر ان البلدان المتخلفة سائرة قدما في طريق التخلف . من هنا تعبير « نمو التخلف » développement du sous - devel الذي يتعارض تماما مع الاستعمال الآنف الذكر . لذلك استعملنا الترجمة التالية :

نمو Developpement تخلف Sous - Developpement بلدان نامية Pays developpés بلدان متخلفة Pays sous - developpés اما كلمة Croissance التي تختلف تماما عن developpement فقد خصصنا لها كلمة « تعاظم » .

❋

منظومة — نظام Système

تنشا الصعوبة من عدم وجود كلمة واحدة بالعربية تلبي المعنى :

فيقال (جهاز) عندما يكون المعنى مثلا :

الجهاز العصبي Système nerveux

لكنها تتعارض مع (appareil)

ويقال (منظومة) Le système socialiste

ويقال (نظام) Système de prix . Sytème concurrentiel

لكن (نظام) تتعارض هكذا مع régime

بالاضافة الى الصعوبة التي تنشا عندما نواجه المشتقات :

Systématisation , Systématique , Systématiquement

Systématiser Plus ou moins systématique

(حيث لا يمكن ان يقال (نظم) لتعارضها مع organiser الخ .

هذا ما حدا بنا في حين معين الى استعمال اللفظة الحرفية (سستام) على وزن (فعلان) او (فعلال) فيكون الفعل « سستم » فعل

رباعـي بازاء Systématiser والباقي يأتي اشـتقاقا :

ســتمة

مسستم

ســتاميا

ثم نجمعها على (ســاتيم) مثل : غربال غرابيل

لكن هذا الاقتراح لم يلق تجاوبا مـن اي من الذين عرض عليهم . لذلك عدنا الى استعمال كلمتين (منظومة ونظام) حسب المعنى المناسب لكل منهمـا ، فنقـول :

المنظومة الراسـمالية العالمية	Le systéme capitaliste mondial
منظومة مفاهيم	Un systéme de Conceptes
منظومتان راسماليتان	Deux systémes capitalistes

ولكن ، نقول :

نظام تحقيق الربـح	Systéme de réalisation du profit
نظام سـعـر	Systéme de prix ..
نظام معدلات الصرف	Systéme de taux de change

الـخ ...

❋

اواليـة ـ اواليات **Mécanisme**

لم نستعمل اللفظة الحرفية (ميكانيزم) رغم ورودهـا فـي بعض الترجمـات . كذلك استبعدنا (آلـة) لسـببين : امكان التباسـها مع الصفة المؤنثة : آلي ـ آلية التي تصح بالنسـبة لـ mécanique ، وتضاربهـا مع الاســم (الآلية) Le machinisme

ولفظة (اوالية) مقترحة لدى العلايلي في المرجع ودخلت نسـبيا في بعض الترجمـات الحديثـة .

❋

بنية ـ بنى **Structure**

الصعوبة كذلك في المشتقات :

Structurer - Structuré Structuration as tructuration . astructuré

* بازاء astructuré (وخاصـــة astructuration
لا نستطيع ان نقول (مركب) لانها تصح (composé)
ولا (متماسك (Cohérent)

ولا نستطيع ان نشتق كلمةمن بنية فنقول مثلا (مبني fondé او Construit) فحاولنا ان نحل المشكلة على النحو التالي :
ان نعتمد لكلمة astructuration تفكك
و astructuré متفكك
وبالمقابل Structré متراص او مرصوص
(يقال في القرآن : كالبنيان المرصوص) .

✻

حــول ... isme

ترد هذه النهاية بكثرة في متن الكتاب للدلالة على المعنى السيء للكلمة ، خاصة بالنسبة لـ économisme

فاستعملنا لها (... وية) تضاف الى الكلمة العادية للتمييز بين المعنى العادي والمعنى السيء .

فنقول (اقتصادي) لـ	économique
و (اقتصادوي)	écomomiste
ومنها (الاقتصادوية)	L'économisme
كما نقول (الذاتوية)	Le Subjectivisme
(ذاتوي)	Subjectiviste
(ذاتي)	Subjectif
كذلك (الوضعوية)	Le Positivisme
(وضعوي)	Positiviste
(وضعي)	Positif - ve
وايضا الكموية	Le quantitativisme
النقدوية	Le monétarisme

✻

التفوق المقارن L'Avantage Compré

ترددنا طويلا قبل اختيار هذا التعبير .

والحق ان كلمة avantage لا يقابلها في العربية اية لفظة

مناسبة تماما . قيل كسب ومكسب ، وقيل سبق ، ومنفعة وميزة (الميزة التفاضلية !) لكنها تشكو جميعا من بعدها عن المعنى المقصود .

عندما يصل القارىء الى المثل الذي يعطيه المؤلف لشرح مفهوم الـ avantage comparé (الوارد في النظرية الريكاردية أصلا) يتضح له ان (التفوق المقارن) هو اقرب التعابير الى المعنى المقصود .
اما Comparatif فقد ترجمناها بـ (مقارن) بالكسر على ان (متقارن) لـ Comparable

❋

متماه ومتماهية Identique

اللفظة اشتقاق من (الماهية) Identité والفعل تماهى بالشيء او بالآخر ، s'identifier à اي وجد ماهيته من خلاله ، او كان شبيها به بحيث ان الماهيتين واحدة . اما كلمة (شبيه ومشابه) فضعيفة ، فضلا عن التباسها مع analogue و Semblable كذلك (منطابق) لكونها لا تصح الا على ذوي ابعاد .

❋

حدا التبادل Termes de l'échange
المؤشر Indice

حدا التبادل هما حدا النسبة التي تعبر عن تبادل منتوجات بين بلدين . فيقال ان هذين الحدين في تحسن عندما يكون المعدل ارفع من ١٠٠ (اي ان البلد المعين يبيع للخارج باغلى مما يشتري منه) ، كما يقال ان حدي التبادل في تقهقر عندما يكون المعدل ادنى من ١٠٠ (الحالة المعاكسة) .

اما النسبة المذكورة فهي نسبة مؤشر حجم الصادرات على مؤشر حجم الواردات .

والمؤشر indice هو قيمة التحول النسبي الذي يطرا على مقدار معين بين تاريخين مختلفين او مكانين مختلفين . فتكون لدينا سنة ننطلق منها كاساس ، ونقيس بالرجوع اليها التحول الذي يطرا على المقدار المدروس ، وحتى تتلافى الكسور العشرية نضرب القيمة المحصول عليها دائما بـ ١٠٠ .

مثلا : لنفترض ، اعتباطا ، ان سعر بيع كيلو العدس كان ٤٠ قرشا عام ١٩٥٠ ثم اصبح على التوالي ٤٧ ، ٤٩ ، ٧٥ ، ١١٥ قرشا في السنوات ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٧٣ .

فالمؤشر الوسطي لسعر العدس خلال الفترة ٥٠ ـ ٧٣ يمكن ان نحصل عليه بمتوسط جميع المؤشرات الجزئية على النحو التالي :

م١ = ٤٧ / ٤٠ × ١٠٠ = ١١٧،٥ م٢ = ٤٩ / ٤٠ × ١٠٠ = ١٢٢،٥

م٣ = ٧٥ / ٤٠ × ١٠٠ = ١٨٧،٥ م٤ = ١١٥ / ٤٠ × ١٠٠ = ٢٨٧،٥

ويكون المؤشر الوسطي : (م١ × م٢ × م٣ × م٤) / ٤ = ١٧٨،٥ .

ونستطيع ان نضرب المثل التالي على تقهقر حدي التبادل : عام ١٩٥٤ كانت البرازيل تدفع ١٩ كيسا من البن لتحصل على سيارة جيب ، فاصبحت في عام ١٩٦٢ تدفع ٣٩ كيسا مقابل نفس السيارة . كانت غانا عام ١٩٥٥ تستطيع شراء تراكتور اذا صدرت ٣،٠٦ طن كاكاو اما عام ١٩٦٢ فلا تستطيع الحصول على التراكتور نفسه الا مقابل ٧،١٤ طن .

على صعيد اشمل نأخذ المثل التالي : بين ١٩٥٣ و١٩٦١ ارتفعت اسعار المنتوجات الصناعية بنسبة ١٠ بالمئة تقريبا . بينما انخفضت اسعار المواد الاولية بنسبة ٨ الى ٩٪ تقريبا .هكذا فان البلدان المتخلفة التي تصدر المواد الاولية وتستورد المنتوجات الصناعية تكون قد شهدت تقهقرا في حدود تبادلاتها .

❋

الحدية le marginalisme

يصعب فهم هذا الكتاب دون الالمام ولو جزئيا بالنظرية الحدية . هذه النظرية ، ويقال لها ايضا الهامشية ، صيغت بدءا من ١٨٧٠ ونشأت فيها مدارس عديدة ، قاسمها المشترك هو ان قيمة السلعة لا تتحدد بعوامل موضوعية ، بل بتقييم ذاتي لها من قبل الانسان الفرد . بينما كان ماركس والاقتصاديون الكلاسيكيون ينطلقون من الطابع الاجتماعي لعملية التبادل بين منتجي مختلف السلع ، تنطلق النظرية الحدية من

الطابع الفردي للحاجات ، وتعتبر ان قيمة التبادل عبارة عن صلة ذاتية بين الانسان والسلعة . لكن الانسان الفرد ، يحتاج بالطبع الى الماء والهواء اكثر بكثير من حاجته للالماس مثلا . مع ذلك فان قيمة الالماس اكبر بكثير من قيمة الماء او الخبز . لذلك تعيّن الحدّية ان ما يحدد قيمة الشيء ليست شدة الحاجة اليه بذاتها بل ان شدة الحد الاخير (الهامش الاخير ـ الجزء الاخير) من الحاجة غير المشبعة (من هنا المنفعة الحدية او الهامشية) هي التي تحدد هذه القيمة .

لا يمكن طبعا تفصيل هذه النظرية في هذا الهامش . في كتاب ارنست ماندل « مصنف في الاقتصاد الماركسي » (مترجم الى العربية) يجد القارىء في الفصل الاخير من الجزء الثاني ، عرضا موجزا للنظرية الحديـة بين نظريات أخرى .

*

Capital	
Composition organique du capital	التكوين العضوي لراسالمال
Vitesse de rotation du capital	سرعة دوران راسالمال
Coéfficient du capital	معامل راسالمال
flux de capitaux	دفق رؤوس الاموال
reflux des profits	ارتداد الارباح
transfert de valeur	تحويل القيمة
transferts cachés	تحويلات غير منظورة
(transfomation)	تحوّل
Capital installé	راسمال مستقر
« constant	» ثابت
« fixe	» جامد
« variable	» متحوّل
« mobil	» متحرّك
« avancé	» مسلّف
« circulant	» متداول
La plus - value	القيمة الزائدة
Le surplus	الفائض
L'excédent	الفضل
L'excédent constant	الفضل الثابت

L'excédent de surplus	فضل الفائض
Le surprofit	فائض ربح ـ فوائض ارباح
Les surprofits potentiels	فوائض الارباح الامكانية

*

international	دولـــي
mondial	عالمـــي
Universel	شـامـل

*

Institution	مؤسـســة
Entreprise	منشأة
Projet	مشروع
Plan	خطــة

*

Effet - s	مفعول مفاعيـــل
L'Effet - prix	مفعول السعر
L'Effet - change	مفعول الصرف
L'Effet - usage	مفعول الاستعمال
Effet multiplicateur	مفعول تضميفي
Effet inflationniste	مفعول تضخمي
Effet intégrateur	مفعول تكاملي
Effet d'entrainement	مفعول جذبي
Effet primaire	مفعول ابتدائي
Effet secondaire	مفعول ثانوي

*

Economie	
Economie marhande	اقتصـاد سلعـي
Economie de marché	اقتصـاد سـوقي
Economie de subsistence	اقتصـاد معيشي
Economie de traite	اقتصـاد تعاملي
Macro - économique	ماكرو اقتصـادي
Micro - économique	ميكرو اقتصـادي

Authentique	منطبق على الواقع
Vrai	صحيح
Vérité	حقيقة
Véritable	حقيقي
Effectif	فعلي
Réel	واقعي
Réalité	واقع
Essentiel	جوهري
Fondmental	اساسي
Principal	رئيسي

*

Articulation	تمفصل
Articulé	متمفصل
Désarticulation	تضعضع
Désarticulé	مضعضع متضعضع
astructuré	مفكك
désintégré	مخلخل

*

Thèse	اطروحة
Thème	موضوعة
Proposition	مقولة
Probléme	مشكلة
Problèmatique	اشكالية
question	مسألة ـ سؤال
Ambiguité	اشكال
Dilemme	معضلة

*

Tautologie	تحصيل الحاصل ـ اجترار فكري
Harmonies Universelles	الاتساقات الشاملة
Pétition de Principe	مصادرة على المطلوب
Apport	مساهمة

Approche	طـــرح
L' « empriste	الطرح التجريبي

*

Rapport	نسبة
Relation	علاقـــة
Correlation	ترابط

*

Centre	مركز
Périphérie	طرف اطراف
Formation sociale	تشكيلة اجتماعية

*

Exogène (Produits)	منتوجات غريبة
Indogène (Capital)	راسمال اهلي
Local	محليّ
Intérieur	داخلي
Extérieur	خارجـــي
Etranger	اجنبـــي
Extravertie (économie)	برّانـــي
Introvertie	جوّانـــي

*

. . . isation

Monétarisation	تنقيـــد
Commercialisation	تسويق
Prolétarisation	تبلتر (تحوّل الى بروليتاريا)
Localisation	تموضـــع
Urbanisation	تمدين (تحوّل الى المدن)
Théorisation	اكتنـــاز
Spécialisation	تخصص
Idéologisation	ادلجـــة
Européanisation	تاورب

Socialisation	تشريك
Shématisation	تبسيط ـ ترسيم
Capitalisation	ترسمل
Monopolisation	تحكيــر
Systématisation	نظمنة (تنظيم)
Democratisation	دقرطــة

*

Phénomène	ظاهرة ظاهرات
Apparence	مظهر مظاهــر
Apparition	ظهــور
Manifestation	تظاهرة تظاهرات

*

Egal	مســاو ـ مكافيء
inégal	متفاوت ـ غير متكافيء
L'échange inégal	التبادل غير المتكافيء
équivalent	معادل
semblable	مماثل
Analogue	مشــابه
Corres pendant	مقابل مناسب
identique	متماه
symétrique	متناظر ـ نظير
dyssimétrique	غير متناظر
dyssi métrie	انعدام التناظر
parallèle	مواز
assimilation	مماثلــة

*

Sous - emploi

Sous - estimation	سوء تقدير ـ ابتخاس
Sous - utilisation	ســوء اســتعمال
Sous - consommation	ســوء اســتهلاك
sous - estimation	ســوء عمالــة

Dynamique	دينامي
Statique	سكوني
Stationnaire (état)	حالة ركود
« (ère)	زمن ركود
Stabilité	استقرار
Immobilité	جمود
Propension	نزوع ـ قابلية
Tendance	اتجاه
Tendanciel	اتجاهي

*

Elévation	رفع
Augmentation	ازدياد
Croissance	تعاظم
Décroissance	تناقص
Baisse	هبوط ـ تدني
Blocage	احتجاز
Bloqué	محتجز
Entravé	معاق

*

Intégration	انخراط او تكامل
Intégré dans le marché mondial	منخرط في السوق العالمية
Intégrer dans une théorie	دمج في نظرية ..
Intégrer une théorie	وضع نظرية متكاملة
Calcul intégral	حساب تكاملي
« différentiel	حساب تفاضلي

*

Investissement	استثمار
Mise en valeur	تثمير
Investissement en portefeuille	استثمار في المحفظة المالية
« inducteur	استثمار فاعل او موجه
« induit	ـ مستمد او ناجم عن

« « à long terme	– طويل الاجـل
Placement	توظيف
Placement immobilier	توظيف عقاري
« « liquide	– سائل
« « Semi liquide	شبه سائل

❋

Revenu	دخـل
Rente	ريع ؛ ريوع
Rendement	مردود
Rentabilité	مردودية
Rentable	ذو مردود
Recette	ايـراد
Royalthies	عائدات

❋

Optimum	الوضع الامثل – الحالة المثلى
« « Social	الوضع الاجتماعي الامثل
« « économique	الوضع الاقتصادي الامثل
Minimum	الحد الادنى
Maximum	الحد الاقصى
Maximiser (le taux du profit)	دفع معدل الربح الى حده الاقصى

❋

Facteur économique	عامل اقتصادي
Facteurs de production	عوامل الانتاج
Rémunération d'un facteur	تعويض عامل من العوامل
Péréquation des rémunérations	التوزيع المتساوي للتعويضات
Péréquation des profits	التوزيع المتساوي للارباح
« « mondiale	التوزيع العالمي المتساوي
Dotation en facteurs	التجهيز بالعوامل
Facteur résiduel	العامل الرائزي

Elasticité revenu	مرونة الدخل
Elasticité prix	مرونة السعر
Elasticité de substitution	مرونة الاستعاضة

Le taux de profit	معدل الربح
Le taux de substitution des produits	معدل استبدال المنتوجات او الاستعاضة عنها
La baisse tendancielle du taux du - profit	التدني الاتجاهي لمعدل الربح
Taux de change	معدل الصرف
Taux de change multiples	معدلات صرف متعددة

Axe des abscisses	محور السينات
Axe des coordonnées	محور الصادات
l'origine	الاصل
Une fonction	دالة
Coéfficient	معامل
Accélérateur	مسارع
Multiplicateur	مضاعف
Lieu de fonctionnement de l'accélérateur	موضع سيرورة المسارع

Prix de référence	سعر مرجعي او مبدئي
« « nul	— — معدوم
Système de prix retenu	نظام السعر المحجوز ، المقتطع ؛
Situation d'indifférence	وضع انعدام الفرق
Courbe d'indifférence	منحنى انعدام الفرق
Courbes collectives d'indifférence	المنحنيات الجماعية لانعدام الفرق
Carte d'indifférence des conomma - tion	خارطة انعدام الفرق بين المستهلكات

تسعير الاوراق النقدية في البورصة	Cotation des valeurs en bourse
قيمة الاصول الصافية	Valeur des actifs nets
قيمة الخصوم	« « prassifs
حشد رؤوس الاموال	Mobilisation des capitaux
الحشد على المكشوف	« à découvert
الحسم على السندات	Escomple des traites

مقـــدّمة

ليس من الضروري ان يكون المرء من رجال الاقتصاد حتى يعلم ان عالمنا يتألف من بلدان « نامية » وبلدان « متخلفة » ، وانه يتألف كذلك من بلدان تجاهر بكونها « اشتراكية »واخرى ينبغي تسميتها باسمها - « راسمالية ». وان كلا الفريقين منخرطان جميعا ، رغم التفاوت في الدرجة ، في شبكة عاليـة من العلاقات التجارية والمالية وغيرها ، تحول بيننا وبين النظر الى كل واحدة من هـذه البلدان على حدة ، اي متجردة عن هذه العلاقات . كما كـان بالامكـان في ما مضى - بالنسبة للامبراطورية الرومانيـة والصيـن الامبراطورية في ذلك العصر - واللتين كانتا تتجاهل الواحدة منهما الاخرى.

ان موضوعة **التراكم على الصعيد العالمي** تتضمن تحليل مجمل هـذه العلاقات من حيث طابعها الاساسي . وبديهي ان تكـون هـذه المشكلـة الجوهرية بالنسبة لفهم عالمنا المعاصر مشكلة معقـدة . فضـلا عـن ان ميدانهـا من الاتساع بحيث ان التداخلات بيـن العلاقات الدولية والبنى الداخليـة هي تداخلات حاسمة في كثير من الاحيان . والمشكلة اخيرا ، ما زالت في بدايـة كونهـا موضوعا لمعالجـة منظمـة . اذ ان التحليـل الماركسي ، كمـا سنرى ،اذا كـان يتضمـن بالضرورة في برنامجه صياغـة هذه النظريـة ، فـان هذه لم تحرز الا تقدمـا بسيطـا منذ كتاب لينين عن « **الامبريالية** » ، فـي حين ان الجعبة النظريـة الاساسيـة في الاقتصاد الجامعي المتداول (الحديـّة) تمتنع عن مجرّد طرح المشكلة . نتيجة ذلـك كلـه يشكـو التحليـل المتداول حول « التخلف » من فقر لا يصدّق .

كل هذه اسباب كانت مدعاة لتشجيعنا على تاليف هذا الكتاب ، كمـا كانت مدعاة لترددنا في الوقت نفسـه . لقـد كنا اكثر جراة ، منذ اثنـي عشر عامـا ، عندمـا اخترنـا موضوعا لاطروحة الدكتوراه هـذا الموضوع

بالضبط (١) . لقد اعتقدنــا ان تعميق الموضوع يقتضي قبل ذلك ان تتعدد التحاليل العيانية ، وان تبلغ اكبر قدر من الدقة والغنى بالارقام، وهذا ما كرسنــا لــه عملنــا منذ ذلك الوقت (٢) . ويبدو لنــا ان الامور قد غدت الان ناضجة من اجل تقدم جديد في نظرية التراكم على الصعيد العالمي . لذلك ، ورغم ان الامر قــد يبدو على جانب كبير من الطموح ، فقد قررنــا ان نقذف بأنفســنــا في اليم من جديد وان نحاول القيــام بتأليف نقدي ، واننا واعــون ان هذه المحاولة ليســت سوى مرحلة . فــسعينا الى ان ندمج فيها عناصر تجربتنا الخاصة مع بعض المســاهمات النظريــة التي قام بهــــا اخــرون والتي تبدو لنــا حاسمة في هذا المشروع (٣) . واحر رجاء لنــا هو ان يثير هذا الكتاب النقد اللازم ، بوصفه شرطا اوليا لكل تقدم لاحق .

والكتاب يتوجه **ايضا** الى طلاب الاقتصاد . وهو يحمل على كل حــال سمات محاضرات شفهية كانت في اصل هذا العمل . لذلك بدا لنــا مــن

---

(١) سمير امين « المفاعيل البنيوية للانخراط الدولي للاقتصادات ما قبل الراسمالية ، دراسة نظرية حــول الاوالية التي ولدت الاقتصادات المسماة متخلفه » (بالفرنسية) ، اطروحة، باريس ١٩٥٧ . واذ نقرا هذا العمل اليوم فانه يبدو لنــا متضمنا اخطاء نظريــــة ونواقص ، رغم اننا مــا نزال نحتفظ بالوقائع الاساسية نفسها . سوف نستعير من هذه الاطروحة مقاطع عدة ، لا سيمــا بالنسبة لما يتعلق بنقــد ادوات النظريــة الاقتصادية الجامعية الشائعة . في المراجع سنشير الى هذه الدراسة بـ : الاطروحة .

(٢) سمير امين « ثلاث تجارب افريقية في النمو : مالــي وغينيا وغانا » باريس PUF ١٩٦٥ . « اقتصاد المغرب » جزآن ، منشورات مينوي ١٩٦٦ . « نمو الراسماليــة في شاطئ العاج » منشورات مينوي ١٩٦٧ . « عالم الاعمال السنغالي » ، مينوي ١٩٦٧ . « من الكونغو الفرنسي الى الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى UDEAC . التاريخ الاقتصادي لافريقيــا الاستوائيــة من ١٨٨٠ الى ١٩٦٩ » (باشتراك مــع Cathrine Coquerey Vidrovitch انتردبوس IFAN ١٩٦٩ . « افريقيا الغربية المحتجزة ، الاقتصاد السياسي للاستعمار من ١٨٨٠ الى ١٩٧٠ » منشورات مينوي، ١٩٧١ .

(٣) نرى ان التقدم الحاسم هو ذاك الذي حققته نظرية الراسمالية الاحتكارية في الزمــن المعاصر (اعمال Paul Baran و Paul Sweezy ، وكذلك التوضيح الجديد الذي قام به André G . Frank بالنسبة لما يتعلق بنظرية « تخلف التخلف ») ، وكذلك نظرية التبادل غير المتكافىء التي يرتبط بهــا اسم Arghiri Emmanuel . لكننا ندين بالكثيــر كذلك لاخرين ، لا سيمــا Giovanni Arrighi و Catherine Coquery و Christian Palloix وسنشير الى هذه الاستعارات العديدة في متن الكتاب .

الضروري ضرورة مطلقة ان نعمد الى نقد النظرية الاقتصادية التي يتعلمها الطلاب بما في ذلك نقدها من الداخل . فهذه النظرية تبدو لنا بالضبط خالية من اي معنى سوى التملص من المشكلات : يلمس المرء ذلك جيدا عندما تطرح هذه النظرية مسألة « التخلف » : عندئذ ينبغي متابعة التحليل حتى نهايته لكي يرى المرء كيف ان هذه النظرية « خارج الموضوع » ولماذا لا تستطيع ان تطرح الاسئلة الصحيحة . هذا النقد الذي قد يبدو مملا بعض الاحيان ، هو مع ذلك امرجوهري بالنسبة للطلاب المغتذين بالحذلقة . كما انه جوهري بالنسبة لبحثنا ايضا . وما ذلك الا لان فهم اصول العجز الذي ينتاب نظرية ما هو شرط التوصل الى طرح المسألة الحقيقية طرحا اكثر احكاما وصياغة المفاهيم العلمية اللازمة . سنرى امثلة على ذلك .

من ناحية ثانية ، اذا كانت النظرية الشائعة عن « التخلف » لا تساوي شيئا يذكر ، فان هناك مقدارا مرموقا من الوثائق الحديثة (٤) وليس ثمة سبب لتجاهل قيمتها ؛ حتى ولو كانت هذه الوثائق ، في قسمها الاكبر ، محكومة في اعدادها بفوضى كبيرة تصل بها احيانا الى حد يجعلها لا تدري عما تبحث . فالنظرية العلمية ليست تلك التي « تأخذ الوقائع بعين الاعتبار » بل تلك التي تنطلق من الوقائع وتفلح في دمجها في بنيان متماسك . ولكن هنا ايضا لا يملك المرء الا ابداء العجب حين يلاحظ الى اي حد تعاني الوقائع من تجاهل النظرية الجامعية الشائعة المنعزلة في برجها العاجي .

١ ــ حقل التحليل

التراكم ، اعادة الانتاج الموسع ، هو قانون داخلي جوهري من قوانين نمط الانتاج الراسمالي ، ولا شك في انه كذلك ايضا بالنسبة لنمط الانتاج الاشتراكي . لكنه ليس قانونا داخليا بالنسبة لسيرورة انماط الانتاج ما

(٤) المنتج الرئيسي لهذه الوثائق هي المنظمات الدولية (منظمة الامم المتحدة ONU ومنظمة التعاون والنمو الاقتصاديين OCDE الخ) على تفاوت كبير طبعا في قيمة هذه الوثائق . كذلك قامت الدوائر الادارية في البلدان المتخلفة بجمع كمية كبيرة من المعطيات ، بمناسبة صياغة حساباتها الوطنية ، و « الكشوفات الاقتصادية » وخطط الانماء . واخيرا توجد دراسات اكثر تناسقا وافضل بناء لا سيما في بعض الدراسات الوافية حول التاريخ الاقتصادي التحليلي .

قبل الراسمالية . والحال ان المنظومة الراسمالية العالمية لا يمكن ان ترد ، بمجملها ، ولو نظريا ، الى نمط الانتاج الراسمالي ؛ ولا يمكن ، بدرجة اولى ، ان يتناولها التحليل بوصفها مجموعة من البلدان اوالقطاعات المحكومة بنمط الانتاج الراسمالي تضاف الى جانبها بلدان او قطاعات اخرى تحكمها انماط الانتاج ما قبل الراسمالية (اطروحة « الثنائية ») . فجميع المجتمعات المعاصرة ، ما عدا بعض « الجيوب العرقية » (هنود الاورينوك) منخرطة ومستوعبة كلها في المنظومة العالمية . وليس ثمة تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية عيانية معاصرة بوسعها ان تدرك خارج هذه المنظومة .

والحال ان العلاقات القائمة بين تشكيلات العالم النامي (المركز) وتشكيلات العالم « المتخلف » (الاطراف) تسفر عن دفوق في تحويلات القيمة هي التي تشكل جوهر المسألة في قضية التراكم على الصعيد العالمي . ففي كل مرة يدخل نمط الانتاج الراسمالي في علاقة مع انماط انتاج ما قبل الراسمالية التي يخضعها لسيطرته ، تظهر تحويلات في قيم الانماط الاخيرة نحو النمط الاول ؛ وهذه التحويلات تشكل جزءا من اواليات **التراكم الاولي** . هذه الاواليات لا تقع اذن فقط في المرحلة التاريخية السابقة على الراسمالية ؛ بل انها معاصرة لها كذلك . ان هذه الصيغ من التراكم الاولي التي تجري لصالح المركز ، بوصفها صيغا متجددة ـ ومتجددة بشكل ثابت ـ هي التي تشكل حقل النظرية للتراكم على الصعيد العالمي .

ذلك اننا حتما حيال نظرية . والواقع ان الطرح التجريبوي ـ الوضعوي l'approche empiriste - positiviste الذي يكتفي بوصف الوقائع وبمحاولة قياس الدفوق ، لا يتمكن الا من ادراك المظاهر . انه لا يستطيع ان يكشف عن « التحويلات غير المنظورة » وعن جوهر قوانين التراكم على الصعيد العالمي . والحال ان هذا التحليل النظري ما زال بعيدا عن الانجاز . وسنرى مثلا صارخا على ذلك في متاهات « نظرية » التجارة الدولية . ما الذي ينبغي ان تكون عليه المفاهيم الاساسية التي تتيح القيام بهذه النظرية ؟ هذا هو السؤال الذي نطرحه . وسنرى ان هذه النظرية لا يمكن ان تكون نظرية اقتصادوية économiste وذلك بالضبط لان الاقتصادوية لا يمكن لها ان تخرجنا من تحليل الاواليات الظاهرة لسيرورة نمط الانتاج الراسمالي ، وبالتالي لا تتيح دراسة العلاقات بين التشكيلات المختلفة المنخرطة في نفس المنظومة العالمية الواحدة ، ولا تتيح طرح المسائل الصحيحة . لكي نرى ذلك يحسن بنا ان ننطلق بالتحديد من النظرية السائدة حول « التخلف » بغية

قياس عجزها وقصورهـــا .

ولكن قبل الانتقال الى هذا النقد لنظرية « التخلف » لا بد لنا - على الارجح ، من تحديد نقطة اخيرة تتعلق بحقل الدراسة . المركز والاطراف في العالم الراسمالي ليسا الفريقين الوحيدين . فتشكيلات « العالـــــم الشيوعي » (روسيا ، اوروبا الشرقية ، الصين ، كوريا ، فيتنام وكوبا)تقيم علاقات في ما بينها كما تقيم علاقاتمع العالم الراسمالي . لن نناقش مسألة طبيعة هذه التشكيلات (٥) . مع ذلك فان علاقات هذا العالم الخارجية ، سواء كانت مع العالم « المتخلف » او مع العالم الغربي النامي - تشكل جزءا من السوق الراسمالية العالمية . ذلك ان لا شيء يخولنا على هذا الصعيد ان نعتبر الممارسة التجارية التي تقوم بها روسيا واوروبا الشرقية مع باقي اجزاء العالم ، مختلفة عن تلك التي تقوم بها القوى الغربية النامية . فليس هناك سوقان عالميتان ، احداهما راسمالية والاخرى اشتراكية . بل هنـــاك سوق عالمية واحدة ، وهي سوق راسمالية ، تشترك بها ــ هامشيا على كل حال ــ اوروبا الشرقية . سوف نرى على كل حال ان التنظير الســـوفياتي لهذه العلاقات يلتقي هنا مع تنظير الغرب لها . واذا كان ذلك كذلك ، فان علاقات العالم السوفياتي الداخلية (العلاقات بين روسيا واوروبا الشرقية) لا تنتمي الى السوق الراسمالية الدولية . ذلك ان التشكيلات السوفياتية اذا لم تكن اشتراكية بشكل كامل ، فانها ليست مع ذلك راسمالية حقا (فهي اما تشكيلات « نهائية » من نوع جديد ، او تشكيلات انتقالية . وفي اية حال هي تشكيلات جديدة) . من هنا ان العلاقات الداخليـــة فـــي المنظومـــة السوفياتية تخضع لقوانين خاصة ، لن ندرسها هنا . بمعنى آخر نعتبر ان روسيا واوروبا الشرقية لا تشكل قسما (اولم تشكل قسما بعد) مـــن المنظومة الراسمالية العالمية ، رغم انها في علاقاتها مع دول الغرب النامية وبلدان العالم « المتخلف » تشكل قســـما متكاملا مع السوق الراسماليـــة العالمية . من جهة اخرى لا تقتصر العلاقات الدولية على تلك القائمـــة بيـــن الغرب النامي و« العالم الثالث » ، لان علاقات العالم الغربي الداخلية تحتل فيها مكانا جوهريا (واكثر اهمية بكثير من الناحية الكمية) . مـــن حيث النهج ، لن نبحث في هذه العلاقات الداخلية في المركز ، رغم ان ذلك يشكل

(٥) اي حول طابعها الاشتراكي او لا ، وحول طبيعة «الانتقال» فيما اذا كانت هذه الانظمة « انتقالية » : نحو الاشتراكية ام نحو الراسمالية (واي نموذج من الراسمالية) ، وحول شروط الانتقال الى الاشتراكية الخ .

فصلا هاما في التراكم على الصعيد العالمي ، لا سيما بالنسبة لما ينتمي الى علاقات التبادل التجارية وتدفق رؤوس الاموال بين المركز الاميركي الشمالي والمراكز النامية الاخرى (اوروبا الغربية واليابان) . الا ان البحث يسوقنا رغم ذلك للاشارة الى هذا الموضوع ، ولو اقتصر الامر على تبيان ان **طبيعة** هذه العلاقات مختلفة عن تلك التي تنشأ بين المركز والاطراف .

بتعبير آخر ان الحقل الرئيسي لتحليلنا يشمل مجمل العلاقات بين المركز (اميركا الشمالية ، اوروبا الغربية ، اليابان ، استراليا ، زيلندا الجديدة وافريقية الجنوبية ، من جهة ، وروسيا واوروبا الشرقية من جهة اخرى) وبين الاطراف (« القارات الثلاث ») .

٢ ـ الجعبة المفهومية لنظرية الاقتصاد الشائعة

ان العلم الوحيد الممكن هو علم المجتمع . لان الحدث الاجتماعي واحد . فهو ليس على الاطلاق « اقتصاديا » او « سياسيا » او « ايديولوجيا » الخ .. رغم ان الحدث الاجتماعي يمكن ان يواجه الى حد ما - من زاوية خاصة . تلك التي يعتمدها كل فرع من فروع المعرفة الجامعية التقليدية (الاقتصاد . السوسيولوجيا ، الاقتصاد السياسي الخ ..) . لكن عملية المواجهة هذه لا تملك حظا من البقاء مواجهة علمية الا اذا اجادت تعيين حدودها وتحضير الساحة من اجل علم اجتماعي شامل . والحال ان « الحدية » le marginalisme الظافرة ما فتئت منذ ١٨٧٠ تعين هدفها على انه صياغة علم اقتصادي « خالص » ، وعلى وجه الدقة - علم مستقل عن جميع فروع العلوم الاجتماعية الاخرى . ان التخلي عن الرؤية الشاملة التي كانت الماركسية قد ادخلتها ، وقطع الجسور التي كانت قد بنتها بين مختلف فروع العلم الاجتماعي (اقتصاد ، سوسيولوجيا ،اقتصاد سياسي) في محاولتها لتفسير التاريخ ، قد ادى بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد الى ان يكون اولا جبرا من الاستنتاجات المنطقية une algèbre de déductions لعدد من المسلمات المبنية على سيكولوجيا مبسطة حول « الانسان الازلي » .

ان جعبة المفاهيم في هذه النظرية الاقتصادية « الخالصة » تقع والحالة هذه على مستوى من التجريد يجعلها عديمة الفعل بالنسبة لتحليل سيرورة الاواليات ـ حتى الاقتصادية منها ـ في مجتمع معين . ان صياغة هذه المفاهيم الاساسية (وقبل كل شيء القيمة الذاتية) تنطلق في منحاها من فرضية سلوك روبنسون في جزيرته : الانسان (المنعزل) تجاه الطبيعة ،

وما هو اقتصادي يتحول والحالة هذه الى « علم » علاقات الانسان بالاشياء (الحاجة والندرة) . والحال ان روبنسون لن يشكل مجتمعا بحال من الاحوال ، اما علاقات البشر في ما بينهم اثناء الانتاج وتوزيع الثروات — وهي العلاقات التي تشكل الحقل الفعلي لواليات المجتمع الاقتصادية — فان النظرية الحدية تتملص منها منذ البداية . على هذا الاساس تحدد الحدية مفاهيم ميتافيزيقية ، مطلقة ، لا تاريخية ، كمفاهيم التوفير والتوظيف ورأسالمال (الشيء) الخ .. من شأنها ان توجد خارج اية بنية ، اي كائنا ما كان نمط انتاج المجتمع(٦) .

واذ تسقط هذه المفاهيم من علياء اصولها البعيدة نحو الواقع الارضي لمجتمع ما ، يصار الى تكييفها بالتي هي احسن او بالتي هي اسوأ بواسطة اساليب مبتذلة تجريبية تتيح ربط الظاهرات على صعيد الظاهر المباشرة : فالتوفير يتعلق بالدخل . والتوظيف يتوقف على جراة المبادرة لدى اصحاب المشاريع (وعلى درجة التفاؤل في امزجتهم !) الخ . فضلا عن ان مسلمة روبنسون ، بحكم كونها ، من حيث تعريفها بالذات ، جبر العقلانية المطلقة للسلوك الاقتصادي ، وبحكم أن هذا السلوك يمتد من روبنسون ليشمل جميع « العوامل الاقتصادية » les facteurs économiques ، يكتشف المرء — وهذا بديهي بذاته — ان مجمل النظام عقلانية خالصة (٧) . في اجود العوالم الممكنة كل شيء جيد ، يكفي ان يكون الحدث موجودا حتى يكون عقلانيا . ان البناء النظري الحدي يقوم بأسره على هذا الاجترار الفكري الهائل : فهو ليس اذن سوى مجرد ايديولوجية (واذن فهو يفتقد لاي طابع علمي) .

ايديولوجية الاتساقات الشاملة l'idéologie de l'harmonie universelle

والحال ان من الممكن اقامة البرهان على ان كل قطعة من « قطع » هذا « العلم الاقتصادي » تستند بدورها هي الاخرى الى مصادرة على المطلوب ناشئة من هذا الاجترار الفكري اصلا . هكذا هي الحال بالنسبة للنظرية

---

(٦) النظرية الشائعة تجهل على كل حال مفهوم نمط الانتاج ، وتتحدث عن اقتصاد Pygmés بنفس المفاهيم التي تستعملها لدراسة اقتصاد الولايات المتحدة . فضلا عن ذلك ، ولهذه الاسباب ، لا تدرس ملف الانتاج بل ملف التداول فقط .

(٧) لذا فان البرهنة على « فرضية الايراد الاجتماعي الامثل » هو محض اجترار فكري . كذلك البحوث التي تتناول « الوضع الاجتماعي الامثل » المبني على السوق ، هي بحوث عقيمة لانها تجتر ذاتها .

النقدية (الكمّوية) ، ولنظرية التجارة الدولية (التفوق المقارن) l'avantage comparé ونظرية الاوضاع المحددة ، ونظرية توازن ميزان المدفوعات الخ . اما في حالة « الاقتصادات المتخلفة » فسنرى ان القصور الداخلي لهذه النظريات جميعا يتضح بصورة اشد بداهة ، اذ انها لا تاخذ بالحسبان حتى الوقائع الظاهرة . فهي اذن ببساطة نظريات خاطئة . ان دراسة التخلف تساعدنا والحالة هذه على ان نتلمس بشكل افضل قصور المفاهيم الحدية وان نكشف عن اصل خطئها ، لان هذا التحليل يضطرنا الى ان نؤلف من جديد بنية متكاملة .

بيد ان الحدية ، بحكم موقعها الاساسي ، تجهل مفهوم البنية . فالاقتصاد الجامعي الشائع يتحدث عن بنى (بالجمع : بنى تقنية ، سكانية، بنى تنسب للمنشاة وللمؤسسة الخ) بوصفها وقائع تجريبية لا ارتباط لها في ما بينها ولا بـ « النظرية » الى تظل « عامة » (٨) . فهي هكذا تمتنع منذ البداية عن طرح مسألة « **دينامية المنظومات** » (مسالة تحول البنى) ذاهبة الى حد استبعادها من حقل دراستها لتنيط امرها بالمؤرخين (٩) . واذن فهي تمتنع عن طرح مسألة « التخلف » الصحيحة : تكونه التاريخي.

الا ان هناك ما هو ادهى . فالانشغال بايديولوجية الاتساقات الشاملة تضطر « العلم الاقتصادي » الى التلبس بلباس « نظرية التوازن العام » وهي نظرية سكونية حتما ـ بمعنى ان التقدم والتبدل عنصران خارجان عن البنية . فالدينامية الداخلية ـ التراكم ـ التي هي خاصة ملازمة لجوهر

(٨) هكذا يطرح Lionel Robbins المشكلة في « طبيعة ومعنى العلم الاقتصادي » ١٩٣٢ (بالانكليزية) . وينتج عنه ان وصف المنظومات والبنى ينبثق بالضرورة عن الانتقالية انظر مثلا André Marchal « منظومات وبنى » ، تيميس .

(٩) وفقا لهذه الشروط يصبح التاريخ الاقتصادي اما نوعا من الفيبيات المنبثة عن نظرية اقتصادية بسيطة ، كما هي الحال عند الكلاسيكيين (« الحالة الراكدة » عند ستيوارت مل المنبثقة عن « قانون « الايرادات المتناقصة) ، واما وصفا انتقائيا كما هي الحال مع المدرسة الالمانية . الماركسية وحدها هي التي تضع نظرية للتاريخ : المادية التاريخية . لذا فان عددا من المؤلفين الماركسيين حول « التخلف » مثل A . Frank و Said Shah يستهلون مجموعة النصوص المتعلقة بـ « التخلف » بمقدمة يذكرون فيها « النظرية هي التاريخ » .

النظام الراسمالي ، ينبغي ان تضمحل . لذا تخلص الحدية الى هذا الضرب من التزوير فتعمد الى محو الربح من ترسيمتها . الربح لم يعد حتى « دخل عامل من العوامل » : انه يزول ، لانه ليس الا « الفرق بين الدخل كما هو ، والدخل كما ينبغي ان يكون اذا ما تحقق التوازن العام (١٠) » . المداخيل كلها — الاجور ، الريوع ، الفوائد — تتضمن « قليلا من الربح ». من البديهي جدا ان فرضية « الراسمالية السكونية » التي يقوم عليها هذا البناء بأسره، ليست فقط غير فعلية ولا متجسدة في الوقائع ، بل انها لا يمكن ان تؤدي الا الى نظرية خاطئة لانها تحذف منذ البدء الظاهرة الجوهرية .

أن العودة الى ادخال مفهوم ربح راسمالمال في النظرية ينطوي على التخلي عن الجبهة الحدية « لانتاجية العوامل » . اذ انها تقتضي ان يعطى لمفاهيم « التوفير » و « التوظيف » و« راسالمال » و« الربح » ابعادها التاريخية ، ان تدرك الروابط العميقة التي توحد بين هذه المفاهيم في نمط الانتاج الراسمالي ، وان يصار الى الكف عن خلط هذه المفاهيم في النظام الراسمالي مع مفاهيم اخرى تختص بانماط اخرى من الانتاج ، وان يفهم مثلا أن التوفير (او « الاكتناز ») في المجتمعات ما قبل الراسمالية ليس هو التوفير (او « الاكتناز ») في نمط الانتاج الراسمالي (١١) . اذا كانت هذه المفاهيم عميقة الاتحاد في نمط الانتاج الراسمالي فان تحديدات التوازن بالعرض والطلب ، وهي لا معنى لها الا اذا كان منحنى العرض ومنحنى الطلب مستقلين واحداهما عن الاخر ، لا تعود ممكنة . يجب ان نذهب الى ابعد من المظاهر : أن نحلل الاصل ، ان نحلل تولد الفائض Surplus الذي ينبثق الربح عنه .

---

(١٠) كما كتب Knight (الربح ـ دراسات في نظرية توزيع الدخل ، ص ٥٢٧ ، بالانكلزية). انظر نقدنا للتحليل المبني على حالة « التوفير الصافي المعدوم » (J. Robinson « مقالات في نظرية العمالة » (بالانكليزية) الاطروحة ص ٣٩ و ٤٠ .

(١١) مؤرخو الاقتصاد (انظر مثلا « تاريخ كامبريدج الاقتصادي » كالانتروبولوجيين الاقتصاديين متفوقون جدا على الاقتصاديين الحديين . ونشير الى ان Rist (« بعض التحديدات للدخل ، Rev. Eco. Po. ١٩٢١) قد تلمس هذه المشكلة عندما ميّز بين التوفير الاحتياطي والتوفير الخلاق ، انظر توسيعاتنا حول هذه الموضوعة المتعلقة بالمعنى المختلف والصلة القائمة بين المفاهيم في مختلف انماط الانتاج ، في الاطروحة ص ١٠ الى ٢٠

ينبغي اذن صياغة نظرية للقيمة . وهذه لا يمكن ان تكون الا موضوعية، اي مجتمعية ، فلا تستند الى الاجترار الفكري ذي الصبغة الذاتية . ان اقصى درجات تقهقر العلم الاقتصادي هي تلك التي يبلغهـا عندمـا يكف كلية عن فهم الضرورة الجوهرية لنظرية القيمة (١٢) ، التي ، بامحائها لصالح « الملاحظة التجريبية » للمظاهر (« الاسعار تتوقف على العرض والطلب والدخل والزمن الخ » اي على كل شيء) تعني بذلك ان النظرية تتلخص بهذه العبارة البسيطة الفارغة في سخفها العاجز : « كل شيء متوقف على كـل شـيء » .

٣ ـ نظرية « التخلف » الشائعة

اذا كانت النظرية الاقتصادية الحديثة ، بما هي فرع خاص من العلم الاجتماعي ، لا تساوي شيئا يذكر على وجه الدقة ، فليس غريبا ان تكون محاولات صياغة « نظرية للتخلف » في هذا الاطار محاولات مدقعة بشكل خـاص .

نقطة الانطلاق قبل كل شيء هي اختيار مفهوم « التخلف » الـذي لا يؤدي الى اي مكان : نعني بذلك تمثيل « التخلف » بـ « الفقر » بوجه عام . في هذه الحال يصار الى التوسع طويلا في وصف مسف لا يصدق لمختلف مظاهر الفقر (مؤشرات جزئية : صحة ، امية ، تغذية ، وفيات الخ ، او مؤشر تأليفي : متوسط دخل الفرد . وذلك حتى يصار الى ملء فراغ التحليل بشتى التفاهات (١٣) . والاخطر من ذلك ان هذا التعريف يؤدي فورا الى خطأ جوهري : اذ يصار الى تمثيل البلدان « المتخلفة » بالبلدان « النامية » عندما كانت في مرحلة سابقة لنموها . يعني ذلك ان يصار الـى « صرف النظر » عما هو جوهري في الموضـوع : وهو ان البلدان « المتخلفة » تشكل جزءا من المنظومة العالمية ، وان لها تاريخا ، تاريخ انخراطها في هذه المنظومة، وهو الذي شحذ بنيتها **الخاصة** التي لم يعد لها شأن يذكر بتاريخ عصـور

(١٢) هكذا فـ « الاقتصادي » لـ Samuelson او مصنف النظرية الاقتصادية لـ Barre (مجموعة Thémis ، جزآن) لا يتضمنان عرضا لنظرية القيمة ، التي توصف بانها « ميتافيزيقية » وذلك بالطبع لصالح اتفه اشكال الانتقائية التجريبية الانكلوساكسونية .

(١٣) هذه الكتابات المديدة الفائتة تشكل مع ذلك الجوهري من « نظرية » التخلف التي تدرس . انظر بهذا الصدد ابة محاضرة جامعية حول « اقتصاد النمو » .

سابقة لانخراطها في العالم الحديث .

من حسن الحظ أن تكون هذه النظرية عن التخلف والنمو قد صيغت اليوم بطريقة منظمة واضحة ودقيقة على يد ف. ف. روستــــو (١٤) . القضية تتعلق ، كما هو معروف ، بنظرية شاملة ذات مراحل خمس مرت بها جميع المجتمعات او لا بد لها من ان تمر :١) مرحلة المجتمع التقليدي، ٢) مرحلة الظروف السابقة للنمو ، ٣) مرحلة « الاقلاع » ، ٤) مرحلة النضج، واخيرا ٥) مرحلة الاستهلاك الجماهيري .

تحدد النظرية كل مرحلة من هذه المراحل بصورة صارمة ، شاملـــة وبتعابير « اقتصادوية » (بواسطة « مستوى التوفير ») . لقــد قامــت البراهين على السخف الكلي لهذه النهجية (١٥) : « يستحيل ان تجد حاليا في العالم بلدا او مجتمعا تنطبق عليه خصائص المرحلة الاولى ... وليس في ذلك مدعاة للدهشة نظرا لان تراص المراحل عند روستو لا يأخذ بالاعتبار تاريخ البلدان المتخلفة حاليا ولا العلاقات الحاسمة التي وجدت منذ قرون بين هذه البلدان والبلدان النامية حاليا ... هذه العلاقة لم يكن من شأنها فقط ان تؤثر على حيز التصدير في البلدان المتخلفة ، كما تؤكد الاطروحة التي تكاد تكون مقبولة عالميا - رغم خطئها سواء من الناحية التجريبية او النظرية ، والقائلة بالثنائية الاقتصادية والاجتماعية . بل العكس صحيح ، لقد احدثت هذه العلاقة التاريخية تحويلا كليا في التركيب الاجتماعـــي للشعوب التي لم تكن بلدانهـا متخلفة ... »

ان الانتقائية هي الثمن الضروري لهذا التنظير الخاطىء . فمن اجل تفسير « الاحتجاز » « blocage » في المرحلة الاولى ، عن طريق ضرب من التزوير لا يشير الى عملية الانخراط في المنظومة الراسمالية العالمية ، كان من الواجب اللجوء الى تفسيرات « غريبة seuq6org » . والتفسير السكاني (الديموغرافي) : الذي يلجأ الى التعابير المالتوسية ، هو اكثر هـــــذه

(١٤) W. W. Rostow « مراحل التعاظم الاقتصادي » كامبردج ١٩٦٠. (بالفرنسية)

(١٥) قام بهذا النقد كل من Baran و Hobsbawn (« مراحل النمو الاقتصادي » ، بالانكليزية Kyklos ، رقم ٢ ، ١٩٦١) و Anrdré G. Frank (« لا نمو التخلف » بالانكليزية ، مجلة مانثلي ريفيو ، رقم) ، ١٩٦٦) ، و W. W. Rostow انشودة للتخلف ، مجلة تريكونتيننتال ، رقم ٤ ، ١٩٦٨) . المقطع الذي يلي مستقى من هذا النص الاخير .

التفسيرات شيوعا . وهو لا يصمد لا امام التحليل ولا تجاه الوقائع . كما تبقى مفاهيمه « ضبابية » (الثروات الطبيعية : المستغلة ام الدفينة ؟) ومسلماته الاساسية خاطئة (« قانون الايرادات المتناقصة ») . ثم انه يضرب صفحا عن كمية من الوقائع التاريخية ، مثال ذلك ان بريطانيا العظمى والمانيا قد تمتا بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٠ رغم ارتفاع شديد في التزايد السكاني (٥٨٪ خلال ٤٠ عاما) ، بينهما بقيت الهند على تخلفها خلال الفترة اياها رغم آن عدد سكانها لم يرتفع الا بمعدل ١٩٪ ! وهو كذلك يتجاهل ان عددا من المناطق المتخلفة تبدو ظاهريا « كثيفة السكان » (اذا كان ينبغي لها ان تظل زراعية) . لكن عددا كبيرا غيرها تبدو قليلة الكثافة (حتى من حيث الامكانيات الزراعية وحدها) ؛ وان الغابون التي يخضع نموها السكاني لمعدل منخفض جدا (بمنزلة ٠،٥٪ في العام) هي بلد متخلف شأنها شأن اي بلد متخلف آخر يخضع نمود السكاني لمعدل مرتفع جدا (١٦) .

هذا لا يعني انه ليس على سياسة النمو الحقيقية ، الذاتية المركز ، ان تأخذ بالاعتبار المعطى السكاني . كما لا يعني انه ليس من الواجب ، في مثل هذه الظروف العيانية - اتباع سياسة معينة لتخفيض معدل النمو السكاني . بل هذا يعني ان الديموغرافية لا تفسر التخلف .

اما التفسيرات التي تلجأ الى صيغ « حلقات الفقر المفرغة » فهي تتملص من المشكلة الحقيقية بنفس الطريقة (١٧) . فالتخلف ، بموجب هذه

---

(١٦) انظر توسعاتنا حول مختلف التفسيرات المالتوسية المقدمة باما ، وغموض المفاهيم ، في الاطروحة ص ١٥ الى ٥٠ ، انظر كذلك L. D. Stamp « عالمنا المتخلف » لندن ١٩٥٣ و G. Myrdall « التصنيع والسكان » لندن ١٩٣٢ .

(١٧) Nurske (« مشكلات تكون راسالمال في البلدان المتخلفة » اوكسفورد ١٩٥٣) يصوغ هذه الجملة من النظريات بشكل منظم . انظر نقدنا له (الاطروحة ص ٢٢ الى ٣٠ و ٥١ الى ٥٣) وفيها نبرهن كيف ان Nurske لا تتجنب في النهاية الوصول الى مشكلات الانخراط الدولي . انظر كذلك النقاش حول « مجالات التصريف » (ماركس : راسالمال الكتاب الثاني ، فصل ٢١ ، روزا لوكسمبورغ : تراكم راسالمال ، لينين : بصدد مسالة الاسواق ، الرومنطقية الاقتصادية ، نمو الرأسمالية في روسيا) والعقبة التي يشكلها الريع في وجه انخراط الزراعة في نمط الانتاج الراسمالي ، وهي عقبة تطرح مشكلة طبيعة الريع المطلق التي يجهلها الحديون ، لكنهم يعودون فيستعملونها بالضرورة في منظومتهم الفكرية رغم تناقضها مع منطق هذه المنظومة (D.H. Buchanan « المواجهة التاريخية لنظرية الريع والسعر » ايكونوميكا ١٩٢٩ ، B. Nogaro « القيمة المنطقية للنظريات الاقتصادية » باريس ١٩٤٧ ، الفصل ١٢ : الريع الريكاردي) .

التفسيرات ، ينجم عن نقص في « التوفير » ، الذي ينجم بدوره عن مستوى الدخل المنخفض (اي « الفقر » واذن « التخلف ») . فلا نفهم والحالة هذه كيف كسرت المجتمعات النامية حاليا تلك « الحلقات المفرغة » . بل علينا بالاضافة الى ذلك ، وبغية تقوية هذه « الحلقات المفرغة » ان نلجأ الى نظرية في منتهى الوهن تتناقض مع ما في « قانون مجالات التصريف » من صحة جوهرية ، وهو ان الاستثمار يخلق في بعض الظروف مجال التصريف الخاص به بعد حدوثه حتى ولو لم يكن يملك هذا المجال من قبل . والحال انه من اجل انشاء اطروحة « الحلقات المفرغة » يجب ان نقوم بفرضية مناقضة للوقائع ، وهي ان الفائض في البلدان المتخلفة هو في منتهى الضعف، ان لم يكن مفقودا اصلا .

لقد برهن « باران » (١٨) على ان ما تتميز به البلدان المتخلفة ليس ضعف الفائض بل استعماله – استعمالا غير منتج ، تبذيريا ، تصديريا . وقد قسنا ذلك بالنسبة لمصر (١٩) : بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٥٣ شكل الفائض ثلث الدخل الوطني المصري ، لكن نسبة ٣٨٪ من هذا الفائض خصصت للاستهلاك الفاخر من قبل الطبقات المالكة ، و٢٤ ٪ منه للتوظيف العقاري، و ١٥٪ في التوظيفات السائلة (ذهب وعملات) وشبه السائلة (صناديق الدولة) و ١٤٪ فقط في استثمارات انتاجية فعلا (ارباح غير موزعة ، تمويل ذاتي المنشآت الاسروية ، اكتتاب الجمهور في اصدارات الاوراق المالية) .

لكننا كلما درسنا الواقع ، اي ثبات الفائض في البلدان « المتخلفة » وشكله وطرق استعماله ، تؤدي بنا الدراسة الى المشاكل الحقيقية : ان اشكال الفائض وطرق استعماله تتوقف على طبيعة تشكيلات الاطراف وعلى اواليات انخراطها في المنظومة الراسمالية العالمية .

وتخطو « نظرية » التخلف خطوة اخرى الى الوراء عندما تصرف النظر عن التحليل الاقتصادي لكي تنغمس في النخوبة « السوسيولوجية » : هذه الخطوة هي اللجوء الى « العامل الديني » وغيره من العوامل ، دون ان

---

(١٨) Paul Baran « الاقتصاد السياسي للتعاظم » .

(١٩) نتائج اطروحتنا حول الاحصائيات . سمير امين « استعمال المداخيل القابلةللتوفير في مصر من ١٩٢٩ الى ١٩٥٢ » اطروحة ISUP ، باريس ١٩٥٥ .

يصار طبعا الى دمج اي من هذه « العوامل » في نظرية شاملة للمجتمع (٢٠).

٤ ـ من العلم الاجتماعي الى فن التسيير

مات « العلم » الاقتصادي الجامعي اذن كعلم اجتماعي ميتة العجز لصرفه النظر عن النظرية الموضوعية للقيمة . لكنه خلف وراءه فنا في التسيير . فالملاحظة التجريبية « للارتباطات » القائمة بين الظاهرات تتيح صياغة جمبة من تقنيات العمل تتفاوت في مدى فاعليتها . فبمقدار ما تكون مفاهيم العلم الحدي - التي تدعي « الازلية » لنفسها - مستقاة بصورة مباشرة من ملاحظة نمط الانتاج الرأسمالي - بمقدار ما يكون بوسعها اتاحة المجال لصياغة فن في التسيير الاقتصادي - وهو فن لا شك في عيبه ونقصانه لانه يقوم على الملاحظة الوضعية بلا نظرية - سواء على الصعيد الميكرو ـ اقتصادي (فن تسيير المؤسسة الواحدة) او على الصعيد الماكرو ـ اقتصادي (فن السياسة الاقتصادية الوطنية) . فالتحولات البنيوية داخل نمط الانتاج الرأسمالي نفسه - هذه التحولات الناجمة عن نشوء الاحتكارات، فضلا عن تدخل الدولة الذي استدعته هذه التحولات - تجعل فن التسيير هذا امرا لازما . طبيعة الاشكالية ذاتها في هذا الفن ـ تصعيد بعض المقادير الاقتصادية الى حدها الاقصى (الربح ، او الانتاج) تحت وطأة بعض الصعوبات المعينة (لا سيما صعوبات « ندرة الموارد ») في زمن معين وفي نظام معين (هنا نمط الانتاج الرأسمالي ، الذي غالبا ما يصار الى اهمال ذكره) ـ تحول دون ان نرى في هذه المجموعة من « التقنيات » بديلا للعلم الاجتماعي : فالفن ينبثق عن علم ، ظاهرا كان العلم ام ضمنيا ، والعلم المضمر هنا هو العلم الحدي (٢١) . ان ادلجة ما هو اقتصادي وحدها ، وهذه هي الاقتصادوية التي سترى اصولها ، هي التي تتيح انشاء علم من ما لا يمكن ان يكون علما على الاطلاق .

---

(٢٠) قام اندره غوندر فرانك في « سوسيولوجيه النمو وتخلف السوسيولوجيا » (بالانكليزية) Buffalo Catalyst ١٩٦٨ ، بنقد لا هوادة فيه للطرح السوسيولوجي لا سيما طرح مدرسة شيكاغو التي تصدر مجلة ((ايكونوميك دفلوبمانت اند كالتشر شانج)) واهم منظريها Everett Hagen, Bert F. Hoselitz , Benjamin Higgins الخ ..

(٢١) المالك فان نظرية الوضع الامثل لا معنى لها ، اذ تدور حول مشكلة خاطئة ، اما المشكلة الصحيحة فتقع ضمن خطة اوسع من الحيز الاقتصادي .

هذا الالتباس المبهم الذي يدور حول طبيعة العلم الاقتصادي ــ علم اجتماعي او فن تسيير ؟ ــ والذي هو في اصل هذه المجموعة المتنافرة من الاصوات ، هو الذي يشكل التعليم الجامعي الحالي للاقتصاد . فمن جهة يصار الى تعليم مجموعة من التعريفات التي تقع على صعيد تجريدي عديم الفعالية ، ومن الفرضيات المستنتجة من مسلمة ساوك روبنسون ؛ كما يصار من جهة اخرى الى تعليم جملة من التقنيات التجريبية التي لا تستدعي الرجوع ، والعلة بينة ، الى تلك المجموعة « النظرية » .

ويحدث بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية انقطاع كلي: فمن جهة « علم » باطني لا يفسر شيئا اذ يفسر كل شيء ، ومن جهة اخرى سلسلة من « وصفات الطباخة » . واستعمال الرياضيات لا يحل المسألة بحد ذاته . لا لاننا نعارض مثل هذا الاستعمال ، بل العكس . فعلى صعيد الصياغة النظرية ترغم الرياضيات الباحث على ان يكون دقيقا على مستوى المظاهر على الاقل . وهي تساعد على تجنب التفكير الغامض حيث يعطي الباحث لمفاهيمه ، تباعا ، معاني مختلفة باختلاف الحجة . لكن منظومة من المفاهيم الخاطئة تبقى منظومة من المفاهيم الخاطئة حتى ولو امكن ان يستخرج منهامجموعة من الفرضيات بصورة متماسكة . اي صير الى تجنب المفاهيم « الغامضة » التي تنتمي الى تراث « ادبي » ذي رخاصة فكرية ، ووضع المنظومة على صورة المعادلات لا يمنحها ، بحد ذاته ، اية صفة علمية . اذ يصبح الاقتصاد عندئذ مجرد لعب فكري باطني عقيم الفائدة رغم تماسكه . مثال نظرية التوازن الاقتصادي العام هو اروع برهان على وضع من هذا النوع : في هذا التوازن يختفي الربح ، وهذا دليل على ان منظومة المفاهيم ، العاجزة عن اخذ واحدة من الوقائع الاساسية بالاعتبار ، هي منظومة غير علمية. كما ان الرياضيات تفرض نفسها من اجل صياغة « الوصفات » في تقنية التسيير . فالتحليل العلمي للوقائع ، ولو على مستوى المظاهر ، يحتم استعمال طرائق في التقدير والاختيار تتيح اقصاء الثانوي من خضم التظاهرات المباشرة حتى لا يحتفظ الا بما هو جوهري . ان نظرية الاحصاء الرياضي وحدها هي التي تقدم هذه الطرائق . لكن هنا ايضا ينبثق اختيار الفرضيات الموضوعة موضع التحقيق عن تحليل نظري خلفي ، مضمرا كان ام معلنا ؛ ومن الافضل بالطبع أن يكون هذا التحليل معلنا . ان الفشل الذريع الذي مني به « بارومتر هارفارد » الشهير هو ابلغ دليل على ان الملاحظة التجريبية ، ولو كانت متماسكة ، لا تؤدي الى مكان ما ، اذا لم تعتمد على نظرية . اما صياغة النماذج ــ وهي حتما رياضية من حيث صورتها ــ

التي تتيح استباق الرؤية والعمل على ضوئها ، فتنبثق كذلك عن النهج نفسه وتبقى ضمن الحدود اياها .

ان ازمة التعليم الاقتصادي تعبر بصورة مستفيضة عن هذا الالتباس . فالطلاب يطرحون السؤال : ما جدوى هذه « النظرية » ما دامت صياغة فن التسيير لا تستدعي الرجعة اليها ! وهم يطرحون السؤال المكمل للاول: ما قيمة فن التسيير هذا !

اما الايغال في طريق القمع التعليمي النظري من اجل تجنب السؤال، او اللجوء الى تقديس الرياضيات من اجل ذاتها - فهذا يساهم فقط في التملص من المسألة لا في حلها . واذا كان هذا المخرج يبدو ممكنا فما ذلك - في الواقع - الا لان فن التسيير المعني مبني على مفاهيم ليست على الاطلاق ما تدعي انها عليه (مفاهيم علم اقتصادي خارج التاريخ) ، بل هي مفاهيم تجريبية مستقاة من الملاحظة السطحية لاواليات نمط الانتاج الرأسمالي . فالفن الذي نحن بصدده لا يبدو اذن لا عاجزا كليا ولا سخيفا كليا . هكذا على الاقل في الغرب . اما في البلدان « المتخلفة » فان هذا الفن لا يمكن الا ان يكون واضح العجز والسخف - لان منظومة المفاهيم التي يبنى عليها لا تنطبق حتى على الاواليات الظاهرة . ان ازمة التعليم الاقتصادي – التي تظهر هنا حتما بمظهرها الكاريكاتوري – لا يمكن الا ان تلمس بمزيد من الوضوح .

اذ ان ما يصح على العلم الاقتصادي بوجه عام يصح ايضا بدرجة ارفع على الفصل الذي يتعلق بالنمو » و« التخلف » . ففن النمو – سياسة النمو – يشاء ان يتقدم على العلم الذي بوسعه وحده ان يفسر النمو والتخلف بوصفهما حدثين تاريخيين . اقتصاد النمو فصل حديث جدا من فصول الاقتصاد لان النظرية الاقتصادية لم تكن تولي –حتى الحرب العالمية الاولى على الاقل - اي اهتمام بتحليل المنظومات والبنى . في تلك الظروف - كان الاقتصاد يجهل بالطبع حتى مجرد وجود المنظومات - التي ليست هي فقط غير متكافئة النمو من الناحية الكمية بل هي مختلفة كذلك في نوعيتها اختلافا يشكل الطابع المميز البديهي - سواء للتطور التاريخي ام لما كان قائما في العالم آنذاك من تراصف المراكز النامية المسيطرة الى جانب العالم المستعمر الخاضع لها والذي لن يصار الى تسميته الا بعد وقت طويل عالما متخلفا . ولما كان تحليل المنظومات يقع خارج حقل العلم الاقتصادي ، فانه قد ترك امملية تاريخ اكتفت ، لوقوعها ضحية الهزال

اياه الذي ذهب الاقتصاد ضحيته ، بأن تكون تأريخا حدثيا ، او انها افلحت بدورها في التملص على الاقل من مهمة فهم الحركة العامة لتحول المجتمعات . ان النظر في المسائل التي تشكل اليوم ميدان اقتصاد النمو وسوسيولوجيا النمو كانت تعتبر في ذلك الوقت خارجة عن حقل التقصي العلمي الممكن . كانت متروكة « لفلاسفة التاريخ » والنقاد . ومهما بلغ ذكاء بعض هؤلاء وعمق نظرتهم فليس ثمة من علائم في تلك المنهجية تخولنا ان نتحدث حينذاك عن علم للنمو الاقتصادي والاجتماعي . اما العلم الاقتصادي فقد كان يكتفي ـ في احسن الاحوال ـ باخذ ملاحظات عن المسافة التي كانت تفصل بين نموذجه « النظري » والواقع « النجس » ، مسافة كانت تضؤل او تعظم تبعا للمنظومات ، فكانت تلاحظ بشكل خاص اذا كان الامر يتعلق باقتصاد متخلف .

وعلى هامش العلم الاقتصادي كانت تظهر بعض ردود الفعل التي ارادت ان تشدد على ضرورة معرفة افضل بالبنى والمؤسسات . لكن جهدها هي الاخرى بقي في معظمه تقريبا وصفي الطابع ، كما بقيت اهتماماتها مشدودة نحو دراسة المؤسسات والبنى الجزئية في العالم النامي اكثر من دراسة تلك التي في العالم المتخلف .

ان بروز اليابان على المسرح السياسي والعسكري في بداية القرن ، والثورة الروسية عام ١٩١٧ ، ثم ثورة مصطفى كمال في تركيا عام ١٩١٩ ، وولادة الحركات الوطنية في اسيا والعالم العربي ، ثم الثورة والحرب الاهلية في الصين بدءا من عام ١٩٢٤ ، كل هذه الاحداث لم يكن لها آثار على العلم الاقتصادي في فترة ما بين الحربين . بل ينبغي الانتظار حتى انتصار الثورة الصينية عام ١٩٥٠ ، واشتداد عود الحركة الوطنية وانتشارها في « القارات الثلاث » ، لكي يتكون شيئا فشيئا الحقل الجديد للدراسة العلمية التي تنصب على ظاهرة النمو ، سواء نظرت الى هذه الظاهرة في كليتها الاجتماعية او نظرت اليها من اوجه مختلفة ، لا سيما الاوجه الاقتصادية .

فاقتصاد النمو ، هذا الفصل الحديث من فصول الاقتصاد ، تكون اذن تحت ضغط الوقائع والحاجات الملحة ، ويمكن تعيين تاريخ نشأته بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٠ . وقد شاء هذا العلم منذ نشأته ان يضع نفسه في خدمة الحكومات التي كانت تعلن عن التزامها بالطريق العلمي للانماء . ولكن كان على « اقتصاد الانماء » الجديد ان يعاني من نفس النقص الذي

عاني منه الاقتصاد بوجه عام .

فهو غالبا ما اراد ان يكون فنا في الانماء دون ان يكون علما مصاغا للانماء . فكان بالتالي فنا ذرائعيا بالمعنى الحصري . غير انه كان في وضع افضل من اوضاع سائر فصول العلم الاقتصادي الاخرى بحيث تمكن من قياس وتقدير قصور الاسس النظرية لحيثيات هذا العلم .

وحتى الحرب العالمية الثانية ظلت القناعة السائدة ، بالفعل ، ان ترك الامور على غاربها سوف يكون من شأنه ان ينمي المستعمرات كما انمى المراكز الصناعية من قبل . وانه ليس ثمة ، على كل حال ، سبيل اخر ممكن : فنظرية التفوقات المقارنة ، والتخصص الدولي كانت تشكل الاساس النظري ـ الذي اصبح عقيدة جامدة ـ لفلسفة ترك الامور هذه على الصعيد الدولي . ان الحظوة التي تتمتع بها هذه العقيدة ـ والتي يستدعي التخلي عنها اعادة النظر في مجمل الاسس النظرية للحدّية الحديثة ـ تصل الى حدّ ان التيار الغالب حاليا على الكتابات المتعلقة باقتصاد الانماء (٢٢) ـ سواء منها الكتابات التي تريد طرح المشاكل النظرية العامة او تلك التي تنفرد بطرح التطبيقات العيانية ـ لم يضع هذه العقيدة حتى الان موضع التساؤل . لكن هذه النظرة تجعل اقتصاد الانماء مقتصرا في النهاية على شيء قليل : فمعرفة الحدث التاريخي المميز للتلخف لا تضيف شيئا جديدا الى النظرية الاقتصادية ، وتحليله العلمي مرفوض سلفا لانه يعتبر التخصص الدولي امرا طبيعيا ومرغوبا ومفيدا بالنسبة لجميع الفرقاء الذين يجري التبادل بينهم ، مهما كانت درجة نموهم ، كما هو مرغوب ، بالمقابل ، استثمار راسالمال الاجنبي في البلدان الاقل نموا . نظرية اقتصاد الانماء ليست والحالة هذه سوى تطبيق دقيق لمبادىء الاقتصاد الحدّي العامة على ظروف العالم المتخلف المتميزة . وهي ليست مساهمة تغني النظرية الاقتصادية العامة .

غير ان ضغط الوقائع ـ اي فشل « سياسات الانماء » التي لم تكن تضع مسألة الانخراط الدولي موضع السؤال ـ قد ساعد ، انطلاقا من نقد فن الانماء ، على تلمس نظرية في التخلف والنمو . هذه النظرية كانت تتضمن قطيعة ـ ضمنية او علنية ـ مع عقائدية النظرية الحدية العامة .

---

(٢٢) الكتاب الكلاسيكي الذي يوضح هذا الاتجاه المهيمن هو كتاب Arthur Lewis « نظرية النمو الاقتصادي » لندن ١٩٥٥ .

لذا فان فعل الولادة الحقيقية لاقتصاد الانماء يجب ان يتحدد في الوقت الذي حدثت فيه القطيعة مع هذه المجموعة من العقائد . وهي قطيعة تتفاوت في مدى اعلانها بشكل مكشوف كاعادة نظر في اسس النظرية الاقتصادية (٢٣) . ان المدرسة الماركسية التي لم تقبل ابدا بنظرية التخصص الدولي ؛ بل عارضتها منذ ١٩٢٤ مع لينين وروزا لوكسمبورغ وبوخارين بنظرية الامبريالية . عملت من ناحيتها على دمج الظاهرات المميزة للعالم المتخلف ضمن تحليل كلي للراسمالية العالمية ، سواء على الصعيد الاقتصادي او على صعيد السوسيولوجيا والعالم السياسي ، وهي اصعدة ما فتيء الماركسيون يرفضون دائما وابدا فصل بعضها عن بعض .

وهكذا اصبح اقتصاد الانماء الجديد الذي هو في طور البناء مصدرا لاغناء الفكر النظري الاقتصادي العام ؛ بل حتى مصدرا لاغناء مجمل العلوم الاجتماعية . وهكذا ، فان « اقتصاد الانماء » يتضمن بالضرورة ، شأنه في ذلك شأن العلم الاقتصادي العام فصلين متميزين : الاول فصل تحليلي اساسي ينطلق من ملاحظة الواقع التاريخي ؛ ويتولى من منطلقه هذا مهمة صياغة نظرية في التخلف والنمو . والاخر فصل تطبيقي يتجه نحو نشاط التحولات في البنى ، وهو فن التسيير الاقتصادي – فن التنمية – الناجم عن نظرية التنمية .

٥ – نظرية التخلف ينبغي ان تكون نظرية التراكم على الصعيد العالمي .

لننطلق اذن من « الظاهر » المباشرة : اي الخصائص « البنيوية » التي يظهر « التخلف » من خلالها . هذه الخصائص البنيوية هي : ١) تفاوت الانتاجية في القطاعات . ٢) تضعضع البنيان الاقتصادي ، ٣) السيطرة الخارجية . وهي ليست بالطبع خصائص « تقليدية » .

---

(٢٣) اعادة النظر في الانخراط الدولي تطبع افضل مؤلفات اقتصاد النمو لا سيما عند Alfred Hirschman « ستراتيجية النمو الاقتصادي » نيوهافن ١٩٥٨ ، وفي فرنسا ، مؤلفات مجموعة ISEA التي يشرف عليها François Perroux (انظر مثلا اعمال Maurice Byé حول الشركة الدولية). مع نظرية الهيمنة ، والتشديد على البنى التي تولدها الهيمنة على الاطراف (التفكك الخ) تقترب النظرية بشكل عجيب – على مستوى تحليل الظاهرات – من الماركسية .

ان انعدام التجانس بين البنى المنتمية الى حقبات اقتصادية مختلفة يظهر في توزيع قطاعي للانتاجية شديد التفاوت ،اي لناتج الفرد . الاطروحة الاكثر تطرفا حول « الثنائية » ترد انعدام التجانس هذا ، دون تفسير، الى تجاور صنفين من الانظمة : الاول يقال له نظام « تقليدي » او « ما قبل راسمالي » ، سابق في وجوده على الاستعمار وعلى انخراط العالم المتخلف في السوق الراسمالية الدولية للبضائع ورؤوس الاموال ، والاخر يقال له نظام « حديث » او « راسمالي » وهو نتاج عملية الانخراط هذه . نحن هنا ازاء تبسيط لا يأخذ بالحسبان ان القطاع « التقليدي » بالذات يكون هو نفسه ، في كثير من الاحيان ، منخرطا في السوق العالمية (كما هي حال الفلاح الافريقي الذي ينتج في اطار بنية « تقليدية » منتوجات معدة للتصدير . . .) . تفاوتات الانتاجية شائعة وواسعة الانتشار . والتقدم، حتى في البلدان النامية ، ليس متكافئا بالمرة ، بل هو دائم التموضع في الصناعات الجديدة . مع ذلك ، توجد في البلدان النامية قوى اقتصادية قديرة تعمل على نشر مكاسب التقدم في مجمل الجسم الاقتصادي كله — لا سيما عن طريق تعديل الاسعار ، والاتجاه نحو معادلة اجور قطاع باجور قطاع اخر ، ومعادلة معدل الربح . هذه القوى تفعل فعلها بشكل يؤدي الى انتقال مركز الثقل في الاقتصاد نحو اكثر القطاعات تقدما . فينجم عن ذلك ان التفاوت المسجل في توزيع ناتج الفرد يظل بصورة دائمة تفاوتا معتدلا نسبيا : نسبة ١ الى ٢ او ١ الى ٣ بين اكثر القطاعات ابتعادا هي اكثر النسب الملحوظة تطرفا . كما ان كثافة السكان العاملين تتركز في القطاعات الواقعة حول الحد الوسط ، اي من المؤشر ٨٠ الى المؤشر ١٢٠. على عكس ذلك نجد في البلدان المتخلفة ان نسب ١ الى ٤ ،بل الى ١٠ واكثر ،هي نسب ملحوظة شائعة جدا . كما ان التوزيع القطاعي السكان العاملين ، وتوزيع الناتج ، عوضا عن ان يكونا متوازيين بشكل ملحوظ ، نجدهما متباعدين للغاية . هكذا تشكل سكان الريف ، في مجمل العالم الثالث : بين ثلثي واربعة اخماس العدد الاجمالي للسكان ، حسب المناطق والبلدان ، في حين ان الانتاج الزراعي نادرا ما يتجاوز خمسي الانتاج الداخلي الخام . اما القوى التي تنشر التقدم في الاقتصادات النامية،فليست تفعل فعلها هنا ، او هي تمارس هذا الفعل بشكل سيء جدا .

ان غياب هذا التواصل بين مختلف قطاعات الاقتصاد المتخلف ينشأ عن تضعضع هذا الاقتصاد . فالاقتصاد النامي يشكل كلا متماسكا ، مؤلفا

من قطاعات تقيم في ما بينها تبادلات هامة تسمى «علاقات صناعية متبادلة» « inter - industriels » او « علاقات قطاعية متبادلة » « inter - sectoriels » .

وهكذا تبدو متكاملة يشدّ بعضها ازر بعض : الصناعات الاستخراجية والطاقة توفر للصناعات القاعدية موادها الاولية الرئيسية . وتلك بدورها تغذّي – بواسطة معدّات التجهيزات والمعدات نصف المصنعة التي تنتجها – الصناعات الخفيفة والزراعة المحدّثة ؛ ويقال لها المصنعة ؛ التي توفر بدورها الاستهلاك النهائي . على العكس ، نجد الاقتصاد المتخلف مكوّنا من قطاعات متراصفة لا تقيم في ما بينها الا تبادلات هامشية ، بينما يتم القسم الجوهري من تبادلاتها مع الخارج . ويتكون بعض هذه القطاعات من عدد من المنشآت الكبيرة – كثيرا ما تكون اجنبية ، او فروعا من وحدات دولية ضخمة – تقع مراكزها المحركة خارج الاقتصاد المتخلف . اما الثروات المنجمية التي تستخرجها هذه الوحدات الضخمة – من فلزات معدنية او نفط – فليست معدة لكي تغذّي صناعات محلية صاعدة ؛ بل انها تصدّر لتستخدم في تغذية مجموعات صناعية معقدة في العالم النامي . غير انه قد توجد في بعض البلدان المتخلفة ، المتطورة اكثر من غيرها ، مجموعات من الصناعات الخفيفة – اجنبية كانت ام وطنية . لكن هذه الصناعات – وهي صناعات استهلاك نهائي – تظل شديدة الارتباط بالخارج الذي يمدّها بالمعدات والمواد نصف المصنعة، وذلك بسبب النقص الحاصل في الصناعات القاعدية . فهي لا تملك اذن مفاعيل « تكاملية » Effets intégrateurs كما انها ؛ بوصفها تتوجه مباشرة لتلبية حاجات الاستهلاك النهائي ؛ لا تقيم في ما بينها الا تبادلات قليلة الشأن .

وهكذا الامر بالنسبة لقطاعات « الثالثي » – النقل ، التجارة ، الخدمات النقدية – المطعمة بالاقتصاد الاجنبي . والزراعة نفسها تتكون احيانا من قطاعات متراصفة : بعضها منغلق على نفسه ؛ يعيش بكفاية ذاتية ؛ وبعضها الاخر يقدم للتصدير « منتوجات مزارع » . لكن هذه الصورة عن التراصف البسيط لقطاعات زراعية « تقليدية » و « حديثة » لا تتفق دائما مع الواقع ، فالامر بعيد عن ان يكون كذلك . اذ كثيرا ما نجد ، في الواقع، ان نفس المزارعين ينتجون في نفس الوقت منتوجات معيشية ومنتوجات للتصدير . صحيح ان الغالب على مثل هذه الحال ان لا تكون المنتوجات المعيشية معدة للاستهلاك المسوّق محليا الا بصورة جدّ هامشية ، ويكون القسم الجوهري منها معدّا للاستهلاك الذاتي . بتعبير اخر ، ان

تسويق الاقتصاد الريفي يتم بصورة رئيسية انطلاقا من الطلب الخارجي (من اجل التصدير) وبصورة ثانوية فقط انطلاقا من طلب المدن (الطلب المحلي). يضاف الى ذلك ان هذه الزراعة ـ حتى المسوّق منها ـ هي زراعة ضئيلة التحديث ولا تستهلك ابدا منتوجات صناعية (سماد ، آلات الخ) .

ان التضعضع désarticulation يحول دون ان يكون لنمو قطاع معين مفاعيل جذبية Effets d'entraînement على القطاعات الاخرى . فهذه المفاعيل يصار الى تحويلها للخارج ، في البلدان المزودة : قطاعات الاقتصاد المتخلف تبدو بمثابة امتدادات للاقتصاد النامي المسيطر . كما يتجلى هذا التضعضع ، وتتجلى حصيلته ، التفاوتات الانتاجية ، في بنية معينة لتوزيع الانتاج الداخلي الخام والاستثمارات تختلف تماما عن تلك البنية التي تمتاز بها البلدان النامية .

التبعية للخارج هي مصدر هذا الوضع ونتيجته في آن واحد . وهي تتجلى اولا على صعيد التجارة الخارجية . تجارة البلدان المتخلفة ، سواء نظرنا اليها بصورة فردية او بصورة كلية ، تمتاز بالصفة التالية : صادرات هذه البلدان لا تتألف فقط ، بقسمها الاوفر ، من منتوجات قاعدية معدنية او زراعية ، ووارداتها من منتوجات مانيفاتورية ـ وهو امر معروف جيدا ـ بل تمتاز على الاخص ، بأن الجوهري من هذه التجارة يتم مع البلدان النامية، بينما يتم الجوهري من تجارة البلدان النامية ، على عكس ذلك ، في ما بينها . ففي وقتنا تمثل نسبة ٨٠٪ من تجارة البلدان النامية ـ تجارة بشكل حجمها الكلي ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية ـ تبادلات البلدان النامية في ما بينها و ٢٠٪ تبادلات البلدان النامية مع البلدان المتخلفة . في حين ان ٢٠٪ بالكاد من تجارة البلدان المتخلفة تمثلها تبادلات داخلية في العالم الثالث . هكذا نجد العالم الثالث اذن ، اذا نظرنا اليه نظرة كلية ، اكثر تبعية بكثير في تبادلاته مع العالم النامي ، من تبعية هذا الاخير تجاه العالم الثالث . هذا لا يعني ان البلدان النامية بوسعها ان « تستغني » عن البلدان المتخلفة ، لا ولا ان المنظومة بوسعها ، في أي حال ، ان تتحمل توقفا في التبادلات الداخلية في المركز . الاطروحة « الكارتيرية (*) » ليس لها على وجه الدقة اي معنى ، اذ ان المواد الاولية التي توفرها الاطراف

(*) نسبة الى ريمون كارتيه .

للمركز مواد جوهرية (٢٤) .

ومما يفاقم امر التبعية التجارية ، تبعية مالية تتعاظم وطأتها يوما بعد يوم . والعلة الاساسية في ذلك هي ان استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية في البلدان المتخلفة تولد بصورة آلية تدفقا عكسيا في تحويلات الارباح . في معدلات تعويض وسطية لراسمالمال ، تتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪ . لا يلبث التدفق العكسي للارباح ان يطغى على تدفق استثمارات رؤوس الاموال ، ثم ان ميزان المدفوعات لا يلبث ، انطلاقا من مستوى معين من « التثمير » Mise en valeur ، ان ينقلب . هذا الانقلاب — الذي يميز بوضوح تطور البلدان المتخلفة التاريخي — يعبر عن الانتقال من مرحلة « تثمير » المنطقة المفتوحة حديثا أمام راسمالمال الى مرحلة استغلالها « استغلالا قرضيا » . وغياب المفاعيل الجذبية للاستثمار الاجنبي في البلد المتخلف ينزع عن هذا الاستثمار دور المنشط لعملية التراكم ، وهو دور كان بوسعه ان يلعبه في حال الاستثمار الاجنبي في البلدان ذات البنية الراسمالية (امثلة تاريخية على هذه الحالات الاخيرة : الاستثمار الاوروبي في اميركا الشمالية واليابان في القرن التاسع عشر ، والاستثمارات الاميركية في اوروبا الغربية حاليا) .

في ظروف الاستثمار الاجنبي في البلدان المتخلفة ، يقتضي توازن ميزان المدفوعات تعاظما سريعا جدا في الصادرات ، لا تتجاوز سرعته فقط تعاظم الانتاج الداخلي الخام ، بل تتجاوز تعاظم الواردات ايضا . والحال ان هناك قوى عديدة تسعى لتسريع تعاظم الواردات في البلدان المتخلفة . واهمها : ١) التمدين المصحوب بنقص في نمو الانتاج الزراعي المعيشي ، مما يفرض اللجوء الى استيراد متعاظم للمنتوجات الغذائية الاساسية (قمح ، ارز ، الخ) ، ٢) التعاظم الهائل المسرعة للنفقات الادارية غير المتلائمة مع امكانيات الاقتصاد المحلي ، وهو تعاظم يعود بشكل رئيسي الى عملية الانخراط في العالم الدولي المعاصر والى ما ينجم عن ذلك من مقتضيات ، ٣) تحول بنى توزيع الدخل وتأورب انماط المعيشة والاستهلاك في صفوف الفئات الاجتماعية ذات الامتيازات (« مفاعيل التقليد والظهور ») ، و ٤) نقص النمو الصناعي واختلال توازن البنى الصناعية (غلبة الصناعات الاستهلاكية غلبة مبرمة) مما يفرض استيراد معدات التجهيز والمعدات الوسطية . ائتلاف

---

(٢٤) انظر بهذا الصدد : Pierre Jalée للامبريالية عام ١٩٧٠» باريس ١٩٦٩ الفصل الثاني.

هذه القوى جميعا يجعل البلدان المتخلفة تابعة لمعونة خارجية تتجسه لان تصبح معونة « شائعة » ، وهذا يعني فقط مساعدة هذه البلدان على تجاوز الخطر الازمات دون حل المشكلة الاساسية المتعلقة بالاختلال البنيوي المتعاظم الشأن . أن ظاهرة التبعية هذه هي واحدة من مميزات عصرنا ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وكلما تقدم التعاظم الاقتصادي ، كلما ازدادت حدة كل واحدة من هذه الخصائص ـ التي تتحدد بها بنية الاطراف ـ لا العكس . في حين ان التعاظم في المركز **هو** نمو ، اي ان له فعلا دمجيا تكامليا (يدمج الاقتصاد حتى يصبح كلا متماسكا) ، نجد ان التعاظم في الاطراف **ليس** نموا ، لانه يضعضع (يضعضع البنية الاقتصادية عوضا عن رصها) . تعاظم الاطراف المبني على الانخراط في السوق العالمية هو ، بالمعنى الحقيقي : **نمو التخلف**.

يمكننا ان نرى اذن الطابع السطحي ، والخاطىء علميا - الذي ترتديه عملية تمثيل « التخلف » بالمستوى الضعيف لنتاج الفرد . ان معالجة التخلف الاكثر شيوعا في الكتابات الحالية ، لا سيما تلك المعالجة الكبيرة الحجم التي وضعتها الامم المتحدة ، تصنف البلدان الى فئات : اقل البلدان نموا ، تلك التي لا يصل دخل الفرد فيها الى ١٠٠ دولار (الهند ، بلدان افريقيا الداخلية) ، بلدان متخلفة ، يتراوح دخل الفرد فيها بين ١٠٠ دولار و ٣٠٠ دولار (افريقيا الشمالية والشرق الاوسط ، البلدان الساحلية في افريقيا السوداء ، بلدان اميركا اللاتينية الفقيرة ، جنوب شرق آسيا) ، بلدان في طريق النمو ، تتراوح المداخيل فيها بين ٣٠٠ و ٥٠٠ دولار للفرد (بلدان اميركا اللاتينية الغنية ، دول البترول) بلدان نامية فقيرة ، تتراوح المداخيل فيها بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار (بلدان جنوب شرق اوروبا) بلدان صناعية نامية ، تتجاوز المداخيل فيها ١٠٠٠ دولار (اوروبا ، اميركا الشمالية اليابان ، استراليا ، زيلندا الجديدة ، افريقيا الجنوبية) . هذا الكلام ليس له ، قطعا ، اي معنى . اذ ما هو المشترك بين الهند الحالية والهند في مرحلة ما قبل الاستعمار ، حتى في حال افتراض ان دخل الفرد في الحالتين (ويمكننا دائما قياس هذا الدخل) لم يتغير ؟ الهند في مرحلة ما قبل الاستعمار كانت تشكل مجتمعا (أو مجتمعات) متماسكا ، يتصف بالتواصل بين بناه المختلفة (الاقتصادية وغيرها) وقد كان ، من اجل ذلك ، قابلا للتحليل والفهم بحد ذاته . اما الهند الحديثة فلا يمكن فهمها بمعزل عن علاقاتها الخارجية . الى ذلك ، كيف يمكن للمرء ان لا يرى ان الكويت التي

يبلغ نتاج الفرد فيها (٣٢٩٠ دولار) مستوى أرفع من مستوى نتاج الفرد في الولايات المتحدة (٣٠٢٠ دولار) ، وان فنزويلا التي يتجاوز نتاج الفرد فيها نتاج الفرد في رومانيا واليابان (٧٨٠ دولار مقابل ٧١٠ و ٦٦٠ دولار على التوالي) ، وان البرتغال التي لا يكاد يتجاوز الناتج فيها ناتج عدد من البلدان الافريقية الا بجزء يسير (٢٤٠ دولار مقابل ٢٣٠ دولار في غانا) ، كيف يمكن للمرء ان لا يرى في هذه الاوضاع مدعاة للتساؤل (٢٥) ؟ ان غابون اليوم ، التي تملك نتاجا فرديا قريبا من نتاج فرنسا الفردي عام ١٩٠٠ ، ليست فرنسا عام ١٩٠٠ ، لا ولا هي نموذج مصغر لهذه ، لان بناها الخاصة هي ، من حيث نوعيتها ، بنى طرفية وليست بنى مركز متاخر في نمـوه .

للاجابة على هذه الاسئلة تقترح النظرية الجامعية اطروحة « الثنائية » (٢٦) . لكن هذه الاطروحة ، رغم كونها قد دفعت الى اعمال مبحثية اتاحت في افضل احوالها وصفا للتخلف اقل عمومية وسطحية ، فانها تنبثق عن تحليل خاطىء . والحق ان ليس هناك « تراصف » لمجتمعين اثنين ، لان الاقتصاد « المتخلف » هو قطعة من جملة قطع في آلة وحيدة : الاقتصاد الراسمالي العالمي . وهو يحتل في هذه المنظومة الشاملة مكانا خاصا ويقوم فيها بمهام محددة . يجب اذن ان يصار في البداية الى تفسير التكون التاريخي لهذه المنظومة والى فهم اوالياتها .

على اساس هذا التاريخ يمكن ان تبنى « نظرية للتقسيم الدولي للعمل » تمكن من فهم تكون التخلف وموقع العالم المتخلف من اوالية التراكم الراسمالي على الصعيد العالمي . نظرية التخلف والنمو لا يمكن ان تكون الا نظرية تراكم راسالمال على الصعيد العالمي . ان الالتباس الحاصل بين الاقتصادات والمجتمعات الماقبل راسمالية المستقلة ، المتميزة بتماسكها الاجمالي ، من جهة ، وبين الاقتصادات والمجتمعات المنخرطة في العالم

(٢٥) ارقام ١٩٦٠ حسب البنك الدولي للانماء والتعمير .

(٢٦) عبر عنها للمرة الاولى J. H. Boeke « الاقتصاد والاقتصاد السياسي للمجتمعات الثنائية » (نيويورك ١٩٥٣) ثم امتدت الى الحقل السوسيولوجي بواسطة Benjamin Higgins « النظرية الثنائية للمساحات المتخلفة » (ايكونوميك دفولوبمنت اند كالتشر شانج ، عدد كانون الثاني ١٩٥٦) . انظر نقدها بالنسبة لما يتعلق باميركا اللاتينية ، عند اندره فرانك (الاعمال المذكورة) و Rodolfo Stavenhagen (« ٧ اطروحات خاطئة حول اميركا اللاتينية » مجلة باريزان الفرنسية عدد ٢٦-٢٧) .

الراسمالي المسيطر بفعل الحدث التاريخي الاستعماري ، والتي ادخلت اليها الراسمالية من الخارج ؛ من جهة اخرى ، هي في اصل المتاهات التي تقع فيها نظرية التخلف . اما منظارنا الذي ننظر منه فيقودنا للبحث في اتجاه آخر : اتجاه تحليل السياق الواحد الذي هو في نفس الوقت سياق النمو في المركز وسياق التخلف في الاطراف ، او على الاصح « نمو التخلف » (على حد تعبير فرانك) . هذا المنظار يحتم التدقيق في محتوى مفاهيم مختلفة : مفاهيم التعاظم : النمو (واذن مفهوم التعاظم بلا نمو) . مفاهيم التثمير او التحديث ، التي يشكل العالم الثالث حاليا موضوعا لها ؛ كما يحتم هذا المنظار تحليل الدور المميز الذي يحتله العالم الثالث في اوالية المنظومة على الصعيد العالمي .

٦ ـ من اجل نظرية للتشكيلات الاجتماعية الراسمالية .

ما من شك في ان المفاهيم الاساسية التي انتجها التحليل الماركسي تشكل العدة الضرورية من اجل نظرية للتراكم على الصعيد العالمي . لكن هذا كل ما يمكن ان يقال . لان هذه النظرية لم توضع بعد . لقد وضع لينين اول تحليل لتحولات المنظومة في مركزها ، وركز هذا التحليل على ما هو جوهري ــ نشوء مراكز الاحتكارات ــ لكنه لم يدرس بصورة خصوصية تشكيلات الاطراف . ثم صير الى متابعة هذا التحليل اللينيني وبعثه من جديد من قبل باران وسويزي في عصرنا . لكنهما بدورهما لم يدرسا تحولات الاطراف في علاقتها بتحولات المركز . يبقى ان يقام بالعمل كله في هذا المضمار ، رغم ان بعض عناصر التحليل قد بدات تعرف بشكل افضل . لقد كان نقد الاقتصاد الجامعي ذا قيمة كبيرة لان العناصر الذي ذكرنا قد استخرجت انطلاقا منه ؛ لا سيما ما يتعلق بالتبادل اللامتكافيء (٢٧) . هذا يشجعنا على الاستمرار بهذه الوجهة ؛ وعلى فهم كل ما يمكن ان يغنينا به نقد الاقتصاد الشائع . في نهاية الامر ، ليس كتاب راسمالمال ، لماركس نفسه ، شيئا آخر سوى ذلك ، فقد استخلص ماركس مفاهيمه انطلاقا من نقد ريكاردو .

نعتقد انه ينبغي لنا ان نتجنب هنا العرض المسبق لجبخانة هذه

---

(٢٧) نجد امثلة رائعة على فائدة هذا النقد عند : C. Palloix « التبادل غير المتكافيء » و A. Emmanuel « مشكلات التعاظم في الاقتصاد المفتوح » .

المفاهيم . كما نعتقد انه من الافضل استخلاصها تباعا كلما اتيحت الفرصة لطرح المسائل . والنذكر فقط ان البحث سيقودنا الى تحديد مفهوم المنظومة العالمية ، ومفهومي المركز والاطراف . لا سيما عندما نطرح مشكلة معرفة لم تختلف الاطراف عن المراكز الحديثة التي في طور التكوين . فيكون لنا ان نعلم حينئذ ان مفهوم **التشكيلة** ينبغي ان يكون مميزا بعناية عن مفهـــوم **نمط الانتاج** . لا سيما عندما نطرح مشكلة معرفة لماذا يتجه نمط الانتـــاج الراسمالي في المركز لان يصبح متفردا (وهنا تتجه التشكيلة باتجاه التطابق مثاليا مع نمط الانتاج) في حين ان الامر ليس كذلك في الاطراف .

ان نظرية التراكم على الصعيد العالمي التي هي — كما سنرى — نظرية العلاقات بين المركز والاطراف ، لا يمكن ان تكون الا نظرية عامة . يعني انها لا يمكن أن تقع ضمن الاطار الضيق لنمط الانتاج الراسمالي، لان عليها ان تقع ضمن اطار اوسع هو اطار نظرية التشكيلات الراسمالية . من هنا بالذات لا يمكن ان تكون هذه النظرية نظرية اقتصادية بالمعنـــــى الحصري ، اي اقتصادوية ، فالاقتصادوية — اي قصر الحدث الاجتماعي علـــى الحدث الاقتصادي — مرتبطة ارتباطا وثيقا بنمط الانتاج الراسمالي .

« القوانين الاقتصادية » توجد لان السوق يفرض نفسه على المنتجين بوصفه قوة موضوعية ، خارجة عن المجتمع . لذلك ، ولد العلم الاقتصادي من نمو الراسمالية . لكن الاقتصادوية تتجاوز هنا بالذات عندما يعي المرء منشأها ، اي عندما يستخلص مفهوم نمط الانتاج . عندما نتحول فـــي البحث الى مستوى آخر ، مستوى التشكيلات ، وهو الامر الذي يتضمنه تحليلنا ، علينا ان نخرج اذن من الاقتصادوية . واذا كنا نجـــد بعـــض الصعوبات في القيام بذلك فما ذلك الا لان الاقتصادويه ضرب من الايديولوجية ونحن في هذه النقطة نلتقي مع تحليل بولنتزاس (٢٨) « ان الوطأة الاقتصادية المهيمنة في النظام الراسمالي ما قبل الاحتكاري تكون مصحوبة بالطابـــع السياسي للوطأة الايديولوجية . ونقل الوطأة المهيمنة الى ما هو سياسي ، في الراسمالية الاحتكارية ، يكون مصحوبا بنقل مواز للوطأة الايديولوجية الى ما هو اقتصادي فيصبح ايديولوجية « الايديولوجية التكنوقراطية » » . إن العلة في تأخر نظرية التشكيلات الاجتماعية كل هذا التأخر تكمن في عدم وعي هذا النقل . هنا اذن ، في مشكلة التراكم على الصعيد العالمي ، وما دام الامر يتعلق بعلاقات بين التشكيلات المختلفة ، فان ما هو سياسي

---

(٢٨) Nicos Poulantzas « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية » باريس ١٩٦٨ .

هو المهيمن . لذلك ينبغي ان ندرك هذه العلاقات بوصفها تشكل جزءاً من تحليل التراكم الاولي وليس جزءاً من اعادة الانتاج الموسع .

ظاهرة « التخلف » ليست والحالة هذه شيئاً آخر سوى نتيجة لديمومة الظاهرات المنتمية التراكم الاولي الذي يصب لحساب المركز ، وهي ظاهرات تشكل دراسة صورها المتعاقبة ، تبعا للتحولات التي تطرأ على المركز ، اشكالية بحثنا . التراكم الاولي لا يقع فقط في مرحلة تاريخية سابقة على الراسمالية ، بل هو مستمر ، معاصر ولنذكر بشكل عابر ان ذلك يعني أن المفاهيم الخاطئة مثل « التخلف » و « العالم الثالث » الخ .. يجب أن تزول ويحل محلها مفهوم تشكيلات الراسمالية الطرفية (٢٩) .

٧ ــ امم برجوازية وامم بروليتارية ام البعد العالمي للصراع الطبقي ؟

المجادلة التي وقعت حديثا بين شارل بتلهايم وارغيري عمانوئيل حول التبادل غير المتكافيء (٣٠) تواجه اكبر مسألة في عصرنا . اذا كانت العلاقات بين المركز والاطراف في المنظومة علاقات هيمنة ، غير متكافئة ، تعبر عن نفسها بتحويل القيمة من الاطراف الى المركز ، افلا ينبغي أن يصار الى تحليل المنظومة العالمية في حدود الامم البرجوازية والامم البروليتارية . اذا شئنا ان نستعمل تعابير اصبحت متداولة ؟ اذا كان تحويل القيمة هذا من الاطراف الى المركز يتيح تحسينا اكبر لتعويض العمل في المركز ، تحسينا لا يتم بدون هذا التحويل ، أفلا تكون بروليتاريا المركز مدعوة للتضامن مع برجوازيتها بغية الحفاظ على الوضع العالمي القائم ؟

واذا كان هذا التحويل يقلص في الاطراف لا تعويض العمل وحسب ، بل هامش ارباح راسمال المحلي كذلك ، افلا يكون ذلك مدعاة للتضامن الوطني الذي من شأنه أن يوحد بين البرجوازية والبروليتاريا في الاطراف ، في صراعهما من اجل التحرير الاقتصادي الوطني ؟

اطروحة كتاب عمانوئيل لا تقول ذلك . فهنا يقتصر عمانوئيل على

١) التاكيد على ان العلاقات بين المركز والاطراف علاقات غير متكافئة .

٢) الاستنتاج من ذلك ان التبادل غير المتكافيء يحتم اعادة التفكير في مسألة صراع الطبقات . ان اول هذين التاكيدين يبدو لنا مبرهنا . اما

---

(٢٩) فاذا استعملنا في النص عبارة « التخلف » بحكم العادة وللاختصار فنحن نستعملها دائما بهذا المعنى .

(٣٠) في « التبادل غير المتكافيء » لعمانوئيل ، انظر ملاحظات Ch. Bettelheim . كذلك فان مواقف كل من هذين الاقتصاديين قد نشرت في صحيفة « لوموند » بتاريخ ١١ ــ ١١ ــ ١٩٦٩ .

الثاني فامر طبيعي لكنه غير كاف . لا يمكن بالطبع ان نلوم عمانوئيل لكونه لم يعالج هذه المسألة ، وهي تأتي كنتيجة فقط للمسألة التي يعالجها في كتابه . ولكن لا ينبغي التوقف هنا ، لاننا بذلك نترك مجالا للاستنتاج باننا نوحي ، كما فعل عمانوئيل في مقاله ، وهذا مؤسف ، بان التناقض بين الامم الغنية والامم الفقيرة يمكن ان يكون بديلا للتناقض بين البرجوازية والبروليتاريا .

شارل بتلهايم يرفض هذا الاستبدال ، لان من الصحيح ان تفوق مستوى تعويضات العمل في المركز لا ينجم في **جوهره** عن استغلال الاطراف بل عن كون نمو المركز اكثر تقدما . يضاف الى ذلك ، ان العلاقات غير المتكافئة تزيد من حدة هذا التفاوت في تعويضات العمل ذي **الانتاجية المتكافئة** . والحال ان بتلهايم ينكر هذه النقطة الاساسية ذاهبا الى حد الادعاء ان معدل الاستغلال هو اكثر ارتفاعا في البلدان الراسمالية النامية . وهذا امر عار عن الصحة تماما . اذ ان ما يصار الى تسيانه – ومن المؤسف ان لا يشدد عمانوئيل بما فيه الكفاية على هذا الامر – هو ان صادرات الاطراف لا تاتي عن قطاعات « تقليدية » ذات انتاجية ضعيفة : ثلاثة ارباع هذه الصادرات تأتي عن قطاعات فائقة التحديث ، ذات انتاجية مرتفعة (نفط ، منتوجات منجمية ، منتوجات الزراعات الراسمالية الحديثة التابعة لشركات اونايتد فرويت ، اونيلفر ، فايرستون الخ) .

والحال ان تعويض العمل في هذه القطاعات الحاسمة – وهو عمل تعادل انتاجيته انتاجية العمل في المركز – هو تعويض ادنى مما في المركز (حتى ولو كان نسبيا افضل مما هو عليه في القطاعات « التقليدية ») وذلك بالضبط لان راسالمال يستفيد من الشروط الخاصة لـ « سوق العمل » في تشكيلات الراسمالية الطرفية . معدل قيمة زائدة اكثر ارتفاعا، انتاجية متكافئة وتوزيع متساو لمعدل الربح Péréquation du taux de Pofit على الصعيد العالمي ، كلها تحدد تحويلا في القيمة من الاطراف الى المركز (تحويلا « غير منظور » يضاف الى التحويل « المنظور » لارباح راسالمال الاجنبي) وهي التي يكتشف عمانوئيل بالضبط عن اواليتها . هذا التحويل هامشي بالنسبة للمركز ، على عكس ما يسرع الى تأكيده مقال عمانوئيل (لا كتابه) . لكنه **ليس هامشيا على الاطلاق بالنسبة للاطراف** .

حجة شارل بتلهايم تبقى ضمن اطار « كلاسيكي » ، اي ما قبل اللينيني . ونعني بذلك انه يحال الصراع الطبقي على الصعيد الوطني وحده ،

اي انـه يبحث المسألـة كمـا لـو ان المنظومـة العالمية عبارة عـن تجاور انظمة راسمالية وطنية ، وكما لـو ان المشاكل الدولية ـ بالتالي ـ تشكـل ميدانا آخر ، دون ان يصار بالطبع الى انكار التداخل بين الميدانين . لا يمكن تجاوز هذه المجادلة الا اذا اعتبرنـا أن الصراع الطبقي لا يتم ضمـن اطـر وطنية بـل ضمـن اطار المنظومـة العالميـة .

ان التناقض الاساسي الذي يحـدد نمط الانتاج الرأسمالـي هو ذاك القائم على التعارض بيـن علاقات الانتاج ـ القائمة على الملكيـة الخاصـة لوسائل الانتاج الاساسية (التي تصبح رأسمال) وبالتالـي الضيقـة والمحصورة ـ والقوى الانتاجيـة التي تعبر بنموها عن الطابع الاجتمـاعي الضروري لتنظيم الانتاج . والاحتكارات تحمل هذا التناقض الى درجة ارفع لانهـا تعبر عن الطابع الاجتماعي الضروري ، اكثر مما تعبر عنـه المنشآت الاسريـة الصغيرة التي كانت قائمة في القرن التاسع عشر : بهذا تصبـح عمليـة تشريك ملكيـة وسائل الانتاج عمليـة ناضجة . وهذا النضـج الموضوعي يتجلى في لجوء الاحتكارات بشكل متزايـد الى تدخل الدولة ـ التي يهدف نشاطهـا الى تنسيق اعمال هذه الاحتكارات ودعمها . هكذا تصبح السياسـة الاقتصادية « الوطنية » (سياسـة دولـة الاحتكارات) حقيقة واقعة تأخذ على عاتقها القضاء علـى سياسة « تـرك الامور على غواربهـا » . الامر الذي يمكـن حصوله فقط طالمـا ان هـذا التناقض الاساسي المذكور لم يصل بعـد الى درجـة كافية من النضج ـ اي طالمـا ان اواليات السوق العفوية وحدها هي التي تتيح تقدم التراكم (عبر تقلبات دورية) مما يعني كذلك ان نمط الانتاج الرأسمالي كان تقدميا من الناحية التاريخيـة .

لكن اللجوء الى الدولة ليس من شأنه ان يقضي على التناقض . لان الدولة هي دولة الاحتكارات . والاحتكارات تحركها القوانين الاساسية لنمط الانتاج الرأسمالـي : البحث عـن الربح الاقصى عن طريق التنافس (بمعناه الواسـع) . عقلانيـة النظام تبقى اذن العقلانية الرأسمالية . فالتنـاقض الاساسي بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج يتجلى على الصعيد الاجتماعي مـن خلال التناقض القائم على تعارض الطبقتيـن المتعاديتين الرئيسيتين في النظام : البرجوازيـة والبروليتاريا .

طالما بقينا ضمـن اطار التفكير الذي ينحصر في نمط الانتاج الراسمالي تظل الامور بسيطة جدا . بيد ان الراسماليـة اصبحت منظومة عالمية وليـس

تجاوز « راسماليات وطنية » . والتناقضات الاجتماعية التي تتسم بها الراسمالية تقع اذن على الصعيد العالمي - اي ان التناقض ليس قائما بين البرجوازية والبروليتاريا في كل بلد ماخوذ على حدة بل بين البرجوازية العالمية والبروليتاريا العالمية . والحال ان هذه البرجوازية وهذه البروليتاريا العالميتين لا تقعان ضمن اطار النمط الراسمالي للانتاج، بل ضمن اطار منظومة التشكيلات الراسمالية ، التي هي ــ كما سنبين في هذا الكتاب ــ تشكيلات مركزية وتشكيلات طرفية . فالمشكلة اذن هي: من هي البرجوازية العالمية ؟ ومن هي البروليتاريا العالمية ؟

اما البرجوازية العالمية فليس ثمة صعوبات في تحديدها : انها بشكل رئيسي برجوازية المركز وبشكل اضافي برجوازية الاطراف المتكونة في ركاب الاولى . ان النواة الموجهة ، المحرك الاساسي ، تقع في مركز المراكز : في الاحتكارات الاميركية الشمالية . اما برجوازية الاطراف فهي قد تشكلت ضمن اطار السوق العالمية التي خلقها المركز ودفعها وهو يوجهها ويسيطر عليها . كما نرى ، ولذلك فهذه البرجوازية تابعة بشكل دائم . بيد ان اشكالها متنوعة لانها تنبثق عن تحولات التشكيلات ما قبل الراسمالية التي كانت في اساس نشأتها على اثر انخراطها بالمنظومة العالمية . وهي في جوهرها - اما برجوازية زراعية (اصحاب اراضي او فلاحين اغنياء) وتجارية ، واما برجوازية بيروقراطية (قائمة كذلك على الانخراط في المنظومة العالمية) . وهي قد تظهر بمظاهر « ما قبل راسمالية » (اقطاعية او غيرها) لكنها لم تعد كذلك لان وظيفتها الاساسية تندرج ضمن اطار المنظومة الراسمالية العالمية .

بالمقابل اين هي البروليتاريا العالمية ؟ وما طبيعة بنيتها ؟ بالنسبة لماركس لم يكن هناك شك : في زمانه كانت نواة البروليتاريا الاساسية تقع في المركز . لكننا سنرى ان في تلك الفترة من نمو الراسمالية ، كان من المستحيل ادراك كل ما ستصير اليه المشكلة الاستعمارية لاحقا ، في جميع ابعادها ومعانيها . وسنرى ان ماركس قد ذهب في ابحاثه الى حد الخشية من اصطدام الثورة الاشتراكية في اوروبا بقوى الراسمالية الصاعدة في آسيا . واذ لم تحدث الثورة الاشتراكية في ذلك الوقت في المركز ، واذ استمرت الراسمالية على نموها وتحولت الى راسمالية احتكارية ، فان الظروف العالمية للصراع الطبقي قد تغيرت . هذا ما يعبر عنه لينين بوضوح عندما يضع خطا اصبح اليوم في عصرنا

الخط الماوي ، وهو « ان المخرج من صراعنا يتوقف في النهايـة على هذا الواقع وهـو ان روسيـا والهند والصين الخ .. تؤلف الاغلبية الساحقـة لسكـان المعمورة » . كـان معنى ذلك ان **نواة البروليتاريا المركزية** لم تعد تقـع في المركز ، بل في الاطراف . فلمـاذا هذا التحول ؟

التناقض الجوهري المتعاظم في صلب المنظومة يتجلى في الواقع مـن خلال الانخفاض الاتجاهي في معدل الربح . لمحاربة ذلك - على الصعيـد العالمي : ليس هناك الا سبيل واحد - هو رفع مستوى معدل القيمـة الزائدة . والحال ان طبيعـة التشكيلات في الاطراف تتيح رفع هذا المعدل اكثر ممـا تتيحه طبيعة المركز ، من هنـا تتحمل بروليتاريا الاطراف بحدود نسبيـة استغـلالا متعاظمـا بالنسبـة لاستغلال المركز .

ان بروليتاريـا الاطراف ترتدي اشكالا متنوعة شأنهـا شأن برجوازية الاطراف . فهي لا تتألف فقط ، ولا حتى بشكل رئيسـي ، من عمال مأجورين في المنشآت الحديثة الكبرى . بل هي تتألف ايضا من جماهير فلاحية منخرطة ومستوعبة في شبكـة التبادلات العالميـة وتدفع ، بوصفها كذلك ، ثمـن التبادل غير المتكافيء الذي يعبر عنه الفـرق بيـن معدلات القيمة الزائدة في كل من المركز والاطراف . ورغم ان هناك اشكالا مختلفة من التنظيـم الاجتماعي (غالبا ما تكـون ذات طابع « ما قبل راسمالي ») تشكل الاطار الذي تقع ضمنه هذه الجماهير الفلاحية ، فهي في نهايـة الامر ، قـد تحولت الى بروليتاريـا بفعل انخراطهـا في السوق العالميه . وهي تتألف كذلك من جماهير متزايدة من العاطليـن عن العمل في المدن تنطوي عليهـم البنيـة الطرفية – كشرط لوجود معدل اكثر ارتفاعـا في القيمة الزائدة . هذه هي جماهير عالمنـا المعاصر « التي ليس لديهـا ما تفقده سوى اغلالها » . وهذه بالطبع كذلك اشكال « غير نهائية » من عملية « التحول الى بروليتاريا » في الاطـراف .

ان تمرد هذه الجماهير – تمردا رئيسيا – يؤدي بدوره الى تفـاقـم حتمي في ظروف الاستغلال في المركز ، وهو استغلال يشكـل الوسيلـة الوحيدة التي ترد بهـا الراسمالية على تقلص مساحتها . هكـذا يجب ان تتجاوز المجادلة الملتبسة بيـن بتلهايم وعمانوئيل . فالاطروحة التي ينادي بها الاول : من ان البروليتاريا في المركز ما زالت النواة الرئيسيـة للبروليتاريـا العالميـة ، ليست اطروحة لينينية : انهـا تنكـر الطـابـع العالمـي للمنظومـة . كمـا ان اطروحة التعارض بيـن الامم البرجوازيـة

والامم البروليتارية تنكر كذلك الطابع العالمي للمنظومة . كما تنكر التحدي الذي ينبغي أن يكون لتمرد الاطراف على الشروط في المركز وتترك المجال للاعتقاد ان البرجوازية في الاطراف ـ وهي ايضا مستغلة (والتعبير غير دقيق ، فهي ليست سوى محدودة في نموها) ـ قد تجابه برجوازية المركز . والحال ان عنف التمرد الرئيسي ـ الذي يقع في الاطراف ـ يعني بالضبط عكس ذلك ، لان البرجوازية في الاطراف تصبح مضطرة لان تحمل البروليتاريا الموجودة لديها ، ما امكنها ذلك ، اعباء النهب الذي تقع هي نفسها ضحية له .

يضاف الى ذلك ان اظهار البروليتاريا في المركز بمظهر المتمنعة جماعيا بامتيازات ، واذن متعاضدة حتما مع برجوازيتها في استغلال « العالم الثالث » ، ليس الا تبسيطا للحقيقة . لا شك ان بروليتاريا المركز تتلقى ، لقاء انتاجية مساوية ، تعويضا وسطيا ارفع من ذاك الذي يتلقاه العاملون في الاطراف . لكن راسالمال ، كي يحارب قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح في المركز نفسه ، يستورد يدا عاملة منشؤها في الاطراف ، فيدفع لها اجرا اقل (ويخصها باشق المهام) ويستعملها ، فضلا عن ذلك ، لكي يضغط على سوق العمل في المركز . هذا الاستيراد يتخذ ابعادا ضخمة : في اوروبا الغربية (فرنسا ، المانيا ، بريطانيا ، سويسرا الخ) واميركا الشمالية يتراوح تعاظم الهجرة التي مصدرها الاطراف ، منذ ١٩٦٠ ، بين ٠٧ ٪ و١٠٩ ٪ سنويا وفقا للبلدان والسنوات ، وهو معدل يصل الى مستويات وسطية ارفع بكثير من معدلات تعاظم قوة العمل الوطنية . هذه المساهمة بقوة العمل ذات المنشأ المهاجر تشكل كذلك تحويلا لقيمة غير منظورة في الاطراف الى المركز ، لان الاطراف تحملت اعباء تكوين قوة العمل هذه واعدادها .

وشبيه بذلك ايضا تحريك الاحتياطي الاستعماري الداخلي : هكذا مثلا تبلتر السود Prolétarisation في الولايات المتحدة ، اذ اصبحوا يشكلون اغلبية البروليتاريا في عدد من المدن الصناعية الكبرى في اميركا الشمالية . والشكل الاقصى لهذا النظام يمكن الوصول اليه في الدول العنصرية : افريقيا الجنوبية ، روديسيا واسرائيل . هكذا ، فالنظام العالمي يزيد من تضييقه على الجماهير التي يستغلها اكثر فاكثر ، حاملا بذلك التناقضات الدولية الى مستوى ارفع من ذي قبل . وهو في نفس الوقت ، بالطبع ، يستعمل هذا التضييق بان يسعى جهده لتنمية الميول

العنصرية والشوفينية لدى العمال البيض ، ويستخدمها لصالحه . وراسالمال ، في نموه في المركز نفسه ، يوحد ويفرق دونما توقف . ذلك ان هناك اواليات تمركز تعمل لصالح راسالمال المسيطر ، وهي تلعب دورا كذلك بين مختلف مناطق المركز : فنمو الراسمالية اينما كان هو نمو للتفاوتات بين المناطق .

هكذا خلق كل بلد « نام » ، في داخله ، بلده « المتخلف » الخاص : النصف الجنوبي من ايطاليا هو المثال الواضح على ذلك ، والغرب والوسط الفرنسيين مثال اخر الخ .. انبثاق الحركات الاقليمية من جديد في عصرنا لا يمكن ان يفهم بدون هذا التحليل . بنشأ عن ذلك ، اذا كان مفهوم « الارستقراطية العمالية » بالمعنى اللينيني (فئة قليلة جدا الخ) قد تجاوزته الاحداث لصالح منوعات اكثر تعقيدا ، فان مفهوم « الامم الارستقراطية » الذي يشير اليه عمانوئيل ، للاسف ، في مقاله ، يطمس هذه المنوعات المعقدة .

٨ ـ شروط النمو في الاطراف .

من الضروري اذن ان يصار الى وضع سياسة الانماء التي ينبغي ان تكون ذاتية المركز ، في وجه سياسة « التثمير » وسياسة التعاظم بلا نمو ، والتي هي محدودة حتما . لقد اتاحت الممارسة خلال السنوات العشرين الماضية نجاحات حاسمة على صعيد جزئي ، صعيد الاهداف الاقتصادية البحتة للانماء ، وتقنيات صياغة سياسة الانماء ، وليس اقل هذه النجاحات تلك التي امكن تحقيقها عبر نقد السياسات المتبعة ونقد نتائجها .

ان فن الانماء الاقتصادي ـ فن سياسة الانماء ـ المبني على نظرية التخلف والنمو ، يقع ـ شأنه شأن كل فن ـ على صعيد عياني . والواقع ان هدف فن الانماء هو توجيه الاختيارات الاقتصادية في وضع عياني معين : وضع بلد متخلف معين ، له بنيته الخاصة وتاريخه الخاص ، وذلك باتجاه تحويل بنيوي منظم ، اتجاه البناء الارادي لاقتصاد وطني متجانس ذاتي المركز والدينامية . هذا الفن يقع اذن ضمن وجهة التحرير الاقتصادي الوطني . فالوجهة التي تندرج ضمنها سياسة الانماء تعين لنفسها بالضرورة كهدف تصفية الخصائص الثلاث المميزة للتخلف ، والتي حللناها اعلاه .

يتعلق الامر ، قبل كل شيء ، بتوجيه اختيارات الانماء بشكل يؤدي الى خلق اقتصاد وطني متجانس . هذا يعني ، بشكل رئيسي ، تنظيم التحويل التدريجي للسكان العاملين من القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة الى القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة . لا سيما تحويلهم من الزراعة — لا سيما الزراعة المعيشية de subsistance — الى الصناعة الحديثة . كما يعني ، بشكل ثانوي ، تحسين الانتاجية في القطاعات التي تشهد ناتجا فرديا منخفضا . هذا الانتقال في مركز ثقل الاقتصاد ، يعيد النظر بالطبع باسس التخصص الدولي التي تقوم عليها علاقات عدم التكافوء الاقتصادي في العالم الحالي ، والتي تتجلى ، عبر نظام الاسعار والمداخيل الجارية — بواسطة تفاوتات الانتاجية ، سواء منها التفاوتات الدولية او القطاعية . اما تحسين الانتاجية في ميدان الزراعة التقليدية ، فهو يتضمن تنظيم التحولات التقنية العميقة ، وهي تحولات صعبة لانها تعيد النظر في البنى الاجتماعية وانماط الحياة والثقافات التي ترتبط بتلك التقنيات السابقة . ان التطلع من « الانتروبولوجيا الاقتصادية » — وهو فرع حديث العهد كذلك — يوفر القاعدة العلمية اللازمة لمثل هذا العمل الذي ينبغي له ان يتيح تشييد تاريخ تطور التقنيات الزراعية برفعه الى مستوى من التجريد لا مناص منه لاية نظرية عامة (٣١) .

كما يتعلق الامر بعد ذلك ، بتوجيه اختيارات الانماء بشكل يؤمن للاقتصاد الجديد التلاحم الكلي الذي يفتقد اليه الاقتصاد المتخلف ، وذلك بأن تخلق بصورة واعية ، وحول بعض المحاور الانمائية المختارة بدقة ، مجموعات صناعية متكاملة مكونة من فروع نشاطات تكميلية (٣٢) . هكذا ، فالاقتصاد الجديد ، بوصفه اقتصادا متراص البنية (Structurée) ويقال انه اقتصاد « ذاتي المركز » (autocentrée) او ايضا « ذو وجهة جوانية (introvertie) مقابل الاقتصاد المتخلف المتطلع نحو الخارج « ذي الوجهة البرانية » (extravertie) — بشكل كلا عضويا ، اصبحت مختلف اجزائه متعاضدة ، مما يتيح لسبل التجديدات والتطورات ان تنتشر في

---

(٣١) يشكل كتاب Ester Boserup (شروط النمو الزراعي ، لندن ١٩٦٥) حدثا هاما ، بوصفه على الارجح اول محاولة لصياغة نظرية عامة لنمو الزراعة ماقبل الرسمالية .

(٣٢) انظر على سبيل المثال ، بالنسبة لافريقيا ، Arthur Ewing « الصناعة في افريقيا » لندن ١٩٦٨ .

الجسم كله . ان سياسة الانماء تقوم على صياغة هذه الاختيارات ضمن الظروف العيانية للبلد الواحد . في هذا الميدان ، نشأت موضوعات مختلفة اسفرت عن كتابات غزيرة تتعرض لانماط التوازنات المتعاقبة — وفقا لمراحل الانماء العام — بين الانماء الزراعي وانماء الصناعات الخفيفة الاستهلاكية وانماء الصناعات القاعدية (الطاقة ، صناعات الصلب والميكانيك، الكيمياء) (٣٣) .

كما يتعلق الامر، اخيرا ، بان يوفر للاقتصاد الجديد ديناميته الخاصة ، المستقلة ، التي تحرره من التبعية التي كان الاقتصاد المتخلف ينوء تحتها تجاه الاقتصاد المسيطر الذي كان يقدم له من خارج الدفع الذي يحتاج اليه . ولا يوجب ذلك فقط تبديلا جذريا في بنى التجارة الخارجية — وهي نتيجة التوجيهات التي حللناها اعلاه — باتجاه يعيد النظر بالاشكال الحالية للتخصص الدولي ؛ كما يعيد النظر ، على الارجح بالتحولات التابعة لها ؛ لا سيما تلك التي تتعلق بالبنى النقدية ، بل يوجب ايضا اتباع سياسة في توزيع الدخل والتمويل تكون على مستوى الحاجات — الضخمة — لانماء متسارع . ان نظرية « مراحل التعاظم » الاكثر شيوعا لا تسجل اي تقدم حاسم في هذا الميدان ، لانها تشاء ان تتجاهل هذه الشروط اللازمة للتغييرات البنيوية المسبقة . هنا ايضا ، وربما اكثر من اي مكان اخر ، تثبت سياسة الانماء انها سياسة لا غير : فهنا تندرج سياسات من مثل سياسة الاجور وتنسيق الاسعار — لا سيما بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية — والتمويل الذاتي ؛ تهدف الى تأمين تنظيم الادخار المحلي بما يتلاءم مع مقتضيات تمويل الانماء . ان الموضوعات التي تبحث على التوالي بدور التمويل المحلي الخاص والعام ومكانهما ، ودور المساهمة الخارجية ومكانها ، تقدم بدورها في هذه الميادين مجالا لموضوعات تكوّن ادبيات غزيرة ؛ شانها شأن موضوعات السياسة الضريبية ، وهي اكثر تخصصا من الاولى .

ان سياسة الانماء ، بوصفها سياسة ارادية ، تستوجب من اجل

---

(٣٣) هنا تقع النقاشات حول الاولويات ، لا سيما حول علاقات الزراعة والصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة . انظر مثلا : J. L. Lacroix (التصنيع في الكونغو ، موتون ١٩٦٦) ، Franz Shurmann (الايديولوجية والتنظيم في الصين الشيوعية ، بركلي ١٩٦٨) ، الخ .

صياغة هذه السلسلة من الاختيارات اعتماد تقنيات حديثة العهد هي تقنيات التخطيط الاقتصادي .

لقد صيغت هذه التقنيات ـ تاريخيا ـ في الاطار الخاص جدا للتجربة السوفياتية ، اولا ـ ثم في اطار اقل خصوصية من الاولى ـ اطار الاقتصادات الصناعية النامية في اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية لا سيما في فرنسا وهولاندا والنروج. ويقتضي امتدادها لاقتصادات العالم الثالث عددا من التكيفات لم يتم الاتفاق حولها بعد ـ سواء في مجال النظرية ام في مجال خدمات التخطيط .

ان عملية تخطيط الانماء تتضمن بالضرورة ثلاث مراحل منطقية متكاملة : ١) تحديد ستراتيجية شاملة للانماء . ٢) صياغة الاهداف القطاعية المتماسكة مع الستراتيجية الشاملة . ٣) اختيار المشاريع على المستوى الميكرو ــ اقتصادي البسيط وتحديد سياسات جزئية (للاجور، للضرائب ، للتمويل ، للاسعار الخ) متماسكة مع الاهداف القطاعية .

تهدف العملية الاولى الى تحديد طبيعة الصعوبات الرئيسية واتساعها في التحولات البنيوية ، ووتائر هذه التحولات وترتيبها ، وتحديد المراحل التي تمر بها في الظروف المحددة لبلد معين . وقد تكون هذه الصعوبات ، في الواقع ، متفاوتة في شدتها ، كما قد تكون مختلفة جدا حسب الاحوال المعطاة . اما « عقدة الاختناق » الرئيسية فقد تكون تارة في الميزان الخارجي (نقص في امكانيات التصدير او ايجاد اسواق للصادرات التقليدية ـ عبء مرتفع جدا لتحويلات الارباح الخ) وطورا في المصاريف العامة (صعوبات اتباع سياسة « تقشفية ») وطورا اخر في ضيق رقعة الاسواق (مما يجعل من الصعب انشاء صناعات قاعدية)وقد تكون في بنية توزيع المداخيل (مشاكل الاصلاح الزراعي) او في بنية الاسعار الخ . ان صياغة ستراتيجية للانماء تتيح تحديد المعنى الاقتصادي ــ الكلفة ــ للاختيارات السياسية . اما الحلول المقترحة ــ وهي عادة بدائل مختلفة ــ فهي تتيح قياس نتائج الاختيارات السياسية المختلفة ، لا سيما بالنسبة للاستعانة بالخارج استعانة تتفاوت في مدى عظمها او ضآلتها ،ومختلف الاختيارات الاجتماعية الممكنة (تساو عظيم او ضئيل في توزيع المداخيل الخ .) فصياغة نموذج شامل اذن ، يساعد السلطة السياسية على ان تكون متماسكة .

ان تماسك النموذج ــ وهذه فضيلته الرئيسية ــ يكمن في نتائج العمليات المعقدة التي تقع على اصعدة مختلفة : الخطة « الجسدية » Physique (احترام تكافوء الموارد ــ الانتاج والاستيراد ــ والعمالة ــ استهلاك ، تصدير ، واستثمار) ، خطة توزيع الدخل (احترام تكافوء المداخيل الموزعة والانفاق ، والتكافوء بين الموارد الضريبية والانفاق العام، والتكافوء بين العائدات والنفقات الخارجية الخ) ، خطة التمويل (احترام التكافوء بين حاجات الاستثمار وموارد التوفير المحلي الخاص والعام مضافا اليه المساهمة الخارجية) . هذه العمليات المعقدة تستوجب بشكل رئيسي اعتماد تقنيات اعداد المشاريع Techniques de projections ضمن اطار المحاسبة الوطنية ، كما تستوجب بشكل ثانوي اعتماد نماذج ماكرو ــ اقتصادية رياضية . والاطار الزمني المخصص لاعداد المشاريع يدور عادة حول المعدل الوسطي (٣ الى ٧ سنوات) وهو ما يوازي المدة اللازمة لنضوج معظم الاستثمارات ، التي قد يعاد توظيفها باتجاه طويل الامد (بين ١٠ سنوات و٢٠ سنة) .

ان صياغة الاهداف القطاعية ــ وتسمى في لغة المخططين « تفصيل الاهداف القطاعية » décontraction des objectifs globaux يتيح التحقق من تماسك مجمل النموذج الشامل . كما ساعد بشكل خاص على تقييم واقعيته . فاختيار الاهداف التي تسمى اهداف « ابتدائية » Primaires وتعبر مباشرة عن الستراتيجية الشاملة ، تتضمن بصورة صارمة نسبيا اختيار الاهداف التي تسمى اهداف « فرعية » . والواقع ان هناك تكاملات ينبغي احترامها ، تتعاظم صرامتها بمقدار ما تحدد الستراتيجية الشاملة حدودا قصوى للواردات والمساهمة الخارجية والاستثمارات والضرائب الخ . ذكاء فن الانماء يوجب اذن اختيار اهداف ابتدائية وفرعية لا متماسكة فقط ، بل فعالة ايضا ــ بمعنى انها تحدد مرحلة من تكوّن اقتصاد مرصوص البنية وذاتي المركز (Structurée autocentrée) ــ وواقعية ــ اي انها تأخذ بالاعتبار عقبات شتى : موارد طبيعية ، علاقات خارجية ، امكانات النظام السياسي والاجتماعي . كما ان الاهتمام بتقليل النفقات الى الحد الادنى ضمن اطار زمني معين يساعد على الاختيار بين مختلف البدائل الممكنة .

ان تحليل المشاريع وتقييمها ، وصياغة السياسات الخاصة بها ، تشكل المرحلة الثالثة المنطقية من مراحل فن الانماء . ففي هذه المرحلة

الاخيرة يصار الى تحديد اهداف عيانية على الاصعدة الميكرو ـ اقتصادية البسيطة التي تتخذ قرارات الحياة الاقتصادية ضمنها ، اي بشكل عام على صعيد المنشأة الواحدة . لكن الاقتصادات ذات التخطيط المركزي وحدها ادعت ـ في وقت من الاوقات ـ النزول الى هذه الاصعدة بالنسبة لكل المؤسسات (٣٤) . فيما عدا ذلك يكتفى بصياغة وتحليل المشاريع الرئيسية في حجمها وموقعها الستراتيجي الرائد . اما بالنسبة للقطاعات الاخرى ، لا سيما الزراعة والتجارة والخدمات والصناعات الصغيرة الخ ، المبعثرة بين آلاف المنشآت ، العائلية في الغالب ، فيصار الى الاكتفاء بصياغة السياسات الخصوصية المعدة لتوجيه القرارات التي كانت متروكة لحرية المبادرة ، وذلك ضمن اتجاهات متلائمة مع اهداف الخطة : سياسة الحث على الاستثمار ، سياسة الضرائب ، الاعتمادات الخ .. المتسقة مع رقابات ضرورية ممكنة (عمالة ، اجور ، اسعار الخ) . ومن المهم بالطبع ان يصار للتأكد من ان جمع هذه المشاريع بأسرها يندرج ضمن اطار الاهداف المحددة بالعمليات الآنفة الذكر . ولا تجري الامور ، عادة ، على هذا النحو . فلا بد بالتالي من مراجعة الاهداف الشاملة والقطاعية : والتنقل ذهابا وايابا بين هذه وتلك يتيح الاقتراب من تماسك ملائم بواسطة تقريبات وتخمينات متتابعة . ان هذه السلسلة الاخيرة من العمليات ، بالاضافة الى القياسات العملية المعدة للتأكد من التنفيذ الفعلي للخطة ـ قياسات ينبغي ان تتخذ على المستوى البسيط من التقرير ـ هي التي تميز جدية تخطيط الانماء .

واول ما يطمح اليه تحليل المشاريع بصورة بديهية هو تقديم العناصر القابلة للتجميع : الاستثمارات المطلوبة ، حجم المنتوجات ، اجور مدفوعة وارباح محققة ، لكل مشروع او جملة مشاريع . عندئذ تطرح احيانا بدائل تقنية مختلفة تمتاز بانها تستخدم عملا او راسمالا بنسبة تتفاوت في قلتها او كثرتها . موضوعة العقلانية في اختيار التقنيات اتاحت المجال لكتابات

---

(٣٤) هنا يقع النقاش حول المركزية واللامركزية ، فالاطروحة السوفياتية مبنية على اللامركزية بواسطة السوق (انظر Wlodziemirz Brus : المشكلات العامة لسيرورة الاقتصاد الاشتراكي ، باريس ١٩٦٨) ، بينما تبنى الاطروحة الصينية على اللامركزية بواسطة الرقابة السياسية للجماهير المحلية (انظر Schurmann ، الكتاب المذكور ، ص ٨٥ وما يليها) .

غزيرة ، رغم أن الهامش المخصص ، في الممارسة ، لحرية المخطط ، هو في اكثر الاحيان هامش ضيق جدا . في هذا الاطار ينبغي اعادة وضع الاستعمال الممكن « للسعر المبدئي « Prix de référence » المختلف عن اسعار السوق الفعلية (٣٥) . مع ذلك ، فالاتفاق حول هذه المشكلة لم يتحقق بعد بين انصار التقنيات « الخفيفة » ـ القائلين بالاستعانة المكثفة باليد العاملة ـ عندما تتوفر احتياطات هامة في البطالة ، وهذه حالة عدد كبير من البلدان المتخلفة ، وبين انصار التقنيات « الثقيلة » ذات الانتاجية الاقوى (٣٦) .

ولنضف ان هناك تيارا بكامله من تيارات اقتصاد الانماء يشدد بقوة على تحليل المشاريع ، ويرى ان كل عملية التخطيط تقتصر ، عمليا ، على هذا التحليل . ويغلب وجود هذا التيار في الاوساط الليبرالية ، لا سيما في الولايات المتحدة وفي المنظمات الدولية ـ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانماء والتعمير ، بشكل خاص ـ وهو يتقصى شروط « الحالة الاقتصادية المثلى « Optimum économique » في احترام قوانين السوق وحرية المبادرة . وبهذا ، فهو يقلص ، عمليا ، خصوصية اقتصاد الانماء حتى العدم وينكر ان يكون لاهداف التحول البنيوي معنى اساسي . اما عقلانية الاختيارات التي يوسع نظرية الحالة المثلى ان تقدمها فهي كثيرا ما تكون نفس العقلانية اينما كان ، وبهذا تصبح مشكلة التخلف والنمو مردودة الى مجرد مشكلة الموارد غير الكافية في رؤوس الاموال . وهذه ، يمكن للبلدان النامية ان تقدمها ، دون ان تطرح قضية التخصص الدولي على بساط البحث . لكن الاتفاق هنا كذلك بعيد عن ان يكون اجماعيا ، لا فقط حول شروط الحالة المثلى بل ايضا حول نظرية ومعنى المسلمة القائلة باحترام قواعد السوق . واخيرا صير الى استبعاد امكانية تحديد الحالة المثلى على صعيد الاقتصاد وحده ، اذ ان الاختيارات الحضارية تقع على صعد واتم اجتماعي اكثر اتساعا بكثير .

---

(٣٥) استعمال يوصي به Jan Tinbergen .

(٣٦) يتبنى بعض المنظرين الغربيين ، من ماركسيين (Dobb) وغير ماركسيين (Harvey و Leibenstein) دعم الاطروحة القائلة حول اختيار استخدام راسالمال . اما موقف الصينيين فكذلك : فهم يميزون بين قطاعين ، احدهما حديث ، حيث الاختيار الثقيل يفرض نفسه ، والاخر ينبغي له اللجوء الى تقنيات العمل المكثف (انظر Schurmann الكتاب المذكور) وهكذا يتم الاقتراب بوضوح من نموذج Mahalanobis .

ولكن اذا كانت السيطرة على أدوات سياسة الانماء هي اليوم سيطرة جيدة ، نظرا للتحليل التكنوقراطي للاواليات الاقتصادية ، فان ممارسة سياسة الانماء امر بعيد جدا عن النموذج النظري الذي رسمنا ملامحه اعلاه. حتى ولو كان هذا النموذج يقترب منها صوريا .

ذلك ان القطيعة مع السوق العالمية هي الشرط الاول للنمو (٣٧) . وكل « سياسة انماء » تقع ضمن اطار الانخراط في هذه السوق ينبغي ان تكون فشلا ، لانها عاجزة عن ان تكون اكثر من « امنيات طيبة » حول « المساعدة الخارجية الضرورية » الخ (٣٨) . فالاطار الذي تتجلى ضمنه هذه السياسة ، ليس ، والحالة هذه ، في احسن أحواله الا رسما كاريكاتوريا للمشروع المطروح ، لان زمام السيطرة على العلاقات الجوهرية يفلت من يد « المخطط » المحلي . وعندما يحيق اليأس بالتكنوقراطي الذي يقع ضحية الايديولوجية الاقتصادوية فانه يرضى - والحالة هذه - بمساومات جديدة ، قوامها الانكفاف نحو « الواقعية » اي القبول - بين امور اخرى - بتحليل المشاريع ضمن الاطار المعمول به ، أطار الارادية على الصعيد الذي تفرضه المنظومة العالمية الخ . . ان فشل « التخطيط » في العالم الثالث — فشلا لا مراء فيه لان الفارق ما زال يتعاظم بين هذا العالم والمركز — ليس له من منشأ جوهري سوى رفض هذه القطيعة مع السوق العالمية . ان « نظريات » الانماء التي يصيغها الاقتصاديون الليبراليون في الغرب (البنك الدولي للانماء والتعمير BIRD ، منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين OCDE الخ) والاقتصاديون في المدرسة الروسية ، تلتقي جميعا عند هذه النقطة الجوهرية ، رفض القطيعة مع السوق العالمية (٣٩) . ويعبر هذا التطور عند الروس عن وقع التحولات الداخلية التي تؤدي الى ممارسة في العلاقات الخارجية شبيهة بتلك التي في الغرب .

---

(٣٧) مقالنا « التخلف والسوق العالمية » مجلة بوليتيك اوجوردوي عدد ايلول ١٩٦٩ .

(٣٨) تصنف هنا موقع نظرية « الهبة » (F. Perroux)

(٣٩) M. Falkowski (« مشكلات التعاظم في العالم الثالث كما يراها اقتصاديو البلدان الاشتراكية » Payot ١٩٦٨) يعرض بشكل منظم لهذه النظرية المبنية على « المساعدة الخارجية » والتي لا تختلف في شيء عن نظرية البنك الدولي BIRD مثلا ، او عن « تقرير بيرسون » (« الشركاء في الانماء » نيويورك ١٩٦٩) . (كتاب فالكوفسكي مترجم الى العربية ، بيروت ، دار الحقيقة ، ١٩٧١) .

٩ ـ هل العالم الاشتراكي امر ممكن ؟

القول بأن نمو الاطراف يقتضي انشاء بنى وطنية ذاتية المركز ، على قطيعة مع السوق العالمية ، قول يعبر عن تناقض لا سبيل الى انكساره . فالراسمالية قد وحدت العالم ، بصورة معينة ، وذلك بأن جعلته متراتبا كمركز واطراف . والاشتراكية التي لا يمكن ان تكون الا اذا اثبتت تفوقها على الراسمالية على جميع الاصعدة ، لا يمكنها ان تكون عبارة عن تراصف اشتراكيات وطنية . بل يتوجب عليها ان تنظم العالم في مجموعة موحدة دون تفاوت . ولا يمكن ان تبلغ صيغتها النهائية ما لم تبلغ هذا الهدف . لكن الطريق الذي يؤدي الى هذا الهدف يمر عبر تحقيق الامم المغلوبة على امرها في الوقت الحاضر ، والتي لا يمكنها ان تجمع شروط ازدهارها ومشاركتها الكاملة في العالم الحديث ما لم تحقق ذاتها اولا بما هي كذلك ، اي بما هي امم في صيغتها المكتملة .

اما ماذا سيكون هذا العالم الاشتراكي في صيغته النهائية وكيف ستتمفصل الوقائع القومية (اذا استمر وجودها) ضمن الوحدة العالمية ، فهذا امر من السابق لاوانه الكلام عنه او حتى مجرد استباق النظر اليه . محاولة الاجابة على هذه الاسئلة من شانها ان توقع الباحث في الطوباوية . لكننا نذكر فقط ان بالامكان التاكيد على بعض المبادىء . اولا لا يمكن ان تبنى الاشتراكية على السوق ، لا على الصعيد الداخلي ولا على الصعيد العالمي . لا يمكنها ان تكون « راسمالية بلا راسماليين » على حد تعبير انجلز . وتطور اوروبا الشرقية في هذا الاتجاه يعبر عن الطابع الانتقالي للمنظومة وهو انتقال نحو راسمالية بيروقراطية الدولة . على الارجح ، كذلك ، فتقسيم العمل بين الدول (او بين المناطق) لا يمكن ان يبنى ، بدوره ، على السوق ، التي تلقي اليوم ، بالضرورة ، على التفاوتات . ان اشكال التقسيم الدولي للعمل سوف تكون مرهونة للمرة الاولى حقا بتوزيع الموارد الطبيعية على سطح الكرة وبتحرك البشر (اي بدرجة استمرار او اضمحلال الواقع القومي) . وبانتظار اضمحلال القوميات اضمحلالا كاملا ينبغي ان يبنى التخصص على تكافؤ صارم جدا . بالنسبة لافريقيا مثلا ، ذات الموارد الطاقية والمنجمية الهائلة والسكان القليلي العدد ، لا تعدهامؤهلاتها « الطبيعية » ضمن هذا الاطار للتخصص في المنتوجات الزراعية ، كما يفرض ذلك عليها ، بل للتخصص في الصناعة الكبيرة الحديثة : الالومنيوم (الذي يصار الان الى تحويله لكندا !) الفولاذ الخاص (الذي ينبغي ، بفضل استعمال الكوبالت

والكروم الخ ــ وهو ما تزخر افريقيا باحتياطي هائل منه ــ ان يحل اكثر فاكثر محل الفولاذ العادي) ـ الخشب والصناعات الخشبية ، الكيمياء (باستعمال الموارد الهيدروكهربائية الهائلة في القارة الخ ..)

ولا معنى بالطبع لقطيعة مع السوق العالمية الا ضمن اطار المساحات الواسعة . والحال ان البنى الاجتماعية التي نحتها التثمير المحور حول السوق الخارجية شكل القاعدة الموضوعية ـ كما سنرى ـ للاوطان الصغيرة في « العالم الثالث » المعاصر . فاعادة النظر ـ اذن ـ في هذه البنى ـ هو شرط الانماء .

ان تحليل ما يمكن ان تكون عليه اشكال الانتقال اياها ــ او الانتقالات ــ نحو تحرر الاطراف ـ شرط قيام اشتراكية عالمية ـ ينتمي كذلك الى الميدان الطوباوي . فالتاريخ هنا ايضا من شانه ان يقول كيف ينبغي ان تصنع الامور . ولكن لنذكر على كل حال ان تغير العالم الريفي مثلا لن يكون بالامكان يناؤه لا بالابقاء على التراث ما قبل الراسمالي ـ وهو تراث أصبح منذ الان متصدعا بفعل تطور الراسمالية نفسها ـ ولا بمجرد « تحرير الطاقة الفردية » ـ لان الطريق الراسمالي الذي ينفتح عليه هذا التحرير طريق محدود ـ طرفي ـ وتابع لغيره (وهو طريق واقع النمو الحالي المحدود) . فلا بد اذن من ان يصار دائما الى تصور صيغ جديدة من الانتقال ـ تكون على صلة بتطور العلاقات الداخلية والخارجية .

١٠ ــ تصميم الكتاب ــ خلاصة الاستنتاجات

يأخذ هذا الكتاب على عاتقه ان يبحث ـ ما وسمه البحث المنظم ـ في مجمل مشكلات العلاقات بين المركز والاطراف ـ اي في تكون التخلف ونموه.

اما الفصلان الاولان فيشكلان نوعا من قسم اول يبحث في ما نرى انه صلب المشكلة : قوانين التخصص الدولي غير المتكافيء بين المركز والاطراف . فيبحث الفصل الاول في مسألة مراحل التخصص الدولي واشكاله . ونحاول في هذا الفصل ان نحدد مفهوم التبادل غير المتكافيء ـ منطلقين في آن واحد من نقد نظرية التبادل الدولي ومن تاريخ التخصص (صيغ التخصص المتعاقبة بما يتلاءم مع مقتضيات التراكم في المركز في كل مرحلة من مراحل نموه ، مفعول التدفق الدولي للرساميل على توجيه هذا التخصص في مرحلة الاحتكارات) . ونعتقد اننا قد اقمنا البرهان في هذا الفصل على ان التبادل غير المتكافيء كان على صلة وثيقة مع نشوء الاحتكارات

في المركز ، وان الاشكال ما قبل الاحتكارية للتقسيم الدولي للعمل تنتمي بالتالي الى اشكالية مختلفة عن اشكالية الامبريالية ، وان سائر المراحل المختلفة التي مر بها التخصص الدولي تنتمي الى اواليات التراكم الاولي التي تجري لصالح المركز ؛ وان هذه الاواليات لا يمكن ان تعالج ضمن اطار تحليل يقتصر على تحليل نمط الانتاج الراسمالي ؛ بل ينبغي ان تدرس ضمن اطار يشمل في اتساعه تحليل العلاقات بين التشكيلات الراسمالية (في المركز وفي الاطراف) ؛ وان « التخصص » ؛ بالتالي ؛ في داخل المركز كان من طبيعة مختلفة عن تلك التي تعارض ما بين المركز بمجمله وبين الاطراف ؛ واخيراً ان هذه الاشكالية تستبعد بالضرورة كل اتجاه اقتصادوي .

اما الفصل الثاني فيبحث بالضبط في هذه التشكيلات من الراسمالية الطرفية . ونحن نبرهن فيه على ان نمط الانتاج الراسمالي ؛ اذا كان يتجه لان يصبح متفردا في المركز ؛ لانه مبني على السوق الداخلية ؛ فان تطور الراسمالية في الاطراف ، وهي راسمالية مبنية على السوق الخارجية (نظرا للتخصص الخاص بين المركز والاطراف) تتخذ ؛ على العكس ؛ اتجاهات مختلفة . ان انتقال التشكيلات ما قبل الراسمالية المنخرطة في المنظومة العالمية . كان بالاصل انتقالا لا الى الراسمالية بشكل عام بل الى الراسمالية الطرفية . واواليات سيطرة المركز (توجيه الاطراف لتدور كالاجرام في فلك المركز ؛ الالتواآت التي تجري لصالح النشاطات التصديرية في الفروع الخفيفة ؛ تورم القطاع الثالث الخ ؛ وتحويلات الاواليات التضعيفية التي تنشأ عن ذلك) تعبر عن نفسها من خلال تفاقم الخصائص « البنيوية » للتخلف كلما ازداد التعاظم ؛ وهذا هو بالمعنى الحرفي ؛ نمو التخلف . وهكذا نستخلص شيئا فشيئا المفاهيم الاساسية المتعلقة بالمركز والاطراف ، والتي تتيح تجاوز التحليل الشائع – وهو تحليل وصفي في احسن احواله – واعادة وضع التحاليل « الاقتصادوية » الجزئية في موضعها (عن طريق القيام بنقد اساسها النظري : نظرية « المضاعف » ، نظرية الايرادية ؛ و « اختيار الاستثمارات » الخ .) ؛ كما تتيح تأسيس نظرية التحرر الاقتصادي لامم العالم الثالث . هذا التحرر ؛ الذي يجب ان يكون قطيعة مع السوق العالمية ؛ يعيد النظر حتما في التشكيلات الاجتماعية في الاطراف التي؛ نظرا لكونها قد انبثقت بالضبط من نمو التخلف، تؤدي الى «احتجازات» تحول دون ارتقاب الانتقال التدريجي من الوضع الطرفي المدفوع من خارج

الى وضع المركز الذاتي المركز والدينامية .

اما الفصول الثلاثة(*) التي تلي – وتشكل نوعا من قسم ثان – فتبحث في ما نرى انه يشكل فقط ميدان الظاهرات ، اي المظاهر التي تتجلى عبرها القوى الجوهرية التي تتولى تكييف الاطراف وتضبيطها لتتلاءم مع مقتضيات التراكم في المركز . وقد جمعنا في هذه الفصول مجمل تلك الظاهرات ، موزعة على ثلاث مجموعات : الاواليات النقدية ، أواليات الاوضاع المحددة ، واواليات ميزان المدفوعات الخارجي .

فالفصل الثالث يبحث آذن في اوالية النقد في الاطراف ، منطلقا في آن واحد من نقد النظرية النقدية (الكموية والكموية الجديدة) ومن تحليل الانظمة النقدية في الاطراف والنظام النقدي العالمي . ونعتقد اننا توصلنا في هذا الفصل الى تبديد ما سنسميه « الاوهام النقدية » ، اي تلك الجملة من الافكار التي تزين ان وضع النظام النقدي الوطني في موضعه – مصحوبا باجراآت رقابة على العلاقات الخارجية – يتيح المجال لسياسة انماء دون ان يوضع الانخراط في السوق العالمية موضع البحث بصورة جذرية .

اما الفصل الرابع فيبحث دور الاطراف في مجرى الاوضاع العالمية وسيرها . فنحاول ان نبين فيه كيف تتكيف الاطراف مع المركز ، بصورة عيانية ، عبر تقلبات الاوضاع . هنا ايضا يقودنا البحث ، من اجل القيام بهذا التحليل ، الى نقد النظرية النقدوية monétariste الشائعة حول الاوضاع المحددة ، والى نقد نظرية « التواصل الدولي » – وهي اكثر سطحية من الاولى – وكلاهما نظريتان تضربان صفحا عن دينامية التراكم الجوهرية ضمن الشروط العيانية للتخصص الدولي .

واخيرا يبحث الفصل الخامس في ميزان المدفوعات . فنعمد فيه الى نقد ايديولوجية التناسقات الشاملة التي تقوم ، بتقديمها نظريات خاطئة حول التكيف العفوي ، بحجب المشكلة ، مشكلة التكيف البنيوي وفقا لمقتضيات التراكم في المركز .

(*) لم تشمل هذه الترجمة الا الفصلين الاولين . اما الفصول الثلاثة الباقية ، وهي لا تشكل ، حجما ، اكثر من ثلث الكتاب ، فلم تترجم .

« المترجم »

فهرست

الفصل الأول

٢ ـ اشكال التخصص الدولي وحدّي التبادل .

١ ـ الخصائص البنيوية للتجارة العالمية .

٢ ـ تطور حدّي التبادل خلال الاجيال ، والتقدم التقني .

٣ ـ محاولات تفسير تقهقر حدّي التبادل عن طريق تحليل الطلب .

٤ ـ تقهر حدّي التبادل وتطور الاجور المقارن .

٥ ـ الاشكال التاريخية للتخصص الدولي .

٣ ـ التجارة الخارجية ومسالة الاسواق .

١ ـ الاتجاه الضمني في الراسمالية نحو توسيع الاسواق .

٢ ـ الاتجاه الضمني في راسمالية المركز نحو تصدير رؤوس الاموال .

ايديولوجية الاتساقات الشاملة : معدل الفائدة ، التوفير ، والاستثمار .
الدينامية الريكاردية والايرادات المتناقصة .
خلفاء كينز ووفرة التوفير في الاقتصادات « الناضجة » .
التحليل الماركسي : القانون الاتجاهي نحو انخفاض معدل الربح .

٣ ـ وظائف التجارة الدولية ووظائف تصدير رؤوس الاموال .

٤ ـ الطابع « الاحتكاري » للعلاقات الدولية وموقع الاحتكارات في التجارة العالميـة .

هل ان التبادلات الدولية من طبيعة « اوليغابولية » ؟
الاحتكارات وتجارة البلدان المتخلفة .
خلاصة الاستنتاجات .

*

اشكاليـة البحـث

تطرح نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية مشكلتها طرحا سيئا ، او هي ، على الاصح ، تطرح مشكلة خاطئة . والواقع ان هذه النظرية تنطلق من افتراض ان اطراف العلاقات الدولية هي اقتصادات راسمالية « خالصة » ، ان اطار التفكير هنا لا يختلف ، بالنسبة لتحليل التبادل الدولي مفهوما على هذه النحو ، عن ذاك الذي صيغ من اجل تحليل التراكم الداخلي : في كلا

الامرين يتخذ الموقع ضمن اطار **نمط الانتاج الراسمالي** . هذه الفرضيـــة تحتفظ بمعنى ما بالنسبة لتحليل التبادل الدولي بين « البلدان النامية » ، لكنها تفتقد لاي معنى بالنسبة لما يتعلق بالتبادل بين « البلدان النامية » و « البلدان المتخلفة » . بل ينبغي ان يضع المرء نفسه هنا في اطار تفكير مختلف ، اطار علاقات تبادل تقوم بين **تشكيلات اجتماعية ــ اقتصاديـــة** مختلفة . ما هي هذه التشكيلات المعنية لا تلك هي المسألة الحقة . لنستبق النتائج التي سوف نصل اليها ، ولنصف هذه التشكيلات بأنها راسماليــة المركز وراسمالية الاطراف . ان ما هو خصوصي في التشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية العيانية لراسمالية المركز ، يتمثل في ان نمط الانتـــــاج الراسمالي فيها ليس هو المهيمن وحسب ، بل يتجه ، لان امتداده مبني على توسيع السوق الداخلية ، الى ان يصبح **النمط الوحيد** . فيصار الى الاقتراب والحالة هذه من نمط الانتاج الراسمالي ، عندما يتجه تفكك انماط الانتاج ما قبل الراسمالية نحو مرحلته النهائية ، ويؤدي ذلك الى الاستعاضة عنها بنمط الانتاج الراسمالي المعاد بناؤه انطلاقا من العناصر المبعثرة الناجمة عن هذا التفكك . فتتجه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العيانية الى التطابق مع نمط الانتاج الراسمالي ، مما يبرر تحليل ماركس وتأكيـده علـى ان التحليل الوارد في **رأس المال** هو تحليل النظام الفعلي الذي يتجه نحوه البلد الراسمالي الاكثر تطورا في عصره : انكلترا . بالمقابل ، ان مـا هو خصوصي في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية لراسمالية الاطراف يتمثل في ان نمط الانتاج الراسمالي فيها مسيطر ، لكن سيطرته هذه لا تؤدي الــى **تفردها الاتجاهي** لان امتداد الراسمالية مبني هنا على السوق الخارجية . ينجم عن ذلك ان انماط الانتاج ما قبل الراسمالية لا تندثر ، بل هي تتحول وتخضع لنمط الانتاج المسيطر على الصعيدين العالمي والمحلي : نمط الانتاج الراسمالي .

ان تعبير « التخلف » ، وهو تعبير غير ملائم للدلالة على التشكيلات الاجتماعيـة ــ الاقتصادية الخاصة بالراسمالية الطرفيـــــة ، يصف اذن **تشكيلات** ذات صفة انتقالية محتجزة .

ولما كان كتاب **رأس المال** ليس نظرية التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية عموما بل نظرية نمط الانتاج الراسمالي ، لانه نقد للاقتصاد السياسي كما يشير عنوانه ، فاننا لا نجد عند ماركس **نظرية التراكم على الصعيد العالمي** .

هذه النظرية لا تظهر الا عند الكلام عن **التراكم الاولي** ولكن بوصفه **تاريخ المرحلة السابقة** على نمط الانتاج الراسمالي . والحال ان تاريخ هذه المرحلة لم ينته بعد . انه يمتد مع توسع الراسمالية على الصعيد العالمي . فبموازاة اوالية التراكم الخاص بنمط الانتاج الراسمالي ــ اعادة الانتاج الموسع ــ تستمر في العمل اوالية تراكم اولي تميز العلاقات القائمة بين المركز والاطراف في المنظومة الراسمالية العالمية .

نظرية التراكم على الصعيد العالمي ما زالت الى حد كبير بحاجة الى صياغة . فماركس لم يدرس المشكلة . والا لما كتب عن الهند الانكليزية ان السيطرة البريطانية تثور نمط الانتاج فيها من قاعدته الى قمته (١) . اما لينين فقد طرح المشكلة : مشكلة الامبريالية (٢) ؛ ولكن في اطار محدود : اطار الاشكال الجديدة (انطلاقا من نشوء الاحتكارات في المركز الراسمالي) التي يتخذها التراكم على الصعيد العالمي . ذلك ان تاريخ المرحلة السابقة الذي ما يزال مستمرا قد تبدل شكله : مظاهره المتعاقبة هي مظاهر الانماط المتعاقبة « للتخصص الدولي » بين المركز والاطراف . ولقد ادرك لينين حينا من احايين هذا التخصص ، حين التخصص الجديد المبني على تصدير راسمالمال الى المستعمرات . اما باران وسويزي (٣) فقد جددا التحليل اللينيني بدراسة تحولات النظام في **المركز** وصياغة القانون الاتجاهي نحو ارتفاع الفائض . وقد ساهم اندره غ. فرانك وا. عمانوئيل(٤) مساهمة واسعة بتوسيع الجدل وبصياغة المشكلة الصحيحة . ذلك ان فرانك قد برهن ، بالنسبة لاميركا اللاتينية ، كيف ان تاريخ المرحلة السابقة يتطاول و « يحتجز نمو الراسمالية » ، كما وجدنا ، نحن بدورنا ، ظاهرات الانتقال هذه محتجزة في افريقيا . ان تحليلنا وتحليل فرانك يقعان ــ دون ان تذكر ذلك دائما ــ في اطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المباينة للراسمالية الطرفية . وقد انتهى عمانوئيل منذ مدة قريبة من وضع اول تحليل للتبادل غير المتكافيء ــ لاوالية التراكم على الصعيد العالمي في واحد من اكثر مظاهره

---

(١) سوف نبدي راينا حول هذه النقطة الجوهرية في مكان لاحق (الفصل الثاني) .

(٢) Lenine « الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية » ١٩١٧ .

(٣) P . Baran et P . Sweezy « الراسمالية الاحتكارية » باريس ١٩٦٧

(٤) André G. Frank « الراسمالية الاحتكارية » باريس ١٩٦٧ .

Emmanuel « التبادل غير المتكافيء » باريس ١٩٦٩ .

عمومية . وبذلك التقى وتجاوز النقد الذي قمنا به منذ اثني عشر عاما لنظرية التبادل الدولي (٥) .

هذا النقد لنظرية التبادل الدولي ، وهو نقطة الانطلاق الضرورية لصياغة المشكلة ، لا بد ان يؤدي الى تجاوز مفاهيم هذه النظرية .

اذن ، فالدراسة التالية ستبدأ من هذا النقد ، وذلك باستعادة مـــا صغناه وعدنا عنه سابقا ، باكماله باسهام عمانوئيل . وهذا من شانه ان يقودنا الى وصف تحليلي « للمظاهر في العلاقات الاقتصادية بين المركـــز والاطراف » : الدينامية المقارنة في حقل التقدم التقني (اي حقل التراكـم والانتاجية العمل) وفي قيمة قوة العمل في كل من المركز والاطراف (وهو ما يفسر التبادل غير المتكافيء) ، وفي الاشكال التاريخية لهذا التخصص الدولي « غير المتكافيء » ، ودينامية القوى التي تحمل المركز على « غزو » الاطراف (« مسالة مجالات التصريف » واشكالها التاريخية) .

ان تحليل هذه المظاهر يقود حتما الى قوانين التراكم على الصعيـد العالمي والى طرح المشكلة الحقيقية بالتالي (التي ستكون موضوع الفصـل الذي يلي) : طبيعة التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية الخاصة بالراسمالية الطرفية وتعني قوانين نمو الراسمالية المبنية على السوق الخارجية .

التجارة العالمية والحركات الدولية لرؤوس الاموال : التطورات الجوهرية

قبل ان نشرع في نقد النظرية الشائعة حول العلاقات الدولية ، وتحاول رسم الخطوط العامة لنظرية في هذه العلاقات تتيح تعيين موقعها فـــي الاشكالية العامة للتراكم على الصعيد العالمي (منظورا اليه من زاوية ضيقة، زاوية المشاكل المتعلقة بالعلاقات بين المركز والاطراف في المنظومة الراسمالية العالمية) ، يحسن بنا ان نذكر بالوقائع الجوهرية والتطورات ذات الدلالـة المتعلقة بميدان هذه العلاقات . هذه الوقائع والتطورات بسيطة الى اقصى حد . مع ذلك فان ما تمتاز به النظرية الجامعية الشائعة هو انها تتصرف وكأنها تجهل هذه الوقائع والتطورات ، مما ينتهي « بالنظرية » الــــى « التخصص » بالمشاكل الخاطئة وتجنب المسائل الحقيقية ، وهذه على كل

---

(٥) « سمير أمين » « الانخراط العالمي للاقتصادات ما قبل الرأسمالية » باريس ١٩٦٧ (كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، مطبوع على آلة كاتبة) .

حال ، طريقة جوهرية تمكنها من اداء دورها كايديولوجية تفريطية وتبريرية .

لقد مر تطور المنظومة الراسمالية العالمية بمراحل مختلفة ، وكل مرحلة من هذه المراحل تقابلها منظومة مختلفة من العلاقات بين المركز والاطراف تؤدي وظائف خاصة ، من هذه الزاوية التاريخية يمكننا ان نميز : ١) مرحلة تكون الراسمالية : « تاريخ المرحلة السابقة » الذي يمتد حتى الثورات الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي يمكن تحديدها بالطابع المركنتالي (التجاري) المهيمن للراسمالية . ٢) مرحلة تفتح نمط الانتاج الراسمالي في المركز ، وهي المرحلة المتصفة بالثورة الصناعية والغلبة الكبيرة لراسالمال الصناعي الجديد والصيغة التنافسية التي عرفتها السوق الراسمالية : انها المرحلة « الكلاسيكية » حيث اصبحت المنظومة الراسمالية مكونة ومصاغة بشكل تمكن معه ماركس من تحليلهما تحليلا اساسيا صارما في جوهره . ٣) المرحلة الامبريالية للاحتكارات ـ بالمعنى اللينيني الكلمة ـ والتي تبدا في نهاية القرن التاسع عشر .

ان العلاقات بين المركز في طور تكوينه (أوروبا الغربية) وبين الاطراف الجديدة التي كونها لنفسه في الحقبة المركنتالية هي علاقات جوهرية في تكون الراسمالية . فالعلاقات التجارية في تلك الحقبة كانت ، كما ونوعا ، عنصرا اساسيا من عناصر المنظومة الراسمالية التي كانت في طور التكوين . وقتها كانت التجارة الدولية بين اوروبا الغربية من جهة ، والعالم الجديد والكونتوارات الشرقية والافريقية من جهة اخرى ، تشكل كميا ، القسم الجوهري من التبادلات العالمية . أن قسما كبيرا جدا ، لعله يشكل على الارجح القسم الاكبر من التبادلات الداخلية في المركز ، كان عبارة عن عمليات اعادة توزيع للمنتوجات الآتية من الاطراف : كان هذا ـ على سبيل المثال ، الدور الذي قامت به ايطاليا اولا (لا سيما البندقية) ومدن الهانس في نهاية القرون الوسطى ، ثم تولت اسبانيا والبرتغال القيام بهذا الدور في القرن السادس عشر وتلتها هولندا وانكلترا بدءا من القرن السابع عشر . فقد كان المركز يستورد من الاطراف منتوجات الاستهلاك « الفاخرة » سواء كانت من اصل زراعي (افاويه الشرق ، سكر الامريكتين) او من اصل حرفي (حراير واصواف الشرق) . هذه المنتوجات ، كان المركز يتزود بها عن طريق التبادل البسيط والنهب وتنظيم انتاج معد لهذه الغاية في الامكنة المحلية . اما التبادل البسيط ـ مع الشرق ـ فقد كان مهددا على الدوام ، لان اوروبا لم تكن تملك شيئا كبيرا تقدمه عدا المعدن الثمين الذي كانت

تتزود به من اميركا . ان الخطر الدائم الذي يشكله نزيف هذا المعدن كان كبيرا بحيث ان المذهب السائد في ذلك العصر كان برمته مبنيا على ضرورة ايجاد الضمانات التي تحول دون هذا الاتجاه الجوهري . اما اشكال الانتاج المنشأة في اميركا فقد كانت وظيفتها الجوهرية تزويد المركز بالمعدن وببعض المنتوجات الفاخرة . وبعد حقبة من النهب لكنوز الهند جاءت اعمال استثمار منجمي شديد عمدت الى تبديد بشري لا مثيل له كان شرط « مردودية » هذه الاعمال . في نفس الوقت ارسي نمط انتاج عبودي كان من شأنه ان يتيح انتاج السكر والنيلة وغيرهما في أميركا . وسوف يدور كل اقتصاد الاميركتين حول هذه المناطق التي استصلحت وتمرث لصالح المركز : سوف تكون وظيفة الاقتصاد الرعوي مثلا ، تغذية المناطق المنجمية ومناطق المزارع العبودية . وقد لبت التجارة المثلثة ــ اصطياد العبيد من افريقيا ــ هذه الوظيفة الجوهرية : تراكم راسالمال النقدي في المرافيء الاوروبية ، وهو راسمال نقدي صير الى تحقيقه عن طريق ترويج منتوجات الاطراف لدى الطبقات المسيطرة التي تدفع بعد ذلك الى التحول من طبقات اقطاعية الى طبقات راسمالية زراعية ، معجلة بذلك عملية تفكك نمط الانتاج الاقطاعي .

مع الثورة الصناعية تغيرت بعض وظائف التجارة بين المركز والاطراف. فقد بقيت هذه التجارة جوهرية من الناحية الكمية ، واستمرت تشكل القسم الاكبر من التجارة العالمية رغم انها اخذت تتراجع منذ ١٨٣٠ ــ ١٨٥٠ . بالنسبة لبريطانيا العظمى ، وحتى أواسط القرن التاسع عشر ، بقيت التجارة مع اميركا والشرق (الهند ، الامبراطورية العثمانية ، ثم الصين) مهيمنة الى حد ان ادبيات ذلك العصر لم تكن تفكر الا في هذا النمط من التجارة كلما كانت تحاول ان تدرك اولياتها وتستخلص نظريتها . وسوف تظل بريطانيا العظمى ، لوقت طويل ، بالنسبة لاوروبا ، المركز الذي يعيد توزيع المنتوجات الغريبة (المجلوبة من الاطراف) . فالمركز (بريطانيا العظمى اولا ثم القارة الاوروبية واميركا الشمالية ، ثم اليابان بعد وقت متأخر جدا) يصدر الى الاطراف منتوجات مانيفاتورية معدة للاستهلاك الشائع (المنسوجات مثلا) ، ويستورد منها ، بشكل جوهري ، منتوجات زراعية تنتجها اما الزراعات التقليدية في الشرق (الشاي ، مثلا) واما الزراعة الراسمالية بخاصة ، وهي الزراعة ذات الانتاجية المرتفعة في العالم الجديد (القمح واللحوم والقطن مثلا) . في هذه الفترة بالذات استتب التخصص الدولي

بين البلدان الصناعية والبلدان الزراعية . ولم يكن المركز قد بدا بعـــــد باستيراد منتوجات منجمية من الاطراف (يتطلب انتاجها استثمارات هامة ووسائل نقل مكلفة) ما عدا المعادن التقليدية الثمينة . وكلما دخلت بلدان جديدة المرحلة الصناعية كانت طبيعة تجارتها مع بريطانيا تتغير اولا بأول . ففي البداية كانت تقدم منتوجات زراعية وتحصل على منتوجات مانيفاتورية « صنعت في انكلترا » (Made in England) شأنها شأن الاطراف ، او على منتوجات مجلوبة من الاطراف بواسطة انكلترا . ولكن لان هذه البلدان كانت تصنع ، انما كان مستوى تصنيعها متفاوتا ـ (فضلا عن ان « الطبيعة وهبتها » ثروات منجمية كالفحم وفلزات الحديد مثلا ، معروفة وقابلـــة للاستغلال وموزعة بصورة معينة) ـ فقد نشأت بينها علاقات تبادل بين منتوجات مانيفاتورية مقابل منتوجات مانيفاتورية ومنجمية ، وما لبثت هذه العلاقات ان نمت وتوسعت بين بلدان المركز (نموذج هذه العلاقات : فرنسا ـ المانيا) . اما البلدان المتأخرة (روسيا) فقد بقيت مصدرة للمنتوجات الزراعية . وعلى هذا انقسمت التجارة العالمية شيئا فشيئا الى مجموعتين من التبادلات لهما وظائف مختلفة : التبادلات بين المركز والاطراف ، والتبادلات الداخلية في المركز .

حتى ذلك الحين - لم يكن هناك ، عمليا ، تصدير لرؤوس الاموال . لكن تكون الاحتكارات سوف يتيح هذا التصدير بدءاً من سنوات ١٨٧٠ـ١٨٩٠ على صعيد غير متوقع . هنا ايضا ينبغي التمييز بين الاستثمارات الاجنبية في الاطراف وبين تلك المعدة للبلدان الجديدة ذات النموذج المركزي في طور التكون (الولايات المتحدة وكندا ، روسيا ، النمسا ، هنغاريا ، اليابان ، اوستراليا ، افريقيا الجنوبية) . ذلك ان هذه الاستثمارات لن تكون متماهية identiques لا في وظيفتها ولا في ديناميتها . فتصدير رؤوس الاموال لن يحل محل تصدير البضائع ، بل على العكس ، سيعطي لتصدير البضائع دفعا حثيثا . كما انه قد اتاح تعديل تخصص الاطراف التي اصبحت الان تصدر منتوجات اخرى غير منتوجات الزراعات التقليدية . اصبحت الاطراف مصدرة لمنتوجات توفرها منشآت راسمالية حديثة ذات انتاجية عالية جدا : يشكل النفط ومنتوجات الخامات المنجمية اكثر من ٤٠٪ من صـــادرات الاطراف ، اما منتوجات التحويل الاولي التي تصدرها الاطراف (وبصورة ثانوية بعض المنتوجات المانيفاتورية التي تهم بشكل خاص التجارة بين البلدان الطرفية المتفاوتة في مستوى تصنيعها) فتشكل اكثر من ١٥٪ من

هذه الصادرات . ان المنتوجات الزراعية ـ الغذائية منها بخاصة (وتبلغ الثلثين) والمواد المصنوعة بصورة اولية (قطن ، مطاط الخ ، وتبلغ الثلث) ـ التي تشكل ٤٠٪ كحد اعلى من صادرات « العالم الثالث » الراهن ، لم تعد هي ذاتها تأتي من الزراعة التقليدية . فنصف هذه المنتوجات على الاقل يأتي من مزارع راسمالية حديثة (كمزارع الشركتيـــن « الاوتيلفر » او « اليونايتد فرويت ») . وعلى هذا فان ثلاثة ارباع صادرات الاطـــراف مصدرها قطاعات حديثة ذات انتاجية قوية ، وهي تعبير عن نمو الراسمالية في الاطراف كنتيجة مباشرة لاستثمار رؤوس الاموال على نطاق واسع جدا من قبل المركز . وهذا التخصص الجديد للاطراف هو تخصص غير متناظر : لهذا السبب تجري الاطراف حوالي ٨٠٪ من تجارتها مع المركز ؛ في حين ان تبادلات المركز الداخلية تنمو بالمقابل ، بوتيرة اسرع تجعل نسبة ٨٠٪ من تجارة المركز تجري داخله . والحال ان تبادلات المركز الداخلية من نمط آخر : فهي في جوهرها منتوجات صناعية تبادل بمنتوجات صناعية . لذا ينبغي مناقشة الدوافع والاواليات والوظائف الخاصة بهذه التبادلات ، التي تختلف عن تلك الخاصة بتبادلات الاطراف . كما ينبغي مناقشة الاتجاهات المعاصرة ، سواء بالنسبة لما يتعلق بتدفق رؤوس الاموال (لا سيما مـــن الولايات المتحدة نحو اوروبا) ، او بنمو المساعدة الحكومية (من البلـدان النامية الى « العالم الثالث ») وذلك لان وظائف هذه العلاقات تختلف هنا ايضا وفقا لما اذا كانت القضية تتعلق بالعلاقات الداخلية في المركز او على العكس بالعلاقات بين المركز والاطراف .

وثمة وقائع اخرى ـ بسيطة الى اقصى الحدود ـ ينبغي ربطها بتحليل العلاقات الدولية . ونعتقد ، دون ان نستبق ما سنذكره لاحقا ، انه مـــن الافضل ان نذكر منذ البدء : ١) ان علاقات التبادل ودفوق رؤوس الاموال بين المركز والاطراف لم تخفف من فوارق الانتاجية ومستويات الاستهلاك المرتبطة بكل منهما ؛ بل على العكس من ذلك ، قد كبرت هذه الفروقات . ٢) ان دينامية التقدم خلال الاجيال لم تكن هي نفسها في الزراعة والصناعة، وان التقدم كان اشد سرعة في حقل الصناعة ، وان هناك « صناعـــات مصنعة (٦) » بدرجات ارفع من الاخرى ،٣) ان حدّي التبادل في الاطراف لم يتدهورا حتى حوالي ١٨٨٠ ، ولكن اصابتهما من ذلك الحين شتى اشكال

(٦) تعبير شديد الوضوح لـ « جيرار دي برنيس » G. De Bernis •

التدهور . وينطبق ذلك سواء على الصادرات المتأتية من الزراعة التقليدية ذات الانتاجية المتدنية او على الصادرات التي يقدمها الاستثمار الراسمالي الحديث المنجمي او النفطي او الزراعي ذي الانتاجية العالية . واخيـــرا ٤) أن مستوى الاجور (في القطاع الراسمالي طبعا ، اذ لا معنى لمفهوم الاجور خارج هذا الاطار) ليس هو نفسه في الاطراف وفي المركز ، وان الفارق قد اصبح هاما بدءا من التحولات التي طرات على الراسمالية في مركزهـا والتي نقلتها من مرحلة المنافسة الى مرحلة الاحتكارات .

ان اية نظرية للعلاقات الدولية ينبغي ان تستوعب وتدرك جميع هذه الوقائع وهذه التطورات . واننا نؤكد ان النظرية الشائعة (نظرية التفوق المقـارن L'avantage Comparé) لا تسمح بذلك بأي شكل من الاشكال ، بل على العكس ، فالعناصر العلمية التي كانت موجودة عند ريكاردو قد فقدت في النظرية الكلاسيكية الجديدة الزائفة التي تخول لنفسها وضع الفرضيات التي تحلو لها ــ وهي فرضيات معاكسة للوقائع ــ فتدع نفسها بالتالي تصبح مجرد لعب فكري لا يأخذ الوقائع بعين الاعتبار ، وان هذا الانحطاط الفكري المدفوع بحكم وظيفته كايديولوجية تقريظية وتبريرية للتناسقات الشاملة هو على صلة وثيقة بالنظرية الذاتية للقيمة . ونحن نؤكد كذلك انه لا توجـــد نظرية ماركسية متبلورة للعلاقات الدولية ، بل يوجد فقط : ١) بعـــض الاشارات « العابرة » في « راسالمال » ، ٢) تحليل اساسي للعلاقات فـــي الحقبة الامبريالية ــ وهو تحليل لينين الذي تابعه وعمقه كل من بـــاران وسويزي ، ٣) عناصر لعملية بناء ما زالت تنتظر الصياغة ، وقد اشتغـــل حول جوانبها بعض الماركسيين المعاصرين (لا سيما أ. عمانوئيل و ك. بالوا) .

*

نظرية التبادل الدولي

النظرية الكلاسيكية (الريكاردية)

محتوى النظرية الجوهري

النظرية « الكلاسيكية » للعلاقات الدولية هي ، في جوهرها ، نظرية التجارة الدولية للسلع (٧) . وهي تزعم ان لكل طرف مبادل فائدة فـــي

(٧) من اجل استعراض النظرية الريكاردية انظر : Angell « نظرية الاسعار الدولية » كامبريدج ١٩٢٦ ، M. Byé « مبادىء التخصص الدولي » (محاضرات دكتوراه ←

التخصص ، لان التبادل يرفع مستوى الدخل الاجمالي ، بحدود القيم الاستعمالية ، في كلا البلدين . تقع هذه النظرية ضمن اطار محدد ، اطار نمط الانتاج الراسمالي . وسنرى ان هذا الاطار يبرز بوضوح في الفرضيات التي تضعها هذه النظرية حول الاجور .

في راي الاقتصاديين الكلاسيكيين الانجليز ، يشكل العمل مصدرا لكل قيمة . فالفائدة والربح والريع لا تشكل كميات غير قابلة لردها الى ما سواها . انها الاشكال المختلفة لما سيكتشف ماركس انه « القيمة الزائدة »، اي ذلك القسم من قيمة منتوجات العمل الذي لا يعود الى الشغيلة بل الى ملاكي الارض او راسالمال الفعلي او راسالمال النقدي . لهذا السبب يعتبر ريكاردو ان تبادل بضاعتين هو ، في النهاية ، عبارة عن تبادل كميتين متساويتين من العمل متبلورتين في منتوجين لكل منهما قيم استعمالية مختلفة بالنسبة للمتبادلين . ولكن ، في حين ان قانون القيمة ، في حيز التبادلات الداخلية ، يتضمن تكافؤ قيمتي السلعتين المحتويتين على نفس الكمية من العمل (٨) ، تجد ان السلع المتبادلة في حيز التبادلات الخارجية، تتضمن كميات من العمل غير متكافئة ، تعبر عن عدم تكافؤ مستويات الانتاجية .

فالبرتغال ، اذا شئنا ان نستعيد المثل الشهير الذي يعطيه ريكاردو ، متفوقة على انكلترا ، سواء في انتاج الخمر (اذ تكفيها ثمانون ساعة عمل لانتاج وحدة من هذه السلعة مقابل مائة وعشرين ساعة في انكلترا) او في انتاج الجوخ (حيث تنتج تسعون ساعة عمل في البرتغال ما تنتجه مائة

١٩٥٢ – ٥) ، باريس) . Chi Yuen Wu « الخطوط العامة لنظريات السعر الدولي » لندن ١٩٢٧ . Ellsworth « الاقتصاد الدولي » نيويورك ،١٩٥ . Retzler « نظرية غراهام حول القيم الدولية » (مجلة الاقتصاد السياسي ، شباط ،١٩٥) . Samuelson « مكاسب التجارة الدولية » المجلة الكندية للعلوم الاقتصادية والسياسية ١٩٣٩) .

(٨) لقد جعلت الصياغة الريكاردية غامضة باخطائها المتعلقة بالتوزيع المتساوي لمعدل الربح (وخلطها بين القيمة الزائدة والربح هو السبب في ذلك) . ان ماركس باكتشافه لقوانين تحول القيم الى اسعار انتاج ، قد اعطى الصياغة الصحيحة الاولى . لكن هذا يشكل مشكلة اخرى غير التي نواجهها هنا .

ساعــة في انكلترا) . لكنها اكثر تفوقاً ، على صعيد المقارنة ، في انتـــاج الخمر مما هي في انتاج الجوخ لان ٩٠/١٠٠ اكبر من ٨٠/١٢٠ .

فمصلحة البرتغال هي في التخصص بالنوع الاول من هذين الانتاجين وفي التزود بالجوخ من انكلترا ، رغم ان انتاج هذا الجوخ ، عندها هـي ، يكلف بشكــل مطلق اقل ممــا يكلف في انكلترا .

ان التأكيــد على ان المستوردات يمكن ان تكون رابحة ، بحدود القيم الاستعمالية ، حتى ولو كان من الممكن صنع المنتوج المستورد محليا بتكاليف اقــل ، يشكــل جوهر المساهمــة التي اتى بهــا ريكاردو بالنسبة لــا اتى بـــه ا . سميث (٩) .

لا ينبغي ان نقوّل هذه النظرية اكثر مما تقوله . فكل ما تسمح بقوله هو انــه في وقت معين ، حيث توزيع الانتاجيات على ما هو عليه ، يكون من مصلحة البلدين ان يعمدا الى تبادل حتى ولو كان هذا التبادل غير متكافىء كما سنرى . لنستمد المثل الذي يعطيه ريكاردو ، ونعمد الى قلب حدّيه لتقريبه من الواقع :

	كميات العمل المحتواة في وحدة انتاج في انكلترا	كميات العمل المحتواة في وحدة انتاج في البرتغال	التفوق النسبي لانكلترا على البرتغال
وحدة جوخ	٨٠ ساعة	١٢٠ ساعة	١،١١
وحدة خمر	٩٠ ساعة	١٠٠ ساعة	١،٥٠
النسب الداخلية للتبادل: وحدة قماش =	٠،٨٩ خمر	= ١،٢٠ خمر	

ان النســبة الدوليــة للتبادل الواقـــع حتمــا بيـــن النسبتيـــن الداخليتين ، يمكنها ان تتم مثلاً : وحدة (خمر) مقابل وحدة (جوخ)

لنفترض ان البرتغال قبلت ان تتخصص في انتاج الخمر وان انكلترا فرضت عليهــا جوخهــا .

فاذا كانت قوة العمل الاجمالية المتوفرة في البرتغال هـي الف ساعة ، وكان استهلاك الخمر فيهــا صارما (٥ وحدات) فالبرتغال سوف تكرس

(٩) J. Viner « دراسات في نظرية التجارة الدولية » لندن ١٩٣٧ ص ٤٤١ .

٥٠٠ ساعة عمل لانتاج خمرها من اجل استهلاكها .

وهي بذلك تتصرف بـ ٥٠٠ ساعة يمكنها استعمالها اما من اجل ان تنتج جوخها بنفسها (٥٠٠ : ١٢٠ = ٤،٢٠ وحدات) واما لانتاج خمس وحدات اضافية من الخمر تحصل لقاءها على خمس وحدات من الجوخ : فتكون قد ربحت ٠،٨ وحدة جوخ بهذا التبادل . الا انها رغم ربحها بحدود القيم الاستعمالية تكون قد قدمت خمسماية ساعة من اجل الحصول على خمس وحدات من الجوخ تكون انكلترا قد انتجتها بـ ٤٠٠ ساعة . فساعة عملها (البرتغال) تستبدل بـ ٠،٨ ساعة انكليزية : فالتبادل غير متكافيء . وعدم التكافوء في التبادل ــ بحدود القيمة التبادلية ــ يعبر عن انتاجية العمل الاضعف في البرتغال .

لذلك ، اذا كان عدم التكافوء في انتاجية العمل ليس امرا طبيعيا بل هو امر تاريخي ، فان التفوق المقارن يتبدل عندما يتقدم الاقتصاد المتاخر . اذا كان بوسع البرتغال ان تصل ، بتحديثها لنفسها ، درجة الانتاجية في انكلترا ، في جميع الميادين ، اي ان تنتج الجوخ بثمانين ساعة والخمر بتسعين ، فالافضل بالنسبة لها ان تتحدث . اذ انها ، عندئذ ، تنتج خمس وحدات من الخمر بـ ٤٥٠ ساعة وتتصرف بـ ٥٥٠ ساعة تنتج بها ٦،٩ وحدات جوخ (٥٥٠ : ٨٠) . فلا يعود ثمة تبادل لان التكاليف متماهية في كلا البلدين . فضلا عن ان البرتغال تكون قد ربحت بالنسبة للوضع السابق الذي كان التبادل فيه قائما ، ٦،٩ ــ ٥ = ١،٩ وحدة جوخ .

لنفترض الان ان البرتغال قبلت ان تتخصص بالخمر وكرست كل جهودها لادراك انكلترا في هذا الميدان ، فماذا تربح ؟ في هذه الحال ، ينبغي لها ان تكرس ٤٥٠ ساعة لانتاج ٥ وحدات من الخمر من اجل استهلاكها الخاص (٥ × ٩٠) ، وتتصرف بـ ٥٥٠ ساعة تنتج خلالها ٦،١ وحدات من الخمر (٥٥٠ : ٩٠) تتيح لها ان تحصل على ٦،١ وحدات من الجوخ . ذلك ان نسبة التبادل الداخلية في انكلترا لم تتغير (وحدة جوخ = ٠،٨٩ وحدة خمر) ، وبقيت هذه النسبة في البرتغال اعلى من واحد (وحدة جوخ نظرية ــ اي في حال انها كانت تنتج بالتقنيات الاولى البلد ــ تستبدل مقابل ١،٠٢٤ وحدة خمر بدلا من ١،٠٢٠ وحدة) بحيث ان حدّي التبادل ــ وحدة مقابل وحدة ــ يمكنهما البقاء على حالهما .

فالاختيار هنا اقل نفعا بالنسبة للبرتغال لان التقدم الامكاني في صناعة الجوخ (تقليص الكلفة من ١٢٠ الى ٨٠ ساعة) اكبر مما هو في انتاج الخمر (تقليص الكلفة من ١٠٠ الى ٩٠ ساعة) .

فالمصلحة العليا ، اذن ، هي في انماء فروع الانتاج التي يكون امكان التقدم فيها اكبر ، وفي اخضاع هذه الاختيارات ، بما له علاقة بالتجارة الخارجية ، الى المقتضيات الاولوية التي تفرضها عملية الانماء . فاذا نظرنا الى اختيارات التجارة هذه ، على هذا النحو ، وجب ان تتعدل هذه الاختيارات في كل مرحلة من مراحل النمو . وها هنا تكمن بالتأكيد نظرة عدائية تجاه العلاقات الدولية . لكنها تطبق ، كما سنرى ، على التاريخ والوضع الحاليين ، ولن يكون من شأنها ان تتعدل الا بوجود عالم اشتراكي متكامل كليا ، لا بوجود منظومة عالمية من الامم .

ان الواقع اكثر تعقيدا ، بالطبع ، من الترسيمة الريكاردية التي تتناول منتوجين متبادلين بين بلدين في ظروف استثنائية (غياب تكاليف النقل ، انتاج بتكاليف ثابتة) . اما ادخال هذه الحقائق الثلاث في الترسيمة فمن شأنه ان يعقد تصويرها دون أن يؤدي الى تعديل محتواها الجوهري . ففي حالة انتاج ذي تكاليف متناقصة (او متصاعدة) ينبغي ان يؤخذ بالاعتبار ان التفوق النسبي يتعدل هو نفسه وفقا لدرجة التخصص الدولي . والمدافعون عن هذا التخصص ، لم ينكروا اطلاقا انه اذا كان ازدياد الانتاج لسلعة لا يملك البلد بالنسبة لانتاجها تفوقا نسبيا على غيره ، يؤدي الى انخفاض كبير في كلفة هذه السلعة بحيث تصبح سلعة يملك البلد بالنسبة لانتاجها تفوقا نسبيا ، فمن مصلحة البلد ان يحمي — مؤقتا على الاقل — هذه « الصناعة الناشئة » (١٠) . ويصح الحكم نفسه على تكاليف النقل التي تعدل التفوق النسبي (١١) . اما افتراض عدة بضائع وعدة بلدان فهو قد ادخل لاحقا دون ان يؤدي ادخاله الى تعديل

(١٠) « Graham » بعض اوجه الحماية متناولة بمزيد من الدرس » (اليوميات الاقتصادية ١٩٢٢) .

(١١) J . Viner المرجع المذكور ص ٤٦٧ . ولنلاحظ ان التعقيد اللاحق الذي يعود الى وجود « الادوات الوطنية » (مقابل « الادوات الدولية ») يقع في نفس الحقل . « فالادوات الوطنية » هي تلك التي تكون اسعار نقلها مرتفعة جدا بحيث تجعل تصديرها مستحيلا . او تلك التي لا يمكن نقلها ماديا .

الاطار العام لهـذا التفكير (١٢) .

الفرضية الخلقية : مسالة الاسعار النقدية والاجر النقدي (١٣) :

ان الصعوبة الحقيقية التي تصطدم بها نظريـة التفوقات القارنة تعود الـى كـون المنشآت التي تمارس التجارة مع الخارج تقدر مباشرة اسعـار السلع لا تكاليفهـا النسبيـة .

لقد رأى ريكاردو هذه الصعوبة وتجاوزها . في البدء يفترض ريكاردو ان الاجور بالساعـة ، المعبّر عنها ذهبا ، هي نفس الاجور في كلا البلدين. وفقـا لهذه الشروط يكون سعـر الخمر البرتغالي ادنى من سعر الخمـر الانكليزي . والحق ان الاسعار متناسبـة مع كميـات العمل المكرس لانتـاج المنتوجات . ولا يجوز القول ، طبعـا ، ان سعـر بضاعـة معينة متناسب مـع حجم الاجور المباشرة الذي تحتويه ، لان قسما مـن العمل المتضمـن في المنتوج قد اتخذ شكل راسمال (عمل متبلور في منتوج) . بل يجـوز القول ان المستوى العام للاسعار متناسب مـع الاجـر النقدي (١٤) . فاذا كـان الاجـر النقدي هـو نفسه في كـلا البلديـن ، تكـون الاسعــار متماهيـة في كليهمـا ، اذا كانت التكاليف الفعليـة متماهية . فالانكليـز يشترون ، اذن ، خمرهم من البرتغاليين ، والبطالة التي تنجم عن ذلك فـي الانتاج الانكليزي تتيـح تخفيض الاجور ومن بعده تخفيض الاسعار الى ان يصبح الجوخ ارخص في انكلترا منه في البرتغال . ولكـن انتاج الخمـر المتزايـد في هذه الاخيرة يرفع مستوى الاجور والاسعار ومن ضمنهـا سعـر الجـوخ .

والحق ان ريكاردو قد وصف في ترسيمته آوالية الانخراط الدولـي الكامل ، اي تلك الآوالية التي تؤدي الى جعل اسعـار نفس البضائع – وهي اسعار مختلفة بالاصل بيـن بلد وآخـر – متماهية ، في النهاية ، في كـلا

---

(١٢) Graham « نظريـة القيم الدولية المعاد النظر حولها » (الصحيفة اليوميـة للاقتصاد ١٩٢٢) . J . Viner المرجع المذكور ص ٤٦٢ – ٤٦٧ .

(١٣) J . Viner المرجع المذكور ص ٤٨٣ – ٤٨٩ . Denis « معنى التكاليف القارنة ومداها » (مجلة الاقتصاد السياسي ،١٩٤) . Calcaterre (مقال بالايطالية في « المجلة العالمية للعلوم الاجتماعية » ايلول تشرين اول ،١٩٥) .

(١٤) تصحيح صغير مماثل للذي قام بـه Bortkiewicz بالنسبـة لتحـول القيم الى اسعار انتاج ..

البلدين ، وهــو يبيّن ان سعرا وحيدا يفرض نفسه اخيرا ـ عن طريــــق التبادل ـ على جميع الاسواق في العالم لبضاعــة واحدة .

قد يبدو هذا البرهان فاسدا من اوله لاعتماده على فرضية الاجــر الاسمي المتماهي في كلا البلدين . والحق ان هذه الفرضية منطقية تماما . فهي تنشأ عما سوف يصيغه ريكاردو في مرحلة لاحقة من تفكيره وهو الاوالية التي دمجت البلديــن في سوق وحيدة للذهب . لنفترض ان الوحدةالنقدية في (أ) ، الفرنك ، المساوية لغرام واحد من الذهب ، تكلف ساعــة عمـــل واحدة لانتاجها ، بينمــا تكلف الوحدة النقدية في (ب) ، الليرة ، المساوية كذلك لغرام واحد من الذهب ، ساعتين من العمل . فتكون تكاليف الانتاج، مقاســة بالعمل ، بالنسبة لكل البضائع ، متماهيــة في كلا البلدين . واذن فلا يعــود ثمة سبب فعلي (اي يقع ضمــن اطار التفوق المقارن) يوجــب التبادل . مع ذلك فان تيارا من التبادل يظل قائمــا ، بفعل كون الذهــب بضاعــة يتيح انتاجها في (أ) افضل صفقــة . هكذا فان منتجي الذهب في (أ) عوضــا عن ان يشتروا البضائع من عندهم يشترونهــا من (ب) . فيستمر انتاج الذهب في (أ) اذن ، ويتعاظم انتاج البضائــع . وتنخفض الاجـــور والاسعار في (أ) وترتفع في (ب) . فيكف انتاج الذهب في (ب) عن كونــه رابحا ، ويصبح الوضع في توازنه النهائي كما يلي : (أ) ، التي تزود البلديــن بالذهب ، يتزايــد انتاجهــا للمعدن الاصفر ، ويقل انتاجها للبضائع ، علــى عكس (ب) التي تشهد تصاعدا في انتاجها للبضائع وتتوقف عن انتاج الذهب . وتصبح الاسعار هي نفسها في كلا البلديــن .

ولما كانت الاسعار هي ذاتها ، ونظرا لان الاجور الفعلية ينبغي ان تكون متماهيــة في كلا البلديــن (مــساوية « للمـــــواد الضروريـــة للعيش » (Les Subsistances) فانه من المنطقي جدا أن نفترض ان الاجور الاسمية متعادلة . ويدخل ريكاردو في مرحلة تالية من مراحل تفكيره سببا اخــر للتبادل هو الفروقات بيــن التكاليف ومن ثم ، نظرا لان الاجور متماهية ، بيــن الاســعــار .

بين نقطة الانطلاق ونقطة الوصول لم تتغير الاجور الفعلية فـــي كـــلا البلديـــن لان الاجور الاسمية والاسعار تتحرك في نفس الاتجاه ؛ وهـــذا يفترض أن يكون المأجورون هم المستهلكون الوحيدون في البلد . فاذا شئنــا ان نميز بيــن « المواد المعيشية » والمنتوجات « الفاخرة » لادخلنــا تعقيدا آخــر على الترسيمة . اذ لا تعــود الاجور والاسعار متناسبة ، ولكن كلا

منهـا يستمر ، رغم ذلك ، في التحرك بنفس الاتجاه .

ان الاوالية الموصوفة اعلاه تفسر اذن كيف ان التفوق المستمد مـن جرّاء التبادل الخارجي يعـود في نهايـة الامر ، بأسره ، الى الراسـماليين في البلدين اللذيـن ارتفعت فيهمـا كتلة الربح بحدود القيم الاستعمالية . فالتبادل يعدل البنية ، في النهاية ، باتجاه ملائم للربح ويسارع في عمليـة تراكم راسالمال لدى كل من الطرفين .

فالنظريـة الريكاردية ، اذن ، ترتبط بالفرضيـة الاساسـية حول الاجور الفعليـة المتماهية (والمعادلة « للمواد المعيشـية ») . اما التفـوق الـذي يحققه التخصص فيقوم على تخفيض قيمة قوة العمل لدى كل من الطرفين ، واذن على رفع معدل القيمة الزائدة ومن ثم الربح . هذه الفرضية لا معنى لهـا الا لان ريكاردو يضع نفسـه في اطار منظومتين رأسماليتين «خالصتين» على علاقـة فيمـا بينهمـا ، الامر الذي لا يعيه ريكاردو على الاطلاق لانـه لا يعرف كيف يميز بيـن نمط الانتاج والتشكيلة الاجتماعية . ولانه يـرى في نمط الانتاج الرأسمالي نموذجـا ازليـا ، نموذج العقلانية الخالصة .

٢ ــ من العلم الى ايديولوجية الاتساقات الشاملة .

تحديد شروط التبادل : كـان في مثل ريكاردو هامش كامل من اللاتحديـد استطاعت ان تستقر فيه نسبة التبادل . وقـد يتقلص هذا الهامش فيمـا لو اشتركت في التبادل عدة بلدان وعدة منتوجات، لكنه لا يزول ابدا .

حين تقتصر فرضيـة التبادل على منتوجين اثنين من المنتوجات بيـن بلديـن اثنين ، فقد تكـون نسبة التبادل لصالح احـد الطرفين فقط بحيث يجني ثمرة التخصص (في حيـن لا ينتفع الاخر بشـيء ، لكنـه لا يخسر شيـا) وقد ينتفع كلاهما من جراء عملية التبادل . اما اذا تـمّ تبـادل عدة منتوجات بيـن بلديـن ، فمـن السهل ان نبيـن انه لا بـد لهذيـن البلديـن من أن يجنيـا بعض فوائـد هذا التبادل . كذلك يسعنـا ان نبين بسهولـة ان الربح الاعظم يجنيه البلد الذي يدفع لقاء استيراداته كلهـا اقل قدر ممكـن من الصادرات (١٥) .

في حال تبادل عدة منتوجات ، ومهمـا بلـغ من الدقة وضـع نسبـة

---

(١٥) ــ برهان توالى غراهام صياغته (المقال المذكور) .

التبادل في الهامش التبادلي غير المحدد ، فقد كان يسهل على اتباع ريكاردو ان يقرروا بحزم هاتين القولتين التاليتين :

١ ـ في حال اختلاف النسبة بين الحجمين الاقتصاديين Tailles économiques لبلدين متبادلين (اختلاف النسبة يقاس باختلاف نسبة المداخيل الوطنية) فان البلد الاصغر من بينهما هو الذي يجني التفوق الاكبر . و ٢ ـ في حال اختلاف نسبة الاهمية لكل من المنتوجين المتبادلين (اختلاف نسبة الاهمية يقاس بموقع كل من هاتين البضاعتين في الدخل الوطني للبلد الذي انتجهما) فان التفوق الاكبر يحققه البلد الذي يعرض اهم بضاعة لديه .

ان ازالة اللاتحديد ازالة نهائية تقتضي ادخال الطلبات النسبية في ترسيمة ريكاردو . واذا اعتبرنا القوة النسبية لكل من البلدين المتبادلين فاننا نتمكن جيدا من تعيين موقع حدّي التبادل بين طرفي هامش اللاتحديد. وعندهما نحصل على نتائج تتعارض تعارضا تاما مع النتائج التي سبق ذكرها : ففي حال اختلاف نسبة الحجمين الاقتصاديين للبلدين المتبادلين فان العلاقات التبادلية تلائم اقواهما . وفي حال اختلاف درجة الاهمية بين بضاعتين متبادلتين فان العلاقات التبادلية ستكون لصالح البلد الذي يعرض بضاعته الاقل اهمية لديه .

وليست سلسلتا النتائج هاتين متناقضتين ، انما هما متكاملتان. فاذا ادخلنا في اعتبارنا اولا حجم الطرفين المتبادلين وكمية البضائع المتبادلة واهميتها ، يتقلص المجال اللامحدد . ونعين بعد ذلك موقع حدّي التبادل في المجال اللامحدد مدخلين في اعتبارنا **الطلبات النسبية** .

ان ازالة المجال اللامحدد لم تحصل تاريخيا على هذا النحو . فستيوارت ميل هو الذي ادخل الطلبات المتقابلة (١٦) Les demandes réciproques حين طبق نظرية النقد الكمية . لنعيّن موقع حدّي التبادل . عشوائيا . في

---

(١٦) Stuart Mill « مبادىء الاقتصاد السياسي » (بالانكليزية) لندن ١٨٤٨ ، الفصل ٢١ . Hume « احاديث سياسية »في « محاولات اخلاقية سياسية وادبية» لندن ١٨٧٥ الصفحات ٣٣٠ ـ ٣٤٥ . ذكرها Viner (المرجع المذكور) ص ٢٩٢ .

ايــة نقطــة من نقاط المجال اللامحدد . بناء عليه يمكــن لميزان المدفوعات ان تتعادل كفتاه (بمحض الصدفة) او ان لا تتعادلا . في هذه الحالة الاخيرة سيحصل دفق دولي في الذهب . فترتفع جميع الاسعار في بلد مــا ،خاصة اسعار صادراته ، بينما تهبط في بلد آخر . ويطرأ تغيير على حدّي التبادل باتجاه يحقق توازنـا في الميزان الاقتصادي . آننا نرفض هذه النظريــة المبنيــة على الكموية Le quantitativisme (نظرية « مفعــول السعــر ») l'effet - prix . ولنلاحظ اضافة الى ذلك ، ان اختلال الميزان في فرضية نقدين ورقيين ، يفرض تغييرا في الصرف le change مــن شأن نتائجه ان تكون مشابهة للتغير الذي يحدثه مفعول السعر . فمن المحتمــل ان لا يتحقق اي توازن على الاطلاق . وعلى كل حال، ليس مفعــول السعر (او مفعول الصرف) هو الذي يشكل القوةالاساسية التي تنحو نحو تحقيــق التوازن من جديد (دون ان تتمكــن بالضرورة على كل حال من تحقيق ذلك) بل التغير الحاصل فيحجم الطلبات المتقابلة («مفعول الدخل Effet - revenu

ويشتمل برهان ستيوارت ميل في الواقع على مسلمة ثانية هي ان حدّي التبادل في حالة التوازن ، تقع في هامش اللاتحديد . لنفترض انها تقع ، خلافا لذلك ، خارج هذا الهامش . في هذا الافتراض تكون التفوقات النسبية هي المتغيرة . وفي هذه الحال يعيّن حدّا التبـادل بشكــــل نهائي عدد المنتوجات المتبادلة . وقـد يكون تنـوع الصادرات . لا سببـا لحدّي التبادل ، بل نتيجة لهما . في الحين الذي يكون فيه هذان الحدّان محدودان بقوى خارجة عن الشروط الفعلية للانتاج (هذه الشروط التـي تعيــن مسبقا لائحــة المنتوجات المعدة للتبادل والحدود القصوى لحــدود تبادلهــا) كتلــك القوى المؤثرة في ميزان المدفوعات او القدرات النسبيـــة للمتبادلين . هنــا ايضا تبــدو الكموية مرتبطــة بالمفهــوم الذاتي للقيمــة لان الاسعار من الان فصــاعدا ستكــون محددة بواسطــة الطلبات النسبيــة بمعــزل عــن التكاليف .

ولكن حتى في هذه الفرضية تبقى النظرية متفائلة . فاذا تبادل بلدان ، حجمهما الاقتصادي مختلف ، عدة منتوجات على اساس حدّي التبادل كما هما فعلا . فــان اكبر التفوقات يحققها اصغر البلدين المتبادلين ، البلــد الذي يعرض اقل المنتجات وذاك الذي يعرض اهــم المنتجات بالنسبــة لاقتصـــاده .

الطرح الوضعي (١٧)

لقد تخلى الاقتصاد السياسي بمجمله منذ ١٨٧٠ عن نظرية العمل القيمة ، فالمؤلفون الذين درسوا مشكلة التبادلات الدولية يمتنعون عن قصر جميع التكاليف في عدة عوامل على كلفة العمل وحدها ، اي عن مقارنة انتاجيات المتبادلين . وهم يعتبرون ان الاسعار في السوق ليست متناسبة مع كميات العمل المتضمنة في المنتوج وحدها . ثم انهم يمتنعون عن الانصراف الى تحليل معمّق ، كما فعل ماركس ، بغية تحديد قوانين تحوّل القيم – العمل الى اسعار . فيدعون التصدي مباشرة للتحليل عن طريق ملاحظة الاسعار الوضعية .

فيصار عندئذ الى قياس التفوق النسبي ، عن طريق نسبة التكاليف النقدية . اما هذه التكاليف فتتوقف على التعويضات النسبية لمختلف العوامل وعلى استعمالها النسبي استعمالا كميا .

هذه النظرية تستدعي نفس الملاحظات التي استدعتها نظرية ريكاردو . بل ينبغي ان يضاف انها تستند الى حلقة مفرغة وتجرّد مبدا التكاليف المقارنة من مداه الصحيح . أما الحلقة المفرغة التي يبني « طوسنغ » رأيه عليها فتنجم عن ان التقنية التي تدر افضل ريع (اختلاط العوامل على افضل نحو من الفعالية) تتوقف على المعدلات النسبية لتعويض العوامل . والحال ان هذه التعويضات نفسها تختلف وفقا لاستعمال العوامل كميا (اذ يفترض ان عرضها معلوم : اي ان التجهيزات بالعوامل dotation en facteurs معروفة ، الامر الذي ليس صحيحا هو الاخر . لان عرض العوامل يتوقف كذلك على اسعارها) واذن ، في النهاية ، وفقا لطرائق الانتاج المتبعة . ان مثل هذه الحلقات المفرغة حتمية في كل نظريات التوازن العام . فينجم عن ذلك ان مدى المبدا اضيق مما هو عند ريكاردو : فقد صير في البناء الكلاسيكي الى وضع نظام لحركات البضائع ، اما هنا فعلى العكس ، اذ ان كل تبدل في حركة البضائع يؤدي الى تبدل في التفوقات القارنة لانه يؤثر على الاسعار النسبية في العوامل . واذن نحن محصورون ضمن حلقة مفرغة : كل امة عليها ان تتخصص في انتاج ما تتفوق بانتاجه على غيرها ، علما ان هذا التفوق حاصل لانها تملك وفرة في عامل مخصص بانتاج معين (واذن بشكل

---

(١٧) اول من بدا بذلك Taussing في « التجارة الدولية » نيويورك ١٩٢٧.

انتاجـه صفقـة رابحـة نسبيا) .

ان التخلي عن النظرية الموضوعية القيمـة قد حول اذن ، منذ ذلـك الوقت ، طبيعـة نظريـة التفوقات المقارنة . وهذا التخلي يعطيها ، فـي ايامنـا ، طابعـا ايديولوجيا تقريظيا واضحا . ذلك ان « التفوق » ليس له بالتحديد اي معنى : فهـو ليس متضمنا سلفا فـي الواقع الموضوعـي (الانتاجيات المقارنـة) فالوضعية التجريبيـة مضطرة ، والحالة هذه ، هنا او في مواضع اخرى ، الى ان تستعيـن بسلسلة من النظريات الخاطئـة (الكمومية) او من المسلمات اللائمـة لبراهينها (لا « مفاعيـل تحويريـة للاسعار ») او حتى من المفاهيم المغلوطة (كالقول ان « عاملي الانتاج ـ راسالمال والعمل ـ معلومان » في حيـن ان هذه العبارة ليس لها بالضبط اي معنى : فالتقسيم الاجتماعي للعمل بين القسم الاول والقسم الثاني ، هو محتوى هذه التجهيزات « الطبيعيـة » المزعومـة). ان التقهقر نحـو الايديولوجيـة التقريظية التبريرية سوف يستمر مـع الصياغة الحديثـة التي تستخدم ادوات التعبيـر الذاتوية .

الطرح الاستبدالي (١٨) .

رغم ان التخلي عن نظرية القيمة ـ العمل قد تم منذ وقت بعيد كما راينـا فـان معظم المؤلفين الكلاسيكيين الجدد ظلوا يحتفظون ، لوقـت طويل ، بنظريـة التفوقات المقارنة بصيغتها الريكاردية دون ان يتبيـن اهم ان هذه النظريـة تفترض سلفـا نظريـة موضوعية للقيمة . لقـد اتخذت النظريـة شكلهـا الحالي نهائيـا مع « هابرلر » و« ليرنر » و«ليونتييف»: تتحدد كلفـة منتوج ، وفقـا لهذه النظرية ، بأنهـا ما يعادل التخلي عـن منتوج آخر . اما التوفيق الهجين الذي يقيمه « باستابل » و« مارشال »

---

(١٨) بالنسبة لهذا الانتقال من النظرية الوضعية الى الصياغة المعاصرة بحدود الاستطاعة انظر Haberler « نظرية التجارة الدوليـة » ١٩٣٦ ، ص ١٧٥ ومايليها . Lerner « الرسم البياني لشروط الكلفة في التجارة الدولية » ايكونوميكا ١٩٣٢. Léontieff « استخدام منحنيات انعدام الفروق في تحليلات التجـارة الخارجيـة » ١٩٣٣ . Bastable « نظرية التجارة الدولية » ١٨٧٩ . Edgeworth « مراجعة باستيبل : « نظرية التجارة الدولية » (بالانكليزية) (المجلـة الاقتصاديـة ١٨٩٧) Taussing المرجع المذكور .

و « ادغوورث » و « طوسنغ » ، والذي يقوم على افتراض ان كلفة المنتوج الواحد في بلد واحد تتألف من اجور وربح وفوائد وريوع بنسب ثابتة (١٩) ، بحيث يصار الى تجنب مشكلة جمع المنفعة الذاتية لاشخاص مختلفين ، فقد صير الى التخلي عنه . فلا يؤتى هنا على ذكر تفاصيل انشاء « المنحنيات الجماعية لانعدام الفرق Courbes collectives d'indifférence التي يحصل عليها انطلاقا من تعادل النفع المجني من كميات متبدلة من سلعتين معينتين ، كما لا يؤتى كذلك على ذكر تفاصيل انشاء «منحنيات امكانيات الانتاج» Courbes de possibilités de production وهي التي يحصل عليها انطلاقا من الامكانيات التقنية لانتاج كميات متبدلة من سلعتين معينتين ، وانطلاقا من مخزون عوامل انتاج ثابت . ومهما يكن من امر ، فان نسبة التبادل الدولي تقع ، عندئذ ، بين نسبتي التبادل « المعزول » الذي تحدده درجات انحدار الخطوط المماسة لمنحنيات انعدام الفرق في النقاط التي تماس بها هذه الخطوط منحنيات امكانيات الانتاج . والحق ان في هذه النقاط يتساوى معدل استعاضة المنتوجات بالنسبة للمستهلك مع معدل استعاضة المنتوجات بالنسبة للمنتج . فالشرط الضروري والكافي للتبادل الدولي هو ، والحالة هذه ، ان تكون نسب التبادل المعزول ، مختلفة من بلد آخر .

هنا ايضا كما في الطرح الريكاردي ، يستمر هامش من اللاتحديد بعينه تدخل الطلبات المتقابلة . وهنا ايضا يؤدي تبني النظرة الذاتية للقيمة، كما هي الحال عند طوسنغ ، الى الانحصار ضمن حلقة مفرغة لان البضائع المتفوقة هي تلك التي استخدم من اجلها العامل الاكثر وفرة وغزارة ، وان تعويض العوامل يتوقف هو نفسه على التبادلات الخارجية . وينبغي ان يضاف الى ذلك الصعوبات التي تمتاز بها النظرة الموضوعية. فقد انشئت منحنيات انعدام الفرقة الجماعية انطلاقا من المنحنيات الفردية وذلك بجمع منافع يجنيها اشخاص مختلفون . ولتجنب الصعوبة يصار الى افتراض ان التجارية الخارجية لا تبدل في توزيع الدخل ، وهذا ليس صحيحا . والا ، لصير والحالة هذه الى ابتداع اذواق مشابهة لذوق فرد واحد تعزى الى الامة بأسرها . اما وان ما يزعم

---

(١٩) مما يعني اننا نفترض ضمنا وجود نفس التكوين العضوي ونفس معدل القيمة الزائدة ، اي نفس الدرجة من النمو لدى الفرقاء .

من « تصعيد الدخل الى حده الاقصى » بواسطة التبادل ، مبني على مثل هذه الاسس ، فهو في غاية الوهن والضعف (٢٠) ولا مراء في طابعه الايديولوجي . ان نظرية التفوق المقارن لم تعد تصلح لشيء : فالتبادل ، بموجبها ، بحكم كونه قائما كاف لتحقيق التفوق للجميع !

٣ ــ مساهمة اساسية : التبادل غير المتكافيء .

فرضية نمط الانتاج الراسمالي تنطوي على سهولة تحرك mobilité اليد العاملة (مساواة الاجر بين فرع واخر من فروع الاقتصاد الراسمالي، وكذلك بين بلد واخر) وراسالمال ، توزيع متساو لمعدل الربح) . ومن المؤكد ان هذه الفرضية على قسط كبير من التجريد ولكن هذا هو اطار تفكير كل من ريكاردو وماركس بحق . لان الامر يتناول دراسة نمط الانتاج الراسمالي . ان ماركس الذي يعي اشكالية بحثه بوضوح شديد لا يدرس ــ من اجل ذلك ــ مسالة التبادلات الدولية التي ليس لها ، ضمن هذه الاشكالية اي معنى . فالتجارة الدولية لا تختلف عن التجارة الداخلية مثلا بين المناطق . كذلك فان ماركس يعمد بشكل هامشي فقط ــ « بشكل عابر » ــ الى وضع بعض الملاحظات حول النتائج المحتملة التي قد تنشأ عن نقص او خلل في سهولة تحرك العمل او راسالمال ، مشددا على وجه الشبه بين هذه المشكلة « الدولية » ومشكلة مفاعيل النقص المشابه الذي يحصل داخل الامة (٢١) .

اما ريكاردو فلم يكن يملك السيطرة على اشكاليته ــ ولذلك فهو يبحث في مسألة التجارة ــ ولكن بصورة اساسية ملتبسة . ويلاحظ ريكاردو ، بتجريبيته ، الجمود النسبي immobilité relative للعمل وراسالمال . هذا « الواقع » لا يناقش بذاته ، كما لا يناقش بذاته واقع ان ليس هناك تشكيلة اجتماعية اقتصادية واحدة من راسمالية المركز يمكن جعلها مقتصرة على نمط الانتاج الراسمالي الخالص . كما لا

---

(٢٠) Viner المرجع المذكور الصفحات ٥٢٧ ــ ٥٩٢ . مؤسسو هذا التحليل هم Hicks « اسس الانماش الاقتصادي » (المجلة الاقتصادية كانون الاول ١٩٢٩) و Kaldor «اقتراحات حول الانعاش الاقتصادي» (المجلة الاقتصادية ايلول ١٩٢٩).

(٢١) انظر المقاطع التي استشهد بها Emmanuel من كتاب « راسالمال » (« التبادل غير المتكافيء » ،باريس ١٩٦٩ ص ١٢٦) .

يناقش واقع ان تطور الراسماليـة في المركز متقدم بشكل غير متكافيء من بلد الى اخر ، وان التكوينات العضوية ، بالتالي ، وانتاجيـات العمـل وقيمـات قوة العمل ليست كلهـا متماهية بيـن بلد واخر . لكن ريكاردو لم يكـن له الحق في التطرق الى هذه « الوقائع » التي تقع على مستوى التشكيلات الاجتماعيـة الميانية ، ثم ان يتابع ـ في نفس التفكير ـ بحث الفرضيـة التي تشكل الاطار العام لفكره (نمط الانتاج الراسمالـي الخالص) .

لكنه مع ذلك يتطرق اليها . فينجم عن ذلك نظرية لا يسعها ان تبني التبادل الدولي آلا على اساس جمود راسالمال، نظرا لانهـا تسلم بتماهـي الاجر الفعلي بيـن بلد واخر (اجر مساو « للمواد المعيشية »). وستكـون احدى فضائل ا . عمانوئيل انه بيّن هذا الوجه من النظرية الريكاردية :

« بالنسبة لما يتعلق بسهولةتحرك العوامل لا يهتم ريكاردو الا بمفعولها الذي هو التوزيع المتسـاوي التعويضات **Le péréquation des rémunérations** لذلك فهـو لا يتحدث الا عـن توزيع الارباح توزيعـا متسـاويا ، وهو الامر الوحيد الذي يمكن أن يعاني من جمود العوامل لا سيما جمـود راسالمال ، على اعتبار ان التوزيع المتساوي للاجور يحدث في كل الاحوال فيالقاعدة، بوساطـة المنظم السكاني ، سـواء كان هنـاك سهولة تحرك في اليـد العاملـة ام لم يكـن . ان عدم التوزيع المتسـاوي للارباح هو ، عند ريكاردو شرط ضروري وكاف لسيرورة قانـون النفقات المقارنـة ، وهذه نقطـة مهمة لا يبدو انها لوحظت حتى الان » (٢٢)

فاذا كان راسالمال سهل الحركة ، وعلى افتراض ان الاجور متماهية (مساوية « للمواد المعيشية ») ، فالتبادل لا يحصل الا اذا كانـت الانتاجيات مختلفة ، ولا يمكـن أن ينجم ذلك الا عن احـد السببيـن التاليين : (١) امكانيات « طبيعية » مختلفة (بنفس الكمية من العمـل وراسالمال والارض يمكـن ان ينتج في البرتغال مزيد من الخمر عمـا فـي انكلترا بسبب المناخ) او ٢) تكوينات عضوية مختلفـة تعبّر عـن عـدم التكافـوء في درجـة نمـو الراسماليـة .

ولكن الاجور في مثل هذه الحال لا تكـون متسـاويـة لان « قـوة العمل تتضمن من حيث القيمة عنصرا اخلاقيا وتاريخيا . » (٢٣) .

---

(٢٢) Emmanuel المرجع المذكور ص ٩٠.

اما اذا كان كلا العاملين : العمل وراسالمال ، متحركين بسهولة تامة ، فالتجارة تزول كما بيّن ذلك « هيكشر » (٢٤) . ولعمانوئيل كل الحق في ان يلفت الانتباه الى واقع ان التخصص لا يمثل الا حالة مثلى نسبية :

« اما الحالة المثلى المطلقة فتحصل ، لا بأن تتخصص البرتغال في صنع الخمر وانكلترا في صنع الجوخ ، بل بان ينتقل الانكليز مع رؤوس اموالهم الى البرتغال لكي ينتجوا كلا السلعتين .» (٢٥)

يمكننا والحالة هذه ، ان نعيّن صيغتين للتبادل الدولي لا تتبادل المنتوجات وفقاً لهما بقيمتها . في الحالة الاولى ، تكون الاجور متساوية (معدلات القيمة الزائدة متساوية) ولكن ، نظراً لان التكوينات العضوية مختلفة ، فان اسعار الانتاج ــ التي ينطوي عليهما التوزيع المتساوي لمعدل الربح ــ تكون بحيث ان ساعة العمل الاجمالي (المباشر او غير المباشر) في البلد الانمى (المتميز بتكوين عضوي ارفع) تحصل في السوق العالمية على منتوجات اكثر مما تحصل عليه ساعة العمل الاجمالي في البلد الاقل نمواً . يعزز المثل التالي هذه الحالة :

	ث راسالمال الثابت	م راسالمال المتحول	ز القيمة الزائدة	ك القيمة	ر الربح	س سعر الانتاج
ا	١٠	١٠	١٠	٣٠	٨	٢٨
ب	١٦	٧	٧	٣٠	٩	٢٢

ا : البلد الاقل نمواً (ث : م = ١)
ب : البلد الاكثر نمواً (ث : م = ٢،٣)
معدل القيمة الزائدة : ١٠٠ ٪
معدل الربح الوسطي : ١٧ : ٤٣ = ٤٠ ٪

ان عمانوئيل محق تماما عندما يقول ان التبادل ، في مثل هذه الحال ، رغم انه لا يؤمن لساعة العمل الاجمالي نفس الكمية من المنتوجات ، ليس تبادلاً غير متكافيء ، لان تبادلات « غير متكافئة » من هذا النوع تتصف

(٢٣) « راسالمال » ، الكتاب الاول ، الفصل السادس .

(٢٤) Eli Heckscher « آثار التجارة الخارجية على توزيع الدخل » بالانكليزية) Ekonomisk Tidsuriff 1919 ١٩١٩

(٢٥) عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ٢٠ .

بها العلاقات الداخلية في الامة الواحدة ، نظرا لان « اسعار الانتاج ... تشكل عنصرا كامنا في النظام التنافسي » (٢٦) .

يبقى التبادل ، في مثل هذه الحال ، هو ، رغم ذلك ، تبادل غيـــر متكافيء . وان عدم التكافؤ هذا يعبر عن عدم تكافؤ الانتاجيات . ذلك انه من المهم ان نلاحظ ان المعادلتين المذكورتين هنا ، واللتين تصفان شروط انتاج المنتوج نفسه ، بتقنيات مختلفة ــ متقدمة في ا ، متاخرة في ب ــ هما معادلتان مبنيتان على القيمة : اي على ساعات عمل (أ) و (ب) ، على التوالي ، مأخوذة بشكل معزول . اما من حيث قيم الاستعمال فلا يمكن ان تكون كمية المنتوج هي ذاتها في (أ) و (ب) ، ذلك ان مستوى القوى الانتاجية ارفع في ب منه في ا : لقاء ثلاثين ساعة عمل اجمالي (مباشر او غير مباشر) موظفة كما هي الحال في ب نحصل مثلا على تسعين وحدة فيزيائية من المنتوج ، بينما لا نحصل لقاء ثلاثين ساعة عمل اجمالي موظفة كما هي الحال في (أ) الا على كمية ادنى من المنتوج ، ولنقل ستين وحدة على سبيل المثال . فاذا كان كل من (أ) و (ب) منخرطين في نفس السوق العالمية ، فان المنتوج لا يمكن الا ان يكون له نفس السعر : سعر البلد الاكثر تقدما . والا ، لما كانت ثلاثون ساعة عمل في (أ) تعادل ثلاثين ساعة في (ب) ، بل كانت تعـــادل
٣٠ × ٦٠ ‏ ٩٠ = ٢٠ ساعة .
٩٠

ثم ان المنتوج ، اذا دخل ضمن الاستهلاك العمالي ، ولم يكن له الا سعر واحد (١٠ فرنكات للوحدة) فان ثلاثين ساعة عمل في (ب) يدفع لقاؤهــا ٩٠ × ١٠ = ٩٠٠ فرنك ، اي ٣٠ فرنكا للساعة ، بينما يدفع لقاء هذه الساعات في (أ) ٢٠ فرنكا للساعة . فاذا كان ينبغي ان يكون السعر هو ذاته في (أ) وفي (ب) ، رغم كون الانتاجيات مختلفة ، لوجب ان يكون معدل القيمة الزائدة ادنى في (أ) لكي يعوض دونية الانتاجية ، ولوجب ان تكون قسمة راسالمال المتحرك على القيمة الـــزائـــدة مساويـــة لـ ١٥ (١٠ × ٩٠)
٥ ‏ ٦٠

عوضـــا عن ان تكون مساويـــة لـ ١٠ .
١٠

على هذا الصعيد تبدو لنا الانتقادات التي يوجهها بتلهايم الى عمانوئيل محقة تماما . اذ ان التبادل هو تبادل غير متكافيء : ١) بصورة جوهرية ،

---

(٢٦) عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٩٢ . انظر ايضا المرجع اياه الصفحات ١٠٢ الى ١٠٩ و ١٨٩ الى ٢٠٦ .

لان الانتاجيات غير متكافئة (نظرا لان عدم التكافوء هذا مرتبط بالتكوينات العضوية المختلفة) و ٢) بصورة عرضية فقط ، لان التكوينات العضوية المختلفة تحدد ، بواسطة لعبة التوزيع المتساوي لمعدل الربح ، اسعارا للانتاج مختلفة عن القيم المعزولة . كذلك ينبغي ان نذكر هنا ان معدلات القيمة الزائدة ، المختلفة بالضرورة بين (أ) و (ب) (لتامين تعويض فعلي للعمل متعادل في (أ) و (ب)) قد جعلت المشكلة اكثر تعقيدا . على هذا تكتب معادلة اسعار الانتاج على الشكل التالي :

	ث	م	ق	ك	د	س
أ	١٠	١٥	٥	٣٠	٦	٢١
ب	١٦	٧	٧	٣٠	٦	٢٩

أ : البلد الاقل نموا : (ث : م = ٠،٧)
ب : البلد الاكثر نموا : (ث : م = ٢،٣)
معدل القيمة الزائدة أ ٣٢ ٪
معدل القيمة الزائدة ب ١٠٠ ٪
معدل الربح الوسطي ١٢ : ٤٨ = ٢٥ ٪

الى ذلك فان اسعار السوق العالمية الوحيدة لن تكون متناسبة مع اسعار الانتاج النظرية هذه . فسعر المنتوج في (أ) سيكون مقسوما على $\frac{٩٠}{٦٠}$ ، نسبة الانتاجيات : فيكون اذن بمثابة واحد وعشرين مقابل تسعة وعشرين في (ب) .

على ان هذه ليست حجة عمانوئيل ، لان مؤلف « التبادل غير المتكافيء » يرفض هذه الحالة من تلقاء ذاته . والحال ان حجج بتلهايم تتناول بالذات هذه النقطة . من هنا ينشأ ما يشبه حوار الطرشان . اذ ان حجة عمانوئيل مبنية ، في النهاية ، على حالة ثانية تكون فيها التكوينات العضوية المنتوجات المتبادلة متماثلة .

ففي هذه الحالة الثانية ينطلق ، على العكس ، من افتراض ان تقنيات الانتاج هي على نفس الدرجة من النمو (اي بنفس التكوين العضوي) كما ينطلق التفكير من فرضية الاجور المتساوية (اي نفس معدل القيمة الزائدة). التبادل في هذه الحالة متكافيء حكما .

مثال ذلك : لو كان معامل راسالمال le Coéfficient du capital

بمنزلة ٢،٥ ومعدل القيمة الزائدة ١٠٠٪ ومعدل الربح ١٥٪ (بنسبته الى راسالمال المستقر) نحصل في (أ) و (ب) على صيغ انتاج متماثلة (تقــدم وصفا لها ادناه في ب) . لنفترض ان الاجور ، لسبب من الاسباب ، قد اصبحت غير متكافئة ، اي ان معدلات القيمة الزائدة قد اختلفت ، بينما بقيت تقنيات الانتاج والانتاجيات دون تعديل ، كأن تصبح الاجور ، مثلا ، في (أ) ، لقاء انتاجية مساوية ، ادنى خمس مرات مما هي في (ب) ، يكون لدينا الصيغ التالية :

	س (*) راسالمال المستقر	ث راس المال السابق الموضوع قيد العمل	م راسالمال المتحول	م القيمة الزائدة	ق القيمة	د الربح	س سعر الانتاج
أ	٧٠	١٠	٢	١٨	٣٠	١٤	٢٦
ب	٧٠	١٠	١٠	١٠	٣٠	١٤	٣٤

ان ازدياد معدل القيمة الزائدة في (أ) يرفع معدل الربح الوسطي لمجموعة أ + ب من ١٤ الى ٢٠٪ . فالبلد ذو الاجر المنخفض (أ) يتلقى في عملية التبادل الدولي ، لقاء كمية اجمالية من العمل المساوي (المباشر او غير المباشر) له نفس الانتاجية ، اقل مما يتلقاه الفريق الذي يتبادل معه (ب) (بالضبط ٧٦٪) . وعمانوئيل محق تماما عندما يصف هذا التبادل ، وهذا فقط ، بأنه تبادل غير متكافىء فعلي (٢٧) . وهو يبين ان الفرق بين معدلات الربح من بلد الى آخر ، ذاك الذي ينبغي التسليم به لتعويض الفرق المعكوس في الاجور ، ينبغي ان يكون فرقا كبيرا جدا (٢٨) . ففي المثال الآنف الذكر ، لكي يكون التبادل متكافئا ، بوجود اجور في (أ) ادنى ٥ مرات مما هي عليه في (ب) ، ينبغي ان يكون معدل الربح في (أ) بنسبة ٢٦٪ مقابل ١٤٪ في (ب) .

هذا ، للاسف ، ما لا يقوله عمانوئيل ، وهذا ما يشكل الحجة القوية لصالحه . اذ ان هذه الحالة الثانية التي يعانيها تنطبق جيدا على الوضع الجوهري الفعلي . فصادرات « العالم الثالث » لا تتكون في جوهرها من

(*) متحرك Mobile متحول Variable ثابت Constant مستقر Capital installe

(٢٧) عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٠٩ الى ١١١

(٢٨) المرجع المذكور ص ١٢٢ الى ١٢٦ .

منتوجات زراعية ناجمة عن قطاعات متأخرة ذات انتاجية ضعيفة : من اصل قيمة اجمالية لصادرات البلدان « المتخلفة » تبلغ حدود ٢٥ مليارا من الدولارات (عام ١٩٦٦) يساهم القطاع الرأسمالي الفائق الحداثة (نفط ، استغلال منجمي وتحويل اول للفلزات المعدنية ، مزارع حديثة ـ كمزارع الـ « اوتايتد فرويت » في اميركا الوسطى و « اونيلفر » في افريقيا وماليزيا الخ) بثلاثة ارباع هذه القيمة على الاقل اي ٢٦ مليارا . حتى اذا نظرنا الى تلك المنتوجات من منظار الصيغ المقارنة بين (أ) و (ب) لاتضح لنا كل المعنى الذي تتخذه . فلو ان تلك المنتوجات انتجت من قبل بلدان نامية ، بنفس التقنيات ، ــ واذن بنفس الانتاجية ــ وكان معدل الربح الوسطي في حدود ١٥ ٪ من راسالمال المستقر ، وكان راسالمال الموضوع قيد العمل يمثل سبع ذاك المستقر (مدة استبداله تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات ، اي ٧ سنوات كمعدل وسطي) وكان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ ٪ (الامر الذي ينطبق ، بهذه الحالة، على معامل لراسالمال يبلغ حدود ٣،٥) لبلغت قيمتها ٣٤ مليارا. ان تحويل القيمة من الاطراف نحو المركز ، في هذا الميدان وحده - تحويل جسيم ، لا يخطر على بال ، لان من شأنه ان يمثل ٨ مليارات (كتقدير واقعي) .

اما بالنسبة لصادرات « العالم الثالث » الاخرى ، تلك التي تنتجها القطاعات « المتأخرة » ذات الانتاجية الضعيفة (منتوجات زراعية ينتجها الفلاحون التقليديون) فهل تكون الامور اقل يقينا ؟ ذلك ان الفروق في تعويض العمل - هنا ، (اذ لا يسعنا ان نتكلم هنا عن اجور) تقترن بانتاجية اضعف . اضعف بكم ؟ من الصعب ان نحدد ذلك نظرا لان المنتوجات ، بشكل عام ، ليست قابلة للمقارنة : فلا ينتج الشاي والبن والكاكاو الا في الاطراف. رغم ذلك بوسعنا ان نذكر هنا ان التعويضات في الاطراف هي اقل بكثير من الانتاجيات - اذ قيست النسبة بينهما . فالفلاح الافريقي مثلا يحصل لقاء مئة يوم عمل شاق جدا ، في السنة - على منتوجات مانيفاتورية مستوردة لا تكاد تعادل قيمتها قيمة عشرين يوما من العمل العادي يقوم به عامل اوروبي ماهر . فلو كان هذا الفلاح ينتج بتقنيات اوروبية حديثة (ونحن نعلم عيانيا ما يعنيه ذلك ، اعلمنا بمشاريع التحديث التي ينشئها علماء الزراعة) لكان اشتغل ثلاثمائة يوما في السنة ولحصل على كمية من المنتوج مضاعفة ست مرات : فتكون انتاجيته في الساعة قد تضاعفت على افضل نحو . ان التبادل هنا تبادل غير متكافيء ايضا : فقيمة هذه المنتوجات ، في

حال ان تعويض العمل كان متناسبا مع الانتاجية ، لا تكون بمنزلة ٩ مليارات (ما هي عليه حاليا) بل ارفع من ذلك بمرتين ونصف اي بمنزلة ٢٣ مليارا ، فيبلغ تحويل القيمة من الاطراف نحو المركز ، والحالة هذه ، حدود الـ ١٤ مليارا . وليس من المدهش ان يكون هذا التحويل اعظم بكثير هنا ، اذا ما قيس بالنسبة للتحويل الناشيء عن منتوجات الصناعة الحديثة ، لان محتوى معدات التجهيز المستوردة - بالنسبة لهذه المنتوجات الاخيرة - هو ارفع بكثير ، بينما هو محتوى يكاد لا يذكر بالنسبة للمنتوجات الزراعية التقليدية حيث يمثل العمل المباشر قرابة القيمة الاجمالية للمنتوج .

على وجه الاجمال اذن ، اذا كانت صادرات الاطراف في حدود ٥٣ مليارا ، فان قيمتها ، في حال ان تعويضات العمل معادلة لما هي عليه في المركز ، **لقاء انتاجية مساوية** ، ينبغي ان تكون في حدود ٥٧ مليارا . ان التحويلات غير المنظورة في القيمة من الاطراف نحو المركز ، تلك التي تعود الى اوالية التبادل غير المتكافيء ، تكون في حدود ٢٢ مليارا من الدولارات : اي ما يعادل ضعفي قيمة « المساعدة العامة » ورؤوس الاموال الخاصة التي تتلقاها الاطراف . الكلام ، اذن ، عن « نهب العالم الثالث » ليس بالتأكيد تعبيرا مجازيا .

واردات بلدان الغرب النامية المتأتية من العالم الثالث لا تشكل طبعا اكثر من ٢ الى ٣٪ من انتاج هذه البلدان الخام ، الذي بلغ حدود ١٢٠٠ مليارا من الدولارات عام ١٩٦٦ . لكن تلك الصادرات التي تصدرها البلدان « المتخلفة » تمثل ٢٠٪ من منتوجها الذي يبلغ حدود ١٥٠ مليارا . ان تحويل القيمة غير المنظور ، بفعل التبادل غير المتكافيء ، يكون اذن في حدود ١٥٪ من مجمل هذا المنتوج ، وهذا ما لا يمكن الاستهانة به ابدا في الحدود النسبية ، وهو بمجرده كاف لتفسير احتجاز النمو في الاطراف والفارق المتعاظم بينها وبين المركز . كما ان المساهمة التي يشكلها هذا التحويل ليست مما يمكن الاستهانة به اذا نظرنا اليها من زاوية المركز ؛ اذ ان هذا التحويل جوهري بالنسبة للشركات العملاقة التي تستفيد منه استفادة مباشرة .

ما هي اذن تلك « الاسباب » التي تجعل الاجور غير متكافئة ، لقاء انتاجية مساوية ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تدخل حتما في الموضوع طبيعة التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية التي للراسمالية المركزية وللراسمالية الطرفية الراهنة . ولنا عودة الى هذه النقطة الهامة .

٤ ـ حدود الاقتصادوية : هل من الممكن صياغة نظرية اقتصادية للتبادلات الدولية ؟

النظرية الاقتصادوية ليست ممكنة الا لخدمة تحليل المظاهر ، اي دراسة الاواليات التي تحكم سيرورة نمط الانتاج الراسمالي . عندما يكشف ماركس عن جوهر نمط الانتاج الراسمالي فانه يكون بذلك قد تجاوز « العلم » الاقتصادوي وقام بنقده نقدا اساسيا واشار الى ما ينبغي ان تكون عليه اسس العلم الوحيد الممكن ، علم التاريخ .

ولأن سميث ومن بعده ريكاردو قد ظلا اقتصادويين ـ أي مستلبين ـ فهما قد حاولا صياغة نظرية اقتصادية للتبادلات الدولية . من اجل ذلك يتحتم عليهما ان يفترضا وجود نمط انتاج راسمالي خالص لدى المتبادلين ، لكننا نحيي بهما ذلك الذكاء التاريخي الذي لن يتحلى به خلفاؤهما مطلقا . كان سميث قد رأى وظيفة التجارة الخارجية التي تقابل بدايات الراسمالية ـ « توليد فائض تكبحه ضآلة السوق الزراعية الداخلية » ـ كما رأى ريكاردو تلك التي تقابل الراسمالية في زمانه ـ « توليد فائض تقيده الايرادات الزراعية المتناقصة » . وانما يعود لكريستيان بالوا فضل رؤيتنا بوضوح في هذا الميدان (٢٩) . اذ يقول بالوا بحق ، ان ماركس يقوم بالتاليف ما بين سميث وريكاردو . واذا كان لم ينفذ السير بعيدا في هذا الميدان ، فليس ذلك ، في رأينا ، لان المشكلة قد غربت عن ذهنه ، بل على العكس ، لانه قد ادركها . بما أن نظرية العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية المختلفة لا يمكن ان تكون نظرية اقتصادوية . فالعلاقات الدولية التي تقع بالضبط ضمن هذا الاطار لا يمكن ان تولد « نظرية اقتصادية » . ان ما يقوله ماركس عن هذه العلاقات يجيب على الاسئلة المطروحة في عصره . تحويل فائض معين من الاطراف نحو المركز ، في ذلك العصر ، لم يكن في الواقع تحويلا مهما جدا : فالاطراف كانت تصدر حينذاك منتوجات من الزراعة التقليدية ذات الانتاجية الضعيفة جدا بحيث ان الفائض الذي ينتجه هذا الانتاج لم يكن مهما . لكن الامر لم يعد اليوم كذلك منذ أن اصبحت ٧٥٪ من صادرات الاطراف تتأتى عن منشآت راسمالية حديثة .

ان الشكل الكلاسيكي الجديد الذي اتخذته « النظرية » الاقتصادوية

---

(٢٩) Christian Paloix « مشاكل التعاظم في الاقتصاد المفتوح » باريس ١٩٦٩

للتبادلات ، تلك المبنية على النظرية الذاتية للقيمة ، يشكل هنا او في اي مجال آخر خطوة الى الوراء بالنسبة للاقتصادوية الريكاردية . ذلك انه لم يعد بوسعها ان تكون الا اجترارا فكريا نظرا لتغافلها عن نسب الانتاج . فهي ، كما يبين « بالوا » (٣٠) ، بعد « موريس بييه » ، لا تستخلص نسب التبادل « الا من خارطة انعدام الفرق في المستهلكات » ، الامر الذي لا معنى له . اما موريس بييه فهو ما فتيء يذكر بان التكاليف المقارنة تستند عند ريكاردو الى انتاجيات العمل غير المتكافئة بين بلد وآخر ، بينما هي تنجم ، عند الكلاسيكيين الجدد ، عن صيغة « منحنيات انعدام الفرق » وهو يبين كيف ان قلب الامور على هذا النحو يقضي على النظرية ، اذ يمنعها من ان تربط ربطا مفصليا بين « التفوق القصير المدى » الذي يجنى من التخصص وبين « التفوق الطويل المدى » ، وكما فعل « نوغارو » بالنسبة للكمّوية ، اذ بين الحلقة المفرغة التي تدور فيها كما بين عجزها وقصورها ، قام «بييه» بتبيان عجز النظرية الكلاسيكية الجديدة للتكاليف المقارنة . لكنه لم يذهب ابعد من ذلك ، لانه كان يسعى ايضا الى وضع نظرية اقتصادية للعلاقات الدولية . لهذا السبب فان النظرية الحديثة للعلاقات الدولية بوسعها ، في احسن الاحوال ، ان ترصف جنبا الى جنب ، تحليلات مختلفة للاواليات دون ان تتمكن من ادماجها : تحليلات سيرورة الوحدة الكبرى ما بين المناطق ، fonctionnement de la grande unité interterritoriale

سيرورة مضاعفات التجارة الخارجية الخ .

ويبلغ الامر حده الاقصى مع فرضية « هكشر ــ اولن » Heckscher - Onlin حيث يصل الى العبث : اذ يصار الى افتراض ان التقنيات مماثلة ، واذن في نفس المستوى من النمو ، الامر المتناقض مع فرضية « التجهيزات المختلفة بالعوامل » فيصار بالتالي الى طرح مشكلة خاطئة ويستخلص منها بالطبع نتائج مناقضة للواقع التاريخي ، التبادلات تقلص الفارق وتقارب ما بين تعويضات العوامل ، حتى يصل الامر اخيرا مع « اكوس » Eckhauss الى الايحاء بدليل سياسي يعزز سيطرة المركز على الاطراف ، ان تختار في الاطراف تقنيات تعتمد على استخدام العمل . ان المنظر لا يحق له ان

(٣٠) كريستيان بالوا ، انظر بشكل خاص الصفحات ٢٢ ، ٥٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢ الى ١٣٧ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٥ ، و Maurice Byé « العلاقات الاقتصادية الدولية » .

يرتكب مثل هذه التجاوزات تحت طائلة ان يتحول « علمه » الى لعب مجرد انطلاقا من فرضيات عبثية لا طائل تحتها ، لا يرعوي عن اعطاء نفسه حق افتراضها .

المسألة الصحيحة هي اذن في البحث عما كانت عليه الوظائف الفعلية للتجارة الدولية . كما كانت هذه التجارة وكما هي الان - وكيف صير الى التمكن من ملء هذه الوظائف . ليس من الاكيد ان الماركسيين . بعد ماركس قد تمكنوا دائما من رؤية المشكلة . ونحن نرى كشاهد على ذلك التفكير التالي الذي نجده عند بوخارين (٣١) .

« ان تداول قوة العمل . التي تعتبر قطبا من اقطاب نظام الانتاج الراسمالي ، تجد نظيرها في تداول راسالمال . الذي يمثله القطب الاخر . وكما ان التداول في الحالة الاولى ينظمه **قانون التعادل الدولي لمعدل الاجور،** كذلك في الحالة الثانية يحصل هنالك تعادل دولي في معدل الربح » (خط التشديد لنا نحن س. أ.)

بوخارين يبني مفهوم الاقتصاد العالمي على ذلك الاتساع العالمي المزدوج لقانونين اساسيين من قوانين نمط الانتاج الراسمالي . انه لا يرى ان المنظومة الراسمالية العالمية ليست منظومة متجانسة ، وانه لا يمكن بالتالي جعلها متماثلة مع نمط الانتاج الراسمالي . ومقدمة لينين المدحية تمنعنا من الاعتقاد ان القضية هي هنا مجرد « تبسيط » يقتصر على بوخارين . ولكن ما ان نضع انفسنا على هذا الصعيد من نمط الانتاج الراسمالي حتى يزول التبادل غير المتكافىء .

ان عبقرية روزا لوكسمبورغ تكمن بالضبط في انها تمكنت من ان ترى ان العلاقات بين المركز والاطراف تنتمي الى اواليات التراكم الاولي . لان القضية ليست قضية الاواليات الاقتصادية الخاصة بالسيرورة الداخلية لنمط الانتاج الراسمالي . بل قضية العلاقات بين نمط الانتاج هذا وبين التشكيلات المختلفة . قد كتب بريوبراجنسكي . بنفس الذهنية . مشيرا الى هذه العلاقات بأنها :

« تبادل كمية ضئيلة من العمل من منظومة اقتصادية او بلد معين مقابل كمية اكبر من العمل من منظومة اقتصادية أخرى او بلد آخر » (٣٢) .

---

(٣١) N . Boukharine « الاقتصاد الدولي والامبريالية محاولة اقتصادية » كتبت عام ١٩١٥ ونشرها انتروبوس عام ١٩٦٧ ، ص ٣٢ ، وتتضمن مقدمة مدحية للينين .

(٣٢) Preobrajensky « الاقتصادية الجديدة » باريس ١٩٦٦ ص ١٤٢

مذ ذاك يكون التبادل غير المتكافيء حاصلا .

ان النظرية الاقتصادية المهيمنة ذات المنحى السوفياتي تسجل تراجعا الى الوراء - تراجعا يعيه كريستيان بالوا بوضوح اذ يؤرخ للنقاش المتعلق بـ « القيم الدولية » . هكذا كان « غونكول » و « بافيل » و « هوروفيتز » يزعمون ان « قيمة المنتوجات التي تعرضها البلدان المتخلفة تتحدد بقيمة البلدان النامية - من قطاع الى آخر من قطاعات الانتاج . وهذه القيمة الاخيرة تكون عمليا معدومة لان البلد النامي يكون بوسعه ، لقاء لا شيء ، ان ينتج هذا المنتوج الذي جعل التخصص انتاجه من شأن البلد المتخلف» (٣٣) وهذه حجة لا يمكن القول بها ابدا لان ٧٥٪ من صادرات الاطراف تتأتى عن منشآت حديثة ذات انتاجية مرتفعة جدا ، وان المنتوجات الاخرى — لا سيما المنتوجات الزراعية الغريبة — لا يمكن انتاجها في البلدان النامية ! ونحن نفهم كيف ان اقتصاديا رومانيا — « راتشموث » — هو الذي انبرى للوقوف في وجه هذه الاطروحة ، كما بين ذلك بالوا ، مستعينا للأسف بنظرية اقتصادوية اخرى : النظرية الريكاردية : ان التبادل الدولي المبني على التكاليف المقارنة يديم عدم التكافؤات في النمو اذا « تخصص البلد المتقدم في النشاطات القابلة لاكبر الازديادات الممكنة في الانتاجية بينما اضطر البلد الاقل نموا للتخصص في القطاعات التي تكون الازديادات في انتاجيتها محدودة جدا (٣٤) » . الامر الذي لا يصح الا جزئيا ، لان هنالك تخصصات هامة في الاطراف تتناول منتوجات حديثة . مرة اخرى نقول ان النظرية الاقتصادوية للتفوقات المقارنة لا تجيب على المسألة التالية:لماذا تكون البلدان « المتخلفة » مضطرة الى مثل ذلك التخصص ؟ بتعبير آخر ، ما هي وظائف التبادلات الدولية ؟.

ان النظرية الاقتصادوية للتفوقات المقارنة ليس لها - حتى في صيغتها العلمية الريكاردية - الا مدى محدود جدا ، فهي تصف شروط التبادل في حين معين ، وهي لا تسمح ابدا بتفضيل التخصص المبني على الانتاجيات المقارنة ، كما هي عليه في حين معين ، على النمو - اي على تحسين حالة هذه الانتاجيات . فهي ليست خاطئة — في هذا الاطار المحدود — لكنها عاجزة . ذلك انه ليس بوسعها ان تأخذ بالاعتبار امرين جوهريين يتصف بهما

---

(٣٣) كريستيان بالوا ، المرجع المذكور ص ٩٢ والصفحات من ٢٥٧ الى ٢٥٨ .

(٣٤) كريستيان بالوا ، المرجع المذكور ص ١٠٥

نمو التجارة العالمية ضمن اطار المنظومة الراسمالية : ١) نمو التجارة نمـوا اسرع بين بلدان نامية ذات بنية متقاربة ، تكون توزيعات الانتاجيات المقارنة فيها متقاربة اذن ، وهو نمو أسرع من نمو التبادلات بين بلدان نامية وبلدان متخلفة تكون توزيعات الانتاجيات فيها ، رغم ذلك ، اكثر تنوعـــا . و ٢) الاشكال المتعاقبة والمختلفة التي يتخذها تخصص الاطراف .ولا سيما الاشكال الحالية لهذا التخصص ، التي تقدم الاطراف بموجبها مواد اوليــة منتجـة بشكل رئيسي في منشآت راسمالية حديثة ذات انتاجية مرتفعة . ولاخذ هاتين الظاهرتين بالاعتبار ينبغي ان يستعان ١) بنظرية الاتجاه الضمني لدى الراسمالية نحو توسيع الاسواق و٢) بنظرية سيطرة المركز على الاطراف .

ان تحليل التبادلات بين بلدان نامية وبلدان متخلفة يؤدي الى استنتاج عدم التكافوء في التبادل ما ان يكون ــ كما هي الحال ــ معدل تعويض العمل، ذي الانتاجية المساوية ، اكثر انخفاضا في الاطراف . **هذا الامر الواقع** لا يمكن تفسيره ما لم يستعان بسياسة (سياسة اقتصادية وسياسية بالمعنى الحصري) تنظيم فيض اليد العاملة من قبل رأسالمال المسيطر في الاطراف. كيف ينظم راسالمال عملية التحول الى بروليتاريا في الاطراف ؟ كيف تؤدي التخصصات التي يفرضها على الاطراف الى ان تولد فيها فائضا دائمـــا ومتزايدا في عرض اليد العاملة بالنسبة للطلب عليها ؟ هـذه هي المشاكـل الحقيقية التي ينبغي حلها في سبيل التمكن من تفسير الامر الواقع الذي نحن بصدده . لقد وضعت بعض الدراسات لهذه المشكلة الجوهرية مـــن السياسة الاقتصادية لرأسالمال المسيطر في الاطراف ، بالذهنية المذكورة . ولنرجع القارىء هنا الى واحدة من ادق هذه الدراسات واكثرها اقناعا ، وهي دراسة « اريغي » (G. Arrighi) حول تاريخ نمو سوق العمل في روديسيا (٣٥) . يقوم « اريغي » انطلاقا من هذا التأريخ بنقد اساسي لنظرية « لفيس » المتعلقة بدينامية العرض والطلب على العمـــل في الاقتصادات

---

(٣٥) Giovanni Arrighi « احتياطي العمل من المنظور التاريخي : دراسة عملية التحول الى بروليتاريا في صفوف الفلاحين الافريقيين في روديسيا » (بالايطالية) (اينودي ١٩٦٩) وفي كتاب ج . اريغي و J. S. Saul : « الايديولوجية والنمو : محاولات في السياسة الاقتصادية في افريقيا » (بالانكليزية) (دار نشر شرق افريقيا ١٩٧٠) . انظر كذلك ج . اريغي :« اقتصاد روديسيا السياسي » « مونثون » ١٩٦٦ .

المتخلفة (٣٦) . فـ « لفيس » ينطلق من مسلمة وجود فضل احتياطي من اليد العاملة في القطاع « التقليدي » (« بطالة مقنعة ») ذي الانتاجية الضعيفة . وهو فضل يتقلص شيئا فشيئا بمقدار ما ينمو القطاع «الحديث» ذو الانتاجية القوية . هذا الفضل هو الذي يجعل تعويض العمل تعويضا ضعيفا في القطاع الحديث الذي يقال ان عرض اليد العاملة فيه محدود . ويبرهن « اريغي » ان العكس - في الواقع - هو الذي حصل في روديسيا : فالوفرة الفائقة في عرض اليد العاملة في القطاع الحديث وفرة متزايدة . وقد ازدادت اهميتها في الفترة المعاصرة لسنوات ١٩٥٠ و ١٩٦٠ عما كانت عليه في فترة البدايات الاستعمارية من ١٨٩٦ الى ١٩١٩ . لان هذه الوفرة قد تنظمت بفعل السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطة وراسالمال (لا سيما سياسة « الاحتياطات ») . واذن فليست « قوانين السوق » هي التي تعلمنا بتطور الاجر في الاطراف . تطور هو في اساس التبادل غير المتكافيء ، بل هي ببساطة سياسات التراكم الاولي التي تطبق فيها . ان الفصل الخاص بدراسة سياسات التحول الى بروليتاريا ، التي يطبقها راسالمال في الاطراف ، هو اذن فصل جوهري لتحليل العلاقات بين المركز والاطراف . فهو يقود الى خارج ميدان « الاقتصاد » بالمعنى الاقتصادوي للكلمة ، لكي يعيد دمج الحدث الاقتصادي في اطاره الاجتماعي ـ السياسي الصحيح ، فهو يحظر اذن وضع نظرية « اقتصادية صافية » ـ واذن « اقتصادوية » ـ للتبادلات بين المركز والاطراف .

واذا كان ذلك كذلك فليس يمكننا ان نسوغ مذهبا للمبادلات الدولية بين الاقتصادات الاشتراكية المخططة ـ التي تقع على مستويات غير متكافئة من النمو ـ ببناء هذا المذهب على التفوقات المقارنة . في المشادة التي حصلت بين الرومانيين والروس حول المفاعل الدولي في الدانوب الادنى ، يذكر كريستيان بالوا ـ الذي يشير الى ان السياسة الاقتصادية التي تنادي بها رومانيا تهدف الى اخضاع التبادلات الخارجية لمقتضيات اولويات النمو الداخلي ، وهي سياسة ينتقدها الروس بشدة اذ انهم يستعيدون النظرية الاقتصادية الريكاردية ـ يذكر بالوا بالشبه القائم بين هذه المشادة وبين تلك تعارض ما بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة

---

(٣٦) W. A. Lewis « النمو الاقتصادي بواسطة الاحتياطيات اللامتناهية من العمل » (بالانكليزية) مدرسة مانشستر ، ايار ١٩٥٤ .

المنخرطة والمستوعبة جميعا في نفس المنظومة الراسمالية العالمية (٣٧).

هذه الاولوية للنمو الداخلي تنشأ طبعا عن وجود الواقع الوطني، الذي تتظاهر النظرية الاقتصادية بتجاهله. ان المنظومة الراسمالية، رغم كونها قد وحدت العالم، الا انها وحدته على قاعدة الامم غير المتكافئة في نموها. والمنظومة الاشتراكية تبقى هي كذلك منظومة من الامم الاشتراكية، وقد تبقى كذلك مدة طويلة. وهي لن تتفوق على المنظومة الراسمالية الا اذا اعتمدت سياسات وطنية تمنح الاولوية للنمو الذاتي المركز باعتباره شرط الاضمحلال اللاحق لوقع الواقع الوطني على الاقتصاد، الذي ينبغي ان يبقى اقتصادا دوليا قبل ان يصبح اقتصادا عالميا حقا. وعندما تصل جميع الامم الى نفس المستوى من النمو يمكن عندئذ، وعندئذ فقط، صياغة مذهب جديد في التخصص. وكل محاولة لصياغة هذا المذهب في وقت ابكر، وعلى اسس اقتصادوية، ليس بوسعه - طالما ان مسالة عدم تكافوء الامم ما زالت باقية - الا ان يبرر ممارسة مماثلة لتلك التي تمارسها البلدان الراسمالية المركزية في علاقاتها مع بلدان الاطراف. اما محاولة صياغته على اسس اخرى فلا يمكن ان تكون الا محاولة طوباوية، ما دامت الشروط الجوهرية التي تمكن من تخصص ينتفي فيه عدم التكافوء، لم تتوفر بعد.

*

ثانيا : اشكال التخصص الدولي وحدا التبادل

هل تصمد نظرية التفوق المقارن امام امتحان الوقائع؟ اذا طرح السؤال بهذه التعابير «التجريبية»، فانه يكاد يكون مطروحا بشكل سيء. كالعادة ليس من الممكن «قياس» التفوق (او التاخر) الذي تحققه البلدان المتخلفة من جراء التبادل الدولي، قياسا سكونيا. وذلك سواء نظرنا الى الموضوع من جهة القيمة - العمل ام من جهة القيمة - المنفعة. حتى اذا اقتصرنا على مقارنة تجريبية لتكاليف انتاج المنتوجات المتبادلة اصطدمنا بصعوبات من نوع اخر. فالاحصاءات الواقعية تدلنا جيدا على ما يكلفه انتاج بضاعة منتجة فعلا، لكنها لا ترشدنا الى ما

---

(٣٧) كريستيان بالوا، المرجع المذكور الصفحات ٢٦٨ وما يليها.

كان يكلفه انتاجها محليا في حال غياب التخصص والتبادل الدولي.

مع ذلك يمكننا ان ننطلق من « الظاهر » اي من الخصائص « البنيوية » للتجارة العالمية (حجم الاقتصادات الموجودة ، درجة تخصص التجارة الخارجية لمختلف البلدان ، الاهمية النسبية لهذه التجارة بالنسبة لهذه البلدان المختلفة ، الخ) والحركة التاريخية لتطورها (التطور المقارن عبر الاجيال (séculaire) لحدي التبادل والتقدم التقني) واخيرا النتائج الظاهرة للتخصص (استهلاك المنتوجات المانيفاتورية ودخل الفرد في مختلف البلدان) . ان نظرية الاشكال التاريخية التي اتخذها التخصص الدولي ينبغي لها ، من ثم ، ان تدمج هذه الوقائع الظاهرة ، اي ان تفسرها على ضوء نظرية للتبادل الدولي تكون نظرية العلاقات التبادل بين تشكيلات اجتماعية مختلفة (وهي هنا تشكيلات الراسمالية في المركز وفي الاطراف) لا نظرية للتبادل داخل نمط الانتاج الراسمالي .

١ ـ الخصائص البنيوية للتجارة العالمية

اذا انطلقنا مما هو « خارجي » اكثر من سواه ، مما هو ظاهر اكثر من سواه ، لاحظنا اولا التفاوت اليقيني بين الاقتصادات الموجودة . وهو تفاوت مطرد على كل حال . كان العالم النامي (اميركا الشمالية ـ اوروبا الغربية ـ الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية ـ اليابان ـ اوقيانيا) يمثل عام ١٩٣٨ حوالي ٨٠٠ مليون نسمة مقابل ١٣٠٠ مليون نسمة في « القارات الثلاث » (بما فيها الصين التي كانت تعد في ذلك الوقت ٤٠٠ مليون نسمة) . وكان يشتمل على اكثر من ٧٠ ٪ من الدخل العالمي . والنسبة الوسطية للدخل الفردي كانت بمعدل واحد الى اربعة (بما في ذلك الصين او بدونها سيان) . بعد ثلاثين عاما من ذلك التاريخ اصبحت هذه النسبة بمعدل واحد الى ستة (بدون الصين ، التي لم تعد تنتمي الى السوق العالمية) . اما نسبة السكان في البلدان المتخلفة (ايضا بدون الصين) فقد انتقلت من ٥٣ ٪ الى ٥٨ ٪ كما انتقلت نسبة انتاجها من ٣٠ ٪ الى ١٨ ٪ (٣٨) .

---

(٣٨) المصادر في هذا المجال وفيرة . انظر من بينها (بالنسبة لعام ١٩٣٨) كولن كلارك (شروط التقدم الاقتصادي ، لندن ١٩٤٠ ص ٥٦) وبالنسبة للسنوات الاخيرة حوليات الامم المتحدة (السكان والدخل الوطني) . بيير جاليه يقدم تأليفا في غاية الفائدة لبنى التجارة العالمية في زماننا (الامبريالية عام ١٩٧٠ باريس ١٩٦٩ الفصلان ٢و٣) انظر للمؤلف اياه : العالم الثالث في الاقتصاد العالمي ، باريس ١٩٦٨ .

اما الامر اليقيني الثاني ، وهو امر بسيط الى اقصى حد ، فهو التخصص المتعاظم في صادرات البلدان المتخلفة ـ تخصص في تصدير بعض « المنتوجات القاعدية » الصحوبة عادة بتمركز نسبي للمزودين والزبائن (٣٩) . الا انه ينبغي دائما تجنب بعض التبسيطات الشائعة . فالبلدان المتخلفة لم تكن تملك ، في البداية ، احتكار تصديرات « المنتوجات القاعدية » (المنتوجات الزراعية والمنجمية) : بل كان ثمة بلدان غنية مصدرة لمنتوجات قاعدية (الخشب السكنديناڤي ، الصوف الاسترالي الخ) كما كان ثمة منتوجات « اولية » تتاجر بها ، بشكل رئيسي ، بلدان نامية (القمح مثلا). والحال اننا سنرى ان سلوك اسعار هذه المنتوجات مختلف عن سلوك اسعار صادرات البلدان المتخلفة . ان تمثيل البلدان المتخلفة بالبلدان المصدرة للمنتوجات القاعدية ينجم عن تبسيط يؤدي الى خطأ نظري (٤٠) . ويرتفع توزيع « مستوى التخصص » داخل مجموعة البلدان المتخلفة كلما كان البلد صغيرا (كوبا بالمقارنة مع الهند مثلا) وكلما كان ، في آن معا ، دخل الفرد فيه ارفع وكان انخراطه في السوق العالمية انخراطا اقوى (يقاس ذلك مثلا بالنسبة المئوية التي تمثلها الصادرات بالنسبة لانتاجه). مما يعني كذلك ان انخراط هذه البلدان في السوق العالمية قد عبّر عن نفسه من خلال تخصص متصاعد مع الزمن .

ان هذه الدرجة من الانخراط في السوق الرأسمالية يمكن ان تقاس بدورها وان تعيّن حدودها (٤١) . والملاحظة المباشرة ـ ملاحظة

---

(٣٩) انظر توسيعاتنا في هذا الموضوع : سمير امين ، الاطروحة ص ٨٣ ـ ٨٤ . احصائيات الامم المتحدة ، « اتجاهات التجارة الدولية » ، النشرات السنوية ١٩٢٨ ، ١٩٤٨ والسنوات الحديثة .

(٤٠) وهو وهم شائع للاسف ، وقد تناوله عمانوئيل (المرجع المذكور الصفحات ١٢٦ وما يليها والصفحة ٤٩) بنقد لا هوادة فيه .

(٤١) انظر سمير امين ، الاطروحة الصفحات من ٧٦ الى ٨٢ . وانظر ايضا منظمة الامم المتحدة « تجارة المنتوجات القاعدية والنمو الاقتصادي » . Chang « الحركات الدورية في ميزان المدفوعات » ، كامبريدج ١٩٥١ ص ٢٤ . Tenbergen « الانخراط الاقتصادي الدولي » امستردام ١٩٥٤ ، ڤيسر وموديغلياني Weisser and Modigliani

PALAK « الدخل الوطني والتجارة الدولية : تحليل كمي » (بالانكليزية) اوربانا ١٩٥٢ .

نسبة الصادرات للانتاج الداخلي الخام ـ قليــلا ما توضح الرؤيــة لان هناك تشتت قوي جدا ، مــن وجهة النظــر هذه ، في كــلا المجموعتين من البلدان: فهناك بلدان ناميــة تظهر انهــا « قليلة » الانخراط في السوق العالميــة (الولايات المتحدة والاتحاد الســوفياتي) واخرى قويــة الانخراط فيهمــا (بريطانيا العظمى ؛ بلجيكا الخ) . كما ان سلــم الانخراط بالنسبة للبلدان المتخلفــة يبدأ من اليمــن او من افغانستان (التي يظهــر ان درجةانخراطهما، اذا ما قيــت بهذه الطريقة ، ادنى من درجة البلدان الناميــة « الاقــل » انخراطا) وينتهي بزامبيــا أو بالانتيــل التي يظهر ان درجــة انخراطهما ارفع مما هي عليه في البلدان الناميــة « الاكثر » انخراطا .

وراء هذا المظهر الاول يظهر انــا ان « متوسط قابلية الاستيراد » (profension moyenne à importer) بالنسبة للمنتوج هو أرفع لدى مجموع البلدان المتخلفة . اذا قيــت نسبة هذه القابلية لا الــى المنتوج الداخلــي الخام ؛ بل الى القسم المسوّق من المنتوج . ويمكن وضع مؤشرات « لدرجة تسويق » الاقتصاد هذه ؛ لا سيما انطلاقــا من ملاحظــة النسبة القائمة بيــن التداول النقدي وبيــن المنتوج . فيتضح ، عندئذ ، بشكل يقيني كاف ان هذه القابليــة الاكبــر للاستيراد تعبر عــن ذلك الامر البسيط ؛ وهــو كون الاقتصاد السلعي في البلدان المتخلفة متوجه بشكل واسع نحــــو الخارج (برّاني) في حيــن ان اقتصــاد البلدان النامية اقتصــاد ذاتــي المركـــز .

لقد استخلصت هذه النتائج من مقارنة التجارة الخارجيــة الاجمالية لكل بلد على حدة . لكــن الذي يهمنــا امره هــو التجارة بيــن البلـــدان النامية بمجملها والبلدان المتخلفة بمجملها . عندئذ تتوارى تجــارة البلدان الناميــة في مــا بينهــا وتجارة البلدان المتخلفة في ما بينهــا لكي لا يظهر

« المنظومة الاقتصادية الدولية » لندن ١٩٥٤ . منظمة الامم المتحدة « احصائيات الدخل الوطنــي والانفاق » السلسلة H رقم ٧ اللوحــة ٦ و « حوليــات التجـــارة الاميــة » . « شابر » Chabert « البنية الاقتصادية والنظرية النقدية » (باريس ١٩٥٦) الصفحات ١٢٠ الــى ١٣٦ . « نيولن وروان » Newlyn and Rowan « النقد والحركة المصرفية في مستعمرات بريطانيا الافريقية » (لندن ١٩٥٦) وهويحسب (في الصفحة ٢١) قابليــة الاستيراد في القطاع النقدي من الاقتصادات الافريقيــة . والحساب نفسه الذي تقوم به منظمــة الامــم المتحدة (« دور وبنية الاقتصــادات النقدية في افريقيا الاستوائية » ص ٣٦) يؤدي الى النتيجــة التي مفادهــا ان هذه القابليه مرتفعـــة .

الا التبادل بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة . ويؤدي هذا الاعتبار الى نتائج بعيدة المغزى : فالاهمية النسبية التي للمنتوجات المتبادلة تظهر اكبر بكثير في صلب الاقتصادات المتخلفة مما هي عليه نسبيا في الاقتصادات النامية . وينجم ذلك عن ان ما هو جوهري في تجارة البلدان النامية تقوم به البلدان النامية في ما بينها . ففي حين ان هذه البلدان تقوم بحوالي ٨٠ ٪ من تجارتها في ما بينها و٢٠ ٪ فقط من هذه التجارة مع البلدان المتخلفة ، ينقلب الوضع بالنسبة لبلدان الاطراف اذ تقوم هذه البلدان بـ ٨٠ ٪ من تجارتها مع البلدان النامية (٤٢) .

واذ نصل الى هذه النقطة تبدأ الفوضى الظاهرة بالانتظام . فيظهر بالنسبة للبلدان النامية ترابط واضح : ترابط سلبي شديد بين حجم البلد الاقتصادي وبين نسبة الصادرات للمنتوج . في راس اللائحة اذن ، وبشكل منظم ، تأتي « البلدان الصغيرة » (سكندينافيا ، البلاد الواطئة ، بلدان الشرق الاوروبي الخ) وفي الوسط « كبار » اوروبا الغربية وفي النهاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وهذا امر ينبغي ، بالطبع ، أن يحفظ : فهو يعبر عن الرغبة الكامنة التي تنحو نحو توسيع السوق الخاصة بالراسمالية ، الامر الذي تهمله نظرية التفوقات المقارنة . ان عنصر الحجم الاقتصادي هذا ، بالنسبة للبلدان المتخلفة ، مقنع ومغلف بصورة واسعة بواسطة درجة التثمير انطلاقا من الطلب الخارجي ، لكن البلدان المتخلفة اذا اخذت بمجملها تبدو منخرطة اشد الانخراط في السوق العالمية .

---

(٤٢) SDN « شبكة التجارة العالمية » (١٩٢٨ و ١٩٢٨) ، « غات Gatt « تقارير سنوية حول التجارة العالمية » . انظر كذلك على سبيل المثال تحليلنا لشبكة التجارة الافريقية : سمير امين « التجارة بين البلدان الافريقية » في مجلة « شهر في افريقيا » Mois en Afrique عدد كانون الاول ١٩٦٧ .

ولما كـان تعاظم تبادلات البلدان النامية في مـا بينهـا اسرع من تعاظم التبادلات بينهـا وبيـن البلدان المتخلفة ، فان حصة تبادلات المنتوجات المانيفاتوريـة مقابل منتوجات مانيفاتوريـة في التجارة العاليـة تكبر هي الاخـرى . وهكذا فان الجدول العام للتبادلات العاليـة قد تطور من عـام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٥ وفقـا لما يشيـر اليه الجدول ادناه :

اتجاه الصادرات بين ١٩٥٠ و١٩٦٥ (بمليارات الدولارات الجارية)(٤٣)

بلدان المنشأ	بلدان المورد				المجموع	
	البلدان المتخلفة		البلدان النامية			
	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٥٠	١٩٦٥
البلدان النامية	١١	٢٧	٢٥	٩٦	٣٦	١٢٣
البلدان المتخلفة	٥	٨	١٢	٢٦	١٨	٣٤
المجموع	١٨	٣٤	٣٦	١٢٣	٥٤	١٥٦

لقد انتقلت اذن حصة التبادلات الداخلية في العالم النامي من ٤٦ ٪ من التجارة العاليـة عام ١٩٥٠ الى ٦٢ ٪ منهـا عام ١٩٦٥ . ويقابل هـذا التطـور الحصة المتزايـدة التي تسجلهـا تبادلات المنتوجات المانيفاتورية، والتي تمثل ، بالنسبة للفترة مـا بيـن ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ ؛ حوالي ٧٠ ٪ من تجارة البلدان الناميـة و٥٤ ٪ من التجارة العاليـة . أمـا في عام ١٩٦٦ فقـد كـان التوزيع العالمي للتجارة كمـا يلـي : (بمليـارات الدولارات الجاريـة) (٤٤)

---

(٤٣) « هال ب . لاري » « Hal 8 . Lary » « استيراد المنتوجات المانيفاتورية من البلدان القليلة النمو » نيويورك ١٩٦٨ص ٢ .

(٤٤) جرى التنقيب عنها في حوليات « الصندوق النقدي الدولي » « F M I » « اتجاهات التجارة » و« ملحق باحصائيات التمويل الدولي » (بالانكليزية) .

	صادرات فوب	واردات سيف	الصافي
١ ـ البلدان النامية			
الولايات المتحدة	٣٠،٣	٢٧،٣	+ ٣،٠
اوروبا	٨٢،٥	٩٣،٠	– ١٠،٥
اليابان	٩،٢	٨،٨	+ ٠،٤
كندا ـ استراليا ـ زيلندا الجديدة وافريقيا الجنوبية	١٤،٧	١٦،٤	– ١،٧
المجموع (١)	١٣٦،٧	١١٥،٥	– ٨،٨
٢ ـ البلدان المتخلفة			
البلدان النفطية	١٠،٢	٥،٣	+ ٤،٩
بلدان اخرى	٢٤،٨	٣١،٠	– ٦،٢
المجموع (٢)	٣٥،٠	٣٦،٣	– ١،٣
(اميركا اللاتينية)	(١٠،٧)	(٩،٥)	(+ ١،٢)
(الشرق الاوسط)	(٦،٨)	(٥،٤)	(+ ١،٤)
(افريقيا)	(٧،٤)	(٦،٨)	(+ ٠،٦)
(آسيا)	(٨،١)	(١١،٦)	(– ٣،٥)
٣ ـ البلدان الشيوعية			
اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	٥،٧	٦،٦	– ٠،٩
الصين ـ كوريا ـ فيتنام ـ كوبا .	١،٦	١،٨	– ٠،٢
المجموع (٣)	٧،٣	٨،٤	– ١،١
المجموع العام	١٨١،٤	١٩٢،٠	– ١٠،٦

ان حصة البلدان النامية الراسمالية تمثل ٧٥ ٪ من التجارة العالمية وحصة البلدان المتخلفة ١٩ ٪ وحصة العالم الشيوعي ٤ ٪ . والحال ان تجارة البلدان النامية تتناول بشكل جوهري منتوجات مانيفاتورية ، كما يبين الجدول التالي :

بنية الصادرات : المتوسط السنوي لفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥
(بمليارات الدولارات الجارية) (٤٥)

	البلدان النامية		البلدان المتخلفة	
	القيمة الاجمالية	النسبة المئوية	القيمة الاجمالية	النسبة المئوية
المنتوجات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٢،٩	١٤،٢	٨،٤	٢٨،٩
المواد الاولية الزراعية والمنجمية	١١،٦	١١،٩	٦،٨	٢٢،٥
المنتوجات النفطية والمحروقات المعدنيه	٣،٧	٣،٨	٩،١	٣١،٤
المنتوجات المانيفاتورية	٦٨،٠	٧٠،٠	٤،٧	١٦،٢
المجموع	٩٧،١	١٠٠،٠	٢٩،٠	١٠٠،٠

امام هذه السلسلة من الوقائع اليقينية نجد انفسنا تجاه نتيجة اكيدة : نظرية التكاليف المقارنة نظرية شديدة البساطة وشديدة العمومية في تفسيرها للواقع بكل تعقيده .

ان بنية تجارة البلدان النامية واتجاه التجارة بين هذه البلدان نحو التصاعد بسرعة اكبر لا يمكن تفسيره دون اللجوء الى ذلك الاتجاه الكامن لدى الراسمالية نحو توسيع اسواقها . اما « تخصص » البلدان المتخلفة فلا يمكن تفسيره دون اللجوء الى نظرية وظائف الاطراف في المنظومة الراسمالية العالمية . وذلك لان صادرات العالم المتخلف - في الواقع - لا تتكون في جوهرها من منتوجات زراعية متاتية عن الزراعات التقليدية لهذه البلدان . بل تتكون من مواد اولية ومنتوجات زراعية متاتية عن قطاعات حديثة ذات انتاجية عاليه ـ مناجم، مزارع . استخراج نفط ـ يمكن مقارنتها بتلك التي في البلدان النامية : وهذا امر يقيني جوهري غالبا ما تنسى النظرية اخذه بالحسبان .

والحال ان نظرية التفوقات المقارنة ، اذا ما طبقت على بعض هذه المجموعات من الوقائع المتعلقة بالتجارة العالمية ، تؤدي الى نتائج لا حدود لتفائلها . فالبلدان المتخلفة التي تشكل في التجارة العالمية الشريك

---

(٤٥) Harry Magdoff « عصر الامبريالية » مكسيكو ١٩٦٩ ص ١١٦

« الاصفر » ، الذي يدفع مقابل جميع وارداته بعض المنتوجات التي تحتل في اقتصاده المكانة الاعظم ، هي المستفيدة الكبرى من التخصص الدولي لكونها تجني منه فوائد اعظم مما تجنيه البلدان النامية !

لكننا نلاحظ ان التجارة الخارجية لا تعوّض التفاوتات في استهلاك المنتوجات المانيفاتورية . فقد تزايد هذا التفاوت بفعل التخصص المتصاعد في العالم وانقسامه الى بلدان مصنعة واخرى غير مصنعة . كما نلاحظ ان التصنيع يثري حقا : اذ ان مستوى استهلاك المنتوجات المانيفاتورية يتوقف على مستوى الانتاج المحلي لهذه المنتوجات (٤٦) . والاستثناء الوحيد الظاهر بين « البلدان الغنية » التي تظل مستوردة ضخمة للمنتوجات المانيفاتورية « (الدومينيون البيضاء » ، الدانمارك الخ) ليس استثناء حقيقيا لان انتاجها الصناعي في الواقع ، انتاج هام ، لكنها تتزود بكمية اضافية من المنتوجات المانيفاتورية لا بأس بقيمتها ، وذلك نظرا لما لديها من زراعة متخصصة وغنية . ومن الواضح ان البلدان المتخلفة ليس بوسعها ان تستبدل منتوجا لا وجود له من المنتوجات المانيفاتورية بانمائها لوارداتها . فلكي تحقق استهلاكا فرديا مساويا للمعدل الوسطي العالمي ، عليها ان تضاعف وارداتها اربعين مرة اي ان تضاعف صادراتها بهذا المقدار كذلك . ومن العبث ان نشير الى ان انماء من هذا النوع مستحيل . ولنذكر ايضا انه عندما يصبح باستطاعة البلدان الزراعية والمنجمية تحقيق ذلك ، لا تعود البلدان الصناعية بحاجة لمثل هذه الفوائض . ففي عدد من البلدان المتخلفة يتساوى حجم الواردات من المنتوجات المانيفاتورية مع حجمها في البلدان النامية او يكاد . ولكن هنا ايضا يبقى الاستهلاك اكثر انخفاضا نظرا لفقدان الانتاج المحلي الذي يبقى ، في البلدان النامية ، المصدر الجوهري للتموين .

٢ ــ تطور حدي التبادل والتقدم التقني عبر الاجيال

النظرية الكلاسيكية حول التفوقات المقارنة ينبغي ان تواجه من وجهة نظر سكونية :

---

(٤٦) انظر مثلا S D N « التصنيع والتجارة الخارجية » الصفحات ٢٥ و١٠٢ . و « بين » Bean « التصنيع الدولي والدخل الفردي » ، دراسات في الدخل والثروة » (بالانكليزية) ١٩٤٦ .

في وقت معين ، تكون تكاليف الانتاج فيه ما هي عليه ، يكون من مصلحة البلدين ان يتخصصا في الانتاج الذي تتفوق كل واحدة منهما على الاخرى بالنسبة له تفوقا نسبيا . لكن نظرية التفوقات المقارنة تدعي البرهنة على ان التخصص يتيح لكل البلدان ان تستفيد من الانجازات التقنية المحققة في اماكن اخرى من العالم . فلنعاين ما يحدث في العلاقات بين البلدان « الصناعية » والبلدان « الزراعية » . لنفترض ان الاسعار تثبت على مستوى تكاليف الانتاج . ولنفترض بعد ذلك ان تقدما تقنيا ما قد تحقق في البلدان الصناعية . فتكاليف الانتاج ، ومعها اسعار المنتوجات المانيفاتورية - تنخفض بالقياس مع اسعار المنتوجات الزراعية . فتتحسن حالة حدي التبادل لصالح البلدان الزراعية . وعلى هذا النحو تتزود هذه البلدان بمنتوجات صناعية اكثر فاكثر مع احتفاظها دائما بتقديم نفس الكمية من المنتوجات الزراعية مقابلها . وهكذا فهي تستفيد من التقدم الذي تحقق في مكان آخر .

ان الوقائع (الفجوة المشار اليها اعلاه ، اي الترابط المتين بين الاستهلاك وانتاج المنتوجات الصناعية) يكذّب التفاؤل الايديولوجي لهذه النظرية . ان تفسير هذه الوقائع يقتضي ان نعاين تطوّر حدي التبادل المقارن عبر الاجيال ، من جهة ، والتقدم في الانتاج المصدّر في البلدان النامية والبلدان المتخلفة ، من جهة اخرى ، (علما بان هذا الانتاج لا يتمثل حتما بالانتاج الصناعي ، من جهة ، والزراعي او الاولي ، من جهة اخرى) .

تطور حدي التبادل عبر الاجيال هو التالي : (٤٧)

الفترة	نسبة : اسعار المواد الاولية الى اسعار المواد المانيفاتورية في التجارة العالمية :	نسبة : اسعار المستوردات الى اسعار الصادرات بالنسبة لبريطانيا العظمى
١٨٧٦ – ٨٠	١٤٧	١٦٣
١٨٨١ – ٨٥	١٤٥	١٦٧
١٩٢٦ – ٣٠	١١٨	١٢٠
١٩٣١ – ٣٥	٩٣	١٠١

(٤٧) منظمة الامم المتحدة « الاسعار النسبية للواردات والصادرات في البلدان النامية بشكل غير كاف » (بالفرنسية) . بالنسبة لتحديد وحساب حدي التبادل انظر : « فينر » المرجع المذكور ص ٥٥٨ وما يليها و « موري » Moret « مساهمة في دراسة حدي التبادل » (بالفرنسية) (مجلة الاقتصاد المعاصر عدد شباط ٥٠)

عام ١٩٣٩ كان بوسع البلدان المتخلفة ان تشتري ، بنفس الكمية من المنتوجات الاولية ٦٠ ٪ فقط من كمية البضائع المانيفاتورية التي كانت تشتريها عام ١٨٧٠ — ١٨٨٠ . اذا حسبنا قيمة تجارة المنتوجات القاعدية ، ذهبا ، وجدناها عام ١٩٣٦ — ١٩٣٨ ترتفع مما هي عليه عام ١٨٧٦ — ١٨٨٠ بـ ٢،٢ مرتين ،في حين ان قيمة تجارة المنتوجات المانيفاتورية ارتفع بـ ٢،٣ مرتين . مقابل ذلك تضاعف حجم تجارة المنتوجات القاعدية اربع مرات بينما تضاعف حجم تجارة البضائع المانيفاتورية مرتين ونصف أو ثلاث مرات فقط . مما يبين تقهقر حدي التبادل بالنسبة للبدان المتخلفة لان الاسعار بالذهب التي تدفع ثمن صادراتها قد انخفضت بنسبة ٤٥ ٪ بينما لم تنخفض اسعار صادرات البلدان الصناعية الا بنسبة ٢١ ٪ فقط (٤٨) .

وثمة سلسلة للارقام اتم واكمل هي سلسلة حدي التبادل البريطاني التي يعطيها « آملاه » Imlah (الاساس ١٠٠ عام ١٨٨٠) (٤٩) :

١٨٠١ — ٠٣	٢٤٥	١٨٧٩ — ٨٦	٩٨
١٨٠٢ — ٠٨	٢٢٥	١٨٨٦ — ٩٤	١٠٥
١٨٤٣ — ٤٨	١١٨	١٨٩٤ — ١٩٠٥	١١٦
١٨٤٨ — ٥٦	١١٠	١٩٠٥ — ١٣	١١٨

نلاحظ كذلك ان نسبة مؤشر الاسعار الصناعية الى نسبة مؤشر الاسعار الزراعية قد انخفضت باستمرار في الولايات المتحدة من عام ١٨٥٠ الى عام ١٩١٠ .

في ما يلي الارقام (٥٠) :

١٨٥٠	١٤٤١	١٨٩٠	١٤٠.١
١٨٦٠	١٤٠.٨	١٩٠٠	١٤٠.٠
١٨٧٠	٠٤٩٤	١٩١٠	٠٤٨١
١٨٨٠	١٤٠.٧		

(٤٨) منظمة الامم المتحدة الوثائق المذكورة .

(٤٩) « املاه » Imlah « حد التجارة في المملكة المتحدة » (يوميات التاريخ الاقتصادي عدد تشرين ثاني ١٩٥٠) .

(٥٠) مانويلسكو « Manoilesco » « نظرية الحماية والتجارة المالية » باريس ١٩٢٩ ص ٢٧٦ .

اما بالنسبة لما يتعلق بالفترة الراهنــة فهي تنقسم بوضوح شديـد الى فترتيـن : خلال فترة الحرب العالميــة الثانية وفترة ما بعد هـــذه الحرب حتى نهاية حرب كوريا (حوالي ١٩٥٣ – ٥٥) تحسنت اوضـــاع حدي التبادل ، فعلا ، لصالح البلدان المتخلفة . لكــن فترة الازدهــــار الكبيــر التي عرفهــا العالم النامي المعاصر منذ ذلك الحين ، تميزت بتقهقر شديد جــدا لحــدي التبادل وصل ، بالنسبة للمنتوجـات المصدّرة مــن البلدان المتخلفــة ،في حده الادنى من ٥ الى ١٥ ٪ والارجح انه بلـغ بين ٨ و٢٥ ٪ .

ويذكر « بول بيروخ » الذي قام بعمليــة تاليفية للمعلومـــات المتعلقة بحدي التبادل في الفترة الممتدة بين ١٩٥٣ – ٥٤ الى ١٩٦٢ ، والمتميزة بالانخفاض المستمر في اسعار المواد الاولية ، ان تقديــر التقهقر في حدي التبادل يصل الى ١٠٪ بالنسبه لمجمل البلدان المتخلفة . في حيــن ان حدي التبـــادل هذيــــن لم يطرا عليهمــا تعديل ملمــوس خـــلال الفتـــرة ١٩٦٢ – ١٩٦٧ (٥١) . اما « بيير جاليه » فيقــدر هذا التقهقر بـ ١٩ ٪ بين ١٩٥٤ – ١٩٦٥بالنسبة لمجمل العالم الثالث (٥٢) . ويقدر مؤتمر الامم المتحدة التجارة والنمو المنعقــد في نيودلهي عام ١٩٦٨ ان تقهقر حــدّي التبادل بيــن ١٩٦١ و١٩٦٨ قد الحق بالبلدان المتخلفــة خسارة توازي ٣٨،٤ ٪ من المساعدة العامة الاجماليــة التي تلقتها هذه البلدان (٥٣) . واذا اتخذنا الاساس ١٠٠ في عام ١٩٢٨ كمقياس لقدرة الاستيــــراد بالشخص الواحد لدى بلدان اميركــا اللاتينية ، مــا عدا فنزويلا (اذ تختلف الامور اختلافا كبيرا بالنســبة لهذا البلد نظـرا لانه مصدّر ضخم النفط) وجدنــا ان هذه المقدرة قد تقلصت عام ١٩٥٥ الى المؤشر ٣٧ وعام ١٩٦٥ الى المؤشر ٣٢ (٥٤) . اما بالنسبة لبلدان الاتحاد الجمركي والاقتصادي

---

(٥١) Paul Bairoch « تطور اقتصاد العالم الثالث بيــن ١٩٦٠ – ٦٧ وآفاق تطوره على المدى القصير » (بالفرنسية) مؤتمر المعهد الدراسي في فيينا من اجل النمو والتعاون ، حزيران ١٩٦٨ .

(٥٢) Pierre Jalée « الامبريالية عام ١٩٧٠ » باريس ١٩٦٩ ص ٦١ .

(٥٣) « وثائق مؤتمر نيودلهي » مجلة التجارة الاممية والنمو (ريفيو اف انترناشيونال تراد اند ديفلوبمان) ١٩٦٧ ص ٣٥ – ٣٦ .

(٥٤) الايكونومست ، لندن ، ذكرها هاري ماغدوف في المرجع المذكور ص ١٨٨ .

في افريقيا الوسطى (UDEAC) فتمثل الخسارة الناشئة عن تقهقر حدي التبادل بين ١٩٥٥ و١٩٦٧ مبلغ ١٧٤ مليار فرنك c.f.a اي نسبة ٢٠ ٪ من قيمة صادراتها الجارية خلال الفترة اياها (٥٥) . ويمكن تعداد الامثلة بهذا الشان الى ما لا نهاية (٥٦) .

هذه النتائج تدحض « الاطروحة الديناميكية » التي تدعيها نظرية التفوقات المقارنة ـ الا اذا كان التقدم التقني في حقل الانتاج « الاولي » الذي تصدره البلدان المتخلفة قد كان اسرع . في هذه الحال يمكن ان تظل النظرية سارية المفعول ، وتكون البلدان النامية ـ بالاضافة الى البلدان المنتجة الاولية ـ هي التي جنت فوائد التقدم التقني ، نظرا للتخصص العالمي . اما في حال العكس ـ اي في حال ان التقدم كان اسرع في حقل الانتاج الذي تصدره البلدان النامية ـ فيجب شرح الاواليات التي حرمت البلدان المتخصصة بالانتاج « الاولي » من فوائد هذا التخصص .

وعلى كل حال ينبغي ان نذكر ملاحظتين . اولا ان التقهقر المعني ليس تقهقر المنتوجات القاعدية بل تقهقر المنتوجات التي تصدرها البلدان المتخلفة ، اذ ان اسعار المنتوجات القاعدية التي تصدرها البلدان النامية لم تتقهقر(٥٧) . ثم ان هذا التقهقر لم يحصل في الفترة السابقة على عام ١٨٨٠ . ان سلسلة الارقام التي يعطيها « املاه » تشير الى ان العالم باسره كان بوسعه ان ينتفع من التقدمات التي حققتها بريطانيا العظمى بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٨٠ . فمنذ ذلك التاريخ فقط تحولت حركة التقهقر في حدي التبادل في هذا البلد الصناعي . هنا توجد نقطة هامة ينبغي استخلاصها .

ان المسألة التي ينبغي طرحها اولا لمعرفة ما اذا كان التطور في حدي التبادل ، تطور رسمنا خطوطه اعلاه ، هو تطور « طبيعي » أم لا ، هي التالية : هل كان التقدم في حقل الانتاجات التي تصدرها البلدان النامية اسرع مما هو في حقل تلك التي تصدرها البلدان المتخلفة ؟

---

(٥٥) سمير امين « من اجل اصلاح للنظام النقدي في البلدان الافريقية في منطقة الفرنك » مجلة « شهر في افريقيا » عدد ٤١ أيار ١٩٦٩ ص ٢٧ .

(٥٦) انظر احصائيات اسعار المواد الاولية التي نشرها صندوق النقد الدولي ، اجمالي شهر كانون الاول « اسعار السلع الرئيسية في التجارة العالمية بالدولارات الاميركية (بالانكليزية) » .

(٥٧) يشدد عمانوئيل بحق على هذه النقطة .

كيف يقاس التقدم الاقتصادي ؟ اذا كانت التعويضات الاسمية التي « للعوامل » (بما فيها الربح) قد بقيت ثابتة ، يكفي مقارنة الاسعار في الفترات المختلفة . ولكن ليست هذه هي الحال . فالاقتصاديون الذين عالجوا هذا الموضوع عمدوا الى قياس الانتاج الخام الفعلي لكل شغيل فرد في كل فرع من فروع النشاط ، في حقبات مختلفة . هل ان هذه الطريقة صحيحة؟ من الجائز جدا أن تستخدم صناعة ما عددا قليلا نسبيا من العمال لكنها ، الى ذلك ، تستخدم زيادة كبيرة في راسالمال . والحال ان ادوات الانتاج ينبغي لها ان تنتج هي بدورها ، فهل يحقق نقل اليد العاملة من الانتاج النهائي الى الانتاج الوسيط ربحا اجماليا ؟

لصياغة هذه القولة الاخيرة ينبغي النظر الى الاقتصاد بمجمله . والحق انه بالنسبة لمجمل الاقتصاد يشكل انتاج الفرد الواحد المقياس الوحيد النهائي للتقدم . فاذا لم تؤخذ العلاقات الخارجية بالاعتبار يمكننا ان نحكم ان راسالمال الفعلي المستخدم بشكل اغزر هو في الواقع من خلق المنتجين المحليين انفسهم . ان ازدياد الانتاج الصافي للفرد الواحد ، الموازي لاستعمال راسالمال من قبل الفرد الواحد استعمالا اغزر ، يعني ببساطة انه في حال توزيع السكان كلهم بشكل مختلف (مكرسين مزيدا من البشر لانتاج معدات الانتاج ، وعددا اقل لانتاج ادوات الاستهلاك) نحصل على حجم اجمالي من ادوات الاستهلاك اكبر . وهذا لا يعدو كونه شيئا آخر سوى ترجمة لعبارة « بوم باروك » من اننا « اذا طولنا عملية الانتاج » اي اذا عمدنا الى الانتاج « التمهيدي » (في الحقيقة هو حادث في نفس الوقت) المعدات الوسطية، نزيد الانتاج النهائي . ونتحقق جيدا ، بالنسبة للاقتصاد بأسره ، من ان ازدياد الانتاج النهائي للفرد الواحد ، قد كان موازيا لاستهلاك راسالمال ، استهلاكا تزيد غزارته اكثر فاكثر .

تقوم الطريقة الاولى ، اذن ، على مقارنة راسمال الفرد الواحد بدخل الفرد الواحد . وها هي عناصر هذه المقارنة (٥٨) :

---

(٥٨) كولن كلارك ، المرجع المذكور ص ٢٨٨ الى ٢٩٢ .

الولايات المتحدة	راسمال للفرد الواحد (وحدات اعتباطية)	الدخل للفرد الواحد
١٨٨٠	٦٧٨	١٢٤٧
١٩٢٢ـ٢٩ (متوسط)	١٧٧٥	١٧١٨
بريطانيا العظمى		
١٨٦٥	١٤٢٠	٥٣٠
١٩٢٨ـ٣٥ (متوسط)	٥٢٥٠	١٢٢٠

يبدو ان المقولة قد برهنت بوضوح ، وهذا ما يؤكده على كل حال جدول المقارنات الدولية التالي :

	راسمال للفرد الواحد (وحدات دولية ـ ١٩١٣)	الدخل للفرد الواحد
الولايات المتحدة	٥١٦٠	١١٩١
بريطانيا العظمى	٣٥٩٠	٩٦٦
الارجنتين	٤٦٨٠	٨٠٠
فرنسا	٣٠٦٠	٦٢٩
هنغاريا	١١١٠	٣٢٠
اليابان	٤٦٠	١٢٨

ان البلدان التي تستخدم راسمال بصورة اغزر هي في نفس الوقت تلك التي يكون الانتاج النهائي للفرد الواحد فيها ارفع . وهذا لا يعني شيئا آخر سوى ان تراكم راسمال قد كان اسرع من تعاظم الدخل (٥٩) .

يمكننا مضاعفة الامثلة ، وتدقيق طرق الملاحظة والقياس ، وان نستعمل مثلا « معامل راسمال » الشائع الاستعمال في الادبيات : لكن ذلك كله يؤدي الى نفس النتيجة - وهي ان التقدم التقني هو (او على الاصح قد كان حتى زمن قريب جدا) « استعمال لراسمال (٦٠) » Capital Using

(٥٩) انظر مثلا حالة الولايات المتحدة من عام ١٨٧٩ الى ١٩١٩ عند Kuznets « الدخل الوطني منذ ١٨٦٩ » نيويورك ١٩٤٦ ، الجدول ٤ ، ١٠ .

(٦٠) انظر سميرامين ، الاطروحة ص ٨٦ وما يليها . بعض المصادر بين عدة غيرها : منظمة الامم المتحدة « طرائق ومشاكل التصنيع في البلدان المتخلفة » (بالفرنسية) ص ١٩ ، « كوزنتس Kuznets » « الدخل الوطني في الولايات المتحدة » ص ١١٩ (المكتب الوطني للابحاث الاقتصادية ١٩٤٦) . كولن كلارك . المرجع المذكور ص ١٠٣ و ٢٨١ .

يعني ذلك ان الاستعمال الاكبر نسبيا لراسالمال يشكل نفقة اضافية ادنى من اقتصاد العمل المباشر . وهذه النتيجة لا تدعو للعجب . فصاحب المشروع الذي يلجا الى استعمال اكثف لرؤوس الاموال لا يفعل ذلك الا لان النفقة الاضافية هي نفقة اكثر من معوضة بواسطة اقتصاد الاجور . وخلافا لذلك : اذا زاد انتاج الفرد الواحد في فرع ما من فروع الانتاج فما ذلك الا لان مزيدا من رؤوس الاموال قد استخدم في هذا الفرع . فهذا يعبر عن تكثيف استخدام راسالمال الذي يشترط تقدما تقنيا . ان هذه الملاحظة تتيح لنا اذن ان ننظر الى الانتاج الصافي للعامل الواحد كمؤشر جيد على التقدم ، مما يساعد على طرأ دراسة التطور المقارن في حقلي الصناعة والزراعة ، بكل اطمئنان . داخل بلد معين تكون التعويضات فيه (الاجر ومعدل الربح) متساوية بدقة من فرع الى آخر .

واذن ، ماذا تقدم لنا مقارنة التقدم الطويل الاجل اذا ما قارناه داخل إقتصاد معين ، في حقلي الصناعة والزراعة ؟ هذه بعض الارقام بهذا الصدد (٦١) :

دخل الفرد الواحد بالوحدات الدولية

			الزيادة المئوية	معدل التنامي السنوي
الولايات المتحدة	(١٨٥٠)	(١٩٣٥)	١٢١	
الزراعة	٢٩٨	٦٦٩		١٤٠
الصناعة	٧٣٧	١٦٨٣	١٢٧	١٤٠
بريطانيا العظمى	(١٨٦٧)	(١٩٣٠)		
الزراعة	٥٨١	٨٣٧	٤٢	.٢٦
الصناعة	٤١٨	١١٥١	١٧٥	١٤٦
فرنسا	(١٨٦٠ – ٦٩)	(١٩٣٠)		
الزراعة	٤٣٥	٥٠٠	١٥	.٤٢
الصناعة	٤٦٨	١٣٧٣	١٩٣	١٤٨
ستراليا	(١٨٨٦ – ٨٧)	(١٩٣٥ – ٣٦)		
الزراعة	٦٧٨	١٤.٨	١.٧	١٤٥
الصناعة	٣٦٨	١٤١	٢٩٤	٢٤٩

مانويلسكو المرجع المذكور ص ٧١ . SDN « التصنيع والتجارة الخارجية » ص ٥٩ . انظر ايضا الحسابات التي قام بها E. Mossé لصناعة النسيج الفرنسية : « ماركس ومشكلة التنامي » باريس ١٩٥٧ .

(٦١) ك. كلارك ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٦ وما يليها .

ان للتصنيف وفقا لدرجة سرعة التقدم ميزة واضحة . فقد كان التقدم في جميع البلدان تقدما اسرع في حقل الصناعة ، اما التقدم الاسرع في حقل الزراعة ، تقدم الزراعة الاسترالية ، فيقع في خانة متوسطة بالمقارنة مع تقدمات الصناعة . حتى في الولايات المتحدة ، حيث كانت التقدمات في حقل الزراعة لامعة بشكل خاص ، فان التقدم الاسرع في حقل الصناعة يظهر بوضوح شديد بعد عام ١٩٢٥ .

والتقدم الاسرع ، بشكل عام ، في حقل الصناعة ، ينجم كذلك عن توزيع راسالمال على مختلف فروع الاقتصاد (٦٢) :

تطور تراكم راسالمال	بالوحدات الدولية للفرد الواحد)	
دخل الفرد	الزراعة	النشاطات الاخرى
المجموعة الاولى : حوالي ٥٠٠	١٠٠	٤٠٠
اليابان : ١٩١٣		
سكندنيافيا : ١٨٨٠		
المجموعة الثانية : ١٠٠٠ – ٢٠٠٠	١٠٠ – ٢٠٠	٧٠٠ الى ١١٠٠
بريطانيا : ١٨٦٥		
ايطاليا : ١٩١٣		
المجموعة الثالثة : ٢٠٠٠	٢٠٠ – ٤٠٠	٢٢٠٠ الى ٣٤٠٠
بريطانيا : ١٨٨٥		
المانيا : ١٩١٣		
فرنسا : ١٩١٣		
المجموعة الرابعة : من ٤ الى ٥ الاف	٣٠٠ – ٥٠٠	٤٤٠٠ الى ١٥٠٠٠
الولايات المتحدة : ١٩١٣		

هكذا اذن عندما نعبر من المجموعة الاولى الى المجموعة الرابعة يتضاعف راسمال الزراعة من ثلاث مرات الى خمس ، كما يتضاعف راسمال مجمل الصناعة والتجارة والبناء وسكك الحديد من سبع مرات الى ١١ مرة . مما يدل مرة اخرى على ان التقدم هو عبارة عن « استخدام لراسالمال » وان هناك ترابطا وثيقا جدا بين غزارة استعمال راسالمال ومستوى الانتاجية .

اما بالنسبة للزمن المعاصر فان ترسيمة التقدم التقني تبدو في طريقها الى تحول عميق . فالتقدم لم يعد « استعمالا لراسالمال » .

(٦٢) ك. كلارك ، المرجع المذكور ، الجدول ادناه .

تطور النسبة بين راسالمال والانتاج (٦٣)

الولايات المتحدة			بريطانيا العظمى	
السنوات	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	السنوات	الاقتصاد الوطني
١٨٨٠	٠،٥٤	١١،٦	١٨٧٥	٢،٥١
١٨٩٠	٠،٧٢	١،٣٦	١٨٩٥	٣،٧٤
١٩٠٠	٠،٨٠		١٩٠٩	٣،٨٠
١٩٠٩	٠،٩٧	١،٨٠	١٩١٤	٣،٤٠
١٩١٩	١،٠٢	٢،٢٠	١٩٢٨	٣،٥٣
١٩٢٩	٠،٨٩	٢،١٤	١٩٣٨	٢،٦٨
١٩٣٧	٠،٧٤	١،٥٧	١٩٥٣	٢،٥٥
١٩٤٨	٠،٦١	١،٣٤		
١٩٥٣	٠،٥٩	١،٣٦		

ان انعطاف تطورهذه النسبة عبر الاجيال يعبر عن بداية الثورة العلمية والتقنية المعاصرة . فهذه الثورة ـ المبنية على الاتمتة ـ بدات تظهر من ذلك الحين « العامل الرائزي » (facteur résiduel)(العلم) بوصفه عاملا يتجه لان يصبح جوهريا في التقدمالتقني ، بالمقارنة مع عاملي سير الانتاج التقليدي التسعين (العمل وراسالمال) واللذين لم يعودا يوفران الا حصة متدهورة (٦٤) . هذه الثورة لا تهم بالطبع سوى البلدان النامية الكبرى :فهي تبدأ في الولايات المتحدة في العشرينات ، وفي بريطانيا العظمى في الثلاثينات ، اما في القارة الاوروبية فهي معاصرة . وهي تفسر ؛ بين ما تفسره ، ان في البلدان المتخلفة حيث لا زالت تجري عملية تراكم صناعي من نمط « كلاسيكي » ،يتجه معامل راسالمال الى التثاقل ، بينما هو يتجه في العالم النامي الى التخفف : وهو منذ الان غالبا ما يكون اكثر ارتفاعا في بعض البلدان المتخلفة مما هو عليه في كثير من البلدان النامية .

(٦٣) جدول مستعار من « ر .ريشتا » R. Richta «الحضارة على المفترق » باريس ١٩٦٩ ص ٣٧٣ . مصادر :
Dobrovolsky , Creamer , Kuznets , C . Clark , Borenstein

(٦٤) اطروحة يدافع عنها بقوة « ريشتا » في المرجع المذكور ص ٣٧٥ .

سوف نلتقي في مكــان لاحق من هذا الكتاب ، بهذه الظاهرة الجوهرية التي تدل على ان التخصص العالمي غير المتكافىء سوف يختلف في المستقبــل الذي هو في طور التكوين ، اختلافــا كبيــراً عن التخصص الذي عرفــه العالــم حتــى الان .

هل يمكننا ان نستخلص من مجمل هذه الملاحظات المتعلقة بتطــور التقدم التقني عبر الاجيــال ، بعض الدلالات المتعلقــة بالتقدم المقارن فــي الفروع التصديرية في البلدان الناميــة والبلدان المتخلفة ؟ اذا كانت الزراعة في البلدان الناميــة قــد تقدمت في سياق عمليــة التراكم الكلاسيكــي بسرعــة اقل من سرعــة الصناعة ــ رغم وصول المكننة في هذه البلدان الى الارياف ــ فمن البديهي ، بحجــة أولى ، ان يكون تقدم الصناعة الاستخراجية في الاقتصادات الناميــة اكثر اهميــة منه في الزراعة التقليدية التصديرية في البلدان المتخلفة ، حيث لا زالت المكننة مجهولة . هذه البديهيــة تعبر عن نفسها بتباعــد متزايــد بين منتوج الفرد الواحد فــي الصناعــة الحديثة دائما ، بالضرورة) وفي الزراعــة ، وهــو تباعــد يتزايــد بسرعة اكبر في البلدان المتخلفــة عمــا هو في البلدان النامية . وسوف تتاح لنــا الفرصــة لنبحث بصورة ادق معنى هذه الظاهرة التي كثرت ملاحظتنا لها والتي نجــد امثلــة كثيرة عليهــا (٦٥) .

يبقى ان البلدان المتخلفــة ليــست مصدّرة بصورة رئيسية لمنتوجات زراعيــة ناجمــة عن زراعتهــا التقليدية . فينبغي اذن مقارنــة التقدم : ١) في ميــدان الصناعات التصديرية من البلدان الناميــة نحــو البلدان المتخلفة . ٢) في ميدان الصناعات الاستخراجيــة (المعادن والنفط) التصديرية في البلدان المتخلفة . ٣) في ميدان الزراعــة الحديثة لمزارع هذه البلــدان . واخيرا ٤) في ميدان الزراعة التقليدية التصديرية في هذه البلدان . ويمكن القيــام بهذه المقارنــة اذا عرفنــا كيف نقارن ، بالنسبة لكل مجموعة مــن المجموعات الاربعة الانفــة الذكر ، معامل راسالمال (لعدم توفر القدرة علــى متابعــة تطور التركيب العضوي لراسالمال) . وكذلك ينبغي ، بنفس الطريقة ، الاعتناء بتقدير راسالمال المستثمر ، من جهة ، والمنتوج (القيمة المضافة) :

(٦٥ انظر في الفصل الذي يلي مقارنات الفروق التي قمنا بها بيــن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من جهة ، واميركا اللاتينيــة ومصر والمغــرب وشاطيء العاج من جهة اخرى .

تعويض كل من العمل وراسالمال) من جهة اخرى . اما في ما يتعلق براسالمال فالتقديرات بالقيم الجارية يمكن القبول بها على انها متجانسة ، لان معدات التجهيز تكاد تكون كلها مجلوبة من البلدان النامية . اما في ما يتعلق بالمنتوج فيجب ان يحفظ في الذهن ان الاجر المدفوع لقاء انتاجية مساوية هو ادنى في البلدان المتخلفة ، وان قسما من الربح المحقق في هذه البلدان يتحول نحو المركز ـ بواسطة ابتخاس قيمة اسعار المنتوجات بموجب التوزيع المتساوي العالمي لمعدل الربح . ان المقارنات المتجانسة ـ على اعتبار تكافؤ جميع الامور الاخرى ـ ينبغي ان تؤدي الى تقليص تقديرات معاملات راسالمال في البلدان المتخلفة . كم ينبغي ان تقلصها ؟ اذا كان الاجر الفعلي المدفوع ، لقاء انتاجية مساوية، هو ادنى ثلاث مرات في البلدان المتخلفة ـ التي ينبغي ان يكون المعدل الوسطي للربح فيها قبل التوزيع المتساوي بنسبة ٣٠ ٪ مقابل ١٥ ٪ في البلدان النامية ، وان يمثل الاجر نسبة ٣٠ ٪ من القيمة المضافة ـ فان معاملات راسمال البلدان المتخلفة ينبغي ان تقسم على اثنين لكي تصح مقارنتها بمعاملات البلدان النامية . والحال ان معامل راسالمال في الصناعة التحويلية الاميركية ، التي تعطينا عينة مقبولة عن صادرات العالم النامي ، يصل الى اثنين بينما هو ادنى من ثلاثة ،بالتقديرات الجارية ، بالنسبة للصناعة النفطية والمنجمية في البلدان المتخلفة ، وادنى من ١،٥ بالنسبة لزراعة المزارع الحديثة ، وهو عمليا ، بدرجة الصفر بالنسبة الزراعة التقليدية . اي ان المعدل الوسطي لهذا المعامل (اذا ما وازنا بين الاهمية النسبية لكل من مجموعات المنتوجات هذه في صادرات البلدان المتخلفة) هو بمثابة ١،٨ ، وفقا للصيغ الجارية بالنسبة للقطاعات المصدّرة في الاطراف ، وادنى من واحد وفقا للصيغ المتقارنة . في هذه الظروف يحق لنا كل الحق ان نستنتج ان تقدم النشاطات التصديرية الحاصلة في البلدان النامية قد كان بشكل عام اسرع منه في تلك التي في البلدان المتخلفة .

وفقا لنظرية التفوّقات المقارنة كان ينبغي اذن ان يتحسّن وضع حدي التبادل لصالح البلدان المصدّرة المتخلفة مما يتيح ، هكذا ، لهذه البلدان ان تجني ربحا معينا من جراء التقدم الاسرع الذي حققته البلدان الصناعية النامية التي تزودها بالمنتوجات المانيفاتورية . والحال ان شيئا من ذلك لم يحصل . اما بالنسبة لما يتعلق بالمنتوجات المنجمية التي تنتج

في البلدان المتخلفة ، فليس من المستحيل ان يكون بعض هذه المنتوجات قد عرف وتيرة من التقدم التقني سريعة جدا . لكن ما من شيء يخولنا ان نعتقد ان هذا التقدم قد كان بالنسبة لمجمل تلك المنتوجات تقدما اسرع مما هو بالنسبة لمجمل صناعة البلدان النامية . سوى ان حدي التبادل قد تقهقرا هنا ايضا . ولسنا نلاحظ ، خلافا لذلك اي تقهقر في حدي التبادل بالنسبة للعديد من المنتوجات المماثلة في البلدان النامية (٦٦) .

٣ ـ محاولات تفسير تقهقر حدي التبادل عن طريق تحليل الطلب .

يتحدد السعر من منظار ذاتوي للقيمة بواسطة الطلب ، وبواسطته وحده ، بمعزل عن اي تطور لكلفة الانتاج . لقد اهتم بعض الاقتصاديين المعاصرين بتفسير اوالية تقهقر حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة . واضعين انفسهم بذلك في ميدان ذاتوي . فهم يزعمون انهم برهنوا نظريا وبينوا في الواقع ان الطلب على المنتوجات « الاولية » ؛ واذن سعرها ، يتناقص باستمرار .

وسبب ذلك في ما يرون ان تقدم البشرية يتيح اولا تلبية الحاجات الحياتية (الغذائية) ثم تلبية الحاجات الاخرى التي يتزايد الطلب عليها ، بالتالي ، بسرعة اكبر . لنلاحظ ان هذه النظرية تقع على طرفي نقيض مع نظرية «الايرادات المتناقصة»
(Les rendements décroissants)
التي تنادي بان تطور حدي التبادل سوف يكون مؤاتيا بالنسبة للمنتوجات الزراعية نظرا لاختلال التوازن اختلالا متزايدا بين حاجات البشر والموارد المحدودة .

وقد اعطى البعض تفكيراتهم الذاتوية شكلا ادق . فيؤكد « تريانتيس »(٦٧) في رده على « بور » و« يامي » ان النمو الاقتصادي يسبب على الدوام تضخما نسبيا في القطاع « الثالثي » لان النمو

---

(٦٦) وهي نقطة يشدد عليها عمانويل بحق .

(٦٧) Triantis « التقدم الاقتصادي ، اشباع اعانة التوزيع وحدا التجارة الاجنبية » (اليوميات الاقتصادية ايلول ١٩٥٣)

يعبر عن نفسه بتفاقم عدم تكافؤ المداخيل . وان الطلب المنصب على « الثالثي » (ثقافة ، تسلية الخ) يتزايد مع تزايد عدم التكافؤ . ان نمو البلدان المتخلفة يعني والحالة هذه ان تعاظم الدخل العالمي يسير وفقا لما يتناسب مع هذه البلدان الاخيرة اكثر من تناسبه مع البلدان القديمة النمو . وبمعدل وسطي ، فان الطلب على المنتوجات الفاخرة ، بالنسبة العالم باسره ، يتناقص نسبيا .

هذا التناقص النسبي من شأنه ان يجعل حدي التبادل غير ملائمين للبلدان المنتجة المنتوجات الفاخرة ، اي للبلدان الاكثر تقدما . باتجاه معاكس ، يصبح تقهقر حدي التبادل بالنسبة للمنتوجات القاعدية نتيجة من نتائج نمو العالم نموا يتزايد عدم التكافوء فيه اكثر فاكثر . نموا تشتد في اثنائه حدة تاخر البلدان الاكثر تاخرا . ويضيف «تريانتيس» ان نمو البلدان المتخلفة الذي يحصل رغم ذلك – وان يكن بسرعة اقل من تلك التي في البلدان النامية – يزيد في حدة عدم تكافؤ التوزيع لديها ، وان قابلية الانفاق على الرفاهيات ، اذن ، تتعاظم فيها بسرعة اكبر من تعاظم قابلية الانفاق على الضروريات الاولى ، مما يساهم في جعل الطلب على المنتوجات الغذائية يتناقص باستمرار بالمقارنة مع الطلب على المنتوجات الاخرى ، فيؤدي ذلك ، والحالة هذه ، الى تفاقم حدي التبادل وسوء حالهما يوما بعد يوم بالنسبة للبلدان الفقيرة .

معاينة الوقائع معاينة سطحية قد تظهر صحة هذه الاطروحة . فعندما يتعاظم الدخل العالمي تتعاظم صادرات البلدان الصناعية اكثر من صادرات البلدان الزراعية . كذلك عندما يرتفع الطلب ، بالنسب اياها ، في البلدان الزراعية والبلدان النامية ، فان واردات البلدان الاولى ترتفع اكثر بكثير من واردات البلدان الاخيرة (٦٨) . ويكون مرد ذلك الى ان الطلب الاضافي ينصب على المنتوجات الصناعية اكثر منه على المنتوجات الغذائية . فالبلدان المتخلفة ، التي لا تنتج الا القليل جدا من المنتوجات الصناعية ، عليها ان تتوجه الى الخارج .

لكن مجمل وجهة النظر هذه تعرض نفسها لانتقادات قاسية . فهذا التفكير لو صح قبوله جدلا بالنسبة للمنتوجات الغذائية ، لا يصح قبوله بالتاكيد بالنسبة للمنتوجات الاولية الاخرى والتي هي مواد اولية من اجل

---

(٦٨) انظر Chang المرجع المذكور ص ٤٢ و ٥٠ .

الصناعة (منتوجات منجمية : نحاس الخ ، او زراعية : قطن ، مطاط ..) يرتبط الطلب عليها بالطلب على المنتوجات المانيفاتورية . من جهة اخرى ، يصار الى التأكيد على ان مرونات مداخيل هذه الصادرات (*) مرتفعة جدا . والحال ان حدي التبادل قد تقهقرا بالنسبة لسائر البلدان المتخلفة ، سواء كانت بلدانا تعرض منتوجات غذائية (شاي ، بن ، سكر الخ) او مواد اولية من اجل الصناعة (مطاط ، قطن ، فلزات معدنية الخ) . واخيرا ، لو كانت هذه النظرية صحيحة لكان ينبغي ان نلاحظ مفاعيلها منذ مطلع القرن التاسع عشر ، لكن ذلك ليس صحيحا ، اذ ان حدي التبادل قد تحسنا بالنسبة للبلدان المتخلفة حتى حوالي ١٨٨٠ ، الامر الذي استخلص منه البعض على كل حال ، حججا للبرهان على صحة اطروحة الايرادات المتناقصة .

وحاول « هيكس » ان يفسر تحسن حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة حتى عام ١٨٨٠ ، ثم انعطاف الوضع رغم التطور غير المؤاتي على طلب المواد الغذائية ، تطورا كان من شأنه ان يكون مستمرا . من اجل ذلك يشير هيكس الى ان الانتاجية قد زادت في بريطانيا العظمى في الصناعة التصديرية ، حتى القرن التاسع عشر ، في حين انها ارتفعت في الولايات المتحدة حتى القرن العشرين ، على حساب الواردات ، باستبدالها بمنتوجات وطنية **Produits domestiques** ، وعلى العموم ، خلال قرن من الزمن ، تدخل عنصر الكلفة باتجاه معاكس لعنصر الطلب . لكن ذلك لا يعدو كونه فرضية ينبغي برهانها . في حين ان تعاظم الواردات الاميركية من المواد الاولية يكذب هذه الفرضية .

ان الاعتراض الحاسم ينشأ عن ان هذا التحليل برمته يحمّل قانون العرض والطلب اكثر مما يسعه ان يحمل . فهذا القانون يقول لنا بشكل واضح ان السعر ينخفض عندما يقل الطلب ، اذا بقي الدخل ثابتا . لكن هذه ليست هي الحال ، لان تعاظم الطلب على المواد غير الزراعية ، بفضل التقدم ، يتم بشكل مواز لتعاظم الدخل .

وثمة نظريات من نفس النمط ، مبنية على تحليل الطلب ، تقدم بها اصحابها لا سيما نورسكه وسنجر وكندلبرغر ، وقد بين عمانوئيل عسلم

(*) Les élasticités - revenus de ces exportations)

التماسك الذي يعتريها جميعا (٦٩) .

٤ ـ تقهقر حدي التبادل وتطور الاجور المقارن .

لعل « راول بريبيتش » هو اول اقتصادي يضع نفسه في حقل مختلف . هذا الحقل هو حقل تحليل التطور المقارن الذي يخضع له التقدم التقني وتعويض العوامل عبر الاجيال (٧٠) . فهو يعتبر ان الفرضية القائلة بأن التقدم التقني قد كان اسرع في الصناعة المانيفاتورية في البلدان النامية منه في الانتاج الاولي للبلدان المتخلفة ، هي فرضية صحيحة . والحق ان هذه الفرضية هي التي تشكل الشرط الذي يحكم بحث الرجل . اذ لولا ذلك لما كانت المشكلة قد طرحت اصلا،ولكان تقهقر حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة امرا طبيعيا وموازيا للتطور المقارن في التقدمات التقنية . ان تحليل « بريبيتش » مبني على تطور الاسعار المقارن في البلدان النامية وفي البلدان المتخلفة .

يمكن ان تعبر فوائد التقدم التقني عن نفسها بطريقتين : اما ان تنخفض الاسعار وتبقى المداخيل النقدية ثابتة ، واما ان ترتفع هذه المداخيل وتبقى الاسعار ثابتة . اما اذا انخفضت الاسعار في كلا البلدين ، على اثر التقدم - فان التبدل الطارىء على حدي التبادل يعبر فقط عن سرعة هذا التقدم غير المتكافئة . كذلك الامر اذا ارتفعت المداخيل في كلا البلدين بمثل ارتفاع الانتاجية . وكذلك الامر « بصورة اولى » اذا ولّد التقدم في بلد من البلدين انخفاضا في الاسعار وولّد في الاخر ارتفاعا في الدخل دون انخفاض في الاسعار . ان الترسيمة الموجزة التالية تعطي صورة عما يحدث :

وضع الانطلاق :

اسعار المنتوجات القاعدية	اسعار المنتوجات المانيفاتورية	حدا التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة
١٠٠	١٠٠	١٠٠

(٦٩) انظر عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٢٦ وما يليها . Nurske « نماذج التجارة والنمو » اوكسفورد ١٩٦٢ . Singer « توزيع الارباح بين البلدان المستثمرة والمانحة للقروض » ١٩٥٠ ، و Kindelberger « حدا التجارة » لندن ١٩٥٦ .

(٧٠) منظمة الامم المتحدة « النمو الاقتصادي ومشكلاته في اميركا اللاتينية » (بالانكليزية).

لنفترض ان معدل التقدمات المحققة بواسطة الصناعة قد بلغ ٥٠٪ مقابل ٢٠٪ في الانتاج الاولي . في حال افتراض ان الامور تجري بشكل طبيعي نحصل على :

اسعار المنتوجات المانيفاتورية	اسعار المنتوجات القاعدية	حدا التبادل
٥٠	٨٠	١٦٠

في افتراضنا الثاني يكون لدينا بالمقابل :

اسعار المنتوجات المانيفاتورية	اسعار المنتوجات القاعدية	حدا التبادل
١٠٠	٨٠	٨٠

لقد تقهقر حدا التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة بينما كان من المفترض ، بشكل طبيعي ، ان يتحسنا .

يدعي « بريبيتش » ان هذا هو بالضبط ما حصل في العلاقات الدولية . وهو يفسر ذلك بالمسلك الذي سلكه الاجر خلال الدورة . في اوروبا ، وخلال كل فترة من فترات الازدهار ، حصل ذوو الاجر على زيادة في اجرهم اتاحها ارتفاع الانتاجية . وحال جمود الاجر الاسمي دون تدني هذه المداخيل ابان فترات الانحطاط . اما في البلدان ذات الانتاج الاولي فقد حال الفضل الثابت l'excédent constant في عرض العمل دون مساهمة هذه المداخيل في الازدهار العام .

اطروحة « بريبيتش » هي اطروحة أ. عمانوئيل . انها تفسر تقهقر حدي التبادل بالزيادة المنتظمة التي تزداد الاجور وفقا لها في البلدان النامية وحدها . ولا يمكن خلط هذه الاطروحة باطروحات « سنجر » والاطروحات الاخرى المبنية على تحليل الطلب (٧١) . وليس من المهم ان يكون بريبيتش قد ماثل – خطأ – بين صادرات البلدان المتخلفة وصادرات المنتوجات القاعدية ، فتفكيره يظل صامدا في حال التخلي عن هذه المماثلة ، اذ ان تفسيره لا يكمن في طبيعة الطلب بل في تطور الاجور .

في حال قبولنا بهذا التفسير ، الا ينبغي ان نذهب الى ابعد منه ؟

(٧١) حول هذه النقطة يقع عمانوئيل في التباس يجعله غير عادل تجاه بريبيتش (المرجع المذكور ص ١٢٦ وما يليها) .

في النهاية ما هو السبب الذي يجعل عرض العمل على فضل دائم في البلدان « ذات الانتاج الاولي » أ (يعني البلدان المتخلفة) . يقول لنا « بريبيتش » ان التقدم التقني هو الذي يسرح ايدي عاملة من هذا الانتاج . هذا صحيح بالتأكيد . لكن التقدم التقني في الصناعة المانيفاتورية يعبر عن نفسه تماما بنفس الطريقة .

يبدو لنا انه يكفي ادخال طبيعة التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي للراسمالية الطرفية لكي يظهر لنا هزال هذا الفضل الدائم في عرض العمل . فهذه التشكيلات تمتاز بأهمية احتياطياتها الريفية التي في طريقها الى التفكك والتي تشكل جوهر الظاهرات المتعلقة بسوق العمل . بينما ، خلافا لذلك ، لم تعد توجد مثل هذه الاحتياطيات في تشكيلات الراسمالية المركزية (٧٢) .

هذا هو الامر الجوهري . ولكن ينبغي ان نضيف ايضا ان عرض اليد العاملة في البلدان النامية ، رغم ان الفضل فيه قد كان نسبيا اقل منه في البلدان المتخلفة ، فان التقدم لم يعبر عن نفسه فيها ـ حتى حوالي ١٨٨٠ ـ باستقرار الاسعار وزيادة الاجور . فقد انخفضت الاسعار خلال القرن التاسع عشر كله ، في مركز المنظومة العالمية (٧٣) . واذن فقد عبر التقدم في اوروبا عن نفسه بانخفاض الاسعار خلال قرن من الزمن ، وذلك على عكس اطروحة « بريبيتش » .

بل اكثر من ذلك . فقد ارتفعت الاسعار باستمرار في بلاد ما وراء البحار على امتداد القرن التاسع عشر ، وهذا ايضا يجري في اتجاه معاكس لاطروحة بريبيتش . صحيح ان الارتفاع المستمر للاسعار في اقتصادات ما وراء البحار قد كان موازيا لتقهقر مستمر في عملية الصرف . ومن الجائز ان تكون علة هذا التقهقر قائمة في اسباب خارجة عن اوالية الاسعار ، كانعدام التوازن بشكل دائم في الميزان الخارجي مثلا . في هذه الحال لا يكون تقهقر الصرف نتيجة لارتفاع الاسعار ، بل علة له . ولكي نعرف ما اذا كان التقدم قد اثر على الاسعار ام لا ، ينبغي ان نعاين تطور مستوى

---

(٧٢) هذه النقطة اثيرت من قبل « لفيس » وابرزها عمانوئيل بحق (المرجع المذكور ص ١٢٢) . انظر بشكل خاص « اريغي » الدراسة المذكورة .

(٧٣) انظر مثلا « الحوليات الاحصائية في فرنسا » ١٩٢٨ ص ٤٣٦ وما يليها بالنسبة لتطور الاسعار في البلدان الغربية الكبرى منذ ١٨٢٠ .

الاسعار المعبر عنها بنقد ذي قيمة ثابتة .

في هذه الحال ، قد يكون بوسعنا ان نكتشف ان التقدم ، خلال القرن التاسع عشر ، قد عبر عن نفسه في البلدان المتخلفة كذلك بالاتجاه نحو الانخفاض . ومن المؤسف ان لا توجد مؤشرات للاسعار بالنسبة لمعظم هذه البلدان في ذلك العصر . اما الحسابات التي قمنا بها بالنسبة للهند ابتداء من عام ١٨٦١ ، وبالنسبة لبعض البلدان المتخلفة الاخرى في فترات اقرب، فتتجه الى التأكيد على ان نموذج البلدان المتخلفة لا يختلف عن نموذج بلدان اوروبا في القرن التاسع عشر : فالتقدم يعبر عن نفسه فيها بانخفاض الاسعار (٧٤) .

ان هذه الاستنتاجات تحدو بنا الى ادخال عنصر جديد برز حوالي ١٨٨٠ ـ ٩٠ . هذا العنصر الجديد هو تحول الراسمالية في المركز : اي ظهور الاحتكارات . فهذه الاحتكارية هي التي جعلت المنظومة الاقتصادية تتمرد على الخفض . مما يفسر كون التقدم التقني على امتداد القرن التاسع عشر قد عبر عن نفسه بتدني الاسعار ، في حين اننا نشهد بعد اعوام ١٨٨٠ ـ ١٨٩٠ ارتفاعا مستمرا فيها ، كما نشهد ارتفاعا اسرع في المداخيل (مجمل الاجور والارباح) يعبر بدوره عن التقدم . ان الاحتكار هو الذي يجعل ارتفاع الاجور ممكنا ، باعتبار ان التنافس يحصل منذ ذلك الحين عن طريق اخرى غير طريق الاسعار .

هكذا يتفسر لدينا ان تقهقر حدي التبادل قد ظهر بالنسبة للبلدان المتخلفة جنبا الى جنب مع ولادة الاحتكارات والامبريالية و « الارستقراطية العمالية » . ان هذه الظاهرة التي تتفسر بشكل واضح بتطور الاجور تطورا مختلفا ليست خاصة مشتركة بين كل الازمنة . فخلال الثلثين الاولين من القرن التاسع عشر بقيت الاجور في اوروبا ـ خاصة في بريطانيا العظمى ـ اجورا تعيسة تقرب من مستوى سد الرمق . ان « بريبتش » شأنه شأن عمانوئيل ، لا يريان هذه الصلة العميقة ـ والجوهرية ـ بين تقهقر حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة وبين ظاهرة الارستقراطية العمالية التي

---

(٧٤) انظر سمير امين ، الاطروحة ص ٩٦ وما يليها . مصادر بين عدة غيرها : « حوليات الـ SDN ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ص ٢٢٦ و ٢٢١ . و « الحوليات الاحصائية في فرنسا » . الاسعار الهندية التي اعطاها كل من Jathar و Beri « عناصر الاقتصاد الهندي » ص ١٢٩ (لندن ١٩٥١) .

جعلها الاحتكار ممكنة منذ ١٨٨٠ .

وليس من الضروري كذلك ان نعمد الى ادخال تحليل الاوضاع العامة Conjoncture كما يفعل بريبيتش . فان تحليل طبيعة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، بالمقابل ، يقدم لنا دائما عناصر غنية جديدة . ذلك ان الدخل المسيطر في تشكيلات الراسمالية المركزية هو الربح الراسمالي ، بينما هو في تشكيلات الراسمالية الطرفية غالبا ما يكون ريع الملاك العقاري ، اي تلك الطبقة المسيطرة المستفيدة من الانخراط في السوق العالمية . ففي اقتصاد راسمالي ، تشكل الارباح الدخل المرن الذي يستجيب اكثر من غيره لمجمل التغيرات التي تطرأ على الاوضاع المكونة لهذا الاقتصاد . فالارباح الاستثنائية المحققة في فترات الازدهار يعاد استثمارها . وتسريح الايدي العاملة ، بفعل التقدم ، يعوض جزئيا بالحاجة الاضافية الى ايد عاملة من اجل انتاج معدات التجهيز . ولكن جزئيا فقط ، اذ انه من البديهي ان صاحب المشروع لا يجد منفعة في ادخال تجديد ، الا اذا كان اقتصاد اليد العاملة ارفع من الانفاق الاضافي لراسالمال . اما في اقتصاد زراعي ، منخرط ومستوعب في السوق العالمية ، فليس الامر على هذه الحال . اذ ان ريوع الملاكين العقاريين ، تلك التي ترتفع في فترة الازدهار ، لا تستثمر بل تنفق ، وهي تنفق في قسمها الاكبر لشراء منتوجات مستوردة) . فالتقدم في الانتاجية الزراعية لا يعوض عنه – ولو جزئيا – بطلب متعاظم على اليد العاملة من اجل فبركة معدات التجهيز . اذ يصار الى دفع ثمن هذه المعدات ، وهي مستوردة ، باقتطاع جزء من الصادرات الاضافية التي تتيح استيرادها .

وهكذا يصبح فضل العرض في اليد العاملة نسبيا اكبر بكثير . ويضاف الى هذا السبب الاساسي ، الذي هو الكثافة السكانية النسبية ، اسباب اخرى على صلة وثيقة بطبيعة النظام لا سيما تدهور الانتاج الحرفي من جراء الصناعة الاجنبية تدهورا لا يعوض عنه بنمو صناعة محلية . مما يتيح للنظام بأسره ان يستعيد توازنه بوضعه خارج الانتاج قسما كبيرا من السكان.

٥ ــ الاشكال التاريخية التي اتخذها التخصص الدولي .

من المؤكد ان التبادل « الدولي » ليس معاصرا للراسمالية ، بل على العكس ، انه قديم قدم العالم . والحال ان التبادل الدولي يتحدد بالضبط بوصفه تبادل منتوجات بين مجتمعات مختلفة ، اي بين تشكيلات

اجتماعية مختلفة . وما يميز المجتمعات ما قبل الرأسمالية هو بالضبط ضعف الغزارة في التبادلات الداخلية . فداخل الجماعة القروية ، في املاك السيد، او في الامبراطورية الشرقية ، تنظم عملية « تداول » لبعض المنتوجات (دفع اتاوات ؛ تبادل هدايا في بعض المناسبات ؛ تداول منتوجات مهرية الخ) . لكن ذلك لا يعتبر تبادلات سلعية : اذ ان تداول السلع هنا يرافق تنفيذ واجبات اجتماعية خارج النطاق الاقتصادي . كذلك تقل التبادلات بين الجماعات القروية او بين الاملاك « الاقطاعية » : فكل وحدة شبيهة بجارتها تعيش باكتفاء ذاتي . لكن هذه المجتمعات ، لا يكاد واحد منها يجهل التجارة البعيدة . وهذه التجارة تزود كلا منها بمنتوجات غريبة يجهل المتعاملون حقيقتها ، أي انهم لا يحسنون تقدير كلفة انتاجها . الاواني الصينية التي وجدت في اواسط افريقيا ، ورياش النعام التي وصلت الى اوروبا ، والافاويه ، كلها تشهد على طبيعة هذه التجارة البعيدة . ومن المتناقض ، ان ما تجد له النظرية الذاتية للقيمة معنى هو هذا النمط من التجارة — فتصبح والحالة هذه فاقدة لاي معنى عندما يتعلق الامر بتبادلات حديثة في منتوجات المجتمعات الراسمالية . ان اهمية هذه التجارة البعيدة لا يمكن اهمالها رغم ذلك بالنسبة لمن يتوخى فهم طبيعة التشكيلات الاجتماعية التي تمارسها . لقد بنيت مجتمعات بأسرها — مجتمعات ليست قليلة الشأن (كفينيقيا او اليونان القديمة مثلا) — على مثل هذا النشاط . الذي يقوم على العلاقات بين اقوام كانوا يجهلون بعضهم البعض . ففي عدد من المجتمعات القليلة التميز والتي تملك فائضا ضعيفا ، تتخذ الرقابة على المنتوجات التي توفرها هذه التجارة البعيدة اهمية جوهرية في عملية تنظيم التشكيلة الاجتماعية . كانت هذه حال العديد من المجتمعات ، لا سيما في افريقيا السوداء ، كما بينت ذلك « كاترين كوكري (٧٥) » بحدس عظيم . ولا شك كذلك في ان هذه حال مناطق بأسرها من العالم العربي الاسلامي في القرون الوسطى ، لا سيما المغرب (٧٦) . ومثلها حال مجتمعات اخرى كمجتمعات سكنديناڤيا البربرية او مجتمعات السهوب في روسيا وآسيا

---

(٧٥) Catherine Coquery - Vidrovitch « بحوث حول نمط انتاج افريقي » مجلة « الفكر » La Pensée نيسان ١٩٦٩ . ونحن نتبنى هذه الاطروحة الجديدة والمستنيرة كاملة . لكن الامر لا يتعلق هنا بنمط انتاج ، بل بتشكيلة اجتماعية افريقية مركبة من نمط انتاج « قروي » او اتاوي (بتحديد ادق) ومن تجارة بعيدة .

(٧٦) Yves Lacoste ، « ابن خلدون » باريس ١٩٦٥

التنارية . تجارة بعيدة غالبا ما كانت تتخللها الغزوات وصيد الرجال — فالعبيد اذن نتاج هام من نواتج التبادلات . لكننا لا نجد هنا تخصصا دوليا بالمعنى الحقيقي ، والتجارة البعيدة ، بهذا المعنى ، رغم ان بوسعها ان تكون امرا جوهريا بالنسبة لفهم طبيعة التشكيلات الاجتماعية ، تبقى هامشية ،اذ انها لا تدخل كعنصر جوهري من عناصر انماط الانتاج التي تشكل فرقاء التبادل .

لقد تغيرت طبيعة التبادل الدولي مع الراسمالية التي غدت منظومة عالمية . فلاول مرة في التاريخ يمكن التكلم حقا عن تخصص دولي ، اي عن تبادل في منتوجات معروفة القيمة — بالمعنى الماركسي للقيمة . والحال ان غزو العالم من قبل المركز الراسمالي قد مر بمراحل لكل منها مزاياها الخاصة التي تقابلها انماط من التخصص الدولي ، بين المركز والاطراف ، خاصة هي الاخرى .

ان الفترة التاريخية التي سبقت الراسمالية : اي زمن راسالمال المركنتالي الذي يمتد منذ الاكتشافات الكبرى (القرن السادس عشر) حتى الثورة الصناعية (القرنان الثامن والتاسع عشر) ، تنيط بالاطراف (اميركا وافريقيا بشكل جوهري ، ثم الهند الانكليزية فيما بعد) وظائف محددة . فالراسمالية في شكلها النهائي (الصناعي) لن يكون بوسعها ان تزدهر الا بفعل الالتقاء الاستثنائي (العرضي ؟) — لعناصر مبعثرة من نمط الانتاج الراسمالي : احد هذه العناصر هو تمركز الثروة العقارية ، والاخر هو عملية التحول الى بروليتاريا (**Polétarisation**) .

واذا كان هذا العنصر الثاني قد برز كنتيجة للتخلع الداخلي في نمط الانتاج الاقطاعي في اوروبا ، فان التبادل الدولي بين المركز الراسمالي ابان تكوينه ، من جهة ، وبين اطرافه والتشكيلات الاجتماعية المستقلة التي وضعت على اتصال به ، من جهة اخرى — بالاضافة الى نهب الاطراف — قد لعبا دورا جوهريا في تكوين الثروة المنقولة الضرورية للانتقال الى المرحلة التالية . هنا سوف تقدم اميركا اولا بصورة فظة — عن طريق النهب — كنوز الذهب والفضة . وسوف تستمر التجارة البعيدة في هذه المرحلة ، لكنها ستغير شيئا فشيئا من طبيعتها . فهي ستتيح اولا تراكم الثروة في ايدي تجار موانيء المحيط : من هولنديين وانكليز وفرنسيين . ثم ستنظم لصالح هذه التجارة ، عملية تثمير المزارع في اميركا وهي عملية سوف

تقتضي استخدام العبيد الذين لعبوا دورا جوهريا في نمو الراسمالية (٧٧). اما ان تكون هنا حيال انماط من التراكم الاولي ، فهذا أمر يقيني .

واما ان تكون قد استمرت في ما بعد أنماط من التراكم الاولي ، عبر الاشكال الجديدة للتخصص الدولي ، فهذا امر قليل اليقين ، الى حد نعتقد معه أن من الواجب علينا أن نلح بقوة كبيرة على هذه الفكرة .

فقد انقضى ، منذ الثورة الصناعية حتى غزو العالم (١٨٨٠ — ١٩٠٠) قرن من الزمن يكاد يشبه المحطة : فالاشكال القديمة (نخاسة العبيد ، نهب العالم الجديد) اضمحلت شيئا فشيئا ، والاشكال الجديدة (اقتصاد التعامل واستغلال المعادن) لم تتخذ صيغتها الا ببطء . ويكاد يخيل المرء ان اوروبا والولايات المتحدة قد انعكفتا على نفسيهما لقرن من الزمن من اجل انجاز العملية الكبرى : الانتقال من الاشكال السابقة تاريخيا على الراسمالية الى الشكل الصناعي النهائي . اما التجارة التي كانت مستمرة في ذلك العصر فقد ظهرت بمظهر « متكافيء » : فالمنتوجات تستبدل بقيمتها (بتعبير ادق ، باسعار انتاجها بالمعنى الماركسي)، ونعويضات العمل في المركز منخفضة جدا وتكاد تقتصر على « ضرورات العيش » . الى ذلك فان حدي التبادل (منتوجات ما وراء البحر مقابل منتوجات انكليزيةمانيفاتورية) يتطوران باتجاه متلائم مع قاعدة التبادل المتكافيء كما راينا . هذه هي « المحطة » ، في راينا ، التي كانت في اصل عدم الانتباه الذي وقع فيه ماركس : اذ يعتقد ماركس ان الهند يجب ان تصبح راسمالية كانكلترا ، فالمشكلة الاستعمارية تغرب ، اذن ، عن ذهنه .

لقد ظهرت الامبريالية بالمعنى اللينيني — عندما بدات تستنفد امكانيات النمو الراسمالي عن طريق انجاز الثورة الصناعية الاولى في اوروبا واميركا الشمالية . فلزم الراسمالية ، والحالة هذه ، ان تتوسع في ميدانها توسعا جغرافيا جديدا . وقد تشكلت الاطراف بصورتها المعاصرة، في ذلك الوقت في ظل الغزو الاستعماري . هذا الغزو اقام الاتصال من جديد — ولكن باشكال جديدة — بين تشكيلات اجتماعية مختلفة : تشكيلات الراسمالية المركزية وتشكيلات الراسمالية الطرفية التي في طور التكوين . واتخذت اوالية التراكم الاولي لصالح المركز شكلا جديدا . ان ميزة التراكم الاولي — بمقابل اعادة الانتاج الموسع العادي — تكمن بالضبط في التبادل غير المتكافيء،

---

(٧٧) انظر Eric Williams « الراسمالية والعبودية » باريس ١٩٦٨ .

اي في تبادل منتوجات ذات قيمة غير متكافئة (بتعبير ادق منتوجات تكون اسعار انتاجها بالمعنى الماركسي غير متكافئة) . وهذا يعني ان تعويض العمل سوف يصبح من الان فصاعدا غير متكافيء ، وهو يصبح كذلك فعلا ابتداء من ذلك الوقت . ان « التخصص الدولي » الجديد سوف يشكل اساسا ، على السواء ، لتبادل البضائع (« منتوجات قاعدية مقابـــل منتوجـــات مانيفاتورية » على حد الوصف السطحي الذي لا يصح الا في عملية التقريب الاولى) ولحركة رؤوس الاموال (اذ ان استنفاد امكانيات الثورة الصناعية الاولى يتفق مع نشوء الاحتكارات ، التي سوف يشدد عليها لينين ، والتي تجعل هذا التصدير لراسالمال امرا ممكنا) . ويعود الفضـــــل الى روزا لوكسمبورغ لكونها اشارت الى هذه الاواليات المعاصرة للتراكم الاولي : اي بالمعنى الدقيق الى « نهب العالم الثالث » .

العصر الامبريالي نفسه ينقسم الى حقبتين : من عام ١٨٨٠ الى عام ١٩٤٥ ، ومنذ ذلك العام حتى يومنا . حتى الحرب العالمية الثانية كانـت المنظومة الاستعمارية تفرض اشكالا « كلاسيكية » على التقسيم الدولـــي للعمـــل . فتقـــدم المستعمرات منتوجـــات « الاقتصاد التعاملـــي » économie de traite (المنتوجات الزراعية « الاستوائية » التي يوفرها فلاحو ما وراء البحر) . بينما يوظف راسالمال الاوروبي في الاقتصاد المنجمي وفي القطاعات « الثالثية » المرتبطة بهذا التثمير الاستعمـــاري (مصرف وتجارة ، سكك حديد ومرافيء،ديون عامة الخ) . اما المراكز النامية فتقدم منتوجات الاستهلاك المانيفاتورية . ويبدو لنا من اليسير ان نبرهن على ان مثل هذا النظام قد كان مفقرا للاطراف بوجه خاص ، وانه كان من شأنه ان يؤدي الى نمط اول من « الاحتجاز » (٧٨) . على اية حال ، سوف تشهد الرأسمالية ، بعد فترة اولى زاهرة ولكن قصيرة – من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ – واحدا من اكثر عهودها ركودا (ما بين الحربين) : فبرز التسلح والحـرب كحل وحيد لهذا الوضع .

بعد الحرب العالمية الثانية ، بدا عهد جديد من تعاظم الراسمالية الباهر في المركز ، تعاظم مبني على الايغال في تحديث اوروبا الغربية (الســـوق المشتركة الخ) التي كان التفاوت بينها وبين الولايات المتحدة قد ازداد حدة

---

(٧٨) انظر بهذا الصدد دراساتنا للحالات العيانية ، لا سيمـا « اقتصاد المغـــرب » (بالفرنسية) المجلد الاول ، باريس ١٩٦٥ .

خلال الحرب . في نفس الوقت تزعزعت التبعيات الاستعمارية . في ما وراء البحار ، تميزت هذه الفترة بانشاء المجموعات الصناعية الخفيفة بصورة منظمة متفاوتة : انها سياسة « الاستعاضة عن الواردات » (انتاج المنتوجات المانيفاتورية التي كانت تستورد سابقا) . هنا ايضا نظل ضمن السوق العالمية ، ولا يتبدل في الوضع الا اشكال التخصص الدولي فقط : فالمركز ، من الان فصاعدا ، يقدم معدات التجهيز التي تتيح عملية انشاء الصناعات الخفيفة . هنا ايضا لا يمكن تجنب « احتجاز » التماظم ، المبني في نهاية الامر على الصادرات الزراعية والمنجمية من الاطراف نحو المركز (٧٩) .

هل تتجه هذه الحقبة نحو نهايتها ؟ يبدو ان الامر كذلك . ففي بلدان الاطراف بدأت تستنفد امكانيات « الاستعاضة عن الواردات » ، الامر الذي يعبر عن نفسه بتباطؤ ملموس في عملية التصنيع والتماظم (٨٠) . اما في بلدان المركز الغربية ، فالتوترات « الانكماشية » التي تبرز من جديد ، وتكاد تكون دائمة ، اي « ازمة السيولة الدولية » تدل على بلوغ المحطة .

المنظومة الراسمالية العالمية بوسعها بالتأكيد ان تتغلب على هذا الوضع: فليس هناك من « ازمة كارثية » من شانها ان تولد بحد ذاتها نهاية المنظومة نهاية اسطورية . وهي تحاول ، والحالة هذه ، ان تتغلب على هذا الوضع باتجاهين قد يكون من شانهما تكييف الاشكال التي سيتخذها التخصص الدولي في المستقبل .

اول هذين الاتجاهين هو استيعاب اوروبا الشرقية في شبكة التبادلات الداخلية للمركز ، وتحديثها . وعلى كل حال ، هناك تطورات داخلية خاصة بتلك المنطقة تجعل هذا الاستيعاب امرا ممكنا - ولو ان الشكل الذي سيتخذه هذا الاستيعاب (تحت حراسة العصا الروسية ، او على العكس في ظل « استقلال » الدول — النموذج اليوغسلافي — الخ) هو موضوع صراعات عنيفة .

اما الاتجاه الثاني الممكن فهو تخصيص « العالم الثالث » بالانتاج

(٧٩) نعتقد اننا اعطينا البرهان على ذلك في حالات عيانية . انظر سمير امين ، « الاقتصاد المغرب » باريس ١٩٦٦ المجلد الثاني . « نمو الراسمالية في شاطىء العاج » باريس ١٩٦٧ .

(٨٠) انظر التقارير الاخيرة لمنظمة الامم المتحدة حول الوضع في افريقيا واميركا اللاتينية وآسيا . وكذلك Arthur Ewing « الصناعة في افريقيا » لندن ١٩٦٨ .

الصناعي « الكلاسيكي » (بما فيه انتاج معدات التجهيز) ، مع احتفاظ المركز بالنشاطات الفائقة التحديث (الاتمتة ، الالكترونيك ، غزو الفضاء ، الذرة .) والحق ان عصرنا هو عصر ثورة علمية وتقنية (٨١) خارقة . هذه الثورة تجعل من الانماط « الكلاسيكية » للتراكم انماطا هرمة ، تتصف بارتفاع التركيب العضوي لراسالمال . « العامل الرئيسي » - المادة الشهباء (*) - اصبح العامل الرئيسي في النمو . هذا يعني ان الصناعات الفائقة التحديث تتصف بـ « تركيب عضوي للعمل » فاسحة بذلك مجالا نسبيا اكبر بكثير امام العمل المرتفع المهارة ، على حد التعابير الشديدة الوضوح التي يستعملها أ. عمانوئيل (٨٢) . فيكون من شأن البلدان المتخلفة ان تتخصص ، والحالة هذه ، في انتاجات « كلاسيكية » لا تتطلب الا عملا بسيطا ، بما فيها الانتاجات الصناعية « الثقيلة » الكلاسيكية (التعدين ، الكيمياء الخ) .

هذه هي مختلف الصيغ الماضية والحاضرة - وربما المقبلة - التي يتخذها تخصص دولي غير متكافىء يعبر دائما عن اوالية تراكم اولي يجري لصالح المركز ، ويبقي الاطراف بصورة دائمة ضمن دورها المرسوم - رغم الاشكال المتجددة التي يتخذها هذا الدور . وهذه الاوالية التي تعبر عن نفسها بتباعد متعاظم في تعويض العمل ، هي التي تحافظ على ديمومة التخلف وتزيد من حدته . وفي نفس الوقت يعبر نمو التخلف (٨٣) هذا Développement du sous - développement عن نفسه بتفاقم التناقضات الداخلية الخاصة بالتشكيلات الطرفية : تباعد متعاظم في الانتاجيات القطاعية داخل الاقتصادات الطرفية ، وهو تباعد جوهري من اجل تحليل التشكيلات الاجتماعية التي للتخلف (٨٤) .

---

(٨١) انظر Rodovan Richta « الحضارة على المفترق » باريس ١٩٦٩ .

(*) والمعني بذلك المادة التي يتكون منها الدماغ .

(٨٢) عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٢٩ و ١٩٣ .

(٨٣) تعبير موفق لاندريه غ. فرانك ، افضل من تعبيرنا « تعاظم بعون نمو » .

(٨٤) هذا يشكل مضمون الفصل الذي يلي .

ثالثا : التجارة الخارجية ومسألة الاسواق •

من المؤكد ان التوسع الخارق للتجارة الخارجية في عصر الراسمالية لا يمكن ان يفسر بنظرية التفوقات المقارنة . كما أن هذه النظرية لا تفسر بالطبع ، وبما يشكل اخص ، ظهور تصدير راسالمال على نطاق واسع ابتداء من درجة معينة من درجات نمو الراسمالية . بل خلافا لذلك تماما ،تدخل نظرية التجارة ، المبنية على فرضية جمود العوامل في صراع مع الواقعة التي يشكلها التحرك الدولي لرؤوس الاموال . وهي واقعة مميزة لبؤس العلم الاقتصادي الشائع : فهذا العلم يجهل حركة راسالمال تلك . بل الحق إنه يعترف بها لكنه لا يحاول تفسيرها . اي انه لا يحاول ان يعرف ما اذا كانت هذه الحركة تضع تماسك نظرياته موضع الشك . ومن المؤكد ان المكان الذي تحتله التفوقات المقارنة في نظرية العلاقات الدولية (تحيط بتجارة البضائع وبتدفق رؤوس الاموال في آن معا) ينبغي ان يكون اكثر تواضعا بكثير مما هو عليه . ذلك ان التفوقات المقارنة ما هي الا مظهر الامور وحسب: انها النتيجة ــ التي تكاد تكون بديهية ــ لمقارنة الاسعار مقارنة وضعية .

فاذا طرحت هذه المسألة على « النظرية » ــ كيف تتحدد الاسعار التي تجري مقارنتها ؟ ــ لادى ذلك الى القيام بنقد اساسي ، اي الى اكتشاف ان وظيفة الرفض « التجريبي ــ الوضعوي » لطرح المسألة ، وللذهاب من ثم الى ابعد من حدود المظاهر ، هي ادماج « النظرية » في مجمل ايديولوجية الاتساقات الكونية . فما ان يصار الى الامتناع عن طرح هذه المشكلة حتى يبدو التبادل بالضرورة مفيدا للجميع . فالمسألة لم تحل لان المشكلة لم تطرح ! فاذا طرحت ولا بد ، لادى ذلك الى الخروج من اطار « النظرية » ، اذ يصار الى اكتشاف ان معنى التجارة الدولية لا يمكن ان يدرك بمعزل عن ادراك معنى حركة التقدم التقني وتطور الاجور الخ ، اي بمعزل عن شروط توسع راسمالية المركز باتجاه الاطراف ، وشروط تكون التشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية التي لراسمالية الاطراف ، اي بكلمة واحدة دون صياغة نظرية للتراكم على الصعيد العالمي . هذه النظرية تكشف عن ان الحركة تجري دائما نحو المركز Mouvement centralisateur وان تحول القيمة يتم من الاطراف نحو المركز ، وان المنظومة تعمل دائما بهذا الاتجاه لا بالاتجاه المعاكس كما تجعلنا المظاهر نعتقد .

تبقى سلسلة ثانية من الاسئلة . اذا كان التفوق المقارن هو الظاهرة

الثانية فما هي الظاهرة الجوهرية التي تفسر الحركة ؟ ينبغي لنا بالطبع ، ان نبحث عنها فيما هو اكثر الامورجوهرية في المنظومة . واذن فهي كامنة في التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك : تناقض يطرح دائما ويتجاوز دائما — فهو القانون الجوهري للتراكم الراسمالي — وهو الذي يعلمنا بالاتجاه الضمني نحو توسيع الاسواق ، كما انه يعلمنا بالحركة الدولية لرؤوس الاموال .

١ — الاتجاه الضمني لدى الراسمالية نحو توسيع الاسواق .

تعتبر نظرية التفوقات المقارنة ، اذن ، ان السبب العميق للتجارة الدولية يعود الى الفروقات الدولية التي تتصف بها اسعار السلع النسبية . نظرية التفوقات المقارنة لا تؤكد فقط على ان البضائع المتبادلة هي تلك التي تختلف اسعارها النسبية من بلد لاخر . بل تؤكد على ما هو ابعد من ذلك. انها تؤكد على انه بدون هذه الفروقات لا يعود ثمة فائدة من التبادل ، وان هذه الفروقات هي ، وهي وحدها ، التي تدفع الامم الى تبادل منتوجاتها ، وان هذه الفروقات ليست ، بالتالي ، ضرورية للتبادل وحسب بل انها كافية كذلك .

والحال ان هذه الطريقة نفسها في تعيين اساس التجارة الدولية هي بالضبط مصدر عجز النظرية وقصورها . فالتبادل يحصل نظرا لاسباب ينبغي البحث عنها في الدينامية الداخلية للبلدان المتواجدة . وعندما يتوفر عدد من الشروط في صلب هذه الاوالية الداخلية يتم التبادل . فهو يتم ، والحالة هذه ، وفقا لقوانين التفوق المقارن ، لكن الفرق في السعر لا يسعه ، وحده ، ان يسبب التبادل .

فلنقبل ، الى حين ، بالنظرية الخالصة حول التفوقات المقارنة . فتكون التجارة بين بلدين ، بموجب هذه النظرية ، اشد نموا كلما كانت البنى فيها اشد اختلافا ، اي كلما كانت « ندرة العوامل النسبية » فيها غير متكافئة ، على حد تعبير لغة المظاهر . ويشكل « العمل » في البلدان الزراعية العامل الاكثر غزارة ، نسبيا ، بينما يحتل « راسالمال » هذا الموقع في البلدان الصناعية . من المحتمل ، اذن ، ان يجد البلد الزراعي نفسه ، نسبيا ، متمتعا بتفوق في انتاجه لان هذا الانتاج « خفيف » ، كما يجد البلد الصناعي

نفسه متمتعا بتفوق في انتاجه هو الاخر . اذا صرفنا النظر عن التحركات التي يمكن أن تتحركها رؤوس الاموال ، يستمر التبادل الى حين الوصول لتكافؤ في تعويضات العوامل النسبية . لنفترض الآن ان البلد الصناعي قد تابع حركة تصنيعه المتعاظم . فيصبح « راسالمال » فيه ، من جديد ، اكثر غزارة ، نسبيا ، فتنمو التجارة الخارجية الى ان يمتص عدم التكافؤ الجديد هذا . التجارة الخارجية تزداد ، اذن ، بالقيمة المطلقة . ونسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني تتبدل ، اذن ، بالنسبة لكلا البلدين . ولكن ، في حين ان التجارة الخارجية والدخل الكلي قد ازدادا كلاهما بالنسبة للبلد المجدد ، نجد في البلد المستسلم ان التجارة الخارجية قد ازدادت بالقيمة المطلقة (ازدادت بنفس الكمية ، على اية حال ، بالنسبة للفريق الاخر ، اذ المفترض ان يكون ميزان المدفوعات متوازنا) بينما بقي الدخل القومي ثابتا او يكاد . فاذا افترضنا الان ان البلد الاقل نموا قد نما بدوره بشكل مواز للبلد المتقدم ، لبقي عدم تكافؤ الندرات النسبية في العوامل ثابتا على حاله ، وازدادت التجارة الخارجية ، شأنها شان الدخل الوطني ، على كل حال ، بالنسبة لكلا البلدين . وتكون نسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني قد تبدلت ، بالنسبة لكلا البلدين ، بنفس الطريقة . فعدم تكافؤ التبدل في نسبة التجارة الخارجية الى الدخل هو إذن دلالة من دلالات النمو غير المتكافيء . ان الترسيمة التي وضعناها هنا تبدو مطابقة تماما للواقع لان نسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني — في تطور العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة ماخوذا بشكل كلي — تتجه الى مزيد من الارتفاع في البلدان المتخلفة اكثر منها في البلدان النامية .

وينبغي أن نضيف الى هذه الترسيمة ، التي تحاول الاجابة على الواقع ، الملاحظة الجوهرية التالية : التجارة بين البلدان المتخلفة ضئيلة جدا ، سواء نظرنا اليها من الناحية المطلقة ام من الناحية النسبية ، حتى في حال وجود الفروقات بين بناها . على النقيض من ذلك ، نجد ان التجارة بين البلدان النامية ،ذات البنى المتقاربة، تقع على مستوى مرتفع جدا . لذلك ، فاننا عندما نكف عن اخذ البلدان النامية والبلدان المتخلفة بشكل كلي ، نلاحظ ان القابلية الوسطية للاستيراد لدى البلدان الاولى قد ازدادت بسرعة اكبر منها لدى البلدان الثانية . وهذا ما يعبر عنه ، في التجارة الدولية ، ازدياد التبادلات مع الزمن بين منتوجات مانيفاتورية ومنتوجات

مانيفاتورية (٨٥) . اما ارتفاع القابلية الوسطية الكلية للاستيراد في البلدان النامية فهو يعني ببساطة ان هذه البلدان منخرطة في السوق العالمية اكثر من انخراط البلدان المتخلفة فيها . وليس في ذلك مدعاة للدهشة . اذ ان توسيع السوق يشكل القانون المطلق لنمو الراسمالية . فالسوق قد انتقل من كونه محليا ليصبح وطنيا ثم عالميا .

لقد استنتج البعض من ذلك ان تصنيع البلدان المتخلفة من شأنه ان يؤدي الى نمو حجم وارداتها نموا مطلقا ونسبيا . ويذكر هؤلاء بان نمو الدومنيون البريطانية « البيضاء » مثلا ، قد كان نموا موازيا لنمو مدهش في وارداتها . رغم ذلك لا ينبغي ان يعمم على الاقتصادات المتخلفة مثل خاص جدا من امثلة تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بهذه البلدان. فالاقتصادات التي يتصف بها العالم المتخلف مختلفة ؛ فهي قد نحتت على قاعدة توسيع السوق الخارجية ؛ لا الداخلية . ولقد تكون في مثل هذه الظروف تقسيم دولي معين للعمل . ومنذ ذلك الوقت اصبح من الواجب ان يتم تصنيع البلدان المتخلفة عبر عصر التجارة الخارجية ، في حال رفض الاقتصادات النامية لعملية التصحيح البنيوية التي تتضمنها اعادة النظر في التقسيم الدولي للعمل (٨٦) .

---

(٨٥) انظر مثلا : Hirschman « طاقة الامة وبنية التجارة الخارجية » (بالانكليزية) ص ١٢٦ (بركلي ١٩٤٥) . Condliffe « تجارة الامم » نيويورك ١٩٥١ . Mosk « اميركا اللاتينية واقتصاد العالم » ١٨٥٠ ـ ١٩١٤ . Venkatasubiah « تجارة الهند الخارجية ١٩٠٠ ـ ١٩٤٠ » نيودلهي ١٩٤٦ ..

(٨٦) هذه المشكلة كانت موضوعا لنقاش مفيد ، انظر بهذا الصدد : Ady « التصنيع الكولونيالي والاستخدام البريطاني » (مجلة الدراسات الاقتصادية ، شتاء ١٩٤٣) (بالانكليزية) . Brown « تصنيع البلدان الزراعية واحتمال تقسيم دولي جديد للعمل » (الصحيفة الاقتصادية حزيران ١٩٤٢) . Hirschmann « الامم الصناعية وتصنيع البلدان المتخلفة » مجلة « الاقتصاد الدولي » بالايطالية آب ١٩٥١) . Hubbard « التصنيع الشرقي وآثاره على الغرب » (بالانكليزية) لندن ١٩٣٥ . Jewkes « نمو الصناعة في العالم » (اوكسفورد ، السياسة الاقتصادية ـ بالانكليزية شباط ١٩٥١) Poltzer « تصنيع البلدان الشابة والتبادل في التقسيم الاممي للعمل » ١٩٤٠ . Prokopovicz « تصنيع البلدان الزراعية وبنية الاقتصاد العالمي بعد ١٩١٤ ـ ١٩١٩ » ، باريس ١٩٤٥ . Staley « نمو العالم الصناعي : آثاره على البلدان الصناعية المتقدمة » مونتريال ١٩٤٤ .

ان السبب العميق لتوسيع الرقعة المطلقة والنسبية للتجارة العالمية ينبغي ان يوجد في دينامية الراسمالية الداخلية ، في محركها الجوهري — البحث عن الربح — وفي الاواليات التي تولدها في وضع المؤسسة . بين مجتمعين في مرحلة ما قبل الراسمالية ذوي بنيتين مختلفتين نسبيا ، لا تحدث تبادلات لان محرك مثل هذه المجتمعات هو تلبية الحاجات المباشرة ، لا الربح . وهذه التلبية تحصل بان ينتج هذا المجتمع هو بنفسه ، اي داخل القرية او الملكية الكبيرة ، فلا يشتري من الخارج الا منتوجات نادرة يرى انه بحاجة اليها ولا قدرة له اطلاقا على انتاجها بنفسه ، وهي بشكل عام منتوجات فاخرة رفيعة ، « توابل » . ونفس السبب الذي يجعل التبادلات الداخلية نادرة يجعل التبادلات الخارجية نادرة كذلك : حيث ينعدم البحث عن الربح ، تنعدم الاسواق . وقد يحصل في هذه المجتمعات تكاليف حقيقية نسبية مختلفة ، ولكن ليس هناك تبادل . ان تجارة هذه المجتمعات الخارجية هي دائما تجارة بعيدة تتناول منتوجات مجهولة من قبلها ، اي منتوجات لا تملك هذه المجتمعات بالنسبة لها حتى مجرد حدي مقارنة تكاليف الانتاج . وانه لمن المدهش ان تتناول النظرية الذاتية للقيمة هذا الميدان بالضبط من التجارة البعيدة التي تمارسها المجتمعات ما قبل الراسمالية ومن تبادل المنتوجات المجهولة .

يتوسع السوق في الاقتصاد الراسمالي باستمرار لان البحث عن الربح يولد التنافس ، ولان هذا التنافس يدفع كل وحدة اقتصادية الى ان تراكم وتتوسع وتذهب من اجل ذلك الى اماكن بعيدة تبحث فيها عن مواد اولية بخسة الاثمان وتبيع فيها منتوجاتها . ان نفس الاوالية التي وسعت السوق المحلية وخلقت السوق الوطنية تدفع بالوحدة الاقتصادية الى البيع في الخارج . ولا يدّعين احد ان الوحدة الاقتصادية لا تكون معدة البيع في الخارج ما لم تغز قبل ذلك كل السوق الوطنية ، وانها ، من اجل ان تتمكن من غزو السوق الوطنية ينبغي ان يكون « الحجم الامثل » قد بلغ حدا معينا تكفي معه منشأة واحدة لتلبية جميع الحاجات الوطنية . ان هذا النقد الحدي لا طائل تحته ، لان ليس هناك « حجم امثل » : الوحدة الاقتصادية الاكبر هي دائما اقوى واقدر على المنافسة . ثم انه بم يتعلق ، في الواقع ، هذا « الحجم الامثل » المزعوم ؟ انه يتعلق بالعامل « المنشأة » التي كان ايرادها في البدء متصاعدا ثم اصبح متناقصا . لعل الامر هنا عائد الى رغبة الاقتصاديين الجدد في ان يبنوا نظرية نظيرة لجميع العوامل لكن

ذلك ليس الا عملا فيه الكثير من الاصطناع لان « منشأة » تعني هنا «ادارة» والحال ان المنشأة الوحيدة العملاقة يمكنها كل الامكان ان تقسم هذه الادارة الى ما تشاؤه من الخلايا المستقلة بغية ان يكون التسيير تسييرا امثل . فتتمتع اجزاء هذه المنشأة العملاقة - والحالة هذه - بتفوق حاسم على الوحدات الاقتصادية المنافسة الاصغر منها بالغة بذلك الحجم الامثل : موارد نقدية مشتركة تتيح لها ان تنافس هذه الوحدات وتنتصر عليها . في الواقع اذن - نجد ان المنشآت المنتجة لنفس المنتوج تخلق بعضها بعضا في نقاط عديدة - في وقت معين يبقى السوق متقاسما بين عدد من الوحدات الاقتصادية . وكل واحدة تستمر في منافستها أجارتها وتبحث الى جانب ذلك عن مجالات لتصريف انتاجها في الخارج ، ثم ان غزو هذه المجالات يقويها ويساعدها على التوسع ومن ثم على منافسة جاراتها في البلد منافسة اسهل .

حتى هنا لم نكن بحاجة الى « التفوقات المقارنة » . فهناك اتجاه الى الشراء والبيع في الخارج لان هناك وحدات اقتصادية اينما كان مستعدة لان تبيع في الخارج ، لان التفوقات التي تستمدها من توسعها تفوقات حاسمة . هذا الاتجاه الكامن لدى الراسمالية نحو توسيع اسواقها هو السبب العميق لنمو التجارة الدولية . على النقيض من ذلك ، لا تكفي نظرية التفوقات المقارنة لتفسير وجود هذه الظاهرة ونموها لانها لا تستطيع تفسير غياب التجارة الخارجية غيابا يكاد يكون كاملا — ما عدا التجارة البعيدة التي تتناول المنتوجات المجهولة — في كل التاريخ السابق على وجود الراسمالية .

هنا تتدخل « التفوقات المقارنة » . فالمنشآت التي تفلح قبل غيرها في البيع للخارج ، هي تلك التي يسعها ان تنافس المنتجين الاجانب للمنتوجات المشابهة منافسة افضل . يبقى ان نفسر لماذا يصبح البلد المصدر بدوره ، بلدا مستوردا . ليس هنا مجال عرض هذه النظرية (٨٧) . لكننا نذكر فقط ، ان هذه المشكلة ، المطروحة منذ زمن باكر جدا في تاريخ النظرية الاقتصادية : قد كانت سببا في انماء ايديولوجية الاتساقات الشاملة انماء خارقا : فقد حاول البعض ان يبينوا كيف يتولد الاستيراد عن التصدير ، بقوى غيبية « موازنة » (équilibrantes) (مفعول السعر) ، مبنية على نظرية باطلة من اساسها (الكمّوية النقدية) . ولنذكر هنا فقط ان تحويل

---

(٨٧) من اجل دراسة الاتجاهات العميقة لميزان المدفوعات الخارجية ، انظر الفصل الخامس .

الدخل يجعل ميزان المدفوعات يتجه نحو توازن معيّن ، الامر الذي لا ينفي انعدام التناظـر في وضعي الفريقين ، بل على العكس ، اذ انما يحصـــل التوازن بتضبيط بنى واحدهما وفقا لمقتضيات الاخر . ان المكان الفعلي للتفوقات المقارنـة في هذه النظريـة هــو اذن التالي : انهـا شرط ضروري لكنـه غيـر كاف .

لقد فسرنا اذن المكانة المتعاظمة التي تحتلها التجارة الخارجية فـــي الدخل الوطني بالاتجاه الكامـن لدى الراسماليـة نحو توسيع الاسواق . ولم تكن ثمـة حاجة للجوء الى التفوق الطبيعي والى التخصص المتعاظم . فحيث توجد الراسمالية ، اي ذلك النظام الدينامي - في جوهره ، والباحث دائمـا عـن « مجالات جديدة » لنشاطه ، توجد تجارة خارجية نشطة ،سواء كانت البنى مختلفـة جدا او متقاربة جدا ، اذ انه حتى في مثل هذه الحـال هناك في كل حيـن منتوجات « خاصة » « متميزة » او معتبرة كذلك . غير ان هذه التفوقات تتبدل باستمرار ، كمـا ان رقعـة التبادلات الدولية تتسع بلا انقطاع ، لا لان كل واحـد ينصرف الى مزيد مـن التخصص ، بـل لان الراسمالية تتقوى دعائمهـا وتمتـد جذورهـا ، ولان الانتـاج يتنوع ، وبتعبيـر آخـر رغم ان التخصص لدى كل فريق يتقلص اكثر فاكثر .

ونحن نتكلم هنا بالطبع - عـن التبادلات بيـن البلدان النامية اي عن تبادلات في منتوجات مانيفاتورية مقابل منتوجات مانيفاتورية . فاذا كـان المتبادلين في نفس المستوى العام من النمو ، فليـس هنالـك - نظريا ، مـن تفوقات مقارنـة ولا من تبادلات ممكنة . رغم ذلك - توجـد التفوقـات والتبادلات ولكنها لا تنفك في تبدل لا ينقطع . اذا كان بوسـع المانيا ان تصدر سيارات فولكسفاكن الى فرنسـا (بينمـا لا تـستطيع فرنسـا ان تصـــدر سيارات رينو الى المانيا) وكان بوسع فرنسـا ، بالمقابل - ان تصدر كـذا منتوج مانيفاتوري اخـر ، فليس ذلك لان التعويضات النسبية للعوامــل واستخدامها النسبي مختلفـة في هذه الانتاجات - بل لان شركة فلكسفاكن تتمتع بتفوق تكنولوجي على منافستها رينو (غالبا ما يرتبط بحجمها) او بوسائل ماليـة افضل الخ . حتى اذا الغي هذا التفوق من الوجود عن طريق اعادة تنظيم معينة لدى المنافس ، انقلب اتجاه التيار . اما اذا لم يكـن المتبادليـن في نفس المستوى من النمو ، كمـا في حال التبادلات بيـــن الولايات المتحدة واوروبا ، فـان نظريـة التفوقات المقارنة يمكـن ان تعرب عن التبادلات لان تفوق الانتاجية الاميركية متوزع بصورة غير متكافئة بيـن

فرع واخر . هذا ذلك هناك « تفوقات طبيعية » فعلية ، ولكن ضمن ميادين محدودة (اسباب مناخية بالنسبة لبعض المنتوجات الزراعية - او ثروات منجمية) ، تفسر لماذا تصدر ايطاليا حمضيات الى النروج ولبس العكس، كما تفسر تبادلات الفحم وفلذات الحديد بين منطقتي الرور واللورين .

ان المشكلة المطروحة حتى الان تختلف عن تلك التي تطرحها روزا لوكسمبورغ . فتوسع الاسواق ، وامتدادها على الصعيد العالمي ، هما من طبيعة نمو الراسمالية بالذات . ولا يحدث هذا الامتداد بالضرورة من اجل حل مسالة السوق ـ وتحقيق القيمة الزائدة . ان نظرية نمط الانتاج الراسمالي تبين ان تحقيق القيمة الزائدة لا يتطلب توسيع السوق عن طريق تخلع الاوساط ما قبل الراسمالية . وقد بيّن كل من ماركس ولينين هذه المقولة . هناك نقط مشكلة نقدية من اجل تحقيق القيمة الزائدة ، هي مشكلة انتشار الاعتمادات انتشارا ملائما (٨٨)
L'expansion convenable des crédits

لكن روزا لوكسمبورغ تطرح مشكلة من طبيعة اخرى ، لان الاشكالية عندها مختلفة . فهي لا تضع نفسها في اطار نمط الانتاج الراسمالي (اطار كتاب راسالمال) بل تدرس في الواقع مشكلة عملية اخرى : مشكلة الانتشار العالمي للراسمالية اي مشكلة علاقات بين تشكيلات (تخلع الاوساط ما قبل الراسمالية) .

ويعود الفضل الى روزا لوكسمبورغ لكونها قد بيّنت ان هناك عملية معاصرة من عمليات التراكم الاولي كانت مستمرة بشكل مواز لعملية اعادة الانتاج الموسع بتعميق السوق داخل نمط الانتاج الراسمالي . هكذا فان التناقض الدائم بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك ، الذي هو انعكاس للتناقض الجوهري لنمط الانتاج الراسمالي ، يصار الى تجاوزه عن طريق تعميق السوق في الداخل (« راسمالية خالصة ») وانتشارها في الخارج .

هذا التناقض الدائم الذي يتجاوز باستمرار ، هو كذلك تناقض متعاظم . فهو يتجلى اذن بفائض متعاظم من رؤوس الاموال في نفس الوقت الذي تتمركز فيه الرقابة على رؤوس الاموال هذه ، وتمتد السوق الراسمالية

(٨٨) ليس هنا مجال القيام بهذا البرهان . بل نحن نحيل القارىء على الفصل الثالث حيث نبحث هذه المشكلة التي تنتمي لنظرية وظائف النقد .

الى العالم باسره . واذن ، فتصدير راسالمال على نطاق واسع ابتداء من وقت معين من هذا النمو هو امر طبيعي جدا . فاذا اعيدت نظرية التفوقات المقارنة الى مكانها الحقيقي ، اي وضعت في الدرجة الثانية، واذا اخذت وفقا لما هي عليه ــ نظرية الاواليات الظاهرة للتبادل الدولي ــ لا وفقا لما ليست هي عليه ــ نظرية القوى الجوهرية التي تفسر الانتشار الدولي للراسمالية ــ فان التضاربات القائمة بين نظرية التجارة الدولية ونظرية حركة رؤوس الاموال ، والالتباسات التي تشكل مصدرا من اغنى المصادر التي تغذي النقاش حول المشاكل الخاطئة ، الامر الذي يتميز به الاقتصاد الجامعي الشائع ، تزول حكما .

ان الاتجاه الكامن نحو توسيع السوق ، ونحو تكوين سوق دولية ، ليست ظاهرة جديدة تمتاز بها المرحلة الامبريالية (بالمعنى الليتيني)وحدها من تطور الراسمالية . والحق ان تكوّن السوق العالمية والصراع من اجل الحصول على المواد الاولية والمنافسة من اجل الاحتكار الاستعماري ، كلها حصلت ــ بناء على هذه الملاحظة ــ قبل الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، الامر الذي جعل البعض يعتقد ان من واجبه توجيه اعتراض اساسي للنظرية اللينينية حول الامبريالية (٨٩) .

نعم ان الاتجاه الى تكوين سوق عالمية قد ظهر منذ بدايات الراسمالية، بل حتى قبل الثورة الصناعية . في دراسة رائعة جدا حول المنظومة الراسمالية العالمية يسعى « اولفر كوكس » الى توضيح كيف ان التجارة الدولية ، منذ نشاتها في الزمن المركنتالي ، قد لعبت دورا جوهريا في نمو الراسمالية ، وكيف ان الوحدة الاقتصادية الدينامية المتحركة الرائدة قد كانت دائما بعيدة الانخراط في الشبكات الجوهرية للتجارة العالمية (منذ القرن السادس عشر) ، وكيف ان التجارة العالمية اليوم ــ رغم وهم الاكتفاء الذاتي ــ تلعب دورا جوهريا بالنسبة لاهم الشركات الاميركية . أما الاستنتاج الذي يستخلصه « كوكس » من ان الراسمالية ــ كمنظومة عالمية ــ لا يمكن ان يتناولها التحليل ضمن حدود نمط انتاج راسمالي خالص في اطار منظومة مغلقة ، فيشكل بحد ذاته مشكلة اخرى . فهنا يقف « كوكس » بوضوح ظاهر الى جانب روزا لوكسمبورغ ضد

---

(٨٩) Oliver C. Cox « الراسمالية كمنظومة » نيويورك ١٩٦٤ ، لا سيما ص ٩٧ و ص ١١٧ ــ ١٢٠

ماركس ولينين . ونحن لا نلتقي معه في ذلك، لان البرهان على ان القيمة الزائدة لا يمكن تحقيقها بدون المجال الخارجي ، اللاراسمالي ، برهان خاطىء : فاعادة الانتاج الموسع ، ممكنة بدون الاوساط اللاراسمالية ، على اعتبار أن المجال الخارجي ، الذي لم يكن موجودا ، قد اوجد فيما بعد بواسطة الاستثمار نفسه . والحال ان هذه مسألة جوهرية لفهم اتجاه نمط الانتاج الراسمالي لان يصبح النمط الوحيد عندما يكون مبنيا على السوق الداخلية .

يبقى ان هذا الاتجاه الدائم الكامن لدى الراسمالية نحو توسيع السوق يتحول نوعيا ، في اشكال التعبير التي يتخذها ، عندما يعمد التمركز ـ وهو ميل دائم اخر كامن لدى الراسمالية ـ الى نقل المنظومة (في المركز) الى مرحلة الاحتكارات . هذا ما فهمه لينين جيدا ، اذ جعل من الاحتكار المحور الجوهري لتحليل الراسمالية تحليلا مجددا . ذلك ان المنشآت الصغيرة التي كانت في القرن التاسع عشر ، ليست قادرة على تصدير رؤوس الاموال . والاتجاه نحو توسيع السوق يتجلى ، والحالة هذه ، بالضرورة اما بواسطة التجارة (تصدير البضائع) واما بتدخل الدولة تدخلا سياسيا فتعمل عندئذ على اخضاع الاطراف لمقتضيات المركز الموضوعية . أبتداء من عام ١٨٨٠ سوف تعمل الاحتكارات بصورة مباشرة، فيصبح بوسع الاتجاه نحو توسيع السوق ان يعبر عن نفسه بصيغة جديدة : صيغة تصدير رؤوس الاموال .

في زمن الرأسمالية التنافسية اذن ، يتم توسيع السوق في جو من التنافس بين منشآت المركز على الاسواق الخارجية ، الا ان للراسمالية المركزية حاجات موضوعية تنشأ ١) عن عدم كفاية السوق ، التي هي في جوهرها سوق زراعية في مراحلها الاولى،محدودة بحدود وتيرة واتساع تقدم الانتاجية في الزراعة ، ٢) عن مقتضيات تصعيد معدل الربح الى حده الاقصى ، وهي مقتضيات تنطوي على البحث في الخارج عن مواد الاستهلاك الشعبي رخيصة الثمن (لا سيما الحبوب) تتيح تخفيض كلفة اليد العاملة ، كما تنطوي على البحث عن مواد اولية تتيح تخفيض قيمة راسالمال الثابت الموضوع موضع الاستثمار . يقدم كريستيان بالوا (٩٠) ،

---

(٩٠) كريستيان بالوا « مشكلات التعالم في الاقتصاد المفتوح » لا سيما الصفحات ٣٧ ـ ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٦٢ حيث اخترنا الاستشهادات التي تلي .

في كتاب اساسي : توضيحا جديدا للصلة بين هذه المقتضيات الموضوعية والمراحل التي مر بهـا تكوّن نظرية التجارة الدولية من آدم سميث الى ماركس . فعند آدم سميث ، الذي جاء في البدايات الاولى للرأسمالية ، كما بيّن بالوا بوضوح نجد : « ١) ان المجال الخارجي يصلح كمنفـذ لفضلات الفائض les excédents du surplus نظرا لضيق السوق الداخلية حيث تقسيم العمل محدود بحدود المرحلة التصنيعية . ٢) ان المجال الخارجي سوف يتيح ، من تلقاء ذاته ، توسيع تقسيم العمل داخل المجال الوطني ،هذا التقسيم الذي كـانت السوق الداخلية لوحدها تكبحـه الى حد كبير . كذلك فـان العلاقـة بين التجارة الخارجية وتوليد القيمـة الزائدة هي التي تشغل ريكاردو . ولكـن في ذلك الحين كان « للقطـاع الصناعي قاعدة عريضـة بمـا فيه الكفاية ، على عكس ما كان يراه سميث. تمكنه من ان يوفـر لنفسه ازديادات المجالات المتعاقبة لامتصاص الفـائض الصناعي . ان قانـون مجالات التصريف عند « ج.ب.ساي » ،وهو القانون الذي يؤيده مؤلفنـا على كل حال ، يعين وجهة نظـر مماثلـة . بنتيجـة ذلك لا يعـود للراسماليـة الزراعية الداخلية الا دور ضئيل في استهـلاك المنتوجات الصناعية .. فاذا كف القطاع الزراعي عن التدخل بوصفه سوقا لامتصاص الفائض فانه لا يكف مع ذلك عن لعب دور ضاغط على تولد الفائض بمقدار ما .. يهدد امكانيات هذا الفائض على التعاظم . وذلك بقطع طريق الربح بواسطـة قانون الايرادات المتناقصة ، الذي هـو السبب في ارتفاع الاسعار .. ان دور التجارة الخارجية هـو ان تنوب محل السوق الزراعية الداخلية من اجل تقديم المواد المعيشية اللازمة لقوة العمل » . ثم فيمـا بعد « يقوم ماركس بتأليف للمساهمات النظريـة لدى كل من آدم سميث ودايفد ريكاردو موفقا بين المساهمـة التي قدمت حـول الامتصاص ــ دور صادرات المنتوجات المانيفاتورية ــ وبين المساهمة حول تولد الفائض ــ دور واردات المواد الاولية » . فالتجارة بهذا المعنى هي وسيلة للحد مـن تدني معدل الربـح :

« بمقدار ما تؤثر التجارة الخارجية على خفض الاسعار ، سواء اسعار عناصر راسالمال الثابت او عناصر المواد المعيشية التي يتحول اليها راسالمال المتحول ، بمقدار ما يكون لهـا من اثر على رفع معدل الربح ، برفعها لمعدل القيمـة الزائدة وخفضها لقيمة راسالمال الثابت » (٩١)

(٩١) Marx « راسالمال » المنشورات الاجتماعية الجزء السادس ص ٢٤٩

ان هذه الحاجة الموضوعية التي تحتاجها راسمالية المركز في زمن المنافسة تفسر السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدول : الغزو الاستعماري، افتتاح الاسواق المحمية من اجل المركز الاحتكاري . تدمير المحترفات في المستعمرات واللجوء من اجل ذلك كله الى وسائل سياسية (ان مثل الهند الذي ذكر مرات عديدة هو في هذا الصدد اوضح الامثلة) تشجيع الهجرة وتثمير الاراضي لانتاج القمح واللحوم في الغرب الاميركي واميركا الجنوبية الخ .. وهذه الوسائل جميعا وسائل « تتجاوز الحيز الاقتصادي » extra économiques وينبغي ، مرة اخرى ، ان تستوعب ضمن تفسير سيرورة المنظومة اقتصاديا ، الامر الذي تمتنع عنه «الاقتصادوية» .

لقد بقي تصدير رؤوس الاموال مجهولا ، في ذلك الزمن . كوسيلة لتوسيع الاسواق . اذا فان الصيغة الغالبة التي اتخذها ، في الحالات الاستثنائية التي ظهر فيها ، بقيت صيغة القرض العام ، تجمعه في المركز اكثر البيوتات المالية قدرة . كالقروض التي كانت تقدم للخديوي في مصر .

اما صيغ التعبير التي اتخذها هذا الاتجاه الضمني نحو توسيع الاسواق في زمن الاحتكارات فهي صيغ مختلفة تماما عن الاولى . اذ ، منذ ذلك الوقت ، سيكون من الممكن ان يرافق تصدير البضائع تصدير في رؤوس الاموال ، يعزز التصدير الاول . ويزيد في اندفاعه . اما العلاقات العالمية (التجارة وتصدير رؤوس الاموال) فتظل محتفظة بنفس الوظائف بالنسبة لراسالمال المركزي : وظائف محاربة التدني الاتجاهي في معدل الربح وذلك : (١) بتوسيع الاسواق واستغلال مناطق جديدة فيها ، حيث معدل القيمة الزائدة ارفع مما هو في المركز ٢) بتقليص كلفة كل من قوة العمل وراسالمال الثابت . لكن تحليل هذين الشرطين الجديدين يقتضي ان نقوم اولا بتحليل الاتجاه الضمني لدى راسمالية المركز نحو تصدير رؤوس الاموال .

٢ ــ الاتجاه الضمني لدى رأسمالية المركز نحو تصدير رؤوس الامـــوال

ان كتب الاقتصاد السياسي تبحث في تجارة السلع والحركة الدولية لرؤوس الاموال كل على حدة وبشكل متتابع . والمصيبة لا تقع في هذه الطريقة في العمل ــ الامر الذي يمكن تبريره على صعيد تعليمي ــ بل

في كون النظريتين اللتين تقدمان تباعا نظريتان متناقضتان (٩٢) . تؤكد هذه الكتب ، بشأن حركات رؤوس الاموال ، ان هجرتها من بلد لاخر تعود الى توزيع عوامل الانتاج توزيعا غير متكافىء ، وان انعدام التكافؤ هذا يؤدي الى تعويض غير متكافىء في راسالمال (توزيع معدل الفائدة توزيعا غير متكافىء) . لكن هذه الكتب كانت آنفا قد فسرت تجارة البضائع بهذا الانعدام اياه للتكافؤ في توزيع العوامل . بل انها ذهبت الى حد التأكيد على ان التبادل يكافىء ما بين تعويضات العوامل الموزعة توزيعا غير متكافىء .

لنعد هنا ايضا الى ريكاردو . لقد راينا ان نظرية التفوق المقارن، من منظار القيمة العمل ، تؤدي الى نتيجة مفادها ان التبادل الدولي داخل نمط الانتاج الراسمالي لا يبدل في حال الاجور الفعلية ، بل يزيد في حجم الربح لدى كل من المتبادلين ، انه يزيد حجم الربح لكنه لا يكافىء بالضرورة ما بين معدلات الربح في كلا البلدين . النظرية الريكاردية تترك مجالا لنظرية مكملة محتملة تبحث في حركات رؤوس الاموال المجتذبة نحو البلدان التي يكون معدل الربح فيها معدلا ارفع .

ان تبني وجهة نظر وضعوية ، ثم ذاتوية ، للقيمة قد ادى الى التخلي عن هذه الاطروحة البسيطة التي قال بها ريكاردو . لقد صير الى الاعتقاد اولا ، مع طوسنغ ، ان التجارة الدولية ، بوصفها نتيجة لتعويض نسبي في العوامل غير متكافىء ، من شأنها ان تولد فروقات مطلقة في هذه التعويضات اياها . وعمم طوسنغ على الاجور وعلى الربح ما كان يعتبره ريكاردو صحيحا بالنسبة للربح وحده : فالتبادل يرفع انتاجية جميع العوامل ، واذن يرفع تعويضاتها الفعلية ، دون ان يؤدي ذلك الى التكافوء بينها . اننا نرى مباشرة الصلة التي تربط هذه النظرة بنظرة القيمة . ولقد استمرت المجادلة في ما بعد مع صامويلسن وهكشر واهلن .

---

(٩٢) بالاضافة الى المصنفات المشار اليها آنفا والتي تبحث في نظرية التجارة الدولية يمكن الرجوع الى : Heckscher « اثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل (القراءات في نظرية التجارة الدولية ص ٢٧٢) . Stopler and Samuelson « الحماية والاجور الفعلية » (بالانكليزية) (مجلة الدراسات الاقتصادية ١٩٤١). الصموئيلسن « سعر العوامل » (بالانكليزية) (الصحيفة الاقتصادية حزيران ١٩٤٨ ـ حزيران ١٩٤٩) . Ohlin « التجارة بين المناطق وبين الامم » (بالانكليزية) لندن ١٩٣٣ .

اما صامويلسن فهو يبرهن ان تبادل البضائع ينتهي الى تكافؤ مطلق في تعويضات العوامل . ويستند برهانه الى فرضيتين اثنتين : ان التجهيزات بالعوامل معطاة مرة واحدة وبشكل دائم ، وانه لا يوجد ، لكل منتوج ، الا تركيبة واحدة للعوامل هي افعلها جميعا . فاذا كانت كميات العوامل هي نفسها في بلدين ا و ب فان تعويضاتهما النسبية تكون متماهية سلفا . فيصار الى استعمال نفس التقنيات لانتاج نفس المنتوجات ولا يعود هناك من تبادل ممكن (اذ ان التقنيات نفسها فعالة ايضا) .
اما اذا حصل العكس ، وكان البلد ا يمتلك اراض كثيرة ، فان انتاج القمح ــ الذي تتطلب التقنية الافعل بالنسبة له مزيدا من الاراضي ــ يكون مزدهرا فيه نظرا لان تعويض هذا العامل هو تعويض اضعف . اما في ب ، التي تمتلك مزيدا من العمل ، فان انتاج النسيج هو الذي يكون مزدهرا فيها ، فيحصل التبادل . في ا ، التي تنتج مزيدا من القمح(وتصدر قسما منه) يتعطل عن العمل عدد من العمال (اذ يصار الى استيراد النسيج). ويرتفع تعويض الارض ، كما ينخفض تعويض العمل . وتحدث حركة عكسية في ب . ويستمر التبادل حتى تتكافأ التعويضات في كلا البلدين.
ان الحلقة المفرغة هنا واضحة . فليس هناك من تقنية افعل من غيرها بحد ذاتها . والتركيبة الاكثر فعالية تتوقف على تعويضات العوامل . كما يتوقف تعويض العوامل على استعمالها النسبي ، واذن على اختيار التقنيات.
بوسعنا اذن ادخال هذا العنصر الجديد . في ا يصار الى انتاج القمح والنسيج بواسطة طرائق استخدام الارض Land Using واستخدام العمل Labour Using على التوالي . فيرتفع تعويض الارض ، ذلك المساوي لانتاجيتها الحدية ، ويضعف تعويض العمل . اما في ب فيصار الى انتاج هاتين البضاعتين وفقا لطرائق مختلفة . وقد يحدث في كثير من الاحيان ان يكون سعر القمح في ا متماه identique مع سعر هذه البضاعة في ب ، لان ا تستغل مزيدا من الاراضي استغلالا مربحا ، وقليلا من العمل المرتفع الكلفة . ولكن قد يحدث في كثير من الاحيان ايضا ان يكون سعر القمح ، رغم ذلك ، ادنى في ا اذا كان استغلال الارض استغلالا اكبر ، يقابله تعويض نسبي ذو قيمة ادنى . في هذه الحال تبيع ا قمحا الى ب ويساعد انتاجها الزراعي ، الذي ينمو على حساب صناعة النسيج ، على رفع سعر العمل الى حد تصبح معه الاسعار ، رغم التقنيات المختلفة في انتاج القمح ، متماهية في كلا البلدين .

التجارة الدولية تعمل بشكل يؤدي الى تكافؤ السعر في كل عامل ، في كلا البلدين ، دون ان يؤدي ذلك اطلاقا الىبلوغ التكافؤ الكامل . وقد يبدو اذن ان هناك مجالا لنظرية لحركات رؤوس الاموال تنضاف الى نظرية التجارة هذه .

ولنذكر ان كل هذا النقاش يقع داخل نمط الانتاج الراسمالي وانه لا يطرح مسألة العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية ـ المختلفة ـ في المركز وفي الاطراف . فالاتجاه نحو تكافؤ تعويضات العوامل يصح اذن بالنسبة لما يتعلق بالعلاقات بين البلدان الراسمالية « الخالصة » التي تقترب منها تشكيلات المركز اقترابا فعليا . وعلى العكس ، ففي العلاقات بين المركز والاطراف لا يصح هذا الاتجاه بالنسبة للاجر ، لانالتشكيلات الاجتماعية ليست متماهية .

ان الصعوبة التي تصطدم بها النظرية المعاصرة . اذ تجهل هذه الواقعة الجوهرية ، هي التالية : اذا كانت التجارة وتصدير رؤوس الاموال يشكلان كلاهما وسيلتين تتعوض بواسطتهما التفاوتات الدولية ، فكيف نفسر ان احدى هاتين الوسيلتين لم تقم مقام الاخرى ؟ كيف نفسر النمو الاسرع لتصدير رؤوس الاموال بدءا من زمن معين فقط ؟ كيف نفسر ان نمو تصدير رؤوس الاموال لم يعوض مطلقا ، ولو جزئيا ، تصدير البضائع بل انه على العكس قد شكل دائما حافزا لدفع تصديرهاقدما؟

هناك ست مجموعات من الوقائع ذات المغزى ينبغي دمجها تباعا في النموذج التفسيري .

اولا ان تصدير راسالمال المتاتي من المراكز الراسمالية القديمة لم يتسع اتساعا فعليا الا بدءا من عام ١٨٨٠ تقريبا . فقد ارتفعت صادرات رؤوس الاموال البريطانية من ١٠٠ مليون ليرة في الفترة ١٨٢٥ ـ ٣٠ الى ٢١٠ ملايين عام ١٨٤٥ و ١٣٠٠ مليون عام ١٨٨٠ لتصل الى ٣٧٦٣ مليونا عام ١٩١٣ . اما بالنسبة لفرنسا فالقفزة هائلة : من ١٢ ـ ١٤ مليار فرنك عام ١٨٧٠ الى ٤٥ مليارا عام ١٩١٤ ، وبالنسبة لالمانيا من٥مليارات مارك عام ١٨٨٣ الى ٢٢ ـ ٢٥ ملياراعام ١٩١٤ ، وبالنسبة للولايات المتحدة من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٨٩٦ الى ١٥٠٠ مليون عام ١٩١٤ الى ١٨٥٨٣ عام

١٩٢٢ و٢٥٢،٢ مليونا عام ١٩٣٣ (٩٣) .

ثانيا : ان التصدير يتم بشكل رئيسي من مراكز الراسمالية القديمة نحو مراكز جديدة في طور تشكيلها ، وبصورة ثانوية فقط نحو البلدان المتخلفة . هكذا فان روسيا والدومنيون البريطانية « البيضاء » قد شكلت المنافذ الرئيسية للتصريف . اما في الزمن المعاصر فان الحركة الرئيسية هي حركة تصدير راسالمال الاميركي الشمالي نحو اوروبا وكندا واستراليا وافريقيا الجنوبية .

ثالثا : ان تصدير راسالمال لم يحل محل تصدير البضائع بل على العكس قد دفع هذا الاخير قدما ، رغم ان الحركة الاولى كانت اكثر اتساعا من الثانية . ويمكن ملاحظة الظاهرة ملاحظة شاملة في التجارة المالية : فالفترة ما بين ١٨٨٠ ــ ١٩١٣ التي شهدت اسرع تعاظم للتجارة العالمية حتى وقتنا هذا (نسبة ١٤ ٪ في العام مقابل نسبة ٣،٣ ٪ في الفترة ما بين ١٨٤٠ ــ ١٨٨٠، ونسبة تكاد تقرب من الصفر في فترة ما بين الحربين وحوالي ٧٪ منذ ١٩٥٠) هي كذلك الفترة التي شهدت اقوى تعاظم لتصدير رؤوس الاموال (٩٤) . فالفترات التي تشهد تعاظما

---

(٩٣) تقديرات مستقاة من المؤلفات التالية : C. K. Hobson « تصدير راسالمال » لندن ١٩١٤ ص ٢٠٧ Feis « اوروبا ، مصرف العالم » نيوهافن ١٩٣٠ص ٤٧و٧١. J. A. Hobson « الامبريالية » لندن ١٩٠٢ . « مصرف انكلترا » « استثمارات المملكة المتحدة في ما وراء البحار ، بين ١٩٣٨ ــ ١٩٤٨ » لندن ١٩٥٠. Cairncross « الاستثمار الداخلي والخارجي من ١٨٧٠ الى ١٩١٣ » كامبريدج ١٩٥٢ . Jenks « هجرة راسالمال البريطاني حتى ١٨٧٥ » نيويورك ١٩٢٧ . Cléona Lewis «المجازفات اميركا المالية في الاستثمارات الدولية » واشنطن ١٩٣٨ . Nadler «الاستثمارات الاميركية الخارجية » ١٩٥٠ . Rippxy « ملزة الاستثمار البريطاني عام ١٨٨٠ في مناجم اميركا اللاتينية » ١٩٤٨. D. Thorner « الاستثمار في الامبراطورية » فيلادلفيا ١٩٥٠ . Iveren « اوجه نظرية لحركات راسالمال الدولي » القسم الثاني ــ ب لندن ١٩٣٦ . « المؤسسة الملكية للاعمال الدولية » « مشكلة الاستثمار العالمي » اوكسفورد ١٩٣٧ .

(٩٤) Marsh « الاستثمارات والتجارة في العالم » نيويورك ١٩٥١ ، Ferns « الاستثمار والتجارة بين بريطانيا والارجنتين في القرن التاسع عشر » (المجلة التاريخية الاقتصادية ١٩٥٠) . Heaton « تاريخ اوروبا الاقتصادي » المجلد الثاني ص ١٩٩ (بالفرنسية) .

قويـا في تصدير رؤوس الاموال هي كذلك تلك التي تشهد تعاظمـا قويـا فـي تجـارة البضائـع .

رابعا : ان الدينامية القائمة على تدفق استثمار راسالمال الاجنبي وعلى التدفق العكسـي للارباح المصدرة ، تختلف اختلافا كبيرا في العلاقات بيـن المركز والاطراف عما هي في العلاقات بين المركز القديم والمركز الجديد الذي في طور التكون . ففي العلاقات بيـن المركز والطرف ينتقل الطرف مـن مرحلة « المستدين الشاب » (تدفق راسالمال المسـتورد يفوق تدفق المداخيل المصدّرة) الى مرحلة « المستدين الكهل » (ارتداد الارباح يطغى على تدفق مداخيل الرساميل الجديدة) و « يستقر » في هذه المرحلـة .

اما في العلاقات بين المركز القديم والمركز الجديد الذي في طور التكون فالتطور يختلف : فالمركز الجديد يصبح بدوره مصدّرا الرساميل (دائـن شاب ثم دائـن قديم) (٩٥) .

خامسا : بينما يتجه الاجر في « المراكز الجديدة » التـي في طـور التكوّن ، نحـو الارتفاع الى مستوى الاجر في المراكز القديمة التي تاتـي رؤوس الاموال منهـا (في بعض الاحيان يكـون هذا الاجر ، منذ البدء ، ارفع في المراكز الجديدة منه في المراكز القديمة) ، نجـد ان التباعـد بين الاجـر في المركز والاطراف (لقـاء انتاجيـة متكافئة ، وفي نفس تقنيـات الانتاج الخ) يتجه على العكس من ذلك نحو الاتساع .

سادسا واخيرا : ان معدل الربح في الاطراف هو معدل ارفع مما هو عليه في المركز . ان بعض المعطيات المباشرة تترك مجالا للاعتقاد بان معـدل تعويض راسالمال في الاطراف لا يرتفع عمـا هـو عليه في المركز الا بمقدار بسيط للغايـــة .

فمثلا : نكتشف بالنسـبة لفترة ١٨٨٠ ـ ١٩١٣ وفترة ما بين الحربين ان معدل التعويضات المدفوعـة للمساهميـن والمتعهديـن الاوروبيين مـن القيم الاستعماريـة والاجنبيـة يكـاد ان يكـون ارفع بنقطة واحدة (فهو في حدود ٥ الى ٦ ٪) من معدل تعويض القيم المتروبولية (الذي يقع بيـن

---

(٩٥) انظر مثلا : منظمـة الامم المتحدة « النمو والركود في الاقتصاد الاوروبي » (بالانكليزية) ص ٢١٧ ومصادر عدة (سمير امين ، الاطروحة ، ص ٧٧ وما يليها) .

٤ و٥ ٪ (٩٦) . ان هذا الفرق لا يمثل سوى « رسم مخاطرة » une prime de risque . وهذا وهم . اذ ان تعويض المساهمين ليس هو الربح . وتسعير القيم في البورصة ينتهي بمختلف التعويضات الى مستوى مشترك باقتطاعه « القيمة حسب البورصة » من قيمة الاصول الصافية Valeurs des actifs nets . اذا أخذنا بالاعتبار الايرادات الخام للاستثمارات الاميركية الشمالية في كل من الولايات المتحدة واميركا اللاتينية تتبين لنا معدلات مختلفة جدا : فهي بمثابة ١٥ الى ٢٢ ٪ في اميركا اللاتينية مقابل ١١ الى ١٤ ٪ في الولايات المتحدة (٩٧) في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية . وتنشأ الصعوبة في جميع هذه الحسابات عن انه كثيرا ما يكون من العسير التمييز في عملية ما ، بين وظيفة المنشأة (المعوض عنها بالربح) ووظيفة دائني الرساميل السائلة (المعوض عنها بالفائدة) . فلنأخذ مثلا القروض الحكومية في القرن التاسع عشر . فمن هو صاحب المشروع هنا ؟ هل هو المكتتب المغفل ام هو المصرفي ، هذا الوسيط القوي الذي يقتطع عمولة تشكل ربحه الخاص ؟ انه بالتأكيد هذا الاخير . ولا يبدو ان ربحه قابل للمقارنة مع الربح الذي يشكل تعويض المدخر الصغير. لنأخذ مثلا قروض المجموعات الاوروبية (فرولنغ غوشن ، أو بنهايم ، بيشوفشيم ، البنك الانكليزي المصري ، البنك العثماني) الى الخديوي اسماعيل بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٣ . لقد ارتفعت القيمة الاسمية لهذه القروض الى ٦٨ مليون ليرة استرلينية ، والقيمة التي قبضتها الخزينة المصرية الى ٤٤ مليون (٩٨) . لا شك في ان المكتتبين الذين دفعوا فعلا ٦٨ مليون ليرة استرلينية الى المصرفيين لم يتلقوا الا معدل فائدة اسمية بمقدار ٧ ٪ ، هذا هو المعدل الذي حسب فيما بعد من قبل المؤلفين الذين يذكرهم « آفرسون » في مؤلفه الشهير . اما ما لم يحسب على الاطلاق فهو معدل ربح البنوك اي النسبة بين الفائدة الخام المحققة

---

(٩٦) هذا الوهم يدفع مماتويل الى الوقوع في نفس الخطأ الذي وقع فيه المؤلفون المذكورون اعلاه . C. Iverson المرجع المذكور الصفحات ١٠٠ ـ ١٠٦ . « منظمة الامم المتحدة » « راسالمال الخارجي في اميركا اللاتينية » (بالانكليزية) ص ١٦٣ . « التحركات الدولية لرؤوس الاموال بين الحربين » (بالفرنسية) ص ٦٤ .

(٩٧) منظمة الامم المتحدة « راسالمال الخارجي في اميركا اللاتينية » ص ١٦٢.

(٩٨) Angelo Sammarco « مصنف في تاريخ مصر » (بالفرنسية) المجلد الرابع . القاهرة ١٩٣٥ ص ٣٢٢ .

(هنا ٢٥ مليون ليرة استرلينية) وبين راسالمال الخاص الموظف في العملية بواسطة البنك . ويبدو ، دون اي شك ان هذا المعدل مرتفع جدا . لكن القضية هنا قضية نهب ، تراكم اولي) ! ان افضل وسيلة لحسم المسألة هي مقارنة المعدل الوسطي للربح في مجمل صناعات البلدان النامية مع المعدل الوسطي للربح في البلدان المتخلفة . والحق ان هذا المعدل هو المعدل الاكثر دلالة . لقد حاولنا ان نقوم بهذا الحساب بالنسبة للصناعة المصرية، وان نقارن نتيجته بمعدل ربح الصناعة الاميركية . والنتيجة التي حصلنا عليها لا تدع مجالا للشك : فمن الواضح كل الوضوح ان معدل الربح ارفع في البلدان المتخلفة (٩٩) . ان التحليل الحدي يمتنع ، كعادته ، عن طرح المشاكل الحقيقية : فهو اذ ينسب لمعدل الفائدة صفة كونها نمط تعويض راسالمال ، يؤدي ، سواء في هذا المجال ام في غيره ، الى تحليل زائف جامد ينتمي الى ايديولوجية الاتساقات الشاملة . اما النظريات التي حاولت ان تجيب على المسألة فهي ثلاث فقط : النظرية الريكاردية حول الايرادات المتناقصة ، والنظرية ما بعد الكينزية حول النضوج ،والتحليل الماركسي للتدني الاتجاهي لمعدل الربح ، وللامبريالية وامتداداتها .

ان الحرب العالمية الثانية (١٠٠) لم تطح فقط بميزان القوى بين القوى الكبيرة ، شانها شان الحرب العالمية الاولى ، بل انها اقامت بالاضافة الى ذلك تراتبا اساسيا جديدا ، اذ اصبحت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين تلعب دورا غير متناظر مع الدور الذي كانت تقوم به القوى الكبرى الاخرى في الغرب . وتجلى ذلك بهيمنة الولايات المتحدة هيمنة مطلقة في ميدان تصدير رؤوس الاموال : لقد انتقلت حصة الولايات المتحدة من ٦،٣ ٪ عام ١٩١٤ و٣٥،٣ ٪ عام ١٩٣٠ الى ٥٩،١ بالمئة عام ١٩٦٠ بينما تضاءلت حصة بريطانيا العظمى من ٥٠،٣ ٪ الى ٤٣،٨ ٪ ثم الى ٢٤،٥ ٪ ، وحصة المصدّرين الرئيسيين الاخرين لرؤوس الاموال (المانيا وفرنسا) من ٣٩،٥ ٪ الى ١١،٠ ٪ ثم الى ٥،٨ بالمئة (١٠١)،

---

(٩٩) انظر سمير امين ، الاطروحة ، الصفحات ١١٧ وما يليها .

(١٠٠) لقد فتح تحليل الاتجاهات المعاصرة لتصدير رؤوس الاموال مجالا لادبيات غزيرة. ونحن نشير الى افضل المؤلفات التالية : « هاري ماغدوف » (عصر الامبريالية ، المجلة الشهرية - بالانكليزية - ١٩٦٨) « بيير جاليه » (الامبريالية عام ١٩٧٠ ،

الى ذلـك اصبحت الدول النامية : منذ ذلك الحين ، الاســواق الرئيسـية بالنسـبة للرساميل الاميركية : عام ١٩٦٦ كانت اوروبا تستوعب ٤٠،٣ ٪ من هذه الرساميل ، وكندا ٣٤،٨ ٪ واستراليـا واليابـان وافريقيا الجنوبية ٧،٢ ٪ ، بينمـا لم يكـن « العالم الثالث » يستوعب الا ١٧،٧ ٪ من هذه الرساميل (١٠٢) . والحال ان التوزيع القطاعي لهـذه الرسامـيـل يختلف اختلافا كبيرا تبعـا للطابع النامي او المتخلف البلدان التي تستقبلها . عام ١٩٦٤ كان القطاع المنجمي يستحوذ على ٨،٠ ٪ من مجمـل الاستثمارات الاميركية المباشرة . والنفط على ٣٢،٤ ٪ والصناعات التحويلية على ٣٨،٠٪ والخدمات العامة والتجارة والخدمـات المباشرة على ٢١،٦ ٪ . لكـن حصة الصناعات التحويلية ترتفع الى ٥٤،٣ ٪ في اوروبـا ٤٤،٨ ٪ فـي كنـدا و٥٤،١ في استراليـا وزيلندا الجديدة ، بينمـا تنخفض الى ٢٤،٣٪ في اميركا اللاتينيـة و١٧،٥ ٪ في اسيـا و١٣،٨ في افريقيـا . مقابـل ذلك تصل حصة المناجم والنفط بالنسـبة لبلدان الاطراف الى حوالـي ٦٠٪ وحصة القطاع الثالثي الى ٢٠ ٪ (١٠٣) . فاذا اخذ بالاعتبار بالاضافة الـى ذلك ان معظم الصناعـات الاميركيـة في اوروبـا هي صناعات ذاتية المركز (هكـذا تشرف الرساميل الاميركية على ٥٠ ٪ من صناعات السيارات فـي بريطانيـا وعلى ٤٠ ٪ من صناعـة النفط في المانيا وعلى ٤٠ ٪ من صناعة المعدات الكهربائيـة والالكترونيـة في فرنسـا ، وتكـاد تشرف على الصناعات الكبرى بأسرها في كندا) (١٠٤) في حين أن عددا من هذه الصناعـات في الاطراف معدّ للسوق الخارجيـة (تحويل المنتوجات المعدنية قبـل تصديرهـا) ، لامكـن الاستنتاج دون تردد ان الرساميل الاميركيـة ، من

باريس ١٩٦٩ ، الفصل الرابع) « كريستوفر لايتون (اوروبا والاستثمارات الاميركية » باريس ١٩٦٨) . G . Bertin (الاستثمار الدولي ، سلسلة ماذا اعرف ؟) اما افضل مصادر المعلومات فتشكلها تقارير (منظمة التعاون والنمو الاقتصادي) OCDE

(١٠١) نقلا عن W . Woodruff « تاثير الرجل الغربي » نيويورك ١٩٦٦ ص ١٥٠ ، ذكرها هاري ماغدوف في « عصر الامبريالية » . وعن « السياسة الاقتصادية الدولية الولايات المتحدة » (بالمكسيكية) مكسيكو ١٩٦٩ ص ٦٧ .

(١٠٢) انظر المصادر عند هاري ماغدوف في المرجع المذكور ، ص ٧١.

(١٠٣) هاري ماغدوف ، المرجع المذكور ص ٢٢٢ .

(١٠٤) المرجع اياه ص ٧٣ وما يليهـا . جدول حصة رؤوس الاموال الاميركية في الصناعة الاوروبيـة نقلا عـن كريستوفر لايتون « الاستثمارات في ما وراء الاطلسي » المركـز الاطلسي باريس ١٩٦٦ .

حيث علاقتها بالاطراف ، هي رساميل مستثمرة بشكل جوهري في حقل النشاطات التصديرية (الاستخراج المنجمي ، النفط ، التحويل الاول للمنتوجات المنجمية) ، وبشكل ثانوي في النشاطات الثالثية المرتبطة بالتصدير ، وبشكل ثانوي جدا في الصناعة الذاتية المركز ، كذلك هي الحال بالنسبة للاستثمارات البريطانية والاوروبية الخاصة .

هكذا اذن فالتحولات الحديثة العهد التي طرات على بنية التحركات الدولية للرساميل ، اذا كانت امرا جوهريا من اجل فهم التبدلات التي حدثت في العلاقات بين الولايات المتحدة واوروبا ، فهي لا تقدم اي تغير حاسم بالنسبة لما يخص العلاقات الكلاسيكية بين المركز والاطراف .

ايديولوجية الاتساقات الشاملة — Idéologie des harmonies Universelles

معدل الفائدة ، التوفير ، الاستثمار

تشكل الفائدة بالنسبة للحديين تعويض راسالمال الذي ينبغي ، بحكم ذلك ، ان يتوجه بشكل طبيعي الى حيث يكون تعويضه اكثر ارتفاعا . لكن الصعوبة تاتي من ان الاستثمار لا يقرره التوفير بل صاحب المشروع . والحال ان الحدية تعمد بالضبط الى الفصل بين وظيفة المنشأة ووظيفة راسالمال .

ما الذي يحدد موقف صاحب المشروع ؟ الربح . فعندما يكون معدله ضعيفا ، وحتى في حال ارتفاع معدل الفائدة — بل يصح ذلك بسبب اولى — فان اصحاب المشاريع لا يتوسعون في انتاجهم . ولا تجد رؤوس الاموال مجالا للاستثمار ، فتبقى رؤوس اموال سائلة . على العكس ، عندما يرتفع معدل الربح يرغب صاحب المشروع باستثمار امواله . وبوسعه ان يدفع للموفر فائدة مرتفعة . هناك بالطبع . في راي الحدية ، اوالية مزدوجة تعمل على مطابقة الفائدة مع الربح والربح مع الفائدة . فعندما يرتفع معدل هذه الاخيرة ويكون معدل الاول منخفضا ، يمتنع الموفرون عن التوفير لعجزهم عن توظيف توفيرهم (وها هنا يكمن الخطا دون شك) . فالطلب الفعلي يتلقى دفعا حاثا كما تستعاد ربحية الاستثمار بفعل ازدياد الاستهلاك . ولكن الا تخلط النظرية الكلاسيكية الجديدة بين داعي التوفير وداعي الاستثمار ؟ فالتوفير هو الاستعمال الضروري لمداخيل راسالمال ، لان هذا الاستعمال هو الوسيلة الوحيدة التي تؤمن لاصحاب

راسالمال دخلا جديدا . حتى اذا لم يجد هذا التوفير مجالا يستثمر فيه نفسه ، تراكم وبقي سائلا بانتظار ان يوظف : لكنه لا يستهلك ابدا .

لقد بدّد « كينز » سوء التفاهم الذي حصل حول هذه النقطة بتمييزه بين داعي التوفير وداعي الاستثمار ، وبادخاله « تفضيل السيولة » — اي الرغبة في التوفير حتى بدون تعويض — ضمن النظرية العامة . لكن تحليل دواعي التوفير هذه قد بقي ، للاسف ، مرتبطا عند « كينز » بالنظرة الكلاسيكية الجديدة التي تشأ ان يكون الدخل مرجوا من اجل الاستهلاك . ولكن اذا كانت بعض المداخيل معدّة بكاملها للاستهلاك والتوفير — الاحتياطي في قسم منها ، فان مداخيل اخرى — الارباح — معدة في جوهرها للتوفير من اجل الاستثمار ، وان حذف منها قسم ثابت نسبيا معد للاستهلاك . واذا كان الدخل ، ايا كان ، معدا في نهاية الامر للاستهلاك فاننا لا نرى السبب الذي يمنع اصحاب الدخول الضخمة من الاكتفاء ، والامتناع من ثم عن اية متابعة لزيادة مدخولهم زيادة اضافية . لكننا نراهم يقومون بهذه المتابعة . وهم لا يقومون بها بدافع « البخل المقيت » بل لانهم اذا لم يقوموا بذلك — اذا لم يستثمروا في الفروع التي يستثمرون فيها — يقضي عليهم من قبل المنافسين ويخسرون مدخولهم الحالي .

من جهة اخرى ، تنبئنا النظرية الكلاسيكية الجديدة بانه اذا كان ربع الاستثمار كبيرا جدا ، لا يلبث معدل الفائدة ان يرتفع لان التوفير مطلوب من قبل المستثمرين . وهم مستعدون من اجل الحصول عليه لدفع فوائد مرتفعة تحكم حركة التوفير . ان النظرية الكلاسيكية تفكر هنا على المدى الطويل — ناسية ان الاعتمادات على المدى القصير ، هي التي تستجيب للفائدة — لكن على المدى الطويل ، لا يبدو ان التوفير محكوم بشيء اخر سوى قسمة المدخول الكلي بين الاجور والارباح . الامر الذي يفسر جمود معدل التوفير الوطني على المدى الطويل رغم التعاظم المستمر لدخل الفرد .

ان النظرية الكلاسيكية تنسب اذن للربح وللفائدة دورا متناظرا Symétrique في جميع هذه الاواليات . فالمستويان اما ان يكونا مرتفعين معا واما ان يكونا منخفضين معا . ان « كينز » يعود بذلك فيلتقي مع الكلاسيكيين الانكليز الذين يرفضون التمييز بين صاحب المشروع والراسمالي ، لان التوفير الذي كان يهمهم هو توفير صاحب المشروع الذي هو راسمالي في نفس الوقت ، بغية الاستثمار ، لا التوفير الاحتياطي الذي تزاوله الطبقات الاجتماعية كلها . فالفائدة كانت وقتها تعويضا حبيا

يدفــع للمدخريــن الصغار العاجزيــن عن الاستثمار هم بانفسهم وذلــك لاقناعهم بقرض اموالهم الاحتياطيــة . وقد كانت هذه الفائدة محكومــة بمعدل الربح ، فلم تكـن تلعب دوراً حيويا . هذه وجهة نظـر ريكاردو . اما وجهــة النظـر الذي تبناهــا ماركس فهي التي كانت ترى في التوفيــر الذي حصل في العصر الرأسمالي شكــلا من اشكال التوفير متميزاً فــي اختلافه عن ذلك الذي حصل في العصـور السابقة . فقد انتقل هذا التوفير من كونه محكومــا بشكل جوهري بالرغبة في اشباع حاجاته المستقبلية او حاجــة تكديس الثروة من اجل السلطــة السياسية ، الى كونه محكومــا بشكل جوهــري بجاذب الكسب المالي . لقــد تغير معناه : كان معطـى غير متحول ، فاصبح متحولا محكــوما بالاستثمار ، لكنــه ليس محكومــا بصورة وظيفية ، لان التوفير انما يتم من اجل الاستثمار ، لكن الاستثمار ليس امرا ممكنا بصورة دائمــة ، فيعمــد الموفر في هذه الحال الى خزن المــال مكرهــا .

« كينز » لم يستعد النظريــة الكلاسيكية على هذا النحو . لكنه بادخاله تفضيل السيولة في اطار التوازن العام ، التقى بالمقولة الماركسية التــي ترى ان تكافؤ التوفير والاستثمار يتحقق في وضع لاحق . ولكنــه قــد يتحقق احيانــا بفعل ازمة الدخل الوطني او تقلصه .

اذا كان الريكارديون يرفضــون متابعــة « ساي » في تمييزه الشكلي بيــن صاحب المشروع والرأسمالي فذلك لان راسالمال ، بالنسبة لهم ، كان « العامل المهيمن » . فلم يكــن ثمة تناظــر مصطنع في دور العوامــل « الثلاثة » : راسالمال ، العمل ، الارض . فقد كانت الملكيــة العقارية اثــرا من بقايــا الاقطاع ، كمــا كــان العمل عاملا ثانويــا رغم انه مصدر كل قيمة ، لان من يمتلــك رؤوس الاموال ، يجد دائمــا قوة عمل يستأجرها ، اما مــن لا يمتلــك راسالمال فلا يسعــه الاستثمار لان النــاس « لا يقرضون الا الاغنيــاء » . فالتوفيــر ينبغي ان يكــون اولا من فعل المستثمر ، ولا يسعه ان يكمل توفيره الا لاحقــا باللجوء الى الموفرين الصغار .

واذن ، فكل نظرية لتحرك رؤوس الاموال ينبغــي ان تستنــد الــى تحليل تطور معدل الربح ، لان الربح لا الفائدة هو الذي يتحكم بالاستثمار . ولنضف على كل حال ان النظريــة الكلاسيكيــة الجديدة : اذا كانت تهمل دراســة الربح فهي تهمل كذلك دراســة تطور الفائدة علــى مر الاجيال ، دراسة من شانهــا ان تفسر تحرك رؤوس الاموال . عندمــا تكتفي بالقول : ان راسالمال يتجه نحــو المكان الذي يكــون فيه التعويض اقوى من غيره ،

وهذا التعويض يكـون اقوى من غيره في المكان الذي ترتفع ندرة هـــذا العامل فيه ، اذن في البلدان المتخلفة ، تبقى جد سطحيين . لان مستوى تعويض راسالمال لا يحدده عرض راسالمال وحده ، بل يتحدد بالعلاقة القائمة بين عرض راسالمال والطلب عليه . تقد بين « نورسكه » بصورة واضحة، وفقا للمنطق الحدي ، ونظرا لـ « حلقات الفقر المفرغة » ؛ ان تعويض راسالمال لا يجب ان يكون اكثر ارتفاعا في البلدان القليلة النمو . ويمكننا بالطبع ان نأخذ على « نورسكه » تلك العمومية القصوى التي يسبغها على حكمه . ان تعويض راسالمال ليس تعويضا مرتفعا في جميع قطاعات الاقتصاد المتخلف ، لكنه قد يكون مرتفعا في بعض هذه القطاعات . لا سيما في الشرائح الداخلية التي اما ان تكون داخلة في تنافس مع الحرفية المحلية او ان تكون مرتبطة بما تنفقه الطبقات الغنية (« الثالثي ») . مع ذلك ، فحتى في هذه المواضع من الاقتصاد ليس معدل الفائدة هو المرتفع بشكل خاص . بل الربح . اما الفائدة فهي بالضبط مرتفعة جدا في شرائح الاقتصاد الريفي ما قبل الراسمالي ؛ وهي شرائح لا تهم راسالمال .

في انكلترا ، حيث كانت الراسمالية موجودة ، كان بوسع الكلاسيكيين الكبار ان يفهموا ان صاحب المشروع والراسمالي يشكلان شخصا واحدا بعينه . أما في فرنسا ، حيث لم تكن الراسمالية موجودة الا كنموذج غائي ، نظرا لان واقع البلد كان ما يزال واقع تشكيلة اجتماعية مدولة étatique وفلاحية بنسبة مرتفعة ، لم تكن النظرية المتبعة نظرية تراكم راسالمال في نمط انتاج راسمالي ، بل كانت نظرية التراكم الاولي . والحق ان ما كان مهما في عصر الراسمالية المركنتالية لم يكن الصناعي، الذي لم يكن قد وجد بعد ، بل التاجر الذي يراكم راسالمال المالي، احد العناصر الضرورية لظهور نمط الانتاج الراسمالي . ماذا كان يفعل التاجر بذلك المال في عصر لم تتيسر فيه بعد امكانية استثماره في الانتاج ؟ كان يديّنه . فالراسمالي كان مدينا ، لا منتجا (صاحب مشروع) . في فرنسا الريفية والبيروقراطية كان الناس يدخرون لكي يدينوا لا لكي يستثمروا .

ان « ساي » يصور لنا في نظريته ؛ ذلك التاخر الذي كان يشهده الواقع الفرنسي . وهي نظرية تؤدي حكما الى ايديولوجية الاتساقات الشاملة . فاذا كانت عملية الانتاج عملية مقنعة ومتخفية لا يعود هنالك

تحليل موضوعي ممكن ، ولا من تفكير في تطور الشروط الموضوعية للانتاج . لا يعود هناك سوى الاتساق التوتولوجي بين ارتياح الدائن والمستدين ارتياحا متكافئا ، واقعا على الصعيد الذاتي لرغبتيهما ،« رغبة التوفير » او « رغبة الاستهلاك » . وهذا التوازن لا تاريخ له : انه ساكن، جامد . وقد كان ذلك يساعد على تدبير الامور تدبيرا جيدا على نحو يجعل من الواجب تبني هذه الطريقة في رؤيتها . ان نظرية التوازن العام ــ تعميم ايديولوجية الاتساقات الشاملة ــ تحقق النصر لهذه الطريقة . ولسوف يبقى « كينز » ضمن هذا الاطار الفالراسي(*) : يقتصر على تعقيده بعض الشيء ــ مضيفا له « معادلة » ــ ولكن دون أن يرفض ، بالطبع ، اساسه الجوهري .

الدينامية الريكاردية والايرادات المتناقصة :

بالنسبة للكلاسيكيين الانكليز ، كان اتجاه البلدان النامية نحو تصدير رؤوس الاموال امرا طبيعيا . ولما كان ريكاردو مهتما بمستقبل النظام فقد اعتقد ان بوسعه ان يكتشف في دينامية النظام عن قانون تدني معدل الربح ، من شأنه ان يؤدي بالرأسمالية الى « حالة راكدة » état stationnaire . لقد كان لدينامية الرأسمالية الداخلية عند ريكاردو قاعدة مزدوجة : اطروحة الايرادات المتناقصة للارض المعروضة بكميات متناهية ، والاطروحة المالتوسية عن السكان . كل تحسين في مستوى المعيشة يؤدي الى توسيع سكاني . وعندما يصبح السكان اكثر عددا يقتضي ذلك ــ ما ان يعاد الاجر الى مستوى المواد المعيشية ــ اجرا اجماليا اكبر مما كان في البدء . ان قانون الايرادات المتناقصة يدلنا والحالة هذه ، على ان الاجر الاجمالي يتجه على هذا النحو الى امتصاص كل المنتوج الاجمالي ، بعد دفع الريع .

فالمالكون العقاريون هم المستفيدون الوحيدون من التقدم . اما حصة الربح فتقل بالكمية المطلقة والنسبية ، الى ان يحين الوقت الذي يصبح فيه معدل الربح منعدما . في هذا الحين يزول كل حث على الاستثمار : فيصار اذن الى الدخول في « زمن الركود » . هذه الاطروحة

(*) نسبة الى « فالراس » . (Walras)

التي لا يضارع هزالهـا الا هزال المقدمتين اللتين تستند اليهما : مقدمة اولى ـ قانــون السكان ـ وهي عبارة عــن تبسيط سوسيولوجي لا يمكن القبول به ، ومقدمة ثانية ـ اطروحـة الارادات المتناقصة ـ وهي نفي لكل التقدم التقني ، اي لتلـك الميزة العميقة الوضوح التي يمتاز بها التاريخ) تمتاز مع ذلك عن النظرية الكلاسيكية الجديدة بكونهـا نظريـة الديناميـة الداخليـة للتعاظـم .

خلفاء كينز والوفرة الغزيرة للتوفير في الاقتصادات « الناضجة » .

كان « هارود » اول مــن حاول ، من الاقتصاديين الذين جاؤوا بعد كينز ، ان يدخل نظرية « كينز » النقدية ضمــن دينامية طويلة المدى . فهو يصف التقدم التقني بانه « حيادي » اذا ابقى معامل راسالمال (نسبـة راسالمال الوطني الى الدخل الوطني) على استقراره . علمـا بان معـدل الفائدة ثابت . في هذه الشروط لا يبدل التقدم من شان التوزيع . لهذا السبب يعمد «هارود»الى نقدكل من «هيكس» و«بيغو» اللذين يدخلان مرونة استبدال راسالمال بالعمل في تعريفهما للتقدم الحيادي (١٠٥). فرضية «هارود» هذه تقوم اذن على افتراض مزدوج : تكويــن عضوي ثابت . ومعدل قيمـة زائدة ثابت ايضا . اذا كــان التقدم استمراريا ودائم الحياد فمن شانـه ان يرفع الدخل الوطني بصورة منتظمـة . ولكي يكـون التعاظم متوازنـا فانه يقتضي ان لا ينمــو التوفيـر نمـوا اسرع من الدخل . اي ان تكـون القابليـة الحدية للتوفيـر مـستقرة . والحال ان هذه القابليـة تنمو عندما يزداد الدخل . فيجب اذن ، حتى يبقى التعاظم متوازنا ، ان يتناقص معدل الفائدة بصورة مستمرة . ويضيف « هارود » ان عدد السكان المتعاظـم يقتضي توفيرا متعاظمـا في حال بقاء كل شيء متكافئا فيمـا عدا ذلك . واذن هنالك سبب مزدوج حتى يوجب التوازن الديناميكي تدنيا متواصلا في معدل الفائدة . لكــن هذا المعدل لا يسعه بالضبط ان يتناقص وان يصبح سلبيـا لانه في نفس الوقت معدل فعلي ونقدي ؛ ولانه ، لهــذا السبب الثاني ، لا يسعه ان يهبط الى مـا دون المستوى الذي يفرضـه « تفضيل السيولة » . فالتعاظم يصبح عندئذ محتجزا : وتكـون ازاء حالة

(١٠٥) Harrod « نحو اقتصاد ديناميكي » ص ٢٢ ـ ٢٣ . Hicks « القيمـة وراسالمال » مترجم باريس ١٩٥٦ . « نظرية الاجور » نيويورك ١٩٢٨ . Pigou « اقتصاد الازدهار » لندن ١٩٥٢ .

من حـــالات « ما فوق النمو » **Sur développement** حيث ينعدم الاستثمار الجديد . فيهرب التوفير من مثل هذه البلدان « الفائقة النمو » .

وأذن ، تقوم دينامية « هارود » على قاعدة التاكيد على العلاقــــة المزدوجة بيـــن الفائدة والتوفير من جهة ، وبين السكان والتوفير من جهة اخرى . هل تؤثر الفائدة فعـــلا على التوفير ؟ لقد سبق ان اتخذنا موقفا من هذا الموضوع ، واكدنـــا ان « كينز » لا يبدو محكومـــا بشيء اخر سوى عدم تكافؤ توزيع الدخل الاجمالي . لكننا نرى الامر ، من جهتنا ، مختلفا جدا : نرى ان التوفير يرتبط بطبيعة الدخل المهيمن . ففي نمط الانتـــاج الراسمالي يكـــون الربح معدا بصورة وظيفية للتوفير بغيـــة الاستثمـــار (سواء كـــان هذا الاخير « ممكنا » ام لا) . ولنضف ان هارود ، فـــي تحليله لشروط التوازن المتعاظم ، قـــد تملص من المسألة الهامة التي هـــي مســألـــة تأثيـــر « ف » على الاستثمارات . لنفترض ان معدل الفائدة قد انخفض فعـــلا ، بحيث صار من الممكـــن أن يكـــون التعاظم متـــسقا ، أفـــلا يؤثر هذا الانخفاض على اختيار التقنية ؟ ان الذي يتبدل في هذه الحـــال هـــو معامل راسالمال . نعتقـــد ان تأثير الفائدة هـــو في الحقيقة تأثيـــر اقل بكثير ممـــا تزعمه النظريـــة الحدية . لكـــن باحثا يصرح بانتمـــائه الى آراء « فالراس » **Walras** لا يســعه أن يهمل ، في نموذجه ، ما تعتبره الحدية امرا حاسما في هذا الصدد . الى ذلك ، فان « هارود » في تحليله لعلاقات السكـــان بالتوفيـــر ، يقتصر على التاكيـــد على انه اذا زاد عـــدد السكان يجب ان تزيد حصة المداخيل الموفرة ، لان الحاجات المقبلة تصبح حاجات اكبر . والحق ان كل شيء يساعد على الاعتقاد ، في حال زيـــادة عدد الســكان ، بأن العرض الاضافي للعمل في السوق سوف يؤدي الـــى انخفاض مستوى الاجور ، ورغم ان الحاجـــة الى التوفيـــر لدى القســـم الاعظم من الســكـــان تكـــون قد ازدادت ، وذلك من اجل تأميـــن مستوى معيشـــة ثابت لابنائهم ، فـــان الطاقة على التوفير لديهم تكون قد قلـــت . مع ذلك فـــان تحليل « هارود » يؤدي ، حول هذه النقطـــة ، الى نتيجـــة صحيحة . اذ ان المداخيل التي ليست اجورا ، والتي راينا انهـــا بطبيعتها معدة للتوفيـــر وللاستثمار ، تكـــون قـــد ازدادت بنفس الكميـــة التي تكون الاجور قد انخفضت بها ، على نحـــو يؤدي الى ازديـــاد معدل التوفيـــر ازديادا فعليـــا ، ولكـــن لا لان الحاجات قد انتقلت في اشباعها من حســن الى احســن ، بل لان الدخل قـــد ازداد في توزيعه تفاوتا على تفاوت . ان

اخطر مأخذ يمكن ان نأخذه على « هارود » هو كونه قد اقتصر على دراسة شروط التعاظم المتسق – من منظار حدي – ضمن فرضية التقدم التقني الحيادي . بيد ان التقدم هو – او على الاقل قد كان خلال قرن – « استخدام لراسالمال » . انطلاقا من هذا المعطى بالذات ينبغي بناء نظرية التعاظم .

لقد حاولت « ج . روبنسون » (١٠٦) ان تكمل تحليل هارود ما بعد الكينزي . وهي تستوحي أفكار ماركس فتتخلى عن تعريف « هارود » للتقدم الحيادي بوصفه التقدم الذي يبقي معامل راسالمال مستقرا . وهي تحدد حيادية التقدم بوصفها استقرارية التكوين العضوي لراسالمال . اما بقية التحليل فلا تختلف اساسا عن تحليل « هارود » . ان « ج . روبنسون » تدرس شروط تراكم منتظم ضمن فرضيات معينة . هذه الفرضيات هي : ثبات الفائدة ، حيادية التقدم ، استقرارية تقسيم الدخل الصافي بين الاجر والربح (والفرضيتان الاخيرتان اذا اخذتا معا توازيان فرضيتي ماركس : استقرارية التكوين العضوي ومعدل القيمة الزائدة او تعريف « هارود » لحيادية التقدم) . ضمن هذه الفرضيات لا يمكن للتراكم ان يحصل بصورة منتظمة الا اذا حصل توفير جزء ثابت من الدخل الصافي . واذن ، فالتوفير ينجه لان يصبح فائق الوفرة في البلدان النامية جدا ، لنفس السبب الاساسي اياه الذي نجده عند « هارود » وهو ضرورة التوفير المستقر وغير المتعاظم (علما ان الفائدة ثابتة) .

ان ترسيمة « روبنسون » تمتاز عن ترسيمة « هارود » بامتياز واحد، وهو انها تتيح دراسة مفاعيل تبدل ممكن قد يطرأ على معدل القيمة الزائدة ، دراسة مستقلة . فتوزيع الدخل بين الاجر والربح مرتبط بقوى الاحتكار التي تلعب دورها في صلب الاقتصاد ، لا سيما بقوة احتكار ملكية رؤوس الاموال في وجه الطبقة العاملة الخالية الوفاض من اية وسيلة تساعدها على الوجود سوى قوة عملها ، وتلاحظ « روبنسون » ان تقوية هذا الاحتكار تحدد توزيعا اكثر ملاءمة للارباح،

---

(١٠٦) J . Robinan « ملاحظات حول اقتصاد التقدم التقني »، « تصنيف الاختراعات » (مجلة الدراسات الاقتصادية ١٩٣٧ – ١٩٣٨) « تعميم النظرية العامة» « نظرية المنافسة الناقصة » لندن ١٩٣٣

ومن ثم ، اكثر ملاءمة للتوفير . وهذا سبب اضافي يجعل التوفير فائق الوفرة في الاقتصادات النامية جدا .

هكذا ادعى الذين جاؤوا بعد « كينز » اذن ، انهم وجدوا نظرية « الازمة العامة » ، وحالة « ما فوق النمو » في الاقتصادات « الناضجة » والحالة « الراكدة » . انطلاقا من مستوى معين للنمو تصبح امكانيات التوفير اقوى من الحاجة للاستثمار (المحكومة بحجم الاستهلاك) . انها نظرية عامة لتخلف الاستهلاك La sous consommation التي لنا معها شأن .

لقد ازدادت طاقات التوفير لان الدخل الوسطي اصبح اقوى ،من جهة ، ولان درجة عدم التكافؤ في توزيع الدخل اصبحت ارفع من جهة اخرى . وتقاس هذه الدرجة بالعامل « a » في معادلة توزيع « باريتو » Log N = Log A - a log X . Pareto
حيث تمثل N عدد المداخيل التي تزيد عن القيمة X . ولكن خلال القرن ١٨٣٠ ـ ١٩٣٠ ازداد هذا العامل « a » ازديادا كبيرا في جميع بلدان الغرب الصناعية الكبرى(١٠٧) . ويعود ازدياد درجة عدم التكافؤ هذا الى تدمير المحترفات ، الامر الذي حرم قسما مرموقا من السكان من مداخيل المنشأة ؛ اذ كانت مداخيل المنشأة في ذلك الحين ممركزة في ايدي اصحاب المشاريع الذين يقل عددهم عن عدد الحرفيين) كما يعود الى تمركز المنشآت في وقت لاحق .

اما الحاجة الى الاستثمار الجديدفقد بقيت مستقرة ، وكان لهما نفس الاتجاه نحو التناقص لان الثورة العلمية والتقنية ، في الزمن المعاصر ، تعبر عن نفسها بانخفاض معامل راسالمال (١٠٨) . لهذا السبب كانت بدايات الثورة المعاصرة (السنوات الثلاثينات) مطبوعة ، بين أمور اخرى ، باعنف ازمة اقتصادية عرفها التاريخ .

يبقى ان التقدم ، خلال قرن بكامله ، لم يكن حياديا بل كاناستخداما لراسالمال ، واذن فالزيادة المستقرة في الاستهلاك كانت تقتضي استثمارات اكبر ، من شأنها ان تعوض التوفير المتصاعد اكثر فاكثر . واذا كان ثمة اتجاه الى الوفرة الفائقة في رؤوس الاموال منذ ذلك العصر ، فان

(١٠٧) كولن كلارك ، المرجع المذكور ،ص ٤٢٦ .

(١٠٨) كولن كلارك ، المرجع المذكور ص ٦٠ ـ ٧٠ و٩٧) ،« كوزنتس » « الانتاج الوطني منذ ١٨٦٩ » الجدول ٤ ـ ١٠ .

سبب ذلك عائد بشكل اولي الى انخفاض معدل الربح (الم يشتك« كينز» من التدني الاتجاهي لفعاليــة راسالمال الحديثة ؟)

التحليل الماركسي : القانــون الاتجاهي لتدني معدل الربح .

التقدم التقني ، بالنسبة لماركس ، هــو « استخدام لراسالمال » ،اي انه يرفع مستوى التكويــن العضوي لراسالمال (نسبة راسالمـال الثابت الى راسالمال المتحول) . ليس ثمــة شك حول ذلك . هذا على الاقل بالنسبــة لمــا يتعلق بكل زمــن التراكم حتى الثورة التقنيــة والعلمية المعاصرة . والحق ان ازديــاد انتاج الفرد ، على المدى القصير ، يمكــن تحقيقه بطرائق « توفير راسالمال » . ان عمليــة العقلنة التي تقوم على انمــاء انتاج الفرد عــن طريق استعمال افضل للادوات ولليــد العاملــة في نفس الوقت ،اي دون اللجوء الى استثمار جديد ، تشكل بالضبــط هذه الوسيلة . لكن هذه العقلنــة تصل ، على المدى الطويل ، الى حدودها الطبيعية ، فــلا يبقى عندئذ الا اللجوء الى تقنية احدث ، تستعمل مزيدا من الآلات، والاعتمادعلى « تطويل مدى الانتاج » وفقــا لنظرة « بوهــم باورك » Bohm Bawerk

هذه النظرة الاخيرة لــم تسلم على كل حال من نقد شديد وجهه اليها « نايت » knight الذي لم يتوان عــن تبيــن ان مدة الانتاج هذه (١٠٩) لا معنى لها ، وانه ينبغي اعتبارها بمثابة « صفر او لا نهاية » .وهو محق، بمعنى من المعاني ،كل الحق . فالسيــارةتصنع بواسطة الفولاذ ،وفولاذ الامس بواسطــة الفحم الحجري والمعدن معا قبل الامس ؛ والفحم الحجـــري بواسطة آلات من الصلب تعــود للفترة الســابقة الخ . حتى نصل الى اصل المجتمع . والواقــع ان هذه الطريقــة في قياس « البعد الزمني للانتاج » نشأت عن محاولة « بوهم باورك » لاستخلاص انتاجية راسالمال . ويلاحظ « نايت » ان السلسلة التي يعطي مجموع حدودها مدة عملية الانتاج عنــد « بوهم باورك » ، لكي تكــون سلسلة متناهية (لا غير متناهية) يجب ان تكــون الكميـــات اصغــر فأصغــر بمقدار ما نتوغل في الزمن الماضي ،اي انه يجب التســليم بوجود فائدة (انتاجية الزمن) تيتفــي استخلاصها . ثم يــستنتج « نايت » من ذلك ان هذه الفائدة لا يمكــن ان تقوم الا علــى القاعدة

---

(١٠٩) knight « راسالمال ، الوقت ، ومعدل الفائـــدة » (دائـــرة المعارف البريطانيــة ١٩٢٦) .

البسيكولوجية لعدم تقدير المستقبل حق قدره dépréciation du futur

واذن ، عوضا عن محاولة قياس هذه المدة ، يكون من الافضل قياس غزارة الانتاج براسالمال قياسا مباشرا . كيف السبيل الى ذلك ؟ صيغتان تتقدمان لنا هنا : اما الاولى فتتخذ وجهة نظر التوزيع . وهي تستخلص الصلة القائمة بين الاستثمار من جهة ومجمل المداخيل الموزعة التي يستدعيها الاستثمار من جهة اخرى : هذا هو معامل راسالمال . اما الصيغة الاخرى فتتخذ وجهة نظر الانتاج . وهي تستخلص من بين النفقات التي على صاحب المشروع ان يقوم بها للحصول على انتاج معين ، النسبة القائمة بين تلك المعدة لشراء المواد الاولية والالات ، وتلك المعدة لشراء قوة العمل . هذه النسبة هي التكوين العضوي لراسالمال عند ماركس .

ان قياس هاتين النسبتين لا يعطي نفس النتيجة . اولا لان اي تغيير مستقل يطرا على نسبة الاجر الى الربح يبدل النسبة القائمة بين نفقات شراء المواد الاولية والالات ، ونفقات شراء قوة العمل ، رغم ان النسبة بين راسالمال المستثمر في فرع معين وحصة الدخل الوطني التي تعود لهذا الفرع قد بقيت نسبة مستقرة . والسبب الثاني هو ان معامل راسالمال يدخل في الموضوع راسالمال الذي يقدمه صاحب المشروع ، في حين ان التكوين العضوي يقيس النسبة بين جزئي راسالمال المستعمل (الموضوع قيد العمل) . وبين هاتين الكميتين تدخل سرعة دوران راسالمال .

فاذا كان لزاما علينا ان لا نخلط بين التكوين العضوي عند ماركس وبين معامل راسالمال عند « هارود » ، فانه يبدو واضحا ، عند ذاك ، ان التقدم التقني ، الذي يتيح انتاجا كليا اقوى بنفس الكمية من العمل المباشر وغير المباشر ضمن شروط ثروة طبيعية لا تغير فيها ، يعبر عن نفسه بارتفاع النسبتين المعنيتين . وذلك من جهة لان سرعة الدوران تنخفض عندما يرتفع التكوين العضوي ، ومن جهة ثانية لان حاصل قسمة الاجر على الربح (او معدل القيمة الزائدة) قد بقي نسبيا على استقراره . وليس من قبيل الصدفة ان تكون سرعة دوران راسالمال مرتبطة بالتكوين العضوي . فالواقع ان هذه السرعة مرتبطة بنسبة راسالمال الجامد fixe لراسالمال المتداول circulant . بيد ان راسالمال الجامد يشكل قسما من راسالمال الثابت constant فكلما كانت الصناعة ثقيلة كلما ارتفعت تلك النسبة وتباطات سرعة الدوران .

هذا ، شرط ان تظل الشروط العامة للاعتماد دون تغيير . فالاعتماد القصير الاجل ، الذي يتيح لصاحب المشروع أن يضع مزيدا من راسالمال قيد العمل بواسطة الكمية نفسها من راسالمال المسلف avancé وذلك بتغطية النفقات التي تتخذ شكل راسالمال المتداول بواسطة تحريكات الكشوف والحسم على السندات
mobilisations de découvert et l'escompte des traites

يعجل سرعة دوران راسالمال . اما معدل القيمة الزائدة (حاصل قسمة الارباح على الاجور) فيبدو مستقرا بما فيه الكفاية على الاقل على المدى الطويل . اما على المدى القصير فان الربح يبدو اكثر مرونة من الاجر (١١٠) .

ضمن هذه الشروط يؤدي التقدم حتما الى انخفاض معدل الربح. لقد انتقد (١١١) قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح لان ارتفاع التكوين العضوي الذي يعبر عن تقدم الانتاجية يتبع ارتفاع معدل القيمة الزائدة، وهو معدل يكون له مفعول عكسي على معدل الربح . وقد اعتقد بعض الماركسيين ان من واجبهم ان يوضحوا كيف ان الاتجاه كان اقوى من هذا الاتجاه المعاكس ، اما لان ارتفاع الانتاجية كان اقوى في الصناعات المنتجة للمواد المعيشية ، فيزداد معدل القيمة الزائدة ولكن بزيادة اقل من زيادة التكوين العضوي ، واما على العكس ، لان هذه الانتاجية ترتفع مزيدا من الارتفاع في الصناعات الاخرى التي لم تتبدل فيهما لا هذه ولا تلك من النسبتين المعنيتين بهذه المنزلة (١١٢) .

ان القانون الاتجاهي ليس من القوانين التي يصح وصفها بانها خاطئة تجريبيا على المدى القصير ، و« صحيحة تجريبيا على المدى الطويل » ، الامر الذي لا معنى له على الاطلاق . بل هو قانون يحمل في ثناياه حركتين متضادتين . هذه هي الحال بالضبط هنا : فازدياد التكوين العضوي وازدياد معدل القيمة الزائدة يحدثان معا لان نفس

(١١٠) ﻫ . كلارك . المرجع المذكور ص ٨٠ ، ١٢٢ و ١٤ . Bowley « الاجور والدخل في المملكة المتحدة منذ ١٨٦٠ » كامبريدج ١٩٢٧ .

(١١١) ج . روبنسون « محاولة في الاقتصاد الماركسياني » الفصل الخامس . « بول سويزي » « نظرية التنمية الراسمالية » الفصل السادس (بالانكليزية) .

(١١٢) J . Bénard « النظرة الماركسية لراسالمال » ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

القوى التي تولد ازديـاد التكويـن العضوي (التقدم التقني) تجري باتجاه ازديـاد معدل القيمة الزائدة . والحق ان التقدم التقني يغـذي بصورة مستديمـة فضـلا في اليد العاملـة ـ « المتحررة » بفعل هذا التقدم . وهذا الفضل يلقي بوزنه في سوق العمل ويتيح ازديـاد معدل القيمـة الزائـدة .

اما العلة التي يتجه معدل القيمـة الزائدة بسببها نحو الاستقرار في البلدان الناميـة فتقع خارج هذا النطاق . هنا ايضا نلتقي من جديـد بالتحـول الذي يجعـل ازديـاد الاجـور أمرا ممكنـا . فنفهـم عندئذ ان الربح قد هبط ، في نهايـة القرن تقريبا ، هبوطا فظـا في المراكـز القديمة . فأقتضى الامر بحثا عن مجالات تصريف جديدة بوسعها ان تؤمن معدل ربح افضل : فظهر تصدير راسالمال على صعيد واسع . ومجـال التصريف هذا ظهر بصورة طبيعية في المراكز الجديدة التي في طـور التكوين . حيث يمكن استعمال اكثر التقنيات حداثة على صعيد اوسـع واشمل . نحنا هنـا ازاء الوضع الكلاسيكي ، وضع تفوق صناعة المناطق الحديثة . وهنا ، رغم وجود الاجور المرتفعـة ـ التي تكون احيانا ، بـل غالبا ، اكثر ارتفاعـا منذ البدايـة ممـا هي عليه في المراكز القديمـة ـ تكـون الانتاجيـة افضل بكثير ، بحيث ان معدل الربح يكـون متحسنا هو الاخر (١١٣) . لكـن بلدانالطراف المنظومة كذلك ينطبق عليها الامـر نفسـه . وذلك بالضبط للسبب النقيض الاول ـ فلأن معدل القيمة الزائدة فيها اكثر ارتفاعا (اذتكون الاجور ـ لقاءانتاجية مكافئة ـ اجورا أدنى) ـ يكون معدل الربـح افضـل .

ان التوزيع المتـاوي لمعدل الربح يتجه نحـو الانتشار على الصعيد العالمي كلمـا تعمقت عمليـة الانخراط في السوق العالمية البضائع ورؤوس الاموال . لذا فـان الفروقات الملاحظة ـ المقاسة ـ في معدلات الربـح بيـن البلدان النامية والبلدان المتخلفة ، رغم انهـا فروقات ظاهـرة وواضحـة ، فهي غير كافيـة لتعويض التحويل الكثيف في القيمة مـن الاطراف نحو المركز ، وهو تحويل تتيحه الفروقات في معـدلات القيمـة الزائدة بواسطة اوالية تقهقر حدي التبادل (١١٤) .

---

(١١٣) الحالة الكلاسيكية للولايات المتحدة والدومنيون البيضاء ، وقـد اشار اليهـا بحق عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٦٠ وما يليهـا .

(١١٤) انظـر اسـلاه

اما ان لا يحل تصدير راسالمال محل تصدير البضائع ، بل على العكس يشكل حافزا لهذا التصدير ، فأمر لا يحيط به غموض ، ان عمليـة تحويل راسالمال هي عمليـة تحويل للقوة الشرائية التي يجب ان تشكل حافـزا لازدياد الطلب ، لا سيمـا الاستيراد . اما انـه يجب ان ينصب ازديـاد الطلب هذا على ازديـاد الواردات فأمر لا هو يقيني ولا هـو تلقائي ، رغم انه اتجاهيا ينبغي ان يكون كذلك (١١٥) . كذلك لا شك بان الصلة الملموسة بيـن تصديـر راسالمال وتصدير معدات التجهيز التي تشكل دعامته ،تنزع عن هذه « المشكلة » جزءا من الغموض الذي يحيط بهـا . ان الاقتصـاد الشائع يتارجـح في هذا الميدان ، كشأنه في كثير من الاحيان ، بيـــن توفيق تلقائي غامض في تلقائيته (تنبثق « نظريته » عن ايديولوجيـــة الاتسـاقات الشاملة) وبيـــن مشكلـة خاطئة (هنا : اذا اعطينا للتفـــوق المقارن مكانا ليس له ــ مكانا « اساسيا » ــ فان حركة الرساميل ينبغـي ان تحل محل حركـة البضائع لا ان تشكل حافزا لها) .

واما ان تكـون ، كذلك ، دينامية تصدير راسالمال هذا (تدفـــق رؤوس الاموال ، وارتداد الارباح) مختلفـة بصورة اساسية في الاطراف عمـا هي عليه في المراكز الجديدة التي في طور التكوين ، فأمر لا يكتنفـه اي سر هـو الاخر . اذا كانت العلـة التي تنتقل بسببها الاطراف من عمر المستديـن الشاب الى عمر المستدين الكهل ــ في حيـن ان المراكـــز الجديدة التي في طور التكويـن تنتقل من مرحلـة الاستدانة الى مرحلـة الاداتة ــ تظل (العلة) غامضـة وعجيبة بالنسبة للاقتصاد الشائع، فذلك لان تلك « النظرية » تجهل مفهومي المركز والطرف ، ولا علم لهـا بالمفهومين المتميزين : التشكيلة الاجتماعية ــ الاقتصادية ونمط الانتاج ، فتـــرد التشكيلات الى « التعدد العياني » « multiple concret » ولما كان عندئذ بين استثمار رؤوس الاموال الاميركيـة في اوروبا واستثمار رؤوس الامـوال الاجنبيـة في « العالم الثالث » (١١٦) .

الزمن المعاصر يمتاز باتجاهات عديدة . والحق ان الاحتكار لا يتضمن فقط اعادة توزيع للربح لصالح الاحتكارات . فتحليل الشروط التي يتجلى

---

(١١٥) تشكل هذه المشكلة موضوع الفصل الخامس المخصص لنظرية ميـزان المدفوعات الخارجيـة .

(١١٦) سوف تبحث مشكلـة دينامية الاستثمار الاجنبي هذه في الفصل الثاني .

ضمنها التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك — وهو انعكاس دائم للتناقض الاساسي في الراسمالية — في المرحلة المعاصرة من اقتصاد « المؤسسة العملاقة » ، لم يبحث الا منذ عهد قريب : تحقيق فوائض الارباح الامكانية surprofits potentiels في الاحتكار يقتضي ارتفاعا في « الفائض » sur plus (وهو مفهوم أوسع من مفهوم القيمة الزائدة plus - value ، يتضمن المداخيل غير المنتجة ، ومداخيل الدولة) (١١٧) . عندما يتابع « باران » و« سويزي » هذا التحليل فهما يعاينان انماط امتصاص هذا الفائض المتعاظم . ان « بذل الجهد من أجل المبيع » — على اعتبار ان التنافس بين الاحتكارات لا يتم بالاسعار — يشكل القانون الداخلي للنظام : فتبذير « تكاليف المبيع » ، وهو تبذير يرافق الاحتكار ، يتيح تحقيق ربح الاحتكار ويتجه في نفس الوقت الى تقليص هذا الربح . ان النفقات العامة ، من مدنية وعسكرية ، التي انتقلت في الولايات المتحدة من ٧ ٪ من المنتوج الداخلي في بداية هذا القرن الى ١٠٪ عام ١٩٢٩ ، و١٩٪ عام ١٩٣٩ ، و٢٥ ٪ عام ١٩٥٧ و٢٩ ٪ عام ١٩٦٣ تشكل الاتجاه الضمني الاخر لدى نظام تحقيق الربح . هكذا فان الفائض المحقق — الوحيد الذي يمكن قياسه — (قيمة زائدة وتبذير وفائض تمتصه الدولة) — قد انتقل من ٤٧ ٪ من المنتوج عام ١٩٢٩ الى ٥٦ ٪ عام ١٩٣٦ . لكن الفائض الامكاني لا يمكن تحقيقه باكمله . فسوء استعمال طاقة الانتاج قضية دائمة ، كما ان مجمل البطالة واليد العاملة المشغولة بقطاع الصناعة العسكرية المتزايد يشكل نسبة مرتفعة — ولا شك بانها متزايدة — من قوة العمل . ان سوء العمالة المزمن هذا يقلص معدل الربح الفعلي للاحتكارات ويحدد صيغ التقدم وشروطه الخصوصية ، ويدفع أخيرا الى غزو الاسواق الخارجية التي بوسعها ان تؤمن معدل ربح ارفع . الامثلة التي يعطيها باران وسويزي تدل على سعة فوائض الارباح التي يحققها راسمال الاحتكاري المصدر : « في حين ان ثلثي اصول شركة « ستاندرد اويل أوف نيوجرسي » موجودة في اميركا الشمالية ، فان هذه المنطقة لا تعطي الا ثلث الارباح » (١١٨) . وينتج ، بالطبع ، عن هذا الفرق في معدلات الربح ان تكون مراكز

(١١٧) لباران وسويزي « راسمال الاحتكاري » نيويورك ١٩٦٦ . وما يلي مستقى من هذا المؤلف .

(١١٨) باران وسويزي . المرجع المذكور ص ١٧٨ .

الرأسمالية ، في نهاية الامر ، مستوردة ضخمة لرؤوس الاموال اذ ان ارتداد الارباح هو ارتداد اعظم بكثير من تصدير راسالمال . كما يشير بحق باران وسويزي . وان تصدير راسالمال اذن لا يشكل حلا لمشكلة امتصاص الفائض ، بل انه ، على العكس ، يفاقم شروطها . غير ان ذلك لا يحول دون أن ترى المؤسسة العملاقة في هذا التصدير ، على صعيدها الميكرو اقتصادي ، حلا لمشكلة توظيف فضل الربح .

والثورة العلمية والتقنية المعاصرة تفاقم ايضا التناقض الاساسي في النظام ، اذ ان ظاهرة جوهرية من ظاهرات هذه الثورة هي ان تجعل الاستثمار اكثر فعالية ، اي ان تقلص معامل راسالمال ، وان تجعل بذلك مزيدا من الربح غير المستهلك ربحا مهدورا . وهي تعزز الاتجاه الضمني نحو تصدير راسالمال وتفسر ، دون شك ، وبصورة واسعة جدا ، التدفق الحديث العهد في تصدير راسالمال الاميركي الشمالي نحو اوروبا .

ان نظرية « النضوج » ما بعد – الكينزية تحاول تفسير ظاهرة واقعية: صعوبات تحقيق القيمة الزائدة في زمن الاحتكارات ، لكنها تروح تبحث عن اسباب تلك الظاهرة حيث لا يمكن لهذه الاسباب ان توجد : اي في الاوالية النقدية . لعل اكبر مساهمة قدمها « بول باران » للعلم الاقتصادي هي استخلاصه كيف ان قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح يتجاوز في زمن الاحتكارات بواسطة صيغ جديدة من امتصاص الفائض (بتبذير وانفاق عام) . لذلك فقد انتهى الامر بباران الى نحت مفهوم علمي جديد يناسب مقتضيات المسألة – وهي جديدة ، لانها تعبر عن مشكلة جديدة هي مشكلة تفاقم التناقض الاساسي للرأسمالية في عصرنا – هو مفهوم الفائض ، كما انتهى الامر به مع « سويزي » الى استخلاص ان الفائض الامكاني في عصرنا يتجه لان يكون ارفع من الفائض الفعلي (١١٩) .

ونحن نؤيد باران وسويزي في رأيهما من انه لا التجارة الخارجية ولا تصدير راسالمال هما اللذان يشكلان حقا وسائل تجاوز صعوبات تحقيق القيمة الزائدة (١٢٠) . اذ ان التجارة تتوازن بالنسبة لمجمل مناطق

---

(١١٩) بول باران « الاقتصاد السياسي للنمو » «باران وسويزي» « الرأسمالية الاحتكارية ».

(١٢٠) « باران وسويزي » « ملاحظات حول نظرية الامبريالية » . « مشكلات تخطيط الاقتصاد وديناميته » . مقالات مقدمة الى مايكل كاليكي ، اوكسفورد ١٩٦٣ .

الراسمالية المركزية ، وتصدير رؤوس الاموال يولد تدفقا عكسيا ، يتجه للتفوق على التصدير نفسه . على كل حال هذا هو السبب الذي يمتص من اجله فضل الفائض Excédent du surplus بطرق اخرى اي بالتبذير الاقتصادي والانفاق العام . ان القوانين الاقتصادية للتنافس بين الاحتكارات تؤدي من تلقاء ذاتها ،على كل حال ،الى هذا التبذير الحتمي (عن طريق صيغ « التنافس الاحتكاري » : نفقات المبيع الخ) . وتتدخل الدولة من جهتها تدخلا نشطا لامتصاص فضل الفائض . ضمن هذا الاطار تشكل بعض الاشكال المعاصرة من العلاقات الدولية — النفقات العسكرية الخارجية و« المساعدة » العامة — والتي توفر فضلا في ميزان المدفوعات ، تشكل هي الاخرى وسائل لامتصاص الفائض .

فالتجارة الخارجية تجيب ، اذن ، على مقتضيات النظام اياها التي كانت تجيب عليها في ما مضى ، ولكن بقوة تزيد عشرة اضعاف . والحق انها تتيح تقليص كلفة قوة العمل ، بشكل خاص ، باستيراد منتوجات زراعية متاتية من الاطراف ومحصول عليها ضمن شروط تبادل غير متكافىء . وهذا التبادل غير المتكافيء هو بالذات تبادل ممكن بفضل الاواليات التي تتيح لراسمالية الاحتكارات ان تؤمن للمركز نماظما متواصلا للاجور (اوالية مرتبطة بصيغ التنافس بين الاحتكارات) في حين ان طبيعة التشكيلات الطرفية تتيح ابقاء تعويضات العمل في مستوى منخفض . والتجارة الخارجية تتيح كذلك تقليص كلفة المواد الاولية بفضل اوالية التبادل غير المتكافيء اياهما . فالوسائل « الاقتصادية غير الاعتيادية » extra - économiques التي كان ينبغي للراسمالية التنافسية ان تلجأ اليها ، يصار الى استبدالها اذن بوسائل « اقتصادية » : ادلجة الاقتصاد — الاقتصادوية — تجد هنا كذلك واحدا من مصادرها . وفي نفس الوقت ، فان الطاقة على تصدير رؤوس الاموال ، بفضل الاحتكارات ، تضاعف الوسائل التي تفرض بواسطتها على الاطراف تلك المنتوجات الضرورية للمركز . ان الصراع من اجل اسواق المواد الاولية يصبح امرا جوهريا في تحليل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الاحتكارات ، انطلاقا من السياسات البحتة التي تنتهجها الدول . عندئذ نفهم كيف ان الولايات المتحدة ، التي كانت مصدرة خالصة للمنتوجات المعدنية حتى عام ١٩٢٠ ، قد تحولت الى مستوردة هامة لهذه المنتوجات ، الى حد ان هذه المنتوجات الصافية تشكل حوالي ١٤٪ من

استهلاكها (عام ١٩٦١) : ٤٣٪ من انتاجها من فلزات الحديد ، ٣١ ٪ من النفط ، ١٨ ٪ من النحاس،٦٢٨٪ من البوكسيت وبين ١٣٠ و١٤٠٪ من الرصاص والزنك (عام ١٩٦٦) (١٢١) .

اذا كان تصدير راسالمال لا يتيح امتصاص الفائض للسبب المقدم اعلاه، فوظيفته رفع معدل الربح . لان راسالمال يستفيد من معدلات القيمة الزائدة الارفع مما هي في بلده الاصلي . لكن هذا التحويل الجوهري مقنع بشكل واسع بالتوزيع المتساوي لمعدل الربح على الصعيد العالمي ،ذلك التوزيع المتساوي الذي يشكل جوهر التبادل غير التكافيء .

من المهم ان لا يصار الى تمثيل وظيفة واواليات كل من التجارة وتصدير رؤوس الاموال بين بلدان الراسمالية المركزية (لا سيما بين الولايات المتحدة واوروبا) بوظيفة هذه العلاقات مع الاطراف ، اذ ان طبيعة المنتوجات المتبادلة ليست متماهية . كما ان وجهة الاستثمار الخارجي ودينامية ارتداد الارباح ليسا كذلك متماهيين .

اما بالنسبة لما يتعلق بالتبادلات الخارجية (١٢٢) فهي تتناول بشكل جوهري منتوجات مانيفاتورية بالنسبة للبلدان النامية غير الشيوعية (٦٨ مليار دولار في المتوسط السنوي لفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ من اصل مجموع الصادرات البالغ ٩٧،١ مليارا)، في حين ان المنتوجات الزراعية ،والمنجمية والنفطية تمثل على التوالي ٨،٤، ٦،٨، ٩،١ مليارا ، وتمثل المنتوجات المانيفاتورية ٤٧ مليارات فقط) من القيمة الاجمالية لصادرات البلدان المتخلفة . والحال ان الاتجاه نحو تصاعد التبادلات بين البلدان النامية بشكل اسرع من التبادلات مع البلدان المتخلفة هي ظاهرة مميزة لعصرنا : فقد انتقلت التجارة العالمية بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٥ من ٥٣،٥ الى ١٥٦،٣ مليارا من الدولارات (المعدل السنوي للتماظم ٧،٤ ٪) علما بان معدل تماظم تجارة البلدان النامية في ما بينها قد كان ٩،٤ ٪ ، بينما كان معدل تماظم صادرات البلدان المتخلفة نحو البلدان النامية ٥،٢ ٪ (و ٤،٢٪ في حال استثناء البلدان المنتجة للنفط) (١٢٣) .

---

(١٢١) هاري ماغدوف . المرجع المذكور ، ص ٥٦ ــ ٥٨ .

(١٢٢) هاري ماغدوف ، المرجع المذكور ص ١١٦ .

(١٢٣) Hal B . Larry « استيراد المانيفاتورة من البلدان القليلة النمو » نيويورك ١٩٦٨ ص ٢ ، ذكرها ماغدوف في المرجع المذكور ص ١٨٥ .

وليست وجهة الاستثمارات الاجنبية هي التي تختلف فقط اختلافا اساسيا حسبما يكون البلد المستقبل للاستثمارات بلدا ناميا او لا ؛ بل ان دينامية ارتداد الارباح تختلف هي الاخرى كذلك . ففي حين ان تدفق رؤوس الاموال الاميركية نحو اوروبا وكندا (١٤،٩ مليارا من الدولارات بين ١٩٥٠ و ١٩٦٥) قد طغى على ارتداد الارباح (١١،٤ مليارا) نجد ان الارتداد المتأتي من الاطراف (٢٥،٦ مليارا) قد طغى على تدفق تصدير رؤوس الاموال (٩،٠ مليارات) (١٢٤) .

والحال ان عدم تكافوء النمو بين الولايات المتحدة وبلدان المركز الاخرى (اوروبا واليابان) الذي اتسع بشكل خاص خلال الحرب العالمية الثانية ، قد اعطى لهذه العلاقات بين الولايات المتحدة واوروبا اهمية كبيرة خاصة منذ عام ١٩٤٥ ، وهذه الاهمية هي في اصل ازدهار تلك المنطقة كما انها هي التي اسبغت على العلاقات مع الاطراف دورا ثانويا . بناء على هذه الواقعة طرأ التحول على المنظومة العالمية في المركز : اذ نشأ تراتب اساسي بين الولايات المتحدة والبلدان الاخرى ؛ في حين ان المنظومة كانت قد تميزت حتى ذلك الحين بتوازن نسبي بين القوى (١٢٥) . على ان استثمار رأسالمال الاميركي في بلدان المركز الاخرى لا يضطلع بنفس الوظيفة التي يضطلع بها رأسالمال الاجنبي المستثمر في الاطراف بوجه عام . فالبحث عن المواد الاولية هنا هو بحث ثانوي . بل ان التوصل الى حماية البراآت والاسواق ذات الافضلية وخاصة التفوق التكنولوجي هي الدوافع الجوهرية هنا ؛ اكثر مما هو المستوى المنخفض للاجور . كما ينبغي لنا ان نعلم هنا ان المستوى المنخفض للاجور في اوروبا يتيح للشركات الاميركية التي تتمركز في هذه الاخيرة ان تحقق ارباحا افضل ـ نظرا لتكنولوجيتها المتفوقة . وقد يكون هذا الدافع الثانوي بالنسبة لتصدير رؤوس الاموال الاميركية نحو اوروبا ، دافعا جوهريا بالنسبة لرؤوس

(١٢٤) هاري ماغدوف المرجع المذكور ٢٢٨

(١٢٥) هذا التفوق ليس تفوقا صارخا في حصص مختلف البلدان في التجارة العالمية للمنتوجات المانيفاتورية : فقد انتقلت حصة الولايات المتحدة من ١١،٧٪ عام ١٨٩٩ الى ٢٠،٦٪ فقط عام ١٩٦٧ ، وانتقلت حصة بريطانيا من ٣٢،٢٪ الى ١١،٩٪ ، وحصة المانيا من ٢٢،٤ الى ١٩،٧ ، وحصة فرنسا من ١٤،٤ الى ٨،٥ وحصة اليابان من ١،٥ الى ٩،٩ (هاري ماغدوف ، المرجع المذكور ص ٦٦) لكنه تفوق صارخ من حيث تدفق رؤوس الاموال .

الاموال الاميركية نحـو اوروبا ـ دافعـا جوهريا بالنسبة لرؤوس الاموال المتجهـة نحـو صناعات الاستعاضة عن الواردات فـي الاطراف ، وذلك ، على مـا يبدو ، عكس ما يـراه « ماغدوف » (١٢٦) . فالطابع العالمي اكثر فاكثر للتكنولوجيا الذي ينجم عن ذلك ، يشكل بالاضافة الى الثورة العلمية والتقنية المعاصرة الميزة الخاصة الثانيـة من ميزات عصرنا .

ينجم عن ذلك كله ان العلاقات الخارجية علاقات جوهرية بالنسبة للمركز . لا فقط تلك العلاقات العامة بيـن المركز والاطراف بل ايضا ، وعلى نحـو ادق ، العلاقات بيـن الولايات المتحدة وبلدان المركز الاخرى . ونحـن نشير مع « ماغدوف » الى انه من الخطأ الاساسي الاعتقاد بـأن هذه العلاقات ليست مهمـة بالنسبة للولايات المتحدة بحجة ان الصادرات تمثل ٥ ٪ فقط من انتاجهـا الداخلي الخام ، وان صادرات رؤوس الأموال تمثل ١٠ ٪ من الاستثمارات المحققة في الداخل . اذ ان « ما هـو هامشي بالنسبة للبلد قد لا يكـون هامشيا بالنسبة لشركة جوهريـة (١٢٧) »

فاذا كانت صادرات الولايات المتحدة قد انتقلت من ١٠ مليارات الى ٢٥ مليارا بيـن عامي ١٩٥٠ و١٩٦٤ ، فـان مبيعات الشركات الاميركيـة الموجودة في الخارج انتقلت من ٤٤ الى ١٤٣ مليارا في نفس الفترة . ان انتاج هذه الشركات يمثل ما يوازي القوة العالمية الثالثة كما يمثل مجمـل الصادرات مع تلك المبيعات ٢/٥ الانتاج المادي لادوات الاستهـلاك فـي الولايات المتحدة . وقد ضرب تعاظم تلك المبيعات بـ ٣٫٠٧ خلال ١٤ عامـا (بيـن ١٩٥٠ و ١٩٦٤) مقابـل ٢٫٤٣ فقط بالنسبة للمبيعات في السوق الوطنية . امـا ارباح هذه الاستثمارات فقـد انتقلت من ٢٫١ مليار عـام ١٩٥٠ الى ٧٫٨ عام ١٩٦٥ ، في حين ان ارباح الشركات الوطنية ، انتقلت من ٢١٫٧ الى ٣٦٫١ مليارا فقط ، كمـا ان استثمارات المؤسسات الفرعية قد ضربت بثلاثة في حيـن ان استثمارات الشركات الوطنية قد ضربت بـ ١٫٤ فقط بيـن عامي ١٩٥٧ و١٩٦٧ (١٢٨) .

ان بعض الاوجه المعاصرة للعلاقات الخارجية ينبغي ان يبحث مـن زاويـة ترابطه الوثيق باطروحـة امتصاص الفائض مـن قبل الدولـة .

---

(١٢٦) هاري ماغدوف المرجـع المذكور ص ٤٤ .

(١٢٧) على حد تعبير Robert Engler « سياسات الزيت » نيويورك ١٩٦٧ .

(١٢٨) هاري ماغدوف المرجع المذكور ص ٦٩ ــ ٧٠ و ٢٠٥ ــ ٢١٢ .

و« المساعدة » الخارجيـة العامة تقع ضمـن هذا الاطار . فمـن اصـل مجموع المساعدة العامة الاميركيـة التي بلغت قيمتهـا ١١٧ مليـار دولار ووزعت بيـن عامي ١٩٤٥ و١٩٦٧ ، تلقت البلدان الناميـة مـن هـذه المساعدة ، ولا سيمـا اوروبا ، ٥٧،٤ مليارا ، وكان معظمها على شكـل هبات (٣٣،٤ مليارا) ، اما البلدان الزبائن ، المرتبطـة عسكريا ، (تركيا ، اليونان ، ايران ،فورموزا ، الفيليبين ، فيتنام) فقـد تلقت ٣٦،٦ مليارا (منهـا ٢٢،٠ مليارا على شكل هبات) بينمـا تلقت البلدان المتخلفـة الاخرى ٢٤،٦ مليارا (منها ١٤،٤ مليارا على شكل هبات) . هذه المساعدة اتاحت امتصاص ٣٠ ٪ من صادرات الفولاذ الاميركية ، و٤٠ بالمئة من رقم اعمال البحرية السلعية . كما تمثل هـذه الصادرات ، بالاضافـة الـى المشتريات العسكرية ــ الممولة بشكل واسع بهذه الطريقة بالنسبة لبعض المنتوجات ــ نسبة مئويـة تتراوح بيـن ٢٠ و ٩٠ ٪ مـن انتـاج بعض الفـروع (١٢٩) .

ان المساعدة العامة المقدمة للبلدان المتخلفة ، والتي ظهرت في اعقاب الحرب العالميـة الثانية ، تلبي وظائف عدة . فهي حتى بمعزل عن مغزاهـا السياسي ــ الامر الذي لا يسع « الاقتصـاديين » تجاهله برياء ومكر ــ تتيح تجاوز التناقض القائم بيـن تدفق الاستثمارات الخاصة وارتـداد الارباح ، اي ان وظيفتها الجوهرية هي المحافظة على الوضع القائم كما هو، ذلك الوضع الذي يفرض على الاطراف تخصصـا دوليـا غير متكافىء .

لقد انتقلت القيمة الاجمالية للمساهمات الماليـة العامة التي تقدمها البلدان النامية الغربيـة للبلدان « المتخلفة » من ٨،١ مليارات دولار عـام ١٩٦٠ الى ١١،٣ مليارا عام ١٩٦٧ (منها ٧،٠ مساهمات عامة) . اما القيمة الاجمالية لمساهمات البلدان الشرقيـة فهي في حدود ٠،٤ مليارا . وهذا يمثل حوالي ١ ٪ من الدخل الوطني للبلدان النامية الغربية . ان المساعدة الماليـة العامـة تمثل حوالي ٥٠ ٪ من هذه المساهمات كمـا يمثل التواجد التقني ١٢ ٪ (بصورة رئيسيـة في التعليم ، لا سيمـا في بلدان افريقيـا التي تتكلم الفرنسيـة) والاستثمارات الخاصة ٢٥ ٪ والاعتمادات المعدة للتصدير ١٠٪ . وقد نمت حصة القروض باستمرار على حساب حصـة الهبات في المساعدة العامة : فانتقلت من ٢٣ ٪ عام ١٩٦١ الى ٤١ ٪ عام ١٩٦٧ ، كمـا تراوحت حصة المساعدة الغذائية بيـن ٢٠ و٢٥ ٪ . ويبلغ

(١٢٩) هاري ماغدوف المرجع المذكور ص ٢١٦ ــ ٢١٧ .

اشتراك الولايات المتحدة بالمساهمات الخارجية الاجمالية حوالي ٤٢ ٪ عام ١٩٦٧ ، كما يبلغ اشتراك فرنسا حوالي ١٠ ٪ والمانيا ٨،٥ ٪ وبريطانيا العظمى ٦،٥ ٪ . ومهما يقال عن نتائج هذه المساعدة ، فان تلك النتائج مسكينة للغاية . فقد كان معدل تعاظم البلدان « السائرة في طريق النمو » ٥٪ فقط بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٧ ، أي ادنى مما هو في البلدان النامية بنسبة ٢،٤ ٪ للراس الواحد . اما الانتاج الغذائي في الراس الواحد فقد كان انتاجا راكدا بل لعله قد انخفض ، وبقي عدد السكان الاميين البالغين على حاله بل انه قد زاد – بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون شخص . لقد اتسعت الهوة بين العالم النامي والاطراف على جميع الاصعدة . ومهما قيل حول ذلك ، فليس « عدم توفر الجهد اللازم » هو المسؤول عن هذا الوضع ، بل ان المسؤول عنه هو وجهة هذه « المساعدة » والوظيفة الجوهرية التي تقوم بها من اجل المحافظة على الوضع القائم كما هو . ورغم ان عنصر « الهبة » هو العنصر المهم في المساعدة العامة – علما بأن شروط القروض هي افضل من شروط سوق الرساميل في الغرب – فان الدين الخارجي للبلدان المتخلفة قد انتقل من ٩،٧ مليار دولار عام ١٩٥٦ الى ٤١،٥ مليارا عام ١٩٦٧ (انتقل دين البلدان النامية من ٢،٤١ الى ١٦،٦) وتمتص خدمة هذا الدين ١٠ ٪ من الصادرات مقابل ٣ ٪ عام ١٩٥٦ . اما توجيه الاستثمارات الخاصة – ونصف هذه الاستثمارات يهتم بانتاج النفط – توجيهها يتلاءم مع مقتضيات نمو المراكز ، و « فوائض الاسعار » Surprix التي تدفعها الاطراف (لا سيما تلك التي في السوق الحرة ، وتلك التي تشكل المقابل للمساعدة العامة الاميركية للفوائض الزراعية في الولايات المتحدة) ، والطابع العسكري والسياسي لجزء مهم من المساعدة العامة ، فقد دفعت جميعا بـ « ادوارد ماسون » الى ان يعتبر ، في أحسن الاحوال ، ان ثلث مساهمات الغرب للبلدان المتخلفة يخدم النمو – اما نحن فنقول التعاظم (دون نمو) (١٣٠) .

(١٣٠) هذه الارقام مستمدة جميعا من «الامتحان» ١٩٦٨ . « مساعدة النمو » ، منظمة التعاون والنمو الاقتصادي OCDE باريس ١٩٦٩ . بالنسبة للقرض العام : البنك «الدولي للانماء والتعمير » « القرض العام الخارجي المتوسط والبعيد المدى .» « الكميات البارزة السالفة واللاحقة ، في حقل المدفوعات والقطعات ». ١٩٥٦ – ١٩٦٦ واشنطن ١٩٦٧ . « ادوارد س . ماسون » « المساعدة الخارجية والسياسة الخارجية » نيويورك ١٩٦٤ لا سيما ص ١٤ .

اذا لم تكــن وظيفة المساعدة الخارجية انمــاء الاطراف ، بل الابقــاء عليهــا في تخلفها ، فهي لا تتوصل بالاضافة الى ذلك الــى تقليص فضل الفائض في المركز ، لانهــا تحمل تدفقــا عكسيــا يتجاوزهــا بكثير ، لا سيما إذا اضفنــا التدفق العكسي الذي استطعنــا رصده الى التحويــل غيـــر المنظور للقيمة . مع ذلك فــان وظيفتهــا جوهرية بالنسبة لفروع الاقتصاد والشركات الرئيسية التي تستفيد منهــا الاستفادة الحقيقية .

٣ ـ وظائف التجارة الدولية وتصدير رؤوس الاموال

اذا حاولنا اذن ان نراجع النتائج التي توصلنا اليهــا فاننا نذكر اولا ان نظرية التفوقات المقارنة نظريــة عــاجزة عــن تفسير بنيــة التجــارة العالميــة وديناميتها ، وان مكــان هذه النظريــة يبقى محدوداً جـــــداً وثانويــا جــداً .

العلة الجوهرية لاتساع التجارة العاليــة تكمــن في الاتجاه الضمني لدى الراســماليــة نحــو توسيع الاسواق . هذا الاتجاه لا ينبثق عــن اي مقتضى من مقتضيات امتصاص الفائض ، لا في العصر التنافسي ولا فــي عصر الاحتكارات . هذا بالضبط ما يقوله لينين (١٣١) :

« لماذا يعتبر وجود السوق الخارجية امرا ضروريا بالنسبة للبلـــد الراســمالي ؟ ليس ذلك ابدا لان المنتوج بشكل عام لا يمكن تحقيقه ضمن النظام الراسمالي . مثل هذا التأكيــد ليــس ســوى وهم باطل . ان وجود الســوق الخارجية ضروري لان الانتاج الراسمالي **ينطوي اساسا على اتجاه نحـــو التوســع اللامحدود .** »

لا شك ان نمو الراسمالية في بدايته قد يكون معاقا بفعل ضيق السوق الزراعية . وقد اشار آدم سميث الى ذلك ، كما يذكرنا « ك . بالوا » . وان « هنري دونيس » و « بول بايروش » محقــان عندمــا يشددان على هذا الدور الذي تلعبه مجالات التصريف الخارجية في مرحلة الاقلاع(١٣٢) .

---

(١٣١) في « نمو الراسمالية في روسيا » ذكرها ك . بالوا ، المرجع المذكور ص ١٢٤ .

(١٣٢) H . Denis « دور مجالات التصريف في التعاظم الاقتصادي في اوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة » دفاتر الـ ISEA السلسلة P رقم ٥ ، ١٩٦١ .

« بول بايروش » الثورة الصناعية والتخلف » سيدس ١٩٦٣ .

ان التحـولات التالية التي نجمت عن ظهور الاحتكارات لـم تضف مشكلة جديـدة مـن امتصاص الفائض . اذ ان تصدير رؤوس الاموال لا يجد محركه في ذلك المقتضى المزعوم بل في البحث عن معدل ربح افضل . كـان ماركس قد اكـد ذلك بقوله(١٣٣) :

« اذا صير الى تصدير رؤوس الاموال فليس ذلك لانه لا يمكـن اطلاقا تشغيلها ضمن البلد ، بل لانه يمكـن تشغيلها في الخارج بمعـدل ربـح أفضل » .

قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح يبقى التعبيـر الجوهري ، واذن الدائم ، عـن التناقض الاساسي فـي النظـام . وهـو لا يصبـح « غير جوهري » في عصر الاحتكـارات ، كمـا يظـن « ك . بالوا » (١٣٤) اذ يعتقد ان بوسعه التأكيد على ذلك بتأويله لنظريـة الفائض « لباران » التي ليست نظريتنا . فنحـن نعتقـد ، خلافـا لذلك ، ان ظهور فائض امكاني هو عبارة عـن تجلي ذلك التدني الاتجاهي . وهذا الفائض ينبغي حتمـا ان يمتص ، وهـو كذلك بالفعل ، كمـا بيـن باران وسويزي، لا بواسطـة التجارة الخارجية وتصدير رؤوس الاموال (مما يولد ارتدادا في الارباح) بل بانماط داخليـة للامتصـاص : انفاق عام ، وتبذير . وهو يمتص بصورة ثانوية بواسطة اشكال جديدة من العلاقات الخارجية : نفقـات عسكريـة فـي الخارج ومساعدة عامـة .

فوظيفـة التجارة بان تصارع ضد التدني الاتجاهي لمعدل الربـح وظيفة دائمة اذن،لا وظيفة خاصة بالفترة التنافسية (١٣٥).وعلى النقيض، فـان الاحتكارات التي تجعل تصدير رؤوس الاموال امرا ممكنا ، تدعـم

---

(١٣٣) « راسالمال » الكتاب الثالث ، القسم ٣ ، الفصل ١٥ ، ذكرهـا بالوا المرجـع المذكـور ص ١٨٢ .

(١٣٤) ك . بالوا ، المرجع المذكور ص ٢٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ . وعلى كل حـال فكريستيان بالوا يعترف بان « نقطة الضعف في بنائه تقـع هنا بالذات علـى اعتبـار (انه لا يقدم) اي تبريـر نظري ..» (ص ٢١٩) . لا شـك في ان التناقض جدلـي بين ظهـور الفائض (نتيجـة التدنـي الاتجاهي لمعـدل الربـح) وبيـن استيعـابـه (ضمن الاشكال التي حللها باران وسويزي) : فيصار اذن الـى تجاوزه بالضرورة بدون انقطـاع .

(١٣٥) ك . بالوا ، المرجع المذكور ص ٢٠ .

فعالية تلك الوظيفة . هنا بالضبط تكمن ملامح عبقرية لينين لكونه قد محور كل تحليله حول هذه الظاهرة المركزية : ظهور الاحتكارات . ونعتقد اننا وضحنا ، وفقا لهذه الذهنية ، ان التبادل غير المتكافىء بين المركز والاطراف ينجم بالضبط ، هو الاخر ، عن ظهور الاحتكارات في المركز. اذ ان هذا الظهور هو الذي يجعل نمو الهوة المتسعة بين الاجور في المركز وفي الاطراف ، لقاء انتاجية متكافئة ، امرا ممكنا ، مما يفسر ان التبادل بوسعه ان يكون تبادلا غير متكافىء رغم ان البلدان المتخلفة تصدر منتوجات انتجتها منشآت حديثة ذات انتاجية عالية . ان تنظيم فضل متعاظم من اليد العاملة في الاطراف منبثق عن عملية التراكم الاولي ، هو ايضا امر جوهري لفهم ظاهرة التبادل غير المتكافىء هذه.

ضمن هذا الاطار العام ينبغي ان توضع من جديد اشكال التبادل بين المركز والاطراف ووظائفه المتميزة . هيمنة المركز على الاطراف هي التي تفسر تضبيط الطرف — بواسطة الاشكال المتغيرة التي يتخذها التخصص الدولي — وفقا لمقتضيات التراكم في المركز . ثم ان نمو الراسمالية في الاطراف ، يسهل بصورة تكميلية عملية التراكم في المركز ويسارعها بواسطة تخلع الاوساط ما قبل الراسمالية . اما روزا لوكسمبورغ فمحقة في تشديدها على هذه الواقعة . لكنها تخطىء اذ تجعل منها مقتضى مطلقا من مقتضيات تحقيق الفائض .

٤ — الطابع « المونوبولي » للعلاقات الدولية وموقع الاحتكارات في التجارة العالمية

هل ان التبادلات الدولية من طبيعة « اوليغابولية » ؟

النظرية الاقتصادية الجامعية الشائعة تكاد تجهل دائما الوقائع الجوهرية ، عندما تسمح لنفسها باختيار فرضياتها « بحرية » . هكذا، فهي تجهل ، باستثناء « فرنسوا بيرو » — في فرنسا — وجود الشركات العملاقة التي تحتل موقعا حاسما في التجارة العالمية كما في تصدير رؤوس الاموال . وفي افضل الاحوال ، عوضا عن ان تدرس الستراتيجيات الدولية للاحتكارات ، فهي توافق على اعتبار الدول مونوبولية . وهي تصوغ على هذا النحو بعض المشكلات الصحيحة ، لكنها تصوغ ايضا عددا من المشكلات الخاطئة التي تنبثق عن هذا « النسيان » لـ « الوسيط » بين

الشركة الصغيرة المنافسة وبين الدولة ـ الامة : هذا الوسيط هو المونوبول . سوف نرى هنا اذن حدود النظرية الشائعة ـ وهي في النهاية حدود ضيقة ـ للعلاقات الدولية باعتبارها علاقات « اوليغابولية » بين الدول . لما كانت العلاقات الدولية تعتبر منذ وقت طويل علاقات تنافسية فان هذه العلاقات تؤول في الادب الاقتصادي اكثر فاكثر على انها علاقات مونوبولية . مع ذلك فان الاتفاق بعيد عن التحقيق حول هذا التأكيد . فاشد المتطرفين في الموضوع يريدون ان يروا في العلاقات الدولية : لا علاقات بين شركات من بلدان مختلفة ؛ بل يرون فيها مباشرة علاقات بين الدول . فهم يماثلون اذن بين سلوك هذه الكيانات التي هي الامم وسلوك الاولغاوبوليين المتصارعين على السوق . ويعمد اخرون ، من منظار متواضع اكثر ، الى وضع عناصر الاحتكار في الواجهة ؛ وهي عناصر تعطي العلاقات الدولية طبيعة غير تنافسية ؛ بمعزل عن كل تدخل من قبل الدولة او كل سلوك جماعي .

لقد كانت نظرية القرن التاسع عشر في حقيقتها نظرية ميكرو اقتصادية . ففي مجال العلاقات الدولية كما في غيره يمتنع التحليل عن رؤية شيء اخر سوى علاقات بين الافراد : المشترون والباعة . مع ذلك فان التجربة المركنتالية تكذّب هذه النظرية : فحتى النصر المتاخر للتبادل الحر كانت العلاقات الدولية ملحقة بصورة وثيقة بسياسة الحكومات . ان تاريخ الشركات المتعاقدة compagnies à charte التي كان لها الاحتكار الشرعي للتجارة بين اوروبا وبلدان ما وراء البحر هي الدليل الساطع على ان وجهة نظر القرن التاسع عشر كانت محدودة جدا . والسياسة الجمركية قد دعمت على كل حال ذلك الاحتكار . بريطانيا العظمى نفسها لم تكن دائما متبادلة ـ حرة .

لذلك نفيما عدا العلاقات الفردية بين تاجر وتاجر ؛ يريد البعض اكثر فاكثر ان يرى في العلاقات الدولية علاقات بين عدة محتكرين (١٣٦) oligopoleurs . وتظل المنافسة قائمة بين مشتري البلد الواحد وبائعيه ؛ ولكن ضمن حدود تعينها السياسة التجارية والجمركية للمجموعة . وياخذ الصراع بين هذه المجموعات شكلا مماثلا لذلك الذي تدرسه

(١٣٦) O . d'Alauro « التجارة العالمية والمنافسة الاحتكارية » (بالايطالية) (الاقتصاد العالمي تشرين الثاني ١٩٤٩) . Fellner « المنافسة بين العناصر القليلة » نيويورك ١٩٤٩ .

تحليلات السوق تحت العنوان العام : الصراعات بين فرقاء الاحتكار الجماعي (الاوليغوبول) .

عندما يعمد المؤلفون الحديثون الى اعادة دمج السياسة الاقتصادية في اواليات التجارة الخارجية فانهم بذلك لا يقومون بشيء سوى الالتقاء من جديد مع كلاسيكيي النصف الاول من القرن التاسع عشر الذين صير فيما بعد الى تلخيص تبسيطي مشوه لتفكيرهم . فنحن نجد ، مثلا ، عند « ستيوارت ميل » نقاشا لافتراضات ذات فائدة جمة (١٣٧) تتعلق بالمفاعيل التي تنشأ عن ايجاد الرسم الجمركي المفروض على حدّي التبادل . والظاهر ان الكلاسيكيين الانكليز كانوا ينظرون الى العلاقات الدولية من زاوية لا شك بأنها ميكرو اقتصادية وتنافسية ، ولكن هذا كان يحصل ، اذا صح القول ، بالدرجة الاولى فقط . اما بالدرجة الثانية فكانوا يرون في هذه العلاقات علاقات بين مجموعة ومجموعة .

بتعبير اخر ، يظل التنافس قائما ضمن « مجموعات » تتصارع فيما بينها . لقد كانت تلك نظرة واقعية قريبة جدا من واقع عصرهم . على ان الكلاسيكيين كانوا ، الى جانب ذلك ، يدافعون عن التبادل الحر على اساس الاعتقاد « بالتفوقات الطبيعية » ، لهذا السبب كان التلخيص التبسيطي الكلاسيكي – الجديد امرا ممكنا : فلم يعد يرى في العلاقات الدولية الا علاقات بين افراد .

أن استئناف الحروب التجارية ابتداء من عام ١٨٩٠ ، والسياسة التي انتهجتها المانيا بين الحربين والتي كانت تحاول ربط التجارة الخارجية لبلدان اوروبا الجنوبية الشرقية ربطا شاملا بالمانيا من اجل ان تخلق بالعقل تكاملا من نمط استعماري ، و « تخصص » تلك البلدان بانتاج الحبوب واللحوم والبوكسيت ، كل ذلك بعث الدراسات التي تناولت المسلك « الاوليغوبولي » للدول واعادتها الى مركز الصدارة . (١٣٨)

اما العودة الى ادخال النظرة الاوليغوبولية الى العلاقات الدولية فقد حصل مرة اخرى عن طريق تحليل السياسة الجمركية . فالمؤلفون (١٣٩)

---

(١٣٧) ج . فينر المرجع المذكور ص ٥٥٦ .

(١٣٨) Hirschman « طاقة الامة وبنية التجارة الخارجية » .

(١٣٩) Scitovsky « اعادة النظر في نظرية التعرفات » (مجلة الدراسات الاقتصادية ١٩٤٢) . « ستوبلر اند صاموئيلسن » « الحماية والاجور الفعلية » (مجلة الدراسات الاقتصادية) ١٩٤١) .

الذيــن عالجوا هذه المشاكل يقبلــون فرضيــة نظريــة التفوّقات المقارنة. وهم يلاحظــون عندئذ انه عندمــا يعمــد بلد مــا الى فرض تعريفـــات جمركيــة فليس للبلدان الاخرى ايــة فائدة في تقليده . والواقـــع ان التعريفــة الجديدة امر يبدل مــن توزيع الاسعار النسبيـــة في البلـــد الذي ابتدع النظام الجمركي . وللبلدان الاخرى ان تتابع دفع اشباعهــا الى حده الاقصى بممارستها للتبادل الحــر مع هذا البلد ، مــع اعتبارهــا ان نظامه الداخلي للاسعار ــ اخذا بالاعتبار رسوم الجمرك ــ معطــى مــن معطيات الوضع . بيــد ان الملاحظ ان البلدان الاجنبية تسارع للاقتــداء بالبلد المجدد . ونظريــة التفوقات المقارنة ليس بوسعهــا ان تفسر كيف تستفيــد هذه البلدان عندمــا تعمــد هي الاخرى الى وضع نظام وقائي. لكنهم يجدون هذه الاستفادة في امرين : مــن جهة ، ان سبب وجـــود التعريفة هو الاحتكار ، وهذا الاحتكار يحسن حالــة حدّي التبـــادل . والواقع ان عدم تحديد نسبة التبادل ، حتى من منظار نظريــة التفوقـــات المقارنــة ،هو عدم تحديد كبيــر ، والاحتكار يتيح لواحــد من اصحـــاب الحق ان يعيــن موقعه في النقطــة التي تلائمه ضمــن منطقــة عـــدم التحديد . لكــن هناك سببا اخر يوجد ، بالاضافــة الى ذلك ، في تراث « ليست » . فعندمــا يعمــد البلد المجدد الى حمايــة نفسه ، فهو يفسح المجال امــام بعض الصناعات لأن توجــد لديه . انه يخلق بذلك تفوقــا مستقبليــا . فالبلدان الاخرى عليهــا ، والحالة هذه ، ان تقوم بمثل مــا قــام به . امــا انصار التبادل الحــر فقــد ردوا الهجوم بتأكيدهم على ان جــواب البلد الذي رفع رسوم الجمرك على أثــر فعل مماثل من البلدان التي يتبادل واياها ، هــو امر مبني على خطأ في التقدير . فهــو من جهة لا شك بانه قــد حسّن حدّي التبادل لديه ، لكنه من جهة اخرى قد خلق توزيعــا في الوارد لــم يعــد توزيعــا امثل . لقـــد اكــد طوسنـــغ وادغوورث (١٤٠) بقوة ، ولكــن بدون برهان ، على ان الخسارة التـــي تسببتهــا هذه العمليــة اكبر مــن المكسب المستمد منها . فكانت القضية، في الحقيقــة ، مشكلــة خاطئة . اذ ان نظريــة « التوزيع الامثل للموارد » مبنيــة على نظريــة « التجهيزات بالعوامل » dotations en facteurs التي تفتقــد لاي معنى عندما ينظــر اليها من منظار دينامي .

---

(١٤٠) « ادغوورث » « تقارير تتعلق بالاقتصاد السياسي » ١٩٢٥ .

لقد قام تيار بكامله من الاقتصاد ـ المتري économétrie المعاصر يأخذ على عاتقه« قياس» الطابع المونوبولي للعلاقات الدولية معتبرا الدول بمثابة وحدات التجارة العالمية . كنا رأينا ان البلدان المتخلفة تتزود عادة من لدن واحد أو اثنين او ثلاثة من المزودين الرئيسيين . ان مجرد كون عدد المزودين ادنى من ذلك الذي تتميز به علاقات البلدان النامية في ما بينها، ومجرد كون البلدان المتخلفة لا تزود تلقائيا من لدن المزودين الذين بوسعهم ان يعرضوا عليها البضائع باخفض الاسعار (اي من لدن البلد النامي الاكثر فعالية بصورة مطلقة) يظهر الطبيعة المونوبولية للتبادلات التي نبحثها . وهكذا صير الى قياس ومقارنة « غزارة » الصادرات والواردات لكل من البلدان النامية والمتخلفة : ان غزارة صادرات البلدان النامية نحو البلدان المتخلفة اقوى من غزارة صادرات هذه البلدان النامية نفسها نحو بلدان نامية أخرى (١٤١) . في هذه الشروط لا يكون الفريقان المتبادلان بقوة متكافئة . فصلابة طلب البلدان المتخلفة لمنتوجات البلدان النامية اقوى من صلابة طلب البلدان النامية لمنتوجات البلدان المتخلفة .

ان التحليل المقارن للمرونات يقدم دلالات مفيدة حول هذه المشكلة من حيث طبيعة العلاقات الدولية ودرجة عدم التكافؤ بين القوى الموجودة .

فمرونات اسعار الواردات (حاصل قسمة تنوع قيمة الواردات ذات السعر الثابت بتنوع السعر النسبي للواردات ، اي نسبة سعر الواردات للاسعار المحلية) هي عادة مرونات ضعيفة . لكنها تبدو اكثر ارتفاعا بالنسبة للبلدان النامية جدا (وحالة الولايات المتحدة ذات دلالة متميزة في هذا المجال) . هذه المرونة ضعيفة بالنسبة للبلدان الاوروبية التي تشتري المواد الاولية . ذلك يعني ان الشراء يتم ، بالنسبة للمواد الاولية ، مهما كان السعر . امابالنسبة للمنتوجات المانيفاتورية ، فالعكس صحيح ، اذ يبدو جيدا ان للسعر تأثيرا ملحوظا اكثر في مشتريات البلدان النامية ، لكنه اكثر هامشية في مشتريات البلدان المتخلفة .

كذلك فان مرونات اسعار الصادرات ضعيفة ايضا (حاصل قسمة

---

(١٤١) « براون » « الاقتصادات التطبيقية » ص ٢١٥ .

تنوع الصادرات ذات السعر الثابت بتنوع السعـــر النسبي للصادرات ،اي نسبة سعــر صادرات بلد معيّـن الى سعــر الصادرات المماثلــة لبلدان اخــرى) . فهي تبدو مرونات اضعف بالنسبــة لما يتعلق بالبلدان المتخلفة . مما يعني ان التصدير هنــا يتم مهمــا كــان السعــر بدرجــة ارفع من اى مكــان اخــر .

ويتضح كذلك ارتفاع مرونــة دخل الواردات في البلدان المتخلفــة ارتفاعا اكبر من مرونـــة دخل الواردات في البلدان الناميــة (حاصل قسمة تنوع الواردات ذات السعــر الثابت بتنوع الدخل الوطني). فالبلـــدان المتخلفــة تحتاج اذن لواردات اجنبيـــة لاشباع طلبهــا المتعاظم بدرجةاقوى من البلدان الناميــة . وعلى العكس ، فـــان ازديـــاد الدخل العالمي يعمل على ازدهــار صادرات البلدان الناميــة اكثر ممـــا يعمل على ازدهـــــار صادرات البلدان المتخلفة . تبعيــة البلدان المتخلفة تجاه البلدان الناميــة اقوى بكثيــر من التبعية العكسيــة .

ومن المثير للاهتمــام ايضا ملاحظــــــة مرونــات الاستعاضــــة Elasticité de substitution بيــن الصادرات . فمرونات استعاضـــة مجمــل الصادرات في بلدين بيـن ان لكل بلد زبائنه الخاصين وانتاجاته الاصليــة . فالعلاقات الدولية ليسـت تنافسـية على الاطلاق ، وهذا يصح سواء بالنسبة للتنافس بين بلدين ناميين ذوي بنية متقاربة ، أو بالنسبة التنافس بين بلدين زراعيين . ان مرونات الاستعاضة بين بضاعتين متجانستين (المواد الاولية والمنتوجات الزراعية كلاهما متجانســان بسهولة ، في حين ان المنتوجات المانيفاتورية في البلدان النامية يصعب تجانسهما صعوبة اكثر) في السوق العالمية قد اصبحت الان افضل . اما مرونة الاستعاضة بين منتوجيـــن متجانسيـن في سوق معينة فهي دائما مرونة مرتفعة ، ويزداد ارتفاعهـــا بالنسبــة للمنتوجات الزراعية والمنتوجات المعدنية (١٤٢) .

العلاقات الدولية ، التي لا تظهر اطلاقا كعلاقات تنافسيــة ، هي علاقات مونوبولية على درجات متفاوتة . والتنافس الذي ينشأ بين منتوجات البلدان المتخلفة في اسواق البلدان الغنية يظهر رغم كل شيء كتنافس اقوى مـــن

ذاك الذي ينشأ بين المنتوجات المانيفاتورية في اسواق البلدان المتخلفة .

(١٤٢) بالنسبة للامثلة على هذه المقارنات في المرونة ، انظر سمير امين الاطروحة ص ١٣٢ وما يليها . مصادر : « شانغ » المرجع المذكور ص ٤٢ – ٥٠ – ٧٠ – ٧٢ – ٧٤ .

ولعلنا نلاحظ ان هذا التنافس تتناقص قوته كلما اضيفت السيطرة السياسية الى علاقات السيطرة الاقتصادية . هكذا كانت بريطانيا تخشى منافسة اليابان لها في الهند اقل من خشيتها لمنافستها في الصين . واذن ، هنالك دون ادنى شك عدم تكافؤ كبير في القوى في علاقات المونوبول الثنائي الجانب bilatéral بين البلدان المتخلفة والبلدان النامية . فاذا كانت التبادلات الدولية تنتمي اذن الى نظرية المونوبول الثنائي الجانب اكثر من انتمائها الى نظرية التنافس ، فان بوسعنا ان نستنتج من ذلك انه ينبغي ان نشهد تحويلا للقيمة من البلد الاضعف (البلد المتخلف) نحو الفريق الثاني الاقوى .

ان عدم التكافؤ هذا ينجم بالدرجة الاولى عن تخصص صادرات البلدان المتخلفة . كما ان الانخراط المصرفي والنقدي الذي غالبا ما يرافق التخلف يساعد على توجه مشتريات البلدان المتخلفة نحو زبائنها الرئيسيين . وتأتي بالدرجة الثانية الصلة الوثيقة التي تربط تصدير رؤوس الاموال بتصدير البضائع . فهناك ترابط متين بين تصدير رؤوس الاموال في بلد ما وتصدير بضائعه . ولقد دفع « ايفرسون » هذا التحليل الى اقصاه ، وهو الذي درس الترابط بين تصدير رؤوس الاموال المعدة لفرع معين وتصدير البضائع الذي ينتمي لهذا النشاط اياه (١٤٣) . والنتائج التي وصل اليها التحليل توضح امورا كثيرة . كذلك يعمد « فيس » Feis بنفس الطريقة ، في كتابه الشهير ، الى امثلة عديدة عن عقود القروض الدولية التي تتضمن شروطا لشراء معدات التجهيز من البلد المدين ، وقد عممت المساعدة المالية المعاصرة هذه الممارسة .

هذا هو اساس الطابع المونوبولي للعلاقات الدولية التي يحلل التيار المسيطر في الزمن المعاصر ، بناء عليها ، حركة حدّي التبادل عبر الاجيال . اذ ان هذا الطابع المونوبولي ، اذا كان قد تجلى بعد ١٨٨٠ بتقهقر حدّي التبادل بالنسبة للبلد الفقير ، فقد كان بوسعه ان يتجلى بوضوح قبل ذلك التاريخ بتحسن هذين الحدين تحسنا غير كاف نظرا للتقدم المتحقق في البلدان المصنعة بالنسبة لذاك المتحقق في البلدان الزراعية ، فيكون هذا الطابع المونوبولي قد تعزز اذن بعد عام ١٨٨٠ (١٤٤) مجرد تعزز فقط .

---

(١٤٣) ايفرسون ، المرجع المذكور ص ٨٩ — ٩٠ .

(١٤٤) اطروحة Bruton « الانتاجية ، ميزان التجارة وحدا التجارة » (المجلة الاقتصادية آب ١٩٥٥) .

اذا كنا لا ننكر ان هذه النظرة بمجملها متفوقة على نظرة التحليلات الجزئية التي تقع بالضبط في ميدان ميكرو ـ اقتصادي ، فينبغي الاعتراف بأنها تبقى نظرة ثانوية من اجل فهم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة . قبل كل شيء تتصور الامم هنا وكأنها امم اوليغوبولية متفاوتة القوى . ولكن اذا كان ذلك كذلك نظريا بالنسبة للعلاقات بين البلدان المستقلة ، فليس هو كذلك بالنسبة للعلاقات بين المتروبولات والمستعمرات. فقد ادى التشريع التجاري والجمركي في هذه البلدان الى خدمة تقوية المتروبول في علاقاته مع الفرقاء الاخرين اكثر مما ادى الى تقوية المستعمرة في علاقاتها مع المتروبول . الى ذلك فان النظرة الاوليغوبولية للعلاقات الدولية تفترض الاستقلال الاقتصادي للمشترين والباعة . فهي تتصور العلاقات القائمة بين مشتر فرنسي وبائع ألماني لهما مصالح مختلفة وكل منهما محمي بواسطة قوة المساومة في بلده . لكنها لا تتصور ما تؤول اليه هذه المساومة ـ التي لم تعد كذلك ـ عندما يكون كل من البائع والمشتري ، البعيدين جغرافيا ، غير بعيدين اقتصاديا . لكن العلاقات القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة ، لجهة الصفة التكميلية للاقتصادات التي خلقتها اواليات التخصص ضمن اطار سيطرة الاقتصاد الاكثر نموا ، ذلك الذي « يضبط » بنية المستعمرة وفقا لحاجاته ، تنتمي الى هذا النوع من العلاقات.

ان التحليل الخارجي للمونوبولات الثنائية الجانب او للاوليغوبولات يبقى تحليلا ساذجا . وهو لا يسعه التخلص من هذه السذاجة ما لم يغادر ميدان « نظرية اللعب » لكي يقوم بتحليل التشكيلات الاجتماعية والعلاقات السياسية بين مختلف الطبقات المسيطرة في هذه التشكيلات الاجتماعية ، تشكيلات راسمالية المركز وتشكيلات الراسمالية الطرفية الخاضعة . الى ذلك ليس بالوسع اكتشاف تقهقر حدّي التبادل بواسطة تحليل علاقات التبادل التي تبقى بطبيعتها علاقات سطحية (مظاهر الاشياء) . فقد رأينا ان اوالية استغلال الاطراف من قبل المركز انما تقع على مستوى علاقات الانتاج .

وهكذا ، عوضا عن الاقتصار على وصف ظاهرة عدم التكافؤ ، عن طريق القياس الاقتصادي لتجلياتها الظاهرة (المرونات) يكون من الافيد تحليل موقع الاحتكارات في التجارة العالمية .

المونوبولات وتجارة البلدان المتخلفة : الواقع ان معظم المواد الاولية الكبرى التي تشكل اليوم موضوعا لصادرات البلدان المتخلفة تقع تحت اشراف

المونوبولات اما لان بعض الشركات تمتلك امتلاكا مباشرا الموارد الانتاجية المعنية (نفط ، فلزات معدنية ، منتوجات مزارع شركة « ليفر » ، « الاوناتيد فرويت » الخ) واما لان الانتاج المنتشر في البلدان المتخلفة (الفستق ، القطن . .) ممركز في ايدي بعض المستوردين الاجانب الاقوياء جدا او في ايدي تجارة البيوتات الضخمة التي تكون بدورها عادة شديدة التمركز . وفي اية حال فان حفنة من الاحتكارات تسيطر على العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة . هذه هي الاطروحة التي يعتمدها معظم المراقبين للاقتصاد « الاستعماري » (١٤٥) .

هل يجوز الاعتراض ـ ما دام المونوبول في معظم الاحوال ثنائي الجانب ـ بأن لا شيء يسمح بالقول سلفا اي فريق من الفريقين هو الذي يجني مزيدا من الربح ؟ والحق انه يمكن الادعاء بأن نفط السعودية العربية تنتجه شركة قوية (الارامكو) في حين ان المستهلكين الاوروبيين مبعثرين وضعفاء الى حد ان المونوبول يتيح في النهاية لتحويل القيمة ان يتم من البلدان المتقدمة الى السعودية . ونحن نجد امثلة اخرى من هذا النوع . لكن ذلك طبعا ما هو الا وهم . اذ ان نفس المونوبولات ، في النهاية ، هي التي تمارس نشاطها في أوروبا والولايات المتحدة من جهة ، وفي ما وراء البحار من جهة اخرى . فهنالك تداخل متبادل بين الفريقين يتم عن طريق مصارف الاستثمار والمؤسسات المتعددة النشاطات les holdings كما يتم عن طريق الفروع والتبادلات داخل مجالس الادارة . لهذا السبب : لا يحصل تحويل القيمة من المونوبول الاضعف ظاهريا ، الى الاقوى ، كما يشير « ادغوورث » Edgeworth ، لان المسألة لا معنى لها ، بل بطريقة اخرى ، وذلك لان كلا المونوبولين ليسا مستقلين . سوف تحتفظ بالحل الواقعي الذي تقدمه

---

(١٤٥) المراجع في هذا المجال وفيرة جدا رغم انها تكاد تكون كلها وصفية . انظر لائحة هذه المراجع عند سمير امين ، الاطروحة ص ١٤٩ ـ ١٥٠ . انظر ايضا بعض المؤلفات التاليفية : H. Peyret (« ستراتيجية التروستات » سلسلة ماذا اعرف ؟ ١٩٦٦). D. Durand (« السياسة النفطية الدولية » سلسلة ماذا اعرف ؟ ١٩٦٢) « جوفري اوين » owen « قوة الصناعة الاميركية » « دار « لوسوي » Le seuil ١٩٦٨) « مايكل تانزر» Tanzer (« السياسة الاقتصادية لشركات الزيت الدولية والبلدان المتخلفة » بوسطن) . كما نجد جهدا عظيما لتحليل الستراتيجيات في اعمال م. بيي Byé حول الوحدة الكبرى بين المناطق .

« ج. روبنسون » اذ تعتبر ان كتلة الربح المتحققة بواسطة مونوبول مـمـا متناسبة مع القوة النسبية لهذا المونوبول تجاه الاجراء الذيـن يستخدمهم . والحال ان هذه القوة لا جدال في كونها اكبر في البلدان المتخلفة حيث تدافع الطبقة العاملة عن نفسها بصعوبة اكثر . فيكون الربح الاجمالي فيها اكثر ارتفاعا ـ علما بتكافؤجميع الامور الاخرى فيما عدا ذلك . بيد ان هذاالربح، الى اين يذهب ؟ هل يبقى في مكانه لكي يمول النمو المحلي ؟ ام يصار الـى ارجاعه الوطن ؟ في هذه الحال لن يكون بحاجة الى ارجاعه للوطن رسميا عن طريق اعادة تصدير الارباح . بل أن بالوسع تمويهه بسياسة اسعـار منخفضة تمنع الفرع الكولونيالي للمونوبول من تحقيق جميع الارباح التـي يسمح تحقيقها ، في حين تعمد الشركة ـ الام الاوروبية والاميركية ، فـي مكانها ، الى تحقيق ارباح جوهرية اكثر . لذلك فـان السياسة الضريبية، او مراقبة الصرف في البلدان المتخلفة قد تبدو عاجزة عن تجنب تحويـل القيمة (١٤٦) . ان الفشل الشهير التي منيت به هذه النقطة من سياسة معدلات الصرف المتعددة ، رغم تقنيتها الماهرة جدا ، يبرر على ألارجح هـذا التشاؤم (١٤٧) .

الى اية درجة يمكن ان تتم عملية تحويل القيمة ؟ لا يمكن تحديد ذلك سلفا لان الاعتبارات السياسية قد لا تكون هنا غريبة عن وضع الشركة . ولكن يمكن القول بشكل عام ان ذلك يظل ممكنا حتى بلوغ الدرجة التي لا يعود فيها سعر المنتوج يغطي الا سعر الخدمات الانتاجية المحلية (اجور وريوع) المدفوعة بمعدل الحد الادنى ، اي على نحو يؤمن فقط استهلاك المواد المعيشية للاجراء ويؤمن استهلاك المواد الفاخرة التي تعتبر الحد الادنى الذي يحـول دون ان تعمدالطبقات المالكة المحلية الىتهديد المونوبول الاجنبـي بالتأميم .

---

(١٤٦) Byé « الوحدة الكبرى بين المناطق في الصناعة الاستخراجية ومخططاتهـا » (دفاتر الـ ISEA السلسلة F) . Perroux « الـ AIOC وآثـار السيطرة » EA ١٩٥٢) ، « معالم لنظرية حول الاقتصاد المسيطر » (الاقتصاد التطبيقي ١٩٤٨) .

(١٤٧) منظمة الامم المتحدة « نظرة اقتصادية على اميركا اللاتينية » ١٩٤٨ فصل حول شيلي. « فولفرام فون بورغ » Burg « سياسة اسعار الصرف التفاضلية حسب البلدان » (بالفرنسية) جنيف ١٩٥١ ، شليزنغر Schlesinger « معدلات الصرف المتعدد والنمو الاقتصادي » بالانكليزية ، برنستون ١٩٥٢ .

ان الفوائد لا تشكل تعويضا للخدمات المحلية ، لان السوق المحلية لا تقدم ابداء بشكل عام ، رؤوس اموال الى الشركة الاجنبية التي تستمد رؤوس الاموال هذه من قروض مصرفية تتغذى هي نفسها بواسطة ودائع الموفرين الاوروبيين الصغار . كذلك ، يبدو ان الريع وحده هو « الخدمة المنتجة » المحلية خارج نطاق الاجر . ونحن نفهم عقلية الطبقات المالكة في تلك البلدان. فالتأميم لا يحمل الا الاخطار . وهو ، عدا الصعوبات السياسية التي يمكن ان يولدها ، لا يحرر البلدان المتخلفة من ضرورة اللجوء الى التقنيين الاجانب ورؤوس الاموال الاجنبية التي تعني المجازفة — نظراً للوساطة الضرورية للمصارف الاجنبية — بالدفع لها « دفعا باهظا » . ان الربح الذي تجنيه الطبقات الحاكمة يتعرض لان يكون ربحا ضئيلا : فمن جهة تستحوذ هذه الطبقات على الريع ، لكنها من جهة اخرى تضطر الى دفع فوائد مرتفعة جدا ، ولعلها تضطر كذلك الى دفع اجور عالية . وما دامت الشركة الاجنبية تقدم لها ريوعا واسعة فان التحالف يبدو اذن نافعا للفريقين . وهذا الريع اما ان يدفع ، على كل حال ، مباشرة للملاكين العقاريين ، واما ان يدفع بشكل جماعي على صورة « عائدات » Royalties او « مساهمات في الارباح » للدولة المحلية .

ان هذا التحليل ليس تحليلا نظريا . فتاريخ العلاقات السياسية بين المتروبولات والبلدان المتخلفة حافل بـ « مباحثات » من هذا النوع . التأميم العاجز ، هذه هي ، مثلا ، المقولة التي تستخلص من « النقد الذاتي » الشهير الذي قامت به الشركة العامة لبلجيكا لدى تأميم مناجم كاتنغا (١٤٨) . طالما ان البلدان المتخلفة ما زالت منخرطة في السوق العالمية طالما انها تبقى عاجزة .

على مستوى « التوازن » ، اذن ، تكون امكانيات التراكم المحلي معدومة. لان كل الفائض الذي يمكن ان يستخلص من الانتاج يصار الى تحويله ليقع ضمن توافق مصالح المونوبول ومكاسبه le pool des bénéfices du monopole طبعا قد يعود قسم من هذا الفائض الى البلد على شكل رؤوس اموال أجنبية. لكنه لا يعود اليه الا اذا كانت هناك آفاق لارباح جديدة . والحال ان حالة الافتقار لمجال التصريف المحلي ، تلك الحالة التي تعقب تحويل القيمة الاولى،

---

(١٤٨) الرسالة الشهرية . مؤسسة الابحاث والدراسات الاجتماعية IRES جامعة كنشاسا رقم ١ ، ١٩٦٧ .

ليس من شأنها ان تعزز هذه الامكانية .

لقد حاول البعض على كل حال ، ان ينسبوا للمونوبول (الاحتكار) دورا أكمل في اوالية تقهقر شروط التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة . وعلى هذا النحو يقتنع عدد من المؤلفين بان الاحتكار كان اكثر شيوعا مما يظهر عليه، وان صادرات البلدان القليلة النمو لم تكن هي وحدها الواقعة تحت رقابة بعض الاحتكارات الكبيرة (اما عند الانتاج واما عند الشراء) بل ان واردات هذه البلدان كذلك ، رغم انها تتألف من منوعات عدة من المنتوجات المانيفاتورية تنتمي الى اواليات الاحتكار اكثر من انتمائها الى اواليات المنافسة . ويصار الى تفسير هذه الظاهرة بالخلل الذي يصيب الاسواق المتخلفة . فالمنافسة المثلى تقتضي شروطا عديدة ومن المعلوم ان العدد الكبير من الباعة ، رغم ضرورته ، لا يكفي لتأمين وجود هذه الشروط . ولقد صير ، من هذا الموقع، الى البرهان على ان التنظيم السيء للتوزيع في بلدان ما وراء البحر كان يولد ريوعا للاحتكار اينما كان . فنشهد هنا ايضا امكانية « استغلال احتكاري » للمستهلك المحلي . ثم ان غياب الاعتمادات المصرفية الممنوحة للتاجر الصغير تعزز هذه الاتجاهات . ان جميع هذه النظريات ترتبط بنظرية المنافسة الاحتكارية التي قال بها «شامبرلن» . وهي ترتبط كذلك بالدراسات التي تتناول تحليل « المجال الاقتصادي » . فالمجال الاقتصادي الذي يمكن تحديده من وجهات نظر متعددة ، يمكن ان يعتبر ، بين سائر الاعتبارات ، على انه المنطقة الجغرافية التي يتحقق فيها تساوي الاسواق الى الحد الاقصى (١٤٩) . من هذا المنظار ، تساهم الندرة النسبية للدورات النقدية في الاقتصادات المتخلفة ، بالاضافة الى صعوبات النقل والصعوبات التي يعانيها المشترون من اجل « تحررهم » من نير البائع المحلي ، الذي يكون كذلك مرابيا في بعض الاحيان ، تساهم هذه الامور في تخلع السوق الوطنية الى عدد من الاسواق الصغيرة المحلية التي تشكل « حقول قوة » بالنسبة لهؤلاء الباعة المحليين . فيتمتع الباعة ضمن اطار هذه المناطق باحتكار فعلي، يكون ، على كل حال ، مهددا باستمرار . لذلك نجدنا في وضع لا هو منافسة، ولا هو احتكار ، بل هو منافسة احتكارية . هنا ايضا نلاحظ ، دون ان ننكر فائدة هذه الدراسات ، انها تقع في حقل ثانوي جدا بالنسبة للدراسات

---

(١٤٩) « دوبرلسبرغر » Dobretsberger « نظرية الاراضي الاقتصادية » . (E. A. ١٩٥٠) . « بيرو » Perroux « الاجواء الاقتصادية » (E. A. ١٩٥٠) .

السابقة . ان نظرية التنافس الاحتكاري التي انشأها « شامبرلن » (١٥٠) على قاعدة تممئم وتنوع المتوجات على اسواق البلدان النامية جدا ، قد عممت فيما بعد حتى شملت اسواق البلدان المتخلفة . ولكن في الحين الذي كانت هذه النظرية قد عممت فيه على هذا النحو ، كانت الوقائع ـ وهذه ظاهرة شائعة ـ قد سبقت النظرية في تقدمها . والحق ، ان هذه النظرية تبدو اهلا لتفسير ريوع الباعة الاجانب في المستعمرات في الزمن التنافسي اكثر مما هي اهل لتفسير الظاهرات الراهنة . فاليوم ، حين يقع تحت رقابة الاحتكارات القوية شراء المنتوجات القاعدية في البلدان المتخلفة ، كما يقع تحت رقابتها انتاج اوروبا واميركا من الصناعات المانيفاتورية التي تبيع قسما من منتوجاتها في بلدان ما وراء البحر ، يبدو ان احتكار بيوتات التجارة الكولونيالية امر ثانوي .

واخيرا يعتبر البعض ان الاسواق الدولية هي اسواق تمارس فيها مفاعيل السيطرة (١٥١) . هذه المفاعيل، التي تتمسك بتراث التنظيم التجاري او باساليب الضغط او باساليب اقتصادية اكثر ـ الفروقات بين مرونات الطلب او العرض الوطنية ، كتلة الاسواق البائعة او المشترية او حالة اوضاع وظروف هذه الاسواق ـ هذه المفاعيل تساعد على رفع مجموع مرونات اسعار العرض والطلب في السوق .

ولكن ـ وهنا تكمن كل اهمية المسالة ـ جميع عناصر الاحتكار تلعب ادوارها في نفس الاتجاه : اي لمصلحة المنتجين الاكثر تقدما ، وضد مصلحة البلدان المتخلفة . فالاحتكار يتيح تحويل القيمة من البلدان الفقيرة الى البلدان المسيطرة . وهو يساهم في ركود الاجور في البلدان الفقيرة . والاحتكارات تكرس هذا الوضع وتساهم في تحجره ، مما يؤدي الى سلسلة من الحلقات المفرغة التي تسيء لعملية التراكم . فهذه الاجور المنخفضة تحول دون ان تصبح التقنية الحديثة تقنية ذات مردود ، وتحول دون اكتساب اليد العاملة لصفة المهارة ، كما تكبح عملية خلق البرجوازية المحلية .

ان تشديد البحث الجامعي على جميع هذه الاوجه ـ وكلها ثانوية على وجه الاجمال ـ من مشكلة علاقات التبادل بين البلدان النامية والبلدان

---

(١٥٠) « شامبرلن » Chamberlin « نظرية المنافسة الاحتكارية » ١٩٣٢ .

(١٥١) « بيي » محاضرات دكتوراه ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ (« مبادىء التخصص ») .

المتخلفة ، يجازف - في حال نسيانه لما هو جوهري - لما يقع على مستوى علاقات الانتاج والتشكيلات الاجتماعية الموجودة - بأن يؤدي الى تدقيقات نظرية تافهة . وهذه التدقيقات تنتمي انتماء جديا « للحساب » وتتلذذ « بالاقتصادات المترية » . غير ان ذلك لا يضفي عليها طابعا علميـــا . ان خطيئة الاقتصادوية - التي نجدها في هذا المجال كما في سواه - تمنع هذه التدقيقات من النفاذ الى ابعد من الظاهرات الخارجية لكي تدرك ما هـــو جوهري : من ان تحليل العلاقات بين المركز والطرف في المنظومة الراسمالية العالمية ينتمي الى تحليل التراكم الاولي ، هذا التراكم الذي ينبغي البحث عنه لا فقط في الفترة التاريخية التي سبقت الراسمالية بل في تاريخهـا المعاصر ايضا .

خلاصة النتائــج

١ - ان العلاقات بين « البلدان النامية » و « البلدان المتخلفة » لا يمكن مجابهتها ضمن اطار تحليل نمط الانتاج الراسمالي . فالواقع ان هذه المسألة تنتمي الى دراسة العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية المختلفة . وعلى نحو ادق بين تشكيلات المركز الراسمالي وتشكيلات الاطراف في المنظومـــة . تحليل هذه العلاقات يشكل جوهر دراسة التراكم على الصعيد العالمي . انه يكشف عن الاشكال المعاصرة لاواليات التراكم الاولي : التبادل غير المتكافيء، اي تبادل منتوجات ذات قيم غير متكافئة ؛ وعلى نحو ادق ذات اسعار انتاج، بالمعنى الماركسي ، غير متكافئة ، اذ تتيح التشكيلات الاجتماعية في المركز (منذ ظهور الاحتكارات) وفي الاطراف (احتياطي اليد العاملة في الاقتصاد ما قبل الراسمالي) - لقاء انتاجية متكافئة - تعويضات مختلفة للعمل . ان اقتصار تحليل هذه العلاقات على اطار نمط الانتاج الراسمالي ينطوي على خطأ « اقتصادري » مركزي .

٢ - ان النظرية الريكاردية حول التفوق المقارن - دعامة النظريـــة « الاقتصادوية » حول التبادل الدولي - تقع بالضبط ضمن اطار نمـط الانتاج الراسمالي . فالفرضية الريكاردية الخافية حول الشمولية العالميـة لمستوى الاجر تعبر عن هذا الاختيار لاطار التحليل . منذ ذاك تظهر مشكلة حدّي التبادل - اللذين لا يسعهما التحرك الا ضمن الحدود الضيقة لمنطقة لا تحديد محصورة - وكأنها مشكلة ثانوية اذ ان التبادل يتم في سائر الاحوال لمصلحة جميع الفرقاء . مع التخلي عن نظرية القيمة - العمل ، يقع الاقتصاد

الذاتوي ، في هذا المجال كما في سواه ، في المدحية والتوتولوجيا : فالتبادل ما ان يوجد ، حتى يكون مفيداً .

٣ ــ ان النظرية الماركسية للتبادل بين المركز والاطراف في المنظومة الراسمالية العالمية لم توضع من قبل ماركس ،اذ ان الظروف الخاصة لزمن اكتمال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر قد ادت بماركس الى خطأ في افق نظرته للظاهرة الاستعمارية . ان نظرية التراكم على الصعيد العالمي لا تتخذ معنى على كل حال آلا مع ظهور الاحتكارات والامبريالية والتغييرات التي رافقتها (تحولات في دينامية اعادة الانتاج الموسع وفي دينامية الاجور ، ظاهرة « الارستقراطية العمالية » ، الخ .)

٤ ــ ان التاريخ يبين فضلا عن ذلك ان بلدان الاطراف ــ التي اصبحت متخلفة ــ لم تستمد اي ربح من انخراطها في السوق العالمية ، من جراء فوائد التخصص الدولي المزعوم . فاذا كان تطور حدّي التبادل ، حتى عام ١٨٨٠ ، قد كان ، على ما يبدو ، طبيعيا اي موازيا لتطور التقدمات المقارنة في الانتاجيات ــ علما ان تعويضات العمل تكون متقلصة في المركز كما في الاطراف ــ فان الهوة المتعاظمة في هذه التعويضات قد عبرت عن نفسها منذ ذلك التاريخ بتقهقر حدي التبادل : اي بتحويل القيمة المتعاظم من الاطراف نحو المركز . ان محاولات طمس هذه الظاهرة الجوهرية باللجوء الى ابراز ظاهرات ثانوية من مثل تقلبات « الطلب » ، هي محاولات مليئة بتناقضات لا يمكن القول بها .

٥ ــ ان التخصص الدولي قد اتخذ اشكالا متعاقبة ومتنوعة . فكانت الاشكال التي تنتمي الى فترة ما قبل تاريخ الراسمالية (نهب الكنوز ، الرقيق الاسود الخ . .) ثم اعقبتها الصيغ الكلاسيكية للاقتصاد الاستعماري (اقتصاد التعامل والاستغلال المنجمي) ثم جاءت الصيغ الكلاسيكيةالجديدة (انشاء المجموعات الصناعية الخفيفة في الاطراف ، وهي مجموعات تابعة للصناعات الثقيلة في المركز) . وترتسم في الافق صيغ جديدة للتخصص الدولي ، ما زالت جنينية ، ترتسم ضمن اطار الثورة التقنية والعلمية المعاصرة اذ يحتفظ المركز لنفسه بالنشاطات المبنية على العمل المرتفع المهارة (الذرة ، الاتمتة ، الالكترونيك ، الفضاء) .

٦ ــ ان غزو الاطراف والتحكم بأوضاعها وفقا لمقتضيات المركز هي نتيجة الاتجاه الكامن لدى الراسمالية نحو توسيع الاسواق وتصدير رؤوس الاموال . هذان الاتجاهان يعلمانا ب « المظاهر » ــ اي ببنى التجارة

العالمية ــ . هنا ايضا يظهر تناقض النظرية الشائعة المنهمكة بالمدح والتقريظ، (نظرية حركات رؤوس الاموال تتعارض مع نظرية تجارة البضائع) . ان النظرية الماركسية لا يمكن ان تحيطنا علما بهذا التحرك التاريخي الا بشرط ان تخرج من اطار التحليل الحرفي لنمط الانتاج الراسمالي (من هنا ينشأ التباس الحوار بين لينين وروزا لوكسمبورغ حول مقولة الاسواق الخارجية).

٧ ــ ان النظرية « الاقتصادوية » تختبيء وراء التحليل الفخم للظاهرات فهي تشدد على الطابع « المونوبولي » للعلاقات الدولية ، وتكشف عن امور مفيدة حول موقع المونوبولات ودورها في هذه العلاقات ، لكنها لا تجابه الامر الجوهري ــ اوالية التراكم الاولي المعاصر ــ وذلك لانها تتجنب طرح مشكلة طبيعة التشكيلات الاجتماعية في المركز وفي الاطراف في المنظومة الراسمالية العالمية .

٨ ــ ان تحليل الاواليات المعاصرة للتراكم الاولي امر جوهري لفهم اساس التضامنات الداخلية في المجتمع الراسمالي المركزي (لا سيما اساس التضامن بين البروليتاريا والبرجوازية الذي هو في اصل الاشتراكية ــ الديموقراطية) كما انه جوهري لفهم طبيعة التناقضات الداخلية في التشكيلات الطرفية (عدم تكافؤ الانتاجية والتعويضات الخ) .

٩ ــ ان تحليل التراكم على الصعيد العالمي يكشف عن ان هذا التراكم يجري دائما لصالح المركز : فليست « البلدان النامية » هي التي تقدم رؤوس الاموال الى « البلدان المتخلفة » بل العكس صحيح . ان هذا يفسر «احتجاز» هذه البلدان الاخيرة ، يفسر « نمو التخلف » . وينجم عن ذلك أن النمو ليس ممكنا الا بشرط ان تتمكن بلدان الاطراف من الخروج من السوق العالمية .

الفصل الثاني

تشكيلات الرأسماليه الطرفيه

فهرست

القسم الاول : ١ الانتقال الى الراسمالية الطرفية .

انماط الانتاج والتشكيلات ما قبل الرأسمالية .

القسم الثاني : ٢ ـ نمو الرأسمالية الطرفية : نمو التخلف

السوق الداخلية والسوق الخارجية .

٢ ـ الالتواء الحاصل لصالح النشاطات « الثالثية » .

مفهوما النشاطات الانتاجية وغير الانتاجية في التشكيلات الراسمالية في الاطراف .

النمو الاقتصادي والنشاطات غير الانتاجية .

٣ ـ الالتواء الحاصل لصالح التقنيات الخفيفة .

ا) النظرية الحدية والنظرية الماركسية حول الاستثمار .

النظرية الحدية ودورمعدل الفائدة في وتيرة النمو ووجهته.

النقد الماركسي للنظرية الحدية حول الاستثمار .

ب) انتاجية الاستثمارات من وجهة نظر المجتمع .

وضعية صاحب المشروع العقلاني في نمط الانتاج الراسمالي.

دور الزمن في التنظيم الاجتماعي للانتاج .

افق التحليل : التفوق القصير والتفوق الطويل .

دور الثروات الطبيعية في اختيار الاستثمارات .

التفوق الجماعي .

ج) التخصص الدولي وتوجه الاستثمارات في الاطراف نحو الصناعات والتقنيات الخفيفة .

نمو الراسمالية المبنية على السوق الداخلية : التكامل الضرودي بين الفروع الخفيفة والفروع الثقيلة .

التخصص الدولي والنمو المحدود للصناعات والتقنيات الثقيلة في الاطراف .

(ب) التخصص الدولي وتحويل الاواليات التضعيفية .

١ ـ نظرية المضاعف والمسارع .

معنى هذه النظرية في ظروف التخصص الدولي غير المتكافيء .

ا) متناقضات المضاعف .

المضاعف الكينزي .

تطوير الارباح والغاء المفاعيل التضعيفية في الاطراف .

ب) موضع سيرورة المسارع .

دور المسارع .

التخصص الدولي ، قابلية الاستيراد في الاطراف ، وتحويل موضع سيرورة المسارع .

ج) الاحتكارات والتخصص الدولي .

١ ــ منشأ فوائض ارباح الاحتكار وديناميتها في النظرية الشائعة .
التحليل الحدي : ج. روبنسون .
التحليل الماكرو ــ اقتصادي : كاليكي .
٢ ــ مفهوم درجة احتكار الاقتصاد .
النظرية الشائعة : النظرة الشاملة لدرجة احتكار الاقتصاد .
٣ ــ النظرية الماركسية حول دينامية فوائض ارباح الاحتكار والتراكم في المركز في الزمن المعاصر .
معنى العلاقات القائمة بين اصحاب المشاريع وعوامل الانتاج .
معنى العلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين .
قسمة فائض الربح بين الاحتكارات .
٤ ــ الاحتكارات الاجنبية والتراكم في اطراف المنظومة .
العلاقات بين الاحتكارات الاجنبية والمؤسسات الوطنية في البلدان المتخلفة .

د) الخصائص البنيوية للتخلف .

١ ــ بنى السعر والتفاوتات القطاعية للانتاجية . التوزيع الاجتماعي للدخل .
٢ ــ تفكك الاقتصاد المتخلف : معجزات بدون غد ومناطق مهجورة .
٣ ــ سيطرة المركز الاقتصادية على الاطراف .

هـ) الانتقال المحتجز .

القسم الثالث ٣ ــ التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية الطرفية .

التشكيلات الطرفية الاميركية والشرقية .
التشكيلات الطرفية الافريقية .
الخصائص العامة للتشكيلات الطرفية .
١ ــ سيطرة الراسمالية الزراعية والتجارية .
٢ ــ الحدود التي يفرضها راسالمال الاجنبي على نمو راسالمال المحلي :
٣ ــ الاتجاهات المعاصرة لنمو البيروقراطيات الوطنية .
الطابع التبعي للراسمالية المحلية .
خلاصة النتائج .

القسم الأول

الانتقال الى الرأسمالية الطرفية
انماط الانتاج والتشكيلات ما قبل الرأسمالية

ندرس في هذا القسم الاول الاواليات الاقتصادية التي يتميز بها انتقال التشكيلات ما قبل الرأسمالية الى تشكيلات الرأسمالية الطرفية ، على ان نخصص القسم الذي يليه لدراسة اواليات النمو الخاص بالرأسمالية الطرفية . ولا شك في ان سلسلتي الظاهرات مختلطتان زمنيا على نطاق واسع في سياق العملية الفعلية لتكوّن الرأسمالية الطرفية . لكنه من المفيد ان نميز بينهما من الناحية المنطقية والتعليمية .

ان النظرية الاقتصادية الشائعة تهتم عرضا واستطرادا بمشكلات « الاقتصاد الانتقالي » ، هذا عندما لا تترك المسؤولية بارتياح على عاتق « السوسيولوجيين » . موضوعات هذه الدراسات تقع ، كما نعلم ، تحت عنوان « مشكلات الانتقال من الاقتصاد المعيشي الى اقتصاد السوق » ، « تنقيد » او ايضا « تتجير الاقتصادات المعيشية » (*) . نتائج هذه الاعمال ليست دائما بلا فائدة (١) . لكنها تكاد تعاني باستمرار من عاهات « علم » يعزل الحقل « الاقتصادي » عن حقول « السوسيولوجيا » . ان نقد الاقتصاد السياسي — وهو العنوان الفرعي لكتاب رأس المال — قد سجل مع ذلك نهاية « العلم الاقتصادي » المتجزيء وولادة علم جديد ، الوحيد الممكن ، علم تكوّن المجتمعات وتحركها . الالفاظ والمفردات بالذات التي تستعملها الدراسات المذكورة تنم عن طرح مزدوج السطحية والنقص . فالمشكلة ، اولا ، ليست مشكلة انتقال الاقتصادات « المعيشية » de subistances (اي التي تفتقد للتبادلات السلعية) الى الاقتصاد السوقي » (مما يفترض سلفا ان الامر يتعلق باقتصاد سلعي بسيط ، او ان كل « الاقتصادات السلعية »

(*) Les thèmes de ces études s'intitulent « problèmes de la transition de l'économie de subsistance à l'economie de marché » « Monétarisation» ou encore « commercialisation des économies de subsiatance » .

(١) اعمال الانتروبولوجيا الاقتصادية هنا تلفت النظر (انظر مثلا اعمال Meillassoux و Terray) . بالمقابل انتاج الاقتصاديين في هذا المجال مخيب للامل : انظر كمثل على فقر التحليل ، تقرير الامم المتحدة « نمو اقتصاد السوق في افريقيا الاستوائية » نيويورك ١٩٥٤ .

اقتصادات متماثلة) ؛ بل هي مشكلة الانتقال من تشكيلات اقتصادية لا راسمالية (ولكن ليست بالضرورة غير سلعية) الى تشكيلات اقتصادية راسمالية . ان لفظة « الترسمل » (Capitalization) ــ وان تكن لفظة غير انيقة ــ تظل اكثر انطباقا على الواقع من لفظتي « التسويق » او«التنقيد».
ثم ان هذا الانتقال يختلف عن ذلك التي اتصفت به ولادة الرأسمالية في اوروبا واميركا الشمالية واليابان اي في البلدان التي اصبحت راسمالية تماما ، وعلى نحو اصح البلدان التي تشكل مركز المنظومة الرأسمالية العالمية. القضية هنا هي قضية الانتقال نحو تشكل الطرف في هذه المنظومة ، والمشكلة اذن هي مشكلة فهم كيف نشأ هذا الفرق وعلام يقوم . هذه السلسلة من التبسيطات التي لا يمكن القبول بها ــ تبسيطات اعتاد عليها « العلم » الاقتصادي الشائع ــ هي التي في اصل المفاهيم الخاطئة حول« الثنائية » و « التخلف » الخ . . تلك المفاهيم التي تتغذى بها الكتابات المعاصرة . المفهوم العلمي الوحيد هو مفهوم انتقال التشكيلات الاجتماعية ما قبل الراسمالية الى تشكيلات اجتماعية للراسمالية الطرفية .

ليس موضوع هذه الدراسة تحليل اواليات الانتقال الى الرأسمالية المركزية . ولكن من المفيد ان نذكر بأن الاقتصاد السياسي الشائع يتهرب هنا ايضا عن عدم كفاءته ، ويترك « للمؤرخين » امر الاعتناء بتوضيح مشكلات الانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية . وهم مؤرخون مدعوون بدورهم ، بفعل نفس المؤثرات التي تملي انعزال فرعهم ، الى جمع عناصر الاستعلام دون القدرة الفعلية على ربطها ربطا محكما . من جهة اخرى ، فان تحديد اسس علم اجتماعي ــ العمل الذي قام به ماركس ــ لم يكمل حتى الان ببناء فعلي لهذا العلم . لقد ادى تقهقر الماركسية بهذا الصدد الى نظرية ميكانيكية حول « مراحل الحضارة » (الشيوعية البدائية ، العبودية ، الاقطاعية ، الراسمالية ، الاشتراكية ، الشيوعية) تعوزها النظرة العلمية مثلما تعوز التاريخ الانتقائي . وهذه «النظرية» تنبثق عن التباس بين مفهوم نمط الانتاج ومفهوم التشكيلة الاجتماعية، وعن غياب تحليل التمفصل articulations بين مختلف المستويات (الاقتصادي ، السياسي ، الايديولوجي الخ) التي تتصف بها مختلف انماط الانتاج ومنوعات تداخلها في التشكيلات الاجتماعية التاريخية . وهي ترفع غلبة الحيز الاقتصادي ، في النهاية ، الى مستوى العقيدة الجامدة وتعطي لهذه الغلبة محتوى متماهيا في مختلف انماط الانتاج (٢) . ان

(٢) لنقد وجهة النظر هذه، انظر نيكوس بولنتزاس Nicos Poulantzas « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية » باريس ١٩٦٨

نظريـة الانتقال من« الاقطاعية الى الراسمالية »(اقرا من التشكيـلات الاقطاعيـة الاوروبية الى الراسمالية المركزية) ـ المتقدمة اكثر بكثير بفضل ماركس ـ تغني نظريـة الانتقال الى الرسمالية الطرفية بسلسلتين مـن النتائج المفيدة (٣) .

السلسلة الاولى من نتائج نظريـة الانتقال الى الراسمالية المركزيـة تتعلق بالشروط الضرورية لنمو الراسماليـة . هذه الشروط تقوم علـى امرين جوهريين : التبلتر Prolétarisation وتراكم راسالمال النقدي . اذا كنـا نجـد تراكم راسالمال النقدي في جميع المجتمعات السوقية الشرقية، من قديمـة واقطاعية ، فهذا التراكم لـم يؤد قطعـا الى نمـو العلاقات الراسمالية لانه لم يكـن يوجـد هناك يد عاملـة حرة ومتوفرة . عمليـة التبلتر هذه ـ اي عمليـا عزل قسم من السكـان الريفيين عن الجماعـة القروية ـ تجد تفسيرها ـ في الحالة الاوروبية ـ في تفكك العلاقـات الاقطاعية . اقتران هذيـن الشرطين امر جوهري ، كمـا ان غياب هـذا الاقتران هو الذي يحول دون الكلام عـن «راسمالية قديمة» او« شرقية » .

والسلسلة الثانية من نتائج تلك النظريـة تتعلق بدينامية التراكـم الراسمالـي . فنمط الانتاج الراسمالي يتجه لان يصبح متفردا ، اي لان يقضي على انماط الانتاج الاخرى . هذا الطابع هـو طابـع خاص بنمط الانتاج الراسـمالي وحده ، وبشرط ان يكـون نمط الانتاج هذا مبنيا على خلق وتوسيع السوق الداخلية المتكونة بالضبط عبر تفكك انماط الانتـاج الموجـودة سابقـا .

من الجوهري التذكير بهذه النتائج الهامة قبل التطرق الى نظريـة الانتقال الى تشكيلات الراسمالية الطرفية . فالتشكيلات ما قبل الراسمالية التي تكـوّن القاعدة التي تنشا عليهـا سلسلة من العلاقات الجديدة التي سوف تؤدي الى تشكيلات الراسمالية الطرفية ، هي عبارة عـن خلائط مركبة ـ ذات تنوع كبير جدا ـ من عدد محدود نسبيـا من انماط الانتاج :

---

(٣) انظر بالاضافة الى مراجع اخرى « الانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية »(بالانكليزية) لسويزي ، ودوب وهيلتون و هل و تاكاهاشي ، لندن ١٩٥٤ .

Takahashi Hill Hilton Dobb Sweezy

Emmanuel Terray

انماط انتاج الجماعة البدائية ـ المتنوعة على نحو ما استخلصه «عمانوئيل تيري (٤) A. Terray ـ نمط الانتاج العبودي ونمط الانتاج الاقطاعي (وكلاهما استثنائيان الى حد ما) نمط الانتاج السلعي البسيط (الذي غالبا ما يوجد بكثرة متداخلا مع انماط الانتاج الاخرى) ونمط الانتاج الاتاوي (Tributaire) . ان كلا من انماط الانتاج هذه يشتمل في « حالته الخالصة » على ميزات جوهرية خاصة .

فانماط انتاج الجماعة البدائية تمتاز جميعا بـ : ١) تنظيم العمل ، بقسم منه على القاعدة الفردية (قاعدة « العائلة الصغيرة ») وبقسم اخر على قواعد جماعية (قاعدة « العائلة الكبيرة » و « القبيلة » و « القرية ») ، علما بان وسيلة العمل الاساسية ـ الارض ـ هي ملكية جماعية للقبيلة واستعمالها حق لجميع اعضاء القبيلة ولكن وفقا لشروط محددة (استعمال بعض القطع الموزعة على العائلات الخ) ٢) فقدان التبادلات السلعية ٣) توزيع المنتوج داخل الجماعة وفقا لقواعد ترتبط ارتباطا وثيقا بتنظيم القرابة .

اما نمط الانتاج العبودي فيجعل من الشغيل ـ العبد ـ وسيلة الانتاج الجوهرية . لكن منتوج هذا العمل العبودي قد يدخل في دورة من التحويلات غير السلعية التي تختص بها الجماعة (العبودية البطريقية) او في دورات سلعية (حالة العبودية الاغريقية الرومانية) .

في نمط الانتاج الاقطاعي ـ حيث تصبح الارض من جديد وسيلة الانتاج الجوهرية ـ يكون لدينا ١) تنظيم المجتمع الى طبقتين، طبقة اسياد الارض (التي تكون ملكيتها غير قابلة للبيع) وطبقة المزارعين ـ الاقنان ، ٢) تملك الفائض من قبل اسياد الارض بواسطة الحق لا بفضل العلاقات السلعية ، ٣) غياب التبادلات السلعية الداخلية في « الحقل » الذي يشكل الخلية البسيطة للمجتمع . ان نمط الانتاج هذا لا ينشأ بشكل طبيعي عن تفكك نمط الانتاج العبودي كما تؤكد بعض التأويلات التبسيطية للماركسية ، بل على العكس ، فهو قد يكون مخرجا طبيعيا مباشرا وشائعا لنمو انماط الانتاج البدائية .

ان نمط الانتاج الذي يسمى « اسيوي » ، والذي نحب ان نسميه

---

(٤) عمانوئيل تيري « الماركسية تجاه المجتمعات البدائية » باريس ١٩٦٩ .

اتـاوي (Tributaire) قريب جدا من نمط الانتاج الاقطاعي (٥) . فهـو يتصف بتنظيم المجتمع الى طبقتيـن جوهريتين : الفلاحـون المنظمون في جماعات ، والطبقـة الحاكمة التي تحتكـر وظائف التنظيم السـياسـي للمجتمع وتفرض اتاوة (غير سوقية) على الجماعات الريفيـة . ولكـن في حين ان السـيد الاقطاعي يتمتع بملكية للارض لا ينازعـه عليهـا احد ، نجد هذه الملكية ، في نمط الانتاج الاتاوي ، تعـود للجماعـة الريفية . ينجم عن ذلك ان نمط الانتاج الاقطاعي ـ الذي لم يوجـد في شكله النهائي الا في اوروبا الغربيـة والوسطى وفي اليابـان ـ مهدد دائمـا بالتخلع اذا اقدم السيد الاقطاعي ، لسبب من الاسباب ، على التخلص من قسم مـن مزارعيه وحرر اقنانه اي حوّلهم الى بروليتاريا . والحق انه انطلاقـا من من هذا التخلع بالذات ، وتحت وطاة الضغط السكاني ومفاعيل التجـارة البعيدة (بالاضافـة الى النتيجـة التي تنشأ عن ذلك ، من تحوّل الريع الطبيعي الى ريع نقدي) قد تشكلت البروليتاريا المدينية التي هـي شرط ظهور نمط الانتاج الراسـمالي . وعلى العكس من ذلك ،فان الحق الاساسي الذي يتمتع به الفلاح المنتمي الى الجماعة ، من امكانيـة استعمال الارض في نمط الانتاج الاتاوي يجعل هذا التخلع مستحيلا . مع ذلـك فان نمط الانتاج الاتاوي المتطـور يكـاد يتجه دائمـا (كمـا كانت الحال في الصين والهند ومصر) الى التحول الى نمط انتاج اقطاعي ، اي ان الطبقة الحاكمة تستبدل نفسها بالجماعة في الملكية الخاصة للارض ملكيـة لا ينـازعها فيها احد (رغم ان هذا النوع من الاقطاعية يمكـن ان يتخذ عندئذ بعض الصفات الثانوية التي تميزه عـن اقطاعيـة اوروبا او اليابان).

اما نمط انتاج السلعي البسـيط فيتصف في حالتـه الخالصة بتكافؤ المنتجين الاحرار الصغار وبتنظيم التبادلات السلعية فيمـا بينهم . وليس ثمة مجتمع واحد بني على هيمنة هذا النمط من الانتاج السلـعي البسـيط الذي يبقى نمطا مثاليـا خالصا (فالقضيـة تتعلق هنا بعلاقات سلعيـة داخلية في المجتمع لا بعلاقات خارجية) . ولكنه من الشائع جدا ، لا سيما

---

(٥) نحيل القارىء هنا الى النقاش الكبير حول هذه المقولـة التي كلفتنا سلسلة مـن المقالات الاساسية في مجلة « الفكر » pensée في السنوات الاخيرة ،المنشـورة عام ١٩٦٩ في مجموعـة خاصـة .

في التشكيلات المبنية على هيمنة نمط الانتاج العبودي أو الاتاوي او الاقطاعي ، ان توجد منطقة محكومة بعلاقات سلعية بسيطة ، لا سيما منطقة الانتاج الحرفي عندما تكون منفصلة بما فيه الكفاية عن الانتاج الزراعي (وهذه هي حالة المجتمعات المدينية) .

ان ايا من انماط الانتاج هذه لم يوجد في « حالته الخالصة » ، اذ كانت المجتمعات التاريخية تشكيلات تدمج بين انماط الانتاج هذه من جهة (مثلا : الجماعة القروية ، العبودية البطريقية ، والعلاقات السلعية البسيطة بين زعماء الاسر في الجماعات المتجاورة) وتنظم العلاقات ،من جهة اخرى ، بين المجتمع المحلي والمجتمعات الاخرى (علاقات تتجلى بوجود علاقات التجارة البعيدة) . ولا تشكل التجارة البعيدة ، بالطبع ، نمطا من انماط الانتاج ، لكن درجة تطور هذه التجارة ، تطورا متفاوتا، تعطي للتشكيلات الاجتماعية ، في عمليات الدمج الخاصة التي تحكم علاقاتها بنمط او انماط الانتاج التي يكون المجتمع مبنيا عليها ، شكلها الخاص .

ان المجتمعات ما قبل الراسمالية ، غير الاوروبية ، لا تختلف عما ذكرنا . فهي تشكيلات اجتماعية تندمج فيها نفس العناصر ، رغم ان هذه الاندماجات مختلفة طبعا عن تلك التي في اوروبا الاقطاعية . ان التنوع الذي لا نهاية له لهذه التشكيلات الاسيوية والافريقية قد رد باسره وبشكل قسري مفتعل الى « نمط الانتاج الاسيوي » . اما نحن فنفضل ان نتحدث عن « تشكيلات شرقية وافريقية » تتصف بـ ١) هيمنة نمط انتاج جماعي او اتاوي (متفاوت في تطوره نحو نمط الانتاج الاقطاعي) ، ٢) وجود علاقات سلعية بسيطة في مناطق محدودة ، ٣) وجود علاقات تجارة بعيدة . عندما يكون نمط الانتاج الاقطاعي مفقودا او جنينيا جدا ، وعندما تكون العلاقات السلعية الداخلية البسيطة مفقودة كذلك ، فان التشكيلة ، المقتصرة على مجرد اندماج نمط انتاج جماعي او اتاوي قليل التطور بعلاقات تجارة بعيدة ، تكون من الطراز « الافريقي » (٦) .

---

(٦) انظر كاترين كوكري Catherine Coquery « ابحاث حول نمط انتاج افريقي » مجلة « الفكر » نيسان ١٩٦٩ . ان ضعف كثافة السكان في افريقيا يفسر على الارجح بصورة واسعة هذا التراوح في مرحلة النمو المبكر لتطور نمط الانتاج الاتاوي (انظر بوزروب Boserup ، الكتاب المذكور) .

ان عدوان نمط الانتاج الراسمالي ، انطلاقا من الخارج ، على هذه التشكيلات يشكل جوهر مشكلة الانتقال الى تشكيلات الراسمالية الطرفية.

اما تحليل اواليات ونتائج هذا العدوان الخارجي فسوف يكون معروضا ، لاسباب تعليمية ، طبقا لتصميم ينظم كل قسم من العرض حول سلسلة من الاواليات . فنميز عند ذلك بين ١) اواليات تكوّن الحلقات النقدية البسيطة حيث لم تكن توجد في التشكيلة ما قبل الراسمالية التي اصابها العدوان (ولادة العلاقات السلعية) ٢(اواليات تكوّن الراسمالية المبنية على التجارة الخارجية (التجارة الاستعمارية) ٣) اواليات تكوّن الراسمالية انطلاقا من استثمار راسالمال الاجنبي . ومع المفروغ منه ان هذه الاواليات توجد في التاريخ الفعلي معا وتحدد كلها سوية بنية التشكيلة الراسمالية الطرفية الخاصة .

١ ـ ولادة العلاقات السلعية : الانتقال من الاقتصاد المعيشي الى الاقتصاد السلعي

ان تحول الاقتصاد ما قبل الراسمالي الى اقتصاد راسمالي طرفي يفترض بالطبع « تنقيد » و « تتجير » الاقتصاد المعيشي . وطبيعي ان لا توجد هنا اوالية « تنقيد » دون ان تكون في نفس الوقت اوالية اقتحام من قبل نمط الانتاج الراسمالي . مع ذلك فاننا سنتصور ، من اجل وضوح التحليل ، وضع اقتصاد ما قبل الراسمالي غير سلعي .

والواقع انه كانت توجد مثل هذه الاقتصادات ، وهي اقتصادات افريقيا المدارية . وقد تجلى انخراطها في السوق العالمية بتكون سلسلة اولى من المداخيل النقدية « الابتدائية » Primaires . في البدء تشتري اوروبا الراسمالية ـ للمرة الاولى ـ محصول الفلاحين . مقابل ذلك فان صاحب المشروع الاوروبي الذي يستثمر راسمالا يدفع ـ للمرة الاولى كذلك ـ اجرا نقديا للعمال الجدد . فنجد هنا فئة ثانية من المداخيل النقدية الابتدائية ، تلك التي تنشأ من الاستثمار الاجنبي . هذه المداخيل الابتدائية تولد موجات متعاقبة ، من المداخيل النقدية التي تسمى مداخيل ثانوية (Secondaires) .

بقياس نسبة الدخل النقدي الثانوي للدخل النقدي الابتدائي نحدد مضاعفا يمكننا من تقدير السرعة التي يتم (٧) بواسطتها تحول الاقتصاد

(٧) منظمة الامم المتحدة « نمو اقتصاد السوق في افريقيا الاستوائية » نيويورك ١٩٥٤ ، « دور وبنية الاقتصادات النقدية في افريقيا الاستوائية » نيويورك ١٩٥٥ .

المعيشي الى اقتصاد سوق .

كما توجد عدة قنوات تنتشر بواسطتها الدورات النقدية داخل الاقتصاد المعيشي : المداخيل النقدية الابتدائيه الموزعة تولد طلبا محليا على المنتوجات الزراعيه ، فتدفع المنتجين الزراعيين المحليين الى تعاطي التجارة . والمنافسة التي يبديها المزارعون الاوروبيون والملاكون المحليون الاقوياء تجاه الفلاحين الصغار الذين اصبحوا منتجين سلعيين تحول هؤلاء الاخيرين إلى عمال زراعيين وتستوعبهم على هذا النحو في منطقة التبادلات ، مقلصة بذلك الى حد كبير دائرة الانتاج المعيشي المعد للاستهلاك الذاتي .

هذه الاواليات « الاقتصادية » البحتة لا تكفي دائما لان البنى الاجتماعية « التقليدية » تعارض توسع التبادلات السلعية : ان حيويه الجماعة القروية مثلا (استمرار حق جميع القرويين في استخدام الارض) تشل فعالية اواليات التنافس البسيطة التي لعبت دورا حاسما (٨) في عملية الانتقال من الاقطاعية الى الاقتصاد الرأسمالي المركزي (في أوروبا) . لذا فان السلطة السياسية ــ هنا السلطة السياسية الكولونياليه ــ تعمل جاهدة على دفع عملية « تنقيد الاقتصاد البدائي » حسب التعبير الدارج . وتتعلق القضيه هنا بالوسائل التي تنتمي بكل بساطة الى العنف ، واذن بوسائل التراكم الاولي . ان فرض دفع الضرائب نقدا وعدا هي الوسيلة الاكثر شيوعا والاقل عنفا . ولكن ينبغي أن نتذكر ان «الزراعات الاجبارية» تندرج في نفس الاطار : مثال ذلك « حقول القائد » les champs du Commandant التعيسة الذكر في افريقيا المدارية (الاكراه على القيام بزراعات تصديرية) . في الطرف الاقصى هناك ببساطة نزع ملكية الفلاحين : وتندرج ضمن هذا الاطار سياسة خلق « احتياطيات » ، غير كافية ، على نحو يصبح معه الفلاحون الافريقيون مضطرين الى بيع قوة عملهم في المنجم والمصنع او في الزراعات الاوروبية . وقد لعب ذلك دورا حاسما في افريقيا الجنوبية وروديسيا وكينيا (٩) .

ومهما يكن من امر ، فان الدخل النقدي الذي كسبه الفلاح او عامل

---

(٨) انظر سمير امين ، « نمو الراسمالية في افريقيا السوداء » مجلة الانسان والمجتمع ، ١٩٦٨ . سنعود الى هذه المقولة في القسم الثالث من هذا الفصل .

(٩) ج. أريغي G. Arrighi « نظرة تاريخية على احتياطيات العمل ، دراسة عملية التحول الى بروليتاريا بين صفوف الفلاحين الافريقيين في افريقيا » في « الايديولوجيا والنمو : دراسات حول الاقتصاد السياسي لافريقيا » دار السلام ، ١٩٧٠ .

المنجم او العامل الزراعي ينبغي ان ينفقه : بشكل ضرائب وتوفير ومواد مستوردة أو منتوجات اهلية indigènes . ويولد هذا الشكل الاخير من الانفاق مداخيل نقدية ثانوية . وهكذا تنشأ شيئاً فشيئاً اسواق زراعية اهلية . كما تنشأ شيئاً فشيئاً سوق تجعل من الممكن اقامة صناعات خفيفة . ويمكن اذ ذاك « حساب » قيمة « مضاعف التنقيد » le multiplicateur de monétarisation بحساب النسبة بين الدخل الوطني النقدي الاجمالي و « الدخول النقدية الابتدائية » . في ما يلي هذا « المضاعف » بالنسبة لافريقيا الاستوائية حوالي ١٩٥٠ (١٠) :

	الدخل الناشيء عن مبيع المنتوجات الزراعية	مدخل الصادرات الزراعية الاهلية	الاجور	الدخل النقدي الاجمالي	الدخل النقدي الابتدائي	المضاعف
افريقيا الشرقية الفرنسية	١٦	١٣	٢٠	٣٦	٣٣	١،١
افريقيا الغربية الفرنسية	١٨٦	٨٨	٢٥	٢١١	١١٣	١،٩
الكونغو البلجيكي	٧٥	٣٠	٩٤	١٦٩	١٢٤	١،٣
الشاطيء الذهبي	١٧٠	١٠٢	٣٢	١٩٢	١٢٤	١،٥
كينيا	١٢	٥	٣٣	٤٥	٣٨	١،٤
نيجيريا	٢٤٥	١٢٥	٣٣	٣٧٨	١٦٨	٢،٢
اوغاندا	٥١	٤٢	١١	٦٢	٥٤	١،١
روديسيا (الشمالية)	١	—	٢٠	٢١	٢٠	١،٠٥
روديسيا (الجنوبية)	٦	—	٢٢	٢٨	٢٢	١،٢
تانجانيقا	٣٤	١١	٢٣	٦٧	٤٤	١،٥

(القيم بملايين الدولارات)

فلنلاحظ ان الامر يتعلق هنا بالمضاعف الذي يقيس سرعة توسع الدوائر النقدية انطلاقاً من الاستثمارات الخارجية والتبادل التجاري معاً ، والحق ان المضاعف المحسوب يأخذ بالحسبان في نفس الوقت الدخل النقدي الابتدائي الموزع على اثر التبادل التجاري مع الخارج (اي الدخل الناشيء عن تصدير المنتوجات الزراعية) والدخل النقدي الابتدائي الموزع

(١٠) منظمة الامم المتحدة « نمو اقتصاد السوق في افريقيا الاستوائية » ص ٢٩ و ٣٣ .

على اثر ولوج رؤوس الاموال الاجنبية (اجور اليد العاملة النازحة التي تستخدم في الواقع باغلبيتها في المناجم وفي المزارع الاجنبية) .

ان اعتماد التقنية الجديدة الاكثر انتاجية هو الذي كان يفرض على النموذج الاوروبي للانتقال الى الراسمالية المركزية الفصل بين وظيفتي الزراعي والحرفي ، ومن ثم التوسع في التبادلات النقدية . هذه الاوالية كانت بطيئة جدا لدى انطلاقها (١١) . اما هنا فنقطة الانطلاق تقع على صعيد آخر تماما ، هو صعيد التبادلات الخارجية وولوج رؤوس الاموال الاجنبية . ان سرعة تنقيد الاقتصاد البدائي كبيرة نسبيا ، أو هي على الاقل يمكنها ان تكون كذلك ، دون حساب « الهروب » الذي تمثله الواردات . والحق ان قسما مهما من الدخل النقدي الابتدائي ينتقل الى الواردات (١٢) . فالفلاح الاوروبي الذي عاش في القرن التاسع عشر كان ينبغي له ان يتوجه ــ لعدم وجود سبيل آخر ــ من اجل استعمال المال الذي تلقاه من عامل المدن ، الى صناعة محلية كان بوسعها وحدها ان تقدم له ما كان يقدمه الحرفي فيما مضى . اما الفلاح الاهلي ، فهو يرغب هنا ، بدخله النقدي ، شراء منتوجات مانيفاتورية . والحال انه ليس هناك عرض محلي لهذه المنتوجات . وهذا سبب من الاسباب التي تجعل القابلية الحدية للاستيراد مرتفعة جدا في البلدان « المتخلفة » : اذ ان كل ازدياد في الدخل النقدي ينتقل بصورة جوهرية الى الطلب على المنتوجات الاجنبية .

وكثيرا ما يتفاقم هذا الهروب الناشيء عن الاستيراد بحكم استئثار الملاكين العقاريين بالفائدة المجنية من تتجير الزراعة ، وذلك حيث كان يوجد هؤلاء الملاكون او حيث كانت تنمو الفروقات الطبقية الى حد تتشكل معه طبقة مهمة من الملاكين . وقد ابقى هؤلاء الملاكون العقاريون على تعويضات الفلاحين في مستواها السابق ، اذ ازداد الفائض الذي يشكل ريعهم العقاري . اما هذا الفائض فينصب على طلب استيراد المنتوجات المانيفاتورية « الفاخرة » .

لننظر الان الى جهة الدخل النقدي الابتدائي الموزع بمناسبة ولوج

(١١) من هنا اولوية الثورة الزراعية . انظر بايروش P. Bairoch « الثورة الصناعية والتخلف » (بالفرنسية) ١٩٦٥ .

(١٢) منظمة الامم المتحدة ، المرجع المذكور ص ٢٤ ــ ٢٥ .

راسالمال الاجنبي . ان قسما هاما جدا من نفقات المنشآت الاجنبية يصب مباشرة في السوق الخارجية : من اجل شراء مواد الانتاج ومن اجل دفع الارباح المعدة للتصدير من جديد . ان الاجر المدفوع محليا هو وحده الذي يستأثر باهتمامنا . هنا ايضا نجد ان قسما من هذا الاجر يعود للخروج من جديد عندما يصار الى استيراد المواد المانيفاتورية التي يطلبها العمال الجدد . لكن قسما من هذا الاجر يصب على الطلب المحلي (لا سيما على المنتوجات الغذائية) . وسوف يلعب هذا النقد دورا بالغ الحيوية في عملية تنقيد النظام .

غالبا ما وضعت حسابات من اجل قياس اهمية هذا الهروب . وكانت تلك الاهمية على الدوام اهمية كبيرة . في حالة استغلال البوكسيت في غينية بواسطة مفاعل « فريا » نجد ان ما يبقى في البلد هو ١٢٪ فقط من نفقات الاستثمار الاجمالية ، وما لا يزيد عن ٢٥٪ من القيمة الاجمالية لصادرات الالومين (١٣) . وفي حالة استغلال النفط في الصحراء الجزائرية نجد ان المصاريف المحلية المتاتية عن الاستثمارات لا تتجاوز ٤٤ ٪ من مصاريف الاستثمار الاجمالية . الى ذلك ينبغي ان نضيف ان نصف تلك المصاريف المحلية يتبخر في نهاية الامر من خلال الاستيراد . وحصة المصاريف المحلية المتضمنة في قيمة الصادرات الجارية من النفط هي بدورها اقل من ذلك : اذ تبلغ بالكاد نسبة ٢٢٪ (١٤) .

اما في حالة الاستغلال المنجمي والنفطي الضخم فنجد ان الجوهري من قسم المصروف « النقدي الابتدائي » الذي يبقى في النهاية محليا ، متمثل لهذا السبب بالدخل الذي يعود للدولة على شكل عائدات « Royalties » او ضرائب (مباشرة او غير مباشرة) . ولكن اذا كانت عملية الابتزاز هذه ، بواسطة المقدرة العامة ـ التي تتجه نحو الارتفاع اذا كانت نسب القوى السياسية تتيح ذلك ـ تسارع في عملية « تنقيد » الاقتصاد دون شك ، فان اثرها على التراكم اقل بديهية . ذلك ان كل شيء يتوقف على طابع النفقات الحكومية : انتاجية هي ام لا . فمفعول هذه النفقات على تكون راسالمال يختلف اذن وفقا لطابعها . ولنذكر بان الاضطلاع

---

(١٣) سمير امين « ثلاث تجارب افريقية في النمو : مالي ، غينيا وغانا » باريس المطابع الجامعية في فرنسا ١٩٦٥ ص ١٥٥ ـ ١٥٨ .

(١٤) سمير امين « اقتصاد المغرب » باريس ١٩٦٦ ، المجلد الاول ص ١٩٨ ـ ٢٠٢ .

بنفقات البنية التحتية يعزز كذلك ، بتسهيله لمردود الاستثمارات ، تطور الراسمالية وان يكن بصورة غير مباشرة . وعلى العكس ، فان بعض النفقات الادارية غير الانتاجية ترفع مستوى الاستهلاك المحلي وتقلص على هذا النحو حجم الدخل المتوفر من اجل التراكم . لكن الامر يتعلق هنا بسلسلة اخرى من الظاهرات التي نعالجها فيما بعد .

عملية التنقيد شرط اولي لا غنى عنه اطلاقا لظهور البنية الراسمالية. والاقتصاد السلعي البسيط المتولد عنها يؤدي حتما الى دمار البعض وثراء البعض الاخر ، اي الى تكون الرساميل المحلية . هذا قانون مطلق .

هل يعني ذلك ان هذه الرساميل التي ينبغي ان تتكون بوسعها عندئذ ان تستثمر وان تحول البنية التقدية البسيطة الى بنية راسمالية ؟ اذا كان الامر كذلك فان نقطة الوصول ، رغم اختلاف نقطة الانطلاق ، تكون مثل ما هي في المركز . لكن الامر لن يكون كذلك . اولا لان رؤوس الاموال المحلية التي تكونت على هذا النحو سوف تصطدم بمنافسة الصناعات الاجنبية . مما يؤدي بها الى استثمار نفسها ضمن رقعة الانتاج المعد للتصدير ، وفي القطاع الثالثي (لا سيما بسبب المسلك الخاص الذي يسلكه الطلب ، نظرا لان البنية العقارية لم تتشوّر بل على العكس قد تدعمت بفضل التبادل الخارجي) . ثانيا لان المنافسة سوف توجه هذه الاستثمارات نحو الصناعة الخفيفة . بتعبير آخر ، ان الراسمالية المحلية التي سوف تتشكل على هذا النحو لن تكون راسمالية منافسة للراسمالية الاجنبية المسيطرة بل مكملة لها . ولان ماركس لم يهتم عن كثب بهذه المشاكل فقد استطاع أن يكتب ــ في كتابات مختصرة للغاية ــ ان الاستعمار قد يمد الهند باقتصاد رأسمالي (والمعنى المضمر : باقتصاد « مكتمل ») : ان القانون المطلق لتحول الاقتصاد السلعي البسيط الى اقتصاد رأسمالي ، والذي لا معنى له الا ضمن اطار تحليل نمط الانتاج الراسمالي ، لا يستنفد موضوع التحولات الاجتماعية المختلفة .

لقد آن الاوان لكي نوضح رأينا هنا حول هذه المشكلة . كتابات ماركس حول المجتمعات غير الاوروبية كتابات مقتضبة : ٤٣٥ صفحة (١٥) عدد قليل بالنسبة لماركس ، فضلا عن ان القسم الاكبر من هذه الكتابات هو عبارة عن مقالات لنيويورك ديلي تريبيون متمحورة حول مشاكل الساعة ــ ثورة « السيباي » Cipayes وثورة « التايبنغ » les taipings

(١٥) «كارل ماركس والاستعمار والتحديث» منشورات Shlomo Avineri - Anchor Book نيويورك ١٩٦٩ ، الاستشهادات التي تلي سوف تقتبس من هذه المجموعة الكاملة جدا.

وتجارة الافيون – وكثيرا ما كانت تتناولها الرؤية من وجهة نظر السياسة الانكليزية الداخلية . وماركس لا يبحث في مشاكل المجتمع الاسيوي ومشاكل تحوله الجاري تحت تأثير الاستعمار الا بصورة عرضية . سنكتشف في ابحاثه هذه انواعا ثلاثة من المشاكل المعالجة .

يناقش ماركس احيانا طبيعة المجتمع « الاسيوي » ما قبل الاستعماري، لا سيما في المقطع الشهير من المخطوطات حيث يصيغ مفهوم نمط الانتاج الاسيوي ، ويشدد على العائق الذي تشكله الجماعة القروية – فقدان الملكية الخاصة للارض – في وجه نمو الراسمالية (١٦) . هنا نجد لدى ماركس – وفي مقاطع مقتضبة جدا – حدسا عبقريا (عندما نفكر بحالة المعلومات المتوفرة في ذلك العصر عن المجتمعات غير الاوروبية) .

وبصدد التحول الذي يدخله الاستعمار على هذه المجتمعات ، لا سيما الهند ، يؤكد ماركس ، رغم انه بدون رحمة حيال السياسة الاستعمارية ، ان الاستعمار سيؤدي بالشرق الى نمو راسمالي مكتمل . وهو يذكر طبعا بان السياسة الاستعمارية تقف في وجه ذلك ، وانها تمنع الصناعة في المستعمرة ، بعد ان تكون قد دمرت الحرفية فيها (١٧) . لكن هذا لا يمنعه من الاعتقاد ان ما من قوة بوسعها ان تحول وقتا طويلا دون النمو المحلي للراسمالية على غرار النموذج الاوروبي . المقال المخصص « للنتائج المقبلة للسيطرة البريطانية على الهند » اكثر من واضح حول هذه النقطة : بعد نهب الهند من قبل الارستقراطية الانكليزية وراسالمال المركنتالي كسان تصنيعها من قبل البرجوازية الصناعية المتروبولية ، ولسوف يكون من شأن سكة الحديد ان تدخل الى البلاد صناعات ذاتية المركز (١٨) . ماركس شديد الثقة من ذلك حتى انه يخشى تحول الشرق البرجوازي (تحولا مكتملا) الى قوة جوهرية تحول دون انتصار الثورة الاشتراكية في اوروبا.

« الثورة في القارة (الاوروبية) وشيكة الحدوث ، وسترتدي منذ فورها طابعا اشتراكيا . أوليس محكوما عليها ان تسحق في هذه الزاوية الصغيرة من العالم ، اذا اعتبرنا ان حركة المجتمع البرجوازي على امتداد ارض اكبر بكثير آخذة بالصعود دائما ؟ » (١٩) .

ولهذا الخطأ تفسير : فما ان كانت الفترة المتصفة بسياسة الراسمالية

---

(١٦) المجموعة المذكورة ، ص ٣٨ – ٤٣ – ٩٣ – ٤٥٠ و ٤٥١ .

(١٧) المجموعة المذكورة ، ص ٨٦ – ٨٩ – ٩٩ وما يلي

(١٨) المجموعة المذكورة ، ص ١٣٢ وما يلي

المركنتالية تتجه نحو نهايتها (في زمن ماركس) ، حتى كان على الراسمالية ان تدخل في حقبتها الامبريالية (حقبة الاحتكارات) التـي كان ماركس يجهلها . والحال ان الاحتكارات سوف تمنع الراسمالية المحلية ، الاخذة بالتكون فعلا ، من أن تتمكن من منافستها : ان نمو الراسمالية في الاطراف سيبقى نموا براني الاتجاه مبنيا على السوق الخارجية ، لن يكون بوسعه من هنا ان يؤدي الى ازدهار نهائي لنمط الانتاج الراسمالي في الاطراف . واذا كان ماركس يقع ضمن هذه الفترة « الشاغرة » — والقصيرة — فانه لم يدرك اواليات التراكم الاولي لصالح المركز من الطراز المركنتالي ، وهي اواليات تنحو بالضبط نحو نهايتها ، وهو يعتبرها من اجل ذلك أنها التاريخ السابق لراسالمال . وهو يقول ذلك ، على كل حال ، عندما يذكر ان الفصل المخصص للتراكم الاولي «من كتاب راسالمال ، لا يعالج الاهذا الموضوع»(٢٠) . من هنا ان التبادل غير المتكافيء عنده هو تبادل مقتصر على هذه الاشكال ما قبل التاريخية ، على اعتبار ان الشكل اللاحق — المعاصر — هو من نتاج الاحتكارات كما بينا (٢١) .

يبقى ان ماركس يستشف بحس سياسي هائل المخرج الممكن الاخر : المجتمع الشرقي ، لا المتبرجز بل المتبلتر لصالح المركز — بما فيه البروليتاريا — المتحول الى قوة ثورية جوهرية . وهو يقول ذلك بلهجة هي اليوم لهجة ماوية جدا ، اذ يتكلم عـن« ملايـين العمال المحكوم عليهم بالفناء في الهند الشرقيـة كي يوفروا المليـون ونصف المليـون من العامليـن في انكلترا في نفس الصناعة ، ثلاث سـنوات من الازدهـار من اصل عشرة » (٢٢) .

فلندع اذن للمتبحرين بالماركسية — ولسنا منهم — امر الاكتفاء باعادة انتاج النصوص المعتبرة نصوصا مقدسة . ولنستانف تحليلنا لعملية الانتقال الى الاقتصاد الراسمالي الطرفي .

لقد شكلت عمليـة الانتقال الى الاقتصاد السلعي ، بحـد ذاتهـا ، في الحالـة التاريخية لاوروبا — من الاقطاعية الـى الراسمالية المركزية — تقدما . على وجه ادق كانت عملية « التنقيد » هـذه نتيجـة لتحسن انتاجيـة العمل في حقل الزراعـة . ليس من اليقيني ان الامر كان كذلك

---

(١٩) المجموعة المذكورة ، ص ٦٤ (رسالة الى انجلز بتاريخ ٨ — ١٠ — ١٨٥٨) .

(٢٠) المجموعة المذكورة ص ٦٨ — ٧٠ .

(٢١) انظر الفصل السابق .

(٢٢) المجموعة المذكورة ص ٣٥ انظر ايضا ص ٥٠ — ٨٧ — ٩٤ و ١٣٧ .

بالنسبة لحالة المستعمرات . فمن حيث المظهر يعبر « تتجير الزراعة »عن « اثراء » . ودليل هذا الاثراء هي المقدرة الجديدة على الاستيراد . المتوجات المانيفاتورية التي يصار الان الى التزود بها من الخارج مقابل صادرات زراعية لم يكن لها ما يوازيها في الاقتصاد البدائي القديم في انتاج الحرفيين الذي كان يتزود به الفلاحون مقابل منتوجاتهم المعيشية . ان كون الفلاحين الاهليين يعمدون من تلقاء انفسهم الى اعادة توجيه انتاجهم ، مقلدين بذلك كبار المزارعين الاجانب ، يدل بوضوح على ان الانتاج المعد للتصدير سوف يكون اكثر انتاجية من الانتاج المعيشي . هكذا بينما تضاعفت مساحة مزارع المطاط الكبرى في جنوب شرق اسيا عشر مرات بين عامي ١٩٠٩ و ١٩٤٠ ، تضاعفت مساحة المزارع الصغيرة (الاهلية من حيث جوهرها) سبعة وخمسين مرة(٢٣). صحيح انه كان بوسع الفلاحين الاهليين ان يصيروا الى مثل هذا التوجه الجديد على اثر حاجة نقدية جديدة (لدفع ضرائب مثلا) دون ان يكون ذلك مربحا بالنسبة لهم . لكن مقارنة اسعار الانتاج تبين في الواقع ان الزراعة التصديرية غالبا ما تكون اكثر مردودا من الزراعة المعيشية . هذه مثلا حالة مصر عندما يصار الى مقارنة نتاج الفرد في هكتارات الزراعات المعيشية التقليدية من جهة ، وهكتارات الزراعات التصديرية (هنا القطن) من جهة اخرى (٢٤) .

الا اننا عندما نعاين الامور عن كثب نلاحظ غالبا ان ازدياد المنتوج الفردي مصحوب هنا بازدياد كمية العمل الذي يبذله . وهذا امر بديهي جدا في حالة الزراعة في افريقيا المدارية حيث غالبا ما تضاف الزراعات التصديرية – بل تكاد تضاف دائما – لا سيما في المناطق الحرجية ، الى الزراعات المعيشية التقليدية ولا تحل محلها : فيصار الى الانتقال والحالة هذه من حضارة مبنية على قدر معين من العمل السنوي الى حضارة مبنية على قدر اكبر . وهذا الانتقال غالبا ما يكون شاقا وصعبا ومرفوضا احيانا ، من هنا استعمال الطرق « الاقتصادية غير الاعتيادية » Extra - éconon كالزراعة الاجبارية مثلا (٢٥) . وهذا امر

---

(٢٣) منظمة الامم المتحدة « دراسة حول التجارة بين آسيا واوروبا » ص ٦٦ .

(٢٤) انظر توسيعاتنا حول هذا الموضوع : سمير امين ، الاطروحة ، بـاريس ١٩٥٧ ص ١٦١ – ١٦٣ .

(٢٥) انظر استر بوزوروب « Bozerup » « شروط التعاظم الزراعي » لندن ١٩٦٥ و H . Raulin « التقنيات والاسس الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات الريفية النيجيرية » C.N.R.S. ١٩٦٦ .

بديهي كذلك في الحالة المصرية حيث تتيح زراعة القطن استعمالا اغزر لليد العاملة . فينبغي ، لفدان القطن ، واحد واربعين يوم عمل رجل وسبعة وثمانين يوم عمل ولد ، وللقمح : سبعة وعشرين يوما واربعةايام ، وللذرة خمسة وعشرين يوما وعشرة ايام ، وللأرز خمسة وثلاثين يوما واربعين يوما (٢٦) . ان التوجه الجديد للانتاج يتيح اذن استخداما اغزر لليد العاملة ، ويوازن نسبيا الازمة الزراعية التي سوف تحلل اواليتها فيما بعد . الى ذلك غالبا ما تستوجب الزراعات التصديرية ــ وهذه هي الحال هنا بالنسبة للقطن ــ توظيف رؤوس اموال اهم نسبيا ، وهي رؤوس اموال ينبغي ان يصار الى تعويضها . ان استخدام راسالمال بالهكتار استخداما اغزر ، وهو ما يقتضيه التوجه الجديد للزراعة ، قد عزز الملكية : فالملاكون الكبار وحدهم هم الذين كانوا قادرين على تقديم السلفة التي يستوجبها حلول الزراعة التصديرية محل الزراعية المعيشية . هذا التمركز الزراعي كان له اهمية كبيرة جدا ؛ فهو قد عزز الاوالية التي اتاحت للملاكين الكبار ان يستحوذوا على الربع الناجم عن « التتجير » . ومثال مصر بهذا الصدد مثال مقنع : اذ نلاحظ هنا معدلا مرتفعا جداللريع العقاري ، الذي راح يتزايد كلما تحقق التقدم في عملية « تتجير » الزراعة ، فانتقل من ٣٥ ٪ الى ٥٠٪ من المنتوج الصافي للزراعة بين عامي ١٩١٤ و ١٩٥٠ (٢٧) . فالملكية الكبيرة ــ حيث كانت توجد أو حيث استطاعت ان تتكوّن بسهولة ــ قد عززت عملية الانتقال من الزراعة المعيشية الى الزراعة السلعية واستحوذت بصورة واسعة جدا على « ارباح » هذه الزراعة (٢٨) .

---

(٢٦) تقديرات محمد حسني السيد (في « مصر المعاصرة » ، ١٩٦٢ ، بالفرنسية).

(٢٧) انظر سمير امين المرجع المذكور ، وحسن رياض « مصر الناصرية » باريس ١٩٦٤ ص ١٢٨ وما يلي .

(٢٨) انظر منظمة الامم المتحدة « نمو اقتصاد السوق في افريقيا الاستوائية » (ص ١٥ ، « تقدم الاصلاح الزراعي » ص ٥٦ ــ ٦٢ . انظر كذلك سمير امين « نمو الراسمالية في شاطئ العاج » باريس ، الفصل الثالث ، M . Gutelman الزراعة الاشتراكية في كوبا » باريس ، ١٩٦٧ ، الفصل الاول .

٢ ــ تكوّن الرأسمالية المبنية على التجارة الخارجية (التجارة المستعمرات) (٢٩)

نعاين في ما يلي الاشكال العدوانية الذي قام بها نمط الانتاج الراسمالي المكتمل (البلدان « النامية ») على الاقتصادات السلعية البسيطة ، بشكل يمكننا من عزل هذه المشكلة عن مشكلة « التجير » ــ المرافقة لها في الواقع ــ اي مشكلة الانتقال الى الاقتصاد السلعي البسيط .

بينماكان في اصل نمو الراسمالية الاوروبية استثمار راسالمال الاهلي وولادة المانيفاتوره التي تلقي في السوق بمنتوجات كانت تنتجها الحرفية حتى ذلك الحين ، نرى ان فياصل الاقتصادات التي ستصبح اقتصادات متخلفة رواج منتوجات الصناعة الاجنبية . نحن هنا حيال عملية مختلفة جدا لنمو الراسمالية . فالمحترفات المنهارة لم تستوعب ضمن نمو صناعي محلي . في الترسيمة الاوروبية كانت الصناعة الجديدة تجمع يدها العاملة من بين جمهور المحترفات المنهارة . اما في ترسيمة المستعمرات فان الطلب الاجمالي قد انخفض بصورة فظة على اثر ادخال المنتوجات المانيفاتورية . فلو ان تلك المحترفات المنهارة قد وجدت مجالا لاستخدام نفسها في دائرة الانتاج البدائي المصدّر لقاء الواردات ، لكان بوسع الطلب الاجمالي ان يبقى ثابتا على حاله . لكن الامر لم يكن كذلك ، وذلك بصورة اساسية لان انهيار المحترفات قد اغلق في وجه الزراعة المحلية مجال تصريفها التقليدي ، فراح الفلاحون يستعيضون عن الزراعات المعيشية ، التي كانوا يستبدلونها بمنتوجات الحرفية المحلية ، بزراعات صناعية تتطلبها التجارة الاوروبية . فالصادرات بوسعها اذن ان تدفع ثمن الواردات التي ادخلت فجأة دون ان يقتضي ذلك انتاجا اضافيا يستوجب اعادة استخدام الحرفيين الذين اصبحوا خارج عملية الانتاج .

النظام يستعيد توازنه اذن رغم اقصاء الحرفيين عن الانتاج . تلك ظاهرة جوهرية فعلا ، وهي في اصل « المشكلة السكانية » المزعومة ــ

(٢٩) الاعمال التي تتناول تاريخ التجارة الاستعمارية اعمال عديدة . ويمكن ان نعود من اجل مراجع كاملة الى: Lacour Gayet « تاريخ التجارة » (٦ مجلدات)باريس ١٩٥٠ ، Mauro - C « التوسع الاوروبي ١٦٠٠ ــ ١٨٧٠ ، كليو ١٩٦٤ ، « تاريخ وسياسة الامبريالية الحديثة في افريقيا » منشورات ستانفورد اونيفرسي ١٩٦٩ ، انظر كذلك : سمير امين ، الاطروحة المذكورة ص ١٩٠ .

مشكلة تطرح دائمـا بشكل سيء ، بالضبط لانهـا تطرح مجردة عن لواحقها اي بمحاولة تجاهل هذه الواقعـة الجوهرية التي هي اقصاء الحرفيين عـن الانتاج ـ كمـا انهـا ايضـا في اصل عدد من التوجهات النشاطية اللاحقة ذات الطابـع الطفيلي .

في مرحلة لاحقة، ، عندما تنشأ في بلدان الاطراف الصناعات التي تحل محل الواردات ،سوف تعمد هذه البلدان الى الاستعانة بتقنيات حديثة يدخل راسـالمال في تركيبها بصورة مكثفة جداً « trop « capital - intensive لكي تتمكن من امتصاص البطالة المتولدة عن عدوانية نمط الانتاج الراسـمالي (٣٠) .

اذا كانت « العودة الى الارض » من قبل عدد كبير من حرفيي القرى، ظاهرة صعبة الادراك لانها تتعلق عادة بحرفيين قرويين كانوا يملكون قطعة ارض ثم اجبروا على العيش مـن هذا المورد فقط لانهم فقدوا حرفتهم، فانها تشكل تقهقرا اقتصاديا حقيقيا . في ما عدا العودة الى الارض يجد هؤلاء الحرفيون مخرجا لاحقا وجزئيا في القطاع « الثالثي » . وينبغي ان نتذكر ان المجتمع ما قبل الراسمالي لم يتحول جذريا بفعل العلاقات التراتبية التي تنشأ على هذا النحـو بينه وبيـن العالم الريفي . فالطبقات المسيطرة المحلية تستمر دون ان يصيبها شيء ، لا سيمـا في العالم الريفي . وهذه الطبقات لا تستمر على حالهـا وحسب بل انهـا كثيرا ما تغتني وتثري بفعل العلاقات الجديدة مع الخارج ، فالملاكـون الكبار بوسعهم قبل غيرهم ان يحوّلـوا اراضيهم الى ملكيات علاقة تزود الخارج بالمواد الاولية الزراعيـة المطلوبة. وقد يجد حرفيونا المنهارون عندئذ مجالا للعمل اذ يستمدون مدخولهم مـن مصروف هذه الطبقات . فتصبح الحالة هنا حالة « قطاع ثالثي » من نـوع خاص . سنتاح لنـا الفرصـة لكي ندرس فيمـا بعد اسباب نمـو القطاع « الثالثي » نموا غير طبيعي في « البلدان المتخلفة » بصورة عامة ، لا سيما اسباب نمـو التجارة . لكننا هنـا بصدد نمو « ثالثي » ما ، وحرف تستمد مدخولهـا من مدخول الملاكيـن العقاريين الكبار المثريـن والمنفقيـن . ان النظريـة الاقتصادية الشـائعـة تكاد تنسب هذه الظاهـرات « الطفيلية » باستمرار الى ما يسمى السمات الخاصة بالمجتمعات ما قبل الراسمالية ، التي سرعـان ما تنعت بانهـا لا عقلانية ، في حين ان الامر يتعلق بظاهرات

---

(٣٠) اذ ان المنافسة و« التخصص الدولي » يوجهان الاطراف نحو الصناعات الخفيفـة وليس نحـو التقنيـات الخفيفـة . انظـر لاحقا .

متولـدة عـن العدوانية الخارجيـة لنمط الانتاج الراسمالي .

ولا يسمنا للاسف ان نتتبع عن كثب انهيار الحرفية القديمة والطابع الخاص جدا لاعادة استخدامها في البلدان المتخلفة ، لاننا لا نملك احصائيات عـن توزيع سكـان هذه البلدان في الفترة بيـن ١٨٠٠ و١٨٨٠ التي هي فترة نمـو التبادلات التجاريـة بيـن العالم الراسمالي والعالم ما قبـل الراسمالي . فلسنـا نملـك الا بعض الاحصائيـات المتعلقـة بالفترة بيـن ١٨٨٠ و١٩٥٠ . وهي فترة تصنيع محلي يقوم على قاعدة استيراد رؤوس الاموال الاجنبية . ان الظاهرات التي نود ابرازهـا للعيان ظاهرات مقنّعـة جزئيـا بظاهرات النمو الصناعي . الى ذلك فان عمليـة انهيار الحرفية بفعل التجارة الخارجية ، بالاضافـة الى النمط الخاص لاعادة استخدام هذه الفئة الاجتماعيـة ، امران مستمران طيلة هذه الفترة الثانية .

لقـد كتب تاريخ انهيار المحترفات الهنديـة والمصرية . ونحن سنعود من هذا التاريخ دائمـا بما فيه الفائدة كلمـا اردنـا دراسة تكوّن التخلف في هذين المجتمعين (٣١) .

ان ازديـاد « الضغط على الارض » ـ ازديادا منتشرا جدا في « العالم الثالث » الحالي ـ ينتج كذلك بصورة واسعـة عن تلك الاواليـة للتقهقر الناجم عـن العدوان الخارجي للراسمالية ، اذ ان في زيادة عدد الفلاحيـن هذه ، في الهكتار من الارض ، دلالة على تقهقر خطير في التقنيات الزراعية . ان حركـة التقدم العامة في الزراعـة تتجلى فعـلا عبر الاستخدام الكثف لراسالمال في الهكتار ، ومن ثم عبر استخدام اقل للبشر في الهكتار . هـذا التعاظم للسكـان الزراعيين في هكتار الارض المزروع ، ظاهرة عامة في البلدان « المتخلفة » ، اما في البلدان الصناعيـة الراسمالية فيمكـن ملاحظة الظاهرة المعاكسـة تمامـا اينمـا كـان . كمـا اننـا نلاحظ هنـا بالمقابل تعاظـم استهلاك راسالمال لدى العامل الزراعي (٣٢) .

قارن هذا التطور في البلدان النامية بتطـور المساحة « المحصودة »

(٣١) بالنسبة للهند انظر : Palme Dutt « الهند اليوم » لندن ١٩٤٠ و Anstey « النمو الاقتصادي للهند » . بالنسبة لمصر : حسين رياض المرجع المذكور . شارل عيساوي « التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ١٨٠٠ ـ ١٩١٤ » مطابع جامعـة شيكاغـو ١٩٦٦ .

(٣٢) كولن كلارك « شروط التقدم الاقتصادي » لندن ، ص ٢٢٦ ـ ٢٥٠ ـ ٢٥٢ .

للفرد الواحد في مصر : ٩٠،٠ فدان عام ١٨٨٢ ، ٤٨،٠ عام ١٩٤٧ (٣٣). لا شك ان النسبة المئوية للسكان العاملين بالزراعة قد انخفضت خلال تلك الفترة ، لكن انخفاضها لم يكن بحيث يتجاوز حركة تزايدالسكان الريفيين المتصاعدة . اما أن تنسب هذه الظاهرة الى « قانون سكاني » خاص « بالبلدان المتخلفة » ففي ذلك تفافل عن ان النمو الصناعي في انكلترا ، وفي أوروبا القارية (ما عدا فرنسا) وفي الولايات المتحدةواليابان قد كان مصحوبا بتعاظم سكاني شديد للغاية .

ان نمو الصناعة ، فيالاقتصادات الراسمالية ، قد تجلى خلال قرن عبر ازدياد النسبة المئوية السكان العاملين بالصناعة . ولم تنخفض هذه النسبة الا خلال القرن العشرين ،في حين ان نسبة السكان العاملين في القطاع « الثاني » قد تعاظمت بسرعة اكبر . ستتاح لنا الفرصة لكي نفسر فيما بعد هذه الظاهرة الاخيرة . في الولايات المتحدة مثلا انتقلت نسبة السكان العاملين في قطاعي الصناعة والبناء من ١٢ ٪ عام ١٨٢٠ الى ٣١٪ عام ١٩٢٠ ؛ ثم لم تنخفض الا بدأ من اعوام ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠ . لا نجد مثيلالذلك في البلدان المتخلفة . في الهند مثلا ينخفض عدد السكان العاملين في القطاع الثاني بين عامي ١٨٩١ و١٨٣١ من ١٥ ٪ الى ١٠ ٪ رغم تعاظم مؤشر الانتاج المانيفاتوري من ٥٣٧٥ الى ١٧٨،٨ (الاساس ١٠٠ عام ١٩١٣) (٣٥). بتعبير اخر تشغل الصناعة الراسمالية في النموذج الاوروبي مزيدا من العمال عما تتسبب في انهياره من الحرفيين . وهي تجمع هؤلاء من حقل الزراعة المتحللة ومن التزايد السكاني . اما في النموذج الاستعماري فهي تشغل من العمال عددا اقل مما تتسبب في انهياره من الحرفيين . فمفعول منافسة الصناعة الاجنبية واضح .

وتجري الامور على هذا النحو ايضا في مرحلة ادنى الينا بكثير (١٩٢٠ ـ ١٩٦٠) اي حين قيّض للمنافسة الاجنبية الوقت الكافي لتقضي قضاء واسعا على الحرفية ، بينما بدا النمو الصناعي على قاعدة راسالمال الاجنبي يصبح نموا اسرع بشكل واضح . في معظم البلدان « المتخلفة » انخفضت نسبة السكان العاملين في القطاع الثاني بين ١٩٢٠

---

(٣٣) « مصر، دليل اقتصادي » INSEE ص٥٢ ،الفدان = ٤٢،٠ هكتار .

(٣٤) كولن كلارك ، المرجع المذكور ص ١٨٥ ـ ٢٥٠ ـ ٣٥٢ .

(٣٥) SDN « التصنيع والتجارة الخارجية » ص ١٥٦ .

ـ ١٩٣٠ و١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ رغم ان درجة التصنيع التي بلغتها درجة بدائية الى حد ما ـ بينما ارتفعت نسبة السكان العاملين في القطاع الثالثي (٣٦) . ان النقص في مجال العمل الريفي المرافق « لتحجير » الزراعة يدخل التواءات معينة على التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي للعالم الريفي .

بهذا الصدد تبدو الحالة المصرية مثيرة للاهتمام بشكل خاص . من المعلوم ان عددا الملاكين الكبار (اكثر من ٥٠ فدانا) لم يتغير عمليا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ (حوالي ١٢٠٠٠) . كذلك المساحات التي يملكها هؤلاء الملاكون (حوالي ٢ مليون فدان) ، بينما تعاظم عدد الملاكين الصغار بانتظام (وانخفضت المساحة الوسطية المملوكة بنفس الوتيرة) . لكننا نعلم جيدا ان التزايد السكاني تزايد قوي سواء في العائلات الغنية او في العائلات الفقيرة ، اذ ان نسبة الولادات اذا كانت ادنى لدى العائلات الاولى ، فان نسبة الوفيات بين الاطفال فيها اقل بما لا يقاس . الى ذلك فان الشريعة الاسلامية توزع ممتلكات المتوفي بين جميع الاولاد . لتفسير هذه الحالة « الشاذة » يمكننا ان نبني الترسيمة التالية :١) نفترض ان المساحة المزروعة في منطقة من المناطق وفي وقت معين مؤلفة من اربع حصص متساوية موزعة بين ملاك كبير يملك منها حصتين وعشر فلاحين يملكون منها كذلك حصتين . ٢) يشتري الملاك العقاري اثناء حياته حصة ثالثة من الفلاحين . ٣) لدى وفاته تتوزع الحصص الثلاثة بين ولديه . ٤) احد الوالدين يقرر تصفية الاراضي لكي يذهب الى المدينة فيبيع ثلث ما يملكه ، اي نصف حصة ، لاخيه ، ويبيع الثلثين الاخيرين ، (أي ما يشكل حصة) للفلاحين . بعد جيل واحد اذن يكون الوضع كالتالي : الملاك العقاري الكبير الوحيد الذي بقي بعد وفاة الاب يملك حصتين . في هذه الاثناء يكون عدد الفلاحين خلال هذا الجيل قد تضاعف (نفترض ان معدل تزايد السكان الفلاحين مساو لمعدل تزايد الملاكين الكبار) . وننتهي في النهاية الى وضع هو بالضبط ماتشير اليهالاحصاءات المصرية . ان هذه الترسيمة تعبر عن وجهين مهمين لالتواء خاص يتسم به تطور العالم الريفي « المتخلف » .

الوجه الاول ، ان التمركز الزراعي لا يتجلى دائما (هذه حالة مصر)

---

(٣٦) منظمة الامم المتحدة « طرائق ومشاكل التصنيع في البلدان المتخلفة » ص١٢٣ .

بتمركز الملكية . والحق ان ملاكنا الكبير ، اذا كان قد اشترى اثناء حياته حصة من الفلاحين ، فان ولده قد باع بعد وفاته (وفاة الاب) هذه الحصة نفسها للفلاحين . التمركز الزراعي قد حدث بتكثيف طرائق الزراعة وغلبة التوجه التجاري للانتاج الزراعي (نمو الاقتصاد القطني) . ان ارتفاع قيمة الارض (وقيمة الريع العقاري الموازية لها) الناجم عن ذلك التكثيف في استعمال راسالمال ، يتجلى عبر اثراء الملاكين العقاريين . ولعله من باب المبالغة أن نقول ان الزراعة قد ثورت بكاملها وانها اصبحت زراعة راسمالية مكتملة . ان الزراعة « الاقطاعية » تتصف بايكال امر الارض ، التي هي ملكية السيد ، الى اقنان يدفعون ريعها منتوجات طبيعية . والزراعة الراسمالية تتصف باستغلال قطع ارض كبيرة من قبل صاحب مزرعة (او من قبل الملاك العقاري الكبير نفسه) الذي يستخرج من الارض مواردها مستعينا برؤوس اموال (آلات ، سماد ، الخ)وبيد عاملة مأجورة. اما هنا فلدينا ملاك عقاري كبير يؤجر ارضه قطعا صغيرة الى مزارعين صغار يدفعون ريعها نقدا (في اغلب الاحيان) . اما راسالمال فيدفع المزارع جزءا منه كما يدفع الملاك الكبير جزا اخر . هذا امر طبيعي للغاية. الاقتصاد الراسمالي لا يمكن ان ينبثق دفعة واحدة .

فالنظام الاقتصادي الوحيد الممكن كان نظاما انتقاليا . شيئا فشيئا يدخر الملاكون العقاريون جزءا من ريعهم الذي تتعاظم قيمته ، ثم يستثمرون ما يدخرونه ويصبحون على هذا النحو ملاكين راسماليين . لكن « تضخم السكان الزراعيين » الذي ينجم عن نقص مجالات العمل في المدينة يكبح عملية التحديث في الزراعة ــ اذ انه يتيح ــ بواسطة اجور في غاية الانخفاض بل غالبا ما يتزايد انخفاضها ــ اللجوء الى طرائق « الفلح المكثف » التي تكرّس بقاء ظروف البؤس الريفي . ونحيل القارىء هنا على كتاب حسن رياض الذي يقدم تحليلا رصينا لهذا التطور في الزراعة المصرية (٣٧).

الوجه الثاني ، ان ثبات عدد الملكيات الكبيرة ومساحتها ، مقابل ازدياد عدد الملكيات الصغيرة (مع انخفاض متوسط مساحتها) وهو الامر الذي يخلط خطأ ، في كثير من الاحيان ، بينه وبين تمركز الملكية الريفية ، يعبر

---

(٣٧) حسن رياض « مصر الناصرية » ص ١٢٨ وما يليها . انظر كذلك حالة الزراعة الراسمالية في كوبا قبل الثورة ، عند ميشال غوتلمان « الزراعة الاشتراكية في كوبا » باريس ١٩٦٧ . الفصل الاول .

عن ظاهرة اخرى تماما :هي تحويل الثروة نحو المدنية (ومعها ذهاب عدد معين من الملاكين الكبار) بوتيرة اسرع من وتيرة الهجرة الفلاحية نحو المراكز المدينية .

لنحاول ان نقدر وتيرة هذا التحويل . انتقل الرقم الاجمالي للسكان من ٩٧٠٠٠٠٠ عام ١٨٨٧ الى ٢١,٩٤٠٠٠٠ عام ١٩٥٣ بزيادة ١١٥ ٪ ، فمن المفترض ان يصل عدد الملاكين الكبار الذي كان ١١٨٧٥ عام ١٨٩٦ الى حوالي ٢٥٠٠٠ . اما الحصة التي يملكها ١٠٠٠ ملاك ، والتي كانت ٢١٩١٠٠٠ فدان عام ١٨٩٦ ، فقد كان من المقدر لها ، وفقا للعبة الشريعة الاسلامية وفي حال غياب حركة التحويل هذه ، ان تكون حوالي ١٠٠٠٠٠٠ فدان . بيد انها كانت حوالي ٢ مليون فدان . مما يدل اذن على ان هناك مليون فدان اشتريت خلال تلك الفترة من قبل ١٢٠٠٠ ملاك، اي زهاء ٢٠٠٠٠ فدان سنويا .

هذا التحويل في الثروة من الريف الى المدينة بوتيرة لا يجوز اغفالها، وتتجاوز وتيرة الهجرة الفلاحية ، يعني بالضبط ان نمط الانتاج القديم لم يصار الى الاطاحة به بعد في الريف ، وهذا ما يتيح للكثافة السكانية العالية هناك ان تستمر على حالها . لماذا اذن هذا التحويل في الثروة الى المدينة ؟ ان تدفق رؤوس الاموال هذه على المدينة لا يتم من اجل تمويل التصنيع بمقدار ما يتم من اجل تمويل العمليات التجارية المتولدة عن تتجير الزراعة بعد انخراطها في السوق العالمية . هنا نلتقي ثانية ب « التطور الفائق للقطاع الثالثي » . تحويل رؤوس الاموال هذا بالذات يخفف من سرعة تحديث الزراعة دون أن يخلق صناعة حديثة في المدن.

لا ينشأ عن هذا الوضع سوى ازدياد عام في البطالة في الريف (على اثر الازدياد المنتظم لسكانه الذين لا يسعهم ايجاد عمل في الصناعة، وفي المدينة (حيث لا يعاد تشغيل الحرفيين الا جزئيا في حقل التجارة والخدمات الشخصية ، لانعدام وجود الصناعات) .واذن نحن حيال توازن للتقهقر يتصف ببطالة ريفية ومدينية جسيمة ومتعاظمة ، ناشئة عن هذا النمط من الانتقال ، المتولد عن العدوان الخارجي للراسمالية.

لقد درست ظاهرة البطالة الكثيفة هذه ــ التي لا تنجم عن « قوانين سكانية » بل عن قوانين تطور الراسمالية الطرفية ــ في عدد من الحالات . في حالة مصر ، التي نحيل بصددها على كتاب حسن رياض ، انتقلت نسبة البطالة الريفية من لا شيء تقريبا حتى عام ١٩١٤ الى ١٥ ٪

عام ١٩٤٧ و٣٥ ٪ عام ١٩٦٠ ، بينما انخفضت نسبة السكان العاملين لمجمل السكان المدينيين من ٣٢ ٪ من مجموع السكان الذكور البالغين عام ١٩١٤ الى ٢٢ ٪ عام ١٩٦٠ ، وهي نسبة تجدها في شاطىء العاج (٣٨).

ان انهيار الحرفية واعادة تشغيلها بشكل جزئي للغاية ، والدور المتصاعد لجيش العاطلين عن العمل الذي يعكسه هذا الانهيار ، كلهما تضعف مستوى الاجور . عادة ، يرتفع الطلب على العمل مع التراكم ويصار الى تجميع العمال من المجتمع ما قبل الراسمالي ابان تفككه . ويوجد نوع من التوازن بين تعاظم عرض اليد العاملة وتعاظم الطلب عليها . اما في البلدان « المتخلفة » حيث لا يوجد تراكم مواز لهذا التفكك ، فان اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه يزدادحدة.

ان هبوط قيمة تعويض العمل الذي ينشأ عن ذلك ليس بحد ذاته عقبة في طريق التصنيع . فالعقبة الحقيقية في طريق التصنيع هي سيطرة راسالمال الاجنبي ومنافسة الواردات . لكن هبوط القيمة هذا هو في اصل ظاهرة جوهرية : هي التبادل غير المتكافىء ، اي عدم التكافؤ المتعاظم بين القيم المتبادلة (وعلى نحو ادق ، بين اسعار الانتاج بالمعنى الماركسي للكلمة .) نحن هنا حيال الاوالية الرئيسية للتراكم الاولي المعاصر ، على نحو ما رأينا.

في الكتابات الاقتصادية الشائعة كثيراً ما يُدافع عن ان المستوى المنخفض للاجور يعيق الانشاء المحلي للصناعة . فانحصار السوق الداخلية الذي يتضمنه هذا الوضع يجعل الاستثمار قليل المردود . نتعرف هنا على أطروحة « حلقات الفقر المفرغة » . مثل هذا التحليل يبدو لنا خاطئا بصورة جذرية ، فالنمو الراسمالي لا يفترض على الاطلاق حتمية الارتفاع المستمر لمستوى المعيشة . السوق الداخلية ليست مؤلفة فقط : ولا هي مؤلفة في جوهرها ، من مواد استهلاكية . فمواد الانتاج تلعب فيها دورا كبيرا ، والحال ان الاجور المنخفضة تعني ارباحا مرتفعة ، وبالتالي تعني ان هناك امكانية لدى اصحاب المشاريع للتوفير والاستثمار اي لخلق السوق . ومهما يكن من امر ، فقد حصل التصنيع في اوروبا رغم الاجور المنخفضة جداً في البدء ، بل اننا نذهب الى اكثر من ذلك فنقول ان هذا الوضع قد ساعد على التصنيع . والامر نفسه يصح

(٣٨) حسن رياض « مصر الناصرية » باريس ١٩٦٤ ص ١٤١ و ١٩٦٥ ، سمير امين « الاقتصاد المغرب » باريس ١٩٦٦ ، المجلد الاول ص ١٨٠ ، « نمو الراسمالية في شاطىء العاج » باريس ١٩٦٧ ص ٣٩ .

على اليابـان .

هكذا اذن ليس لمستوى الاجور المنخفض ان يحول دون استثمـــار رؤوس الاموال . كلمـا ولد التجير تكوّن رؤوس الاموال المحلية ، كلمـا كـان باستطاعـة هذه ان تستثمر محليـا على خير ما يرام . لكـن منافسة الصناعات الاجنبيـة الاقوى يجعل هذا الاستثمار غير ذي مردود . هذا هو السبب النهائي لاحتجاز النمـو .

ولكن بمقدار ما تستثمر رؤوس الاموال هذه ، بمقدار ما تؤثـر ضحالة مستوى الاجور على اختيار التقنية . بشكل ادق يجب القول ان الاجـور المنخفضـة بوسعهـا ان تشجع الاستخدام المكثف للبشر عوضا عن الآلات . فهل يكبح هذا الاستخدام المكثف نسبيـا للبشر عملية التراكم ام يعززها لا . ذلك يتوقف على درجـة نمـو الاقتصاد المعني . فبديهي انه في الاقتصادات « الفائقة النمو » حيث الاتجاه نحو تخلف الاستهلاك [Sous consommation] (النسبي) يلقي بثقله على الاستثمار فيجعله اقل مردودا ، يكـون استخدام البشر عوضا عـن الآلات ، باتاحته نموا نسبيـا اسرع للاستهلاك النهائي ، معززا لعملية التراكم رغم كل الحسابات . ولكـن فـي الاقتصادات الناشئة ، حيث لم تتجلّ تلك الظاهرة بعد ، فان طابع التقنية القائم على « استخدام العمل » يتجلى عبر استهلاك اجمالي اكبر ، اي عبر توفير ادنى . فالتراكم في الاقتصادات الفائقة النمو يجد في صعوبات تحقيق الارباح اي في صعوبة ترويج المنتوجات ، عقبة ذات شأن كبير . فيكـون من شـأن الازديـاد في الاستهلاك النهائي ان يثير في هذه الحال ظاهرات تضعيفية ، اي أن مثل هذا الازدياد ، باعادته لمردودية الاستثمارات الى ما كانت عليه ، يعزز عمليـة التراكم (تحوّل التوفير الى استثمار) . اما في الاقتصادات الناشئة فليست هذه الصعوبات هي التي تشكل العقبة العظمى التي تعيـق النمو . فكل التوفير هنا يستثمر . بالتالي كل ما يزيـد الاستهـلاك يقلـل التوفير بنفس المقدار ، ومن ثم يقلل الاستثمار . ولكـن ينبغي القول ان هذا لا يصح الا في اقتصاد راسمالي ناشيء (حيث « التوفير » « توفيـر خلاّق ») ، اي في نظام régime تنمو الصناعة فيه . اما في نظامنـا الراسمالي الطرفي فالحرفيون المنهارون لا يعاد تشغيلهم لفقدان عملية خلق الصناعات . وينبغي الانتظار وقتا طويـلا حتى تجتذب هذه الكتلة من اليـد العاملـة البخسـة الاجـر رؤوس الاموال الاجنبية .

هكذا اذن ، يسبب انهيار الحرفية تفاقمـا في الازمة الزراعية : فـي

الفترة التي تلي مباشرة هذا الانهيار . والعودة الجماعية للارض تنطوي على تقهقر اقتصادي فعلي . فهي لم تساعد على جعل الزراعة اكثر تنجيرا . بل العكس . اذ اضطرت الفلاحين ان يكرسوا قسمًا اكبر من انتاجهم للاستهلاك الذاتي وان يبيعوا في السوق اذن كمية من هذا الانتاج اقل . في هذه العودة ينبغي ان نبحث عن السبب البعيد لذاك الوضع الخاص المتصف بانتاجية معدومة للعمل الزراعي — ان لم تكن انتاجية سلبية — وبما يسمى « البطالة المقنعة » .

صحيح ان قسما من الحرفيين المنهارين لم يعد الى الارض بل وجد عملا في المدينة في قطاع « ثالثي » ما . المسألة التي تطرح عندئذ هي معرفة ما اذا كان هذا العمل شبيهـا من حيث مفاعيله على التراكم بالعمل الذي وجده حرفيو اوروبا القدماء في المصانع الجديدة ، وما اذا كان هذا النمط الجديد من اعادة تشغيل اليد العاملة قد تجلى عبر امتداد وتوسع للحقل الراسمالي ، واي نمط من الراسمالية هو . ان اقتصاديي المحاسبة الوطنية يخلطون دون تردد بين هاتين الظاهرتين ويترجمونهما بنفس الطريقة الى « اثراء » للمجتمع ، مقياسه دخل وطني اقوى . لو عاد الامر لآدم سميث وريكاردو وماركس لميزوا دون تردد تمييزا اساسيا بين الظاهرتين . فالمجتمع يغتني ويثري ، بالنسبة للكلاسيكيي النصف الاول من القرن التاسع عشر ، عندما يتحقق فيه مزيد من الربح ، اذ ان الربح بطبيعته توفير واعادة استثمار ،وهو يؤمن على هذا النحو التعاظم اللاحق . القياس الوحيد الجدي لاثراء مجتمع رأسمالي هو حجم « التوفير الخلاّق » الذي يستخلصه من الانتاج . على هذه القاعدة يميز آدم سميث بين النفقات الانتاجية (تلك التي تستبدل مقابل راسمال) وبين النفقات غير الانتاجية (تلك التي تستبدل مقابل المدخول) . الملاحظة الدقيقة التي لاحظها الاقتصادي المكوتلاندي من اننا نفتني عندما نستخدم عمالا ouvriers بينما نفتقر عندما نستخدم خداما domestiques قد نسيت للاسف ! من قبل الحدّيين والمحاسبين الوطنيين . صاحب المشروع الذي يستأجر براسماله يدا عاملة ، يستمد من هذه العملية ربحا. وهو يوفر هذا الربح ثم يستثمره ، ويؤمن بذلك التعاظم الاقتصادي. اما المالك العقاري الذي يبذر ريوعه لقاء الخدمات فهو يؤمن دون شك سبيل العيش لبشر كان من الممكن ان يحكم عليهم بالتسوّل ، لكنه لا يعزز مطلقا بهذه العملية تعاظما لاحقا للاقتصاد او اغناء فعليا للمجتمع .

ومن البديهي هنا ايضـا ان نفس الظاهرة قد يكون لها مفاعيـل متناقضة على التعاظم ، وفقـا لمستوى نمـو الاقتصاد المعني . في اقتصاد ناضج ، يعاني من تخمـة توفير (اي حيث الاستثمار فيه لا يعطي مردودا كافيا)، تسـهل مثل هذه النفقات غير المنتجة ، التي تعزز الاستهلاك ، عملية اعادة مردودية الاستثمارات الى مـا كانت عليه ، كما تسـهل بالتالي تحويـل التوفير الى استثمار ان تسهل عمليـة التراكم . اما في الاقتصادات الناشئة فان هذه النفقات اياها تزيد حصة الاستهلاك على حساب التوفير لا علـى حساب الاكتناز الاضطراري . فهي بهذا مسيئة لعمليـة التراكم .

ان ظهور الدورات الراسمالية انطلاقـا من التجارة الخارجية هو اذن محتجز منذ البدايـة بفعل المنافسة الاجنبية . وليست القضية هنا قضية « ثنائيـة » اي قضيـة تراصف قطاعين ، الواحـد راسمالي و لاخر ما قبل الراسمالـي . مثل هذه الظاهرة الاخيرة توجد بصورة استثنائية . انظر الى موريتانيا مثلا ، حيث تجد جنبا الى جنب صناعة منجمية واقتصادا رعويا من الطراز الاقطاعي . لكـن نمط التراصف هذا ، دون تداخل بين القطاعين المتراصفين – وهو نمط استثنائي – يأتي نتيجة لاوالية اخـرى ، اوالية استثمار رؤوس الاموال الاجنبيـة في المجال المرتبط بالتجارة الخارجية. ستتاح لنا الفرصة لدراسة هذه الاواليـة فيمـا بعد . فالاتصال التجاري هنا ، مع الاجنبي ، قـد حوّل الاقتصاد المحلي ، فلم يعـد اقتصادا ما قبل الراسمالي تمامـا ، كمـا انـه لم يصبح راسماليا بعد . انـه من طـراز الاقتصاد الانتقالي . لكـن هذا الاقتصاد يشكل كـلا واحدا ، وهو رغم كونه هجينا يظل « متكاملا » تمـام التكامل .

الى جانب هذا الاقتصاد ذي الطراز الانتقالي والهجيـن سوف يتراصف قطاع « اجنبي » لا يتصل به أو يشترك معه الا قليلا ، وذلك لان تدفـق رؤوس الاموال الاجنبيـة لن يلبث ان يضاف الى التجارة ويترافق معها .

٣ – تكوّن الراسمالية المبنية على استثمار رأسالمال الاجنبي .

منذ حوالي عام ١٨٨٠ بدا يتسع استثمار راسالمال الاوروبي ، ثـم الاميركي الشمالي ، « وراء البحار » حتى اصبح مظهرا جوهريا من مظاهـر العلاقات الاقتصاديـة بيـن الدول « النامية » والدول « المتخلفـة » . ليتبين نفسه ينسب لاستثمـار راسالمال الاجنبي سمة اساسية ، ويطابق بيـن « الامبريالية » وبيـن عصر تصدير رؤوس الاموال من قبل القوى الراسمالية

الكبرى . لقد رأينا كيف ان هذا الاقتصار على ما هو جوهري كان مبنيا على أساس فعلي لان التبادل غير المتكافىء ، من بين جملة من الامور التي تهمنا ، على صلة وثيقة بالتحولات المتتالية التي طرأت على نمو الاحتكارات .

رغم ان استثمار رأسالمال لم يلغ استمرار التجارة ، فانه من الضروري ان ندرس على حدة ، لاسباب تتعلق بوضوح العرض ، اواليات نمو الراسمالية في الاطراف نموا مبنيا على استثمار رأسالمال الاجنبي ،وذلك بعزل هذه الاواليات عن تلك المتولدة من التبادل التجاري البسيط . لنحدد جيدا موقع الحالة التي نشرع بدراستها ،فنفترض اقتصادين ، الواحد رأسمالي والاخر ما قبل الراسمالي ، على صلة فيما بينهما .
نفترض ان هذه الصلة تتجلى عبر حركة رؤوس الاموال من البلد الاول نحو الثاني دون ان يصحب ذلك حركة في البضائع، عدا تلك التي يدخلها تحويل رؤوس الاموال . بتعبير اخر ، نفترض أن الحرفية في اقتصادنا ما قبل الراسمالي قد تخلخلت لا بفعل التجارة الخارجية (منافسة الصناعات الاجنبية) بل بفعل منافسة الصناعات المنشأة محليا والمخلوقة بواسط راسالمال الاجنبي . سنرى أن النمو الراسمالي يتخذ ضمن هذه الفرضية النظرية ، مسلكا مكتملا .

بديهي أن فرضيتنا غير واقعية. ففي الواقع هناك قرن من التبادلات التجارية كان قد قضى على الحرفية في البلاد ما قبل الراسمالية . كذلك فان رؤوس الاموال الاجنبية الاولى لم تستثمر في الانتاج المحلي المعد للسوق المحلية بل في الانتاج الذي كان موجها نحو السوق الخارجية . مع ذلك فان الفرضية التي نقوم بها تقدم فائدة كبيرة من اجل وضوح العرض . ان التضاد بين تقلص الطلب الاجمالي تقلصا فظا على اثر اقصاء الحرفيين ، في فرضية الصلة التجارية البحتة ، وبين اتساع هذا الطلب في فرضية الصلة المقتصرة على تحويل رؤوس الاموال ، يحتفظ بمغزى هام .

والحق ، اذا كانت الصناعات المخلوقة بواسطة رؤوس الاموال الاجنبية تنافس الحرفية المحلية منافسة مظفرة ، فهي لا تخلو من توزيع محلي للمداخيل وذلك بتشغيلها لليد العاملة التي تجمعها بالضبط من الاوساط ما قبل الراسمالية المتحللة . لا شك ان الاجور الموزعة على اليد العاملة المحلية قد تكون ادنى من المداخيل القديمة التي كان يتقاضاها

الحرفيــون . يمكننا ان نعتقــد اذن ان الانشاء المحلي المنشآت الاجنبية يؤدي الى نفس النتيجــة التي يؤدي اليهــا استيراد المنتوجات المانيفاتورية، (اي انها تحتجز اوالــيــة تولــد الدورات الراسماليــة عن طريق تقهقـــر الطلب) . الى ذلك فاعادة تصديـــر الارباح واستيراد الالات المعدة لتشـغيـل المنشآت المخاوقــة بواسطــة راسالمال الاجنبي ، تخلق صعوبات في توازن ميزان المدفوعات ، ولكــن ليس لنــا ان نأخذ ذلك بالحسبان لاننا نفترض ان هذا الميزان متوازن .

في الواقع ان هذا التفكير خاطيء ، لان ادخال المنتوجات المانيفاتورية الاجنبيــه عبر الاستيراد ، ضمــن سيرورة الاقتصاد ما قبل الراسمالي، كــان يخفض مستوى الطلب الاجمالي لانه كــان ينفي يقسم من السكــان خارج عمليــة الانتاج . اذا كــان الحرفيــون قد قذفوا دون هوادة خــارج عملية الانتاج ، فلأن الاقتصاد المحلي كــان بوسعه ان يدفع ثمن استيـــراد المنتوجات المانيفاتورية دون ان يزيــد من حجم انتاجه : فالفلاحون يبيعون الان للاجنبي ما كانــوا يبيعونه في الســابق لمواطنيهم الحرفيين . وليس الامر هكذا هنا لان التوازن ينشأ من جديد باستخدام كل السكان المحليين . اذ اصبح الحرفيون عمالا . فالنموذج يقترب اذن من نموذج التصنيع في المركز، انه يختلف في هذه النقطــة الرئيسية عن نموذج نمو الراسماليــة انطلاقا من التجارة الخارجية . هكذا اذن رغم ان مجموع المداخيل الموزعــة محليــا بواسطــة المنشأة الاجنبيـــة يمكــن ان يكــون ادنى من مجموع المداخيــل التي كــان يجنيهــا الحرفيــون في السابق من قيمــة الارباح المصدّرة ، تشكــل طلبــا جديدا يستعمله الاجنبي بشرائه من البلد المتخلف قسمـــا اضافيــا من الواردات ، ومن جهــة اخرى لان الانتاج الصناعي الجديـــد ارفع من الانتاج الحرفي القديم بفضل استخدام الآلات التي تزيد فـــي الانتاجية . ينبغي دفع ثمن هذه الواردات على شكل معدّات . وهذا يصبح ممكنــا نظــرا لاستيراد راسالمال . اما من حيث اعادة تصدير الارباح ،فهي قد غدت ممكنــة بفضل نمو الزراعة باتجاه تجاري . فالعملية ،في النهاية، تتجلى عبر ازديــاد الدخل الاجمالي ، وعبر ازديــاد اسرع للدخل النقدي وتحويل دخل الحرفيين القدمــاء نحــو العمال الجدد واصحاب المشاريــع الاجانب ، وقد تتجلى ايضــا عبر ازديــاد دخل الملاكين العقاريــين . ان ادخال الراسمالية على صورة منشآت اجنبيـــة تقام محليــا لا يقلص اذن على الاطلاق حجم السوق ، رغم انه يتمكــن من افقار قسم من السكان .

وحجم التبادلات النقدية لا يصبح اذن متقلصا بفعل خلق المنشآت الاجنبية، كما كانت الحال لدى استيراد المنتوجات المانيفاتورية .

على كل حال ، فقد برهن التاريخ ان الراسمالية قد انتشرت في البلدان « المتخلفة » خلال ٥٠ عاما من القرن العشرين حول استيراد رؤوس الاموال الاجنبية، بصورة اهم بكثير مما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر بكامله عندما كانت تتم حول تجارة المستعمرات .

يبقى ان نقدم ملاحظتين هامتين حول هذا النموذج الذي هو مجرد نموذج افتراضي كما سيتضح لنا . اولا يمكن ان نسال لماذا حرصنا على ان نبرهن ان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية لم يكن يتسبب في تخفيض الطلب الاجمالي بل في رفعه . في نمط الانتاج الراسمالي يضطر صاحب المشروع ، بفعل المنافسة المتضمنة في المنظومة نفسها ، الى « التوفير » والاستثمار . وراسمال الاجنبي لا يخرج عن اطار هذه الحتمية المطلقة . هذا التحديث وهذا التعاظم هما بحد ذاتهما ظاهرتان من ظاهرات النمو الراسمالي . واذن ، فالنمو الراسمالي يتم ، حتى ولو ادى انهيار الحرفية بفعل رؤوس الاموال الاولى هذه الى خفض مستوى الطلب الاجمالي . بتعبير آخر ، لقد اتاحت لنا الفرضية ان نبرهن على ان النموذج كان شبيها شبها مطلقا بنموذج نمو الراسمالية في المركز . فالطابع الاجنبي لراسمال لا يلعب اي دور على الاطلاق شرط ان ياتي راسمال الاجنبي ــ والتكرر ذلك مرة اخرى ــ ليقضي على الحرفية ويخلق صناعة تكون مجالات تصريفها داخلية . بيد ان كل المشكلة تكمن هنا .

ذلك انه ــ وهذه ملاحظتنا الثانية ــ اذا كان النموذج افتراضيا ، فلان تصدير رؤوس الاموال لا يحل محل التبادل التجاري ، بل انه يضاف اليه . وتستمر منافسة المنتوجات المستوردة . وهذه المنافسة تفرض على راسمال الاجنبي ان يستثمر نفسه لا في الصناعات التي لها مجالات تصريف داخلية ، بل في تلك التي تكون سوقها في الخارج . فالنموذج الافتراضي يساعدنا اذن فقط على حذف مشكلة خاطئة هي مشكلة الصفة الوطنية لراسمال . وهو يضطرنا من ثم الى طرح المشكلة الصحيحة ، مشكلة طابع هذه الصناعات الجديدة المخلوقة في الاطراف ، والذي لا بد ان يكون طابعا تكميليا وليس تنافسيا .

ان ولوج راسمال الاجنبي يسارع في عملية تشكل راسمال الاهلي . راسمال هذا ، لا يسعه ان يستثمر ، للسبب العام المعروف وهو ان التبادل

التجاري لا زال مستمرا بشكل مواز او اوجرراسالمال الاجنبي ،وان راسالمال المحلي ، الضعيف بسبب حداثة نشاته (فهو اذن صغير كما) لا يسمح منافسة صناعة المركز المتقدمة . نضيف الى ذلك ان راسالمال الاجنبي المتدفق يزيد من حدة الازمة . هنا ايضا ليس بوسع راسالمال المحلي، الحديث النشأة ان ينافس المنشآت التي خلقها راسالمال الاجنبي الذي يفوقه قوة. هذا لا يعني ان راسالمال المحلي سيبقى دون نشاط فنحن سنرى ، فيما بعد ، انه سيتوجه نحو بعض القطاعات التي ترك مجالها مفتوحا امامه . هذا التوجه سيؤثر بدوره على الوتيرة اللاحقة لتراكم راسالمال ؛ كما انه سيحدد الطابع الطرفي للرأسمالية .

يستحيل على راسالمال المحلي اذن ان يستثمر نفسه بحرية . وفي هذه الاستحالة نجد سببا يجعل نمو الرأسمالية ـ حتى في فرضيتنا حيث يأتي راسالمال الاجنبي ليقضي على الحرفية الاهلية ـ نموا مشوها ويدخل تناقضات اضافية بين صناعة المركز المتقدمة وصناعة الاطراف الاضعف منها ، وبين راسالمال الاجنبي الاقوى وراسالمال الوطني الاضعف الذي ولد منه .

هكذا اذن ، ففي النموذج الفعلي يكون تدفق راسالمال الاجنبي لاحقا على انشاء علاقات التبادل التجاري . لكن هذه العلاقات كانت قد قضت، من جهة ، على الحرفية ، وخلقت ،من جهة اخرى ، اقتصادا فريدا تدعمت فيه البنية العقارية عرضا عن طريق تتجير الزراعة . في وضع كهذا لا يدخل في الحسبان امكانية ان يأتي راسالمال الاجنبي ليخلق صناعة محلية ذات سوق داخلية . ثم ان رؤوس الاموال الاجنبية ستفضل الذهاب والحالة هذه ، الى القطاعات التي تنتج من اجل التصدير . اما اوالية توازن ميزان المدفوعات من جديد فسنخصها بالدراسة فيما بعد.

وقد يتسع المجال احيانا ، على اثر تدعم موقع الريع العقاري ، امام عدد من النشاطات « الثالثية » فيرتفع ريعها ارتفاعا كبيرا . وتجتذب بدورها رؤوس الاموال الاجنبية . وقد تتسلل بعض رؤوس الاموال المحلية الى هذين القطاعين وتحتل الامكنة الثانوية التي يتركها لها راسالمال الاجنبي بصفته الاقوى .

ورغم ان النمو المتولد عن تدفق راسالمال الاجنبي يتجه اتجاها مختلفا

عن ذلك الذي ابرزنـاه من خلال كلامنا عن النموذج الافتراضي ، فانه يحتفظ بسمة مشتركـة معه ، هي سـمة كونه نمـوا اجنبيـا من حيث جوهره . وذلك ناشيء عن الحتميـة التي تخضع لهـا رؤوس الاموال الاجنبيـة ـ مهمـا كـان مكان استثمارهـا ـ بان تتعاظم بلا انقطاع . والقطاع الرأسمالي الذي سينمـو سوف يكـون والحالة هذه ، بسبب طابعه الاجنبي ،خارجا اكثر فاكثر عن نطاق الاقتصاد المحلي ، فيظهـر اكثر فاكثر على انه فرع مـن الاقتصاد المسيطر . ان الثنائية باكثر اشكالهـا فظاظة ـ « تراصف » قطاعين مستقلين ـ يمكنهـا ان تظهـر احيانـا على هذا النحو .

الى ذلك ينبغي ان يحصل تراكم مستمر في راسالمال ، وذلك للسبب الاساسي اياه ، مـن ان التقدم التقني مقتضى داخلي من مقتضيات المنظومة. ولا شك هنـا في ان الطلب الاجمالي قد خفض سابقـا بموجب التجـارة الدوليـة كمـا راينـا اعلاه ، لكـن ولوج راسالمال الاجنبي ، اينمـا كـان استثماره ، يجدد رفع ذلك الطلب بالمقارنـة مع مـا كـان عليه مباشرة قبل استثمـار راسالمال . فالاستثمار يخلق ، هنـا كمـا في اي مجال آخر ، مجال تصريفه الخاص. ومع ذلك ،ورغم ان التراكم يتم هنا ،كما في اي مجال آخر ، فـان وتيرة النمـو هنا وتيرة بطيئة . اولا بسبب الامكانات المهدورة بفعل الصلة التجارية ، وبسبب استخدام الحرفيين من جديد استخدامـا فريدا في حقلي الزراعـة والثالثي . فهذا التوجه الذي كـان قد تكـون في الوقت الذي وصل فيه راسالمال الاجنبي، يبدي مقاومة عظيمة تجـاه النمـو اللاحق . ثانيـا بسبب التوجه الخصوصي للاستثمار الاجنبي ،كما سنرى ذلك فيمـا بعد . واخيرا لان راسالمال الاجنبي ، بصفته راسالمال الاقوى ، يحد من امكانيات استثمـار راسالمال الاهلي الحديث النشأة .

وفي ايـة حال ، فالتاريخ يؤكـد تحليلنـا (٣٩). اذا كانت وتيرة

(٣٩ من اجل مكتبة تتعلق بتاريخ تصنيع الاطراف ، انظر سمير امين ، الاطروحة المذكورة ص ١٩١ لا سيمـا : A . Bonné « الدول والاقتصادات في الشرق الاوسط » القسم٢، شارل عيساوي ، المرجع المذكور و « مصر في القرون الوسطى » A . Ewing «الصناعة في افريقيا » اوكسفورد ١٩٦٨ J . L . lacroix « التصنيع في الكونغو » موتون ١٩٦٦ ، Spiegel « الاقتصاد البرازيلي : التصنيع المتقطع والتضخم المزمن » Wythe « الصناعة في امريكا اللاتينية » نيويورك ١٩٤٩ ، Das « النشأة الصناعية في الهند » لندن ١٩٣٨ ، Divatia and Trivedi «راسالمال الصناعي في الهند»بومبي، ١٩٤٧ ، Fong « راسالمال الصناعي في الصين » Tientsen ١٩٣٠ ، SDN « التصنيع والتجارة الخارجية » جنيف ١٩٤٥ .

التصنيع بين عامي ١٨٢٠ و ١٩٠٠ اسرع بكثير في المركز – وهي وتيرة معدومة عمليا في الاطراف حيث ينبغي ان تسجل على النقيض من ذلك تراجعات ملحوظة كما في الهند ومصر – فان الاطراف قد بدات تتصنع بدءا من عام ١٩٠٠ ، بفضل اسهام راسالمال الأجنبي ، بل ان وتيرة التصنيع، بالنسبة لبعض البلدان وفي بعض الفترات ، تتجاوز وتيرة المركز .

اذا اخذنا الفترة الواقعة بين عامي ١٨٩٦ – ١٩٣٧ نلاحظ مثلا ان النمو الصناعي في الهند قد كان اسرع من النمو الصناعي في البلدان الراسمالية النامية . كما نلاحظ ارتفاع نسبة الانتاج المانيفاتوري في الهند بالنسبة لانتاج العالم اجمع من ١،١ ٪ الى ١،٤ ٪ ، وذلك رغم عمليات النمو الصناعية المزدهرة في روسيا (التي انتقلت من المؤشر ٢٤،٩ الى المؤشر ٧٧٤،٤ على ان الاساس ١٠٠ عام ١٩١٣) وفي اليابان (حيث تم الانتقال من المؤشر ٢٨ الى المؤشر ٥٢٨،٩ على ان الاساس ١٠٠ عام ١٩١٣) .

وقد كان هذا النمو الصناعي اسرع من نمو عدد السكان ، وذلك بمقدار اكبر في الهند منه في البلدان الراسمالية ، ما عدا اليابان . مما يدل بوضوح على ان القضية قضية نمو حقيقي وليست قضية تعاظم في الانتاج الصناعي مقابل التعاظم في عدد السكان (٤٠) . فنحن نلاحظ اذن بالنسبة للهند ان وتيرة نمو الانتاج الصناعي قد بلغت ٤ ٪ سنويا كمعدل وسطي . كما اننا نعثر بسهولة على مثل هذا المعدل الوسطي في مجمل البلدان المتخلفة في العصر الحديث . اذ تتراوح معدلات تعاظم الانتاج الصناعي الخام في معظم البلدان « المتخلفة » في فترة ١٩٢٠ – ١٩٦٠ بين ٦ و ١٠ ٪ سنويا ، كما تتراوح معدلات تعاظم المنتوج الصناعي الصافي (القيمة المضافة الصافية للاهتلاكات La valeur ajoutée nette d'amortissements بين ٥ و ٨ ٪ (٤١) . على كل حال ، فكون تعاظم الدخل الصافي اقل سرعة من تعاظم المنتوج الخام ، يؤكد بوضوح ان القضية هنا قضية نمو من النمط الراسمالي (لا من النمط الحرفي) يستخدم الالات والمواد الاولية الخ .. اكثر فاكثر . الى ذلك فهذه الواقعة واضحة لان استخدام القوة المحركة قد ازداد ، كما ازداد ايضا عدد المؤسسات الصناعية (تلك التي تتحدد بوصفها تستخدم اكثر من عدد معين من العمال ، او تستخدم حدا ادنى من القوة المحركة) وعدد العمال الصناعيين بمقادير

---

(٤٠) SDN « التصنيع والتجارة الخارجية » ص ١٤ ، ٦٩ و ١٥٦ .

(٤١) منظمة الامم المتحدة « طرائق ومشاكل .. » ص ١٥٧ ، ١٦٠ و ١٧٧ .

مطلقة ونسبية . ولنلاحظ بالمناسبة ان هذا الازدياد في عدد السكان الصناعيين بالارقام المطلقة ، وهو ازدياد يتجاوز بوضوح ازدياد عدد السكان ، لا يتناقض مع ركود النسبة المئوية للسكان « العاملين في القطاع الثاني » التي كنا نعتقد اننا بيناها سابقا ، ولا حتى مع تراجع هذه النسبة . والواقع ان السكان« العاملين في القطاع الثاني » هم عمال القطاع الراسمالي والحرفيون . وقد تناقص عدد هؤلاء اكثر مما تزايد عدد اولئك . وازدياد البطالة يدفع في نفس الاتجاه ، وفقا لهذه الشروط من المدهش ان يكون مؤشر الانتاج المانيفاتوري قد ارتفع في البلدان المتخلفة بنفس المقادير التي ازداد بها في مجمل البلدان الصناعية منذ عام ١٩٠٠ (٤٢) . فمن ١٩٠٠ الى ١٩٤٠ سجل التعاظم الصناعي في « العالم الثالث » تفوقا بسيطا (في وتيرته) على التعاظم الصناعي في البلدان النامية ــ باستثناء روسيا (ثم الاتحاد السوفياتي) واليابان اللذين سجلا وتيرة اقوى . وينطبق الامر نفسه خلال الحرب العالمية الثانية حتى حوالي ١٩٥٠ ، اذ لم يكن التعاظم الصناعي تعاظما اقوى الا في الولايات المتحدة التي استفادت خلال الحرب ، كما نعلم ، من ظروف ازدهار استثنائية . اما منذ ١٩٥٠ فنلاحظ تباطؤا جليا في عملية تصنيع« العالم الثالث » ــ تدل عليها انماط « الاحتجاز » الخاصة بالراسمالية الطرفية، كما نلاحظ ، على النقيض من ذلك،تسارعا في المركز لا سيما في اوروبا الغربية التي قدمت « بلحاقها » بالولايات المتحدة ، مجالا جديدا لتعميق الراسمالية .

واذن ، فهذا النمو الصناعي للاطراف في العصر الحديث (في القرن العشرين) ليس نموا يمكن أهماله . فهو يستمر على وجه التقريب بنفس الوتيرة التي يستمر وفقا لها نمو البلدان الراسمالية . ولعله من المفيد كل الافادة ان تجري مقارنة هذه الوتائر مع تلك التي كانت في القرن التاسع عشر . الا أن المعطيات الاحصائية ، للاسف ، تكاد تكون مفقودة بالنسبة لما يتعلق بمناطق وراء البحر . مع ذلك نكاد نكون على يقين من ان وتيرة التصنيع في البلدان المتخلفة قد كانت في القرن التاسع عشر ادنى مما صارت اليه في القرن العشرين . اما بالنسبة للمركز فوتائر القرن التاسع عشر تكاد تكون دائما اقوى من وتائر الفترة

---

(٤٢) انظر التوسيعات عند سمير امين الاطروحة ص ١٨٠ وما يليها . المصادر : Jather and Beri « عناصر الاقتصاد الهندي » كامبريدج ١٩٤٩ ، كولن كلارك « شروط التقدم الاقتصادي » .

الواقعــة بيــن ١٩١٣ و١٩٤٥ . وذلك بعد فترة من « الاقلاع » اتصفت بوتائر ضعيفــة . وقد حاول بعضالاقتصاديين ان يضعــوا ، على قاعدة هذه الارقام بالذات ، فرضيـــة حول النمو اللوجيستيكي Logistique للراسمالية . ففي فترة اولى ، تكـون وتائر النمو بطيئة لكنها تتعاظم ببطء، وفي فترة ثانية ، وهي فترة ازدهار النمو الراسمالي (القرن التاســع عشر بالنسبة لاوروبا)، تصبح هذه الوتائر سريعـة وتتعاظم بسرعة . ثم فــي فترة ثالثة تتباطأ هذه الوتائر حتى تصبح من جديد بطيئة الى حد كبير : وعندهــا يكــون الاقتصاد الراسمالي قد اصبح « ناضجا » . ان هــذه الاطروحة التي يدافع عنهــا الاقتصادي البلجيكي « دروبريز » (٤٣) كانت تبدو مدعومة بالوقائع منذ عشريــن سنة . مقابل ذلــك ، وبالنسبة « العالم الثالث » ، يقوم بعضهم بوضع فرضيـــة حول نمــو مماثل ، اي نمــو « اوجيستيكي » هو الاخر ، لكنه متاخر . فالاقتصادات « المختلفة »تسجل تاخرا عن الاقتصادات الاخرى تبلــغ مدته زهاء ثلاثة ارباع القــرن : خلال القرن التاسع عشر كانت وتائر التصنيع بطيئة للغاية ، لكنها تعاظمت حتى اصبحت في القرن العشريــن اشد سرعة . وثمــة خاصة اخرى للتعاظــم اللوجيستيكي لاقتصادات ما وراء البحر : فهــو بشكل واضح ابطأ مــن تعاظم الاقتصادات الراسمالية لان وتائر نموهــا اليــوم تكـــاد تكــون بالكــاد ارفع من وتائر نمو الاقتصادات الناضجة . لقــد تــم التعاظــم الصناعي في الاقتصادات الاوروبية وفقــا لوتيــرة وسطيـــة بمعدل ٦ ٪ سنويــا في حيــن انـهلم يتجاوز مطلقــا نسبة ٣ ٪ ــ ٥ ٪ في بلــدان مــا وراء البحــر .

الحق ان هذا التحليل تحليل سطحي ومزدوج الخطأ . اولا لانــه ما ان كاد يصاغ حتى كذبته الوقائع : فقد عرفت الراسمالية في المركز بدأ من ١٩٥٠ وتائر تعاظم جديدة مرتفعة جدا . ان التحليل المعتمد على الالفاظ الميكانيكية والذي يقوم على اطروحة « التعاظم اللوجيستيكي » هو مــن السطحيـــة بمكان ، بحيث لا يستطيع ان يأخذ بالاعتبار واقعا معقدا . من جهة اخرى ، بالنسبة لبلدان ما وراء البحر ، ليس هنــاك اية مماثلــة في وتائر التعاظم مع وتائر المركز . « فترة اقلاع » بلدان مــا وراء البحــر ــ القرن التاسع عشر ــ ليست فترة تعاظم « بطيء » مماثل لتعاظم اوروبــا في بدايات تصنيعهــا . بل هو على العكس من ذلك فترة تراجع . والفترة

---

(٤٣) Drupriez « الحركات الاقتصادية العامة » لوفان ١٩٤٧ .

التي تلت كانت اكثر تشوشا واضطرابا بكثير في الاطراف منها في المركز وهي تتصف ، في الاطراف ، بفترات قصيرة من التعاظم الشديد القوة ، تنتقل من بلد الى بلد ، ثم يعقبها فترات طويلة من الركود . ان تاريخ الاطراف ليس تاريخ تعاظم منتظم تقريبا – لوجيستيكي او اسّي Exponentiel بل تاريخ « معجزات لم تستمر ، اعقبهـا « احتجازات » تتجلى من خلالها التناقضات الخاصة بنمو الراسمالية الطرفية . وفقا لهذا الطرح نتابع تحليلنـا .

تصنيف « التخلف »

يبدو ان اوالية ولادة راسالمال في الاقتصادات ما قبل الراسمالية المنخرطة بالاصل في السوق العالمية للبضائع ورؤوس الاموال ، هي على نحو خاص من التعقيد اكثر من اوالية ولادة الراسمالية انطلاقا من حلقات سلعية بسيطة ضمن فرضية سوق وطنية مغلقة . ان الواقع اكثر تعقيدا وغنى من مجمل الترسيمات الثلاثة التي قدمناها . ذلك ان هناك تشابكا بين المفاعيل الثلاثة التي حللناها ، كل على حدة . فالتشكيلات ما قبل الراسمالية الفعلية ليست ما قبل – النقدية بشكل كامل ، ولا هي سلعية بسيطة بشكل متجانس . واذن ، فمن جهة هناك تتقيد متسارع لقطاع لم يصبح تجاريا بعد . ومن جهة اخرى هناك قضاء على الحرفية بواسطة الاستيرادات الاجنبية . ولنضف ان في زمن ولوج راسالمال الاجنبي كان لا يزال هناك ، على الارجح ، قطاع حرفي معين . هكذا فان بعض رؤوس الاموال الاجنبية قد ساهم في استكمال عملية انهيار هذه الحرفية بخلقه لصناعات ذات مجالات محلية (لا سيما في صناعة النسيج) وفقا للنموذج الذي وصفناه بانه افتراضي بحت .

ان النتيجة النهائية المبة هذه الاواليات تختلف اختلافا هائلا من بلد الى اخر ، بل حتى من منطقة الى منطقة . والحق ان هذه النتيجة تتوقف على عناصر ثلاثة :

١ – على بنية التشكيلات ما قبل الراسمالية ابان انخراطها الدولي . في افريقيا السوداء كانت الغلبة للمنظومات البدائية التي لم تكن تعرف في اكثر من الاحيان استخدام النقد الا بصورة هامشية . وفي غيرها من الاماكن كانت الغلبة لنظام اقطاعي تام . كما نجد اينما كان بقايا نظم تتفاوت في قدمها ، وعناصر لبنية اكثر تقدما .

٢ – على الاشكال الاقتصادية التي اتخذها الاتصال الدولي . فقد تاجر بعض البلدان زمنا طويلا مع اوروبا قبل ان يشهد تدفق رؤوس

اموالها : حالة اميركا اللاتينية والشرق الاوسط والهند حالات واضحة بهذا الصدد (لا سيما من حيث انهيار الحرفية) . وبعض البلدان الاخرى كان « مفتوحا » على التجارة في منتصف القرن التاسع عشر فقط (الصين، الهند الصينية ، الخ) بينما كان غيره منخرطا عندما بدات التحويلات الدولية لرؤوس الاموال بالظهور ، مثال ذلك مستعمرات افريقيا السوداء التي افتتحت بين ١٨٨٠ و ١٩١٠ .

٣ ـ على الاشكال السياسية التي رافقت هذا الانخراط والتي لا يسعنا التقليل من قيمة الدور الذي لعبته . الى جانب الاواليات الاقتصادية العفوية عملت السلطات العامة على تكييف البنية المحلية باتجاه حكم عليه بانه لا يتلاءم مع وجهات النظر السياسية هذه . ولا يمكننا ان ننسى ان معظم الاقتصادات المتخلفة حاليا كانت في القرن التاسع عشر مستعمرات . اما اميركا اللاتينية والصين فقد كانتا الاستثنائيين الوحيدين رغم انهما لم تخرجا عن ميدان النشاط السياسي الاوروبي. فقد حصل في بعض الامكنة استعمار استيطاني (الجزائر) كما حصل في غيرها استيراد للشغيلة من مستعمرات اخرى (ماليزيا) . كما حصل في جميع الامكنة تقريبا حركات هجرة (هنود ، عرب افريقيون ، صينيون من الشرق الاقصى ، الخ) وكان يتم احيانا الغاء منظم لصناعة كانت قد اوجدتها فيما مضى دولة حريصةعلى تصنيع بلدها . كانت هذه حالة مصر بين ١٨٨٢ و١٨٩٠ حيث قضي قضاء مبرما على جهود قرن بكامله (من محمد علي الى اسماعيل باشا) (٤٤) .

ان غنى وتعقيد النماذج الفعلية للتخلف ـ وهو غنى متولد عن الدمج بين هذه العوامل الثلاثة ـ قد ادى بكثير من الاقتصاديين الى انيتكروا وحدة ظاهرة التخلف ، وان يعتبروا ان هناك فقط اقتصادات متخلفة وليس تخلفا بوجه عام ، وذلك على نحو ما يميل اعتقاد الاطباء الى وجود مرضى اكثر من ميلهم الى وجود امراض . الا ان حقيقة هذه الاخيرة تظل موجودة رغم ذلك وجودا واضحا . لكن وحدة ظاهرة التخلف لا تقع على مستوى « المظاهر » المتقلبة وفقا لتشابك هذه « العوامل » المختلفة. انها تقع في الطابع الطرفي الذي يتسم به النمو الراسمالي ، وهو طابع مشترك بين جميع بلدان « العالم الثالث » الحالي . لذلك فان التمرين المدرسي الذي يقتضي القيام بتصنيفية للتخلف يبقى عملية سطحية، رغم انه يوفر بعض العناصر الوصفية المفيدة .

---

(٤٤) شارل عيساوي « مصر منذ ١٨٠٠ : دراسة الجانب المتاخر من النمو » Journal of Ec . Hist نيسان ١٩٦١

فاذا شئنا ان ننظر الى الامور من منظار « التصنيفية » فاننا نميز بوضوح بين بعض النماذج الرئيسية من التشكيلات « المتخلفة » .
في نموذج اميركا الوسطى نجد ان الاقتصاد « منقد » بقوة ، ومتجه بكليته نحو الانتاج السلعي لمنتوج زراعي واحد (السكر في الانتيل ، الاثمار في اميركا الوسطى القارية) . في بعض بلدان اميركا الجنوبية نجد ان الاقتصاد قليل النقد بسبب « التراصف » الحاصل بين زراعة تتفاوت في انغلاقها (٤٥) وبين نشاط راسمالي اجنبي محدود بحدود الاستغلال المنجمي (نحاس ، نفط الخ) وذلك دون تداخل بين هذين القطاعين . وتنتقل البنية الزراعية المحلية ، قليلا او كثيرا ، الى المرتبة الثانية ظاهريا ، وفقا لدرجة نمو ذلك النشاط الراسمالي الاجنبي (المتقدم جدا في فنزويلا وشيلي) . اما في افريقيا السوداء فقد كان الاقتصاد الزراعي البدائي الاهلي مسوّقا الى حد ما (بشكلين : مزارع ، وانتاج سلعي اهلي صغير) وقد يوجد احيانا ، الى جانب هذه البنية ، نشاط منجمي نام (روديسيا ، الكونجو البلجيكي) . اما في العالم العربي والشرقي فنجد اقتصادا زراعيا ذا بنية شبه اقطاعية ، جيد التسويق الى حد ما في افريقيا الشمالية وسوريا والعراق وتركيا ، ومسوّقا بشكل جيد جدا في مصر ، وقليلا جدا في ايران والجزيرة العربية . كما نجد الى جانب هذا الاقتصاد نشاطا راسماليا متقدما ومتنوعا (مناجم ، صناعات تحويلية) نصفه اجنبي ونصفه وطني . كما نجد في البرازيل وشيلي بنية تكاد تكون قريبة من هذه . اما في اسيا المدارية والشرقية فنجد نموذجا قريبا مما ذكرنا يتصف ببنية زراعية اقطاعية بارزة (من هنا تكون درجة التتجير ضعيفة نوعا ما) .

ان هذا التنوّع الكبير في نماذج التخلف قد ادى اذن الى انكار وحدة النظم ، وهي وحدة عميقة في نظرنا . هذا الانكار دفع بالاقتصاديين الى البحث عن معيار للتخلف خارج نطاق الاواليات التي ادت الى تكوينه، لا سيما في نطاق العوارض التي يشكل البؤس ، دون اي شك ، اكثرها عمومية . لذلك فاننا عوضا عن التمرين العقيم ، نوعا ما ، الذي ينصب على دقائق التصنيف التي لا تنتهي ، نفضل متابعة تحليل تناقضات نمو الراسمالية الطرفية ، اي تحليل « نمو التخلف » .

---

(٤٥) التي هو على كل حال « مغلق » ـ منعكف على نفسه ـ عندما فقدت اميركا اللاتينية الوظيفة الطرفية الرئيسية التي كانت تقوم بها في العصر المركنتالي . هذا التراجع يشهد عليه ! . فرانك (المرجع المذكور) .

القسم الثاني

نمو الرأسمالية الجرافية : نمو التخلف .

يملك نمط الانتاج الرأسمالي وسائل ثلاثة للحد من التدني الاتجاهي في معدل الربح. تشكل الاتجاهات الثلاثة العميقة لدينامية التراكم فيه . اولى هذه الوسائل ـ وهي التي يسترسل ماركس في الحديث عنها في « راسالمال » ـهي ازديـاد معدل القيمة الزائدة اي تفاقـم شروط الاستغلال الراسمالي في مركز المنظومـة ـ وهـو تفاقم معناه الافقار النسبي فقط لا الافقار المطلـق ، كمـا تدعـي بعض التفسيرات التلخيصيـة والتبسيطية ـ والوسيلة الثانية ، التي تهمنـا بشكل خاص هـي توسـع فقط لا الافقـار المطلـــق كمـا تدعـي بعض التفسيرات التلخيصيـة الزائدة اكثر ارتفاعـا وحيث يمكـن لراسالمال ان يستمد فائضا من الربح Surprofit بواسطـة التبادل غير المتكافىء اي بواسطـة اشكال تنتمي الى عمليـة التراكم الاولي لا الى عمليـة اعادة الانتاج الموسع . اما الوسيلة الثالثة فتقوم على تنميـة اشكال من التبذير : « تكاليف مبيع » ،مصاريف عسكريـة ، او استهلاك « فاخر » ، تتيح للارباح التي لا يمكنهـا انتستثمر من جديـد نظـرا لنقصان معدل الربح،ان تجـد سبيل انفاقها على الرغم من ذلك . هذه الوسيلة الثالثة لم يتمكـن ماركس الا من مجرد استشفافها اذ ان نموهـا على صعيـد راسع يعتبرظاهرة معاصرة .

أن ما ينبغي ان يستحوذ على انتباهنا هو توسع ميدان الراسمالية

فقط . وما يجب فهمه فهما جيدا هو ان هذا التوسع هو من فعل راسالمال المركزي الذي يبحث على هذا النحو عن ايجاد حل لمشاكلـه الخاصة . على هذا يكون من شأن التوسع ان يتيح رفع معدل ربح الراسمال المركزي من جديد ، فهذا سبب وجوده . ولان الراسمالية المركزية تحتفظ دائما بزمام المبادرة في هذا التوسع فان العلاقات بين المركز والاطراف تبقى علاقات غير متناظرة asymétrique ولهذا السبب ايضا يوجد هناك اطراف ، بل من اجل ذلك بالضبط تتكون الاطراف بما هي اطراف .

ان الانتقال الى الراسمالية الطرفية يظهر انعدام التناظر هذا ،وهو ما يعبر عنه المصدر المركزي للمبادرة . قضية نمو الراسمالية الطرفية سوف تستمر ضمن هذا الاطار ، اي اطار « منافسة » المركز بمعناها الاوسع ؛ منافسة ستكون مسؤولة عن البنية الخاصة للاطراف وعن خضوع هذه البنية وصفتها التكميلية . هذه المنافسة بالمعنى الاوسع هي التي ستحدد ثلاث مستويات من الالتواءات في نمو الراسمالية الطرفية بالنسبة لما هي عليه في المركز : ١) التواء حاسم لصالح النشاطات التصديرية التي تمتص الجزء المحرك من رؤوس الاموال الاتية من المركز . ٢) التواء لصالح النشاطات « الثالثية » يعبر عن التناقضات الخاصة بالراسمالية الطرفية وعن البنى الاصلية التي تتصف بها التشكيلات الطرفية . ٣) التواء في اختيار فروع الصناعة لصالح الفروع « الخفيفة » وبصورة ثانوية لصالح « التقنيات الخفيفة » .

هذا الالتواء الثلاثي يعبر عن انخراط الاطراف انخراطا غير متناظر في السوق العالمية . وهو يعني - على حد التعابير الاقتصادية ؛ تحويل الاواليات التضعيفية من قبل الاطراف الى المركز - وهي اواليات تجعل من التراكم عملية تجميعية Cumulatif . وينجم عن هذا التحويل التضعضع الظاهر في الاقتصاد المتخلف والثنائية الخ ... واخيرا احتجاز التعاظم .

(أ) ـ التخصص الدولي غير المتكافىء والالتواءات في توجـــه نمـو الرأسمالية في الاطراف .

١ ـ الالتواءالحاصل لصالح النشاطات التصديرية .

المعطيات الاحصائيـة (٤٦) .

ان غلبة النشاطات التصديرية في استثمار رأسالمال المركزي فـي الاطراف ليس امرا بديهيـا مباشرا . لا شك اننـا اذا اخـذنا ، مثـلا ، الاستثمارات الخاصة المباشرة التـي استثمرتها اميركا الشماليـة خـلال العقدين الاخيرين ، نلاحظ ان الاستغلال النفطي والمنجمي قد امتص اكثر بكثير من نصف القيمـة الاجماليـة لهذه الاستثمارات . ولكـن بوسعنـا ان نجـد بسهولـة احصاءات تجعلنـا نقول العكس . بالنسبة لرؤوس الاموال البريطانيـة المستثمرة في الخارج ، نجـد ان ثلثهـا فقط مستثمر

---

(٤٦) ان بعض المؤلفات الاساسية التي تتعلق بدفوق استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية (كتلتها ، تطورهـا التاريخي ، توزيعهـا القطاعي ، اشكالهـا ، معدلات تعويضها ،الخ) يجب ان تذكر هنـا ، لا سيمـا المؤلفـات المذكورة في الفصل السابق . انظـر كذلك سمير اميـن (الاطروحة المذكورة ص ١٩٦ الى ٢٠٨) : كمـا نستعيد هنـا التوسيعات الخاصة التي تواجه اما من وجهـة نظر البلدان الناميـة المصدرة لرؤوس الاموال ، واما مـن وجهـة نظـر البلدان التي استقبلتها ، لا سيمـا ما يتعلق بالهنـد والبرازيل واميركـا اللاتينيـة ومصر وبعض بلدان افريقيا السوداء . انظـر كذلك في الاطروحة المذكورة المكتبة المتعلقة بهذه الحالات من الدراسات .كما ان منظمة الامـم المتحـدة و OCDE تقدم منذ عام ١٩٤٥ معلومـات منتظمـة وشاملـة . اما المكتبة المتعلقـة بحركات رؤوس الاموال في الزمـن المعاصر فقـد اصبحت مكتبة مرموقة فعلا . انظـر بشكل خاص : منظمة الامم المتحدة « مشاكل وطرائق التصنيع في البلدان المتخلفة » ، «التيارات رؤوس الاموال الخاصة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٢ »،« النمو الاقتصاديفي الشرق الاوسط ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ » «الرأسمال الخارجي في اميركا اللاتينية » ، OCDE« التقاريـر السنويـة حول الدفوق الاممية لرؤوس الاموال » بشكل خاص « امتحـان ١٩٦٨، مساعدة النمو ، الجهود والسياسات المتبعـة من قبل اعضاء لجنـة مساعدة النمو ». ونشيـر اخيرا الى التحليل التاليفي القريب العهـد لاستثمارات الولايات المتحدة ، عند هاري ماغدوف « عصر الامبرياليـة » Monthly Review ١٩٦٨ . كذلك : بيير جاليه « الامبريالية عام ١٩٧٠ » باريس ١٩٦٩،كريستوفر لايتون « اوروباوالاستثمارات الاميركية » باريس ١٩٦٨ .

في النشاطات التصديرية المباشرة (متاجم ، مزارع) : فالخدمات العامة وسكك الحديد والتجارة والتمويل تشكل كلها مجتمعة القسم الاهم من رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج . بالنسبة لفرنسا نجد ان القسم المستثمر في النشاطات « الثالثية » هو القسم الاعظم ايضا . حتى اذا عدنا للماضي ، لاحظنا ان الكتلة العظمى من رؤوس الاموال الاجنبية ، في القرن التاسع عشر ، قد استثمرت في القروض الممنوحة للحكومات وفي الخدمات العامة والتجارة وسكك الحديد والمصارف ، ولم نجد منها الا جزءا بسيطا مستثمرا في المناجم والمزارع . اما خلال الفترة القريبة منا ، فان ذلك الجزء من رؤوس الاموال المستثمر في الصناعات المانيفاتورية ، ذات مجالات التصريف الداخلية ، قد تعاظم رغم انه ما زال هامشيا نسبيا (من ١٠ الى ٢٠ ٪ من القيمة الاجمالية) .

الا اننا اذا عاينا الامور بصورة اقل ميكانيكية ، فنظرنا الى مقومات القطاعات – « الثالثية » عامة – التي تلقت، بالاضافة الى المزارع والاستغلالات المنجمية ، القسم الجوهري من رؤوس الاموال الاتية من المركز ، لاكتشفنا ان هذه القطاعات متمحورة بصورة واسعة حول الاقتصاد التصديري ، وانها تشكل مكملا ضروريا لهذا الاقتصاد . هكذا هي الحال بالنسبة لمعظم وسائل النقل (سكك الحديد ، المرافىء الخ) والتجارة والمصارف التي اجتذبت رؤوس الاموال الاجنبية . وما نلاحظه بصورة لا تقبل الجدل هو ان الصناعات ذات مجالات التصريف الداخلية لم تجتذب هذه الرساميل : فحصة الاستثمارات الاجنبية المخصصة لهذه القطاعات هي في حدود ١٥ بالمئة من القيمة الاجمالية للاستثمارات الاجنبية المخصصة لهذه القطاعات في العالم المتخلف. على النقيض من ذلك ، نجد ان للاستثمارات الاجنبية في البلدان الرأسمالية المركزية بنية مختلفة تماما، اذ ان البلدان الرأسمالية « الناشئة » – لا بلدان الاطراف – هي التي تلقت القسم الجوهري من رؤوس الاموال الاتية من البلدان الرأسمالية المركزية « القديمة » . والحال انه منذ ١٩١٣ ، وخلال نيف وثلاثين عاما اتصفت بتدفق استثمارات هامة على المتعمرات وانصاف المستعمرات ، كانت حصة الاطراف (آسيا ، افريقيا ، اميركا اللاتينية) من الاستثمار الاجنبي لا تكاد تتجاوز ٤٠ ٪ من القيمة الاجمالية لرؤوس الاموال الموظفة في الخارج (١٩ مليار دولار من أصل مجموع ٤٤ مليارا) . بينما تلقت كندا واوستراليا وروسيا والنمسا – هنغاريا والولايات المتحدة نصيبا

اكبر من هذا الاستثمار الاتي من « البلدان القديمة » : بريطانيا العظمى ، فرنسا ، المانيا . وقد ازداد نصيب البلدان الراسمالية المركزية «الناشئة» منذ ذلك الحين ، وهو يتجاوز اليوم ٦٠ ٪ : اذ انتقلت الولايات المتحدة من موقع المستدين الى موضع الدائن ، واخذت اوروبا الغربية تتلقى — كما نعلم — رؤوس اموال هامة آتية من وراء الاطلسي (٤٧) . والحال ان اكثر من ثلثي هذه الاستثمارات يوجه نحو الصناعات المانيفاتورية ذات مجال التصريف الداخلي لا سيما اكثر الصناعات حداثة . اما الباقي فيستثمر في النشاطات الثالثية التي ليست ملحقة بالنشاطات التصديرية، كما هي الحال في البلدان « المتخلفة » ،بل هي مرتبطة ، خلافا لذلك، بالسوق الداخلية .

فالالتواء distortion لصالح النشاطات التصديرية في الاستثمار الاجنبي في الاطراف يصبح اذن ، اذا ما فهمناه على هذا النحو ، التواء لا جدال فيه . مع ذلك فاننا نميز من وجهة النظر هذه بين طرازين من البلدان الراسمالية في الاطراف . في البلدان الاولى — لا سيما البلدان النفطية والمنجمية وبعض البلدان التي يقوم اقتصادها على المزارع — نرى ان الجزء الاعظم من الاستثمارات الاجنبية موجود مباشرة في القطاعات التصديرية ، بينما يستثمر الباقي في النشاطات الثالثية المرتبطة بهذه الصادرات . في البلدان الاخرى ، حيث تشكل الزراعة الاهلية النشاط التصديري الرئيسي ، نجد ان رؤوس الاموال الاجنبية لا تظهر مطلقا الا في القطاع الثالثي التابع . ينشأ عن هذا الوضع تفاوت عظيم جدا في درجة ولوج راسالمال الاجنبي الى البلدان المتخلفة . عندما يتكفل راسالمال الاجنبي بالنشاط التصديري بصورة مباشرة ، فان حجم راسالمال هذا يكون مرتفعا اكثر فاكثر مما لو كان النشاط التصديري من شان المزارعين الاهليين . هكذا فان كوبا ، قبل تاميم رؤوس الاموال الاجنبية (طراز الاقتصاد القائم على المزارع) شأنها شأن كنشاسا وزامبيا اوشيلي (طراز الاقتصادات المنجمية) قد تلقت من رؤوس الاموال بالشخص الواحد بين خمس مرات وثلاثين مرة اكثر من البرازيل واندونيسيا ونيجيريا او الهند ومصر . كما ان البلدان النفطية (فنزويلا ، ليبيا ، الكويت الخ) قد تلقت نسبيا مقدارا اكبر من رؤوس الاموال .

---

(٤٧) انظر مثلا دور اوروبا الغربية في امتصاص رؤوس الاموال الاميركية في العصر الحالي عند : كريستوفر ليتون ، المرجع المذكور.

بشكل عام ، نجد في الطراز الثاني من بلدان الاطراف ، ان قسما هاما جدا من رؤوس الاموال المحلية قد استثمر في النشاطات التصديرية . لكن تقدير هذه الاستثمارات امر صعب ، وكثيرا ما يقلل من قيمتها ، بل انها كثيرا ما « تنسى » (٤٨). ذلك ان القضية غالبا ما تكون قضية استثمارات مقممة بتحسينات عقارية : هكذا نجد في مصر ان الزراعة – المصدر الرئيسي للتصدير – قد امتصت ٣٠ ٪ من الاستثمارات الوطنية الخام بين ١٨٨٢ و١٩١٤ ، و١٢٪ منها بين ١٩١٤ و١٩٣٧، و١٤ ٪ بين ١٩٣٧ و١٩٤٧ و٤ ٪ بين ١٩٤٧ و١٩٦٠ ومزيدا من ذلك منذ ذلك الحين مع بناء السد العالي . هذه الاستثمارات الممولة من قبل الدولة (البنية التحتية للري) في قسمها الجوهري (حوالي ٨٠ ٪)، وفي قسمها الثانوي من قبل التوفير المحلي الخاص ، كانت استثمارات حاسمة في عملية التعاظم ، على الاقل حتى الحرب العالمية الاولى ، عندما بدات عملية التصنيع الخفيفة الحال محل الواردات ، تاخذ مداها : في عام ١٨٨٢ امتصت الزراعة ٥٨ ٪ من رأسالمال الوطني ، عام ١٩١٤ ٤٨ ٪ منه وعام ١٩٦٠ ايضا ٢١ ٪ . الزراعة الاستعمارية ، التي هي بدورها زراعة تصديرية في افريقيا الشمالية الفرنسية ، امتصت جزءا هاما من الاستثمارات ، رغم ان هذا الجزء متناقص : من ٥٠ الى ٢٠ ٪ في الجزائر بين ١٨٠٨ و١٩٥٥ ، من ٤٥ الى ٢٢ ٪ في تونس بين ١٩١٠ و١٩٥٥ ، من ٢٦ الى ١٣ ٪ في مراكش التي كان تمويلها يتأمن عن طريق رسمال اوروبيي افريقيا الشمالية . حتى في افريقيا الاستوائية ، حيث ظلت استثمارات التثمير الزراعي متواضعة من حيث قيمتها النسبية – بالنسبة للاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية – فان راسالمال المحلي قد قدم مساهمته في هذا المجال . في شاطىء العاج مثلا امتصت الزراعة التصديرية بين ١٩٠٥ و١٩٦٥ ، ١٧ ٪ من الاستثمارات النقدية عدا «الاستثمارات التقليدية» بالعمل لاستصلاح الاراضي .

ان تعزز الراسمالية المحلية في كثير من هذه البلدان التي من الطراز الثاني ، قد ادى الى نمو نشاطات ثالثية ؛ بل انه ادى احيانا الى نمو صناعات ذات مجال تصريف محلي ممولة برؤوس اموال اهلية . هكذا كانت الحال بصورة خاصة في البلدان « الغنية » من اميركا اللاتينية (البرازيل،

---

(٤٨) المراجع هنا فقيرة . انظر مع ذلك حالات الدراسات التالية : سمير امين « اقتصاد المغرب » باريس ١٩٦٦ ص٦٦ وما يليها الجزء الاول ، « نمو الراسمالية في شاطىء العاج » باريس ص ٢٠٤ ، حسن رياض « مصر الناصرية » باريس ١٩٦٤ ص١٦٦ وما يليها.

الارجنتين ،شيلي،المكسيك) وبلدان الشرق الاوسط (مصر) او اسيا (الهند، باكستان). ينتج عن ذلك في هذه البلدان ،ان الالتواء لصالح النشاطات ذات مجال التصريف الخارجي قد كان التواء اقل فداحة .

في الماضي ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، ولكن على الاخص حتى الحرب الاولى ، كان قسم هام من رؤوس الاموال الاتية من اوروبا القديمة يستثمر وراء البحار في مجال القروض العامة (٤٩) . عام ١٨٤٣ ، وفي زمن لم يكن فيه من يصدّر رؤوس الاموال سوى بريطانيا العظمى ، كانت قيمة سندات القروض العامة التي تمتلكها بريطانيا العظمى في اميركا اللاتينية ، تشكل اكثر من ١٢٠ مليون ليرة ، اي اكثر بعشرين مرة من قيمة الاستثمارات البريطانية في اضخم اربعة وعشرين شركة متجمعة في ما وراء البحر . عام ١٨٨٠ ارتفعت قيمة سندات القروض العامة التي تمتلكها بريطانيا العظمى في المتعمرات والدومينيون البريطانية وفي اميركا اللاتينية وبلدان المشرق (الامبراطورية العثمانية ، مصر الخ) الى ٦٢٠ مليون ليرة ، يضاف اليها ٢٠٠مليون سند للولايات المتحدة . المدخر الفرنسي ، كما يقال ، — في الحقيقة مصارف الاعمال الفرنسية التي تقوم بعمليات السوق — كان يفضل تفضيلا ملحوظا سندات القروض العامة الاجنبية ، لا سيما الروسية . عشية الحرب العالمية الثانية كانت حصة القروض العامة ، الممنوحة للمناطق المستعمرة وشبه المستعمرة والموظفة في الاسواق المالية الكبرى في اوروبا واميركا الشمالية ، تتراوح بين ٤٠ و ١٠٠ ٪ من قيمة القروض العامة الاجمالية لهذه البلدان ، وتشكل بين ١٥ و٧ ٪ من الاستثمارات الاجنبية .

اما استعمال هذه الاموال فقد كان متنوعا للغاية . استخدم قسم هام منها لتغطية النفقات الادارية الشائعة ، وقسم اخر لتغطية استثمارات البنية التحتية ، لكن بوسعنا القول ان هذه الاصدارات العامة لم تكن معدة على الاطلاق لتمويل النمو الصناعي الذي لم تكن الدولة في ذلك الزمن تهتم به ابدا لاقتناعها اقتناعا راسخا بفضائل اطلاق الامور على غواربها . من جهة اخرى يمكننا ان نؤكد ان التعاظم القوي في النفقات

---

(٤٩) انظر مثلا حالة مصر وبعض البلدان الاخرى في : منظمة الامم المتحدة « القرض العام ١٩١٤ — ١٩٤٩ »نيويورك ١٩٤٨ . « احتياطيات التمويل العام » « راسمال الخارجي في اميركا اللاتينية » . المؤسسة الملكية للاعمال الدولية « مشكلة الاستثمار الدولي » وخاصة ، بالنسبة للفترة الحالية ، « تقارير » البنك الدولي .

العامة على البنيــة التحتيــة وحتى على السيرورة ، كــان يحدث الى حد كبيــر بفضل انخراط الاطراف ، ابان طور تكوّنها في الســوق العالميّة .

بعد الحرب العالميــة الثانية طرأت اتجاهات جديدة على قضيــة توجيه الاستثمارات الاجنبيــة الخاصــة لا سيمــا القروض العامة الممنوحة مـــن البلدان « النامية » للبلدان « المتخلفة » (اي ما يسمى « مساعدات ») . في البدء ازدادت « المساعدات » العامة ازديادا قويا من حيث قيمتها المطلقــة والنسبية ، ســواء داخل المناطق المستعمرة (لا سيمــا في الاراضـــي الافريقيــة والافريقية الشمالية من الاتحــاد الفرنسي ، ثــم داخــل دول انعتقت من الاستعمار لكنهــا ظلت مرتبطــة اقتصاديا وسياسيا بالمتربول القديم) ام في مناطق اخرى ، حيث كانت تهب رياح الحرب الباردة (الشرق الاوسط ، جنوب شرق اسيا) (٥٠) . وكادت هذه « المساعدات » تصبح بالنسبة الكثير من البلدان الشكــل الوحيد من مساهمة رؤوس الامـــوال الخارجية . والحال ان وجهة استعمال هذه المساعدات ، اذا كانت تختلف من بلد الى اخر ، فانهــا تتجه الى تخصيص مكــان واسع لتمويل الصناعة بمــا فيهــا تلــك التي لهــا مجال تعريفداخلي . وقد لعبت السياســـة السوفياتيــة هنــا دورا هامــا (٥١) ، كمــا ان هذا الاتجاه بلــغ اقصـى قوته في تلك البلدان التي وضعت حدا واضحــا لتعاطفها السياسي مــع الغرب (مصر مثلا) . لكــن هذه السياســة جرت الغرب شيئــا فشيئا الى اعادة النظــر في اولوياته . واذا كانت حصة المساعدة المخصصة للبنيـــة التحتيــة في البلدان الافريقيــة الفرنسيــة اللهجة ، مثلا ، قد بقيت طاغية بصورة واسعــة جدا ، فــان حصة المساعدة التي كانت السوق الاوروبيــة المشتركــة ترى تخصيصـها بالنسبة للمستقبل ، قد اتجهت لتولي الصناعــة مكانة افضل . يبقى ان المبدأ الذي صاغه البنك الدولي للانماء والتعميــر BIRD على اوضح وجه ، ينص على ان الاستثمار يجب ان يتيح المجــال امــام تحســن ميزان المدفوعات بصورة تضمــن تسديد القروض كما تضمن

---

(٥٠) انظر تقارير منظمة التعاون والنمو الاقتصاديين OCDE المذكورة ، اما من وجهة نظر البلدان التي « تلقت » المساعدة ، فانظر الاعمال العديدة التي للمحاسبة الوطنيــة وهي اعمال اصبحت شائعــة .

(٥١) انظر R. Yakemtchouk « الحضور الاقتصادي والاقتحام الصناعي لبلدان شرق افريقيا » IRES كنشاسا .

خدمة الارباح . روسيا نفسها تتجه في هذه الوجهة منذ بضع سنوات . مما يعطي للالتواء الحاصل لصالح السوق الخارجية بعدا جديدا ، ضمن اطار تخصص دولي تكرم على بلدان الاطراف ببعض النشاطات الصناعية التي كانت محظورة عليها سابقا .

هذا الالتواء في الاستثمار الاجنبي الخاص — وفي المساعدات العامة وحتى في استثمار رؤوس الاموال المحلية ، وأن يكن بدرجة اقل — الذي يتم لصالح النشاطات التصديرية او اصالح النشاطات المرتبطة بها ، مسؤول بشكل واسع عن ازدياد حدة الانخراط في السوق العالمية ، وفقا للحدود التي وصفناها وحللناها آنفا ، بكل خصائصه البنيوية (اذ تتم تجارة البلدان « المتخلفة » في جوهرها مع البلدان « النامية » بينما تتم تجارة البلدان « النامية » في جوهرها مع البلدان « النامية » الاخرى). لكن وجهة الاستثمار ليست وحدها المسؤولة عن هذا التطور ، اذ ان تحويل الانتاج الزراعي الحياتي نحو الانتاج التصديري — حتى بدون استثمارات جديدة بالاشارة على الاقل — يؤثر في نفس الاتجاه .

السوق الداخلية والسوق الخارجية (٥٢)

كيف نفسر هذا الالتواء الذي يتم اصالح النشاطات التصديرية ؟الجواب

---

(٥٢) لقد كان النقاش حول هذه المشكلة مناسبة لوضع دراسات نظرية تعتبر الان دراسات كلاسيكية واساسية . انظر المراجع حول هذا الموضوع عند سمير امين ، الاطروحة ص ٢٨٦ وما يليها ، ونذكر بالاضافة الى ذلك : Bruton « نماذج التعاظم والبلدان المتخلفة » (Buchanan (J . of pol . Ec . 1952) « التجارة الدولية والرخاء المنزلي » نيويورك ١٩٤٦ ، « القاكرة الصناعية من اجل الدخل المرتفع » (Ec . J. Dec . 1956] Byé « العلاقات بين الاستثمار الدولي والبنية الوطنية » محاضرات دكتوراة ١٩٥٠ — ٥١ ، « الاستقرار الدولي والاقتصادات الوطنية — ملاحظات حول عرض الاستاذ لندبرغ » (مؤتمر روما ايلول ١٩٥٦) . Johnson « توازن التعاظم في الاقتصادالدولي » (Can . J . of and pol . Sc . nov . 1953) Khan «المعيار الاستثمار في برامج النمو» (Q . J . Ec . Fév .1951) Kindelberger « التخطيط للاستثمار الخارجي » (AER mars 1943) منظمة الامم المتحدة « صياغة وتقدير الاقتصاد فيمشاريع النمو» (1951 - 11 - 8 4) Polak «المشاكل البلدان المعاد بناؤها بمساهمة راسالمال الخارجي» (Q . J . Ec . Fév . 1943) Salter . « الاستثمار الخارجي » ١٩٥١ ، Singer « توزيع الربح بين البلدان المستثمرة والمستدينة » (AER ايار ١٩٥٠) .

المباشر ، اي الجواب الذي يستخلص من معاينة الوقائع الظاهرة ، هو ان هذه النشاطات تقدم مردودا افضل . الى ذلك ينبغي ان نعلم انه ليس من السهل دائما ملاحظة ذلك ، لان الحد الثاني في عملية المقارنة (النشاطات ذات التصريف الداخلي) مفقود بشكل عام : فيصار والحالة هذه الى ملاحظة معدل الربح بالنسبة للنشاطات الموجودة فقط ، اما بالنسبة للاخرى فيصار الى اعتماد المعدلات الافتراضية التي نجدها في ملفات المشاريع ، تلك المشاريع التي ترفض بالضبط بحجة عدم كفاية المردود .

ولكن علينا ان نذهب الى ما هو ابعد من المظاهر « البديهية ». على م تقوم هذه الفروقات في المردود ؟ النظرية الشائعة تكتفي بهذا الصدد بتأكيدات سريعة وبسيطة : السوق الخارجية موجودة بينما السوق الداخلية تنتظر من يوجدها . الا ان هذا التأكيد تأكيد خاطىء نظريا . فالواقع ان الاستثمار لا يملك سلفا اي مجال تصريف على الاطلاق . لان حجم مجمل مجالات تصريف الانتاج لا يسعه ، في وقت محدد ، ان يكون اكبر من حجم الانتاج نفسه . الاستثمار يخلق مجال تصريفه الخاص . على كل حال ، عندما يكون الاستثمار موجها نحو الانتاج من اجل السوق الخارجية ، فان مجال تصريفه، في نهاية الامر ، ليست السوق الخارجية التي تمتص الصادرات الاضافية بل هو اتساع السوق الداخلية التي تمتص الواردات الاضافية التي اتاح التصدير الجديد دفع ثمنها فعلا .

في البلدان الرأسمالية المركزية ، تستثمر رؤوس الاموال في جميع فروع الانتاج فيتعاظم حجم الشركات ، وتصبح الحصة المعدة للتصدير من انتاجها اكبر شيئا فشيئا باستمرار ، فتزداد حصة التجارة الخارجية في الناتج الوطني وتتسع السوق ، فتنتقل من سوق وطنية الى سوق عالمية (٥٣) . اما في بلدان الاطراف فتتولد بصورة رئيسية منشآت يكون انتاجها معدا للتصدير ، الامر الذي يحدث بصورة استثنائية في منشآت مركز المنظومة . في المركز هناك تخصص « جزئي » ـ بمعنى ان السلعة الواحدة تنتج في قسم منها من اجل السوق المحلية وفي قسم اخر من اجل التصدير ـ اما في الاطراف فالتخصص « مطلق » . في عملية

(٥٣) عندئذ يصبح الامر في هذه العلاقات بين البلدان النامية متعلقا باواليات مشابهة باوالية انخراط منطقتين ضمن مجموعة اقتصادية وطنية ، انظر J . Labasse « رؤوس الاموال والمنطقة » باريس ١٩٥٥ .

انخراط الاقتصادات الراسمالية المركزية في السوق العالمية هناك تناظر في العلاقات بين الفرقاء الذين تتشابك اقتصاداتهم حتى تشكل ، في ختام عملية لم تكتمل بعد ، سوقا واحدة ، واقتصادا مندمجا واحدا . اما في العلاقات القائمة بين المركز والاطراف فليس ثمة تناظر مشابه : فالمركز هو الذي يلعب الدور الفاعل ، انه «يفتتح » لنفسه اسواق الاطراف .

والحال انه في البدء ، في الصلة التي نشأت حديثا بين المركز والاطراف ، اذا كانت الاجور الفعلية (او تعويضات العمل الفعلية) تكاد تكون متساوية ، فان المركز ، الذي يتمتع بانتاجية ارفع ، بوسعه ان يصدّر ، في حين ان الاطراف لا تستطيع المنافسة في اي حقل من الحقول : فالتكاليف الفعلية فيها تكاليف ارفع في جميع مجالات الانتاج الممكنة ، وبالتالي لا يسع الاطراف ان تصدّر شيئا ، باستثناء بعض المنتوجات الزراعية الغريبة او المنتوجات المنجمية الخام (شرط ان لا تكون كلفة نقلها مرتفعة جدا) التي لا وجود لمثيلها في المركز ، لانها المجالات الوحيدة التي يتخذ فيها « التفوق الطبيعي » معنى محددا . على كل حال فقد بدأ التبادل الدولي ، تاريخيا ، على هذا النحو : تبادل المنتوجات الغريبة ، ثم انتقل فيما بعد ، عندما انخفضت تكاليف النقل بين القارات الى حد كاف ، الى المنتوجات الخام المستخرجة من المناجم ، مما سوف يستدعي على كل حال استثمار رؤوس الاموال الأجنبية على صعيد لم يكن مشهودا حتى ذلك الحين .

على اثر ذلك ، وبعد ان ولد انهيار الحرفية في الاطراف – بفعل ولوج البضائع الاجنبية – اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، كانت الظروف الملائمة لتخفيض تعويض العمل في الاطراف . وقد ادت الهوة المتعاظمة التي نشأت فيما بعد بين الاجر الفعلي في كل من المركز والاطراف ، انطلاقا من فترة معينة ، الى اعادة مردود بعض الصناعات ، لا سيما الصناعات الخفيفة ، الى ما كان عليه سابقا ، حتى في حال كون الانتاجية في الاطراف انتاجية اضعف . في ذلك الحين برز عامل اضافي اتاح استثمار رؤوس الاموال الاجنبية . فعندما تكون الانتاجية في المنشآت التي اوجدتها هذه الرساميل انتاجية مماثلة لانتاجية بلدان المركز ، فان الاجور المنخفضة تتيح فيها معدل ربح ارفع .

ولكن يبقى الى جانب ذلك سبب اخر يدعو رؤوس الاموال الاجنبية

الى تفضيل الصناعات التصديرية المباشرة على الصناعات التي من شأنها ان تدخل في منافسة مع الواردات ،اذ ان شرط التفاوت بين تعويضات العمل لم يصبح شرطا كافيا الا في الفترة التي اصبح فيها تمركز الصناعات في المركز تمركزا متقدما بحد ذاته . في هذه الشروط اصبحت الاحتكارات التي تصدر البضائع الى ما وراء البحر هي نفس الاحتكارات التي تستثمر رؤوس الاموال في هذه البلدان ، ساعية بذلك الى بلوغ الحد الاقصى من الربح في مجمل نشاطاتها ، سواء في المركز او في الاطراف، مما يؤدي بها الى ان تفضل في الاطراف النشاطات التصديرية . اما رؤوس الاموال الوطنية التي تتكون ، فليست تملك الحجم الكافي ـ نظرا لانها لم تتمركز بعد بمافيه الكفاية ـ حتى تتجرأ على منافسة الاحتكارات الاجنبية ، فتتجه والحالة هذه ،في حدود الامكان ، الى اختيار القطاعات التي ليس لها طابع منافس بل طابع مكمل ، لا سيما قطاع التجارة الوسيطة والخدمات الخ او الزراعة التصديرية عندما يكون مجال هذه الزراعة قد ترك لها .

وينبغي هنا ان نعلم جيدا أن توغل رأسالمال المحلي الذي يتكون في النشاطات المكملة لتلك الي اوجدها الانخراط في السوق العالمية ، او توغله في الزراعة التصديرية ، لا يحدث أثرا على « تفكيك » التشكيلات المحلية ما قبل الرأسمالية اكثر مما يحدثه الانخراطفي السوق العالمية نفسه . ولا شك في ان رأسالمال ، هنا كما فيأي مكان اخر ، يؤمن ربحا يسار الى مراكمته . لكنه يكون دائما في الفروع المكملة لتلك التي تتكون لمرافقة الانخراط في السوق العالمية .

وبمقدار ما يظهر رأسالمال الوطني عدم كفاءته علىالقيام بذلك ، يأخذ رأسالمال الاجنبي على عاتقه الاضطلاع مباشرة بتلك المهمة ، كما فيأفريقيا السوداء بالنسبة لتجارة التعامل . بتعبير آخر ، يتجه نمط الانتاج الرأسمالي في المركز ، بوصفه مبنيا على تعميق السوق الداخلية ، الى تفكيك التشكيلات ما قبل الرأسمالية التي تحيط به تفككا كاملا ، كما يتجه الى ان يصبح نمط الانتاج الوحيد . اما في الاطراف فاتساع نمط الانتاج الرأسمالي يبقى مدفوعا من الخارج ، فلا تتسع هذه الرأسمالية الا بالمقدار الذي يشاؤه « تخصص دولي » يظل دور الاطراف فيه سلبيا ، وبالتالي فهي لا تتجه من تلقاء ذاتها لأن تصبح نمط الانتاج الوحيد .

اضف الى ذلك ان الاجتذاب الذي يمكن ان تحدثه الزراعة التصديرية لرأسالمال المحلي يؤدي الى نتائج خاصة . فلا شك ان اثراء الملاكين العقاريين الذي يمكن ان ينطوي عليه نمو الزراعة التصديرية هذا يتيح ، بين امور اخرى ، انتشار المنتوجات الجديدة « الفاخرة » في السوق المحلية (بمقادير نسبية على الاقل) . لكن هذا الاثراء يسوق بشكل خاص رؤوس الاموال الجديدة التي تتكون في الاقتصاد المديني ، الى شراء الاراضي . فالتجار الذين اغتنوا من التجارة الوسطية بفضل انتشار المنتوجات المانيفاتورية الاتية من المركز والمنتوجات القريبة المعدة للتصدير اليه ، لا يستثمرون ارباحهم في صناعة ليست ذات مردود كاف نظرا للمنافسة الاجنبية ، بل يستثمرونها في شراء الاراضي التي تشكل ، على العكس من ذلك ، توظيفا كبير الربح لما « وفروه » من اموال . والحال ان الدخل الذي تعود به ملكية الارض — الريع — هو دخل احتكاري اي احتكار — جماعي — للملاكين العقاريين . فهو لا يتضمن ، مثل الربح ،« توفيرا » ضروريا بغية الاستثمار ، يشكل فقدانه سببا في تلاشي المصدر الاول بسبب منافسة الشركات الحديثة القادرة على المنافسة . بل يمكنه على العكس من ذلك ان يتصرف بشكل كامل على الاستهلاك . ان الجذب الذي تحدثه الاراضي على رؤوس الاموال من شأنه ان يحد من وتيرة التراكم . فيحق لنا القول ، بهذا المعنى،ان « الارض هوة بلا قرار بالنسبة للتوفير» .

وثمة من يعطي لهذه العبارة ، بشكل عام،معنى مختلفا. فيدعي ان شراء الاراضي من شأنه ان يشكل خسارة بالنسبة للاقتصاد مماثلة لاكتناز الذهب مثلا . والحق ان الامر ليس كذلك . لان هذا الشراء لا يشكل تحويلا في الثروة من الشاري الى البائع . لكن « المستفيدين » من بيع الاراضي يستهلكون بشكل عام نتاج ما باعوه . والضغط الذي يحدثه الطلب على الاراضي يرفع سعرها الى الدرجة التي لا يعود معها معدل الريع ارفع من معدل الربح الوسطي . في نفس الوقت ، فان تمركز الملكية الذي تعبر عنه هذه الاوالية ، يؤدي الى زيادة نسبية في كثافة السكان الزراعيين ، يزيد من حدتها تحديث الوسائل التقنية الزراعية واعادة رفع معدل الريع . ان حالتي كل من مصر والهند ، بين حالات اخرى ، مثلان واضحان على هذه الاوالية .

هذا الالتواء الذي يتم لصالح النشاطات التصديرية يشكل ، على المدى الطويل ، سببا جوهريا من اسباب الاحتجاز — النسبي على الاقل — «للنمو»

تابع ومحدود . وعلة ذلك في الواقع ان حاجات المركز من المنتوجات القاعدية (الزراعية والمنجمية) الاتية من الاطراف ، تتبع في افضل الاحوال وتيرة التعاظم الوسطي العام في المركز . وبالطبع ، فان هذا صحيح كمعدل وسطي ، لا بالنسبة لكل منتوج قاعدي على حدة في مختلف مراحل نمو المركز (٥٤) . الى ذلك ينبغي على بلدان الاطراف أن تدفع ثمن وارداتها المتعاظمة بصادرات متعاظمة بنفس الوتيرة على الاقل وذلك لاسباب تتعلق بدينامية ارتداد الارباح كما سنرى ذلك فيما بعد .

وتيرة تعاظم المركز تملي اذن على الاطراف وتيرة تعاظمها . وراسالمال الذي يتكون في الاطراف بدون انقطاع ، يتجه والحالة هذه ـ تناقضيا ـ الى ان يكون « فائق الوفرة » . هذه الوفرة الفائقة تسهل عملية تقهقر حدّي التبادل ـ اي تحويل القيمة من الاطراف الى المركز الذي يتجه الى الفائها . « التوفير » المحلي يهرب من الاطراف .. او يمارس ضغطا متعاظما ويحاول ان يستثمر نفسه في خلق نشاطات ذات مجال تصريف داخلي . ولكن عليه من اجل ذلك ، ان يخرج ـ ولو جزئيا ـ من الانخراط الدولي : ان يخلق مثلا حواجز جمركية للحماية ، ان يستورد تجهيزات ومعدات ، وان يعمد ـ لكي يدفع ثمنها ـ الى مراقبة التبادلات والدفوق الخارجية الخ . ان التناقض بين نمو راسالمال الوطني وبين مقتضيات سيطرة راسالمال الاجنبي يزداد بذلك حدة .

وتعاظم الاطراف ـ تعاظما ممكلا لتعاظم المركز ـ يتجه نحو فقدان انتظامه النسبي ونحو التقطع والتذبذب . فيصبح « العالم الثالث » مسرحا « لمعجزات » ـ من التعاظم السريع ـ يعقبها « احتجازات » و« تضييع للفرص » .

لقد ترك تاريخ « العالم الثالث » في جغرافيته الملامة المميزة التي تدل على هذه التبعية البنيوية . فنرى منطقة من المناطق ، في زمن معين،

---

(٥٤) ان الدراسات الرجعية والمستقبلية حول الطلب على المنتوجات القاعدية هي كذلك دراسات لا تحصى . نذكر منها على الاقل Steindl « النضوج والركود في الراسمالية الاميركية » اوكسفورد ١٩٥٢ ، منظمة الامم المتحدة « التعاظم والركود في الاقتصاد الاوروبي » ١٩٥٤ . SDN «الازمة الزراعية » ١٩٢١ ، تقارير منظمة الامم المتحدة حول التجارة العالمية ،لا سيما تقرير مؤتمر جنيف (UNCTAD 1967) كذلك تقرير Paley ، اعمال وتقارير الـ FAO الخ ..

« تزدهر » عندما يكون المنتوج التصديري الذي تقدمه منتوجا مهما بالنسبة للمركز ، ثم تراها تسقط فيما بعد ايما سقوط عندما يتوجه اهتمام المركز نحو منتوج اخر .

ولا شك في ان هذا « الاحتجاز » احتجاز نسبي من جهة ، كما انه ليس من جهة اخرى احتجازا « لا فكاك منه مبدئيا » . اي انه ليس هناك ما يدعيه البعض من « حلقات مفرغة » للفقر ، تجعل من المستحيل كل نمو حقيقي ، ذاتي المركز ،يضع حدا نهائيا للتوجه التفضيلي نحو النشاطات التصديرية . اذا كان تباطؤ طلب المركز على هذا المنتوج الطرفي او ذاك يؤدي الى « وفرة فائقة في التوفير » (نسبية) في هذه المنطقة من الاطراف ، فان استثمارا مكثفا ومنظما من رأسالمال المتوفر هذا ، من شأنه ان يخلق سوقه الخاصة به ، وذلك بتوسيع السوق الداخلية . لكن ذلك يقتضي الخروج على قاعدة نسبة المردود ، كما يقتضي ، على الاقل في المرحلة المباشرة ، حلول بعض المنتوجات المحلية محل بعض المنتوجات المستوردة . صحيح بالطبع ان تصنيع « البلدان المتخلفة » تصنيعا مستقلا ، من شأنه ان يفتح على « المدى الطويل » مجالات تصريف جديدة امام الانتاج المانيفاتوري الذي للمراكز النامية . لكن هذه الامكانية تبقى مع ذلك امكانية نظرية لان « الفكاك من الاحتجاز » déblocage عن طريق الاستثمار المكثف والمنظم ، بغية توسيع السوق الداخلية ، من شأنه ان يمس في المرحلة المباشرة مصالح المزودين الحاليين « للبلدان المتخلفة » .

الاقتصاديون يريدون ان يظلوا ضمن اطار احترام « نسبة المردود »، كما انهم يمتنعون عن رفض مقتضيات ومتطلبات استثمار رأسالمال الاجنبي. ولكن الاستثمار المحلي من اجل السوق الداخلية يسبب تفاقما في اختلال التوازن الخارجي اذا لم يساعد رأسالمال هذا على زيادة حجم صادرات (اوتقليص حجم واردات) القيمة الضرورية لدفع الارباح المعدة للتصدير . وكما ان تحوّل الاقتصاد المبني على الاستيراد المكثف لرؤوس الاموال الاجنبية يؤدي – عن طريق مسارعة « تنقيد » هذا الاقتصاد – الى موجات ثانية هامة من الواردات التي يصار الى ادخالها بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، كذلك فان متطلبات التوازن الخارجي تحد بصورة عجيبة من امكانات نمو ذاتي المركز ممول من الخارج . بالنسبة للاقتصاديين الذين يبقون ضمن هذا الاطار من التفكير تشكل « حلقات الفقر المفرغة » امرا واقعا .هذا ما يدعوه « بولاك » « وبوشانان » مثلا « المفعول التضخمي » l'effet inflationniste لاستيراد رؤوس الاموال على

البلدان القليلة النمو (٥٥) .

ونحن نرفض هذا الاستعمال السيء لكلمة « تضخمي » . لان هــذا التعبيــر هنــا يشيــر ببســاطــة الى ازديــاد الطلب . والحال ان هذا الطلب الجديد يأتــي بصــورة محددة ودقيقــة مقابل تزايــد في العرض ناجم عــن الاستثمار الاجنبي . فليس ثمــة اذن اي « مفعــــول تضخمي » لهــذا الاستثمار ، وليس ثمة من اختلال في الميزان الخارجي لان الطلب الاضافي يتناول الواردات بصورة واسعة جدا ـ سواء كانت مباشرة او غير مباشرة ـ في حين ان العرض الجديد القابل للتصدير عرض لا يفي بدفع ثمن هــذه الواردات مضافــا اليهــا تصديــر ارباح راسالمال الاجنبي .

اما القول بان الحل يقوم على تبني الاستثمارات الموجهــة نحو التصدير كمــا يؤكد بوشانان وبولاك ومانداليوم (٥٦) فهذا يعني العودة الى نقطــــة البداية ؛ لان « الاحتجاز » هــو بالضبط حصيلة تمتع المركز بطاقــة علــى تصديــر رؤوس الاموال تفوق طاقته على استيراد الناتج الذي خلقته هــذه الاموال . اما بعض الاقتصاديين الاخرين « كهن » (٥٧) مثــلا ، فهـــم يتهربــون من المشكلــة بطريقــة اخرى : وذلك بادعائهم ان الاستثمار الموجه نحو السوق الداخلية لا يولد بالضرورة « مفاعيل تضخمية » بالمعنى الذي يقصده المؤلفــون الانفــو الذكر . هكذا ، مثــلا ، شأن تحسين الآلات الزراعية الذي يتيح ازديــادا في الانتاج الزراعي المستهلك ذاتيا . ولكن حتى ضمن هذه الفرضيــة ، يبقى الســؤال قائمــا حول كيفيــة تسديد القروض الاجنبية التي اشتريت بهــا مستوردات الآلات الزراعية ؟. اما مــا يقوم به « كهن » اذ ينتقــد سياســة البنك الدولي لرفضه تمويل المشاريع التي لا تتبع سبيل التصديــر كوسيلــة لســد قروضها ، مؤكــدا ان لا شيء يسمح سلفــا بالقول ان الاستثمار في الاطار الداخلي سوف يخلق صعوبات مستعصية امـــــام المدفوعات الخارجية ، فانه لا يعدو كونه تهربا من مشكلة متطلبات راسالمال الاجنبــي .

---

(٥٥) Buchanan « التجارة الدولية والرخاء المنزلي » نيويورك ١٩٤٦ ، « الذاكرة الاقتصادية حول الدخل المرتفــع » .

(٥٦) Mandelbaum « تصنيع المساحات المتاخرة » اوكسفورد ١٩٤٧ . Polak « مشكلات المناطق المعاد بناؤها بمساعدة راسالمال الخارجي» Q. J. of Ec. Pév 1943 .

(٥٧) Kahn « معيار الاستثمار في برامج التنمية » Q. J. of Ec fév, 1951 .

من الثابت ان راسالمال المحلي بوسعه ان يواجه بسهولة اكبر توجها ذاتي المركز ، لانه لن يكون عليه مواجهة متطلبات تصدير الارباح . وهذا بالفعل اتجاه مشهود سواء بالنسبة لراسالمال الوطني الخاص ـ في الامكنة التي يكون فيها متمركزا بما فيه الكفاية حتى يتمكن من مواجهة عملية خلق الصناعات المنافسة للورادات ـ او ـ اذا تعذر الامر ـ بالنسبة لراسالمال الوطني العام . كذلك يجب التذكير بان هذا «الحل» ليس ممكنا مالم تؤخذ بالحسبان القطيعة مع السوق العالمية . اما اذا لم يتوفر ذلك فان القطاع الثالث التكميلي هو الذي يجتذب راسالمال الوطني .

٢ ـ الالتواء الحاصل لصالح النشاطات « الثالثية »

ان معاينة بنية التوزيع القطاعي في البلدان المتخلفة ، سواء من حيث المنتوج ام من حيث اليد العاملة ،تكشف لنا فورا عن التواء قوي جدا لصالح « الخدمات » و« الثالثي » . لقد وضعت لتفسير هذه الظاهرة نظريات مختلفة سنبين في ما يلي نواقصها التي تنشأ عن جهل بالمفاهيم الجوهرية التي تتناول التشكيلات الراسمالية المركزية ، والتشكيلات الراسمالية الطرفية والمنظومة الراسمالية العالمية .

مفهومي النشاطات الانتاجية وغير الانتاجية .

ان تقسيم مجمل النشاطات الاقتصادية الى ثلاث قطاعات (اولي وثاني وثالثي) قد اصبح تقسيما شائعا في الادبيات ، ولكنه لا يستعمل دائما وفقا لنفس المقاييس . كثيرا ما لا يصار الى الذهاب ابعد من حدود الحدس الذي يوحيه المعنى البسيط للكلمات : فيشتمل الانتاج الاولي على مجمل النشاطات التي تنتزع « الثروات الاقتصادية » انتزاعا « مباشرا » من « الطبيعة » . ويشتمل الانتاج الثاني على مجمل « النشاطات التحويلية ». اما الانتاج « الثالثي » فيشكل نوعا من « الكشكول » الذي يحتوي على كل شيء ، وبشكل جوهري على«الخدمات» الخاصة والعامة . نتائج هذا التمييز الحدسي تسترجع جزئيا على كل حال نتائج تصنيف مبني على المعيار الذي يشكله الدور النسبي الذي تلعبه « العوامل » الثلاثة في عملية الانتاج : « الطبيعة » ، راسالمال (الزمن) ، والعمل . من هذا المنظار يصبح الانتاج الاولي هو ذلك الذي تلعب فيه الارض ـ واذن الملكية العقارية ـ دورا كبيرا ، كما يصبح الانتاج الثاني ذاك الذي يسيطر عليه الاستخدام المكثف لرؤوس الاموال ، ويشتمل الانتاج الثالثي على النشاطات التي يحتل فيها

العمل مركز الصدارة .

والحق ان التصنيف الثلاثي تصنيف مصطنع . اذ هل « تنتزع » النشاطات الاولية من الطبيعة اكثر مما تنتزعه منها النشاطات المسماة « تحويلية » ؟ لقد كان الفيزيوقراطيون يعتقدون بذلك اعتقادا راسخا . وقد خيل للبعض ان الجواب الحاسم الذي قدمه ريكاردو لآدم سميث قد ازال كل وهم حول هذه الناحية (٥٨) . مع ذلك يبقى هناك شيء ذو قيمة في التمييز بين الانتاج الاولي والانتاج الثاني . فالواقع ان الارض هي موضوع التملك الخاص . ولهذا ينسب ريكاردو ، بصورة منطقية جدا ، الريع العقاري لا الى الطبيعة (« الخدمة » التي تقدمها الارض) بل الى الملكية الخاصة للأراضي (٥٩) . اما ماركس فقد ذهب الى ابعد من ذلك . فحلل قوانين تحول القيمة الزائدة الى مقوميها : الربح والريع العقاري (٦٠) .

يؤكد الحديون انه لا ينبغي الخلط بين « الخدمة العقارية » والملكية العقارية ، وانه في النظام الاشتراكي حيث تكون الملكية العقارية قد زالت ينبغي ان « يدفع للارض « الخدمة » التي تقدمها . فاذا كان المعنى بذلك انه ينبغي أثناء التخطيط ، ان تؤخذ بعين الاعتبار الاستعمالات المتعددة للارض ، واستعدادها المتحول لتلبية هذه الاستعمالات ، فان ذلك صحيح تماما .

الا ان الارض ، اذ تكون الظروف الاجتماعية على ما هي عليه ، تتيح لملاكها ان يحصّل تعويضا على شكل ريع عقاري . وبما أن كل نشاط انساني هو نشاط متموضع ، فليس هناك شكل من اشكال هذا النشاط بوسعه ان يستغني عن دفع الريع العقاري لملاك الارض . غير ان هذا الريع العقاري يحتل في الزراعة مكانا هاما جدا . بينما لا يحتل في الصناعة المانيفاتورية الا مكانا ضئيل الاهمية . فموقع المناجم والاحراج موقع وسيط . اما وضع الريع المدفوع لملاك سطح الارض ، الذي لا يسعه حتى الاعراب عن ملكيته للحيلولة دون استغلال المنجم ، فيصبح وضعا ثانيا اكثر فاكثر . في المقالع وفي الاستغلال الحرجي يظل موقع الريع مهما كذلك . وفي الزراعة ، على كل حال ، تزداد اهمية راسالمال اكثر فاكثر . مع ذلك

---

(٥٨) ريكاردو « مبادىء الاقتصاد السياسي والضريبة » كوست ١٩٢٤ ، الجزء الاول ص٥٧ .

(٥٩) ريكاردو المرجع المذكور ص ٤٦ « استغلال الاراضي وما يليه من خلق للريع » .

(٦٠) ماركس « راسالمال » الكتاب الثالث .

فان الطابع الرأسمالي للانتاج يبرز في النشاط المنجمي اكثر منه في النشاط الزراعي . لهذا يبدو لنا أن تصنيف النشاطات الحرجية مع الزراعة في القطاع الاول ، وتصنيف المناجم في القطاع الثاني مع الصناعة التحويلية، تصنيف اقل اصطناعا .

لكن الطابع المصطنع للتصنيف الثلاثي يبدو بمزيد من الوضوح عندما نعاين عن كثب محتوى القطاع « الثالث » ، فنكتشف اذ ذاك جنبا الى جنب نشاطات متباعدة فيما بينها كتباعد الحرفية المنتجة « للخدمات » (الحرفي – الحلاق مثلا) ونشاطات المهن الحرة المتفاوتة في وقوعها ضمن اطار الوظيفة (معلمون،اطباء « احرار » ، وممرضون في مستشفيات الدولة ، محامون وقضاة لهم نفس الدور الاقتصادي) والانتاج الراسمالي « للخدمات » التجارية والمصرفية (البنوك) او حتى الانتاج الراسمالي لخدمات مماثلة لتلك التي توفرها الحرفية ونشاطات المهن الحرة للمجتمع (صالون الحلاقة او الغرفة القصابية). اما الطابع المسيطر الذي للعمل فليس مشتركا بين جميع هذه النشاطات لا من وجهة النظر الاجتماعية (الدخل المسيطر) ولا من وجهة النظر التقنية (نصيب الاجر من المنتوج النهائي). في المصارف والتجارة نجد ان رأسالمال هو العامل المهيمن ، رغم ان هذا العامل لا يتخذ جوهريا شكل « الآلات » بل شكل المخزون النقدي او ستوكات البضائع .

في مثل هذه الظروف لا تبدو العودة الى التراث الكلاسيكي الذي عمقه ماركس عودة بدائية وغير ذات نفع كما تزعم النظرية الحديثة .نعلم ان ريكاردو ، بعد سميث ، قد قسم العمل الانساني الى عمل «انتاجي» وعمل « غير انتاجي ».دائرة النشاط الانتاجي تضع في متناول المجتمع منتوجات مادية في اماكن استهلاكها وهي بذاتها يمكن ان تقسم الى قطاعين : القطاع « الاولي » حيث تلعب الملكية العقارية تاريخيا الدور المسيطر على الاقل (الزراعة) ،والقطاع « الثاني » حيث راسالمال هو الذي يلعب هذا الدور التاريخي (الصناعات بمعناها الحقيقي ، المناجم والنقل). ان اعتبار النقل بين النشاطات الثانية يبين ان لفظة « مادية » لا ينبغي ان تؤخذ بمعناها العامي . النشاط الانتاجي ، المادي ، يعني النشاط الذي ينتزع شيئا ما من الطبيعة . فالمواد المادية بالمعنى الحقيقي هي مواد تنتزع باشكالها الخام من الطبيعة ثم تحوّل وتنقل حتى توضع في متناول الاستهلاك .

اما النشاط غير الانتاجي ، فهو على العكس ، لا ينتزع شيئا من الطبيعة . وهذا لا يعني ان هذا النشاط عديم النفع . فهو ضروري لتأمين سيرورة الانتاج الفعلي ، وهو يتيح للانسان ان ينتزع من الطبيعة مزيدا من الاشياء . معظم « الاقتصاديين » يعتبرون هذا التمييز تمييزا ذا طابع لفظي فقط . لكن الواقع ان هذا التمييز يفرض نفسه على الموضوع الذي يهمنا بالذات : نعني موضوع النمو و«التخلف » . ان المساهمة الاساسية التي قدمها الكلاسيكيون ، ثم ماركس ، كانت مساهمة سوسيولوجية الى حد بعيد جدا ، وهي تأتي لتجابه واقعة لا جدال فيها من ان البشر ، لكي ينتزعوا كمية معينة من الثروات من الطبيعة ، ينتظمون في مجتمع (طبعا لن يكون الامر كذلك مع روبنسون في جزيرته) وعليهم ان يبذلوا كمية معينة من وقتهم لا من اجل الانتاج المباشر بل من اجل مهام اجتماعية . وفقا لهذه الصيغة من التنظيم الاجتماعي لا بد من تخصيص كمية من القوى الانتاجية الامكانية ، تقل او تكثر ، من اجل النشاطات « غير الانتاجية » . اما الفائدة العملية في هذا التمييز بالنسبة لمشكلة النمو فهي فائدة عظيمة . لنتصور مجتمعا مؤلفا من ١٠٠٠ رجل يعيشون على ارض معينة ويملكون تحت تصرفهم عدة موروثة من عمل اجدادهم ، فينصرف ٩٩٠ من بينهم الى صنع ٣٠٠ وحدة لباس و١٠٠ وحدة سكن و١٠٠٠ وحدة غذاء ، بينما ينصرف عشرة من بينهم الى تكريس وقتهم من من اجل تنظيم هذا النشاط . لنتصور الان نفس المجتمع ، ولنفترض ان ٥٠٠ شخص فقط ينصرفون الى صنع ١٥٠ وحدة لباس و ٥٠ وحدة سكن و ٥٠٠ وحدة غذاء بينما ينصرف ٥٠٠ آخرون الى تكريس جهودهم ووقتهم من اجل تنظيم المجتمع . هكذا يتضح الطابع « الطفيلي » لنشاط قسم من البشر وضوحا جليا . هذا الطابع يغفله الحاسبون الحديثون الدخل الوطني لان الاحصائيين المعاصرين لن يترددوا في الادعاء ان « ثروة » مجتمعينا ثروة متعادلة تعادلا مبينا !والواقع ان الحساب المتماسك للدخل الوطني ينبغي له الالتزام بان يبين في الدخل الوطني حصة الثروات المنتزعة من الطبيعة وحصة القوى الاجتماعية المكرسة لتنظيم هذا الانتاج . هكذا تصبح المقارنة حول الفعالية الاقتصادية للانظمة المختلفة عملية أسهل .

ان التمييز بين العمل الانتاجي والعمل غير الانتاجي ينشأ عن تكون « الاقتصاد » و « السوسيولوجيا » « كعاميين » متميزين ، كلاهما اعرج لانه لا يمكن ان يوجد الا علم اجتماعي واحد ، كما يؤكد ذلك نقد الاقتصاد السياسي الذي وضعه ماركس . فالحدود تولد مشكلة : مشكلة تحديد

الميادين القابلة لكل من « العلمين » . فيهتم الاقتصاد عندئذ بمشكلة ايجاد الثروات وتوزيعها (واذن ، بالعمل الانتاجي ، اي بمعنى « المنتج للثروات » ، اذ تصبح « الثروات » « قيما » في انماط معينة : انماط الانتاج السوقي) ولهتم السوسيولوجيا بتنظيم النشاطات الاجتماعية المختلفة عن نشاطات الانتاج بالمعنى الآنف الذكر (التنظيم السياسي) . وينشأ بين الحقلين علاقة بديهية تعبر عن الطابع المصطنع لهذا التمييز ، عن الطابع المحدود « للاقتصاد » .

الى ذلك ، فالتمييز يمكن من تعيين موقع المقارنات المزعومة « لمتوسط المداخيل الفردية » بين بلد وآخر ، في موقعها الحقيقي . فالقول ان المواطن الاميركي الشمالي الذي يبلغ دخله الفردي ٣٠٠٠ دولار اغنى ثلاثين مرة من الافريقي ، لان دخل هذا الاخير هو ١٠٠ دولار ، قول لا معنى له . اذ ان ذلك يضرب صفحا عن التبذير الذي يرافق تحسن الانتاجية : اذا كانت مكننة وسائل النقل تسمح خلال عشر دقائق بقطع مسافة تستغرق عربة يجرها حصان ٦٠ دقيقة آقطعها ، واذا كان التنظيم الاجتماعي للانتاج ، في الوقت نفسه ، على نحو يؤدي معه التمركز المديني العديم النفع الى اجبار العاملين على تضييع المزيد من الوقت لكي يصلوا الى اماكن عملهم ، فان المجتمع لا يكون قد « أثرى » واغتنى بواسطة المكننة (كما يحاول حساب « الدخل » ان يزين لنا) (٦١) . كما أنه لا معنى على الاطلاق للقول ان مستوى « الرفاهية » قد تحسن . انّ نمو الراسمالية مليء بنماذج من التبذير من هذا النوع تجعله يظهر بمظهر المستفيد من فارق الانتاجية . هذا الفارق ، وهو المقياس الموضوعي الوحيد ، ينبغي ان يقدر مباشرة عن طريق المقارنة بين كميات العمل اللازمة هنا وهناك من اجل الحصول على نفس المنتوجات .

اذ ان نمو الراسمالية ليست قاعدته الاساسية تصعيد « الاشباع » الى حده الاقصى ، وهي المسلمة التي تبنى عليها النظرية الحدية . بل الربح هو قاعدته الاساسية . العمل الانتاجي بالنسبة للراسمالية هو العمل الذي يولد الربح .

على كل حال ، ففائدة التمييز بديهية الى حد يجعل الاقتصاديين المعاصرين ، رغم الانتقادات التي وجهها الحديون الى الكلاسيكيين ، يلجأون دائما الى استعمال عبارات الاستثمارات « الانتاجية » والاستثمارات « غير

(٦١) Lewis Mumford « تقنيات وحضارات » باريس ١٩٦٥ .

الانتاجية » . افلا يكون من الافضل استعمال هذه التعابير مع الاحاطة بما تنطوي عليه ، عوضا عن استعمالها بدون تحديد واع لمضمونها ؟.

يشتمل النشاط غير الانتاجي على صيغتين : الصيغة العامة والصيغة الخاصة . فالنشاط الحكومي الذي يقوم على تأمين الخدمات الادارية العامة ليس امرا جديدا . نعم تضطلع الدولة اكثر فاكثر ، الى جانب هذه الخدمات الادارية العامة ، بمهام انتاجية فعلية : النقل ، انتاج الطاقة الخ . اما النشاط الخاص غير الانتاجي فقد اتخذ صيغا تاريخية مختلفة . في زمن آدم سميث كان هذا النشاط « حرفيا » بشكل جوهري : كان الحلاقون والممثلون الهزليون الخ . يبيعون خدماتهم للجمهور مباشرة ، بينما كان الخدم يبيعونها لشخص معين . فاستنتج سميث من ذلك النتيجة المنطقية جدا من ان النفقات التي تصرف من اجل رعاية الخدم كانت نفقات غير انتاجية في حين ان الاجور التي تدفع للعمال المستخدمين كانت نفقات انتاجية . واليوم نجد ان هذه النشاطات قد استمرت بشكل جزئي وفقا لصيغتها القديمة . الا انها تحولت جزئيا الى القطاع العام : فالتعليم الذي كان في الماضي تعليما خصوصيا، اصبح عاما بصورة واسعة . لكن التحول الاعمق كان على الارجح في انتقال الجزء الاعظم من النشاطاتغير الانتاجية من نمط الانتاج الحرفي السلمي الصغير الى نمط الانتاج الراسمالي . ففرق الممثلين الهزليين ، والحرفيون الحلاقون تركوا اماكنهم لمنشآت تقدم التمثيليات والافلام ، لمنشآت حلاقة الخ .. بالنسبة لمتعهد التمثيلية الذي يدفع اجرا للممثل ويتقاضى من الجمهور ثمنا ــ مقتطعا من دخله ــ لقاء الخدمة المقدمة ، يصبح النشاط المسرحي نشاطا منتجا للارباح . هذه الارباح لا يعاد استثمارها بالضرورة في نفس الفرع . فهي قد تنتقل الى القطاع الانتاجي . واذن فمشكلة المفاعيل التي يحدثها النشاط غير الانتاجي على النمو ، قد تبدلت تبدلا كبيرا بفعل هذا الوضع الجديد . وفي اية حال فقد كانت هذه الصيغة الراسمالية من النشاط غير الانتاجي موجودة منذ اوائل القرن التاسع عشر في حقلي التجارة والمصارف . لكنها اتسعت اليوم اتساعا اكبر بكثير .

الالتواء الحاصل لصالح النشاطات غير الانتاجية في التشكيـــــلات الراسماليـــة الطرفية (٦٢) .

ان احصائيات التوزيع القطاعي للمنتوج الداخلي الخام ، سواء مـــن حيث السوق او من حيث كلفة العوامل ، تظهر لنا فرقا نوعيا بين « البلدان النامية » و « البلدان المتخلفة » . فالقطاع « الثالث » بالمعنى الذي يقصـــده كلارك يقدم قرابة ٤٠٪ من المتوج في البلدان الراسمالية في اوروبـــــا الغربية ، و ٥٠٪ في اميركا الشمالية ، بينما هو يقدم بالنسبة للبلـــدان المتخلفة بين ٣٠ و ٦٠٪ : حوالي ٣٠٪ — ونادراً ما تتدنى النسبة عن ذلك — في البلدان الاقل « حداثة » ، الاقل انخراطا في السوق العالمية (بلـــدان الداخل الافريقي ، افغانستان ، الخ) واكثر من ٥٠٪ — وغالبا ما تزيـــد النسبة عن ذلك زيادة كبيرة — عندما تكون درجة الانخراط في السوق العالمية درجة مرتفعة . من جهة اخرى نجد في « البلدان النامية » ان نصيب القطاع الثاني قريب من نصيب القطاع الثالث ، بينما نجد في جميع « البلـــدان المتخلفة » أن نصيب الثاني ادنى بكثير من نصيب الثالث . والامر ذاته يصح، بصورة نوعية ، على توزيع السكان العاملين توزيعا قطاعيا . فهؤلاء يتوزعون بصورة تكاد تكون متساوية بين القطاعين الثاني والثالث في البلدان«النامية» علما ان الاتجاه يميل الى تكثف السكان العاملين في الثالث بمقدار ما يرتفع المنتوج الوسطي للفرد ، بينما نجد في جميع « البلدان المتخلفة » ان نسبة اليد العاملة التي تشغلها النشاطات الثالثية هي نسبة ارفع بكثير من تلك التي يشغلها القطاع « الثاني » . هكذا اذن ، بشكل متناقض ، نجد ، مـــن وجهة نظر المركز الذي يحتله القطاع الثالث في الاقتصاد ، أن البلـــدان المتخلفة تبدو اقرب الى الولايات المتحدة منها الى اوروبا الغربية ، بل انها تكاد تكون متقدمة على الولايات المتحدة !

اذا جئنا الآن نعاين التطور التاريخي المقـــارن لهـــذه النسب فـــي تشكيلات المركز وفي تشكيلات الاطراف ، لاكتشفنا فيه دينامية مختلفـــة تمامـــا (٦٣) .

---

٦٢) انظر احصائيات الدخل الوطني ، لا سيما الوثائق التاليفية لمنظمة الامم المتحـــدة (احصائيات الدخل الوطني Série H) السير الوطنية والدراسات التاليفية ، لا سيما عند كولن كلارك و [illegible] و Kuznets . كذلك سمير امين ، الاطروحة المذكورة ص ٢٢٦ (والمراجع) التي نستمد نتائجها التاليفية .

٦٣) سميرامين ، الاطروحة ، ص ٢٢٨ — ٢٣٥ ، كولن كلارك « شروط التقدم الاقتصادي » Kuznets « الدخل الوطني في الولايات المتحدة الاميركية » الخ ..

في « البلدان النامية » نجد ان حركة انتقال السكان العاملين من قطاع الى آخر ليست حركة خطية linéaire . هكذا في الولايات المتحدة مثلا بين ١٨٢٠ و ١٨٨٠ — ٩٠ تم انتقال السكان من الزراعة (التي هبط نصيبها من السكان العاملين من ٧٢٪ الى اقل من ٥٠٪) نحو كل من القطاعين الاخرين بنسب تكاد تكون ثابتة ومتساوية . في القرن العشرين تسارع هبوط السكان الزراعيين ، لكن القطاع الثالث بشكل خاص هو الذي كان يستفيد اكثر فأكثر ، لا سيما بعد عام ١٩٢٠ ، من حركة الانتقال هذه . ان تطور حصص كل من القطاعات الثلاث في المنتوج الوطني يكاد يكون متوازيا، الا ان حصة القطاع الثالث في المنتوج قد ازدادت خلال القرن العشرين ازديادا اسرع من حصة القطاع الثاني وذلك من حيث المقارنة بين ما يتعلق — في شأن هذه الزيادة — باليد العاملة . ويعبر ذلك عن كون التقدم التقني في القطاع الثالث المعاصر قد كان اسرع منه في القطاع الثاني .

فاذا صببنا الان اهتمامنا بالضبط على معاينة الوتائر المقارنة في تعاظم منتوج الفرد في كل قطاع ، لوجدنا بالنسبة « للبلدان النامية » ١) ان تقدم الصناعة (والنقل) بشكل عام قد كان اسرع واوضح من التقدم في الزراعة . ٢) ان تقدم « الثالث » (عدا النقل) قد كان بشكل عام اقل سرعة من تقدم الصناعة ، باستثناء الولايات المتحدة في الزمن المعاصر ، حيث يظهر هذا التقدم اسرع .

في ظروف كهذه لا يمكن تفسير حركة انتقال السكان من الزراعة الى النشاطات الاخرى عن طريق وتيرة التقدم المتقارنة وحدها . اذ ان ازدياد نصيب الصناعة في المنتوج امر ممكن الحدوث دون ان يتقلص نصيب الزراعة من السكان العاملين . ان هذا الانتقال للسكان يتفسر في الواقع بفعل اندماج القانونين التاليين . اولا ان التقدم في الزراعة — رغم انه اقل سرعة بشكل عام عما هو في الصناعة — يقتضي استعمال مزيد من رؤوس الاموال بشكل دائم (وهذا ليس امرا خاصا بالزراعة وحدها) ولكنه يقتضي كذلك مقدارا اقل من العمل المباشر في وحدة المساحة القابلة للزرع . ونظرا لكون التقدم الزراعي اصلب من غيره نسبيا فهو ينبغي له ان يحرر يدا عاملة بالارقام المطلقة ، وبشكل اولى بالارقام النسبية . ثانيا ،عندما يزداد دخل الفرد ، يزداد الطلب على المنتوجات المانيفاتورية بصورة اسرع من ازدياده على المنتوجات الزراعية .

على هذا النحو ، هل يفسر التقدم التقني المقارن تطور توزيع السكان غير الزراعيين بين الثاني والثالث ؟ ظاهريا ، نعم . لان التقدم كان ملحوظا

على العموم في الثاني على نحو اشد . فاذا كان الطلب المتعاظم اذن ، ينبغي ان يتوزع بالتساوي بين طلب على المنتوجات المانيفاتورية وطلب على الخدمات ، فان السكان العاملين في الثالث ينبغي أن يزداد عددهم بسرعة اكبر من سرعة ازدياد السكان العاملين في الثاني . ويصح الامر بصورة اولى اذا كان « الطلب على الخدمات » ينبغي ان يزداد بسرعة اكبر من سرعة ازدياده على المنتوجات الصناعية .

ان تحليلا سريعا وسطحيا يتوقف عند هذا الحد ، عند معاينة الوتائر المقارنة التي للتقدم ، والتطور المقارن الذي للطلب ، من شأنه أن يبدو «كافيا» ـ نصف كفاية ـ بالنسبة لما يتعلق « بالبلدان النامية » . تحليل كل من كولن كلارك وفوراستيه هو من هذا النوع . نقول كافيا « نصف » كفاية لانه يبقى : ١) ان نفسر لماذا ليست الحركة خطية ، بل تسجل انقطاعا ، بدأ في نهاية القرن ، وتسارع بدءا من ١٩٢٠ ـ ٣٠ وخاصة في ١٩٥٠ : في القرن التاسع عشر كان الانتقال يتم من الاول الى الثاني والثالث بنسب تكاد تكون متساوية ، اما في عصرنا فالانتقال يتم بشكل متعاظم لصالح الثالث . ٢) ان نتحقق من فرضية الطلب النسبي المتعاظم على « الخدمات » . اذ ان « الخدمات » تبدو هنا ككشكول يحتوي على امور بعيدة جدا عن التجانس . يمكن ان نفهم ان الدخل الاضافي يزداد انصبابه على طلب « خدمات » التسلية والسياحة او الثقافة اكثر مما ينصب على طلب بعض المنتوجات المانيفاتورية (انما ليس عليها جميعا ، فهناك ايضا طلب « فاخر » لبعض الاشياء كالسكن الثاني واليخت او معطف الفرو) . ولكن بالنسبة لما يتعلق بوسائل نقل البضائع وبالتجارة ، ليس هناك « طلب نهائي » : بل الامر يتعلق هنا بتكاليف انتاج . والحال ان هذه التكاليف قليلة المرونة الى حد ما فالمجتمع السلعي القليل التصنيع ينبغي له ان يكرس نسبة معينة من سكانه لهذه المهام التي تتناول تنظيم تداول السلع . ونفس المجتمع يمكنه ، في حال اغتنائه بتقنية صناعية جديدة ان يتداول مزيدا من السلع ، مكرسا من اجل ذلك نفس الحصة من قوة عمله. ان اللعبة الناشئة عن اندماج هذا القانون مع الطلب النسبي المتعاظم على بعض الخدمات ، ادت طوال القرن التاسع عشر الى ثبات نسبي لعملية توزع السكان بين الثاني والثالث . اما الانقطاع الذي بدأ في نهاية القرن ، وتسارع في الزمن المعاصر ، فيبقى بحاجة الى تفسير . هذا التفسير الذي تتهرب منه النظريات الشائعة ، اقترحه للمرة الاولى كل من باران وسويزي في تحليل لهما يتناول مجمل

دينامية امتصاص الفائض في الراسمالية الاحتكارية (٦٤) .

من جهة اولى ، ليست الوقائع التي تتعلق بالتطور الحاصل في « البلدان المتخلفة » نظيرة لتلك التي تتعلق بالبلدان « النامية » . لا شك ان التمركز في المدن ،وتقلص نسبة السكان الريفيين ، ظاهرة عامة جدا في « العالم الثالث » . اذا كانت نسبة السكان غير الزراعيين قد ظلت في منتهى الضآلة (بعض وحدات بالمئة) ، فليست الحالة على هذا النحو في عصرنا هذا . ففي مجمل العالم الثالث يتجاوز سكان المدن نسبة ٣٥٪ من مجمل عدد السكان ، حتى ان عددهم يتجاوز ٥٠٪ في عدد من البلدان ، وهذه النسبة لا تتدنى الى ٢٠٪ الا في البلدان « الفقيرة » جداً ، والقليلة الانخراط جدا في العالم الحديث (٦٥) . الى ذلك فان وتيرة التمركز في المدن ، في هذه البلدان الاخيرة ، وتيرة ادنى مما هي عليه في البلدان « النامية » ، بالمقارنة مع وتيرة التعاظم السكاني العام . ففي البلدان « النامية » كان اتجاه معدل التعاظم المديني عبر الاجيال في حدود ٣ ٪ ،اي أكثر بثلاثة أضعاف من المعدل الوسطي للتعاظم السكاني العام . نتج عن ذلك ، بشكل عام ، ان الرقم المطلق لسكان الريف قد بقي ثابتا لمدة طويلة جدا ، ثم لم يبدأ بالتناقص الفعلي الا منذ عهد قريب . في بلدان « العالم الثالث » بقيت وتيرة التمركز في المدن لفترة وتيرة ضئيلة جداً ، تكاد تقرب من وتيرة التعاظم السكاني ،ثم — انطلاقا من تواريخ حديثة ،تقع بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية ، وبصورة استثنائية فقط بين اوائل القرن وعام ١٩٤٠. — ارتفعت هذه الوتيرة بشكل هائل حتى وصلت الى حوالي ٧ ٪ بالنسبة لمجمل القارات الثلاث . لكن وتيرة التعاظم السكاني العام نفسها كانت قد انتقلت عندئذ من ١٪ الى ٣٪ ، بحيث ان الرقم المطلق لسكان الريف قد ازداد ، خلال فترة جيل ، ولا يزال مستمرا في اتجاهه نحو الازدياد . وبينما نجد في البلدان النامية ان النسبة المئوية لتعاظم السكان العاملين الذين استوعبتهم الزراعة هي نسبة سلبية (تقلص نسبي ومطلق للسكان الزراعيين) ونسبة السكان الذين تستوعبهم النشاطات الاخرى نسبة ايجابية مرتفعة جدا ، نجد في البلدان « المتخلفة » ان النسبتين معا نسبتان ايجابيتان ، سوى ان النسبة الثانية في افضل الاحوال تبلغ ضعفي النسبة الاولى او ثلاثة اضعافها . واضح كل الوضوح ان هذه الظاهرة الخاصة تعبر عن تفاقم الازمة الزراعية في العالم الثالث وهي ظاهرة لا توجد

(٦٤) بول باران وبول سويزي « الراسمالية الاحتكارية » باريس ١٩٦٨ .

(٦٥) الحوليات السكانية لمنظمة الامم المتحدة .

في العالم النامي .

من جهة اخرى ، يرافق التمركز في المدن في « العالم الثالث » تعاظم نسبي ومطلق في البطالة ، الامر الذي لم يحصل في الغرب الا خلال فترة قصيرة نسبيا ؛ تقع بشكل عام — عدا فترة الازمة الكبرى في الثلاثينات — بين ١٨٢٠ و١٨٧٠ ، وفقـا للبلدان . في مصر مثلا ، انخفضت النسبة المئوية لسكان المدن المستخدمين من ٣٢٪ عام ١٩١٤ الى ٢٢٪ عام ١٩٦٠ . في المغرب كان العاطلون عن العمل يشكلون حوالي ١٩٥٥ بين ١٥ و ٢٠٪ من قوة العمل المدينية الاسلامية ، وفي شاطيء العاج حوالي ١٩٦٥ بين ١٨ و ٢٠٪ ، واكثر من ذلك في بلدان اخرى من افريقيا الغربية (٦٦) .

واخيرا فان الجزء المشغول من السكان الزراعيين قد اتجه في العالم الثالث ، نحو القطاع « الثالث » اكثر مما اتجه نحو « الثاني » ، وذلك بدءا من عملية التمركز الحديثة في المدن المتصلة بعملية الانخراط في المنظومة الرأسمالية العالمية . حتى لو رجعنا الى عام ١٩١٤ ، فان النسبة المئوية لتعاظم الاستخدام الصناعي بالنسبة لتعاظم العدد الاجمالي للسكان هي نسبة ضئيلة جدا : من ١ الى ١٨ حسب البلدان والفترات ؛ علما بأن معظم الحالات تقع في الخانة الدنيا التي بين ١ و ٥٪ . هذه النسبة هي بشكل عام ادنى من تلك التي يمثلها السكان العاملون في الثاني بالنسبة لمجمل العدد الاجمالي للسكان العاملين : حصة السكان العاملين في الثاني قد اتجهت آذن الى التناقص ، حتى في تلك المرحلة التي تسمى المرحلة « الاولى » من عملية التصنيع . في مصر ؛ بين ١٩١٤ و ١٩٥٨ ، انخفضت نسبة السكان المستخدمين في الصناعة والبناء والتعمير انخفاضا تدريجيا من ٣٤ الى ٢٥٪ من السكان المستخدمين غير الزراعيين ؛ بينما ازدادت نسبة المستخدمين في الثالث من ٦٦ الى ٧٥٪ . في المغرب حوالي عام ١٩٥٥ كانت الصناعة والحرفية والبناء تشغل ٤٥٪ من اليد العاملة في المدن مقابل ٥٥٪ في التجارة والمواصلات والخدمات والادارة .. في شاطيء العاج حوالي ١٩٦٥ لم يكن القطاع الثاني يستخدم الا ٣٣٪ من اليد العاملة غير الزراعية (٦٧) .

---

(٦٦) حسن رياض ، المرجع المذكور ص ١٥٨ ، سميرامين « اقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ١٤٢ وما يليها ، « نمو الرأسمالية في شاطيء العاج » ص ٢٩ .

(٦٧) حسن رياض ، المرجع المذكور ص ١٥٨ ، سميرامين « اقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ١٤٢ وما يليها ، « نمو الرأسمالية في شاطيء العاج » ص ١٥٢ وما يليها .

واذن يحق لنا والحالة هذه ان نستنتج ان نظرية « خطية وشمولية » لتطور الحصص على المدى المرئي « للقطاعات الثلاث » ، لا يمكن ان تكون الا نظرية سطحية وخاطئة . وذلك ١) لان التطور ، بالنسبة لما يتعلق بالبلدان « النامية » لم يكن تطورا خطيا . ٢) لان تطور « البلدان المتخلفة » يختلف عن التطور الانف الذكر نظرا لان هذه البلدان « المتخلفة » لا يسعها بأي حال من الاحوال ، هنا كما في أي مجال آخر ، أن تكون مماثلة للبلدان النامية منظورا اليها كما كانت في فترة سابقة من فترات نموها .

النمو الاقتصادي والنشاطات غير الانتاجية .

السؤال الثالث المطروح هو التالي : هل يتجلى النمو الاقتصادي من خلال نمو النشاطات الثالثية بوتيرة اسرع ؟ هل ان نمو الثالثي نموا اسرع في تشكيلات الرأسمالية المركزية المعاصرة يجيب على قانون من هذا النوع؟ الى م يعزى نمو الثالثي نموا اسرع منذ البداية في تشكيلات الرأسمالية الطرفية ؟

لتحدد بدقة ان مفهومي النشاط الانتاجي وغير الانتاجي مفهومان ينسبان الى نمط انتاج معين ، هو هنا نمط الانتاج الرأسمالي : فالقضية تتعلق بنشاط منتج للقيمة الزائدة (الربح) او غير منتج لها ، التي هي بدورها معدة وظيفيا من اجل التراكم ، اي من اجل توسيع وتعميق ميدان نشاط نمط الانتاج الرأسمالي . ان كل محاولة للخلط بين هذه المشكلة المحددة وبين مشكلة اخرى ، مشكلة « نفع » او عدم نفع هذا او ذاك من النشاطات ، بشكل مستقل عن نمط الانتاج الذي يقع فيه النشاط ، هي محاولة تنبثق عن نظرية لا تاريخية ، مثالية ، بعيدة عنا كل البعد . فنحن لا نحاول اذن ان نعلم ما اذا كان تشييد الاهرامات او بناء الكاتدرائيات في القرون الوسطى قد كان « نافعا » للانسانية ام لم يكن ، ولا ما اذا كانت مدة العمل ، في المجتمع المثالي في المستقبل ، سوف تتقلص تدريجيا لصالح نشاطات ليست بحد ذاتها عملا ، لانها لا تتضمن الطابع الالزامي لهذا الاخير : كالفراغ والثقافة والرياضة الخ ...

داخل التشكيلات الراسمالية ، اي تلك التشكيلات المبنية على نمط الانتاج الراسمالي ، تقوم علاقات بديهية من التبعية المتبادلة بين صعيد النشاطات الانتاجية وعدد على الاقل من النشاطات الموصوفة بأنها غير انتاجية ، كالتربية مثلا والصحة والخدمات العامة الجماعية الخ . ان البحث في هذا الاتجاه ، وهو لما يزل في بدايته ، من شأنه ان يوسع النظرة الضيقة جدا — الاقتصادوية — التي يتصف بها « العلم الاقتصادي » التقليدي ،

ويفرض عليها الاندماج في العلم الوحيد الممكن ، علم المجتمعات مأخوذة بكلياتها الواقعية .

ان اطروحة كولن كلارك وفيشر وفوراستيه (٦٨) تسمى للاجابة على الوجه الاول من السؤال مستعملة على وجه الدقة التعابير التقليدية ، « الاقتصادوية » ، وهي من اجل ذلك ليس لها كثير من المعنى . فهي تؤول في النهاية الى عبارة بسيطة وعامة : نظرا لان القطاع الثالث هو القطاع الذي يضم اكثر النشاطات « الفاخرة » ، فان نموه النسبي نموا اسرع ينبغي ان يفسر على انه نتيجة لاغتناء المجتمع . الصياغة تعوزها الدقة : ماذا يعني « تكريس مزيد من القوى الانتاجية للنشاطات الثالثية » ؟ اذا كان المقصود هو عملية انتقال اليد العاملة الناشطة الى القطاع الثالث – وهذا هو تأويل كولن كلارك وفيشر – فان الاطروحة تغرق في التوتولوجيا (تحصيل الحاصل) حتى اذنيها ، اذ تبدأ بتقسيم الانتاج الى ثلاث قطاعات ، ثم تصنف في القطاع الثالث تلك النشاطات التي يحتل فيها العمل المباشر مكانا اعظم من الناحية النسبية ، ثم تلاحظ بعد ذلك ان هذا القطاع يستخدم نسبيا اكثر فاكثر من اليد العاملة ، الامر الذي لا يحتاج بحد ذاته الى شرح ، لان التقدم يعبر عن نفسه من خلال استخدام اكثف لرأسالمال ، ولان النشاطات التي تكون فيها بالضبط نسبة العمل المباشر الى راسالمال المشغل نسبة اعلى من المتوسط قد صنف الى تصنيفها في الفئة الثالثية .

اما اذا كان المقصود نصيب كل قطاع من المنتوج ، فالاطروحة خاطئة . اذ ان حقل النشاطات الذي يغطيه الاقتصاد السلعي – الذي يشكل موضوع حساب الانتاج – هو بحد ذاته في اتساع مع نمو الراسمالية . عندما يعمد بور ويامي (٦٩) الى نقد كولن كلارك وفيشر ، يشددان بحق على مخاطر مقارنات الانتاج في الزمان والمكان . فقد ادى نمو الراسمالية الى تجيير النشاطات التي كانت سابقا نشاطات « منزلية » اي نشاطات غير سوقية . كلما كفت ربة منزل عن غسل غسيلها او عن تحضير الطعام وعهدت بذلك الى الخدمات السوقية التي تقدمها المصبغة والمطعم ، كلما ازداد المنتوج الثالثي ، لان دائرة النشاطات الاقتصادية (المبنية على العمل) قد ضمت نشاطات كانت حتى هذا الوقت نشاطات منزلية . في هذه الظروف ليس

---

(٦٨) المراجع المذكورة .

(٦٩) Bauer et Yamey « التقدم الاقتصادي والتوزيع الكامل » Ec. J. Sec. 1951 .

من الاكيد ان ازدياد نصيب الثالث يعبر بالضرورة عن « اغتناء » لانه في هذه الحال يعكس بصورة واسعة اتساع حقل ما هو اقتصادي ليس الا .

من جهة اخرى ماذا يعني « اغتناء » المجتمع ؟ هل يعني الاغتناء الوسطي ؟ لقد لاحظ « تريانتيس » (٧٠) بهذا الصدد بصورة صحيحة تماما، ان مجتمعين يتمتعان بنفس الدخل الوسطي ، لكن دخليهما موزعان توزيعا مختلفا ، يقدمان للمراقب تصنيفات مختلفة بين القطاعات الثلاثة . كما انه يوجد ، ولنذكر بذلك ، امكانيات « للانفاق الفاخر » على منتوجات اولية (مواد غذائية غريبة) او ثانية (المسكن الثاني ، اليخت الخ . .) .

اما حول مسألة النمو الحديث العهد للقطاع الثالث بوتيرة اسرع بكثير في البلدان النامية ، فنظرية كولن كلارك لا تذكر كلمة واحدة . ذلك انه ، بصرف النظر عن كل نقاش ممكن حول معنى المقارنات التي تتناول التصنيف بين مختلف « النشاطات » في مجتمعات متباعدة جدا (كاوروبا الحالية واوروبا عام ١٨٥٠ ، الولايات المتحدة والهند الخ) ، يبقى هنالك امر بديهي يفرض نفسه هو اتجاه القطاع الثالث في التشكيلات الراسمالية المركزية المعاصرة نحو التعاظم السريع جداً .

اولا هناك تعاظم الانفاق العام ، من مدني وعسكري ـ وخاصة العسكري ـ بوتيرة اعلى من وتيرة القاعدة المادية للاقتصاد . في الولايات المتحدة انتقلت النفقات الحكومية من ٧،٤٪ من المنتوج الوطني الخام عام ١٩٠٣ الى ٢٨،٨٪ عام ١٩٦١ ، كما انتقلت حصة النفقات العسكرية من ٧،١٪ من مجموع النفقات الحكومية عام ١٩٢٩ الى ٤٠٪ عام ١٩٥٧ . كذلك يظهر ان الراسمالية المعاصرة في المركز تتصف بتعاظم سريع في « تكاليف المبيع » (الدعاية واشكال اخرى من التبذير الاقتصادي) التي تمثل في الولايات المتحدة منذ ١٩٣٠ حوالي ١٠٪ من المنتوج الوطني الخام كما انها قفزت من ١،٠٤٦ مليار دولار عام ١٩٢٩ (١١،٣٪ من الانتاج الوطني الخام) الى ٥٥،١ مليارا عام ١٩٦٢ (١٣،٤٪ منه) (٧١) .

كل هذا يتجلى ايضا عبر تحول متميز في نسب الاستثمار . خلال الاربعين عاما الواقعة بين ١٨٨٠ و ١٩٢٠ امتصت الصناعة الخاصة في

---

(٧٠) Triantis « التقدم الاقتصادي والتوزيع الوظيفي وحدود التجارة » (Ec . J . Sep . 1953)

(٧١) باران وسوزي « الراسمالية الاحتكارية » ص ١٢٨ و١٤٢ و ص ٢٣٦ ـ ٢٤٠ .

الولايات المتحدة اكثر من ٤٠٪ من الاستثمار الوطني ، كما امتصت الانشاآت العقارية ٢٢٪ والخدمات العامة والمداخلات العامة ٣٦٪ مقابل النسب التالية ، على التوالي ، في فترة الخمس واربعين عاما الواقعة بين ١٩٢٠ و ١٩٦٥ (٧٢) : ١٥٪ ، ١٨٪ ، و ٦٦٪ . ان تقلص نصيب الصناعة بهذه النسبة الكبيرة لا يعبر فقط عن التواء متزايد لصالح « الثالثي العام » ، وهذا صحيح ، بل يعبر ايضا عن تبدلات هامة طرات على تقنيات الانتاج ، هي اقل « استخداما لراسالمال » بكثير مما هي الحال في الترسيمة التقليدية لعملية التصنيع . نعود فيما بعد الى هذه المشكلة .

يبقى ان التفسير الناجع الوحيد لهذا الأتجاه العميق الذي تشهده الراسمالية المعاصرة ينبغي ان يلجأ الى الدينامية الداخلية لتطور هذه الراسمالية ، وشروط تحقيق القيمة الزائدة . فالنظام لا يمكنه ان يعمل الا اذا انفقت القيمة الزائدة بكاملها ، فصير اما الى استثمارها واما الى تبذيرها . اذا كان التدني الاتجاهي لمعدل الربح على نحو معين ، بحيث انآفاق الاستثمار قد فقدت جذبها له ، لا يعود امام الراسماليين الا ان يبحثوا عن وسيلة لتجاوز هذا التدني في معدل الربح ، او ان « يبذروا » القيمة الزائدة . اما تجاوز تدني معدل الربح فبوسعهم تحقيقه اما بواسطة العمل على زيادة معدل الربح عندهم — في المركز — واما بواسطة البحث عن مصادر استثمار في مجالات اخرى — في الاطراف — تؤمن لهم معدل ربح افضل . ان زيادة معدل القيمة الزائدة في المركز تنتمي الى الطريقة الثانية . لكن رفع معدل القيمة الزائدة — في المركز او في الاطراف — يفاقم انعدام التكافؤ في توزيع الدخل ويجرد الاستثمار من مجال تصريفه : اذ يحتد التناقض بين طاقة المجتمع على « التوفير » وبين امكانية ايجاد استثمار ذي مردود لرؤوس الاموال الجديدة التي تجد مجال تصريفها في الاستهلاك الشائع — اي التي تتعاظم بوتيرة اقل سرعة من وتيرة التراكم . فلا يبقى اذن الا تبذير القيمة الزائدة .

التحولات التي طرات على شروط المنافسة ، مضافا لها ظهور الاحتكارات ادت من تلقاء ذاتها الى تبذير ضروري . « تكاليف المبيع » — التي شدد عليها « شامبرلان » للمرةالاولى في الثلاثينات — تعبر عن احتدام المنافسة (بين الاحتكارات) كما انها تقدم في نفس الوقت « حلا » للمشكلة .

---

(٧٢) Kuznets المرجع المذكور

فالمنافسة بين الدول ذاتها تتفاقم ، والاستعداد العسكري الذي هو نتيجة لهذه المنافسة يشكل كذلك « تبذيرا » ناجما استطاع ان يحول منذ ١٩١٤ الاوضاع الجوهرية للراسمالية التي كانت قد بقيت حتى ذلك الحين مناهضة « للتبذير العسكري » .

اما تدخل الدولة ، المدعوة للتدخل منذ « كينز » ، فيشكل المصدر الثالث للتبذير رغم ان بعض هذه التدخلات قد يسفر عن نفقات مدنيـــة « نافعة » (تربية ، خدمات اجتماعية) ولكن ليس في كل الاحوال (مشكلة « منفعة » البنى التحتية) . ان الحجم الاجمالي ، المطلق والنسبي ، لهذا « الفائض » المبذر ينبغي ان يزداد ، كما بين ذلك باران وسويزي . اما ان يرى البعض في ذلك تناقضا بين قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح وبين قانون ازدياد الفائض ـ الذي يتقدم به باران وسويزي ـ فذلك ناشيء في رأينا عن عجز عن ادراك العملية التي يتم بواسطتها تجاوز التناقض وجوبا وبدون انقطاع .

ثمة مسافة بعيدة بين الاسباب الفعلية لتعاظم « الثالثي » تعاظمـــا سريعا في التشكيلات المركزية المعاصرة ، وبين الاطروحة الشائعة التـــي يتقدم بها كولن كلارك ، والتي تنتمي في نهاية الامر الى الايديولوجية المدحية التقريظية .

على كل حال ، بالنسبة لما يتعلق « بالبلدان المتخلفة » ، فلا الاطروحة المدحية التي يتقدم بها كولن كلارك تقدم جوابا على المسألـة ، ولا التحليـل الماركسي الذي يطرحه باران وسويزي ـ والذي يستقيم بالنسبة للتشكيلات المركزية ـ يقدم بدوره جوابا عليها . هنا ايضا ، كما في التشكيلات المركزية، نجد ان المجموعة « الثالثية » عديمة التجانس .

ان النمو السريع ـ بالاصل ـ النشاطات الثالثية غير الادارية ـ تجارة وخدمات تجارية وشبه تجارية ، وخدمات منزلية ، ومهن حرة الخ ـ في التشكيلات الطرفية ، هو نمو لا يحتاج على الارجح الى كثير من الجدل رغم صعوبة تبيانه بوضوح نظرا لنقص الاحصاءات الكافية . في مصر ، بين عامي ١٩١٤ و ١٩٦٠ (٧٣) تصاعد انتاج الصناعة ، بما فيه البناء والاشغـــال العامة ، بوتيرة سنوية بلغت ٣،٥ ٪ فقط (وتنخفض الوتيرة اذا استثني كل من البناء والاشغال العامة) رغم ان قاعدة الانطلاق للصناعة التحويلية الحديثة

---

(٧٣) حسن رياض ، المرجع المذكور ص ١٤٩ وما يليها .

تكاد تكون معدومة ، كما تصاعد انتاج التجارة بمعدل ٣٢٥٪ والنقل بمعدل ٢٧٦٪ والخدمات الاخرى بمعدل ٢٧٢٪ والنفقات الادارية بمعدل ٤٤٧٪ . في الجزائر انتقلت نسبة « الثالثي » غير الاداري من ٤٠٪ من الإنتاج الداخلي الخام عام ١٨٨٠ الى ٤٢٪ عام ١٩٥٥ ، وفي تونس من ٤٧٪ عام ١٩١٠ الى ٤٣٪ عام ١٩٥٥ وفي مراكش من ٣٥٪ عام ١٩٢٠ الى ٣٦٪ عام ١٩٥٥ (٧٤) . في شاطيء العاج ، وبين ١٩٥٠ و ١٩٦٥ ، ورغم التقدم السريع جدا للصناعة الجديدة (١٨٪ نسبة التعاظم السنوي ، باستثناء البناء) بقي معدل تعاظم الثالث غير الاداري معدلا مرتفعا (١٠٪) اكثر من معدل تعاظم الزراعة (٧،٢٪) بل اكثر من معدل تعاظم مجمل الزراعة والصناعة والبناء (٨،٦٪) . باستطاعتنا ان نعدد الكثير من الامثلة (٧٥) .

ان السبب الاخير لهذا الالتواء يكمن في شروط انخراط المجتمعات ما قبل الراسمالية في السوق الراسمالية الدولية . والحق أن هذا الانخراط يورث ثلاثة مفاعيل جوهرية تفعل فعلها في هذا الاتجاه .

اولا ان منافسة صناعات المراكز المسيطرة التي تقدم مستوردات الاطراف ، تقطع طريق الاستثمار الصناعي امام رؤوس الاموال التي تتكون انطلاقا من « تنقيد » الاقتصاد المحلي ، وتوجه رؤوس الاموال هذه نحو النشاطات ذات الصفة المكملة المرتبطة بالاقتصاد التصديري ، واذن نحو التجارة بشكل خاص . ولا يجد راسالمال المحلي امامه مجالات اخرى ممكنة . فنلاحظ والحالة هذه ان القطاع التجاري في بلدان الاطراف المنخرطة انخراطا متينا في السوق العالمية ، يظهر وكأنه نسبيا متورم على نحو خاص . ان العلاقة بين درجة الانخراط في السوق العالمية — درجة تقاس مثلا بمعاينة المركز الذي تحتله الصادرات في المنتوج — وبين نصيب التجارة من هذا المنتوج ، هي علاقة متينة جدا (٧٦) و « الثالثي » المقصود هنا بالطبع « ثالثي » لا علاقة له البتة ببنية الطلب الذي يزعم انه موجه نحو نشاطات « فاخرة » تعبر عن « اغتناء » المجتمع .

---

(٧٤) سمير امين « الاقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ٨٤ — ٨٥ .

(٧٥) سمير امين ، « نمو الراسمالية في شاطيء العاج » ص ٢٨ وما يليها .

(٧٦) ظاهرة مرئية بشكل خاص في افريقيا السوداء . في السنغال مثلا ، وهي بلد شديد الانخراط في السوق العالمية ، يمتص « الثالثي » اكثر من ٥٠٪ من المنتوج الداخلي وتمتص التجارة وحدها ٣٠٪ .

ثانيا ، ان تورم بعض النشاطات الثالثية ذات الانتاجية المنخفضة جدا (تجارة المفرق الصغيرة ، لا سيما تجارة الباعة المتجولين ، الخدمات العديدة الخ) هو تعبير عن بطالة مقنعة . « فسوء المنافسة » في الاسواق البالغة الصغر ، المعزولة بعضها عن بعض ، تلك التي يلجأ اليها كل من هولتون ونيكلسون من اجل تفسير الظاهرة ، لا تشكل الا وجها ثانويا من اوجه المشكلة . اما « بور » و« يامي » ومعهما « روتنبورغ » (٧٧) فمحقون جميعا في القول ان الندرة النسبية لراسالمال – او على الاصح الوفرة النسبية للعمل – تساعد على ازدهار نمو النشاطات « المستخدمة للعمل » لا سيما القطاع الثالث ، شأنها في ذلك شأن « الاستخدام – الذاتي » auto - emploi ، في تلك القطاعات التي لا تستلزم اي استثمار ، وتقبض ارباحا ضئيلة جدا ، ادنى في ضآلتها من الاجور التي يسمح المستخدمون لانفسهم بدفعها . على ان تفكيرا من هذا النوع كان يمكن ان يطبق بسهولة على اوروبا في بدايات الراسمالية . مع ذلك فاننا لا نجد في اوروبا اي تورم ظاهر مماثل لذاك الذي تجده مشتركا بين جميع « البلدان المتخلفة » الحالية . ذلك ان « الوفرة النسبية لليد العاملة » – وهي عبارة « محايدة » تستعمل للدلالة على البطالة الكثيفة – هي في « البلدان المتخلفة » بمستوى مختلف عما هي عليه في البلدان النامية . ان القضاء على الاوساط الحرفية ونمو الراسمالية الزراعية ، دون ان يرافق هذين الامرين عملية تصنيع ، نظرا لمنافسة الصناعات الاجنبية بالضبط ، هما في اصل هذه « الوفرة » . هنا ايضا لا نجد شيئا يشير الى الطابع « الفاخر » لهذه الانواع من نشاطات شبه البطالة .

ثالثا ، ان تعزيز موقع الريع العقاري ، وهي ميزة ناتجة عن الانخراط العالمي للتشكيلات الطرفية ، يؤدي كذلك الى توجيه خاص لانفاق الدخل ، يتسم بالتواء لصالح بعض النشاطات الثالثية . في تشكيلات الراسمالية المركزية ، فقدت الملكية العقارية موقعها المسيطر في الاقتصاد والمجتمع وذلك لصالح راسالمال ، مما ادى بالتالي الى تقلص موقع الريع العقاري بصورة تدريجية . اما هنا ، فعلى العكس ، اذ ادت غزارة التبادلات الخارجية ضمن اطار تخصص متماظم مبني منذ البدء على تصدير الاطراف للمنتوجات الزراعية الغريبة ، ادت الى تقوية الموقع المسيطر الذي يحتله الريع العقاري

---

(٧٧) Rottenberg « ملاحظة حول التقدم الاقتصادي ووظيفية التوزيع » R. Ec. Sbat. mai 1953

كلما كان يسمح بذلك توزيع ملكية الارض توزيعا غير متكافيء ، سواء ذلك الذي كان موجودا بالاصل او ذاك الذي ظهر كنتيجة « لتجبر » الانتاج . ولما كان راسالمال المسيطر ، الى جانب ذلك ، راسمال اجنبي ، فان الارباح - المصدرة - لا تظهر في التوزيع المحلي للدخل . فمن بين المداخيل «المرتفعة» يصبح الاتجاه اذن مائلا نحو تقوية موقع المداخيل ذات الطبيعة « غيــــر الراسمالية » - الريع العقاري - اكثر من تقوية موقع المداخيل التي يتصف بها حقا نمط الانتاج الراسمالي - ربـح راسالمال . ان الاحصائيــات الشائعة حول توزيع المداخيل لا تساعد كثيرا على القيــام بتمييزات جوهرية بهـذا الصدد . مع ذلك فان بعض الاعمال النادرة تتيح القيام بذلك . فـي مصر ، مثلا ، انتقلت ريوع الملكيات العقارية الكبيرة (اكثر من ٢٠ فدان) من ٣١٪ من الدخل الزراعي عام ١٩١٤ (١٨٪ من الدخل الوطني) الى ٤٠٪ عــام ١٩٦٠ (١٤٪ من الدخل الوطني) (٧٨) . هذا التقدم البارز جدا للريع يبدو مشتركا بين بلدان الشرق الاوسط (٧٩) . في شاطيء العاج انتقلت مداخيل الفئة العليا من المزارعين من ٢،٣ مليار فرنك CFA عام ١٩٥٠ (٢٩٪ من دخل مزارعي شاطيء العاج) الى ٧،٦ مليارات عــــام ١٩٦٥ (٣٧٪) (٨٠) . بيد ان الريع العقاري لا ينبغي ان يكون بالضرورة ،كما هي الحال بالنسبة لربح راسالمال ، « مدخرا » بغية الاستثمار المتعلق بالتحديث؛ الامر الذي تفرضه المنافسة ، لان هذا الريع دخل ناشيء عن احتكار . فبوسعه اذن ان ينفق بكامله ، وهو ينفق فعلا في القسم الاوفر منه . والحال ان هذا الانفاق « انفاق فاخر » يتناول ، من حيث الامور المادية ، المنتوجات المستوردة ، كما يتناول من حيث المنتوجات ذات المنشأ المحلي ، الخدمات التي لا يمكن استيرادها جوهريا ، خدمات منزلية ، خدمـــات تسلية الخ .. هذا هو الميدان الحقيقي الوحيد حيث يؤدي « النمـــو » (الذي هو هنا نمو خاص جدا) الى تعاظم الطلب « الفاخر » تعاظما اسرع .

ان التورم النسبي لمداخيــل الطبقات المسيطرة من الملاكين العقاريين يتجلى كذلك عبر توفير سائل شديد ، وهذه صيغة حديثة - ضمن منظومة تسيطر عليها الراسمالية - من صيغ الاكتناز الذي كان ساريا في مجتمعات

---

(٧٨) حسن رياض ، المرجع المذكور ، ص ١٦٣ .

(٧٩) سميرامين ، الاطروحة المذكورة ، ص ٢٤٢ وما يليها . انظر كذلك Doreen Warriner « الارض والفقر في الشرق الاوسط » .

(٨٠) سميرامين « نحو الراسمالية في شاطيء العاج » ص ٢٩٢ .

ما قبل الراسمالية . هذا التوفير السائل يغذي دورات من التوظيفات لاجل المضاربة معروفة جيدا ، وهي تظهر بوضوح خاص في البلدان ذات الملكية العقارية الكبيرة (اميركا اللاتينية ، الشرق الاوسط ، الهند) : شراء الاراضي (واذن تمركز متصاعد للملكية العقارية) العقارات المبنية (التي يسببها التمركز في المدن) وتصدير التوفير . هكذا في مصر ، بين ١٩٣٧ و١٩٥٢ كانت الريوع العقارية تغذي نصف التوفير الوطني الخاص (وارباح المنشآت تقدم النصف الثاني) : هذا التوفير يستثمر بكامله او يوظف اما في المجال العقاري واما في الاكتناز (ذهب او حسابات مصرفية) او في شراء الاراضي (٨١) .

من وجهة نظر وتيرة التراكم وبنيته ، يعد تورم النشاطات « الثالثية » تورما سلبيا الى حد كبير . اذ ان الانفاق ، في عدد كبير من هذه النشاطات ، ليس استثمارا حقيقيا ، اي انه ليس شراء لقوة عمل منتجة للربح ، بل هو مجرد توظيف (تحويل ملكية) او انفاق شائع (تحويل مدخول) . هذه التحويلات ترفع مستوى الاستهلاك الاجمالي ، دون ان تساهم في تكوين القيمة الزائدة المعدة ، من حيث وظيفتها الجوهرية ، للتراكم . ان التحليل الكينزي - الذي يفترض ان كل دخل اضافي يكون دخلا مخصصا في جزء منه للاستهلاك وفي جزء اخر للتوفير - يغفل هذه الفروقات الجوهرية ويقنعها في المصير الوظيفي لمختلف انواع الدخل ، وهذا يسمح ان يجعل من كل شكل من اشكال الانفاق - بما فيها الانفاق غير الانتاجي - « استثمارا فاعلا » (او موجها او مؤثرا)

Investissement inducteur

اما تورم النشاطات الادارية في البلدان « المتخلفة » فهو ينتمي الى الى حيز القواسم المشتركة بين «التخلف» . فالتحليل الذي يشاء ان يذهب الى ابعد من حدود الوصف البسيط للمشكلة ، يتعين عليه هنا ان يجيب على سلسلة بكاملها من الاسئلة . على الصعيد الشامل ، اولا ، ما هي الوتائر المقارنة التي لتعاظم الانفاق العام والتي للقاعدة المادية للاقتصاد في المركز وفي الاطراف ؟

هل ان الاتجاه نحو الالتواء لصالح النشاطات الادارية هو اتجاه عميق وقديم في الاطراف (يمكن ملاحظته في الزمن الاستعماري مثلا) ، ام انه

---

(٨١) سمير امين ، الاطروحة الاحصائيات المذكورة .

اتجاه حديث العهد (مرتبط بالبنى السياسية المنبثقة عن « انتهاء الاستعمار ») ؟ (٨٢) هل يتضح هذا الالتواء ، في الزمن المعاصر ، في الاطراف اكثر منه في المركز ؟ ايضا على الصعيد الشامل ، كيف يتمول هذا الانفاق العام ؟ ما هي بشكل خاص دينامية مصادر تمويله (ضرائب محلية ، قروض محلية وقروض خارجية ، تضخم) بالمقارنة مع ما هي الحال في المركز ؟ على الصعيد القطاعي من المهم تحليل البنية المتقارنة التي للانفاق العام في الاطراف وفي المركز (نفقات « انتاجية » ونفقات « غير انتاجية ») وكذلك تحليل البنية المتقارنة لتمويله (اي فئات من الدخل هي التي تدفع في النهاية هذا الانفاق) .

في مصر (٨٣) رأينا أن معدل تعاظم الخدمات الادارية (٤،٧ ٪ سنويا من ١٩١٤ الى ١٩٦٠) قد كان اكثر ارتفاعا بكثير من معدل تعاظم قاعدة الاقتصاد الانتاجية (١،٨ ٪) . وقد اضيفت الى هذه النفقات استثمارات هامة جدا ، لا سيما في البنية التحتية للري (بين ١٨٨٢ و١٩١٤ بشكل خاص) . وعلى العموم فان متطلبات السوق العالمية (نمو زراعة القطن المروية) وانشاء المدارس ؛ هي التي كانت المنشأ الرئيسي لهذا التطور . كل هذه النفقات العامة كانت ممولة بشكل صارم دون تضخم ولا « مساعدة خارجية » ، الامران اللذان لم يظهرا الا في فترة حديثة العهد جدا (بدءا من ١٩٥٧) ، وذلك ضمن بنية ضريبية تراجعية وثابتة ، قائمة على رسوم الجمرك والضرائب غير المباشرة . لقد جير الى رفع الضغط الضريبي تدريجيا من مستوى ضعيف جدا (في حدود ٧ ٪ عام ١٩١٤) الى مستوى مرتفع جدا (في حدود ٣٠ ٪ عام ١٩٦٠) .

في المغرب (٨٤) نلاحظ رفعا تدريجيا للانفاق العام ، سواء في السيرورة المدنية او في التجهيز ، انتقل على التوالي من نسبة ١٢٪ و٤٪ من الانتاج الداخلي الخام عام ١٨٨٠ الى ١٨٪ و٩ ٪ عام ١٩٥٥ في الجزائر ، ومن ١١ ٪ و٣٪ عام ١٩١٠ الى ١٧ ٪ و٨ بالمئة عام ١٩٥٥ في تونس ، ومن ١٠ ٪ و٣٪ عام ١٩٢٠ الى ١٢ ٪ و٥ بالمئة عام ١٩٥٥ في مراكش . في هذه البلدان الثلاث ، كان التمويل يتم فقط من خلال الموارد

---

(٨٢) سنعود الى هذه المشكلة الاساسية في القسم الثالث .

(٨٣) حسن رياض ، المرجع المذكور ص ١٢٨ وما يليها و ص ١٦٦ وما يليها .

(٨٤) سمير امين « اقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ٩١ و ٩٤ .

المحليــة حتى الحرب العالميــة الثانيــة حيث اصبحت حصة التمويــــل الخارجي منذ ذلك الحين ٤٠٪ ، ٣٥٪ ، ٤٠٪ من الموارد المحليــة لكـــل منهـــا تباعـــا حوالي عـــام ١٩٥٥ .

في شاطىء العاج انتقلت النفقات الادارية الجارية من ١٢ ٪ مـــن الانتاج الداخلي الخام عام ١٩٠٥ الى ١٦ بالمئة عام ١٩٥٦، كمـــا انتقلت النفقات العامة على التجهيز من ٩ ٪ الى ٧،٥ ٪ والمساهمة الخارجيــة الصافية من ٣١ ٪ من النفقات العامه الاجمالية الى ١٨ ٪ (٨٥) .وبالنسبة لمجمـل بلدان الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى UDEAC (الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كونغو برازافيل ، الغابون وتشاد) كـــان تعاظم المنتوج بالنسبة للفرد ، بيـــن ١٩٦٠ و١٩٦٨ ، ١،٩ ٪ سنويا، بينمـــا انتقلت النفقات العامة الاجماليـــة (السيرورة والتجهيز) من ١٥ الى ٢٠ ٪ من المنتوج الداخلي الخام وانتقل عجز الخزائن من ٥ الى ٦ ٪ من النفقات الاجمالية . لقد ينـــاكيف ان تحويل القيمة من هذه البلدان نحـــو المتروبول كان هـــو المسؤول الرئيـــسي عن هذا التطور السلبـــي الذي هو النتيجة التي لا مفر منهـــا « للتخصص الدولي » (٨٦) . ان ظاهـــرات مشابهـــة لهذه تسم عمليـــا جميع بلدان افريقيا السوداء الحالية .

٣ ــ الالتواء الحاصل لصالح النشاطات والتقنيات الخفيفة

ان التقنيات المستخدمة ، لا سيمـــا اكثر فروع الاقتصاد نموا،ليست هي ذاتها في البلدان « النامية » وفي البلدان « المتخلفة » . في هـــذه الاخيرة نلاحظ التواء لا ريب فيه ، يحصل بشكل خاص لصالح الفـــروع الخفيفـــة من الاقتصاد اكثر ممـــا يحصل لصالح التقنيات الخفيفة (٨٧).

---

(٨٥) سمير امين « نمو الراسمالية في شاطىء العاج » ص ٢٠٦ .

(٨٦) سمير امين وكاثريـــن كوكري « من الكونغو الفرنسية الى الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيـــا الوسطى » . UDEAC ١٨٨٠ ــ ١٩٦٨ ،باريس ١٩٦٩، .

(٨٧) انظر سمير اميـــن ، الاطروحة المذكورة ، ص ٢٧٤ وما يليها . لقـــد قارنـــا بهذا الصدد بين بنية الصناعة المصرية وبنية الصناعة في الولايات المتحدة . كذلـــك نشيـــر الى الحركة التاريخية المتصفـــة في المركز بتعاظم انتـــاج الشعبة (١) بشكل اسرع مـــن تعاظم الشعبة (٢) ،في حين ان هذا الاتجاه في الاطراف يعارضه استيراد مواد الانتاج ذات التعاظم الاقوى . انظـــر كذلك Chang « الزراعة والتصنيع » كامبريدج ١٩٤٩، SDN « التصنيع والتجارة الخارجية » ، منظمة الامم المتحدة « طرائق ومشاكـــل التصنيع في البلدان المتخلفة »، S.D.N «التجربة النقدية الدولية »،جنيف ١٩٤٤، منظمة الامم المتحدة « دور وبنية الاقتصادات النقدية في افريقيا الاستوائية » .

ان الوجهة الخاصة لاستثمار ابتدائي ، لجهة « غزارته براسالمال »، تحدد وتيرة معينة من تعاظم الفائض ، يؤثر بدوره على وتيرة التعاظم اللاحق المستمد منه [la croissance induite] . المشكلة هي في معرفة ما اذا كان الاستثمار المتروك في حال سبيله ، في الشروط الخاصة بالانخراط العالمي للاقتصادات « المتخلفة » ،يتجه بالاتجاه الاكثر ملاءمة لتصعيد وتيرة التراكم الى حدها الاقصى maximation du rythme de l'accumuation

تتضمن هذه المشكلة اوجها ثلاثة: ١) مسألة المعدل الاجمالي للاستثمار: ما هي الاوالية التي تحدد قسمة الدخل الوطني بين الاستهلاك والاستثمار ؟ هل تحدد هذه الاوالية ، في ظروف « التخلف » ، قسمة ملائمة للاستثمار ؟ هل يمكن سلفا ان نحدد حصة الدخل الوطني الذي يكون « من المعقول » تكريسه للاستثمار ؟ بتعبير اخر الى اي حد يكون الحد من الاستهلاك « لصالح » المجتمع الذي يريد تسريع وتيرة تكون راسالمال؟ ٢) مسألة اختيار الاستثمارات : ما هي الاواليات التي توجه الاستثمارات نحو صناعة من الصناعات لا نحو صناعة اخرى لجهة الغزارة براسالمال ، ونحو استخدام تقنية معينة بدلا من اخرى ؟ ما هي المفاعيل التي تحدثها هذه الاواليات ــ الفاعلة فعلها ضمن اطار الاقتصادات المتخلفة ــ على وتيرة النمو ؟ هل يمكننا ان نضع سلفا ــ اي بمعزل عن السوق ــ ثبتا بالاولويات بين الاستثمارات « النافعة » ؟ ٣) مسألة التخصص الدولي لجهة غزارة الصناعات براسالمال : ما هي الاواليات التي توجه انتاج بلد ما نحو تفضيل الصناعة الخفيفة من حيث راسالمال او على العكس نحو الصناعة الثقيلة ،في حال انخراط هذا البلد في السوق الدولية ؟ هل ان نتائج هذه الاواليات المختصة بالتخصص الدولي ، في حالة البلدان « المتخلفة » ، ملائمة للنمو الاسرع ؟ الى اي حد ينبغي ان يعتمد الجهد المنظم الذي للاستثمار على الاقتصاد الداخلي ، وفي اي حد ينبغي له ان يلجأ الى التبادل الدولي ؟

١ ـ النظرية الحدية والنظرية الماركسية للاستثمار .

النظرية الحدية ودور معدل الفائدة في وتيرة النمو ووجهته .

تعتبر الحدّية ان معدل الفائدة هو ، وهو وحده ، الذي يحدد وجهة الاستثمارات (موقف نظري) . وتعتبر الى جانب ذلك ان معدل الفائدة ، وحده ، المحدد بحرية في السوق المالية ، هو القادر على توجيه الاستثمارات توجيها عقلانيا وعلى تحديد وتيرة التماظم الملائمةللتفضيلات الفردية (موقف مذهبي (٨٨)) .

والحق ان معدل الفائدة ،في المنظار الحدّي ، يكيف العرض وفقا للطلب على الرساميل . والحال ان اللجوء الى طرائق في الانتاج اغزر من حيث راسالمال يطوّل عملية الانتاج، ويقتضي تضحية من قبل المستهلك الذي يفضل بشكل منظم الاستهلاك المعجل على استهلاك مساو له لكنه مؤجل . واذن فالسوق المالية تساعد ، بفضل معدل الفائدة ،على تضبيط قسمة الدخل بين الاستهلاك والاستثمار وفقاالمعدل هبوط القيمة المقبل. انها تحدد الوتيرة العامة للنمو وفقا للتفضيلات الفردية .

الى جانب الوتيرة العامة « لتكوّن التوفير » يحدد معدل الفائدة التوزيع الامثل للاستثمارات بين فروع الانتاج ، كما يحدد الاختيار الامثل لتقنيات الانتاج . ان معدل الفائدة هو الذي من شانه ان يؤمن عدم استثمار رؤوس الاموال ، في اي فرع من الفروع ، بشكل يؤدي الى تجاوز الحد الذي يكون فيه تعاظم الانتاج الناجم عن الاستثمار الاضافي ادنى مما يمكن ان يكون عليهفي فروع اخرى . والحق ان الفائدة لا تكون فقط مقياس التفضيل بالنسبة للحاضر ، بل تكون ايضا مقياس الانتاجية الحدية بقيمة العامل راسالمال . القضية هنا قضية الانتاجية الحدية بقيمة راسالمال ، لانه ، اذا كان الامر يتعلق بالانتاجية الفيزيائية لهذا العامل ، فهي تبلغ حدها الاقصى عندما تكون الفائدة معدومة ، اذ ان تطويل فترة الانتاج ، اي اللجوء الى تقنية يغلب عليها طابع « استخدام راسالمال » (التقنية « الاثقل ») تكون ، حسب « بوم باورك » ، متقدمة دائما من الناحية الفيزيائية . من اجل ذلك ينادي بعض الاقتصاديين بالغاء الفائدة بغية جعل الانتاجية الفعلية انتاجية

---

(٨٨) Massé « ممارسة الاستثمار وفلسفته » Ec . appli No 4
Pradel : « الاستثمار الامثل » Rev , Ec Pol No 3 ١٩٥٢ .

قصوى (٨٩) . واذن ، في الحقيقة ، فالانتاجية بقيمة هذا « العامل » لا تنجم عن شيء اخر ، بالضبط ، سوى تفضيل الافراد تفضيلا منظما للحاضر . فراسالمال ليس شيئا اخر سوى عمل متبلور في عتاد معين ومستخدم في الانتاج بتاريخ لاحق على التاريخ التي تم صنعه فيه . لقد فشل « بوم باورك » و«فيشر» في محاولتهما صياغة الفائدة على قاعدة مستقلة عن التفضيل للحاضر (٩٠) .

ان النظرية الارثوذكسية تؤدي الى التاكيد على ان اللجوء الى « التوفير الاضطراري » بغية تسريع النمو هو امر مضر ومستحيل معا لانه معاكس لمستوى تفضيل المستهلكين للحاضر . كل سياسة نقدية تهدف الى ابقاء مستوى الفائدة منخفضا ، بشكل يؤدي الى تشجيع الاستثمار وتسريع وتيرة النمو ، هي اذن سياسة يشلها المستهلكون انفسهم اذ ينتهي بهم الامر الى الكلل من التوفير . كذلك فان كل سياسة استثمارات عامة اضطرارية تنتهي الى الشلل بفعل التضخم ، عندما تذهب الى ابعد من « رغبة » التوفير لدى الافراد .

بتعبير اخر ، التوجه الحر للاستثمارات يدفع الاشباع الى حده الاقصى . كل « خطة » ينبغي لها ان تضع في حسابها هذه الواقعة الهامة . فالاستثمارات العامة يجب ان توجه نحو الانتاجات الاكثر مردودا من وجهة نظر صاحب المشروع . ومن بين عدة تقنيات ممكنة يجب اختيار تلك التي تدفع الربح الى اقصاه في سوق حرة ، مع الاخذ بالحسبان فائدة الرساميل . لقد بذل « الي » Allais جهدا كبيرا في سبيل البرهنة على ان « المردود الاجتماعي الامثل » rendement social optimum يقتضي توجيه استثمار رؤوس الاموال بالنظر الى مردوديتها rentabilité . مع ذلك فان هذا التفكير ، الذي يتخذ منحى البرهنة على فرضية رياضية ، يبقى ضمن دائرة مفرغة . فمن البديهي ان « اشباع » الافراد يتعلق جوهريا بدخلهم ، وهذا الدخل يتعلق في جزء منه بوجهة الاستثمارات وبالوتيرة العامة للتراكم ، كما يتعلق في جزئه الاخر بظاهرة خارجة تماما عن شروط السوق المالية : القوة التعاقدية التي تضع الماجورين واصحاب الاعمال وجها لوجه والتي

---

(٨٩) Allais « الاقتصاد والفائدة » باريس ١٩٤٧ Harrod « نحو اقتصاد دينامكي » (ص ١٢٩ وما يليها) . هذان المؤلفان يستعيدان طوباوية برودون .

(٩٠) Courtin « نظرية الفائدة » محاضرات دكتوراة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ .

تحدد مستوى الاجور الفعلي . لقد برهن « نوغارو » (٩١) بوضوح تام على السيئة الاساسية لكل اقتصاد حدي يعتبر ان الطلب وحده هو الذي يشكل اساس القيمة .

واذن ، ففي ظروف « التخلف » سوف تبقى الفروع والتقنيات المختارة اخف ، من حيث راسالمال ، مما هي عليه في البلدان المتقدمة حيث ان عامل راسالمال هو نسبيا اقل ندرة ، والعمل اقل وفرة ، واذا فهو يتلقى تعويضا افضل . انحسم الاختيار لصالح الانتاجات الاخف من حيث راسالمال،هو حسم تدافع عنه الاغلبية الكبيرة منالاقتصاديين(٩٢). بشكل جوهري ، لان الزراعة نفسها من حيث الغزارة براسالمال هي نشاط خفيف ، فان العديد من الاقتصاديين يدافعون عن افضلية النمو الزراعي . ولان الانتاج الحدي الناشيء عن استخدام اضافي لراسالمالهو انتاج اكبر في الاستثمار الخفيف ، فان هذا الاخير ينبغي ان يكون مفضلا على الاستثمار الثقيل . يعطي « بولاك » مثال الهند ، حيث انالمنفل

---

(٩١) Nogaro « القيمة المنطقية للنظريات الاقتصادية » الفصل الثامن .

(٩٢) النقاش حول اختيار الفروع والتقنيات على ادبيات غزيرة (المراجع لدى سمير امين ، الاطروحة ص ٢٩١) . انظر ايضا : Aubrey « التصنيع المقصود » [Soc . Res . حزيران١٩٤٩ ، Balogh « ملاحظة حول التصنيع المقصود من اجل زيادة الدخل » Belshaw (Ec . J fl Juin 1947) « ملاحظات حول التصنيع من اجل زيادة الدخل » (Ec . J . Sept . 1947) ، البنك الدولي « الميزان بين الزراعةوالصناعةفي اقتصادالنمو» . Buchanan « الاستثمار الدولي والرخاء المنزلي » نيويورك ١٩٤٦ ، « التصنيع المقصود من اجل زيادة الدخل chernery . (Ec . J . déc . 1946) « تطبيق مقاييس الاستثمار » Datta . (Q . J . of Ec . Fév . 1953)

اقتصادات التصنيع » كالكوتا ١٩٥٢ ، Frankel , « تصنيع المناطق الزراعية وامكانية تقسيم دولي جديد للعمل » ((Ec . J . Juin - Sept . 1943) Kahn « مقاييس الاستثمار في برامجالنمو » (Q . J . Ec . Fév . 1951) منظمةالامم المتحدة«اجراءات من اجل النمو الاقتصادي في المناطق المتخلفة » نيويورك ١٩٥١ ، Polak , « مشاكل ميزان المدفوعات في المناطق المعمرة بمساعدة القروض الخارجية » Sen (Q . J . Ec . Fév . 1943) « اختيار التقنيات » اوكسفورد ١٩٦٥ Strumilin « عامل الوقت في مشاريع استثمار بالمال » (interm . Ec . popers No 1)

المنظم على اساس استثمار ٣٠٠ روبيـة بالشغيل الواحد يعطي مردودا قدره ٢٠٠ روبيـة بالشغيل الواحد ، بينمـا تجد المشغل المنظم على اساس ١٢٠٠ روبية للفرد الواحد (اكثر بأربعـة اضعاف) لا يعطـي الا ٦٠٥ روبيـة بالعامل الواحد (اي اكثر بـ ٣،٢ مرات فقط) .

اما معارضة الاتجاه الاكثري في الادبيات الحديثة فيقودها « كهـن » الذي يأخذ على خصومه كونهم قد خلطوا بيـن الانتاجية الحديـة التـي للاستثمار وبيـن انتاجيته الحدية الاجتماعية ، اي كونهم قد اهملـوا الاقتصادات التي قد يتيح الاستثمار الاثقل الحصول عليهـا في فـروع اخرى . الانتاجيـة الحدية الاجتماعيـة قـد تكـون سلبية ، اذا انتـزع هذا الاستثمـار مثـلا من انتاجات اخرى عمـالا لا يمكـن الاستغناء عنهم، او اذا احل الآلات محل يـد عاملـة قليلة الكلفـة لا يسعها ان تجد في مكان اخـر عمـلا افضل . وعلى النقيض ، فالانتاجيـة الحدية الاجتماعيـة لاستثمار ثقيل ، قليـل المردود بالنسبة لصاحب المشروع ، قـد تكـون عظيمة جدا اذا اتاحت مثـلا ازديادا كبيرا جدا في الانتاج بفضـل استثمارها لموارد طبيعية كانت بكليتها دون استخدام .

واخيرا ، بمـا ان التبادل الدولي مفيـد كل الفائدة لكلا الطرفين ، فالبلدان « المتخلفة » تنتفع كل الانتفاع اذا تخصصت في الانتاجـات التي تكـون معدة لانتاجها بشكل افضل ، اي ان تتخصص في الانتاجات التي يكـون فيهـا العامل الاكثر وفرة من الناحيـة النسبيـة ــ واذن الاقـل كلفة ــ وهو هنا العمل ، هـو العامل المستخدم باكبـر قسط من الغزارة . هذه هي وجهـة النظـر التي تكـاد تكـون رسميـة وعامة .

النقد الماركسي للنظرية الحديـة حول الاستثمار .

تنحصر النظريـة الحدية للاستثمار ضمن دائرة مفرغة شأنهـا شـأن جميع التحليلات المبنيـة ضمـن اطـار نظرية التوازن العام . من البديهي ان مستوى التفضيل للحاضر لدى شخص معين يتوقف على حجم دخله . غير ان الصيغـة العامة لتوزيع الدخل تتوقف هي نفسها ، في جزء منهـا على الاقل ، على معدل الفائدة وعلى وجهـة الاستثمارات التي يحددهـا هذا المعدل . هذا المعدل لا يبدو اذن على الاطـلاق محددا لتوزيع الدخـل الوطني بين الاستهلاك والاستثمار بشكـل ملائم للتفضيلات الفرديـة . او بالاحرى يجب التعيين بدقة ، ان مـن شانه ان يحدد توزيعـا للدخـل

الوطني ذا صفة محافظة بشكل جوهري ، بمعنى ان من شأنه تأمين وجهة معينة للاستثمارات المقبلة تتلاءم مع مستوى الهبوط في المستقبل ، هذا الهبوط الذي يتحدد هو الاخر بواسطة توزيع المداخيل توزيعا متولدا عن وجهة الاستثمارات الماضية . واذن ليس في هذا اي شيء يمكن وصفه بالعقلانية . ولا نعجبن في مثل هذه الشروط ان تبدو هذه النظرية ، التي تؤدي الى اعتبار ان الحالة الراهنة للاشياء هي الحالة الامثل ، نظرية عاجزة في البلدان «المتخلفة » عن الارشاد الى سياسة نمو متسارعة .

هل يلعب معدل الفائدة حقا دورا حاسما في تجديد الحجم الاجمالي للاستثمار وفي توجيه رؤوس الاموال ؟ يبدو لنا ان الاجابة على هذا السؤال ينبغي ان تكون سلبية بشكل اساسي . بالدرجة الاولى ، معدل الفائدة متحوّل جدا ـ تحدده بشكل مباشر ظروف نقدية ـ بحيث ان هنالك فوارق توجد باستمرار بين هذا المعدل النقدي وبين المعدل « الطبيعي » الذي يتحدث عنه « باورك » و « فيكسل » . هذه الفوارق هي التي من شأنها ان تحدد في الواقع حجم الاستثمار الاجمالي ووجهته ، في حال قبولنا بالنظرية الحدّية من حيث جوهرها ، تعني تحديد حجم الاستثمار الاجمالي ووجهته بواسطة معدل الفائدة . والحال ان الاستثمارات ما أن يقام بها حتى تبقى . بالدرجة الثانية، تبرهن الوقائع البديهية ، حتى على مستوى المظاهر بالذات ، ان معدل الفائدة ليس هو الذي يلعب الدور المحرك في الاستثمار ، بل الربح ،الذي تنفي النظرية الحدّية حتى مجرد وجوده. وفقا للطريقة السكونية التي تنتهجها الحدية يتخذ الموقع في لحظة معينة من لحظات النمو الاقتصادي. في تلك اللحظة المذكورة يكون حجم راسالمال ، المعتبر انه كتلة وسائل الانتاج الموجودة ، معطى معلوما . فالمشكلة الوحيدة اذن هي في معرفة كيفية استخدام راسالمال هذا على افضل نحو . لكن المشكلة تصبح ، من منظار دينامي ، مختلفة تماما . اذن يجب التخلي عن فرضية وجود مخزون Storck من معدات التجهيز الموروثة . كما ينبغي استبدال هذه الفرضية بملاحظة اخرى مفادها ان الامة تملك تحت تصرفها مقدارا من الثروات الطبيعية المعلومة ـ يضاف اليهما التجهيز الموروث ـ من جهة ، ومن اليد العاملة من جهة اخرى . الثروة الوحيدة النهائية التي يمتلكها المجتمع ، عدا الطبيعة ،هي الانسان وعلمه (المعارف

التقنية) . والمشكلة الوحيدة التي تطرح هي معرفة اي استخدام لهذه اليد العاملة ينبغي القيام به ، وبأية نسبة ينبغي ان يكرس هذا الاستخدام من اجل تجهيز البلد ، وباية نسبة ينبغي ان يكرس من اجل الانتاج النهائي .

في اطار نمط الانتاج الراسمالي تتحدد هذه القسمة بواسطة مستوى الاجر الفعلي (معدل القيمة الزائدة) لا بواسطة تفضيل الافراد للحاضر .

ماذا يفعل « بوم باورك » في الواقع ، لكي يبرهن ان قسمة الانتاج بين هذين القطاعين الكبيرين هي قسمة متلائمة مع « التفضيلات الفردية للزمن » ؟ .انه ينطلق من مبدأ ان استخدام « الادوات الرساميل » Les biens capitaux استخداما اكثف ، يسمح دائما بزيادة الانتاج ، لكنه يقتضي بالمقابل تطويلا « لفترة الانتاج » . هذا المبدأ ما لبث ان وضع فيما بعد موضع الشك ، وكان موضوعا لمناقشات لا نهاية لها . مع ذلك يبدو ان النقاش حول هذا الموضوع ينبغي ان يعتبر اليوم منتهيا . فالواقع ان « كالدور »(٩٣) قد برهن تماما على ان طول دورة الانتاج ليست شيئا آخر سوى طريقة لتقدير « الفزارة الراسمالية » للانتاج « L'intensité capitalistique » de la production .

وقد كان من الصعب جدا بناء الجسر الذي يصل بين الطريقتين لان نظرة « بوم باورك » لمدة الانتاج نظرة فريدة تماما . غير ان هذه المدة هي ، بهذا المعنى ، مدة يستحيل تقديرها عمليا لان نفقات الانتاج والعائدات تترابط الواحدة بالاخرى بدون انقطاع . ان « طول عملية الانتاج » هي طريقة عسراء للتعبير عما تذكره العبارة الماركسية بشكل اوضح عن التكوين العضوي لراسالمال . وفقا لهذه الشروط لا يعود ما يؤكده « بوم باورك » مختلفا عما يؤكده ماركس ، من ان التقنيات الاكثر ثقلا من حيث راسالمال هي ايضا التقنيات الاكثر انتاجا . لكن بقية التفكير الذي يتبعه بوم باورك تبدو اقل حلوا . بما انه كلما كانت عملية الانتاج اطول كلما كانت اكثر انتاجا ، فانتاج الادوات « الوسيطة » ينبغي ان ينمو الى ما لا نهاية . بالطبع ، المعارف الانسانية تكون في حين معين معارف محدودة . توجد اذن طريقة « هي اطول الطرق ولهذا هي اكثرها انتاجا » ، فينبغي على الدوام اللجوء اليها . بيد ان القضية ليست على

---

(٩٣) Kaldor فزارة راسالمال ودورة التجارة (Economica Fév . 1939) .

هذا النحو ابدا . لماذا الآن ـ كما يقول لنا بوم باورك ـ نظرا لهبوط القيمة في المستقبل ، ورغم ان الحجم الفيزيائي للانتاج يمكن ان يزداد الى ما لا نهاية شرط ان تطوّل مدة الانتاج ، فان قيمة هذا الانتاج المتعاظم حجمه اكثر فاكثر ـ ولكن المتباعد اكثر فاكثر ـ تتصاعد في البدء ثم تتناقص، بحيث ان هناك مدة مثلى للانتاج .

ولكن الا يجب ،من اجل ذلك،ان نفترض سلفا ان معدل هبوط القيمة في المستقبل هو معدل ارفع من معدل تعاظم الانتاجية الفيزيائية عندما نطوّل عملية الانتاج ؟ واذا اتفق ان لم يكن الامر كذلك ، فكلما كانت فترة الانتاج اطول كلما كان المنتوج اعظم (رغم هبوط القيمة في المستقبل) . للخروج من هذه الصعوبة يتقدم بوم باورك باقتراح اخر مفاده ان هذه الفترة لا يمكن تطويلها بدون تحديد ، لأن وسائل العيش اللازمة للعاملين الذين يبنون وسائل الانتاج ينبغي ان تنتج . ماذا تعني هذه المقولة الجديدة ؟ تعني ان السكان جميعا يمكن قسمتهم الى فئتين: واحدة تنصرف الى انتاج مواد الاستهلاك ، والاخرى الى تجهيز البلد .مقولة بوم باورك الجديدة ، المفعمة بالحس السليم ، تعني في النهاية انه لا يسعنا ان نقلص ذلك الجزء من السكان المنصرف الى الانتاج النهائي الى ما دون رقم معين يؤمن الحد الادنى من « الضرورات المعيشية » لمجمل السكان . هكذا لا تبدو وتيرة النمو ، على الاطلاق ، مملاة بالاساس من قبل معدل هبوط القيمة في المستقبل،بل الذي يملي هذه الوتيرة هو ، ببساطة، مستوى الاجر الفعلي .

ما الذي يحصل عندما يزداد الاجر في منشأة من المنشآت ؟ ازداد ثمن الكلفة بالنسبة لصاحب المشروع . يحاول هذا الاخير اذن ان يعيد الكلفة الى مستوى ادنى من شأنه ان يؤمن له التعويض العادي لراسماله ، وذلك بادخال طرائق في الانتاج تعتمد مزيدا من « استخدام راسالمال » ، واذن طرائق اكثر انتاجا . ويتم ذلك على صعيد ميكرو ـ اقتصادي . ما هو المفعول الماكرو ـ اقتصادي لهذا اللجوء الى التقنية الاحدث ؟ من جهة ، يتيح الاستعمال النسبي الاكثف للآلات انتاجا نهائيا ثابتا بكمية اقل من العمل الاجمالي (السابق والحاضر) . من هنا بالذات يصار الى وضع حد لارتفاع الاجر الفعلي . من جهة اخرى يتجلى هذا الاستعمال النسبي الاعظم للآلات بقسمة السكان المشغولين قسمة اكثر تلاؤما مع انتاج معدات التجهيز . رغم ان النسبة المئوية للسكان العاملين المشغلين

في الانتاج النهائي قد تضاءلت ، فان حجم هذا الانتاج قد ازداد . والطلب على المعدات النهائية الذي يكون قد ازداد (بفضل ازدياد الاجر الفعلي) يمكن ان يلبى . هذا هو تحليل ماركس .

يلغي ، «كورتن» و « ج . روبنسون » (٩٤) أن تعويض العمل يؤثر بنفس الطريقة على قيمة وسائل الانتاج وعلى قيمة مواد الاستهلاك . فمعدل الاجر لا يحدد اختيار التقنيات المتفاوتة في غزارتها براسالمال . هذا الاسلوب في التفكير يضرب صفحا عن ديناميه سلوك صاحب المشروع في معرض اجابته على تقلبات الاجر .

هكذا اذن بعد ان وقع بوم باورك في تناقضاته بالذات ، يعود فيلتقي مع مقولة ماركس ، اذ يربط وتيرةالتراكم بمعدل القيمة الزائدةالتي تقيس نسبة القوى بين العمال والراسماليين . كلما كان الاجر منخفضا، كلما امكن ان يكون القسم من السكان المنصرف الى انتاج المواد الاستهلاكية ، ضعيفا ، وامكن بالتالي ان يكون القسم المنصرف منهم الى التجهيز قويا . ولكن في نفس الوقت ، كلما كان الاجر الفعلي منخفضا ، كلما كانت التقنية المستعملة اكثر بدائية ، وكانت اليد العاملة الاجمالية ، (المباشرة او غير المباشرة) اللازمة للحصول على حجم انتاج معين ،اكثرعددا .

بالنسبة لما يتعلق بتوزيع رؤوس الاموال بين مختلف الفروع ، يحلل ماركس الاوالية التي توجه المنافسة بموجبها الاستثمار . انها مشكلة تحوّلالقيمة الزائدة الى ربح ، تحول القيمة الى اسعار انتاج . في عالم يختلف فيه التكوين العضوي لراسالمال من صناعة الى اخرى ، تختلففيه اذن كتلة القيمة الزائدة المتولدة عن كتلة مساوية من راسالمال بين فرع واخر من فروع النشاط (اذا افترضنا ان معدل القيمة الزائدة هو نفسه في جميع المجالات) . فرؤوس الاموال تتوجه اذن نحو الصناعات الاخف من غيرها ،حيث يكون معدل الربح اصلا اكثر ارتفاعا ،وهي تحدد على هذا النحو انخفاضا في السعر الى ما دون القيمة ، كما تجمد السعر في مستوى « سعر الانتاج » ،مؤمنة بذلك لجميع رؤوس الاموال تعويضا متكافئا . عندما يدرس ماركس الشروط التيتوقف عليها معدل الربح نهائيا ، يكتشف ان هذا المعدل متناسب مع معدل القيمة الزائدة ،ومتناسب

---

(٩٤) Courtin الرجع المذكور : J . Robinson « مقال حول الاقتصاد الماركسياني ، تعميم النظرية العامة » .

عكسيا مع التكوين العضوي ومع مدة دوران راسالمال على السواء (٩٥) . ان السرعة الوسطية لدوران راسالمال في المنظور الماركسي ليست شيئا اخر سوى المتوسط المتزن لمدات دوران مختلف عناصر راسالمال .

ومدّات الدوران هذه ، التي ليست شيئا اخر سوى امتدادات الزمن التي تبقى هذه العناصر خلالها مجمدة في الانتاج ، تتوقف على مهلات صنع السلع وتداولها . والتقدم التقني يعبر عن نفسه عادة بتطويل فترة دوران راسالمال الاجمالي المتقدم . ها نحن نلتقي هنا بمقولة بوم باورك ، منطلقين من تحديدات أكثر فعالية للغاية في وصفها للواقع .

هذه الاهتمامات التي تخلت عنها النظرية الحدية لعدم اهتمامها بتحليل الربح الا القليل القليل ،اعادت ج . روبنسون الاعتبار لها في دراستها حول المنافسة الناقصة .هذه المؤلفة تعيد ربط مستوى الاجر الفعلي ، المحدد بواسطة حالة القوة الاحتكارية النسبية بين كلا الفريقين المتعاقدين .

وهكذا فهي تبني الجسر من جديد بين « معدل القيمة الزائدة » وقسمة الانتاج الاجمالي بين بناء الوسائل الرساميل وانتاج المواد النهائية . اما الحدّية ، فهي ، بتركيزها كل انتباهها على الفائدة واهمالها لمعطى جوهري كمعطى الأجر الفعلي ، قد أبعدت النظرية الاقتصادية عن الواقع الاجتماعي .

ب ـ انتاجية الاستثمارات من وجهة نظر المجتمع .

بالنسبة للمجتمع ، المشكلة الوحيدة التي ينبغي حلها هي اذن ، كما رأينا ، قسمة اليد العاملة بين بناء التجهيز والانتاج النهائي . والمقصود

---

(٩٥) Bénard « النظرة الماركسية لراسالمال » باريس ١٩٥١ ،ص ١٢١ . نقع هنا على التدني الاتجاهي للربح (الصلة بين معدل الربح والتكوين العضوي) . انظر بهذا الصدد المراجع المذكورة آنفا . الصلة بين معدل الربح والتكوين العضوي تحتل مركز الصدارة في بعض الدراسات . لا سيما : Rostas « الانتاج الصناعي ، الانتاجية والتوزيع في بريطانيا، المانيا والولايات المتحدة» [Ec . Journal avril 1943] Fellner . « نسبة راسالمال الخارج في الاقتصاد الديناميكي » Mandelbaum المرجع المذكور ص ٩٥ و ٩٩ .

ان يصار الى تامين قسمة تتيح الحد الاعلى من الانتاج النهائي ، مع الاخذ بالاعتبار وتيرة النمو التي يؤمل تحقيقها . الطبيعة ، وعدة الادوات الموروثة من الماضي تعززان هذا الانتاج ، ولكن المجتمع لا يسعه ان يؤثر على هذه المعطيات . فالقضية هي فقط قضية استعمال هذه الثروات على افضل نحو من اجل الحصول على النتيجة المرجوة . والحال ان النتائج التي تنجم عن طريقة في التسيير الاقتصادي تقع على صعيد العقلانية الاجتماعية للاستثمارات ، تختلف عن النتائج التي تؤدي اليها اوالية البحث عن الربح المباشر من قبل صاحب المشروع المنفرد .

وضعية « صاحب المشروع العقلاني » في نمط الانتاج الراسمالي .

عندما يكون بالامكان استبدال اليد العاملة بالآلات ، يعمد صاحب المشروع في نمط الانتاج الراسمالي ، الى المقارنة بين نفقة شراء آلات اضافية وبين اقتصاد الاجور . والواقع انه لا يقارن بين الاسعار الخام للآلات وبين الاجور . فحدا المقارنة هما ، من جهة ، القيمة الحالية لهذه الآلات ، مع اخذ « ثمن الوقت » بعين الاعتبار ، ومن جهة اخرى القيمة الحالية (اي محسومة من المعدل الجاري للفائدة) للاجور التي ينبغي دفعها طوال عملية الانتاج . لكننا من اجل وضوح العرض ، سوف نعمد الى معاينة هذه المشكلة الثانية على حدة فيما بعد . فنضرب هنا صفحا عن معدل الفائدة . بتعبير آخر نفترض ان هذا المعدل معلوم وانه لا يدخل بالحسبان .

غير اننا اذا وضعنا انفسنا من وجهة النظر الاجتماعية لوجب علينا ان نفكر بطريقة مختلفة . فالآلة هي الاخرى ينبغي انتاجها . فيبدو اذن ان المعيار العقلاني الوحيد بالنسبة للمجتمع هو الاقتصاد الاجمالي للعمل الذي يسمح استخدامه في انتاج اداة ما . بالطبع ، لتقدير هذا الاقتصاد الاجمالي للعمل ينبغي حسبان الاستهلاك النسبي « للثروات الطبيعية » الذي تستلزمه كلا الطريقتين ، وحساب الوقت اللازم في كلا الحالتين لانتاج الاداة المحددة . هاتان المشكلتان سيصار الى بحثهما فيما بعد .

على كل حال ، فان طريقتي الحساب تؤديان الى نتائج يختلف بعضها عن بعض لان حساب صاحب المشروع المنفرد ياخذ بالاعتبار توزيع الدخل الصافي الى اجر وربح ، وهو توزيع يتوقف على القوة

النسبية للقوى الاجتماعية المتواجدة . والتعديل الذي يطرأ على نسبة القوى هذه يجعل اذن من بعض الاستثمارات ، التي لم تكن حتى ذلك الحين مربحة ؛ استثمارات ذات مردود . مع ذلك فان تعديل نسبة القوى هذه لا يغير شيئا في كميات العمل الاجمالي (مباشرة أو غير مباشرة) التي تستوجبها كلا الطريقتين من اجل انتاج حجم معين من الانتاج ، مع الاخذ بالحسبان الاستهلاك النسبي الثروات الطبيعية والوقت اللازم من أجل انتاج المنتوج المعني في كلا الحالتين .

واذن عندما يصبح معدل الفائدة نفسه معدوما ، فان طريقة الاستثمار القائمة على حساب الانتاجية الحدية الفردية المقارنة التي اتقنيات الانتاج ، تعطي نتائج مختلفة عن تلك الطريقة التي تقوم على حساب الانتاجية الاجتماعية للاستثمار . وكما اشار « كهن » فالاستخدام الذي يمكن ان يقوم به المجتمع لليد العاملة التي حررها ادخال الالة ، لا يؤخذ بالحسبان لدى الاقتصاديين الحديين .

دور الزمن في التنظيم الاجتماعي للانتاج

من البديهي أن الحسبان العقلاني من وجهة النظر الاجتماعية لا يسعه ان يهمل عامل « الزمن » . ولكن هل يسعنا ان نعتبر من العقلاني ان تقاس اهمية هذا العنصر بواسطة معدل الفائدة الذي تتوقف تقلباته على ظروف نقدية ثانوية تماما ، والذي يرتبط مستواه الوسطي بعنصر قليل « العقلانية » الى حد كبير كعنصر نسبة القوى التي يحددها توزيع الملكية ؟ ان « ثمن الزمن » Le prix du temps ينبغي ان يحدد الوتيرة العامة للنمو ، بتعبير اخر ينبغي ان يحدد قسمة القوى المنتجة بين انتاج المواد « الوسيطة » وانتاج « النهائية » . واذا كنا لا نود ان نترك « هبوط القيمة في المستقبل » لتقدير الافراد ، لان مستوى هذا الهبوط يتوقف على مستوى الانتاج الاجمالي وعلى قسمة هذا الدخل الاجمالي ، واذا كنا نريد بالضبط تعديل الوضع على هذا الصعيد ؛ فليس امامنا الا حل واحد ممكن: تقدير وتيرة النمو بواسطة المجموع . في البلدان « المتخلفة » يؤدي المستوى « الطبيعي » لهبوط القيمة في المستقبل الى جعل تسارع التعاظم تسارعا مستحيلا . لقد برهن «دوب» (٩٦) تمام البرهان كيف أن معدل

(٩٦) Dobb « ملاحظة حول درجة القزارة الراسمالية للاستثمارات فيالبلدانالمتخلفة »
Ec . Appl . 1954

التراكم هذا ينبغي ان يقرر من قبل المجموع . أن العقيدة الجامدة التي تقضي على البلدان القليلة النمو بوجوب اقتصارها على الاستثمارات الخفيفة، تستند الى افتراض مخزون من مواد التجهيز الموروثة عن الماضي . الا ان استخدام اليد العاملة في انتاج مواد التجهيز يهدف الى زيادة هذه الذخيرة . في بلد غني بالعمال ، تكون كل الفائدة في تكريس قسم كبير من اليد العاملة من أجل انتاج ادوات التجهيز ، اذ ان هذا النشاط يسمح بانتاج وسطي اقوى لمواد الاستهلاك . اذا شئنا ان نملك القدرة على الخروج من الحلقة المفرغة التي هي حلقة « الفقر برؤوس الاموال » فينبغي الوصول بالضرورة الى وتيرة تعاظم في الانتاج اكثر تسارعا . ومن اجل الوصول الى ذلك ليس هناك الا وسيلة واحدة: تخصيص فائض اليد العاملة ، الذي يسمح استخلاصه اليوم ، لعملية بناء التجهيزات التي يكون من شأنها غدا ان ترفع مستوى الانتاج بنسب هامة . ان « معدل اقتصاد » Le taux d'économie استثمار ما بالنسبة لاخر ، اي النسبة القائمة بين الاقتصاد الاجمالي للعمل (المباشر او غير المباشر) الحصول عليه عن طريق اختيار منوع معين بدلا من منوع آخر ، وبين اهمية الاستثمار التي يحتمها المنوع المختار ، يشكل معيارا يسمح بأخذ عامل « الزمن » بعين الاعتبار دون المرور بوساطة معدل الفائدة وبالمردودية المشوهة (٩٧) . ان المقارنة بين الاقتصادات الاجمالية المباشرة وغير المباشرة التي امكن تحقيقها (الاقتصادات) بواسطة منوع بالنسبة لمنوع اخر ، تقع (المقارنة) في آن راحد في ميدان الاقتصاد بأسره وفي فترة معينة . بالاضافة الى ذلك يمكن التخطيط ان يأخذ بالاعتبار عناصر اخرى وقتية مثل التلف بفعل الزمن ، ومدة فترة البناء ، وعدم الثبات النسبي لوسائل الانتاج الخ . . كل هذه العناصر لا تدخل في الحساب البسيط الذي يحسبه صاحب المشروع بالنظر الى معدل الفائدة . وهي تشكل ما يسمى بالمجازفة الاقتصادية . ان صاحب المشروع الذي ينتقص من قيمة سرعة اهتراء العتاد الذي اختاره ، سوف يدفع حتما ثمن اخطائه في المستقبل لكن المجتمع هو الذي يتحمل في النهاية كلفة اخطاء الاستثمار الماضية .

كثيرا ما يكون معدل الاقتصاد هذا مرتفعا في الاستثمار الثقيل الذي يبدو لذلك مرغوبا . ولكن ينبغي الاشارة الى ان الامر لا يحدث هكذا بصورة تلقائية . لقد بين « دوب » ان فترة الانتاج القصيرة تتيح في

---

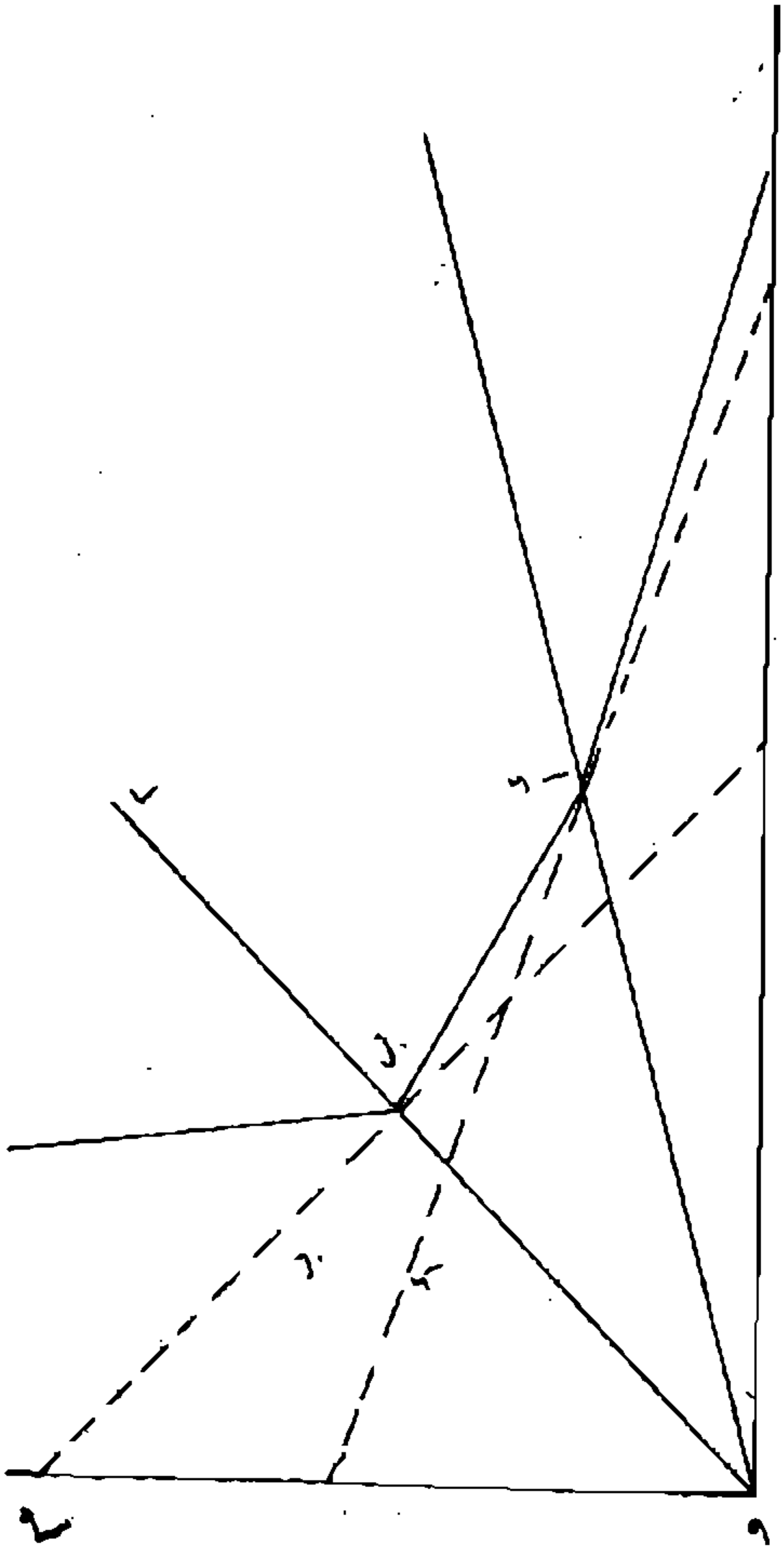
(٩٧) Bettelheim «النظرية والتطبيق في التخطيط» باريس ١٩٥١، ص ٢٢٥ وما يليها.

بعض الاحيـان الحصول على تصاعـد جديدللانتاج، وذلك باعادة استثمار الفضل بتاريخ اقرب من المعتاد (ومن ثم بصورة متواترة) . غيـر انه يجب ان نلاحظ انه كلمـا كان الاجـر منخفضـا ، كلمـا كانت الفترة القصيـرة مفيدة نسبيـا ، لان الربح المعـاد استثمـاره بتواتر ، يكـون ربحا اكبـر بمقدار ما يكـون الاجر منخفضـا . هكذا فـان بعض الاستثمارات الخفيفة جدا في البلدان « القليلة النمو » ـ لا سيمـا في الزراعة ـ (بناء السدود من التراب ، استعمال السماد الخ) يمكـن ان تبدو ذات مردود كبير بالنسبـة للمجتمع . ولكـن بصورة عامة ، حتى في هذه البلدان ، ليس من المفـروض رفض الاستثمـار الثقيل . بل على العكس ، اذ رغم ان ضعف الاستهـلاك يجعل الزيـادة المباشرة لهذا الاخير تجربة مغرية ، فـان المفعول الـذي يحدثه على الانتاجية التصاعـد المعين لمخزون ضعيف نسبيا من المعـدات . يكـون مفصـولا مهمـا للغاية . بينمـا يقتصر التحليل الحدي على المفعـول المباشر للاستثمار ، يعمد « دوب » الى ابراز مفعوله الجمعي **effet cumulatif** . هذا المنظار الذي يسمح بمقارنـة استثمارين ، لا من وجهـة نظر مفعولهمـا الفوري ، بل مـن وجهـة نظـر نتائجهمـا خلال فترة من الزمـن تمتـد بمقدار مـا تسمح به حالـة المعارف البشرية ؛ منظار لا غنى عنه عندمـا نطرح مشكلـة النمـو المراد تحقيقهبوعي من قبل المجموع .

افق التحليل : التفوق القصير والتفوق الطويل .

في الفصل الذي يبحث في اختيار تقنيات الانتاج ، تلجأ النظريـة الشائمـة اذن ، كمـا هي الحال دائمـا ، الى نمط من التحليل الحدّي الذي يعطينـا الشكل (١) توضيحـا له . يمكـن الحصول على انتاج معيـن بأشكال مختلفـة وفقـا لاختلاف التركيبات التي تحصل بيـن عامل العمل ـ الذي تمثل كميته ع على محور السينات ـ وعامل راسالمال ـ الذي تمثله م على محور الصادات . اذا لم يكـن هناك اقتصادات ذات ابعـاد ، فكـل تقنيـة تتمثل بخط مستقيم يمـر في الاصل ويكون انحداره **La pente** اقوى كلمـا كانت التقنيـة « اثقل » (« توفير العمل » و« تعزيز راسالمال ») . إذا كانت تعويضات العوامل ـ معدل الاجور «ج» وفائـدة راسالمال « ف » بمـا فيهـا التلف ـ معطاة لنـا وممثلة في الشكل بخطوط مستقيمة منقطة ـ انحدارهـا اقوى كلمـا كـان راسالمال اوفـر نسبيـا واقل كلفة ـ فيمكننا ان نختار من بيـن مختلف التقنيـات الممكنـة تلك التقنية التي تسمـح

بالحصول على الحد الاقصى من الانتاج المباشر باستخدامها لمخزون معين من عوامل الانتاج المتزنة فيما بينها وفقا لتعويضاتها النسبية .



الشكل (١)

توضيــح :

الوضع ا (البلدان المتخلفة) ... ج = ٣ ف = ٢٥ ٪

الوضع ب (البلدان النامية) ... ج = ٥ ف = ١٥ ٪

التقنيــة الخفيفة (١) : ع = ٥٠ م = ١٠٠٠

التقنية الثقيلــة (٢) : ع = ٤٠ م = ١٢٠٠

تكاليف انتاج وحدة من الوحدات ن = عج + فام

ا (١) ن = ٤٠٠ أ (٢) ن = ٤٢٠

ب (١) ن = ٤٠٠ ب (٢) ن = ٣٨٠

وضع انعدام الفرق d'indifférence : ج = ٤ ف = ٢٠ ٪

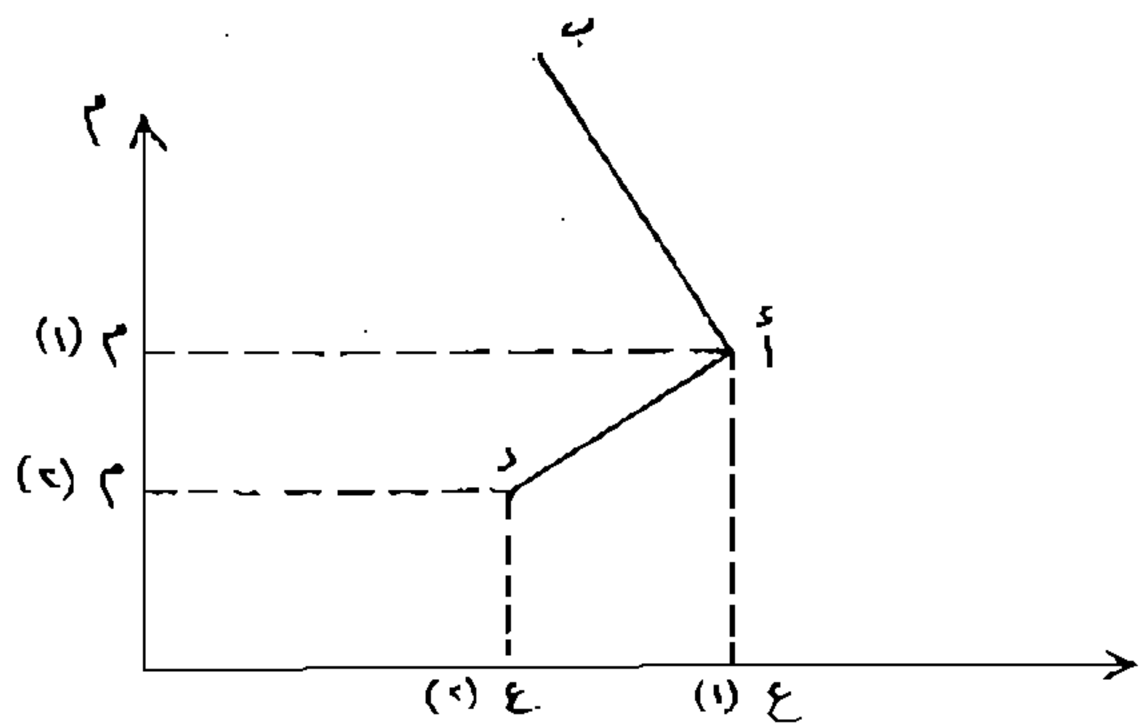
ن (١) = ٤٠٠ ن (٢) = ٤٠٠

ان « درجة الترسمل » التي تطبع كل تقنيــة مــن تقنيــات الانتاج تقاس بنسبة م الى ع ؛ كما تقاس انتاجيــة راسالمال بنسبة ن الى م وانتاجية العمل بنسبة ن الى ع . هذه النسب ــ المعبر عنهــا بكميــات فيزيــائية ــ تمثل علــى التوالــي مثلا : الاستثمار الضروري ا بآلاف الوحدات النقديــة ذات القيمــة المستقرة) بالعمالة الواحدة ، والانتاج (باسعار مستقرة) بالمليون المستثمر ، والانتاج بالعامل سنويا . الى جانب ذلك ، بالطبع ، ترتبط هذه النســب الثلاثة بواسطــة العلاقــة التاليــة :

$$\frac{\text{م}}{\text{ع}} = \frac{\text{ن}}{\text{ع}} : \frac{\text{ن}}{\text{م}}$$

ان استخدام تقنية اكثر تقدما ، متصفــة بفزارة راسمالية $\frac{\text{م}}{\text{ع}}$ اكثــر ارتفاعا ، تكــون مصحوبة بارتفاع في انتاجيــة العمل $\frac{\text{ن}}{\text{ع}}$. فــي هــذه الشروط يكــون لدينــا حالتان ممكنتان : في الحالة الاولى : يكون تحسيــن انتاجيــة العمل اقل مــن التناسب مــع تزايــد الفــزارة الراسماليــــة L'intensité capitalistique وفي هذه الحالة تقل انتاجية راسالمال . وتكون ازاء الفرضيــة الكلاسيكية التي يوضحها الشكل (١) : اذا كــان بوسعنا ،من اجل انتــاج وحدة فيزيائية من ن ، ان نستخدم كميــة اقل مــن العمــل ، فيجب بالضرورة استخدام مزيد من راسالمال .

في الحالة الثانية : يكــون تحسن انتاجية العمل اكثر من متناسب مع تزايــد الفزارة الراسمالية . وفي هذه الحالة تكــــون انتاجية راسالمال ، بالطبع ، قد تحسنت هي الاخرى . هذا يعني انه لا يتم الانتقال مــن ا الى ب على مضلع محدب بالنسبةللاصل ا وار) كمــا هي الحال في الشكل (١) بل ان الاقتراب نحو الاصل يتم من ا الى د كما في الشكل (٢) .



الشكل (٢)

ان الاختيار بين التقنيتين أ وب ، وهو الاختيار الذي تدرسه النظرية فقط والذي يسمى اختيار بين تقنيتين « فعاليتين » ،يتوقف على التعويضات النسبية « ج » و « ف » . اما الاختيار بين أ و د ، فهو على العكس لايتوقف على هذه التعويضات : فالتقنية أ تسمى تقنية« فعّالة ». التقدم التقني يتجلى عبر واحدة من هاتين الصيغتين .

ما هي السياسة التي ينبغي المناداة بها في بلد « متخلف » مصاب ببطالة « بنيوية » هامة ؟ بتعبير اخر : اذا كان راسالمال في هذا البلد يشكل « العامل المحد » facteur limitatif لعملية التعاظم في حين ان العمل متوفر بكميات غير محدودة ؟

بالطبع ينبغي ، كما هي الحال دائما ، ان تلغى التقنيات الاكثر « خفة » لكن « غير الفعالة » بالمعنى المحدد اعلاه . من بين التقنيات « الفعالة » ، كثيرا ما ينادى باختيار تلك التي تقتصد الى اقصى حد العامل النادر ، واذن تلك التي تدفع انتاجية راسالمال $\frac{ن}{م}$ الى اقصاها .

ان ذلك كمن ينادي بالتقنية « الاخف » (التي تدفع $\frac{م}{ع}$ الى الحد الادنى) من بين كل التقنيات « الفعالة » الممكنة (أي الواقعة على مضلع محدب) .

ان اختيار سعر ميدئي معدوم Prix de référence nul للاجر يؤدي بشكل منظم الى مثل هذه التفضيلات لانه ، في معادلة الكلفة ن = ع ج + م ف

يلتغي العنصر ع جـ ، ولانه يصبح عندئذ تقليل ن الى الحد الادنى كدفع ن
م
الى الحد الاقصى في معدل ف معين .

ان هذا النمط من التفكير خاضع المناقشة كل الخضوع : حتى في حال افتراض ان عامل العمل متوفر فعلا بكميات غير محدودة ، اذ ان بين تقنيات « فعالة » مختلفة، يمكن لتقنية اقل خفة ان تتيح : في معدلات تعويض فعلية للعوامل ، استخلاص « فائض » من شأنه ، اذا ما خصص للاستثمار ، ان يتحكم في التعاظم اللاحق . غير ان الحساب المبني على سعر مبدئي معدوم للاجر يلغي هذا الاحتمال لان ذلك يعود الى اهمال واقعة محددة وهي ان هنالك ، في الحقيقة ، اجورا موزعة تقلص ، بتخصيصها للاستهلاك ، مقدرة الامة على استخلاص فائض مخصص للاستثمار .

في المثل المذكور اعلاه : التقنية « الثقيلة » (٢) هي المفضلة نظرا لاهمية الفائض الذي تتيحه ، حتى في بلد متخلف :

تقنية خفيفة (١) ع = ٥٠ م = ١٠٠٠
تقنية ثقيلة (٢) ع = ٤٠ م = ١٢٠٠
معدلات تعويضات العوامل : ج = ١٦ ف = ٢٠ ٪
كلفة الانتاج : بالتقنية (١) ن = ١٠٠٠
بالتقنية (٢) ن = ٨٠٠ (فائض ض = ١٢٠)

واذن تستحيل المناداة باختيار عقلاني ومن وجهة نظر تسارع التعاظم دون ادخال مقولة « الفائض » هذه .

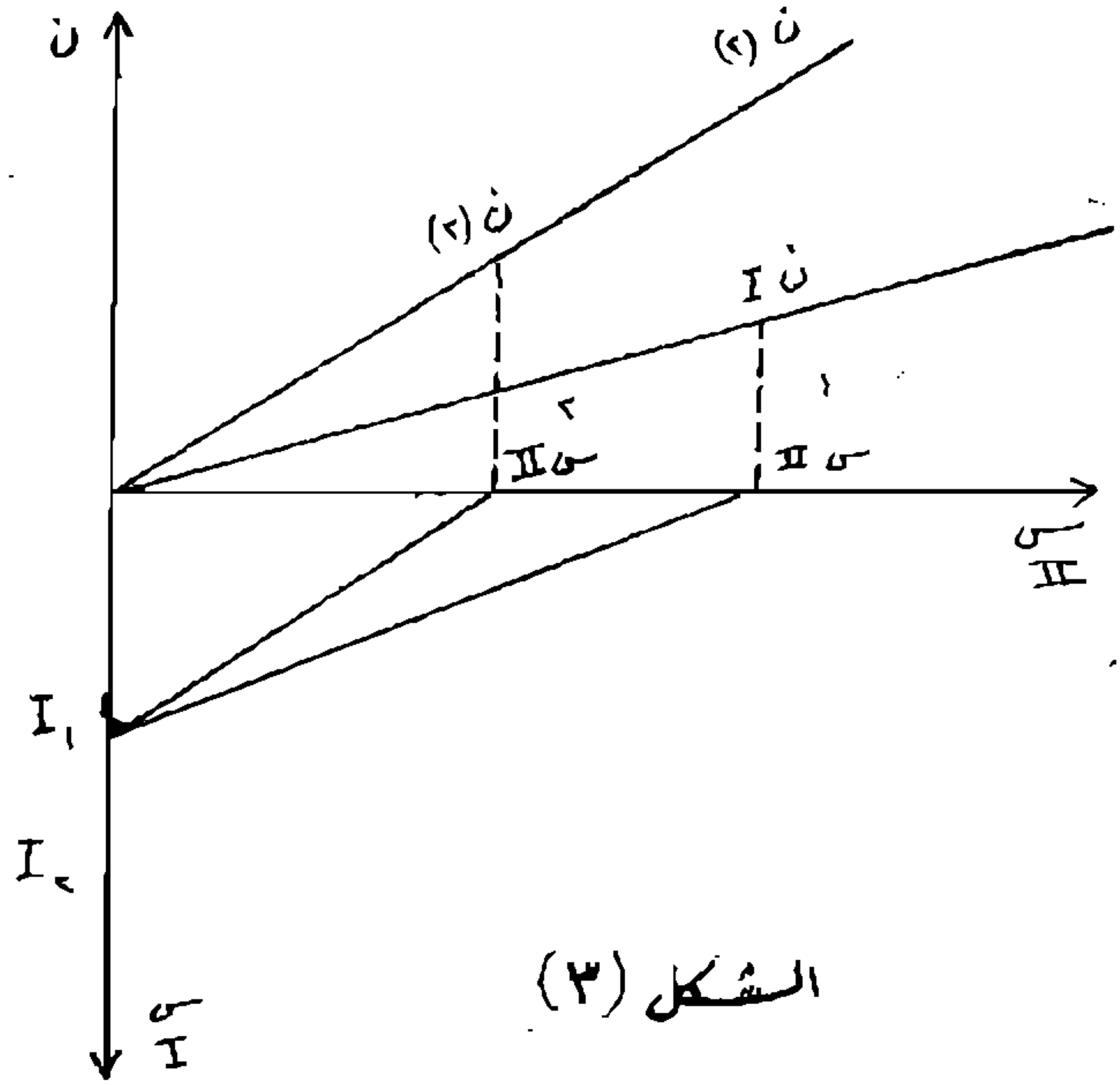
القاعدة الاولى هي ان التقنية الاثقل تبقى هي المفضلة ـ حتى ولو كان الامر في بلد « متخلف » مصاب « ببطالة بنيوية » ـ ما دام تحسين انتاجية العمل الذي يرافق هذه التقنية يمثل تعويضا كافيا لراسالمال الاضافي المستثمر . في المثل السابق ، تبقى التقنية الاثقل هي الافيد ما دام ان الفائض ض ارفع من ٢٠ ٪ من راسالمال الاضافي الموضوع موضع الاستخدام (م = ١٠٠٠) .

ولكن يجب دفع المسألة الى الامام . اذا كان الفائض ض هو مصدر تمويل التعاظم ينبغي اختيار التقنيات المتقدمة ما دام هذا الفائض ، المراد استثماره ، يتيح تعاظما بمعدل مساو على الاقل لمعدل التعاظم المخطط له .

ان الجهاز السكوني للتحليل الحدّي الذي وصفناه ، يشكل اداة قليلة الفعالية في التحليل الدينامي المبني على مقولة الفائض . والحق ان

الطريقــة تقول لنــا كيف ندفع الانتاج المباشر الى الحد الاقصى بواسطـــة ذخيرة من العوامل المعطاة ، انهــا لا ترشدنــا الى دينامية التعاظم التــي يؤدي اليهــا هذا الاختيار او ذاك . لذا فاننــا سنعمــد الى معاينــة هــذه المسألــة الاخيرة بصورة اخـرى .

في الشكل (٣) نمثل على محور الصادات السلبي الاستخدام س ١ في فرع ١ انتاج معدات الانتاج ؛ وعلى محور السينات الاستخدام س ٢ فـي فرع ٢ انتاج معدات الاستهلاك ،وعلى محور الصادات الايجابـي انتــاج ن معدات الاستهلاك (٩٨) .

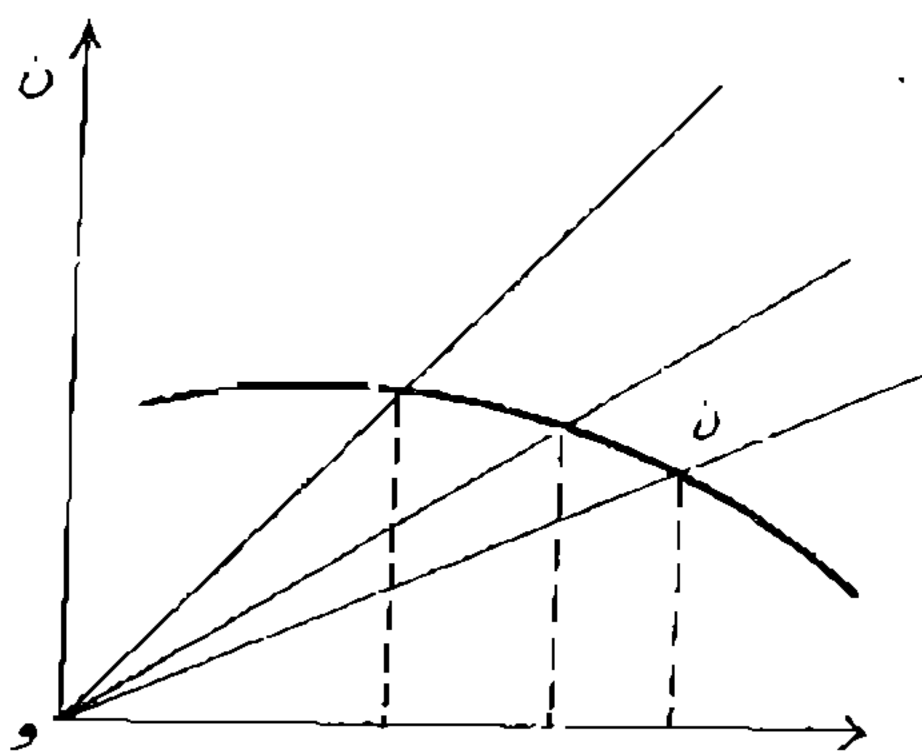


الشكل (٣)

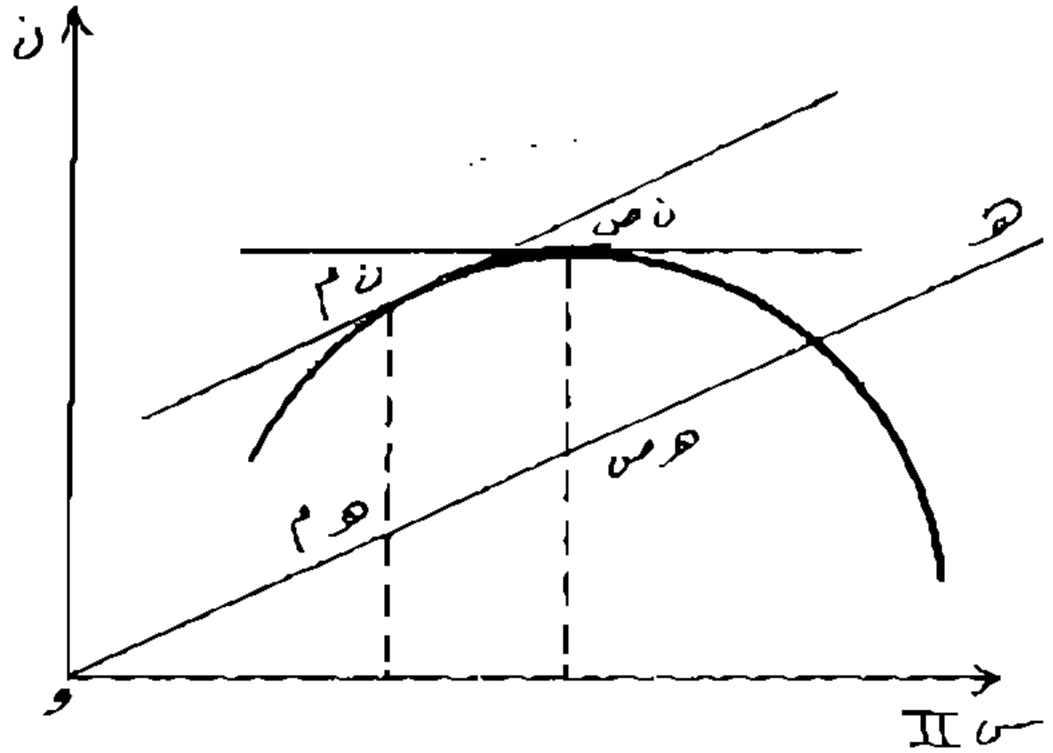
(٩٨) ما يلي مستمد من A . K . Sen « اختيار التقنيات » اوكسفورد Basil Blackwell ١٩٦٢ . انظر كذلك Liebenstein « الاقتصاد المتاخر والاقتصاد النامي »نيويورك١٩٥٧ .

ان الفائض المتوفر عند البدء ، والمتأتي من الماضي ، يسمح في العام الاول ١ باستخدام عدد و ١ من العمال في الفرع ١ ، اذا كانت تقنيات الانتاج في هذا الفرع تقنيات صلبة (هذه الفرضية يمكن الاستغناء عنها فيما بعد) . استخدام و س ٢ في الفرع ٢ سوف يتوقف على الفزارة الراسمالية للتقنيات المختارة لهذا الفرع : فيكون اكبر كلما كانت هذه الفزارة اضعف . اما الانتاج ن فيتوقف في آن واحد على الاستخدام س ٢ وعلى انتاجية العمل في الفرع ٢ ، فنجمع الى كل مستوى استخدام س ٢ خطا يكون انحداره ــ الذي يقيس هذه الانتاجية ــ اقوى ، كلما كانت التقنية اثقل .

فالنقاط ن ، التي تصف مستوى انتاج معدات الاستهلاك المحصول عليه (الانتاج) بواسطة مستويات الاستخدام س ٢ والتقنيات المقترنة بها ، تقع جميعا (النقاط) على منحنى يشير اليه الشكل (٤) . اما في الشكل (٥) فيمثل الخط هـ الاجر الاجمالي المدفوع في الفرع ٢ ، والمتناسب مع الاستخدام س ٢ ، كما يقيس الانحدار جـ لهذا الخط هـ معدل الاجور.



الشكل (٤)



الشكل (٥)

ان المنحنى ن يمثل الحد الاقصى في ن ص ، في حين ان النقطة ن م، وهي نقطة التماس بين هذا المنحنى وبين خط متحرك مواز لـ هـ ، تقع بحيث يشكل الخط ن م ـ هـ م الحد الاقصى .

اذا كان هدف السياسة الاقتصادية تصعيد الانتاج المباشر الى الحد الاقصى ، يصار الى اختيار التقنية المقابلة للنقطة ن ص . ولكن اذا كان الهدف هو تصعيد معدل التعاظم الى الحد الاقصى ، فيصار بالضرورة الى اختيار تقنية اقل خفة ، تقابل النقطة ن م .

ان الفائض الاضافي في حده الاقصى ن م ـ هـ م ، المعاد الى الوقت الثاني ٢ على محور الصادات السلبي من الشكل (٣) ، يسمح للوقت الثاني٢ ان يستخدم في الفرع الاول ١ عددا من العمال ش ٢ اكبر من ش ١ .

ولكن كلما كان معدل الاجور جـ اقل ، كلما كانت النقطة ن م اقرب الى النقطة ن ص . لكن هاتين النقطتين لا تمتزجان الا في فرضية حساب مبني على سعر مبدئي معدوم للاجر، وفي هذه الحال يتطابق هـ مع محور السينات . المزاحمة تدفع باصحاب المشاريع الى التقنية التي

تدفع الفائض الى الحد الاقصى . لهذا فلا شك ان الاختيارات في الحياة الاقتصادية وفي عالم الاعمال الحديثة ، لا تختلف اختلافا كبيرا في البلدان « المتخلفة » عما هي عليه في البلدان المصنعة . وغالبا ما يحدث لدى وجود اختيارات مختلفة ، ان يكون الاختلاف عائدا الى اسباب ذات صلة بالابعاد dimensions (المتعلقة بحجم السوق) اكثر مما هي ذات صلة بمستوى الاجور . وفي اية حال فان هذه الاختيارات تكاد تكون دائما — ولحسن الحظ — بعيدة جدا عن تلك التي يمليها حساب مبني على سعر مبدئي منعدم للاجر . الامر الذي يبرز مشكلة « اختيار التقنيات » كمشكلة زائفة تماما : كما هي الحال غالبا مع النظرية الحدية . اما المشكلة الصحيحة فهي مشكلة اختيار الفروع (الخفيفة او الثقيلة) لا مشكلة اختيار التقنيات .

الا انه من الصحيح ان المستوى المنخفض للاجور في البلدان المتخلفة يصون سهولة سلبية بالنسبة لما يتعلق باختيار التقنيات . فالطمأنينة الكسولة والوقوف في وجه التجديد قوتان فعليتان تتجليان داخل المنشأة . ان مهماز تقدم الاجور يمكن ان يحث المنشأة على الخروج من سباتها العميق . وقد دلت التجربة ان هذا المهماز كثيرا ما يكون الوسيلة الفضلى للاكراه على اختيارات اكثر فعالية ، علما بان الربح المجني من هذا الاختيار يتوزع عندئذ بين المأجورين والامة (طالما ان زيادة الاجور لا تمتص كل الفائض ض وان الجزء غير الموزع من هذا الفائض ض يعاد استثماره ثانية) .

والحق ان الفائض ض يمكن ان يخصص باكمله للاستثمار او ان يستهلك باسره او بجزء منه ، سواء من قبل اصحاب المشاريع الذين يشكل هذا الفائض ربحا لهم ، او من قبل العمال الذين يحصلون على زيادة في الاجور ، او ايضا من قبل المستهلكين اذا كانت المنافسة تضطر الى تقليص سعر المنتوج .

واذا وضعنا نصب اعيننا ان تعاظم معدل الاجور « جـ » هو الهدف النهائي للنمو ، لكان علينا بالمقابل ان نبحث عن تأمين تعاظم الفائض ض وتعاظم الاجور جـ . ولما كان الفائض ض المتوفر من اجل الاستثمار يتزايد بسرعة اقل كلما كان معدل الاجور جـ مقدرا له ان يتزايد بسرعة اكثر ، ولما كان تعاظم العمالة س متوقفا على تعاظم الفائض ض المستثمر من جديد ، فيمكننا والحالة هذه ان نحدد دالة لحالة المجتمع المثلى fonction d'optimun social

تتيح اختيار الدمج بين معدلات تعاظم كل من ض و جـ دمجا يدفع كتلة الاجور الموزعة هـ الى حدها الاقصى، لا في نهاية فترة معينة ، بل خلال فترة بكاملها تستغرق عشرة اعوام او خمسة عشر عاما مثلا .

ان التوسيمات الانفة ليست فقط توسيمات نظرية . فالتاريخ الاقتصادي يؤكد مداها على نطاق واسع . من المعلوم جيدا ان البلدان التي وصلت متاخرة عن غيرها الى مرحلة التصنيع ، قد عرفت وتائر سريعة من التعاظم في الانتاجية وفي العمالة معا ، كلما كانت تعطي الاولوية في نموها للصناعات الاكثر حداثة . وهي ، باستعمالها للتقنيات الاكثر فعالية، اي التي غالبا ما تكون اغزر التقنيات رأسمالا ، قد حققت الاقتصاد الاقصى لرأسالمال وسارعت الى اقصى حد عملية التراكم التي تتوقف عليها في نهاية الامر الانتاجية والعمالة . ان المقارنات التي اقيمت فيما بين فترات التعاظم البطيء في بعض البلدان التي اعطت الاولوية لصناعات ضعيفة الغزارة — النسيج مثلا — ، وفترات التعاظم السريع في بلدان اخرى التي اختارت العكس ، هي بهذا الصدد مقارنات جلية . والمراجع حول هذا الموضوع هي الان كثيرة جدا منذ بدا الانكباب على قياس التعاظم على مر الاجيال ، البلدان التي اصبحت مصنعة ، قياسا منظما .

ينبغي ان يضاف ان الانتقال من التقنيات الخفيفة الى التقنيات الثقيلة كثيرا ما يوازي حركة التقدم التاريخية ، اكثر مما يوازي فرضية الاختيار في زمن معين بين عدة احتمالات ممكنة . ان هذا النمط الاخير من الاختيار محدود عمليا بحدود بعض الاوضاع المعروفة جيدا : مشكلة الاختيار بين الطاقة المائية والطاقة الحرارية ، مشكلة الاختيار بين السكك الحديدية والطرقات الخ . اما في الصناعة التحويلية فهامش المنوعات الممكنة — بالنسبة لحجم معين — كثيرا ما يكون في غاية الضيق .

هذه الملاحظة التاريخية لوتائر التعاظم المقارنة في مختلف البلدان الصناعية ، في حقبات مختلفة ، هي ملاحظة تصح كذلك على البلدان « المتخلفة » . اذا كان التصنيع لم يحقق الا تقدمات بطيئة في بلدان كالهند ومصر فذلك يعود الى ان هذه الاخيرة ، التي بدات مرحلة الاقلاع متاخرة ، قد اعطت الاولوية لصناعات قديمة تتصف بتقدمات تقنية بطيئة وبغزارة راسمالية ضعيفة نسبيا ، لاسيما صناعة النسيج . وتسارع وتيرة التصنيع في بعض بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، يظهر هو الاخر على علاقة باختيارات اقل تقهقرا من حيث الغزارة

الرأسمالية . بهذا الصدد نجد في افريقيا مثلا واضحا في الكونغو كنشاسا، البلد الذي يسبق في شدة تصنيعه سائر بلدان القارة باشواط . ففي الكونغو دفعت زيادة الاجور في فترة ١٩٥٠ ـ ٥٨ بالمنشآت الى اختيارات تقنية اقل تدهورا كان من شأنها ان تتيح مكاسب جوهرية في الانتاجية ، ادت بدورها الى تسريع التعاظم الصناعي (٩٩) .

ينبغي اذن ان نحتاط حول ادخال اعتبارات من نوع العمالة ، ذات المدى القصير ، ضمن اختيار تقنيات الانتاج . يبقى ان بعض التقنيات الحديثة جدا ، تقنيات يصعب استخدامها مباشرة لانها تقتضي يدا عاملة مرتفعة المهارة ليست متوفرة . فينبغي اذن اعطاء بعض الاولوية لتكوين هذه اليد العاملة . على سبيل التوضيح يمكن ان نأخذ مثلا عن تحديث الزراعة في افريقيا الاستوائية . ففي هذا المجال ، كثيرا ما يفرض الاختيار بين امرين : اما اختيار « التحديث الصغير » ـ الذي يقوم على استبدال زراعة التكش بزراعة الجر ـ واما اختيار التحديث الشامل القائم على الانتقال المباشر الى التراكتور . في الاماكن التي تساعد فيها الاحوال الجوية ، يمكننا ان نتساءل عما اذا كان الحل الثاني ليس هو الافضل ، وعما اذا كان تكوين الف سائق تراكتور وميكانيكي ليس افضل من مئة الف مزارع « حديث » يعرفون كيف يعتنون بماشية الجر . اننا واعون تمام الوعي ان هناك عوائق سوسيولوجية تجعل من الصعب تحقيق الحل الاكثر حداثة . فهل يكون من الايسر تجاوز هذه العوائق فيما اذا وقع الاختيار على تقنية اقل تقدما ؟ ثمة مجال للشك . لكن مناقشة هذه المشاكل من شأنها ان تقودنا بعيدا خارج موضوعنا .

اعتبارات العمالة القصوى في البلدان المتخلفة التي تعاني من بطالة كثيفة ، ينبغي ان يصار الى ادخالها فقط حيث تكون التقنية الاكثر غزارة بالعمل هي كذلك بالفعل توفير لراسالمال ، بالمعنى الذي حددناه آنفا، اي حيث يكون بامكان المكننة ان تتيح توفيرا في العمل دون ان ترفع انتاجية هذا العمل بما فيه الكفاية . وهناك حالات من هذا النوع لا سيما ، كما يبدو ، في بعض اعمال العتالة اليدوية . في هذه الحال يرد اختيار التقنيات الاشد مكننة في البلدان الراسمالية ، لا الى كون هذه التقنيات اكثر فعالية

---

(٩٩) انظر بهذا الصدد الكتاب المقنع جدا لـ J. L. Lacroix : « التصنيع في الكونغو موتون ١٩٦٦ .

من الناحية الاقتصادية ، بل ببساطة الى نقص اليد العاملة ، سواء بالمطلق او بالمقادير النسبية ، بمعنى ان اعمالا من هذا النوع لا تعطي اهمية كبيرة لانها لا تحتاج الى اية مهارة . اما في البلدان المتخلفة فينبغي استخدام اليد العاملة غير الماهرة وذلك بأن يختار لهذه القطاعات تقنيات اقل مكننة .

من التوسيعات السابقة نستخلص نتيجة هامة في السياسة الاقتصادية : ليس ثمة مجال ، بالنسبة لما يختص بالقطاع الحديث من اقتصاد متخلف ، ان يقام باختيارات مختلفة عن تلك التي يقام بها في بلد مصنع منذ مدة . بل ينبغي اختيار التقنيات الاكثر فعالية ، تلك التقنيات التي تصعد الفائض الى الحد الذي يتناسب مع تعويضات العوامل المطبقة عمليا . والوقائع تشير الى ان تسريع التراكم في القطاع الحديث سيكون مصحوبا بتدرج تلقائي للاجور ، بينما في القطاع التقليدي، الذي تكون انتاجيته راكدة نسبيا ، لن تتقدم الاجور الا ببطء شديد ، هذا اذا كان لها ان تتقدم . فلا مجال للتعجب ازاء هذه الشروط اذا كانت المداخيل المتوسطة في كلا القطاعين الحديث والتقليدي مداخيل متفاوتة جدا ، واذا كان هذا التفاوت الشديد يزداد حدة خلال عملية النمو .

رغم ان الحركة « التلقائية » تذهب في هذا الاتجاه من التوزيع المتفاوت اكثر فأكثر لتعويضات العمل ، يمكننا ان ندرك ـ بل يجب علينا ذلك ـ انه خلال فترة الانتقال الطويلة لا يمكن لسياسة النمو ان تتهاون ازاء هذا التفاوت المتصاعد . اذ ان هذا التفاوت يشق الوحدة الوطنية التي هي الشرط الاول للنمو . فيجب على الدولة والحالة هذه ان تخطط للاسعار وللاجور بما يؤمن التماسك الوطني : مرة اخرى ايضا تسير « السوق » هنا بوجهة معاكسة للمقتضيات السياسية التي يستوجبها تغيير اجتماعي عميق . ولكن عندئذ يجب ان نعلم : ان التخطيط في الوقت نفسه ـ اختيار القطاعات التي يجب تنميتها ـ ليس بامكانه بعد ذلك ان يبنى وفقا لنظام الاسعار المقرر Retenu ـ الذي تكون عقلانيته في مجال آخر (التطلب السياسي للتضامن بين العاملين في قطاعات ذات انتاجية مختلفة) . ينبغي ان يكون هناك نظام مبدئي للحساب الاقتصادي ، بحيث تؤدي الاختيارات الى نمو الفروع الحديثة . وكلما تراجع القطاع « التقليدي » يقترب نظام الاسعار العقلاني ، من وجهة نظر التماسك السياسي ، من نظام الاسعار الذي هو عقلاني من وجهة نظر الاختيارات الاقتصادية .

دور الثروات الطبيعية في اختيار الاستثمارات .

من الضروري لدى حساب معدل اقتصاد استثمار ما ، ان يؤخذ بالحسبان استعمال الثروات الطبيعية . احد الاوجه الرئيسية لهذه المسألة يشكل مشكلة « التموضع » la localisation والامكانيات المتنوعة لاستخدام « قطعة ارض » . يعالج بتلهايم هذه المشكلة ويلخص الطريقة العقلانية من وجهة نظر المجتمع على النحو التالي (١٠٠) :

« يصار الى تصنيف مجمل الاراضي الصالحة للزراعة وفقا للعدد الاجمالي لوحدات العمل (المباشرة او غير المباشرة) التي ينبغي ان تنفق عليها على صعيد التقنية المعطى ، من اجل الحصول على كمية معينة من مختلف انواع المنتوجات ، ثم يصار الى تخصيص كل وحدة ارض للاستعمال الذي تكون مؤهلة من اجله على نحو افضل ، اخذا بالاعتبار النشاط المختلط للاستعمالات المختلفة » .

الريع العقاري يسمح في اقتصاد راسمالي بالقيام بهذه الاختيارات . ولكن هل يؤدي الى نتائج مثلى بالنسبة للمجتمع ؟ ان المنافسة التي تنصرف اليها مختلف الاستعمالات الممكنة لارض ما ، توجه استعمالها لا محالة باتجاه يتلاءم مع حاجة المجتمع . لكن الريع المطلق الذي يؤدي اليه احتكار الملكية العقارية يلعب هنا نفس الدور الذي يلعبه الربح في تحديد التقنية الاكثر نفعا . ان الحساب الاجتماعي الذي باشرناه اعلاه ، يؤدي غالبا اذن الى نتائج مختلفة جدا عن تلك التي تؤدي اليها المنافسة في السوق. في هذه المنافسة يدخل عنصر قليل « العقلانية » من وجهة نظر المجتمع ، هو القوة النسبية التي للملاكين العقاريين واصحاب المزارع . وهذا الامر شديد الوضوح في البلدان « المتخلفة » التي تسمى « مكتظة السكان » . هنا يسمح وجود العدد الكبير من الفلاحين للملاك العقاري ان يفرض معدلا مرتفعا للريع . ومن البارز انه اذا ما خفض هذا المعدل فان توزيع المداخيل يختلف ، ومن ثم تختلف الحاجة الاجتماعية لمختلف المنتوجات . فالصورة العامة لاستعمال الاراضي تصبح متبدلة . ان مشكلة التموضع العامة تتضمن اوجها عدة (التقريب بين اليد العاملة مثلا) لا تأخذها اوالية السوق بعين الاعتبار لان كلفة تحويل البشر لا تدخل في حساب المردودية

---

(١٠٠) Bettelheim المرجع المذكور ص ٢٨٦ .

بالنسبة لصاحب مشروع منفرد .

كذلك فان المشكلة الاهم التي هي مشكلة استغلال الموارد الطبيعية تتضمن اوجها عدة لا تأخذها تلك المحاسبة الفردية بعين الاعتبار . لنذكر مثلا نفاد الثروات المنجمية . لقد وصلت هذه المشكلة احيانا الى درجة من الحدة بحيث ان مجرد الاتفاق الاضطراري للمنتجين تحت اشراف الدولة قد تمكن من وضع حد لمساوىء خطيرة بالنسبة المجتمع كانت تؤدي اليها المنافسة . ان « معدل اقتصاد » الاستثمار يمكن ان يأخذ في حسابه بسهولة ، نسبيا ، هذه العناصر المهمة في تحديد التقنية الاكثر نفعا بالنسبة للمجتمع .

واليوم ليس هناك من ينكر — سوى بعض الليبراليين المتاخرين — ان هناك هوة ، واسعة جدا في بعض الاحيان ، تفصل الانتاجية الفردية عن الانتاجية الاجتماعية للاستثمار . يبقى ان نعلم ما هي قيمة الجهود الحديثة لاخذ هذه الواقعة بعين الاعتبار ضمن اطار الفكر الارثوذكسي الذي يمتنع عن ترك التحليلات الحدية .

التفوق الجماعي l'avantage collectif

يحاول عدد من الاقتصاديين حاليا ان يبنوا نظرية للانتاجية الجماعية للاستثمارات . القضية تتعلق بايجاد وسيلة لقياس التفوق الجماعي الذي يحدثه استثمار ما ، ولقياس ما يؤدي اليه هذا الاستثمار من كسب في الاشباع بالنسبة للمجتمع ككل .

ان فكرة بناء نظرية للاستثمار انطلاقا من وجهة نظر المجموع بشكل حاسم لا من وجهة نظر صاحب المشروع المنفرد ، مع بقائها حدية الى ابعد الحدود ، هي فكرة قديمة . « بيغو » (١٠١) هو الذي افتتح هذا التيار الجديد منذ ١٩١٢ .

ينبغي اولا معرفة الى اي حد يكون « نافعا » بالنسبة للمجموع تقليص الاستهلاك الحاضر من اجل تسريع وتيرة تكوين راسالمال ، الامر الذي من شأنه ان يؤمن استهلاكا مقبلا متعاظما . بالنسبة لوضع « روبنسون في جزيرته » تكون مشكلة المعدل الامثل التراكم مشكلة سهلة الحل . روبنسون

(١٠١) Pigou « الثروة والرخاء الاقتصادي » ١٩١٢ ؛ « اقتصاديات الرخاء » ١٩٢٠ ، Economie appliquée عدد خاص حول التفوق الجماعي .

يحسب فورا بوحدات اشباع . اذا قرر ان يصنع آلة ما ، فهو يراعي من جهة منفعة الاشياء التي كان بامكانه ان ينتجها خلال الوقت المخصص لصنع الآلة ، ومن جهة اخرى منفعة الاشياء المقبلة التي تساعد آلته على انتاجها. التضحية مؤقتة ، والفائدة ابدية . لكن روبنسون ، شأنه شأن كل كائن صائر الى زوال ، « يقلل من قيمة المستقبل » ، مما يسمح للسلسلة اللامتناهية ، ولكن المتناقصة ، من المنافع المقبلة ، ان تتمكن ، بالنسبة لمعدل معين من التراكم ، من مساواة السلسلة المتناهية من المنافع الحاضرة المضحى بها . لكن الامر ليس كذلك بالنسبة للجماعة ، لانه عندما يصار الى تعديل وتيرة التراكم يصار في الوقت نفسه الى تعديل الصورة العامة لتوزيع المداخيل ، بحيث أن الذين يربحون والذين يخسرون من جراء العملية ليسوا نفس الافراد . نعود فنلتقي هنا بالصعوبة الاساسية التي تصطدم بها كل نظرية ذاتية للقيمة : كيف يمكن مقارنة الاشباع الذي كسبه البعض بذاك الذي فقده البعض الاخر . وتتفاقم الصعوبة بفعل اننا اذا اتخذنا وجهة نظر الجماعة ، وجب علينا مقارنة الاشباعات التي فقدها جيل معين بتلك التي كسبتها الاجيال الاخرى .

المشكلة الثانية التي ينبغي لنظرية الاستثمار ان تحلها هي مشكلة الاختيار بين عدة تقنيات ممكنة للانتاج تتفاوت من حيث غزارتها برأسالمال . وتطرح هذه المشكلة على نحو مماثل لمشكلة جمود الوتيرة العامة للتراكم . غالبا ما يكون الاستثمار الاخف ، من وجهة نظر الانتاجية الفردية ، هو الاستثمار المفضل . لكننا اذا اخذنا الفائدة الاجتماعية على امتداد فترة عشر سنوات مثلا ، وليس فائدة صاحب المشروع المباشرة ، لتبين لنا عندئذ ان الاستثمار الثقيل هو الذي يكون المفضل في الغالب . والى اي حد يكون معضلا ؟ لقد حاولنا في ما سبق ان نرسم معالم نظرية عقلانية في الاستثمار . ان اقتصاديي « الرخاء الاقتصادي » du « Welfare économics » يصطدمون بالمقابل بنفس الصعوبات المذكورة آنفا : اختيار تقنية بدلا من اختيار تقنية اخرى ، عدا عن انه يبدل الوتيرة العامة للتراكم ومن ثم الدخل الاجمالي المقبل كما يبدل شكل توزيعه ، فهو يؤثر على المسلك العام للتوزيع الحالي للمداخيل . هنا ايضا ينبغي مقارنة الاشباعات المكسوبة من قبل افراد مختلفين ، بل من قبل اجيال متعاقبة .

اما الوجه الثالث من المشكلة ـ مسألة التخصص الدولي من وجهة

نظر غزارة الصناعات الوطنية براسالمال ــ فتعيدنا الى نظرية التفوق المقارن المجددة ضمن اطار « الرخاء الاقتصادي » . يرى « د. بريبيتش » ان افضل حل من وجهة نظر التفوق الجماعي هو توجيه الاستثمار نحو ايجاد اقتصاد داخلي مركب ، عوضا عن توجيه النمو ضمن اطار تخصص داخلي متصاعد . ولكن بما انه من المستحيل قياس المنافع ومقارنة اشباعات فردين مختلفين ، فليس من الممكن ، بصورة أولى ، ان يقاس ، على الحقل الذاتي المحض لنظرية التفوق المقارن ، التفوق التي ينشأ عن ايجاد تركيب اقتصادي داخلي .

واخيرا يجب الاعتراف اعترافا كاملا ان هذه النظريات حول التفوق الجماعي لا تعطينا اية وسيلة فعلية لتجاوز الصعوبة الجوهرية التي تنشأ عن نظرتها الذاتية للقيمة . لذلك فلا شك ان هؤلاء المنظرين الذين يشكلون الفريق المسيطر في الفكرية النظرية الحالية لم يفلحوا في التأثير على المنفذين . ومن الملفت للنظر بهذا الصدد ما نجده في كتاب ككتاب « مندلبوم » (١٠٢) من ان المؤلف يصوغ نموذجا للنمو الخمسي منطلقا من الواقع الموضوعي فقط : اليد العاملة التي يجب توزيعها بين مختلف المهام الاقتصادية ، اخذا بالاعتبار الثروات الطبيعية والمدة اللازمة لبناء مختلف التجهيزات الممكنة . ولم تخدم عملية الصياغة هذه اية اشارة الى التفوق المقارن .

الى هذه الصعوبات النظرية الاساسية ، والتي لا يمكن تجاوزها ، يضاف لدى منظري التفوق الجماعي ، الخلط بين النظرية والمذهب théorie et doctrine . وعلى افتراض ان الصعوبات التي يلاقيها تحليل « الرخاء الاقتصادي » قد حلت فيجب ان نلاحظ ان التوصيات التي يمكن ان يقدمها الاقتصاديون تقع عندئذ على الصعيد المذهبي . عندما نلاحظ ان اتجاها من الاتجاهات « يصعد الاشباع الاجتماعي الى حده الاقصى » رغم كون الانتاجية الفردية للاستثمار التي تعبر عنه انتاجية ضعيفة ، وان اتجاها آخر ، ذا مردودية مباشرة اكبر ، ليس هو الامثل من وجهة نظر الجماعة ، فما الذي يمكن ان نفعله لاجبار اصحاب المشاريع على التصرف بشكل معاكس لمصالحهم ؟

---

(١٠٢) Mandelhim « تصنيع المساحات المتاخرة » اوكسفورد ١٩٤٧ .

ج ـ التخصص الدولي وتوجه الاستثمارات في الاطراف نحو الصناعات والتقنيات الخفيفة .

نحو الراسمالية المبنية على اسوق الداخلية : التكامل الضروري بين الفروع الخفيفة والفروع الثقيلة .

في اقتصاد مغلق ، يؤدي مستوى معين من الدخل الوطني ، اذا رافقه توزيع معين لهذا الدخل ، الى وجهة معينة للطلب ، ويقتضي بالتالي وجهة خاصة للانتاج بما يتلاءم مع هذا الطلب .

الصناعات الاولى التي اوجدت في اوروبا استدعت تقنيات خفيفة نسبيا لانها تعطي مردودا اكثر . لكن نمو صناعة (كصناعة النسيج مثلا) يجعل الانتاج المتزايد في الفروع الاخرى (صنع الآلات مثلا) ضروريا . وقد تكون التقنية الاكثر مردودا في هذه الفروع تقنية أثقل . ماركس ، الذي درس اوالية قسمة الارباح بالتساوي ، اهتم بهذه المشكلة . في صناعة خفيفة يكون الربح الاصلي اكثر ارتفاعا . فتتدفق رؤوس الاموال ويتجمد السعر في مستوى « اسعار الانتاج » مؤمنا بذلك لجميع رؤوس الاموال تعويضا متساويا . الى ذلك ، اذا تجاوز حجم الانتاج ، على هذا المستوى من السعر، الحاجة الاجتماعية ، فان سعر السوق يتجمد على مستوى ادنى من « سعر الانتاج » . فتهرب رؤوس الاموال من فرع النشاط الذي يكون معدل الربح فيه قد أصبح متدنيا عن المعدل المتوسط في الفروع الاخرى . ويحصل التوازن النهائي عندما تتلاءم وجهة الانتاج مع الطلب الاجتماعي من جهة ، وتؤمن لجميع الرساميل تعويضا متساويا من جهة آخرى . أن ميل رؤوس الاموال الى التوجه المفضل نحو الصناعات الخفيفة هو اذن ميل محدود ، اذا جاز القول ، بحدود النمو الضروري ـ ولكن اللاحق فقط ـ الذي تحققه الصناعات التكميلية حتى ولو كانت صناعات اثقل .

لنلاحظ ان هذا التعريف مختلف الى ابعد الحدود عن التعريف الذي يرى ان الصناعة الخفيفة هي فبركة ادوات الاستهلاك وان الصناعة الثقيلة هي انتاج معدات التجهيز . يمكن ان نفهم جيدا ان انتاج الفحم الحجري يستخدم من اليد العاملة في وحدة راسالمال اكثر مما يستخدمه انتاج اشياء من المواد البلاستيكية . ويحصل كقاعدة عامة ان تكون الصناعات الاكثر « ثقلا » هي الاكثر شيوعا في قطاع انتاج المعدات الرساميل ، الامر الذي يساعد على الوقوع في مغالطات مؤسفة . مع ذلك فهناك صلة عميقة تربط بين الظاهرتين . اذا وضعنا ، في قطاع معين من الصناعة ، تقنية احدث موضع التطبيق فان متوسط الانتاج الوطني « يتثاقل » . ولكن انتاج ادوات

الانتاج يكون عندئذ قد ازداد اكثر من ازدياد انتاج ادوات الاستهلاك . « فتثاقل » التقنيات (التقدم) موازٍ لانتقال القوى الانتاجية من الانتاج النهائي الى الانتاج الوسيط . ولنذكر ان هناك صلة كذلك بين حجم المؤسسات، لجهة اليد العاملة المشغولة ، وبين درجة الغزارة الراسمالية . ففي الصناعة « الخفيفة » ، يكون « الدخول » اسهل . اذ يقتضي مقداراً اقل من رؤوس الاموال . من هنا ان المنشآت الصغيرة يمكنها ان توجد في هذه الصناعة بصورة اسهل مما في الصناعة « الثقيلة » .

اما في ظروف الانخراط الدولي ، فالامر على العكس . فعندما ينمو راسالمال ضمن اطار التبادل الخارجي ، وعندما لا يلعب توسع السوق الوطنية الا دوراً ثانوياً في النمو الراسمالي ، فان الادوات التكميلية الاثقل يمكن ان تستورد ، وعندئذ يكون التوجه التفضيلي للاستثمارات نحو الصناعة الخفيفة مدعوماً بالتخصص الدولي لدى البعض ، بينما يتم العكس لدى البعض الاخر ، اذ ترتفع حصة الانتاج الثقيل بصورة اسرع واسرع .

التخصص الدولي والنمو المحدود للصناعات والتقنيات في الاطراف .

نظرية التفوق المقارن تنصح البلدان « القليلة النمو » بالتخصص في الصناعة الخفيفة . هذه البلدان لا تصطدم بضرورة التزود بالمعدات الثقيلة التكميلية من انتاجها المحلي مباشرة . فهذه المعدات يمكن ان تستورد . كل امة يجب عليها ان تتخصص في ما هي متمتعة بالنسبة اليه ببعض التفوق . علماً بأن هذا التفوق انما يحصل لانها تملك عوامل الانتاج المختصة بانتاج هذه السلع بكلفة بخسة نسبياً . البلدان الراسمالية جداً تنتج معدات تستلزم كثيراً من راسالمال ، والبلدان المكتظة بالسكان تنتج معدات تقتضي كثيراً من العمل .

بديهي ان هذا التخصص للبلدان القليلة النمو يكون ملائماً للمصلحة الظاهرة ، اذ ان الكسب ، عند التبادل ، يكون بديهياً ، لكن القضية هنا لا تتعدى الظواهر . اذ ان شرط التخصص هو ان البلد « المتخلف » ، حيث يكون العمل اكثر وفرة ، يدفع لهذا العمل بمعدل ادنى من ذاك الذي يدفع له في البلد « النامي » ، لقاء انتاجية مساوية . هذا التوجه يحدد عندئذ وتيرة تعاظم ابطأ . ان مصلحة صاحب المشروع المباشرة تدخل اذن في تعارض مع فائدة المجتمع المنظور اليها من زاوية اقل ضيقاً . نظرية التفوق المقارن يعوزها اتساع الافق .

والحق ان استثمار رؤوس الاموال في اخف الصناعات الممكنة يخدم مصلحة صاحب المشروع المباشرة ، شرط استيراد المعدات الثقيلة اللازمة لتزويد السوق تزويدا متوازنا . ثم انه يصار الى تنبيه المخططين في البلدان الفقيرة الى خطر الاقتداء بالتقنيات المتقدمة اكثر في البلدان النامية . كما يصار الى نصحهم بتبني التقنيات المتأخرة التي يقل فيها « استخدام راسالمال » . صحيح انه يؤخذ تماما في الاعتبار ان هذه التقنيات ، اذا كانت اكثر مردودا بالنسبة لصاحب المشروع في البلدان الفقيرة ، فذلك يعود بالضبط الى الاجور المنخفضة . مع ذلك فان الموقف يتخذ فقط من وجهة النظر الفردية التي تماثل سلفا بين مصلحة المنشأة الواحدة وبين المصلحة الجماعية . اما من وجهة النظر الاجمالية فليس لهذا الحساب الفردي اي معنى . فالاستثمار الشديد الخفة يقتضي استثمارا تكميليا ثقيلا جدا ، والصناعة الاقل خفة يصحبها نمو لصناعات اخرى اقل ثقلا . اما المهم فهو الانتاجية الاجتماعية وحدها .

ان امكانية اللجوء الى التبادل الخارجي هي التي تسمح بخلط المصلحة الفردية بالمصلحة الاجتماعية : والحق انه اذا كان الاستثمار الاخف اكثر مردودا بالنسبة للمنشأة الواحدة فهو كذلك ايضا بالنسبة للمجتمع ، اذ انه ليس ثمة حاجة ، داخليا ، لانتاج السلع التكميلية الاثقل ، فما علينا الا ان نستوردها وندفع ثمنها صادرات من الادوات الخفيفة . في مثل هذا التخصص يربح المجتمع على المدى القصير ، اما على المدى الطويل فهو خاسر حتما .

هذه الصلة بين الاستثمار الخفيف واستيراد المعدات الثقيلة التكميلية هي صلة قوية جدا بحيث ان جميع سياسات النمو التي تولي الاولوية للصناعات الخفيفة تضع نصب اعينها حتما الانخراط الدولي . عندئذ فقط تتدخل قضية الاولوية لاعتبارات التوازن الخارجي . ذلك انه اذا كان من المفيد ، على المدى المباشر ، ان تنصرف البلدان « القليلة النمو » للصناعة الخفيفة ، فيجب كذلك ان تتمكن من دفع ثمن الواردات الثقيلة التكميلية . الان صادرات البلدان المتخلفة لا تتعلق بها هي بل تتعلق بالوضع في البلدان النامية . فيجب اذن ان يؤخذ بالحسبان مفاعيل الاستثمار على ميزان المدفوعات ، الذي يجب ان يكون متوازنا حتى يتمكن هذا الاستثمار من استنفاد مفاعيله على الدخل الوطني .

وختاما ، من المهم التذكير بان تقسيم العمل هذا (صناعات ثقيلة في

المركز ، وصناعات خفيفة في الاطراف) لا يقابل الا مرحلة واحدة من مراحل التخصص الدولي ، وصحيح ان هذه المرحلة ما زالت راهنة . ولكن ، في المستقبل ، اذا لم تعد الصناعات الاكثر حداثة تتصف كما هي حتى اليوم بطابع « الثقل » ، بل بطابع « التكوين العضوي للعمل » (١٠٣) ، مفسحة امام العمل الماهر مجالا اكبر (١٠٤) ، فان تقسيما جديداً غير متكافيء للعمل، مبنيا على هذه الظاهرة الجديدة ، من شانه ان يعيد التقسيم السابق الى مكانه الصحيح – تاريخيا – الذي تناولناه هنا بالتحليل .

ب – التخصص الدولي وتحويل الاواليات التضعيفية .

١ – نظرية المضاعف والمسارع .

معنى هذه النظرية في ظروف التخصص الدولي غير المتكافيء .

لقد ابرز الاقتصاد الحديث الطابع التضعيفي لمعظم الظاهرات الاقتصادية فهو يميز عادة بين المفاعيل « الابتدائية » les effets primaires التي يقع مجراها مباشرة بعد ان يكون التحول المعتبر تحولا محركا قد تدخل في المعطيات الاقتصادية ، وبين الظاهرات « الثانوية » secondaires التي تستنفد مفعولها خلال سلسلة الحقبات المتتابعة ، اللامتناهية من الناحية النظرية . وحقيقة القول ان الفكرية التقليدية حول « التوازن العام » كانت تقوم بتمييز لفظي مماثل . فقد كانت مجمل المفاعيل المباشرة التي تتعلق بتعديل مستقل « للتقنية » او « للاذواق » ، وهما التحولان الكبيران المستقلان في المنظومة الحدية ، تشكل « المفعول الابتدائي » لهذا التحول . هذا المفعول كان النتيجة الفعلية للتعديل الذي كان يلعب دور « السبب » . كل المنظومة ، المفترضة في توازن عند البدء ، كانت تفقد توازنها بفعل هذا المفعول الابتدائي . عندئذ كانت تدخل الاواليات « التصحيحية » mécanismes réajusteurs للقيام بعملها . واذ يصبح المفعول الابتدائي بدوره سببا ، فقد كان يحدد دخول « قوى التوازن » في اللعبة ، تلك القوى التي تساعد المنظومة بكاملها على الوصول الى توازن عام جديد او على استعادة توازنها القديم . اما النظرية الحديثة فقد اعرضت عن العثور بأي ثمن على « قوى توازن » . فاقتصرت والحالة هذه على وصف التبدلات التي تحصل في الزمان – مرحلة تلو مرحلة – في المنظومة العامة . ففي نهاية

---

(١٠٣) حسب تعبير موفق جدا لعمانوئيل (التبادل غير المتكافيء) .

(١٠٤) R. Richta « الحضارة على المفترق » انتروبوس ١٩٦٩ .

المرحلة الاولى نجد انفسنا حيال منظومة معينة ، مختلة التوازن طبعا . هذا الاختلال في التوازن يؤدي بالمنظومة ، خلال المرحلة الثانية ، الى اختلال آخر وهكذا الى ما لا نهاية . عندئذ لا يصار الى الادعاء مطلقا ان المنظومة تتجه نحو اي توازن كان . بل يصار الى التأكيد على ان العلم الاقتصادي لا مهمة له سوى ان يتبين السلسلة المتعاقبة التي تتدرج وفقا لها تسلسلات الوقائع السببية . فهذا التسلسل يضع موضع الفعل بعض القوى التي تسعى الى اعادة التوازن للمنظومة التي اختل توازنها في المرحلة الابتدائية ، كما يضع موضع الفعل بعض القوى الاخرى التي تسعى ، على العكس ، الى توليد اختلالات جديدة في التوازن . ان نمط تتابع هذه الاواليات زمنيا ، وسرعة استجابة المتحولات لتبدلات المتحولات الاخرى ، هما وحدهما اللذان يحددان التطور الفعلي للمنظومة بكاملها . وواضح كل الوضوح ان هذه الطريقة في تحليل المنظومة الاقتصادية تتأثر كليا بالمدرسة التجريبية .

كان « فيسكل » اول من اعطى مثلا عن الاوالية « التجمعية » التي يؤدي نمط تدخل مختلف القوى الاقتصادية فيها الى ازدياد حدة الاختلال الابتدائي في نهاية الامر . كما ان نظرية « اللولب التضخمي » « La spirale inflationniste » هي من نفس الطراز .

لكن هناك اوضاعا ينتهي فيها السير المتعاقب للاواليات الاقتصادية الى توازن جديد . بين قيم مختلف الكميات الاجمالية لدى الانطلاق ولدى الوصول ، يمكننا ان نبين ، بما لا يقبل الشك ، وبطرائق رياضية بسيطة ، « مضاعفات » « تلخص » تطور الوضع . احدى هذه الظاهرات هي « المفعول التضعيفي » l'effet mulitiplicatif للاستثمار ، الذي يعبر عن ان الاستثمار « الابتدائي » يستدعي سلسلة من الاستثمارات اللاحقة . فالاستثمار الابتدائي بوسعه اذن ان يعتبر كقطب للنمو اللاحق ، فهو الذي يسير اواليتي التراكم : المضاعف الذي يقيس العلاقة بين الاستثمار « المستقل » وازدياد الدخل الذي يتولد عنه ، والمسارع الذي يقيس العلاقة بين زيادة سببية معينة للاستهلاك والزيادة المستمدة من الاستثمار او الناشئة بفعله .

La relation entre une augmentation causale de la consommation et l'augmentation induite de l'investissement .

ما هو المسلك العام لسير هذه الظاهرة التضعيفية ؟ استثمار جديد ،

مستقل ، حصل في وقت معين . هذا يعني ان ثمة قوى انتاجية قد تقلت من الانتاج « النهائي » الى الانتاج « الوسيط » . الاستثمار الجديد المحقق في قطاع الانتاج « النهائي » يستلزم ، في الواقع ، استثمارا تكميليا في قطاع الانتاج « الوسيط » . فاذا لم تتغير التقنية المستعملة ، يستمد الاستثماران سوية مواردهما من اليد العاملة من التعاظم السكاني ، وذلك بنسب معينة يتصف بها الاقتصاد المعني . في هذه الحالة يحصل مجرد تضخم في الانتاج ، ويبقى دخل الفرد ثابتا على حاله . اما اذا كانت التقنية جديدة ، فالاستثمار التكميلي في الانتاج الوسيط يجمد من اليد العاملة نسبة اكبر مما كان يحصل في السابق . وفي هذه الحالة ، وهي وحدهـا الحالة التي تهمنا لانها تعبر عن تقدم فعلي ، يزداد دخل الفرد . اذا بقي استهلاك الفرد الفعلي ثابتا على حاله فان « التوفير » يتزايد . فما هو المصير المخصص لهذا « التوفير » ؟ لنفترض انه صير الى « استثماره » ، اي انه شكل بين يدي المالك تلك السلفة التي تتيح له ان يحرك بعض القوى الانتاجية من مكانها ، اي ان يرفع مستوى الانتاج الفردي في المجتمع خلال فترة ثانية . فاذا بقي الاستهلاك ثابتا بشكل دائم ، تستطيع هذه العملية ان تستمر الى ما لا نهاية . وعلى هذا القياس يمكننا القول ان الاستثمار « المستقل » قد افسح مجال الامكان امام السلسلة اللامتناهية للاستثمارات « الثانوية » . ويكون مفعوله التضعيفي لا متناهيا . هذا يعني بتعبير آخر ان اول استثمار حصل في البشرية قد افسح مجال الامكان امام كل التقدم اللاحق الذي حققه المجتمع ، مما يشكل اعترافا بالعجز : فالمشكلة المطروحة لا فائدة منها .

هنالك فائدة في تحليل سير هذه الاوالية على مرحلتين : فتدرس في المرحلة الاولى تلك الاوالية التي يتمكن الاستثمار الجديد بواسطتها من دفع مستوى الدخل (« المضاعف ») ، وتدرس في المرحلة الثانية تلك الاوالية التي يتيح تعاظم الدخل بواسطتها استثمار التوفير (« المسارع ») . عندئذ يبدو النمو كعملية لا حدود لها ، تترابط خلالها مفاعيل المضاعف والمسارع بتسلسل لا نهاية لـه .

أ) ــ تناقضات المضاعف — Les paradoxes du multiplicateur

المضاعف هو العدد الذي يقيس النسبة القائمة بين الاستثمار الذي يعتبر استثمارا مستقلا وبين تعاظم الدخل الذي يحدده هذا الاستثمار . لقد اعطاه « كينز » موقعا ستراتيجيا من الدرجة الاولى في عملية تحديد مستوى النشاط .

المضاعف الكينزي

يهتم « كينز » بسلوك الطلب لا بسلوك العرض . الطلب يخلق دائما عرضه الخاص ، لكن العرض لا يخلق دائما طلبه الخاص : هذه هي مسلمة « النظرية العامة » . اذا افترضنا اذن ان الدخل الاجمالي د قد ازداد ، لسبب من الاسباب ، بمقدار Δ د ، فان هذا الدخل الاضافي ينفق في جزء منه ، ويوفر في الجزء الاخر . اذا كانت ق ، القابلية الوسطية للاستهلاك ، ثابتة على حالها ، فان ازدياد الاستهلاك يكون بمقدار ق Δ د . هذا الطلب الجديد يخلق عرضه الخاص ، فالدخل يتعاظم اذن بمقدار ق Δ د . في فترة ثانية ، يولد هذا التعاظم ق Δ د في الدخل ، تعاظما ثانيا في الاستهلاك بمقدار ق٢ Δ د . وهكذا الامر في مرحلة ثالثة ثم في مرحلة رابعة وهلم جرا . اخيرا ، وفي نهاية سلسلة لا متناهية من الفترات ، يكون الدخل قد ازداد بمقدار Δ د + ق Δ د + ق٢ Δ د + ق٣ Δ د + ... = $\frac{\text{س}}{\text{س} - \text{ق}}$ * Δ د حيث الكمية ك = $\frac{\text{س}}{\text{س} - \text{ق}}$ تقيس قيمة المضاعف .

هذه النظرية حول المفاعيل التضعيفية لكل تعاظم في الدخل هي ، كما نرى ، نظرية عامة تماما (١٠٥) . و « كينز » نفسه يعطيها تفسيرا خاصا في حال ان الازدياد الاصلي في الدخل يكون قد نشأ عن استثمار مستقل . والحق ان الدخل الاجمالي ، بالنسبة لكينز ، مساو لحاصل جمع الاستهلاك والاستثمار . في هذه الحال ، يقيس المعامل «ك» النسبة القائمة بين التبدل المستحدث او الناشيء في الدخل la variation induite du revenu وبين التبدل الفاعل في الاستثمار المستقل او الموجه له la variation inductrice de l'investissement autonome

فضلا عن ذلك تنبغي الاشارة الى ان « الفترات » الموصوفة اعلاه تكون ، في راي كينز ، فترات قصيرة ، اذ ان الطلب يخلق عرضه الخاص بسرعة كبيرة ، بحيث ان المضاعف يستنفد عمليا كل مفاعيله في وقت محدود نسبيا . ولنذكر اخيرا ان كينز ، في هذا التحليل ، لا يعول اهمية كبيرة على متابعة مصير حصة الدخل الموفر . ونحن سنرى ان المضاعف يفقد كل معناه فيما لو صير الى استثمار هذا التوفير . فيجب الافتراض ، والحالة هذه ، انه سيكتنز .

---

* = استثمار

(١٠٥) يعود تعميم نظرية المضاعف الى Goodwin في « الاقتصاديات الجديدة » الفصل ٣٦ (المضاعف) نيويورك ١٩٤٨ . انظر ايضا Haberler « الازدهار والانكماش » الفصل ١٣ .

اذا استعدنا التحليل الكينزي عن كثب لرأينا السبب في كونه غير صالح بالنسبة لحالة « التخلف » . فكينز يلاحظ ان الازدياد المستقل للدخل ينفق في قسم منه ، ويوفر في القسم الاخر . وهو يؤكد بعد ذلك ان القسم المنفق من هذا الدخل الاضافي يخلق عرضه الخاص . لنلاحظ ان الامر ليس كذلك ، الا اذا كان الطلب يخلق عرضه الخاص بواسطة الانتاج . هذه الواسطة التي يهملها كينز واسطة جوهرية . ففي بلد يفتقد الى القوى الانتاجية الحرة ، لا يلبث الطلب الاضافي ان يتلاشى في خضم ارتفاع الاسعار . ان عدم مرونة العرض في البلدان المتخلفة يؤدي الى نفس النتيجة.

اهمال هذه الواسطة الجوهرية اذن ، هو الذي يسمح لكينز بالتأكيد على ان الطلب يخلق تلقائيا عرضه الخاص . وهذا التبسيط اياه هو الذي يسمح له بان يهمل ، في تحليله للمضاعف ، مصير التوفير . حتى اذا ادخلنا من جديد مفهوم « الانتاج » ضمن اطار التفكير المبني على تحليل « الانفاق » عند كينز ، لتهافت قسم كبير من نظرية المضاعف . عندما يكون بوسع الطلب ان يخلق عرضه الخاص ، معنى ذلك ان الانتاج بوسعه ان يزداد ازديادا فعليا . ولكن لكي يزداد فعليا يجب على اصحاب المشاريع ان يستثمروا . واذن ينبغي ان يكون القسم الموفر من الدخل الاضافي الفاعل او الموجه مستثمرا ، في قسم منه على الاقل ، حتى يزداد العرض كجواب على تعاظم الطلب .

الا تدحض التجربة في البلدان المتخلفة هذا التأكيد لتؤيد وجهة نظر كينز ؟ انتاج القطن في مصر يمكن ان يزداد بفضل عمالة اكثف لليد العاملة ، دون استثمارات جديدة . لنلاحظ هنا ، كما في اي مجال آخر ، ان الطلب يخلق عرضه الخاص بواسطة الانتاج (الذي يمكن ان يزاد بفضل احتياطي البطالة) . ولنضف ان الطلب الذي يخلق هنا عرضه الخاص هو الطلب الاجنبي (الذي يحول الزراعة عن انتاجها القديم) وليس الطلب المحلي « الجديد » (« الابتدائي ») .

فتعاظم الطلب المحلي لن يتناول بالضبط هذا المنتوج ، بل انه سينصب على الانتاج المعيشي وعلى الانتاج المانيفاتوري . ولنضف ايضا ان مجرد العمالة الاكثف لليد العاملة تقتضي من صاحب المشروع (وهو هنا ملاك كبير) ان يقوم ، خلافا لما يبدوظاهريا ، باستعمال سلفة من رأسالمال الاضافي ، اذ ان راسالمال ينبغي ان يستعمل سلفا من اجل شراء معدات التجهيز ، او البذور الخ .. وكذلك من اجل دفع الاجور . ان المفهوم الشائع الذي يجعل

« راسالمال » متمثلا بـ « معدات التجهيز » هو مفهوم ينطوي على غموض . المفهوم الماركسي ، الذي يضمّن راسالمال تلك السلفة المسبقة التي ينبغي على صاحب المشروع ان يقوم بها من اجل شراء قوة العمل (راسمال متحول)، هو وحده الذي يساعد على تجنب اخطاء النظرية الشائعة . واخيرا ، وعلى الاخص ، فالنموذج هنا خاص جدا . اذ يصار هنا الى معاينة توجه الزراعة في اتجاه جديد ، اي استبدال انتاج بانتاج آخر . الا ان النموذج الاعم ليس هذا الذي ذكر ، بل هو يتصف بأن الطلب الجديد يستلزم انتاجا اضافيا لمنتوج ما ، دون التنقيص من انتاج آخر . من اجل الحصول على مزيد من القطن في الفدان الواحد او من اجل التمكن من تكريس مزيد من الفدادين لزراعة القطن ، دون تنقيص انتاج الزراعات الاخرى (اي الحصول على مزيد من القمح .. الخ بالفدان الواحد) ليس هناك الا وسيلة واحدة : زيادة استعمال راسالمال ، زيادة غزارة استعماله في الفدان الواحد . هكذا نعود فنقع على تأكيدنا العام جدا : من ان الطلب الذي يخلق عرضه الخاص بواسطة الانتاج يستلزم استثمارات جديدة .

واذن ، ما هو المصير الذي يبقى لحصة الدخل « الموفر » ؟ اذا صير الى استثمار كل هذا الدخل من اجل تامين تكييف العرض مع الطلب ، فاننا نقع من جديد في الحالة « الكلاسيكية » : قسم من الدخل ينفق على ادوات الاستهلاك ، والقسم الباقي على شراء ادوات الانتاج المعدة بالضبط لاتاحة انتاج تلك الادوات المطلوبة للاستهلاك . فلا يعود ثمة اي معنى للمضاعف . تصبح قيمته لا متناهية . هذا يعني ان الطلب لا يشكل الحد الاعلى للانتاج . بل العرض هو الذي يلعب هذا الدور . فالمضاعف يحتفظ فقط بقيمة متناهية عندما يصار الى اكتناز قسم من التوفير ، على ان يستثمر القسم الاخر من اجل ان يتمكن الطلب من خلق عرضه الخاص . في هذه الحالة فقط يمكن ان نقول ان الانتاج محدود بواسطة الطلب ، وان المضاعف له قيمة متناهية (١٠٦) .

---

(١٠٦) انظر بهذا الصدد Oscar Lange « نظرية المضاعف » (Ec. Rév. 1943) ; Nogaro « القيمة المنطقية للنظريات الاقتصادية » فصل ١٧ ، Stopler « ملاحظة حول المضاعف » (Ec. Internazionalle aout 1950) . Bettelheim « الدخل الوطني، التوفير والاستثمار عند ماركس وكينز » (R.E. Po No 2 - 1948) ، « اوجه جديدة لنظرية العمالة » ـ (دراسات عليا ، باريس ١٩٥٢) ، Klein « نظريات الطلب ←

في فرضيـة الاكتنـاز قسم من التوفير ، نفهم جيداً ان يكون لتعاظـم الدخل دائمـا مفاعيل تضعيفية . لكـن هذا الاكتناز ينشأ عن ان الطلب الجديد يقتضي ، حتى يخلق عرضه الخاص ، ان يستثمر قسمـا فقط مـن التوفير . في هذه الحالة لا يكـون استثمار كل التوفير استثماراً ايراديا. فالجسر يبنى بيـن نظريـة الاكتناز وبين تحليـل مقتضيات الانتاج دون المرور بوسـاطـة ذلك العامل النفسـاني — الفعاليـة الحديـة لراسالمال — الذي يشكل اضعف نقطـة في النظريـة الكينزيـة ، ودون المرور بوساطة معدل الفائدة وبتفضيل السـيولة ، الامران اللذان يلزمـان كينـز بقبـول الكمويـة النقديـة . هذا التزايـد الاول الدخل ، يمكـن ان ينشأ عـن استثمار انتاجـي (اي عـن استثمار حقيقي يزيد كتلة ادوات الاستهـلاك الموضوعـة بمتناول المجتمع زيادة فعليـة) ، كمـا انه قـد ينشأ عـن « استثمار مزيف » : اذ تدفع الدولة للعاطلين عن العمل ، فتحقـر بذلـك فجوات ثم تردمها . هذه الصيغـة الثانيـة من تعاظم الدخل هي التـي يكـون لهـا المفاعيل التضعيفيـة الكبرى لانهـا تعبر عـن نفسهـا بشكـل كامل عبـر تعاظم الاستهلاك دون تعاظم التوفير . وبديهي انه يمكـن الحصول على نفس النتيجـة بسـاطـة بفضل توزيع النقـد دون مقابل او تفطيـة Sans contrepartie تقوم به الدولة . وبمـا اننا قد افترضنا ، في كـل عمليـة التفكير هذه ، ان الاسعار ثابتة على حالها ، فـان هذا يعني فقط ان زيادة مستوى الاجور الفعليـة توسع الطلب وتخلق امكانية ايجـاد استخدام ايرادي للتوفيـر الذي ينبغي أن يغذي الاستثمـار اللازم حتى يتكيف الانتاج مع مستوى الطلب الذي اصبح اكثر ارتفاعا .

ان نظرة كينز الخصوصية جدا تنشأ عن انه يضع الانفاق في مركـز تحليل ولادة الدخل : غيـر انه اذا كـان الانفـاق ضروريـا للسيرورة الاقتصـادية ، فهـو غير كاف على الاطلاق من اجل تأميـن ولادة الدخل . كذلك ينبغي ان يعقب الانفاق انتاج فعلي ، هـو وحده الذي يشكل المقابل

« الفعلي والفعالة » Mstislaski ; (J. P. E. 1947) « بعض المسائل المتعلقـة بفعالية الاستثمار » Shigeto Tsuru , (Sowict Wissenschaft No 4 - 1949) « حول ترسيمات اعادة الانتاج » (في « نظرية النمو الراسمالي ») ، Sweezy « نظرية النمو الراسمالي » (لندن ١٩٤٩) ، Strumilin « عامل الوقت في مشاريع استثمار راسالمال » (Int . Ec . Paprs No 1) .

او التغطية للدخل الفعلي . هـذا الاستثمار الفعلـي يستخـدم بالضبـط التوفير الذي يهمل كينز مصيره في تحليله للمضاعف . فاذا كانت هذه الزيـادة في الانتاج الفعلـي لا تستوجب ، من اجل الاجابة على الطلـب الاضافي ، الا استثمار قسم فقط مـن التوفير ، فـان تحليلات المضاعف تستعيـد عندئذ صحتها ، شرط ان تستبدل « قابليـة الاستهلاك » بـ « قابليـة الاستهلاك والاستثمار » . او ان تستبدل قابليـة التوفير بقابلية الاكتناز ، ممـا يؤدي الى نفس النتيجـة .

هل يحتفظ تحليل المضاعف بصحته ، وفقا لهذه الشروط ، فـي البلدان المتخلفـة حيث يصار بالضبط الى اكتناز القسم الاعظم من التوفير؟ ينبغي ان نجيب بالنفي على هذا السؤال ، رغم ان ذلك قد يبدو مغالطـة . لننظر في الواقع الى اسباب الاكتناز في هذه البلدان والى الاشكال التي يتخذهـا .

بالنسبة لكينز ، يصار الى اكتناز قسم من الدخل نظرا لتفضيـل السيولة الذي يعبر عـن نفسه بواسطـة معدل الفائدة . لكـن الحق ان الاكتناز في الاقتصادات ما قبل الراسمالية لا يعـود الى تفضيل السيولـة ابدا . بل يعـود الى امر بنيوي ،هـو ان الفئات الاشد غنى ، الملاكـون العقاريـون ، ليست مضطرة الى استثمار قسم من دخلها لكي تؤمن لنفسها دخـلا مستقبليا . فهؤلاء الافراد بوسعهم اذن أن يؤمنوا استهلاكهم ، ان يحتفظوا بتوفيرهم دون ان يستثمروه . هذا الاكتناز الذي كان يتم بمراكمة « القيم الفعلية » (ذهب او اراض) اخـذ يتخـذ شيئـا فشيئـا صيغة اكتناز العملة المحلية . اذا كـان الاكتناز يؤدي الى مراكمة كتل من الذهب، فيجب أن نعتبره استهلاكا فاخرا ، لان الذهب ينبغي ان يدفع مقابلـه صادرات فعلية . اما اذا كـان المكتنزون يشترون الاراضي ، فـلا يمكننـا ان نعتبر الاكتناز « هوة بلا قرار يتلاشى فيها الطلب » . والحق ان الاموال المكتنزة ، ثـم المخصصة لشراء الاراضي تنتقل الى ايدي افراد آخرين . فالطلب قد انتقل ، قد تحول من يد الى يد ، لكنه لم يجدب ولم يعقم . الا ان جاذب الارض هذا يفاقم ، مع الزمن ، عدم تكافؤ التوزيع في البلـدان المتخلفة . وملكية الثروة الجوهرية في هذه المجتمعات الزراعية — ونعنـي الارض — تصبح متمركزة اكثر فاكثر . هذا التمركز للملكية لا يتم دون ان يفعل فعله على مستوى تعويض عمل الفلاحين الذين اصبحوا محاصصين او عمـالا زراعيين ، ومن ثم ، على الطلب النهائي لادوات الاستهلاك . فاذا

اتخذ الاستهلاك اخيرا صيغة مراكمة العملة او السندات الخطية ،يبقى ان نعلم ما اذا كانت كمية العملة لا تتلاءم تلقائيا مع الحاجة الاقتصادية ، بحيث أن هذا الاكتناز يكون عقيما من حيث مفاعيله على العمالة ، لكنه يحتفظ بكامل وظيفته بالنسبة للذي يكتنزه : مراكمة المقدرة الامكانية على الشراء او تدعيم سلطته الاجتماعية .

فالاكتناز في البلدان المتخلفة لا يشكل اذن « هروبا » يحد من الطلب. واذا كان الاكتناز يعوق النمو فلانه شيء شبيه بالاستهلاك الفاخر . انه يساهم اذن في تقليل غزارة الجهد الضروري للتوفير والاستثمار ، غير ان الاستثمار الفعلي وحده هو الذي يرفع مستوى الانتاجية في المجتمع.

ولنلاحظ على كل حال انه عندما يتخذ الاكتناز شكل مراكمة الاوراق المصرفية يصبح مضرا بالنمو ، وذلك بتعديل وجهة السيرورة الطبيعية للطلب . اذا كان البنك المركزي في البلدان المتخلفة عاجزاً عن ملاءمة كمية النقد مع « الحاجة الاقتصادية »،فان جذب كمية كبيرة من الوحدات النقدية بواسطة الأكتناز بوسعه ان يؤدي الى نفس المفاعيل التي يحدثها الاكتناز في البلدان النامية ، وذلك بان يحد هذا الجذب من حجم النقد الموضوع في متناول المنظومة الاقتصادية. ان المناداة بمثل هذا القول تدل على ضيق في النظر تمليه الكموية . ألا تلجأ المصارف الاجنبية، في الواقع ، الى اصدار مزيد من النقد بصورة آلية ، لكي تلبي بالضبط حاجات المنظومة الفعلية ؟ هنا ايضا لا يمكن ان يكون النقد مسؤولاعن اختلال جوهري بعيد في التوازن . وفي اية حال ، ففي البلدان النامية نفسها ، لا يعود ضرر الاكتناز الى كونه يسحب النقد من المنظومة .هنا ايضا الا يكون الاكتناز « اضطراريا » ، بمعنى انه ليس « مقصودا » لاسباب تتعلق بتفضيل السيولة ، بل مفروضا على المنظومة لاسباب فعلية ؟

ان حجما معينا من الانتاج يترافق حكما مع توزيع معين للدخل بين الاجور المنفقة على شكل معدات استهلاك ، وبين الارباح المنفقة في قسم منها ، والموفرة في القسم الاخر ثم المعاد استثمارها ، او المكتنزة اذا لم يكن الاستثمار ايراديا . استثمار كل الربح لا يكون ايراديا الا اذا كانت النسبة القائمة في التوزيع بين الاجور المنفقة والارباح الموفرة ، هي نفس النسبة الموجودة في الانتاج بين قيمة ادوات الاستهلاك وقيمة معدات التجهيز اللازمة لصنع ادوات الاستهلاك هذه . غير ان النسبة القائمة بين

قيمة ادوات الاستهلاك وقيمة معدات التجهيز اللازمة لهذا لانتاج ،مرتبطة بمستوى التقنية المستعملة . هناك تقنية معينة تسمح ، في درجة معينة من نمو المعارف البشرية ، بالانتاج المادي الاقصى . واصحاب المشاريع يجدون انفسهم ، بفعل المنافسة ، ملزمين بتبني هذه التقنية . لا شك في ان انخفاض الاجر يؤدي الى استعمال تقنيات اشد تأخرا . لكن هناك حدا ادنى لا يمكن الذهاب الى ما دونه مهما كان الاجر . اما من حيث نسبة الاجر الى الربح ، فليست مرتبطة بنسبة القوى بين اصحاب المشاريع والمأجورين ، وهي نسبة تحدد مستوى الاجر الفعلي ؟ فاذا افترضنا والحالة هذه ان الاجر الاجمالي الفعلي قد بقي ثابتا على حاله خلال عملية النمو ، في حين ان التقدم يتيح زيادة الانتاج الشامل ، وبالتالي زيادة حصة الارباح ، لرأينا ان اختلال التوازن لا يلبث ان يحصل . بصورة اعم يحصل اختلال التوازن عندما تزداد نسبة الربح الى الاجر بسرعة اكبر من ازدياد نسبة قيمة معدات الانتاج الى قيمة ادوات الاستهلاك . هذه النسبة الاخيرة ترتفع هي نفسها مع التقدم عندما يقتضي هذا الاخير استعمالا اغزر لرأسالمال . فاذا كان الامر كذلك يحصل عندئذ « نقص في الطلب » واكتناز اضطراري . ويستعيد تحليل المضاعف معناه . وتكون قيمة هذا المضاعف متناهية .

فاذا اعدنا النظر الان في بلداننا المتخلفة ، حيث كل الدخل الموفر يكتنز بالقيمة الفعلية ،اي يستهلك ، لرأينا ان قابلية الاكتناز الكينزية تزول ويصبح المضاعف لا متناهيا . اذا كان تطور نسبة الارباح الى الاجور في هذه الاقتصادات ، ليس اسرع من تطور نسبة قيم معدات التجهيز الى قيم ادوات الاستهلاك ، فان الاكتناز بالعملة المحلية لا يمكن ان يكون له اي مفعول سيء ، لان النظام النقدي لا يلبث ان يطلق ضمن الدائرة ، وبصورة آلية ،كل الأموال التي انتزعت منها بواسطة المكتنزين. هنا ايضا يكون المضاعف لا متناهيا . هذا يعني اذن ان الانتاج لم يعد محدودا بحدود النقص في الطلب . واذن فالعرض هو الذي يشكل الحد الأعلى للانتاج . وهذا العرض لا يمكن ان يزاد الا باستثمار فعلي .

اذا كان هذا الاستثمار يولد « مفاعيل تضعيفية » فان ذلك يتم بالاتجاه التالي : في هذه البلدان ، حيث تكون معدات التجهيز قليلة الاستغلال ، يتيح الاستعمال الاغزر لهذه المعدات تعاظما كبيرا نسبيا في الانتاج ، كما يتيح تعاظما في التوفير اذا كانت الاجور ثابتة . فهو

يتيح اذن استثمارا ثانويا هاما . وهنا نصبح بعيدين كل البعد عن التحليل الكينزي . فهذا التحليل بوقوعه على صعيد التداول ، شأنه شأن كل الاقتصاد الجامعي ، وبتهربه للسبب ذاته من تحليل علاقات الانتاج ، يفشل في طرح المشاكل الصحيحة .

تصدير الارباح والغاء « المفاعيل التضعيفية » للاستثمار في الاطراف(١٠٧).

يشكل الاستثمار الجديد ، في البلدان « المتخلفة » كما في غيرها ، طلبا اضافيا . والطلب الجديد يحدد في فترة لاحقة انتاجا اضافيا يحصل عليه بفضل استثمار جديد . فالتوفير يجد اذن ، في جزء منه على الاقل ، توظيفا ايراديا . فاذا كان التوفير المستخلص من تعاظم الدخل الناشيء عن الاستثمار الاول ، ارفع من الاستثمار اللازم من اجل الحصول على الاضافي من الانتاج الذي ينبغي ان يشكل مقابلا او تغطية لحصة الدخل الاضافي المنفق ، فان كل التوفير المستخلص من التوزيع الاول للدخل لا يمكن ان يستثمر بصورة ايرادية خلال الفترة الثانية .

في نهاية الفترة الاولى يولد الاستثمار الابتدائي استثمارا ثانويا . لكن قسما من التوفير اصبح الان وفيرا للغاية ، ومكتنزا . في الفترة الثانية يؤدي هذا الاستثمار الثانوي نفسه الى توزيع في الدخل . ان اشباع الاستهلاك الاضافي ، وهو اشباع مواز لانفاق قسم من الدخل ، يقتضي استثمار جزء من التوفير المستخلص من هذا الدخل الاضافي اياه . في نهاية هذه الفترة الثانية يكون الاستثمار الثانوي قد ولد اذن استثمارا ثالثيا . مرة اخرى يصار الى اكتناز قسم من التوفير الجديد . ويتجه الوضع سريعا نحو التوازن . هنا يكون ثمة مضاعف قيمته متناهية . فهل ان ترسيمة المضاعف هذه صالحة في ظروف التخلف ؟

بصورة عامة ، وفي ظروف نمو للراسمالية القليلة التقدم ، يمكن ان يصار الى استثمار التوفير بكامله (نضرب هنا صفحا عن الدورة). اذ ينبغي ، للاجابة على تزايد الطلب في هذه البلدان ، ان يستثمر كل

(١٠٧) O. okyar « النظرية الكينزية والبلدان المتخلفة » (التقرير الفصلي لاتحاد المستقلين الكهربائيين في بلجيكا ، تموز ١٩٥٢). Rao « الاستثمار ، الدخل والمضاعف في الاقتصادات المتخلفة » (Ind . E.R. Fév . 1952) « العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي » (Ind . E.R . Août 1952).

التوفير . وتكون قيمة المضاعف هنا مرتفعة ، لا لان قابلية الاستهلاك قوية وحسب (قابلية الاستهلاك بالمعنى الكامل ، اي قابلية استهلاك المواد النهائية مضافا اليها قابلية اكتناز القيم الفعلية وقابلية الاستثمار من اجل انتاج المواد النهائية) بل لان هذه القيمة (قيمة المضاعف) هي قطعا قيمة لا متناهية، لان ليس ثمة اكتناز اضطراري. والحق انه اذا كانت الاجور في الاطراف ضعيفة ، ولكن التقنيات المستعملة متقدمة وشبيهة بتلك التي في البلدان النامية ـ وهذا واقع الحال ـ فان التوازن الشامل بين طاقة الانتاج وطاقة الاستهلاك في المجتمع لا يمكن تحقيقه : فالارباح ـ المرتفعة هنا ـ لا يمكن ان يصار الى استثمارها من جديد ، نظرا لفقدان مجالات التصريف . هنا نقع على تناقض خاص بالاطراف يحول ، مرة اخرى ،دون مماثلتها براسمالية المركز لدى بداياتها . لكننا نضرب هنا صفحا عن هذا التناقض الخاص .

مع ذلك ينبغي ان نلاحظ ان الاستثمار لا يرفع الدخل الاجمالي الفعلي ، الا اذا كان استثمارا « انتاجيا » ، اي الا اذا رفع متوسط الانتاجية في المجتمع . والحق انه من المناقض للحس لسليم ان يصار الى الاعتقاد ان ابتزاز القوى الانتاجية في البلدان القليلة النمو ، حيث متوسط الانتاجية ضعيف اصلا ، وتخصيص هذه القوى لاعمال « غير ذات نفع » (ايجاد الحفر والعمل من ثم على ردمها) يمكن أن ينمي البلد . كما ينجم ايضا عن تحليل هذا المضاعف الفعلي ، ان الاستثمار الابتدائي لا يكون له مفعول تضعيفي ، متناه او غير متناه ، الا اذا اعيد استثمار الارباح المستمدة من هذا الاستثمار في المجال الداخلي . وهذه ليست حال البلدان المتخلفة حيث يصار الى تصدير تلك الارباح من جديد . هذا هو السبب الوحيد الذي يلغي في نهاية الامر المفعول التضعيفي الفعلي لكل استثمار انتاجي . «فالاكتناز» ليس هو الذي يضعف المفعول التضعيفي للاستثمار في البلدان المتخلفة ، بل ان اعادة تصدير الارباح هي التي تقضي على هذا المفعول .

من الممكن دائما ، بالطبع ، « حساب » « المعامل ك » الذي من شانه ان يقيس المضاعف الكينزي . في البلدان المتخلفة ، حيث مستوى الدخل منخفض وحيث قابلية الاستهلاك الكينزية قريبة ، بالتالي ، من الوحدة، تكون قيمة المعامل ك الذي يقيس المضاعف الكينزي ، مرتفعة . وإذن

يتكون لدينا انطباع بان الاستثمار المستقل يحدد في النهاية زيادة قوية في الدخل الاجمالي ، وانه يساهم بصورة حاسمة في النمو . ان التوفير المستخلص من الدخل الاضافي اثناء هذه الفترة الاولى يصار الى استثماره فيما بعد . فالمضاعف الكينزي من شأنه ان يقوي مرة اخرى المفاعيل الجيدة لهذا الاستثمار .

لقد بنيت على هذه القاعدة المشتركة بين الكينزية والواقعية نماذج عدة لنمو البلدان القليلة النمو . والامر هنا يتعلق ببناء نصفه كينزي ونصفه الاخر فعلي . لنفترض ان ك هي قيمة المضاعف الكينزي . يستنتج من ذلك ان استثمارا مستقلا Δ س يولد في فترة اولى (هذه الفترة تغطي المجموعة المتناهية للفترات القصيرة اللازمة للمضاعف الكينزي حتى يستنفد مفاعيله) زيادة اولى في الدخل Δ د ١ = ك Δ س ١ اذا كان هذا الدخل الاضافي Δ س ١ موفرا بكامله لكي يصار الى استثماره في فترة ثانية . خلال هذه الفترة الجديدة يلعب هذا الدخل الاضافي المستثمر دور الاستثمار المستقل : Δ س ٢ = Δ د ١ = ك Δ س ١ الذي يولد بدوره زيادة في الدخل Δ د ٢ = ك Δ س ٢ = ك٢ Δ س ١ . وهكذا ، فالتعاظم يتبع كما نرى متوالية هندسية اسّها ك (de raison K) .

رغم شعبية التحليل الكينزي للمضاعف فان هذه النماذج قد قوبلت بفتور . فقد صير اولا الى الزعم انه اذا كانت النظرية الكينزية حول المضاعف ما زالت صالحة في جميع الحالات (اذ ان هناك دائما قابلية معينة للاستهلاك . واذن قيمة معينة للمعامل ك) فان العلاج الكينزي الذي يقوم على زيادة الطلب الاجمالي عن طريق الانفاق التضخمي (سياسة العجز المنظم والاعتماد التشجيعي) ، لا يفعل فعله ، على الاقل ، في البلدان المتخلفة . لان عدم مرونة العرض الاجمالي والعروض الوسطية، يحول دون تلبية الانتاج لحاجات الطلب ، بحيث تضيع مقدرة الشراء — التي خلقت بشكل مصطنع — في خضم الارتفاع العقيم للاسعار . من جهة اخرى ، ونظرا لبنية الاقتصادات المتخلفة ، اذا حصل واستطاع الطلب الجديد Δ س ان يخلق عرضه الخاص (افتراض استثمار ابتدائي انتاجي) فان الدخل الاضافي Δ د = ك Δ س لن يصار الى توفيره من اجل استثماره ، بل سيصار الى اكتناز قسم منه وانفاق القسم الاخر على الواردات . بتعبير اخر يشكل الاستيراد والاكتناز طريقتي الهروب

الخارجية والداخلية اللتين تحولان دون ان يتخذ التعاظم مسلكاً هندسيا . وهكذا يتفسر لنا كيف ان الاستيراد المستقل لرؤوس الاموال الاجنبية لم يتمكن من خلق اواليات تضعيفية في البلدان المتخلفة ، وكيف انه لم يتحول الى قطب تنمية . ان الاستثمارات الاجنبية الاولى كان بوسعها ان ترفع مستوى الدخل الاجمالي بمقدار مرموق (لان المضاعف يملك قيمة مرتفعة) لكن كل الازدياد في الدخل قد « ضاع » على شكل اكتناز وواردات . في النهاية ، لا يجب الادعاء ان المضاعف الكينزي لم يقم بوظيفته (لقد قام بهذه الوظيفة لان الاستثمار الاجنبي نجح في زيادة الدخل بمقدار مرموق) ، لكن الارباح التي جنيت من هذا المفعول المضاعف لم يعمد الاقتصاد المتخلف الى استغلالها . فلم يحصل ثمة تكوين للتوفير المجلي على اثر هذا التعاظم الاول في الدخل الوطني . لم يسلك التعاظم مسلكا هندسيا . والنمو اللاحق يستند فقط الى استيراد رؤوس اموال اجنبية جديدة لان الاهليين المستفيدين من تعاظم الدخل لم يكوّنوا توفيرا محليا خلاقا قادرا على الحلول محل الاموال الاجنبية .

هذا التحليل الشائع يقع ، كما نرى ، ضمن حقل خاطىء . فهو لا يلح الى طبيعة الاكتناز في البلدان النامية وطبيعته في البلدان المتخلفة ، وهما طبيعتان مختلفتان حكما . والحق ، اذا كان التحليل الكينزي لا يصلح في البلدان المتخلفة ، فلان اقتصادات هذه البلدان لا تعاني من نقص في الطلب كالاقتصاداتالتي درسها كينز . واذن فلا يجب ان تؤكد على ان تحليل المضاعف الكينزي هو دائما تحليل صالح ، بل ان مكسب المفاعيل التضعيفية التي للاستثمار لم يتمكن من ان يؤول الى الاقتصادات المتخلفة ، وذلك بسبب قابلية الاستيراد والاكتناز . والتحليل الكينزي لا يصح هو نفسه قبل كل شيء — في البلدان النامية — الا اذا استبدلت قابلية التوفير بقابلية الاكتناز . ان الاكتناز ، لا التوفير ، هو الذي يشكل « الهروب » الذي يتيح للمضاعف ان يكون له قيمة متناهية ، وان يحتفظ بمعناه . ثم انه حتى بعد القيام بهذا التصحيح ، فان التحليل الكينزي لا يصح ضمن اطار التخلف لان الاكتناز لا يشكل في هذه الاقتصادات « هروبا » يقلص الطلب الى ما دون العرض . فالاكتناز هنا امر شبيه بالاستهلاك الفاخر .

الا انه رغم ذلك ، فالاستثمار الحقيقي يستتبع تعاظما في الدخل في

البلدان المتخلفة كما في البلدان النامية . بهذا المعنى كان ينبغي ان يكون للاستثمار مفاعيل تضعيفية . وكان ينبغي لهذا المفعول أن يكون ، في ظروف النمو الضعيف ، غير متناه . لقد بنى « ماندلبوم » نموذجا للنمو يقوم على هذه النظرة « الفعلية » للمضاعف . خلال خمس سنوات اولى ، يتيح استثمار رؤوس الاموال الاجنبية تعاظما فعليا في المنتوج الوطني . الارباح المستمدة من هذا الاستثمار يعاد استثمارها خلال السنوات الخمس اللاحقة . المتوالية هنا هندسية . ثم يفترض المؤلف ان استعمال رؤوس الاموال الخارجية المقترضة ممركز في يد الدولة التي لا تدفع للاجنبي كل الارباح المستمدة من الانتاج الجديد : بل تدفع له الفوائد المستحقة فقط . عندما يضع ماندلبوم نفسه ضمن هذا الحقل الواقعي الذي يجابه المشكلة مباشرة من وجهها الجوهري — الانتاج — فانه يكاد ينكب فقط على المسألة الاساسية في النمو : توزيع اليد العاملة بين قطاعات الانتاج المختلفة اخذا بالحسبان الثروات الطبيعية المعروفة وسرعة النمو المتوخاة . ونلاحظ في هذا النموذج ، ان الاستثمار الاجنبي الابتدائي يولد مفاعيل تضعيفية ، لان الربح المستمد من هذا الاستثمار الاول هو ربح يعاد استثماره في موضعه داخليا .

والحق أن اعادة تصدير الارباح هي ، وهي وحدها — لا الاكتناز — التي تلغي المفعول التضعيفي للاستثمار الاجنبي . وذلك لان الربح معد في جوهره للاستثمار — واذن فالربح المستمد من الاستثمار الابتدائي هو الذي يمول الاستثمار الثانوي — في حين ان المداخيل الاخرى الموزعة ابان الاستثمار الابتدائي معدة للانفاق (على مواد اهلية مستوردة) من جهة ، ومن جهة اخرى لان البلدان المتخلفة لا تعاني من اختلال في التوازن بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك من شانه (الاختلال) ان يجعل كل رفع لقابلية الاستهلاك امرا ضروريا من اجل أن يكون الاستثمار الثانوي المعكس استثمارا ايراديا .

ب — موضع سيرورة المسارع

دور المسارع (١٠٨) : يقيس المسارع العلاقة القائمة بين تعاظم

(١٠٨) انظر J. Marchal « دوالية الاسعار » باريس ١٩٥١ ص ٧٢ — ٨٢ Aftalion « الازمات الدورية لفائض الانتاج » باريس ١٩١٣ ، الكتاب ١١ الفصل ٣ القسم ١ ص « الازمات الدورية لفائض الانتاج » باريس ١٩١٣ ، الكتاب ١١ الفصل ٣ القسم ١ ص ٢٧١ — ٢٧٢ Marx راسمال ، الفصل ٢٠ : استبدال راسمال الجامد .

الاستهلاك المعتبر عاملا سببيا وتعاظم الاستثمار المستمد او الناشيء منه investissement induit. الفترة التي يستنفد المضاعف خلالهما مفاعيله ، متناهية كانت ام لا ، يمكن ان تقسم بدورها الى عدد لا متناه من الفترات القصيرة جدا : خلال الفترة الاولى من هذه الفترات القصيرة يعمد صاحب المشروع الذي استثمر رؤوس اموال جديدة ، الى توزيع بعض المداخيل على عوامل الانتاج المشغولة حديثا . من هذا الدخل الموزع حديثا ، يستهلك قسم معين ويوفر القسم الاخر . في الفترة التي تلي مباشرة ، يخلق الدخل المنفق عرضه الخاص . اما التوفير المستخلص خلال الفترة السابقة فيستثمر بمجمله او بجزء منه بحيث يؤدي ذلك الى تمكين الطلب من خلق عرضه الخاص . فاذا كان استثمار قسم فقط من التوفير كافيا من اجل ان يخلق الطلب عرضه الخاص ، فان قيمة المضاعف تكون متناهية . اما اذا حصل العكس ، فيصبح لا متناهيا . ولكن ، في اية حال ، نجد ان التعاظم المضطرد للاستهلاك ، خلال تعاقب المضاعف ، متناهيا كان هذا التعاقب ام لا ، يؤدي باستمرار الى استثمار توفيرات جديدة . بهذه الوسيلة بالذات يخلق الطلب عرضه الخاص .

يمارس المسارع تاثيره الخاص بالضبط في هذا الوقت ، وذلك بزيادته لحدة حجم الاستثمار المستمد او المتولد ، بواسطة تعاظم معين للاستهلاك (للطلب). والحق ان التقنية الحديثة للانتاج تقتضي ان يصار سلفا الى بناء الابنية والالات التي يكون اهتراؤها بطيئا . عندئذ يسهل علينا ان ندرك ان التغييرات التي تطرا على طلب مواد الاستهلاك تحدد تذبذبات اكثر اتساعا في طلب المعدات الدائمة . هذا المبدا الذي يعبر عنه «افتاليون» في الازمات الدورية للانتاج المفرط surproduction ، والذي كان ماركس قد ابرزه ، سابقا ، في الكتاب الثاني من راسالمال ، يقوم «هارود» بادخاله ، لاحقا ، في نموذجه للدورة الاقتصادية .

لا شك في ان هذه الاوالية التي تتجه نحو زيادة حجم الاستثمار الى ابعد من الحد الذي يمكن ان يصير اليه فيما لو ان تعاظم الاستهلاك لم يستوجب الا استثمارا اضافيا متناسبا معه بشكل دقيق ، تدعم المفعول التضعيفي للاستثمار الابتدائي . فهي تساهم خلال الدورة، بصيانة الازدهار عن طريق تقنيمها خلال مدة معينة ، لمفاعيل تناقص قابلية الاستهلاك من فترة الى اخرى .

ولنلاحظ بشكل عابر اننا عندما نقيس الاستثمار في بلد معين خلال فترة معينة ، وتزايد الدخل خلال هذه الفترة ، من اجل الحصول على تقدير للمضاعف ، نتصرف في الحقيقة الى قياس مفاعيل هذا الثنائي المضاعف ـ المسارع . اذ انه من المستحيل ان نفصل عمليا ، بوسيلة احصائية استقرائية ، هذين المفعولين .

التخصص الدولي «القابلية الحدية للاستيراد في الاطراف وتحويل موضع سيرورة المسارع .

ان تعاظم الطلب على المواد النهائية يحدد اذن تعاظما اكثر من متناسب في الطلب على المواد الوسيطة . ولكن اين ينصب هذا الطلب المشتق dérivé من المهم هنا ان نميز بين حالتين : الحالة الاولى ، عندما يتيح الاستثمار الاجنبي «الذي يحدد التعاظم الابتدائي في الطلب ، تعاظما في الصادرات ، والحالةالثانية ، عندما يصرّف هذا الاستثمار الاجنبي منتوجاته في السوق المحلية .

في الافتراض الاول يبقى ميزان الحسابات متوازنا بفضل لعبة الاستثمار الاجنبي اياها . فيحدد تدفق راسالمال الاجنبي (س) استيرادا معينا لمواد التجهيز ناجما عنه ومساويا له . والمداخيل الموزعة بمناسبة هذا الانتاج الجديد تنصب كذلك على طلب المواد المستوردة (الاجور ج) او تنصدّر (الارباح ر بما فيها التلف) مما يؤثر بنفس الطريقة على الميزان . ففي خصوم الميزان ينبغي ان ندرج اذن الكميات س + ج + ر . لكن الاستثمار الاجنبي بالذات قد اتاح انتاج بضائع ذات قيمة اجمالية س+ ج + ر . فاذا صير الى تصدير هذه البضائع ، يحتفظ الميزان بتوازنه لانه ينبغي ان نضيف الى اصوله المجموع التالي س + ج + ر .

الى ذلك ففي هذا الافتراض يكون موضع سيرورة المسارع قد تحول الى الخارج . فاستيراد مواد التجهيز المتولد او الناشيء induit يسبب في الخارج سيرورة المسارع بمناسبة الطلب على المواد الوسيطة المعدة لانتاج معدات التجهيز هذه . كذلك الامر بالنسبة للواردات المتولدة او الناشئة عن التوزيعات المحلية للدخل (لا سيما الاجور) : فالطلب على المواد الوسيطة المعدة لتعاظم هذا الانتاج الاضافي يحصل في الخارج . هكذا اذن ، بما ان الاستثمار الاجنبي المستقل الذي يتيح توزيعا محليا للمداخيل المنفقة على الواردات يتيح الى جانب ذلك

انتاج بضاعة معدة للتصدير ، فان التوازن الخارجي يستعاد دون ان يكون لاوالية التبادل ان تقول كلمتها في الموضوع . فالتبادل لا يلعب هنا دوره الا بمقدار ما ينصب قسم من الدخل الموزع محليا على الطلب المحلي . هنا ينبغي ان يزداد الانتاج المحلي : فالطلب على المواد الوسيطة يزداد اكثر من ازدياد الطلب على المواد النهائية .

بالطبع تكون مواد التجهيز في هذه الحالة الاخيرة مستوردة ،نظرا للتخصص الدولي ونظرا للاختيار « الخفيف » للبلدان الفقيرة . كما تكون هذه الواردات نفسها اكثر من متناسبة مع تعاظم الطلب المحلي . مما يطرح مشكلة على الميزان الخارجي . لكننا لن تأخذ هذه المشكلة هنا بالحسبان . فنفترض التوازن قائما بفضل تعاظم الصادرات الزراعية مثلا .

في الافتراض الثاني يلقي الاستثمار الاجنبي بوزنه في خصوم الميزان (استيرادات متولدة لمواد التجهيز س . وللمواد النهائية ج ، واعادة تصدير للارباح ر) ؛ ولا يقدم لاصول هذا الميزان الا كمية محدودة من العملات الصعبة (س). ويفترض ان يستعاد التوازن هنا بفضل تعاظم الصادرات الزراعية (تتجير متزايد للزراعة) بوتيرة اسرع من وتيرة الواردات المتولدة عن هذا التتجير نفسه . ان القابلية الحدية المرتفعة للاستيراد تعبر هنا عن امر لا جدال فيه ، هو ان الطلب الاضافي ينصب بشكل جوهري على السوق الاجنبية . من هنا بالذات ، أن مفعول التبادل يتحول اذن من البلدان المتخلفة الى البلدان النامية التي تزودها بالحاجات . ولكن اذا كانت البلدان النامية تستورد بدورها من البلدن المتخلفة قيمة مساوية لقيمة صادراتها ، فان مستوى الانتاج يرتفع في الاقتصادات المتخلفة على اثر هذه الصادرات الجديدة . صحيح ان الاوالية الخاصة بالتبادل لا تقوم بوظيفتها في هذه المناسبة . فالطلب الاجنبي الجديد (المساوي لحجم صادرات الاجنبي) ، يحدد زيادة مساوية في الانتاج المحلي . لكن هذا الانتاج ، الذي يكون عادة انتاجا زراعيا ، لا يستوجب الا قليلا جدا من الاستثمارات . فيتوقف توازن الميزان الخارجي على هذا الشرط . الا ان خاصة التبادل هي ان تؤدي الى استثمارات جديدة اكثر من متناسبة مع زيادة الطلب كان تؤدي الى استثمارات قادرة على ان تنتج من المنتوجات النهائية اكثر مما هو مطلوب منها . هذه الاوالية ترتبط بتقنية الانتاج الحديث وبالاستعمال المكثف لتجهيز دائم . لقد كان

الامر نفسه على كل حال في الافتراض السابق ، بمقدار ما ان قسما من الاجر الموزع بواسطة الاستثمار الاجنبي كان ينصب على الطلب المحلي ، ويحدد عجزا في الميزان (بسبب الاستيرادات المتولدة لمواد التجهيز من أجل الاجابة على تعاظم الطلب المحلي) يصار الى تعويضه بواسطة فضل من الصادرات الزراعية .

هكذا اذن ، ففي كل مرة ينصب فيها الدخل الموزع محليا على طلب الواردات ، يتحول موضع سيرورة المسارع نحو الخارج . واذن فالصلة بين هذا الموضع وبين القابلية الحدية للاستيراد هي صلة وثيقة جدا. والحق ان من نتائج التخصص الدولي ، ان ينصب الدخل الاضافي في البلدان المتخلفة على طلب الواردات بمقدار اكبر بكثير مما في البلدان الصناعية . والامر الجوهري هنا هو بالضبط هذه الواقعة ، من ان البلدان المتخلفة تتصف بقابلية حدية قوية للاستيراد . والمقصود بالطبع هنا هو قابلية الاطراف ــ مأخوذة بشكل اجمالي ــ لاستيراد منتوجات المركز ، وهي قابلية مرتفعة جدا ، في حين ان قابلية المركز ــ مأخوذا بشكل اجمالي ــ لاستيراد منتوجات الاطراف هي قابلية ضعيفة ،لاننا نضرب صفحا عن التجارة الداخلية في المركز (بين البلدان « النامية ») التي تمثل القسم الجوهري من التجارة العالمية (١٠٩).

هذا التخصص نفسه للبلدان المتخلفة في الانتاج « الخفيف » ، والذي يستدعي استعمال رؤوس الاموال بصورة ضعيفة (لا سيما في الانتاج الزراعي) يكون مفعوله (عندما ينصب الدخل الابتدائي الموزع محليا على الطلب المحلي)، ان يخفف من حدة المفعول المسرع لهذا الطلب الجديد .

ج ــ الاحتكارات والتخصص الدولي .

لقد كان الاستثمار الاجنبي دائما من فعل المؤسسات الكبيرة(شركات بترولية شركات منجمية الخ). في بعض الاحيان ، بالطبع ، تأتي رؤوس الاموال المصدرة من التوفير العام . في هذه الحال يجب اعتبار المصارف

---

(١٠٩) Neisser « طبيعة قابليات الاستيراد والمضاعف »
Ec . internazional aut 1949 ,

انظر احصائيات Chang « الحركات الدورية لميزان المدفوعات » ص ٢٧.

والكونسورتيومات المالية التي تمركز هذا التوفير ، انها الفاعل الحقيقي للاستثمار . لذلك لم يأخذ تصدير رؤوس الاموال نحو البلدان المتخلفة مداه الواسع الذي اعطاه اهميته الفعلية الا ابتداء من عام ١٨٨٠ تقريبا . ففي ذلك التاريخ تكونت اولى « الوحدات الدولية الكبرى » ، شركات الاستغلال المنجمي . لم يكن من المعروف ابدا بين عامي ١٨١٥ و١٨٨٠ سوى مثل واحد هو ، في حقل الاستثمار الاجنبي البعيد المدى ، تصدير رؤوس الاموال البريطانية الى اوروبا والولايات المتحدة من جهة ، وبعض القروض الكبيرة التي تمنح للحكومات من جهة اخرى . في ذلك الحين كان النمو الرأسمالي يتأمن ، في جوهره ، عن طريق التمويل الذاتي لاصحاب المشاريع الصغار . اما القروض البريطانية — التي شهدت ازدهارا ملحوظا ابان نمو شبكة السكك الحديدية الاوروبية والاميركية بين ١٨٤٠ و ١٨٦٠ — فقد كانت من فعل البيوتات المالية الكبرى في ذلك العصر . كما ان القروض الحكومية (لا سيما تلك التي كانت تمنح لحكومات اوروبا الشرقية واميركا اللاتينية وتركيا والصين ومصر) فقد كانت تمولها البيوتات المالية الاوروبية الكبرى (انكليزية وفرنسية ، ثم بمقدار ادنى المانية ونمسوية وايطالية).

١ — منشأ فوائض ارباح الاحتكار وديناميتها في النظرية الشائعة .

لقد بنيت النظرية الحدية للتوازن العام بدءا من عام ١٨٧٠ انطلاقا من فرضية التنافس الكامل . كان الاحتكار ، في هذا البناء ، قد ظل هو الشواذ في الوقت الذي بدا فيه الواقع يكف عن التطابق مع هذه الفرضية . وفي عام ١٩٣٢ فقط ، طرحت ج . روبنسون مسألة الاحتكار ضمن اطار الحدية (في « اقتصاد التنافس الكامل » — بالانكليزية)مقترحة دراسة النتائج التي يحدثها ارتفاع درجة احتكار الاقتصاد على توزيع الدخل الوطني وعلى وتيرة تكون التوفير . كان لهذا التحليل — الارثوذكسي من حيث طريقته — ان يصطدم ، في الواقع ، بالحدود الخاصة بالاداة الميكرو — اقتصادية التي تستعملها الحدية . ولا شك في ان هذا السبب هو الذي دفع بكاليكي لان يعمد فيما بعد الى تعميق دراسة الاواليات المتعلقة بتقسيم الدخل الوطني ، واضعا نفسه على صعيد ماكرو — اقتصادي . لقد قام كاليكي بجمع القسم الجوهري من نتاجه ، وهو نتاج متفرق على شكل مقالات نشرت في مجلات صدرت قبل الحرب الاخيرة ، ثم كمله ونشره في كتاب صدر عام ١٩٥٢ بعنوان « نظرية الدينامية

الاقتصادية » (بالانكليزية) . هذان الكتابان همـا اللذان يشكلان جوهـر النظرة اللاماركسية المتعلقـة بتأثير الاحتكار على تكوّن التوفير . ان دراسة توزيع الدخل ، تعني تحليل القوانيـن التي تحكم قسمة هذا الدخل بيـن الاجـر والربـح . هذا هـو هدف كل من روبنسون وكاليكي . وللوصول اليه ينبغي قطع العلاقـة حتمـا مع الحدية ، العاجزة عـن ان تضـع فـي حسابها مجرد وجود الربح . والحق انه عنـد أ . مارشال يكـون الربح، في حالة التوازن ، معدومـا او متضمنـا على الاقل في منحنيات الكلفـة courbes de cout . فاذا كنـا نضمـن « ربحا عاديا » في منحنيات الكلفة ، يبقى ان نفسر ما هو « الربح العادي » ومن اين ينشأ ، وكيف يتطور . الا ان النظرية الحدية لا تنبس حول هذه النقطة الحاسمة بكلمـة . وحقيقـة القول ، ان الكلاسيكيين الجدد حاولوا جهدهم لايجـاد منشأ هذا « الربـح الطبيعي » . فاعتقدوا انهم وجدوه في العلاقة القائمة بين العرض والطلب في عامل « التنظيم » ، بادئين بذلك وضع نظريـة نظيرة تمامـا للعوامل الاربعـة . ولكـن ينبغي رفض هذه النظريـة ، اذ ان صاحب المشروع لا يتفق وهذا التحديد ، لانه بالضبط فرد ، من حيث الجوهر ، يخلق طلبـه الخاص (١١٠) . حاولت جوان روبنسون ان تعيد انشاء نظرية عامة للربح . فتفسر مستوى ذلك التعويض بواسطـة قوة الاحتكار التي توجد في صلب الاقتصاد ، لا سيما احتكار ملكيـة رؤوس الاموال في وجه الطبقة العاملـة العزلاء من كل وسيلـة للوجود عدا قوة عملها . ان المأخذ الذي ينبغي ان يؤخذ على هذه النظريـة هو انهـا في نهاية الامر تجعل مستوى معـدل الربـح مقتصرا على نسبة ذاتية للقوة . فاي تعديل يطرأ على نسبة القـوة يؤدي الى تعديل في مستوى هذا المعدل . ولكـن هذا المعدل هو منـذ البدء ـ كمعدل الفائدة عند كينز ـ ما هو عليه «لانه ليس شيئا اخر»(١١١) . (ظاهرة « اصطلاحية ») (Conventionnel)

التحليل الحدّي عند جوان روبنسون

تعمد المؤلفـة في الفصل الاخير من كتابها (١١٢) الى التاليف بيـن نتائج ابحاثها المتفرقة في فصوله السابقة . كانت ج . روبنسون قد انطلقت من فرضيـة اقتصاد تنافسـي تماما ، متوازن من حيث العمالة الكاملة . ثم

---

(١١٠) Gordon « المنشأة ، الارباح والاتحاد الحديث » .
(Explorations in Economics 1936)

(١١١) Bettelheim « النظريات المعاصرة للعمالة » ص ١٠٠ وما يليها .

(١١٢) الفصـل ٢٧ : عالم الاحتكـارات .

افترضت ان جميع المنتجيـن في فرع معيـن قد تجمعوا فجـأة في كارتيل واحد . ما هي التعديلات التي تدخلها هذه الكرتلة الشاملة للاقتصاد علـى ظروف تكوّن التوفير ؟

يمكن ان نعتقـد ان هذه العملية تنتهي الى تناقض عام ، اذ يقرر كـل كارتيل ان يقلص انتاجه بحيث يدفع ربحه الى الحد الاقصى ، واضعـا نفسه في النقطة المثلى من منحنى الطلب الاجمالي علـى منتوجـه . هـذا التحليل لا يصح الا اذا واجهنـا سلوك احتكار معزول في عالم تنافسـي . والواقع ، اذا اقدمت كل المنشآت على التجمع في نفس الوقت ، فـان ثمة عمـالا يصبحـون عاطليـن عـن العمل فينخفض مستوى الاجور الى ان تتأمـن العمالة الكاملـة من جديد . ان تصحيح هذا التفكير الحدّي ليس تصحيحا اكيدا . فحتى في حال استعادة مستوى العمالة الكاملـة ورغم بقاء الدخـل الاجمالـي على حالته التي كـان عليهـا قبل الكرتلة (المساوية للانتاج الاجمالي) فـان القسمة المختلفـة لهذا الدخل بيـن الاجور (التي نقصت) والارباح (التي ارتفعت) يؤثر على طلب المواد النهائيـة . فالطلب الاجمالي على كل بضاعـة ينخفض . كل معطيـات المنظومـة الاقتصاديـة اصبحت اذن متبدلة . ان الطريقة نفسها التي تقوم على افتراض ان منحنى الطلب امر معطى ـ والتي تصح جدلاعندمـا ندرس وضع منشأة متعزلـة او وضع فرع واحد من فروع الانتاج ـ هي التي تفقـد معناها عندمـا ندرس الانتاج الاجمالي لجميع فروع النشاط الاقتصادي .

اذا دفعنـا التفكير مباشرة الى الحدود الماكرو ـ اقتصادية ، فالى م تؤدي الكرتلة الشاملة للاقتصاد ؟ ان الانكماش العام في الانتاج ، نتيجـة لعمليـة الاحتكار ، والقوة المتعاظمـة لاصحاب المشاريع الذيـن وحـدوا انفسهم على نحو افضل في وجه المأجورين ، امران يخفضان مستـوى الاجور . ولما كـان الطلب كذلك قد انخفض ، فـان توازنـا قائمـا علـى نقص في العمالة ، مـن الممكـن جدا ان ينشأ لمدة طويلة . هذا التـوازن يتلاءم مع مصلحـة اصحاب المشاريع: فمعدل الربح قـد ارتفع . كذلك الامر ، على كل حال ، في نظـام التنافس الكامل . فهنـاك ايضا نجـد ان قسمة الدخل بيـن الاجر والربح هـو الذي يحدد مستوى العمالة . لقد كـان من الممكـن ان نعتقد ، بعد كينز ، انه صير الى التخلي نهائيـا عـن التفكير المضلل الذي لا يرى في الاجر الا كلفة يتكلفهـا صاحب المشروع ، هذا التفكيـر الحدّي الذي ينسى وجه الدخل في الاجر . ان نقص العمالة

اذن ، امر ممكـن كذلك في نظام التنافس الكامل . فمن الواضح انمستوى العمالة يتوقف بشكـل جوهري على مستوى الاجر الفعلي . كلمـا كـان هذا الاخيـر منخفضا ، كلمـا انخفضت معه امكانيـة بيـع موادالاستهلاك. فاذا صيـر الى الاستمرار في استعمال تقنيات الانتاج نفسـها ، فان حجم اليد العاملـة المستخدمة في انتاج معدات التجهيزات اللازمة لانتاج مـواد الاستهلاك القابلة للبيـع ، ينبغي ان يتقلص هـو الاخر . وحتى تبقـى العمالة الكاملـة مؤمنة ، رغم تدني الاجر الفعلي ، يجب ان تكـرس اليـد العاملـة المسرحة من انتاج مواد الاستهلاك لانتاج مزيـد من معـــدات التجهيز . لكـن معدات الانتاج الاضافيـة هذه لا يمكنهـا ان تصلح الا لانتاج فضل من مواد الاستهلاك غيـر قابل للبيع . مع ذلك ، فان الاجور المنخفضـة تدفع اصحاب المشاريع الى تفضيل تقنيات اكثـر بدائيـة . والتقنيـة الاكثر بدائية تعني ان يصار الى الانتاج بمزيـد من العمل ولكن بكميـة اقل من راسالمال . واذن فقـد اصبح لدينـا كميـة اقل من اليد العاملـة المكرسـة لانتاج معدات الانتاج ، رغم اننا نملـك مزيدا من اليـد العاملـة المكرسـة للانتاج النهائي . في نفس الوقت ، فـان قسمة اليد العاملـة بصيغـة تقل في توافقهـا مع الانتاج الوسيط ، من شأنهـا ان تخفض حجم الانتاج النهائي . فالعودة الى تقنيات اشـد بدائية تقتضي اذن ، من اجل انتاج نفس الكميـة من المواد النهائية ، مزيـدا مـن اليـد العاملـة الاجمالية : مباشرة كانت ام غير مباشرة . لذلك فـان انخفـاض الاجور ، لا يبدو امرا شديد الخطورة لجهـة البطالة بمقدار ما يبدوشديد الخطورة بالنسبة لمن يضع نفسه ضمـن حقل الفكرية الكينزية التي تهمل التعديلات التقنية التي تسببها تحولات الاجر ، فلا ترى في هذا الاخير الا دخـلا . ان تدني الاجر الفعلي يقلص الطلب حتمـا ، لكنه في نفس الوقت يسبب اللجوء الى تقنيـة انتاج اقل « استخدامـا لراسالمال » . اذا كان انخفاض الاجر اذن ، لا يفاقم البطالة بالضرورة ، فذلك لأنه مصحـوب بتراجع اقتصادي حقيقي . ومهمـا يكـن من امر فان مستوى البطالـة معرّض لان يكـون اكثر ارتفاعـا كلمـا كان مستوى الاجـر منخفضا . وذلك ، في الواقـع ، لان هناك حدّا لا يعـود لصاحب المشروع بعده مـن فائدة في استعمال طريقـة اكثر بدائية . فيمـا بعد هذه النقطة ، ورغـم وزن الفوائد المخفضبالنسـبة للطريقـة الاكثر تأخرا ، فالطريقة الاقل تأخرا هي التي تثبت تفوقهـا .

لذلك فان الكرتلة الفجائية يمكن جدا ان تؤدي الى اتساع البطالة . مع ذلك ، تفترض ج. روبنسون ان نفس القوى التي تولد العمالة الكاملة في نظام تنافسي ، تولد العمالة الكاملة في فرضية الكرتلة الشاملة للاقتصاد . لكن عملية الاحتكار هذه تبدل مقابل ذلك توزيع الوضع الاجمالي وتوجيه الانتاج .

انها تبدل التوزيع بطريقين : من جهة لان مرونة منحنى الطلب على البضائع يتيح للمنتجين الموضوعيين في وضع الاحتكار ان « يستغلوا » المستهلكين ، ومن جهة اخرى ، لان مرونة منحنى عرض عوامل الانتاج يتيح لاصحاب المشاريع الموضوعيين في وضع الاحتكار ان « يستغلوا » عوامل الانتاج هذه .

المؤلفة لا تأخذ بالاعتبار في مرحلة اولى من مراحل تفكيرها الا الظاهرة الاولى . فهي اذ تتبنى تحديد « ليرنر » لمرونة الطلب على البضائع ، تعتبر ان هذه المرونة يمكن ان تقاس بواسطة انحدار منحنى الطلب (ح) . والمؤلفة تبرهن عندئذ ان الاحتكار يرفع سعر المنافسة بضربه اياه بـ $\frac{ح}{ح - س}$. واذن فمعدلات تعويض العوامل ، بتعبير اخر الاجر الفعلي والفائدة الفعلية والربع الفعلي ، تكون قد انخفضت بنسبة $\frac{ح - س}{ح}$.

ثم تأخذ روبنسون بالاعتبار مرونة عرض العوامل القاسة(المرونة) بواسطة انحدار (ح) هذا المنحنى ، وتعمد الى ادخال السبب الثاني لاستغلال العوامل من قبل الاحتكارات . والحق ان معدل تعويض العوامل قد انخفض لهذا السبب بواسطة تحكير الاقتصاد بنسبة $\frac{ح}{ح+س}$ ، علما ان كل شيء متساو ما عدا ذلك . على وجه الاجمال ، تقلصت مداخيل عوامل الانتاج (اجور وارباح وفوائد) بالنسبة التالية $\frac{ح - س}{ح} \times \frac{ح}{ح \times س}$

ما تخسره عوامل الانتاج ، يربحه اصحاب المشاريع . فهم يجنون الان « فوائض ارباح » كان حجمها الاجمالي معدوما في النظام التنافسي،

ويعادل حجمها الان $\frac{د}{س} \left(\frac{ح - س}{ح} \times \frac{ح}{ح + س} \right)$ حيث تمثل د حجم المداخيل قبل عملية الكرتلة .

من هذا التحليل تستخلص المؤلفة : ١) ان الدخل الوطني قد اعيد توازنه لصالح اصحاب المشاريع و٢) ان اتجاه الانتاج قد تبدل . والواقع اننا اذا افترضنا ان مرونة الطلب الاجمالي على البضائع تتغير من فرع الى فرع ، وان مرونة عرض العوامل تتغير كذلك من قطاع الى اخر ، فان من البديهي عندئذ ان يتبدل اتجاه الانتاج بفعل عملية الكرتلة . فيصار الى انتاج مزيد من المنتوجات التي يكون الطلب عليها اقل مرونة ، والى انتاج قليل من البضائع التي يكون الطلب عليها اكثر مرونة . كذلك فان القطاعات التي يكون عرض العمل بالنسبة اليها مرنا جدا تنمو وتتوسع ، في حين ان القطاعات التي يكون عرض العمل بالنسبة اليها اقل مرونة تؤول الى الهبوط . واخيرا تستنتج روبنسون ان ارتفاع درجة الاحتكار تزيد حدة عدم التكافؤ في التوزيع . انها تعزّز اذن التعاظم النسبي للتوفير في الدخل الوطني ومن ثم تعزز وتيرة الاستثمار وتعاظم الدخل الاجمالي .

حول هذه النقطة الاخيرة ، من الضروري ان نقدم بعض الاعتراضات. اولا ، ارتفاع درجة الاحتكار لا يرفع حجم التوفير الا بنسبة متدنية جدا عن تلك التي تنتج عن تحليل ج . روبنسون — الذي يفترض في الواقع ان كل ما تخسره عوامل الانتاج يربحه اصحاب المشاريع . لكننا راينا انه عندما يتبدل التوزيع لصالح الربح تتجه تقنية الانتاج المستعملة نحو ان تصبح اكثر بدائية . فمستوى الانتاج الوطني ينخفض اذن ، واصحاب المشاريع لا يستحوذون على كل ما تخسره العوامل . النمو الكامل للقوى الانتاجية قد كبح . ورغم ان معدل الربح قد اصبح اكثر ارتفاعا ، فان الدخل الاجمالي قد انخفض . من جهة اخرى ، ليس من الاكيد ان هذا التبدل في قسمة الدخل الوطني يسارع وتيرة النمو . فالامر لن يكون كذلك الا اذا كان من الممكن اعادة استثمار كل التوفير . ولكن على مستوى معين من النمو ، يمكن ان لا يكون الامر على هذا النحو ، وهذه هي حالة الاقتصادات « الناضجة » ، حيث يتجه حجم التوفير الى ان يكون ارفع من حجم الاستثمار . فالتوفير يكتنز في قسم منه ، لان استثماره الكامل ليس ايراديا . والطاقة على الانتاج اصبحت ضخمة

جدا بالنسبة للطاقة على الاستهلاك . في مثل هذه الظروف نجد ان ارتفاع درجة احتكار الاقتصاد تضاعف هذه الصعوبات عندما تقلص المداخيل المعدة للاستهلاك وتزيد تلك المعدّة للتوفير . علاوة على ذلك يصار الى اكتناز التوفير . فوتيرة النمو التي تتوقف على الاستثمار قد كبحت اذن ولم تسرع . لذلك فان التحكير يمكن ان يولد البطالة وان يمعن في تخفيض مستوى الانتاج الاجمالي .

عندما يبرهن باران وسويزي على ان الفائض الفعلي هو ادنى في راسمالية الاحتكارات من الفائض الامكاني (١١٣) ، فهما يقدمان هنا مرة اخرى الجواب الصحيح على المسألة الصحيحة .

التحليل الماكرو ـ اقتصادي عند كاليكي .

ينطلق كاليكي من تعريف « ليرنر » لدرجة الاحتكار : حاصل قسمة الفرق بين السعر ص والكلفة الحدّية ل على السعر نفسه اي ﻫ = (ص ـ ل) / ص . بالنسبة للاقتصاد الاجمالي ، يقاس متوسط درجة الاحتكار بحاصل القسمة التالية : ﻫ = (ـن م ص ﻫ) / (ن م ص) ؛ حيث تمثل « م » كمية الانتاج المباع ، و« ص » سعره و «ﻫ» درجة احتكار المؤسسة التي تنتجه . الكمية ك = ن م × ص تلعب دورا هاما يسميه كاليكي « agregate turnover » (رقم الاعمال الاجمالي) . ثم يبرهن المؤلف على ان متوسط درجة الاحتكار هذه ﻫ يمكن ان يقاس كذلك بالنسبة التالية (ح + و) / ت حيث تمثل « ح » الربح الاجمالي وتمثل « و » كلفة التلف الاجمالية لراسالمال الجامد ، مع اخذ الفائدة بعين الاعتبار . ويمكننا دون ان ناخذ بتفاصيل البرهان، ان نحقق تحقيقا حدسيا ان النسبة (ح + و) / ت تقيس على افضل نحو درجة احتكار الاقتصاد . والحق ان ح + و هي الحصة الخام التي تعود لاصحاب المشاريع . فالنسبة (ح + و) / ت تكون اذن اكثر ارتفاعا كلما كانت حصة اصحاب المشاريع اكبر .

(١١٣) P . Baran P . Sweezy « الراسمالية الاحتكارية » باريس ١٩٦٨ .

ثم يعتبر كاليكي ان الدخل الوطني « ط » مؤلف من اجور « هـ » وارباح « ح » بالاضافة الى المبالغ المخصصة للتلف مع اخذ الفائدة بالحسبان . فمتوسط درجة الاحتكار $\frac{\text{ح} + \text{و}}{\text{ت}}$ يمكن أن يعبر عنه

بالنسبة $k = \frac{\text{ط} - \text{هـ}}{\text{ت}}$ فنستخلص بسهولة $\frac{\text{هـ}}{\text{ط}} = \frac{\text{س} .}{\text{س} + k - \frac{\text{ت}}{\text{هـ}}}$

ينجم عن هذه العلاقة أن الحصة النسبية التي الاجور تتناقص عندما يرتفع متوسط الدرجة k . ولا تؤثر الدرجة k على حاصل القسمة $\frac{\text{هـ}}{\text{ط}}$ تأثيرا مباشرا وحسب ، بل ان هذا التبديل في k يؤثر على العلاقة $\frac{\text{ط}}{\text{هـ}}$ ، اذ انه لما كان الاجر الاجمالي ثابتا فهو يعبر عن نفسه بارتفاع الاسعار . فالعلاقة $\frac{\text{ت}}{\text{هـ}}$ تزداد اذن و $\frac{\text{هـ}}{\text{ط}}$ تتناقص لسببين : ازدياد k وازدياد $\frac{\text{ت}}{\text{هـ}}$.

من جهة اخرى ، قد تحصل تبدلات مستقلة في $\frac{\text{ت}}{\text{هـ}}$. فأي ارتفاع في اسعار المواد الاولية بالنسبة للاجور ، يمكن ان يتجلى بارتفاع اقل قوة للمستوى العام للاسعار ، لان هذا المستوى متناسب مع مجمل اسعار المواد الاولية والاجور . ان ارتفاع الاجور الاسمية اللازم لبقاء الاجر الفعلي ثابتا ، هو اذن اقل من ارتفاع الاسعار الاسمية للمواد الاولية . بتعبير اخر ، ان قيمة $\frac{\text{ت}}{\text{هـ}}$ ترتفع عندما يزداد السعر النسبي للمواد الاولية .

على هذا الاساس يعتقد كاليكي ان بوسعه ان يرسي الاسباب التي ادت الى جعل حصة العمل في الدخل الوطني حصة ثابتة بشكل ملحوظ في البلدان النامية خلال التاريخ : فالارتفاع التدريجي لدرجة الاحتكار ، كان يعوّض بتطور حدي التبادل تطور منافيا لمصلحة المواد الاولية .

يمكننا ان نأخذ على كاليكي كونه قد استخدم المنتوج الخام المراكم ت . هذه الكمية ليست ذات معنى كبير . فهي تتعلق في الواقع بدرجة انخراط الاقتصاد . فما ان يعمد اثنان من اصحاب المشاريع ، كانا حتى وقت معين مستقلين ، الى دمج اعمالهما ، حتى نرى ان الكمية ت قد تناقصت لان المنتوجات نصف النهائية التي كانت المؤسسة الاولى تبيعها للثانية لم تعد كذلك . الا ان عملية التحكير المتعاظمة للاقتصاد تعبر عن نفسها جزئيا باتساع هذه الصيغ من التكامل العامودي . في هذه الحالة تزداد قيمة ﻫ لكن ت تتناقص . فقيمة حاصل قسمة $\frac{ﻫ}{ط}$ يمكن اذن ان يبقى ثابتا على حاله . وهكذا فمن الخطر اذن ان نسعى لقياس درجة الاحتكار انطلاقا من مرونة منحنى الطلب .

ان درجة الاحتكار وقسمة المنتوج الخام بين قيمة المواد الاولية والتجهيزات المستعملة من جهة ، ومجموع الاجور والارباح الموزعة من جهة اخرى ، تؤثر كل منها بشكل مستقل على معدل الربح . لماذا اذن تؤثر قسمة الانتاج الخام على معدل الربح ؟ هذا امر يكاد يكون بديهيا وينجم بالذات عن المعادلة : الانتاج الخام = قيمة المواد الاولية والآلات + الاجور + الارباح . فصاحب المشروع الذي يشرع بالانتاج ، ينبغي له ان يملك بتصرفه رؤوس اموال كافية من اجل تقديم الكميتين الاوليين . وهو يضيف ربحه لمجموع هاتين الكميتين . لذلك ، كما ان نسبة الاجر /الربح تبقى ثابتة فان نسبة الاجر / الانتاج يمكنها ان تتناقص مع التقدم التقني ، وكذلك نسبة الربح / الانتاج الخام ـ الربح التي ليست شيئا اخر سوى معدل الربح . والواقع ان التقدم التقني يعبر عن نفسه عبر استعمال كمية مادية اكبر من المواد الاولية والآلات ، اذا قيس بالنسبة لاستعمال البشر . فالتقدم التقني يعبر عن نفسه بامكانية العامل على تثمير مزيد من المواد الاولية . فهو يحمل بين ثناياه ـ اذا بقيت نسبة الربح / الاجر ، اي قسمة الدخل الصافي ، علاقة ثابتة ـ امكانية انخفاض معدل الربح .

صحيح ان انخفاض السعر النسبي لهذه المواد الاولية بوسعه ان يعوض استخدامها الاكثف . في هذه الحال ، ورغم بقاء النسبة ثابتة بين الاجر والربح ، لان نسبة الاجر الى الانتاج الخام قد بقيت كذلك على حالها ، فان معدل الربح لا يتحول . وعلى العموم ، فان كاليكي عندما يشير الى الانخفاض النسبي في سعر المواد الاولية فهو انما يشير الى الاتجاه المعاكس الذي كان ماركس نفسه قد ضمنه في تحليله .

ويبدو من الارقام التي يعطيها كاليكي نفسه (١١٤) ان هذا الاتجاه المعاكس قد عمل بالضبط على تعويض الاستعمال الاكثف للمواد الاولية وللآلات ، بحيث أن معدل الربح قد بقي ثابتا ، شأنه شأن حصة الاجر في الدخل العام ، وذلك خلال الفترة الممتدة بين ١٩٢٩ و ١٩٤١ .

هل يصح الامر نفسه عندما تأخذ فترة اطول ، ولنقل فترة قرن ، تمتد مثلا بين ١٨٥٠ و١٩٦٠ . من المهم ان نميز هنا بين حصة الاجر (او الربح) في المنتوج الخام وبين حصة هذه المداخيل في المنتوج الصافي . اما بالنسبة لما يخص النسبة الثانية ، التي تتوافق مع معدل القيمة الزائدة ، فان الدراسات الاحصائية (لا سيما تلك التي قام بها « كوزنتس » و« بولي » و« كلارك ») تستنتج ثباتها . اما النسبة الاخرى ، تلك التي تربط بين الاجر (او الربح) وبين الانتاج الخام ، فان تطورها مرتبط بتطور النسبة بين الانتاج الصافي والانتاج الخام . الا انه يبدو جيدا ان هذه النسبة قد تناقصت بانتظام وبمقدار مهم . يبدو اذن ان قانون التدني الانجاهي في معدل الربح ، لدى ماركس ، يتجلى بوضوح على امتداد فترة قرن . ف « الاتجاه » (انخفاض نسبة الانتاج الصافي للانتاج الخام) يكون اقوى من « الاتجاه المعاكس » (انخفاض نسبة الاجر للربح) .

واخيرا فان فعل عامل قسمة الدخل بين الدخل الصافي من جهة، والتلف من جهة اخرى (المشابهة لقسمة ماركس بين راسالمال المتحول والقيمة الزائدة من جهة ، وراسالمال الثابت من جهة اخرى) على معدل الربح وكتله ، ينبغي ان ينفصل عن فعل درجة الاحتكار (المقاسة بواسطة نسبة الاجر الى الربح . أي بواسطة الحصة النسبية للربح في الدخل الصافي) .

يعود كاليكي في اخر مؤلف له الى صياغة وحيدة في معادلة معقدة . فهو يسمي ك المعامل الذي يقيس النسبة بين الربح المستمد من صناعة معينة وبين كلفة الانتاج الاجمالية (هذا المعامل يقيس درجة التحكير بحسب راي المؤلف) ويسمي ج المعامل الذي يقيس النسبة بين ما ينفق على شكل مواد اولية وانخفاض قيمة من جهة ، وما ينفق على شكل اجور من جهة اخرى (عكس« التكوين العضوي » لراسالمال) ، ثم يبرهن كاليكي ان الحصة النسبية للاجور في المنتوج الخام (مجموع الاجور والارباح وكلفة المواد الأولية وانخفاض القيمة) تنخفض عندما

(١١٤) Kalecki « توزيع الدخل الوطني » (مقالات في نظرية التقلبات الاقتصادية، ١٩٣٩)ص ١٩٩ ــ ٢٠٠ و٢١٦ (قراءات في نظرية توزيع الدخل) و « نظرية الديناميات الاقتصادية » ص ٢٠ الى ٢٦ .

ترتفـع قيمـة واحد من هذيـن العاملين . هل تضيف هذه الصياغة شيئا ما لتحليل ماركس ؟ لا يبدو . لان العامل ك الذي يقيس درجة الاحتكـار ليس سـوى معدل الربح نفسه ، امـا القول بأن حصة الاجور تقل عندمـا تزداد حصـة الارباح ــ في حال بقاء سائر الاعتبارات متساوية ــ فهـذا لا يساعـد على التقدم كثيرا : انه امـر بديهي ! ثم يلاحظ كاليكي ان درجة الاحتكار تتجـه نـو الازديـاد على المدى الطويل . بلا شك ، ولكـن شرط ان يصار الى تحديد درجـة الاحتكار هذه بشكل مختلف ، ويتجنب الخلط بينهـا وبين نتيجتهـا المزعومة : ارتفاع معدل الربح . امـا تطور نسبـة قيمـة المـواد الوسيطـة الى قيمـة المواد النهائية ، فهـو يزعم ان مـن الصعب معرفته ، اذا بقيت قيمـة هذه النسبـة ثابتة (في حال ان سرعـة التقدم التقني في الصناعـة التي تنتج المواد الوسـيطة تكـون بمثل سرعتهـا في الصناعـة التي تنتج المواد النهائيـة) فـان هذا العامل ج يتناقص عندمـا تزداد كميـة المواد الاوليـة والالات الموضوعة موضع الاستخدام لكل عامل ouvrier (الامر الذي يشكل القانون العام للتقدم التقني). هكذا نقع من جديد مرة ثانيـة على قانـون التدني الاتجاهي لمعدل الربح . ولكن لم يكـن من الممكـن ان نجمع في مفاعل متحد فعلا كلا من عنصر « القوة التحكيرية » وعنصر « التكويـن العضوي » لراسالمال . فالذي حصـل هو مجرد رصف لهذيـن العنصرين . بتعبير اخـر ، من الممكـن موازنة المفعول الذي يحدثه ازديـاد التكويـن العضوي لراسالمال على معدل الربح ، بارتفاع درجـة الاحتكار ، علمـا ان هذا التعديل يتحدد بانه ازديـاد لحصة الربح في الدخل الصافي ، اي انـه ارتفاع في قيمة نسبة الربح الى الاجر .

٢ ــ مفهوم درجـة احتكار الاقتصاد (١١٥) .

تحليل كاليكي لم يتمكـن من حل المشكلـة الحقيقية ، شانه شـــأن

---

(١١٥) Bain (Joe S.) « قياس درجة الاحتكار ، ملاحظة » (Economica 1943)
Kalecki « درجة الاحتكار ــ نقاش » Lerner , (Ec . J . 1942)
« مفهوم الاحتكار وقياس قوة الاحتكار » (Rev . of Ec . Studies 1934)
Morgan (T.) « قياس الاحتكار في المبيع » (Q . J . of Ec . 1946)
K . W . Rothschild « درجة الاحتكار » Sweezy , (Economica 1942)
« حول تعريف الاحتكار » Tucker Rufus , (Q . J . of Ec . 1937)
« درجة الاحتكار » Whitman (R . H .) , (Q . J . of Ec . 1940)
« ملاحظة حول مفهوم درجة الاحتكار » (Ec . J . 1942) .

تحليل ج . روبنسون . ولعل مرد ذلك الى ان كاليكي قد حدد درجة الاحتكار بانها حاصل قسمة الفرق بين السعر والكلفة بالكلفة ذاتها ؛ فاصبح من البديهي ان رفع درجة الاحتكار يولّد ارتفاع معدل الربح . هذا المعدل ليس في الواقع ، لدى هذين المؤلفين ، الا درجة الاحتكار ذاتها .

النظرية الثامنة : النظرة ((الاجمالية)) لدرجة احتكار الاقتصاد انطلاقا من منحنيات الطلب .

ان درجة انحدار منحنى الطلب لمنتوج معين هي نقطة الانطلاق لدى جميع المؤلفين ، قدماء وحديثين ، الذين اهتموا بظاهرات الاحتكار . عندما تتنافس عدة منشآت فيما بينها على انتاج بضاعة معينة ، لا تلعب درجة الانحدار هذه اي دور . فالواقع ان كل منشأة تبيع منتوجها بكلفته الحدّية . ويكون الربح معدوما بالنسبة لكل منشأة كما هو بالنسبة للمجموع . ولكن ما ان تتشارك كل منشآت فرع معين حتى تستعيد درجة الانحدار هذه قوتها . وهي تتيح للاحتكار الجديد ان يستمد فائض ربح من المستهلكين ــ او على الاصح ان يستمد من المستهلكين ربحا بالمعنى البسيط ، لان هذا الدخل ، في عملية المنافسة ، يكون في حكم المعدوم . ان انحناء منحنى الطلب يقيس تلك القوة التي يستطيع الاحتكار بواسطتها ان يستمد ربحا من المشترين .

اما الصعوبة الفعلية في المشكلة ، فتظهر عندما نحاول الانتقال من فرع مكرتل ــ ينتج بضاعة محددة ــ الى مجمل الاقتصاد . اذ يتوقف منحنى الطلب الاجمالي عندئذ لا على الموازنة النسبية للحاجات ، بل يتوقف بشكل جوهري على دخل المستهلكين الذين هم ، على الصعيد الاجمالي ، المأجورون انفسهم . فالعلاقات بين صاحب المشروع و« باقي المجتمع » تظهر والحالة هذه وكأنها ، بشكل جوهري ، علاقات بين منتجين ومستهلكين .

لكن ثمة سببين ، يبدوان اكثر جوهرية ، يفرضان الوصول الى رفض هذه الطريقة في قياس درجة الاحتكار . الاول هو ان الربح ، من هذا المنظار ، يضمحل تماما في فرضية المنافسة المعممة . اذ يصار هكذا الى الامتناع عن التمكن من دراسة دينامية الربح في نظام تنافسي . والسبب الثاني هو ان الاحتكار لا ينشأ عن طبيعة المنتوج الذي يكون

الطلب عليه متفاوتا في مرونته . ان نظرية شاميرلان حول المنافسة الاحتكارية ـ وهي التي تدفع وجهة النظر هذه الى منتهاها ـ تبدو قليلة الواقعية . اذ ان الاحتكار لا ينشأ عن طبيعة المنتوج المتفاوتة في درجة « عدم امكانية استبدالها » irremplaçable ؛ بمقدار ما ينشأ عن حجم رؤوس الاموال اللازمة من اجل « الدخول » في عملية الانتاج .

ان النظرة « الاجمالية » لدرجة احتكار الاقتصاد تعتبر ان كل منظومة تحتوي بالقوة على درجة معينة من الاحتكار . والواقع انه يوجد دائما منحنى للطلب الاجمالي بالنسبة لكل بضاعة سواء كانت هذه البضاعة منتجة من قبل منشأة واحدة او من قبل عدد كبير من المنشآت . وسواء كان الاقتصاد تنافسيا تماما او كان احتكاريا بكامله ؛ فان كلا الامرين لا يغير شيئا في طبيعة هذا المنحنى . ان الكرتلة لا تفعل ، اذا جاز القول ، سوى اظهار درجة الاحتكار الداخلية في الاقتصاد ، سوى جعل هذه الدرجة فعالة . طريقة روبنسون وكاليكي تساعد (نظريا) ، اذا كان لها ان تساعد ، على قياس درجة احتكار الاقتصاد في حال ان الانتاج قد وقع بكامله في ايدي الاحتكارات . لكنها لا تساعد على تتبع التطور الفعلي لعملية التمركز . انها تتيح لنا ان نقارن بين اقتصاديين احتكاريين بشكل كامل ، لكنها لا تتيح لنا ان نقارن ، في نفس الاقتصاد ، بين مرحلتين من مراحل تطوره . الا ان هذا الوجه من اوجه عملية التحكير المتصاعدة في الاقتصاد هو المشكلة الحقيقية . ان طريقة « منحنى الطلب » تتملص من المشكلة الحقيقية للاحتكار .

النظرية الماركسية : نظرة واقعية الى درجة احتكار الاقتصاد .

منذ لينين والفكرة الاساسية هي ان انتاج بضاعة ما ، يكون محكوما اما بالمنافسة واما بالاحتكار ، اما وجود « حالات وسيطة » فلا ينبغي ان يسمح بالتوهم حول الطبيعة المختلفة كل الاختلاف بين المنافسة والاحتكار . ومهما كان المعيار الذي يتبنى في تصنيف ما ، فثمة دائما حالات وسيطة . هنا يمكن ان نتساءل حول النقطة التي ينبغي ، انطلاقا منها ، ان نعتبر المنشأة « احتكارا » من الاحتكارات . هل يمكن ان نعتبرها احتكارا عندما تشرف على ٥٠ بالمئة من الانتاج ، او يكفي في ذلك مجرد اشرافها على ١٠ ٪ او ٢٠ ٪ منه ، ام ينبغي ، على

العكس ، تطلب سيطرتها المطلقة الواضحة من خلال اشرافها على القسم الاكبر – ولنقل ثلاثة ارباع الانتاج لهذا يتوقف على الاوضاع المختلفة . فحيث يكون لدينا منشأة تنتج ربع الانتاج ، وتكون على نزاع مع آلاف المؤسسات الصغيرة ، فلا شك ان هناك احتكارا . وقد يكون لدينا احتكاران او عدة احتكارات داخلة في نزاع لا هوادة فيه فيما بينها . لكن صراعها هذا يختلف كل الاختلاف ، سواء في طرائقه او في اهدافه، عن تزاحم المنشآت الصغيرة الحجم . في مثل هذا الشكل الاخير من المزاحمة التنافسية ، يكون التفوق التقني هو وسيلة النصر الوحيدة . وينجم عن ذلك تقدم منتظم ، لا تقطع فيه . اما في الصراع الذي يستعجل امره بين الاحتكارات فتبرز الى الوجود عناصر اخرى : الاعلان ، اغراق الاسواق ، اللجوء الى الاعتمادات المصرفية ، الى التشريع الجمركي ، الى المنح المالية المعلنة او المقنعة (تعرفات السكك الحديدية التشجيعية) . هذه الظاهرات توضح الاتساع الجديد لتنوع وسائل الصراع . وما هو حاسم بالاضافة الى ذلك هو ان المعركة تنحصر بين عدة فرقاء يعرفون بعضهم معرفة تامة . فالمعركة بين آلاف من اصحاب المشاريع بشكل مغفل وفي تنازع « شرعي » . اما الحالة الوسيطة المزعومة (التنافس الاحتكاري) فهي في حقيقتها قليلة الواقعية الى حد بعيد . اذ ينحصر حقل نشاطها في بيع عدد من المنتوجات النهائية من نوع « مستحضرات الزينة » . ان ما هو حاسم لمعرفة ما اذا كان احد الفروع محتكرا ام لا ، فهو معرفة ما اذا كان الانتاج في هذا الفرع ينتج بشكل جوهري من قبل بعض المؤسسات الضخمة المتفقة فيما بينها اتفاقا ضمنيا ، ان لم يكن رسميا . هذا الاتفاق نفسه يمكن ان يكون عرضة لاعادة النظر من قبل بعض الفرقاء الداخلين فيه . وقد يقوم صراع عنيف احيانا بين هؤلاء الفرقاء . لكن هذه الصراعات تتعلق بمسألة قسمة الربح بين الفرقاء لا بموقف المجموعة نفسها تجاه طرف ثالث . وخلال المعركة قد يكون الموقف تجاه الزبون (اي خفض الاسعار) وسيلة من وسائل القضاء على الخصم . ولكن ما ان يتحقق الاتفاق من جديد حول اعادة قسمة الربح وفقا لتوازن القوى ، حتى يعود الموقف تجاه الطرف الثالث الى توحده السابق .

ان تصيب الاحتكارات من المنتوج الوطني يشكل المعيار الواقعي الجوهري الوحيد لدرجة تحكير الاقتصاد (١١٦) . وهذا المعيار لا يستدعي اطلاقا اللجوء الى مرونة الطلب .

٣ ـ النظرية الماركسية حول ديناميية فوائض ارباح الاحتكار وحول التراكم في المركز في الزمن المعاصر .

معنى العلاقات القائمة بين « اصحاب المشاريع وعوامل الانتاج » .

تذهب ج . روبنسون في مناقشة شهيرة لها الى ان العمل يكون مستغلا عندما يتلقى قيمة اقل من قيمة منتوجه الحدّي (١١٧) . على قاعدة هذا التحديد الحدّي يذهب البعض الى ان التحكير يسمح باستغلال العمل ، كما يسمح من جهة اخرى باستغلال عامل الوقت (راسالمال) وعامل الطبيعة (الارض) .

ويجيب شامبرلان على ذلك زاعما ان صاحب المشروع لا يهتم بهذا المنتوج الحدّي من حيث قيمته ، بل يهتم بالدخل الحدّي : اي بما تضيفه كل وحدة حدية من وحدات العوامل الى الدخل بالنسبة لصاحب المشروع . من هذا المنظار ، بديهي ان لا يكون هناك استغلال ابدا . الا ان كلا الموقفين لا يختلفان في حقيقة امرهما ، الا لان التحديدات التي ينطلق منها كل منهما تقع في ميدانين مختلفين . اذ من المتفق عليه ان

---

(١١٦) مع ذلك فهذا المعيار الاساسي ليس كافيا . فتوزيع الاعتمادات المخصصة بواسطة المصارف يقوي موقع الاحتكارات . انظر بهذا الشأن الاستقصاء الالماني لعام ١٩٣٢ Materrialen zur vorbereitung der Ban kenenquete et Wirtschafstdient

وتقاس ايضا درجة التحكير بواسطة درجة تمركز اليد العاملة . من اجل حساب درجة التحكير هذه ، انظر : Barret « تطور الرأسمالية اليابانية » الجزء الاول ، Béttelheim « الاقتصاد الالماني في ظل النازيـة » باريس ١٩٤٦ ، ص ٦١ و٦٦ ، Chenery « الكارتيلات والكومبينات والتروستات » ١٩٤٤ ، Laidler « تمركز الرقابة في الصناعة الاميركية » ١٩٥٠ ، Lynch « تمركز القوة الاقتصادية » نيويورك ١٩٤٦ ، ومن اجل حساب هذه الدرجة في البلدان المتخلفة انظر : Gritty « بنية الصناعة الحديثة في مصر » (Eg . Cont . 1947)

(١١٧) Pigou « اقتصاديات الرخاء » ص ٥٤٩ . J . Robinson « نظرية المنافسة الناقصة » ص ٢٨٢ وما يليها ، Chamberlin « نظرية التنافس الاحتكاري » ، ص ١٩٦ وما يليها .

الاحتكار يتيح ـ في حال عدم تبدل سعر مبيع ـ السلع ـ استمداد « فائض ربح » معين من جميع عوامل الانتاج . وهذا ما تذهب اليه روبنسون تماما . فاذا كان شامبرلان يشكك في صحة هذه القولة ، فذلك لانه لا يعترف بوجود حقيقة واقعية تتلاءم مع ترسيمة الاحتكار الصرف كما هو في النظرية الكلاسيكية ، ولانه يبني مكان ذلك الواقع نموذجا من المنافسة الاحتكارية ، حيث يكون سعر المبيع مساويا ، كما في المنافسة الكاملة ، لكلفة الانتاج (مع الاخذ بالحسبان الربح « العادي »)، رغم عدم مساواته لكلفة الانتاج الدنيا (بسبب درجة انحدار منحنى الطلب) . ولما كنا قد انتقدنا هذا الطابع القليل الواقعية الذي يطبع الترسيمة الشامبرلانية ، فيجب علينا ان نعتبر ان رفع درجة احتكار الاقتصاد ليس نتيجة « ارفع » منحنيات الطلب (التي من المفترض ان تكون ، على العكس من ذلك ، ثابتة) بل هي حصيلة الانتقال من الترسيمةالكلاسيكية للمنافسة الى الترسيمةالكلاسيكية للاحتكار .

ينبغي ان نذكر هنا ملاحظتين . اولا من المهم ان نعلم ان مصير الدخل الاضافي المستمد من عامل العمل ، مختلف تمام الاختلاف عن مصير الدخل الاضافي الذي يستمده اصحاب المشاريع من العاملين الاخرين .

ما هو ، في الواقع ، المصير الوظيفي « للفوائد » ؟ هذه «الفوائد» يدفعها المنتجون ، اما الى اصحاب الريوع الذين قدموا قروضا للاقتصادات التي تشكل بالنسبة لهم توفيرا احتياطيا بشكل مباشر (شراء سندات ، اكتتاب بقروض) او بشكل غير مباشر (توظيف هذه المبالغ النقدية في مصرف او في صندوق توفير ، فتعمد هذه المؤسسات بدورها الى قرض هذه السيولات للاقتصاد الانتاجي او بعض المصارف من اجل الخدمة التي يؤديها اصدار الاعتمادات (ايجاد العملة) . اذا كان الطراز الاول من الفوائد المدفوعة يبدو معدا بوضوح للاستهلاك النهائي من قبل اصحاب الريوع ، فالطراز الثاني يشكل في الحقيقة مصدر ربح المصارف . هذا الربح نفسه معد للتوفير وللاستثمار سواء في النشاط المصرفي نفسه او في النشاطات الصناعية (تملك اسهم) . ان « استقلال عامل الوقت » ـ الحفاظ على معدل الربح في مستوى ادنى من معدل تقهقر قيمة الوقت ـ لا يقلص الاستهلاك لصالح التوفير الا بمقدار

ما يقلص دخل اصحاب الريوع فقط . اما بالنسبة لما تبقى فهو يبدو كتحويل للدخل المعد للتوفير ، من اصحاب المشاريع الى المصرفيين. هذا التحويل هو نفسه على كل حال تحويل وهمي ، ما دام المصرفيون انفسهم يتملكون اسهما في المنشآت التي يموّلونها بالاعتمادات. هكذا ، على كل حال ، فان حصة الفوائد المدفوعة من قبل اصحاب المشاريع ، مقابل الخدمة التي تؤديها لهم عملية ايجاد الاعتمادات، تتعاظم كلما تعاظمت الحصة المدفوعة من اجل الاستعمال الانتاجي لاقتصادات اصحاب الريوع . والواقع ان المصرفي الذي لم يعد يتابع البحث عن الربح على صعيد مصرفه المعزول فقط ، بعد ان اصبحت مصالحه موزعة بين المصرف والمنشأة الصناعية ، يؤدي به ذلك الى ان يصبح اكثر تساهلا تجاه هذه المنشأة ، فيقدم لها الاعتمادات والاموال بشكل او باخر . في هذه الواقعة ؛ نجد سببا جوهريا من اسباب الارتفاع المستمر للاسعار في القرن العشرين . ان « انتاج » النقد لم يعد « مفتقدا للمرونة » . فايجاد النقد اصبح يخضع يوما بعد يوم ، او يكاد يخضع ، لرغبة من يريد ايجاده (اذا كان بالطبع قادرا بما فيه الكفاية) . اما تحويل دخل اصحاب الريوع نحو اصحاب المشاريع ، فهو يتم بواسطة تقهقر قيمة النقد ، اكثر مما يتم بواسطة التحولات الضئيلة التي تطرا على معدل الفائدة .

استغلال عامل « الطبيعة » يبدو اكثر تجانسا . فتعويض هذا العامل يعود في نهاية الامر الى احتكار الملاكين العقاريين . تمركز الملكية الصناعية ينقل العلاقات بين اصحاب المشاريع والملاكين العقاريين من مرحلة الاحتكار (عدد كبير من اصحاب المشاريع الراغبين في الحصول على استخدام ارض ،في مقابل الملاك العقاري الوحيد) الى مرحلة الاحتكار الثنائي الجانب . ولا شك في ان هذا التطور يضعف قوة الاحتكار العقاري . فضلا عن ان هذا الاخير لا يمارس دورا مهما حقيقيا الا في الزراعة ، اي بالضبط في المجال الذي يكون فيه تمركز وظيفة صاحب المشروع بعيدا عن ان يكون متقدما كما في مجال الصناعة . من هذه الزاوية اذن ، وعلى الصعيد الاجمالي ،لا شك في ان التغيرات قليلة . فالتبدلات التاريخية التي تطرا على هذا الصعيد ، رغم كونها ضعيفة جدا ، قد ساهمت دون شك في تعزيز التوفير (الارباح) على حساب الاستهلاك (الريوع) .

بالمقابل تحتل العلاقات بين عامل العمل والمنشأة مكانا ذا اهمية مختلفة . فمداخيل العمل تشكل في الواقع نسبة مئوية هامة جدا (من ٣٠ الى ٥٠ ٪) من الدخل الوطني. والتحويل يكون له هنا نتائج مرموقة على وتيرة تكوّن التوفير (تكونا مرتبطا بحصة الربح) كما على وتيرة استثمار هذا الربح (استثمارا مرتبطا بدرجة التوافق بين امكانيات الاستهلاك وامكانيات التوفير) .

اذا اقتصر « الاستغلال » الروبنسوني لعامل العمل على اشد اشكاله بساطة ، فان ذلك يعني ان رفع درجة تمركز الصناعة يرفع معه قوة صاحب المشروع تجاه الاجورين . هذا بديهي جدا . في نظام المنافسة ، يبدو الاجر في نظر صاحب المشروع كمعطى من معطيات الوضع . وهو لا يسعه الاستمرار وقتا طويلا في ان يدفع لاجوريه اجورا ذات معدل ادنى من المعدل الذي يدفعه منافسوه عادة . هذا لا يعني ابدا ان تكون فئة الاجورين في وضع تعاقدي قوي بمثل قوة وضع اصحاب المشاريع . ولكن في حالة الاحتكار ، يمكن لصاحب المشروع عندئذ ان يناقش في الاجر انطلاقا من صفتين : بصفته صاحب مشروع بشكل عام (وهي صفة مدعومة بالامكانية الاقوى التي يتمتع بها اصحاب المشاريع في ان يقفوا جبهة واحدة ضد مطالب الاجورين) وبصفته صاحب مشروع وحيد في فرع الانتاج المأخوذ بالاعتبار .

ان حصة الاجر الفعلي ، الذي يصار دائما الى استهلاكه ، تتقلص اذن بفعل رفع درجة الاحتكار لصالح حصة الربح المعد للتوفير . لهذا نجد كاليكي ، الذي يماثل كما راينا بين درجة احتكار الاقتصاد وبين المعدل الوسطي للربح ، ينتهي بصورة منطقية جدا الى الاستنتاج ، ان خلق النقابات العمالية القوية لا يرفع درجة احتكار الاقتصاد بل يؤدي ، على العكس ، الى خفضها (١١٨) ، لان هذا الاحتكار العمالي يقوم بمنافسة احتكار ارباب العمل ، ولانه يتيح تجنب التدني في الاجر الفعلي ، ويكبح ارتفاع المعدل الوسطي للربح .

لكن مستوى تعويض العمل يتوقف بشكل جوهري على هذه القوة العمالية ، ويتوقف بشكل ثانوي فقط على درجة الاحتكار من جهة ارباب العمل . فالتغيرات التي تطرا على هذه الجهة الاخيرة ليست اذن تغيرات حاسمة في تحديد الاجر الفعلي ، ومن ثم في تحديد الربح الفعلي .

(١١٨) Kalecki المرجع المذكور ص ١٧ .

معنى العلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين .

ان نظرة ج. روبنسون تتمتع هنا بأصالة كبيرة . فهي اذ تحدد درجة الاحتكار في فرع من الفروع بدرجة انحناء منحنى الطلب على منتوج هذا الفرع ، واذ تعتبر بعد ذلك ان الانتقال من اقتصاد تنافسي بحت الى اقتصاد احتكاري تماما (اي الى اقتصاد يكون الدينا فيه منشأة واحدة لكل فرع) لا يبدل لا حجم العمالة في العوامل ـ الذي يفترض ان يكون مشبعا دائما ـ ولا حجم معدل تعويضاتهما ـ الذي يفترض ان يكون ثابتا على حاله في اول مرحلة من مراحل هذا التفكير ـ ، تستخلص المؤلفة من ذلك ان هذا التبدل يحدد بشكل جوهري اعادة توجيه الانتاج ، الذي ينصرف عن التوجه الى الفروع التي يكون الطلب عليها مرنا للغاية ، كي يزداد توجهه نحو الفروع التي يكون الطلب عليها قليل المرونة . ان اعادة التوجه هذه ، لا تبدل في معدل الربح الذي يبقى على المستوى « العادي » من المنافسة . والحق ان هذا المعدل لا يسعه ان يتبدل الاعن طريق تحول يطرأ على مستوى التعويضات الفعلية في عوامل الانتاج ، وهو تحول يتيح لاصحاب المشاريع ان يستمدوا فوائض من استغلالهم لهذه العوامل .

هذه المقولة الاخيرة ليست صحيحة في الحقيقة . اذ ان اعادة توجه الانتاج تبدل الكمية الاجمالية المنتجة . عندما تبقى التعويضات الفعلية للعوامل على حالها ، فان معدل الربح يتبدل . اما هنا فيضرب صفح عن هذا التبدل .

والحق ان هذه النظرة تبقى ذات فعالية ضئيلة في التحليل . اذا صير، في الواقع ، الى التخلي عن الفرضية القليلة الواقعية حول الاقتصاد التنافسي بشكل كامل ، وصير الى اعتبار الاقتصاد الفعلي ، حيث تكون بعض الفروع محتكرة والاخرى ليست كذلك ، فان كل المشكلة تصبح عندئذ مشكلة قسمة الربح الاجمالي (غير المتبدل) بين سائر الفروع . والحق ، ان كل تبدل يحدث هنا ايضا في قسمة الربح بين فروع الانتاج ، يحدد توجها جديدا للانتاج نحو الفروع المربحة اكثر من غيرها . فالانتاج الاجمالي لم يعد هو نفسه ، ولا الربح الاجمالي كذلك . فاذا ضربنا صفحا ، رغم ذلك ، عن هذا التبدل الثانوي ، واحتفظنا فقط بالمفعول الابتدائي الذي يحدثه تكون الاحتكارات على قسمة الربح المفترض ثابتا على حاله ، فان العلاقات بين اصحاب المشاريع والمستهلكين

تبدو عندئذ وكأنهـا الشكل السطحي لعلاقات اصحاب المشاريع فيما بينهم. ففائض الربح المجني من الاحتكار يجـد منشأه الجوهري في عملية اعـادة قسمة الربح ، لا في عمليـة قسمة الدخل الصافي بيـن الربح والاجر . والحال ان هذه القسمـة قـد تبدلت بشكل واضح بفعل ارتفاع درجـة احتكار الاقتصاد ، وهـو ارتفاع يتحدد بأنه اتساع لحصـة الانتـاج المحتكـر على حساب حصة الانتاج المحكوم بالمنافسة .

ان آواليـات الاسعـار تعلمنـا ان السعـر في حالة المنافسة يجمد في نهايـة فتـرة معينة (الوقت اللازم لتكيف العرض مع الطلب) على مستوى كلفـة الانتاج . وهي تعلمنـا كذلك ان الامر لا يكـون كذلك في نظـام الاحتكار . فلنتصور اذن اقتصادا موزعـا بيـن التنافس والاحتكار نصفا بنصف . ولنتصور كذلك تقدمـا تقنيـا منتظمـا ومنتشرا بشكل متكافىء في جميع فروع النشاط . ولنفترض اخيرا ان الظروف النقدية مستقرة . فالتنافس ، والحالة هذه ، يضطر المنشآت في القطـاع التنافسي ، الى خفض اسعارهـا بشكل منتظم . فيبقى مستوى ارباحها ، مع اعتبار جميع الامور الاخرى متكافئـة ، ثابتا على حالـه . امـا غيـاب المنافسة فيسمح للاحتكارات بأن لا تخفض اسعارهـا رغم تقلص التكاليف ، فيرتفع مستوى ارباحها ، مع اعتبار جميع الامور الاخرى متكافئة . فالاحتكارات تكـون قد تفردت في النهايـة بالاستحـواذ على الدخل الاضافي الممكـن الذي يتيحـه التقـدم .

لا شك ان انتقال الاقتصـاد من المرحلة التنافسية الى مرحلة الاحتكارات قد قلب الاوضـاع النقدية . ونحـن سنرى ان هذه الاوضاع ، بعـد أن كانت بعيدة عـن الاستقرار ، قد اصبحت غير مستقرة ابدا ، وان قيمـة النقد تتجه الى الانخفاض بانتظام (١١٩) بعد ان اصبحت عملية ايجاده ، نظرا لالغاء عمليـة تحويل النقد ، في متناول الاحتكارات (شرط ان تكـون المنظومة المصرفية راغبة في ذلك) . جميع الاسعار ينبغي ان ترتفـع ، لكن اسعـار القطاع الاحتكاري ترتفع بصورة اسرع ، ونسبيـا بمقدار اكبر مـن اسعـار القطاع التنافسي . كذلك فـان كل الاسعار تنخفض خلال فترات انحسار الدورة الاقتصادية ، لكـن اسعار المنتوجات المحتكرة تنخفض بمقدار

---

(١١٩) انظر الفصل الثالث
سعر الاسمنت بين ١٩٢٩ و١٩٣٢ بنسبة ٦ر٥ بالمئة ، وبنسبة ٦ر٥٤ بالمئة للقمـح و٣ر٤٤ بالمئة للقطـن .

اقـل نسبيـا (١٢٠) .

الى اي حد يمكـن ان يتم تحويل الارباح من القطاع التنافسي الـى القطاع الاحتكاري ؟ يبدو ان منحنى الطلب يمكـن ادخاله في هذه المرحلـة بالضبط من مراحل التحليل . ان التواء الاسعـار يخفض معدل الربـح في منشآت القطـاع التنافـسي . فيقضي ذلك علـى بعض المنتجين الهامشيين . فاذا افترضنا ، على كل حال ، ان القسـم الجوهري من الاستثمار ينجم عن التمويل الذاتي ، فـان وتيرة نمو هذه الفروع تكـون ابطأ من وتيرة نمـو الاحتكارات . والحال ان هناك مستوى معين من الدخل الاجمالي يحدد توجها معينـا للطلب نحـو البضائع المختلفة ، سواء انتجت هذه البضائع من قبل الاحتكارات ام من قبل سواها . فنصل اذن الى وقت يطغى فيه الطلب على العرض ، ويمكـن عندئذ رفع السعـر من جديد . فمعدل الربح لا يمكـن اذن ان يتدنى الى مـا دون حد معين . وحسـب ما يكون المنتوج «ضروريا» جدا – اي ان منحنى طلبه يكـون قريبا من الخط الافقي – او على العكس « يمكن الاستعاضة عنه » بسهولة ، – اي ان طلبه مرن للغاية – فان تدني معدل الربح يكون قابـلا لتوقيفه بسرعـة او يكون ، على العكس ، قابـلا للاستمرار فترة اطول . ان مرونة الطلب التي تقيس درجة الضرورة النسبية للمنتوجات ، هي العائق الوحيد في وجـه امتصاص كل الربح الاجمالـي من قبل الاحتكارات . وهي تشكل الجدار الـذي لا يمكـن القفـز عنـه موضوعيا ، الجدار الذي يقف في وجه عمليـة تحويل الربح من القطـاع التنافسي الى قطاع الاحتكارات ، ويجمدهـا على مستوى معين .

حتى اذا نظرنـا الان الى جهـة الاحتكارات ، لاحظنـا ان ارتفـاع الاسعار النسبيـة – ومن ثم احتمـال ارتفاع الارباح – الذي يلي عمليـة خلق هذه الاحتكارات ، هـو ارتفاع غير متكافىء بيـن فرع وآخر . فمـا هي اذن قوانين تحويل الربح من احتكار الى اخر ؟

قسمة فائض الربح بين الاحتكارات

هنا ايضا يمكـن لمرونة الطلب ان تلعب دورها . فاحتكار الفـولاذ مثـلا يمكـن ان يرفع السـعر النسبي للفـولاذ اكثر مما يرفع احتكار المطاط الطبيعي السـعر النسبي للمطاط ، لان الفولاذ لا يمكن الاستعاضة عنه فـي حين ان المطاط الطبيعي قابل اكثر للاستعاضة (منافسـة المطاط التركيبي).

(١٢٠) انظـر الامثلة التي يذكرهـا Fetter « تقنيع الاحتكار » ص ١٩٧ : انخفاض سعر الاسمنت بين ١٩٢٩ و١٩٣٢ بنسبة ٥٦٦ ٪ وبنسبة ٥٤٤٦ ٪ للقمح و٥٤٤٣ ٪ للقطـن .

ان مرونـة الطلب تتدخل في عملية قسمة الربح بين مختلف فـروع الانتاج الخاضعـة لرقابة الاحتكارات .

لكـن هناك عنصرين اخرين يتدخلان في عملية قسمة فائض الربح بين الاحتكارات . اولا ليس هنـاك عادة احتكار واحد فقط في كل فـرع من فروع الانتاج . فقسمة فائض الربح ، المحقق جماعيا في الفرع بين سائر الفرقاء ، يتم وفقـا لقوانين معينة . عدا ذلك ، ورغم ما يبدو من ان انتاج فرع من الفروع هـو في يـد مؤسسة واحدة ، فـان مرونـة الطلب على المنتوج لا تبقى العنصر الوحيد الذي يحدد معدل الربح في هذا الفرع . ورغم ان منحنى الطلب يتيح لاحتكار الفولاذ بشكل مطلق (مؤسسة واحدة فقط) ، ان يتمتع بمزيد من الارباح عن احتكار المطاط ، فلا شـك ان هنـاك نقطـة معينة يحدث معدل الربح في حال تجاوزهـا اجتذابـا لا يقـاوم بالنسبة لرؤوس اموال جديدة . فـلا تلبث مجموعة مالية اخرى ان تقتحـم عمليـة الانتاج ، وتفرض المعركة بالتالي انخفاضا في سعـر الفـولاذ الذي كان حتى الان « ذا تعويض كبير جدا » trop rénumérateur نصل هنـا الى العنصر الثاني الذي يتدخل في عملية قسمة فائض الربح بيـن الاحتكارات : هذا العنصر هـو ميزان القوى بين مختلف «المجموعات المالية » .

بصورة عامة ، تكـون علاقات الاحتكارات فيمـا بينهـا من طبيعـة العلاقات التي حللناها في ترسيمة الاحتكار الثنائي الجانب . فميزان القوى المتواجدة هو الذي يملي صيغ اقتسام الربح . ولكـن ينبغي ان نلاحظ جيدا ان الامر لا يكـون على هذا النحـو الا عندمـا يكـون لدينا احتكـاران مستقلان يتباريان في ساحة المعركة الاقتصادية . عندمـا يصطدم كل من احتكار فلزات الحديد واحتكار الفولاذ مثلا ، يكـون الامر على نحو مـا ذكرنا ، شرط ان لا يكون هذان الاحتكاران في الحقيقة منظمتين متفاوتتيـن في استقلالهمـا شرعيا ، لكنهمـا متكاملتان اقتصاديا . اذ ان الامر غالبا ما يكـون كذلك . والتداخل بينهمـا يتم عن طريق المصارف ، او بواسطـة تبادل المقاعـد في مجالس الادارة ، او تملـك الاسهم الخ .. في هـذه الحال يبدو ان « سعـر » فلزات الحديد ، سعـر مصطنع تمامـا ومحدد بواسطـة اعتبارات اخرى - ضرائبية نفسانية الخ . ما يجب اخذه بالاعتبار عندئـذ هو الربح الاجمالي الذي تحققه المؤسستان معا .

فاذا اعتبرنا ان مجمل النشاطات الاحتكارية فـي الاقتصاد خاضعـة

لرقابة عدد معين من « المجموعات المالية ـ الصناعية » ، التي يسيطر بعضها مزيداً من السيطرة على هذا الفرع ، وبعضها الاخر على ذاك ، والتي تضطر احيانا الى التعاون في حقل محصور ، كما تضطر احيانا اخرى الى التصارع صراعا مريرا في قطاع مشترك ، فاننا نميل عندئذ الى الحل التالي : كل مجموعة تستمد بصورة اجمالية قسما من الربح يكون معدله متناسبا مع قوتها التي تقاس قبل كل شيء بكمية رؤوس الاموال الموجودة في متناولها ، وبعدد مختلف جداً من العوامل بعد ذلك ، كموقف الدولة او الراي العام منها الخ ..

نجد لدى البعض ميلا حاداً لان لا يرى في الصراعات بين الاحتكارات الا تحولا في احوال المنافسة . والواقع ان طرائق الصراع قد انقلبت انقلابا عظيما . كانت المؤسسات الصغيرة الحجم في القرن التاسع عشر تحاول ان تبيع باسعار السوق ، عاملة على خفض كلفة انتاجها الى الحد الاقصى . كذلك فالاحتكارات تتابع بحثها عن الربح . لكن الوسائل المتبعة للوصول الى هذا الهدف وسائل جديدة . فصاحب المشروع الصغير يحسب حسابا على الهامش . والمؤسسة الضخمة لا تعتبر السوق كمعطى من المعطيات . وقد يكون موضوع الاستثمار تحسين وضع المؤسسة الاوليغوبولي (مثلا شركة «بيرز» Beers تصدر راسالمال الى البرازيل لتشتري فيها ارضا محتوية على الذهب وذلك كي تتجنب ظهور منافسين جدد) . وقد تكون غاية هذا التحسين تقوية تكامل المؤسسة (مثلا : « الاونايتد فرويت » توجد اسطولا لها) (١٢١) . ينجم عن ذلك ان الاحتكارات تصطدم فيما بينها عندما تصبح خططها غير متفقة بعضها مع بعض . في دراسة حول سلوك الوحدات العالمية الكبرى يحلل « بي » طبيعة استثمارات الاحتكارات : استثمارات استكشافية ، استثمارات تحكم معدة لتأمين تفرد الاحتكار لجهة تحكمه بالقدرات الامكانية ، استثمارات استغلال . واذ يرسم « بي » خطة الاستغلال لدى احتكار معين ، انطلاقا من تقدير الدخل الخام (تقدير الكلفة العامة المتوقعة) فانه يستنتج من ذلك ان خطة الاستغلال تكون اطول كلما كان الطلب المتوقع متعاظما ، وكانت فائدة السوق المالية اضعف ، وكان الانتاج يقتضي استثمارات قوية في مرحلة البدء . وبديهي جداً في مثل هذه الظروف ان ينشأ الخلاف بين

(١٢١) استعرنا هذين المثلين من محاضرات الدكتوراة التي خصصها M . Byé للوحدة البلدانية الكبرى (في « التخصص الدولي »١٩٥٣ ـ ٥٤) .

الاحتكارات حول مجمل الستراتيجية التي ينبغي اتباعها . ثم يأخذ « بيي » مثلا على ذلك ، فيصف عن كثب النزاع الذي حصل بين « الشركة الفرنسية للنفط » CFP « وشركة تنمية الشرق الادنى » داخل الاي.بي.سي . ويستنتج ان الاحتكارات التي تجد نفسها مضطرة لاتباع خطط قصيرة المدى بفعل ظروف غير ملائمة (كالشركة الفرنسية للنفط مثلا ، وهي منظمة شبه عامة ، تتعامل مع سوق رساميل اضعف من السوق الاميركية ، وليس لديها لا آفاق توسع عريضة كما لدى الولايات المتحدة ولا اعمال اخرى في العالم) تميل الى تبني ستراتيجية تنافسية : اسعار منخفضة وانتاج قوي .

فالصراع من اجل الربح الاقصى يحصل اذن داخل الكونسورتيوم من اجل تحقيق الغلبة للخطة . اما في حال نقض الاتفاق القائم في الكارتيل، فالصراع يتخذ مظهرا مكشوفا اكثر . على كل حال فالتفاهم الذي يلي الصراع – والذي لا يعدو كونه هدنة – يعطي لكل طرف نصيبا من الربح يكون معدله متناسبا مع قوة الاحتكار . وفي الحقل الاقتصادي تقاس القوة قبل كل شيء بحجم راسالمال الذي يمتلكه كل فريق .

٤ – الاحتكارات الاجنبية والتراكم في طرف المنظومة .

ان الطاقة على « التوفير » تصبح متحسنة بشكل اجمالي عن طريق رفع درجة احتكار الاقتصاد . والواقع ان حصة الربح ، من جهة ، ترتفع على حساب حصة الاجور . ومن جهة اخرى ، تحدد قسمة الربح ، قسمة ممعنة في عدم تكافئها ، استعمالا لهذا الدخل اكثر ملاءمة التوفير . مع ذلك يبقى ان يقام ، في الحالة الخاصة التي « للتخلف » بعملية حصر جوهرية . فلا ينبغي ان ننسى ان المصير الطبيعي لارباح المنشآت الاجنبية التي تشكل فروع الاحتكار في الاقتصادات المتخلفة ، هو ان تكون – عدا في حالة اعادة استثمارها – معدة للتصدير الى الخارج .

وما هو اخطر من ذلك هو انه يستحيل سحب قسم من ارباح هذه المنشآت ، عن طريق اجراءات ضريبية او غير ضريبية ، من اجل تمويل عملية تكوّن توفير عام من شأنه ان يساهم في نمو الاقتصاد المتخلف نموا متناسقا (١٢٢) . فالمنشآت الاجنبية ، التي تشكل عادة جزءا

---

(١٢٢) انظر بهذا الصدد دراسات Schlesinger ، Wolfram von Burg ، ودراسة منظمة الامم المتحدة (كشف اقتصادي لاميركا اللاتينية ١٩٤٨) والتي اشرنا اليها انفا .

من مجموعات ماليـــة قويـــة ، قادرة كل المقدرة على تقنيع ارباحها الفعلية بسياســـة مبيع رخيصة الاثمـــان لاحد فروع المنشأة فــي المتروبول . وغالبا ما يشار في الادبيـــات الحديثة الى ان مركز الثقل لايـــة وحدة عالمية كبرى لا يقع في البلد المتخلف . بوسعنـــا ان نعطي مثـــلا على ذلك الشركات المنجميـــة في شيلي . لما كـــان هـــذا البلد قـــد تبنـــى نظام معـــدلات صرف متعـــددة

un système de taux de changes multiples

فان الشركات الاجنبية لم تعـــد تبقي فيه الدولارات التي حصلت عليها من مبيع النحاس ، من اجل استيراد معدات التجهيز فيمـــا بعـــد بواسطةهذه المبالغ . بـــل انهـــا تـــستعمل هذه الدولارات في الخارج . هكذا فـــان هدف النظام الشيـــلي قد تحوّل عـــن مبتغاه .

ان « سعر » المادة الاولية التي يتم تحويلها في منشآت متكاملـــة مع تلك التي تقدم المادة الاولية نفسها ، يصبح ،بصورة عامة، سعرا اصطلاحيا بحتا. هكذا هي الحال مثلا بالنسبة للبوكـــسيت الذي ينتج فيجامايكاوغينية وفي اماكـــن اخرى ، من قبل المجموعات نفسها التي تشرف على عمليـــة تحويله الى الومين في الكامرون والى الومنيوم في كندا او في غانا . فحسب ما تقتضي مصلحـــة المجموعة ان تضع ارباحها في الطرف او فـــي المركز ، فهي تحدد للبوكـــسيت او للالومين « اسعارا » مرتفعة او منخفضة . ويصح الامر نفســـه بالنسبة للنحاس ، كمـــا تذكر بذلك وثيقة هامة اصدرتهـــا الشركـــة العامـــة لبلجيكا على اثر تأميم مناجم كاتنغا (١٢٣) .

ثم ينبغي بعد ذلك ان نعايـــن ما يصير اليه تتابع التوفير ـ الاستثمار في ظروف اعـــادة قسمة الربح هـــذه .

الارباح التي تحققهـــا الاحتكارات معدة لاعادة استثمارهـــا فـــي الاحتكارات . والحق ان معدل الربح يكون في اي مجال اخر ، ادنى ممـــا هـــو عليه في الاحتكارات . لا شك في ان قسما من هذه الارباح التـــي يحققهـــا القطاع الاحتكاري ، يستخدم في القضاء على القطاع التنافسي . فالاحتكارات تستثمر في هذا القطاع ، وتنافس فيه المنشآت الصغيرة بصورة مظفرة . لكـــن هذا النوع مـــن العمليات يبقى دائمـــا وسيلة ثانوية في يـــد الاحتكارات لاستخدام الاموال الموفرة استخدامـــا مثمرا . فهل

---

(١٢٣) I.R.E.S جامعة لوفانيوم في كنشاسا ـ «الرسالة الشهرية رقم ١ »ـ ١٩٦٧.

يرتفع معدل الربح بما فيه الكفاية في الفرع الجديد من اقتصاد الاحتكار بعد القضاء على المنشآت الصغيرة ؟ خلال وقت معين يحتفظ الاحتكار الجديد بامتياز كونه المنشأة الوحيدة في هذا الفرع . ولكن طالما ان قيمة رؤوس الاموال اللازمة « لاقتحام » هذا الفرع . ولكن طالما ان قيمة منشآت صغيرة جديدة منافسة لا تلبث ان توجد في هذا القطاع وتجبر الاحتكارات على اقتسام الارباح معها . لناخذ المثل الواضح من تجارة المفرق . بعض المجموعات تخلق بيوتات ذات شعب متعددة . فيتيح لها تنظيم عملياتها تنظيما اكثر عقلانية . وامكانية شراء كميات كبيرة ، ان تخفض الاسعار وتقضي على التاجر الصغير . ولكن ما ان يرتفع معدل الربح بعد عملية التصفية هذه ، نظرا لارتفاع الاسعار ، حتى نجد تجارا صغارا جددا قد برزوا الى الساحة . هؤلاء التجار الصغار الذين عليهم ان يتبنوا اسعار الاحتكارات ، رغم انهم لا يمتلكون الوسائل التي تمكنهم من تكوين ستوكاتهم في ظروف ملائمة كما هي للاحتكارات ، يحققون مع ذلك ربحا معينا . معدل ربح رأسمالهم هو ادنى من معدل ربح المؤسسات ذات الشعب والفروع العديدة . مع ذلك فهم يجبرون هذه المؤسسات على اقتسام ارباح التجارة معهم . لذلك نجد ان القطاعات التي تكون عملية « اقتحامها » سهلة ، تجتذب رؤوس اموال الاحتكارات اقل من اجتذابها لرؤوس اموال المجالات التي يكون اقتحامها محظرا الا على الاحتكارات نفسها .

من هنا ، وبما ان التوفير والاستثمار هما اكثر اهمية في هذا القطاع ، يظهر لدينا التواء لا يلبث ان يتفاقم امره : فالنمو يصبح نموا غير متكافيء اكثر فاكثر . في البلدان المتخلفة حيث تكون الهوة التي تفصل بين الاحتكارات الاجنبية والمنشآت الوطنية الصغيرة ما زالت اعمق مما هي عليه في اماكن اخرى — وذلك لاسباب عدة (اعادة تصدير الارباح ، تاخر الصناعة المحلية بنوع خاص ، السياسة الضرائبية والجمركية الخ ..) — يمكن رؤية هذا الالتواء بمزيد من الوضوح . نمو سريع جدا من جهة ، ونمو بطيء جدا من جهة اخرى . هاتان هما الخاصتان المعروفتان جيدا في الاقتصادات المتخلفة . « الثنائية » الظاهرة يشتد امرها ،والطابع التكميلي للاقتصاد الطرفي يتأكد اكثر فاكثر .

لكن الاحتكار رغم كل ذلك لا يعيد استثمار جميع ارباحه اتوماتيكيا في فرعه الخاص . فهناك اولا القسمة الجديدة للدخل بين الاستهلاك من

جهـة والتوفيـر مـن جهة أخرى ، وهي قسمة غدت غير ملائمـة للاستهلاك (لا سيمـا بفضل القضاء على اصحاب الريوع ، وفـي البلـدان المتخلفـة بفضل ضعف التعويض المعطى « للتوفير الصغير » الذي يقوم به التجار واصحاب المهـن الحرة الخ .. ؛ وهو « توفير صغير » كان قد لعب دورا لا بأس به في عمليـة تكوّن رؤوس الاموال في المركـز) ويمكنها ان تفاقم الهوة بيـن الطاقـة على الاستهلاك والطاقة على الانتاج . في هـذه الحال ، لا يمكـن ان يستثمر كل التوفير . بل يصار الى تصدير قسم منه.

ان عدم تكافؤ معدل الربح ، والالتواء الذي ينجم عن ذلك في نمـو مختلف القطاعات،امران لا يمران دون ان يبدلا شروط النمو اللاحق نفسها. على افتراض أن القطاع التنافسي الذي قلنـا أن نموه متاخـر ، قد تمكن ـ بسبب هذا التاخـر اياه ـ من ان يستثمر بصورة ايرادية (اي على مستوى معدل ربحه هو ، الذي هـو ادنى من معدل ربح الاحتكارات) كل الارباح التي حققها ، فمـن الممكـن ان لا تتمكـن الاحتكارات التي تبتغي اعـادة استثمار ارباحها لديهـا هي ، من القيام بذلك ، لان السلفـة التي ينبغـي التقدم بهـا تنزع عن هذه الاستثمار ايراديته . والواقع ان الاقتصاد الـذي يشكل كـلا متماسكـا يتطلب احترام نسب معينة . فالتأخـر الذي يحيق بالبعض ، يكبح نمـو البعض الاخر . لا شك ان تأخـر القطاع المحلـي التنافسي ،في البلدان المتخلفة ، يؤثر قليـلا على وتيرة نمـو القطاع الاجنبي الاحتكاري ، لان هذا الاخير يعمل مباشرة مـن اجل السوق الخارجية . لكن تأخـر القطاع التنافسي ايـاه في البلدان الناميـة يكبح نمو القطـاع الاحتكاري في تلك البلدان ، كمـا يكبح فروع هذا القطاع في البلـدان « المتخلفة » . وتيرة نمـو الصناعة النفطية ، وتيرة تعاظم النشاطـات المنجمية ، يمكـن ان تتباطأ لاسباب من هذا النوع .

عدا ذلك ، فعندمـا تقوم الاحتكارات باستثمارات معينة ، فهل هـي تتبنى دائمـا التقنيـة الاكثر حداثـة ؟ نعلم ان المنافسة تضطر اصحـاب المشاريع الى القيـام بذلك . وغالبا مـا يشار الى اهميـة وزن راسالمـال الجامد على وتيرة التحديث . في النموذج التنافسي يعمد المجدد الى فرض كلفـة التحديث على الاخريـن . لكـن الامر ليس كذلك في حالة الاحتكار. فالسياسـة المالتوسية التي تنتهجهـا بعض الاحتكارات ازاء استعمـال التقنيات الجديدة هي سياسة معروفـة جيـدا (شراء البراآت « لدفنها » الخ) . ان استثمار ارباح الاحتكارات يتجه هـو نفسه الى فقدان كـل

إنتظام . فتستثمر الارباح بفظاظة وبموجبات كبيرة ، بعد ان تكون قد ظلت سائلة خلال فترات طويلة . ان الاكتشاف الجديد ، ومجال التصريف الجديد ، يجعلان الاستثمار ارادياً بشكل فظ كذلك . ومما يفاقم امر هذا الطابع الفظ وغير المنتظم ، الذي يطبع استثمار الاحتكارات ، هو ان الاستثمار لا يحصل دائماً بفعل اعتبارات ارادية مباشرة بل بفعل اعتبارات « استراتيجية الاقتصادية ». كذلك فان الطابع المتذبذب لاستثمار المؤسسات الكبرى يؤدي الى سلسلة بكاملها من النتائج التي تحل بالبلدان المتخلفة . والواقع ان الاحتكارات الكبرى تمتلك في المتروبولات ، ابان فترة استثمار ارباحها ، مبالغ سائلة طائلة . هذه المبالغ تزود سوقا نقدية، تغزر فيها الموارد بصورة دائمة . وهذا سبب من اسباب الضعف المزمن في معدل الفائدة في البلدان النامية . فهذا المعدل ينخفض انخفاضا كبيراً، في حين ان تقهقر قيمة النقد تقهقراً منتظماً ينبغي ان يحول دون ذلك . ولان هذا المعدل منخفض جدا في البلدان النامية ، فان هذه المبالغ السائلة ، التي هي في حالة انتظار ، تفضل تزويد الحلقات المضاربة في الاقتصاد الوطني وفي الخارج . من بين هذه الحلقات تتخذ عمليات ودائع الاجل في الخارج مكانة هامة . فالاستثمارات في المحفظة المالية en portefeuille بازاء الاستثمارات المباشرة ، تسهل عمليات المضاربة . فيصار الى الاستفادة ، خلال وقت معين ، من التعويض العظيم نسبياً الذي يقدمه راسالمال الموظف على هذا النحو ، ثم عندما تدعو الحاجة الى سيولات بغية الاستثمار في الداخل ، يصار الى بيع هذه الاسهم . عندما يكون متملك السهم المشترى من قبل الاحتكار الذي يتملك سيولات لاجل ، هو نفسه متملكا وطنيا ، فالعملية لا تعبر عن نفسها من خلال اية حركة في الميزان الخارجي . ولكن عندما يكون ، على العكس ، هيئة مقيمة في الخارج ، فان العملية تؤثر على هذا الميزان . واذن فعمليات المضاربة هذه ، التي تقوم على توظيف رؤوس الاموال السائلة توظيفاً لاجل ، تساهم في جعل التوازن الخارجي توازناً متقلباً . صحيح ان جميع هذه العمليات لا تكون ممكنة الا داخل اطار العلاقات القائمة بين البلدان النامية المسيطرة والاقتصادات الخاضعة ذات النمو النسبي ، من طراز الأرجنتين ، حيث توجد سوق للاوراق المالية . لهذا لاحظ البعض ان استثمار الاموال السائلة الاميركية على شكل سندات لاجل قصير، يتم عن طريق تملك الاسهم في منشآت هذه البلدان . اما في اطار العلاقات القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة من الطراز

الكلاسيكي ، فـان هذه الطرائق يصعب تحقيقها . فمن جهـة ، يكون القسم الاكبر مـن المنشآت الاجنبيـة القائمة في هذه البلدان منشآت تنتمي الى الاحتكارات الكبرى ، التي لا تعرض اسهمها في السوق خوفا مـن ان يتقدم منافس محتمل ، فيخلق محورا في المؤسسة بشرائه مجموعـة كافية مـن الاسهم . من جهة اخرى ، كل راسمال هذه المنشآت يكـون فـي العـادة مكتتبا في الخارج . ينجم عن ذلك ان توظيف اموال سائلـة تخص احتكارات اخرى من اجل تملك الاسهـم بشكل مؤقت في هـذه المنشآت ، عندمـا يكـون ذلك ممكنا (وهو يكـون ممكنـا بمقدار ما يكـون قسم من راسالمال مكتتبا به بواسطـة مساهمين صغار ، بواسطـة مضاربيـن يقبلون بيـع اسهمهم) ، لا يتجلى عـادة عبـر مفاعيل متواترة على ميزان الحسابات في البلدان المتخلفـة ، حيث تشتغل المنشآت . واذن فالاستثمار الذي تقـوم به البلدان الناميـة في البلدان المتخلفة ، يتجه لان يتخذ اكثر فاكثر طـابع الاستثمـار المباشر الذي تقوم به احتكارات البلدان المسيطرة ، مقابـل الاستثمار في المحفظـة المالية الذي كان يتم في القـرن التاسع عشر(١٢٤). على كل حال فقـد كـان الاستثمار في المحفظـة الماليـة في القرن التاسع عشر الشكل المستقر من الاستثمار الطويل الاجل . اما اليوم فيتجه هـذا الصنف من الاستثمار الى ان يصبح اكثر فاكثر سبيل تـوظيف السيولات النقديـة لاجل قصير . في البلدان المتخلفـة اذن يتم نوع من تقسيم العمل. من جهة ، تعمـد الاحتكارات الى ممارسـة الاستثمار الانتاجي المباشر الذي يتغذى في قسمه الاعظم من التمويل الذاتي . ومن جهـة اخرى ، تتخصص بعض المصارف في عمليـات المضاربة على الاوراق الماليـة التي تصدرهـا هذه الاحتكارات الانتاجيـة الكبرى ، والتي تكـون معدة في جوهرها لجمهور البلدان النامية . اما بالنسبة للاقتصادات الخاضعة المتقدمة نسبيا ، فـان هذه العمليـات ، التي تتجلى فعليـا عبر تحركات دوليـة لرساميل قصيرة الاجل (لان الجمهور المحلي يكتتب بهذه القروض التي تقدمهـا الاحتكارات الاجنبية الكبرى) تؤثـر على ميزان الحسابات بمقدار ما يكـون التكامـل النقـدي ناقصـا .

ان التحكير المتعاظم للاقتصاد العالمي يتجلـى والحالة هذه ، في حقـل التحركات الدوليـة لرؤوس الاموال ، عبر تقويـة اتجاهين متعارضيـن معا :

(١٢٤) منظمة الامم المتحدة « التيارات الدولية لرؤوس الاموال الخاصة ١٩٤٥ – ٥٢ ».

اتجاه الاستثمار المباشر (الشكل الطبيعي للاستثمار الانتاجي لـدى الاحتكارات) واتجـاه الاستثمار في المحفظة المالية (الشكـل الطبيعي من توظيف سيولات الاحتكارات توظيفـا مضاربـا) (١٢٥) .

د ـ خصائص التخلف « البنيويـة » .

عندما تتخلى نظرية التخلف الشائعـة عن التفاهات غير العلمية التـي تخلط بيـن « التخلف » و« الفقر » ، فانها تتوصل في افضل حالاتها الـى وصف مجموعـة من الخصائص « الاقتصادية » التي تتصف بهـا بلـدان « العالم الثالث » الحديث ، والتي مـن شأنهـا ان تشكـل الخصائص « البنيوية » للتخلف (١٢٦) . لكـن الامر لا يتناول على هذا النحو الا مظاهر المشكلـة ، أي تلك الاوجه الخارجيـة التي تقع المشكلـة من خلالها تحـت الملاحظة . فضلا عن ان الامر يقتصر فقط على تناول المظاهر «الاقتصادية» علمـا بان حقل « الاقتصاد » يعزل بصورة مصطنعـة عن حقلي التنظيـم الاجتماعي والسياسة . ان تاريخ تطور « التخلف » ، الـذي يشكـل عملية تاريخيـة شاملـة (لا « اقتصادية » وحسب) ـ تختلط مع تاريخ توسـع الراسمالية وامتدادهـا وتكونهـا في منظومة عالميـة متمفصلة ذات مركـز واطراف ـ يفسر هذه الخصائص الظاهرة . هذه الخصائص تنحصر فـي ثلاث : ١) عدم تكافؤ الانتاجية في القطاعات ،٢) التضعضع ،٣) السيطـرة الاقتصاديـة الخارجيـة .

(١) ـ بنى الاسعار وعدم تكافؤ الانتاجية في القطاعات ـ توزيع الدخل .

اذا « فجرنا » الانتاج (القيمة المضافة) من جهـة ، واليد العاملة من جهـة ، الى قطاعات ، ثم قارنـا بيـن المنتوج القطاعي بالفرد الواحد فـي البلدان « النامية » وفي « البلدان المتخلفة » ، فاننا سوف نعجب للتجمـع النسبي للمنتوجات بالراس الواحـد حـول متوسطهـا الوطني في بلدان المركز ، كمـا سنعجب لتبعثرهـا الكبيـر جدا في بلدان الاطراف . الجداول

---

(١٢٥) B . Ducros « الاستثمارات الاميركية في الخارج والتوازن الدولي » (R . Eco . Mars 1954)

(١٢٦) انظر مثلا Marcel Rudloff « الاقتصاد السياسي للعالم الثالث » كوجاس ١٩٦٨ . Albertini « اواليات التخلف » المنشورات العمالية ١٩٦٦ . Yves Lacoste « جغرافية التخلف » P . U . F . ١٩٦٥ .

التاليـة تعطينـا صورة واضحـة عـن هذه الواقعـة البسيطـة والعامـة جـداً (١٢٧) .

بالنسبة لاميركـا اللاتينية مثلا ، نجـد ان توزيع المنتوج الخام بالراس الواحـد المشغول ، حول المتوسـط ١٠٠ ــ للعام ١٩٦٠ ــ هو التالي :

	القطاع الحديث	القطاع الوسيط	القطاع البدائي	المجموع
ـ الزراعـة	٣٦٠	٦٠	١٨	٤٧
ـ النشاطات غير الزراعية	٤١٠	١٠٧	١٧	١٥٠
الصناعات الاستخراجية	١٠٦٠	٩٩	١٦	٥٢١
الصناعات المانيفاتورية	٤٨٠	١٧٢	ــ	٢٧١
حرفية الانتاج	١١٠	٣٤	١٣	٢٩
البناء	٢٠٨	٦٨	٢٢	٨٧
الخدمات الاساسية	٣٥٢	١٤٠	٣٠	١٦٥
التجارة والمال	٧٣٠	١٨٣	٣١	٢١٣
خدمات اخرى	٤٢٨	٨٠	٢١	٩٦
الادارة	٤٨٥	٢٣٨	ــ	٢١١
المجموع	٢٨٨	٩٨	١٨	١٠٠

كذلك الامر بالنسبة للمناطق الاخرى من العالم المتخلف ، آسيـا وافريقيـا .

على العكس من ذلك نجد في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، ان هذا التوزيع يقل عدم تكافئه الى حـد بعيـد ، وخاصة في بريطانيـا العظمـى :

المنتوج الخام بالشخص الواحد عام ١٩٦٠

	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى
الزراعـة	٤٧	٩٣
الصناعات الاستخراجية	١٣٣	٩٠
الصناعات المانيفاتورية	١٢٥	٩٧
البنـاء	١٢٠	٩٩
الخدمـات الاساسية	١٤٧	١٢٨
خدمـات اخرى	٩٠	٩٨
المجمـوع	١٠٠	١٠٠

(١٢٧) Anibal Pinto « البنية الاقتصادية والانتاجية والاجور في اميركا اللاتينية » ، ندوة حول مشاكل سياسـة الاجور في النمو الاقتصادي ، Egelund ، الدانمـارك بين ٢٣ و٢٧ تشرين الاول ١٩٦٧ ، الجدول A 1 و A 3 والجدول 2

في اميركا اللاتينية نجد ان نسبة الانتاجية الزراعية لانتاجية النشاطات الاخرى كنسبة ١ الى ٣ ، وفي بريطانيا العظمى تكون هذه النسبة مساوية للوحدة عمليا ، وفي الولايات المتحدة كنسبة ١ الى ٢ . ان نسبة الحد الادنى للحد الاقصى على مستوى التكتيل المعمول به niveau d'agrégation retenue في اميركا اللاتينية هي نسبة ١ الى ١١ (بين الزراعة والصناعة الاستخراجية) مقابل نسبة ١الى ١٢٤ في بريطانيا العظمى و ١ الى ٣ في الولايات المتحدة .

وقد يبدو من العجيبان يكون عدم التكافؤ اقوى في الولايات المتحدة منه في بريطانيا . مع ذلك فنحن نعلم ان هذا الوضع يعبر عن حدث تاريخي معروف هو التاخر النسبي لبعض المناطق الزراعية في الجنوب .

كذلك الامر في الاتحاد السوفياتي . اذ نجد ان عدم التكافؤ في توزع الانتاجيات الزراعية وغير الزراعية هو بنسبة ١ لـ ٢ وقد تصل هذه النسبة الى ١ لـ ٣ (١٢٨). عدم التكافؤ هذا ، القوي نسبيا، يعبر عن التاخر النسبي في الزراعة السوفياتية التي لم تسجل خلال السنوات الخمسين الاخيرة نفس التقدم الذي سجلته الصناعة .

ولنوضح مباشرة ان مقارنة من هذا النوع لا معنى لها الا اذا كان « التشتت القطاعي » متشابها بقليل او كثير لدى كلا الفريقين . اذ ان الفارق بين المنشاة الاكثر حداثة في الولايات المتحدة والمنشاة الاكثر تاخرا فيها ، من حيث المنتوجات الوسطية بالشخص الواحد ، قد يكون بالطبع على طرفي نقيض . ولما كانت القطاعات المختارة محددة هي نفسها بارقام وسطية خاصة بهذه القطاعات ، فان درجة التشتت كلما كانت مرتفعة كلما كان التبعثر اكبر – مع اعتبار جميع الامور الاخرى ، عدا ذلك ، متساوية .

ما هو التفسير الذي نعطيه لهذه الظاهرة ؟ وقبل ذلك : كيف نصفها ؟ نقترح عبارة « عدم تكافؤ الانتاجية في القطاعات » . هذه العبارة بحاجة الى شرح . الواقع اننا لا نستطيع مقارنة الانتاجيات بالمعنى الحقيقي

---

(١٢٨) نسبة واحد الى اثنين اذا اعتبرنا ان السكان الزراعيين هم بمثابة ٣٥ بالمئة من السكان جميعا . فيمثل دخل الزراعة والحالة هذه ٢٠ بالمئة من الدخل الوطني . ونسبة واحد الى ثلاثة اذا كان دخل الزراعة لا يمثل الا ١٥ بالمئة من الدخل الوطني .

الا بين منشأتين او فرعين ينتجان نفس المنتوج : فنقول ان انتاجية الاول منهما ارفع من انتاجية الثاني ،عندما تكون كمية العمل الاجمالية (المباشر او غير المباشر) ،اللازمة لتأمين انتاج وحدة طبيعية من نفس المنتوج ، كمية اقل . ولا يسعنا ان نتكلم ، في المقارنة بين فرع وفرع ، الا عن « ايراديات » Rentabilités مختلفة ، كما يذكر عمانوئيل . مع ذلك فاننا نحتفظ بعبارتنا المقترحة : اذا كانت الشروط ،في بنية اسعار معينة ، على نحو لايمكن ان يكون معه تعويض العمل او راسالمال ، او « عاملي الانتاج »هذين ، في فرع اول ، مماثلاًلمعدلات تعويض هذين العاملين في فرع ثان ، فاننا نقول عندئذ ان الانتاجية في الاول ادنى منها في الثاني . هذا لا معنى له بالطبع الا ضمن بنية اسعار معينة . اذ انبنية الاسعار هذه قد تكون على نحو معين، بحيث نجد بالضبط ان العمل وراسالمال يتعوضان في جميع الفروع بنفس المعدلات . هذا هو على كل حال الاتجاه الفعلي العميق في نمط الانتاج الراسمالي ، الذي يتصف ب « سهولة حركة » mobilité « العوامل » ،اي بوجود سوق العمل ولراسالمال . ولكن اذا نقلت بنية الاسعار هذه ــ التي تقابل في المركز تعويضات متجانسة للعمل وراسالمال ــ الى الاطراف ، ينجم عن ذلك عدم امكانيةتعويض « العوامل » بنفس المعدلات في مختلف الفروع ، اذا كانت الشروط التقنية (واذن الانتاجية) موزعة فيها بشكل مختلف عما هو في المركز . مع ذلك يبقى من الممكن ان نقوم احياناً بمقارنات مباشرة في الانتاجيات ، اذا كان المنتوج ــ في حال عدم كونه متماهيا بالضبط في الحالتين ــ « قابلا للمقارنة » على الاقل من حيث قيمة استعماله ومن حيث التقنيات الممكنة لانتاجه . مثال ذلك ، اذا كان قنطار القمح ــ المنتج من المركز ــ يقتضي كمية اجمالية معينة من العمل (المباشر او غير المباشر) ، واذا كانقنطار الذرة البيضاء وهو منتوج من منتوجات الاطراف قابل للمقارنة مع القمح ، سواء من حيث قيمته الاستعمالية (منوع من منوعات الحبوب له نفس الطاقة الحرارية) او من حيث التقنيات الممكنة لانتاجه ــ يقتضي مزيدا من هذه الكمية ، فان ذلك راجع بالضبط الى ان تقنيات الانتاج في الاطراف تقنيات متأخرة . هنا يكون من المسموح لنا ان نتكلم عن اختلاف في الانتاجية . كما وان الانتاجية تكون ، على العكس من ذلك ،متماهية في المركز والاطراف ، في صناعات نسجية متماثلة من حيث تقنياتها . اما بالنسبة لمنتوجات اخرى ، فتكون

مقارنة الانتاجيات مقارنة مباشرة غير ممكنة طبعا : مثال ذلك البن ، الذي لا ينتج الا في الاطراف والذي لا يمكن مقارنته بأي منتوج من منتوجات المركز ، رغم انه بوسعنا ان نتصور تقنيات مماثلة لتلك التي قد تستعمل في المركز اذا انتج البن فيها ، وهي تقنيات تكون اكثر « كثافة براسالمال » كما تكون انتاجيتها افضل .

الا ان بنية الاسعار في المركز قد انتقلت فعلا الى الاطراف . اذ ان الاطراف تنتمي ، كما ينتمي المركز ، الى نفس المنظومة العالمية . كما ان هناك سوقا عالمية . هذه السوق ليست بالتأكيد « كاملة » : وهي بالاضافة الى ذلك لا تحيط بجميع المنتوجات ــ فبعض المنتوجات لا يمكن نقلها (الخدمات ، البناء ، الطاقة الكهربائية ..) ــ وتكاليف النقل تنوء بثقل نسبي مختلف من منتوج لآخر . ويبقى ثمة اسباب محلية تدعو لاختلاف الاسعار اختلافا نسبيا (الضرائب مثلا) . لكن ذلك كله لا يحول دون كون السوق العالمية امرا واقعا ، وان انتقال البنى الجوهرية للاسعار النسبية من المركز الى الاطراف يفرض نفسه من خلال هذا الامر الواقع .

ليس هناك من سبب يدعو لان يكون المنتوج بالراس الواحد متماهيا في مختلف الفروع في اقتصاد راسمالي مركزي . اذ ان هذا المنتوج يتألف من مركبين : تعويض العمل وتعويض راسالمال . ولكي يكون المنتوج بالراس الواحد متماهيا يجب ان تتوفر خمسة شروط :

١) ان تكون كمية العمل التي يقدمها الشخص الفاعل (خلال عام مثلا) متماهية . ٢) ان يكون التركيب العضوي للعمل (تعبير موفق لعمانوئيل) ــ اي تناسب اعمال مختلف مستويات المهارة ــ متماهيا . ٣) ان تكون معدلات تعويض العمل (ذي المهارة المتماهية) متماهية . ٤) ان تكون كمية راسالمال الموضوعة موضع العمل بالنسبة لكل عامل (التركيب العضوي لراسالمال) متماهية و ٥) ان يكون معدل تعويض راسالمال موحدا .

لكن هناك اتجاها عميقا في نمط الانتاج الراسمالي نحو توفير هذه الشروط .

اولا ، ان توحيد وقت العمل مواز لنمو مجموع الأجراء . فحيث يكون وقت العمل مختلفا جداً عما هو عليه في الأقتصاد الراسمالي ، كما هي الحال في الزراعة مثلا ، لا يعود ذلك لاسباب « طبيعية » (« بطالة

موسمية ») بل يعود الى ان نمط الانتاج الراسمالي المكتمل يستخدم عمالا (وان كانوا موسميين) خاضعين لقوانين وقت العمل العامة . ان « العلم الاقتصادي » ـ بل الاصح ان يقال الاقتصادوي ـ لانه ثمرة نمو نمط الانتاج الراسمالي ، ولانه « علم اجتماعي اعرج » ، يماثل بين الوقت « المتوفر » خارج وقت العمل ، وبين « البطالة » . لقد برهن « أريغي » جيدا ، في وضع افريقيا ، ان الوقت غير المخصص لعمل « انتاجي » مباشر لدى الجماعات التقليدية الريفية ، ليس وقتا « ضائعا » ، بل انه يستخدم من اجل الحاجات الاجتماعية الجوهرية التي ترافق نمط الانتاج المتبع . (١٢٩)

ثانيا ، ان الاتجاه العميق للراسمالية حتى الزمن المعاصر كان يسير باتجاه توحيد العمل ورده الى ابسط اشكاله واقلها مهارة . الثورة الصناعية والمكننة استبدلتا الاعمال الماهرة التي كان يضطلع بها الحرفيون فيما مضى، بعمل مركب يتصف باستخدام العمل البسيط استخداما كثيفا من الناحية الكمية (بالاضافة الى الآلة) ، وباستخدام محدود في كميته للعمل الماهر (وغالبا ما يكون اكثر مهارة من عمل الحرفيين السابقين) : عمل تنظيم الانتاج (تنظيما تقنيا ـ مهندسون ـ وتجاريا) . ان الغلبة الكمية السالفة للعمل البسيط قد قربت مختلف فروع الانتاج من هذه الزاوية ، كما ان التقدم ـ الانتقال من الصيغ ما قبل الراسمالية الى نمط الانتاج الراسمالي ـ كان مصحوبا على الدوام بثورة من هذا الطراز . ولنذكر ، فضلا عن ذلك ، بان الاتجاهات المتفوقة في حداثتها ، والتي من شانها ان تعطي العمل في المستقبل اشكاله الجوهرية المرتبطة بالاتمتة ، تتجه بالضبط في الاتجاه المعاكس . لكن القضية تتعلق هنا بالمستقبل فقط .

ثالثا ، ان توحيد تعويض العمل المأجور البسيط هو احد القوانين الجوهرية في نمط الانتاج الراسمالي ، وهو الذي يعبر عن الوجود الفعلي لسوق عمل .

رابعا ، هناك اتجاه نحو استخدام العمل استخداما مكثفا في جميع فروع الاقتصاد الراسمالي ، الامر الذي يشكل نمط تقدم الانتاجية . لا شك في ان التركيب العضوي لراسالمال يختلف من فرع لاخر ، وكلما كانت درجة تفتت التحليل مرتفعة ، كلما كانت المروحة اوسع ، نظرا لأن الصناعات الجديدة المحركة (النسيج في بداية القرن العشرين ، ثم التعدين والكيماء والالكترونيك الخ . .) تمتلك التركيب العضوي الاقوى . ان هذا التبعثر في التركيبات العضوية ، هو الذي يفسر على كل حال واقع

(١٢٩) Arrighi « احتياطيات العمل من المنظار التاريخي » المقال المذكور .

التوزيع غير المتكافيء للانتاج القطاعي بالراس الواحد في البلدان النامية . اذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠٪ ــ اي اذا كانت الاجور تمثل حوالي نصف المنتوج الوطني ، الامر الذي يتفق مع مستوى الحجم الفعلي للعالم النامي المعاصر ــ واذا كانت التركيبات العضوية ــ وفقا لدرجة التشتت الماخوذ بها خلال هذا التحليل ــ تتراوح في ادناها واقصاها بين اثنين وثمانية (وبحدود نسبية بين ١ و ٤) ، وكان معدل الربح الوسطي للاقتصاد في حدود ١٥ الى ٢٠٪ ، وفقا للاهمية النسبية للقطاعات الخفيفة والقطاعات الثقيلة ، فان القيمة المضافة لكل عامل تتغير ضمن حدود النسبتين ١٫٥ الى ٢٫٥ ، اي ان الحد الاقصى من المروحة يكون مستوعبا ضمن المسافة الفاصلة بين ١ و ١٫٧ ، الامر الذي يتفق تماما مع الواقع . اما في البلدان « المتخلفة » حيث تمتد هذه المروحة من ١ الى ١٠ ، في ظروف يصل فيها معدل القيمة الزائدة الى ٢٠٠٪ ومعدل الربح الى ٣٠٪ ، فان التركيبات العضوية تمتد عندئذ بين ١ و ٣٥ ، اذا كانت القطاعات « الخفيفة » تضم حوالي ٨٥٪ من قوة العمل ، مقابل ٥٠٪ في المركز ، ومقابل مستوى تشتت مماثل . الترسيمات المنشورة ادناه « تلخص » هذه الاوضاع المتقارنة المبسطة .

مركز	راسمال ثابت	راسمال متحول	قيمة زائدة	ربح	قيمة مضافة	منتوج بالشخص الواحد (١٢٠)
I	٢٠	١٠	١٠	٥	١٥	١٫٥
II	٨٠	١٠	١٠	١٥	٢٥	٢٫٥
اجمالي	١٠٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٠	٢٫٠

اطراف	راسمال ثابت	راسمال متحول	قيمة زائدة	ربح	قيمة مضافة	منتوج بالشخص الواحد
I	١٠	٦٠	١٢٠	٢٣	٨٣	١٫٤
II	٣٤٠	١٠	٢٠	١١٧	١٢٧	١٢٫٧
اجمالي	٣٥٠	٧٠	١٤٠	١٤٠	٢١٠	٢٫٠

(١٢٠) لمقارنة المنتوجات بالراس الواحد بين بلد واخر ينبغي ان يوضع بالاعتبار الفرق بين معدلات القيمة الزائدة ، والان ان تقسم هنا الارقام النسبية للاطراف على ١٫٥ و ب) ناتجية العمل الاضعف في القطاع ١ من الطرف ذي التكوين العضوي الخفيف جدا .

ان فرقا كبيرا مثل هذا الفرق بين التركيبات العضوية لراسالمال في الاطراف ، لا يمكن حدوثه الا اذا كان نمط الانتاج الراسمالي لم يتمكن بعد من السيطرة على كل فروع الانتاج ، كما هي الحال في المركز .

خامسا واخيرا ، ان الاتجاه نحو توحيد معدل الربح هو بالتأكيد قانون جوهري من قوانين نمط الانتاج الراسمالي ، وهو يضاهي في ذلك الاتجاه نحو تعويض العمل البسيط . بالاضافة الى ذلك ينبغي ان نحدد هنا ان التحكير يتدخل بشكل قاطع مستويين اثنين في عملية قسمة الربح بالتساوي: مستوى القطاع التنافسي الذي للمنشآت الصغيرة ، ومستوى المؤسسات الكبيرة (الاحتكارات) التي تستفيد من معدل ربح اكثر ارتفاعا .

واذن ، فنحن لا نجد في الاطراف اي قانون من القوانين الاتجاهية الخاصة بنمط الانتاج الراسمالي ، يفعل فعله بشكل كامل : ينتج عن ذلك فروقات ضخمة في توزيع الانتاج بالشخص الواحد . ولما كان نمط الانتاج الراسمالي لا يتجه نحو التفرّد ، فاناوقاتالعمل تكون مختلفة جدا من فرع لاخر ، لا سيما في الزراعة ـ التي يكون نمط الانتاج فيها ما قبل الراسمالي، رغم انها منخرطة في التبادلات الراسمالية العالمية ـ في الاقتصاد الراسمالي المديني . هذه الظاهرة توصف بشكل غير مناسب بانها ظاهرة « بطالة مقنعة » . لكنها لا تكون كذلك فعلا الا في بعض الحالات ، حيث يكون نمط الانتاج الراسمالي قد سيطر على الزراعة وحيث تكون الظروف فيه على نحو تكون معه درجة عمالة اليد العاملة الزراعية المأجورة ادنى مما تحدده القوانين العامة لوقت العمل المأجور (هذه مثلا حالة مصر) . هذا ، وفي بعض قطاعات النشاط المديني يكون وقت العمل كذلك ادنى جدا مما تحدده القوانين العامة للعمل المأجور . كذلك الامر في النشاطات « الطفيلية » للعمالة الذاتية المتولدة عن البطالة المدينية (التجارة الصغيرة ، الخدمات الشخصية ، الخ .) . هذه النشاطات ليست « بقايا » من الماضي ما قبل الراسمالي ، بل انها ، على العكس ، ظاهرات حديثة متولدة عن التناقضات الخاصة بنمو الراسمالية الطرفية التي تتجلى عبر الازدياد المطلق والنسبي للبطالة في المدن .

ان توحيد شروط العمل يتجه ، في الاطراف كما في المركز ، الى توحيد تعويضات العمل البسيط . لكن ذلك لا يصح الا على مجمل النشاطات التي تنتمي الى نمط الانتاج الراسمالي ، في الوقت الذي لا يشمل فيه العمل مجمل العاملين . كما ينبغي لنا ان نحدد هنا ان الطابع التحكيري لعدد معين من المنشآت الكبيرة ـ لا سيما الاجنبية ـ يتيح اختلافات دقيقة في الاجور

تنتمي للستراتيجية السياسية البحتة التي تتبعها هذه المنشآت .ضمن هذا الاطار تندرج بعض الاختلافات في التعويض وفقا لمستوى المهارة ، وهي اختلافات قد تكون احيانا ـ بل حتى في اكثر الاحيان ـ اشد وضوحا مما هي في المركز ، وذلك لاسباب ثانية تتعلق بالندرة النسبية لليد العاملة الماهرة .

كذلك تكون التركيبات العضوية لراسالمال في الاطراف اكثر انبساطا plus étalés بفعل ان نمط الانتاج الراسمالي لم يسيطر فيها بعد على جميع فروع الانتاج . يضاف الى ذلك وجود عدة مستويات لمعدل الربح الوسطي ، وعلى الاقل مستويين ، واحد لراسالمال الاجنبي التحكيري ، والاخر لراسالمال الوطني التابع .

ان بنية التوزيع الاجتماعي للدخل في الاطراف هي حصيلة هذه الشروط الجوهرية بالاضافة الى ظاهرات ثانية اخرى ، لا سيما : ١) مستوى العمالة في كل من المناطق الريفية والمناطق المدينية على التوالي ، وهو مستوى يؤثر بصورة حاسمة على قسمة الدخل بين الاجور والمداخيل العائدة جميعا لكل من المنشأة والملكية ، ٢) بنى توزيع ملكية راسالمال والمنشأة ، وهي بنى تحدد بشكل جوهري توزيع مداخيل المنشأة في المناطق المدينية . ٣) بنى توزيع الملكية العقارية والاستغلال ، وهما امران يحددان بشكل جوهري توزيع المداخيل الاجرية في المناطق الريفية . و ٤) توزيع عرض العمل وفقا لمستويات المهارة والتنظيم النقابي والسياسي لمختلف المجموعات ، الامر الذي يحدد الى حد بعيد بنية توزيع الأجور .

الا ان البلدان المتخلفة تتصف ، من وجهات النظر هذه كلها ، بتنوع كبير للغاية ، تنوع اكبر بكثير مما في البلدان الشديدة التصنيع . من هنا ان بنية توزيع الدخل الذي تنتج عن لعبة المزج بين هذه القوى جميعا ، تقدم سلما يمتد من الطرف الى الطرف : من بنى تتفاوت في عدم تكافئها تفاوتا كبيرا جدا ، الى بنى يقل فيها هذا التفاوت الى حد كبير ، كما ان درجة عدم التكافؤ في التوزيع ـ مقاسة مثلا بواسطة العامل الذي يستخدمه « باريتو » (١٣١) ـ عندما تصبح ، لسبب من الأسباب ، قريبة من الدرجة

---

(١٣١) في المعادلة التجريبية $N = \frac{A}{a}$ تمثل N النسبة المئوية من السكان الذين يتجاوز دخلهم X وتمثل A مقدارا ثابتا (un paramètre de dimension) كما تقيس a درجة تمركز توزيع الدخل .

التي يتصف بها العالم الصناعي ، تصبح بنية التوزيع مختلفة اختلافا نوعيا . ان هذه الخاصة الاخيرة هي التي تطرح على البلدان المتخلفة مشكلات سياسية محددة ــ اكثر مما تطرحه عليها درجة عدم التكافؤ نفسها . كذلك فان عدم التكافؤ في توزيع الاجور هو اكبر في البلدان « المتخلفة » مما هو عليه في المركـز .

أ) الواقع أن النسبة القائمة بين أجر الشغيلة الماهرين واجر الشغيلة غير الماهرين ، ضمن مجموعة الشغيلة اليدويين ، كانت موزعة عام ١٩٦٠ كما يلـي (١٣٢) :

	اوروبا ــ البلدان المصنعة		
ايطاليا	١٠٨	المانيا الغربية	١٢٧
البلدان الواطئة	١١٨	سويسرا	١٣٠
بريطانيا العظمى	١١٨	فرنسا	١٣٩
	اميركا اللاتينية		
الارجنتين	١٣٢	فنزويلا	١٨٦
البيرو	١٧١	شيلي	٢٠٩
كولومبيا	١٨١	المكسيك	٢١٢
البرازيل	١٨٤		
	آسيـا		
الباكستان	١٥٩	الهنـد	١٦٨
	افريقيـا		
نيجيريا	١٥٧	غانـا	٢٤٠
تونس	١٧٩	السنغال	٢٥٣
شاطيء العاج	١٩٧	الكونغوكنشاسا	٢٦٨
الجزائر	٢٠١	الكونغوبرازافيل	٢٨٧
تنزانيا	٢١١		

بعض الاحصاآت الاخرى تؤكد هذا الواقع . ففي حين انه في فرنسا عام ١٩٦١ كانت نسبة المعدل الادنى القاعدي للساعات ــ وفقا للعقـود الجماعية ــ التي يعملها المعاون غير الماهر من الفئة الدنيا ، للعامل المحترف من الفئة الثالثة ، تتراوح بين ١ و ١،٥ ، كانت هذه النسبة في السنغال وشاطيء العاج ، في نفس الزمن ، تتراوح بين ١ و ٣ (١٣٣) .

والحركة التاريخية تؤيد على كل حال هذا الاتجاه نحو تقليص عدم

(١٣٢) Elliot Berg « بنية الاجور في البلدان القليلـة النمو » نـشرة Egelund الجدول الاول .

(١٣٣) Elliot Berg الوثيقة المذكورة ، الجدول الثاني .

التكافؤ كلما تقدم النمو ، سواء كان ذلك في اميركا اللاتينية او في افريقيا الاستوائية على الاقل (١٣٤) .

ب) بين الشغيلة اليدويين و « ذوي الياقات البيضاء » ، كان عدم التكافؤ يبدو شديدا في حين ، واقل شدة في حين آخر ، في البلدان المتخلفة . فيما تكون نسبة الربح الوسطي الذي يحققه ميكانيكي الكاراج من جهة ، وخادم المطعم او المستخدم العامل في الاختزال من جهه اخرى ، قريبة من الوحدة في بريطانيا ، وقريبة من ١،٥ في الولايات المتحدة ، تكون هذه النسبة ١،٨ في الارجنتين والمكسيك ، ٢،٥ في البيرو ، بين ٢،٥ و ٤،٤ ، حسب الفترات ، في شيلي (١٣٥) . اذا كانت مصادر المعلومات العديدة تتجه الى الحكم بأن « ذوي الياقات البيضاء » يتمتعون في آن واحد بحظوة اجتماعية اكبر وبأجور افضل ، فان الوضع ، من حيث الاجور ، غالبا ما يكون على عكس ذلك ، عندما يوفر التعليم اعدادا من « ذوي الياقات البيضاء » المنتمين الى الفئات التابعة ، تتجاوز بكثير قدرة المنظومة الاقتصادية على استيعابهم (حالة الهند ومصر وبلدان اخرى عديدة) .

ج) اخيرا ، كثيرا ما يلفت الانتباه ــ بحق ــ الى التفاوتات الكبيرة ، التي توجد في البلدان المتخلفة اكثر مما توجد في البلدان النامية ، بين الاجور المدفوعة للشغيلة ذوي المهارة المتكافئة في هذه المنشأة او تلك ، او في هذه المجموعة من المنشآت (المنشآت الاجنبية الكبرى مثلا) او تلك (المنشآت الوطنية الصغيرة) . والصلة القائمة بشكل وثيق اكثر ، في البلدان المتخلفة ، بين مستوى الاجور وابرادية المنشأة ، يمكن ان تتفسر بضعف الحركة النقابية وتجزئها .

ان توزيع المداخيل ، الاجرية وغيرها ، التي تتوقف على مجمل العناصر المشار اليها اعلاه ، لم يمين الا نادرا جدا في الملاحظة الاحصائية . وقد قمنا نحن انفسنا ببناء هذا التوزيع بناء منظما بالنسبة لاربعة بلدان افريقية (الجزائر ، تونس ، مراكش ، وشاطىء العاج) كما اقتبسنا المثل المصري من كتابات حسن رياض . هذا التحليل سوف يسمح لنا بتفسير مختلف التفاوتات عن طريق ادخالنا ، تباعا ، لمختلف العناصر التفسيرية

---

(١٣٤) Elliot Berg الوثيقة المذكورة ، الجدولان الثالث والرابع .

(١٣٥) Elliot Berg الوثيقة المذكورة ، الجدول الخامس .

المشار اليها . الامر الذي سيقودنا الى اعادة النظــــر في بعض الاراء « الشائعة » والتي يتقدم بها اصحابها بشيء من التسرع في رأينا ، لا سيما تلك التي تذهب الى ان المأجورين يشكلون كتلة من « ذوي الامتياز » في العالم الثالث .

حالــة مصر

يبدو الدخل « الوسطي » للفرد الواحد في المدينة اكبر بأربعة اضعاف من دخل الفرد في المناطق الريفية (١٣٦) .

لكننا نكتشف ، اذا ذهبنا الى ابعد من الارقام الجافة ، ان هــــذه التفاوتات تتعلق بفروقات الانتاجية وبفروقات معدلات العمالة في نفـــس الوقت ، وانها لا تلعب دورها بشكل منظم لصالح المأجورين حتى يصح اعتبارهم بصورة اجمالية « ذوي امتيازات » .

أ) هناك بطالة كثيفة ($\frac{٢}{٣}$ قوة العمل النظرية الامكانيـــة) تمس الجماهير الشعبية التي تمثل ٨٠٪ من سكان الارياف و ٥٦٪ فقط مـــن سكان المدن . فاذا اخذنا بالاعتبار هذه المعدلات المختلفة في العمالة ، فان دخل « سنة عمل تام » بالنسبة للجماهير الشعبية يكون ارفع مرتيـــن ونصف فقط في المدينة عما هو في الريف .

ب) اذا كان الدخل « الوسطي » يبدو أربع مرات اقل في الريف ، فذلك يعود ـــ علاوة على كون معدل العمالة ادنى في الريف ، وكون انتاجية العمل الوسطية فيه اضعف (تقنيات اخف من حيث استعمال راسالمال) ـــ الى ان الشرائح الوسطية في الريف هي ، نسبيا ، اقل عددا : ١٥٪ من سكان الريف ، مقابل ٤٠٪ من سكان المدن ، ولان الدخل الوسطي للشرائح ذات الامتياز (٤ الى ٥٪ من السكان) هو ادنى في الارياف بمقدار ٤،٥ مرات . ان هذه الفروقات تعبر كذلك عن كون الاقتصاد المديني ، الاكثـر تقدما من الاقتصاد الريفي ، يقتضيه وضعه اللجوء الى يد عاملة تضم نسبيا عددا اكبر من العاملين الماهرين : عمال دائمون ، مستخدمون ، كادرات وسطى وعليا ، مهن حرة واصحاب مشاريع .

---

(١٣٦) حسن رياض « مصر الناصرية » ص ٤١ (ارقام عام ١٩٦٠)

الفئات	عدد السكان الاجمالي	الدخل الفردي السنوي
أ ـ المناطق الريفية :		
١ ـ جماهير شعبية		
١٠ ـ جماهير لا تملك ارضا	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٫٥ ليرة مصرية
١١ ـ جماهير تستغل اقل من فدان(١٢٧)	١ ٠٧٥ ٠٠٠	٦٫١ ل.م.
٢ ـ شرائح وسيطة (تستغل بين فدان واحد و ٥ فدادين)	٢ ٨٥٠ ٠٠٠	٢٦٫٨ ل.م.
٣ ـ ذوو امتيازات		
٣١ ـ بين ٥ و ٢٠ فدان	٨٧٥ ٠٠٠	٨٧٫٤ ل.م.
٣٢ ـ اكثر من ٢٠ فدان	١٥٠ ٠٠٠	٧٧٣٫٣ ل.م.
المجموع والمتوسط	١٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧٫١ ل.م.
ب ـ المناطق المدينية :		
١ ـ الجماهير الشعبية		
١٠ ـ بدون عمل ملحوظ	٢ ٩٨٢ ٠٠٠	صفر ل.م.
١١ ـ خدم منزليون	٩٣٤ ٠٠٠	٢١٫٤ ل.م.
١٢ ـ بروليتاريا رثة	١٨٦ ٠٠٠	٢٦٫٨ ل.م.
١٣ ـ ماجورون تقليديون	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٫٠ ل.م.
٢ ـ البروليتاريا	٧٩٠ ٠٠٠	٦٠٫٨ ل.م.
٣ ـ البرجوازية الصغيرة		
٣٠ ـ مستخدمون تابعون	١ ١١٧ ٠٠٠	١٠٥٫٦ ل.م.
٣١ ـ اصحاب مشاريع تقليديون	٧٢٦ ٠٠٠	١٢٧٫٧ ل.م.
٣٢ ـ كادرات وسطى	٦١٤ ٠٠٠	١٢٣٫٥ ل.م.
٤ ـ البرجوازية	٢٤٠ ٠٠٠	٨٤٥٫٨ ل.م.
المجموع والمتوسط	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٢٫٤ ل.م.

ج) في صفوف العاملين في الريف ،لا يتمع الماجورون بامتيازات على الاطلاق ، بل انهم ، على العكس ، يشكلون جمهور المجموعة أ ـ ١ ، وهي المجموعة الاشد بؤسا في مصر (١١ ليرة مصرية للفرد ، مقابل عمالة سنوية تامة مبدئيا) . اما الدخل السنوي الوسطي للشخص الواحد من سكان المدن المأجورين غير المهرة (المجموعة ب ـ ١١ ، ١٢ و ١٣) فهو ليس افضل اطلاقا : ٢٦ ليرة مصرية . فاذا اخذنا بالاعتبار الفروقات في مستويات الاسعار ، بحكم ان المداخيل الريفية لا تقدر حق قدرها (التموين

(١٢٧) الفدان يساوي ٤٢. هكتارا .

الذاتي الخ) ، وان النفقات اللازمة لاستمرار المعيشة في المدن تتضمن ابوابا لا وجود لها في الريف (نفقات نقل ، مساكن ذات اجر مرتفع حتى ولو كانت بائسة الخ) ، فان الفئات الشعبية في المدن ليست محظوظة ، من حيث مستوى المعيشة ، اكثر من الفئات الشعبية الريفية .

د) ان « المحظوظين » اذن يبدون مقتصرين على الشغيلة الماهرين في المدن ، ومن بينهم حوالي ٧٥٪ ماجورون (من الفئات ب ٢ ، ٣٠ و ٣٢ في جزء منها ، اما الفئة ب ، ٣١ فتتكون من شغيلة مستقلين ومن معلمي منشآت) . ان الدخل الوسطي للشخص الواحد من هؤلاء السكان الماجورين يرتفع اربعة اضعاف عن الدخل الوسطي للشغيلة المدنيين غير المهرة . هذا التراتب ، الذي يتراوح بين ١ و ٤ ، ينبغي ان يعزى بصورة واسعة الى الفروقات في المهارة . فضلا عن ذلك ، ولان مستوى المعيشة المطلق لدى الفئات الدنيا هو مستوى ادنى ، ولان هذا البؤس يتفاقم بفعل المعدلات المرتفعة جدا لنقص العمالة في صفوف غير المهرة ، فان الفروقات في المداخيل – وهي فروقات اصبحت منذ زمن اقوى بكثير مما هي عليه في البلدان المصنعة – تتخذ كل مغزاها السياسي الاجتماعي الخاص .

هـ) اخيرا ، في صفوف « البرجوازية » المدينية (الفئة ب ٤) نجد نسبة متعاظمة مكونة من ماجورين ، عدا الكادرات العليا التابعة للدولة وللاقتصاد . والواقع ان من نتائج التاميمات ان تنقل عددا مرموقا ، من ذوي ارفع المداخيل ، من فئة مداخيل المنشاة الى فئة الماجورين .

يبين الجدول التالي تراتب الاجور المدينية نفسها عام ١٩٦٠ (١٣٨) .

الاجور السنوية الوسطية (بالليرة المصرية) :

	يد عاملة غير ماهرة	عمال ماهرون	مستخدمون تابعون	كادرات وسطى	كادرات عليا
الدولة					
– الادارة المدنية	–	١٢٠	٢٣٠	٣٥٠	١٢٥٠
– النقل والاعلام	–	١٢٥	٢٣٠	٣٥٠	١٥٥٠
– قناة السويس	–	١٨٠	–	٥٢٠	٢٢٠٠
المنشآت الحديثة :					
– الصناعة ، النقل	٦٠	١٤٥	–	٢٩٠	١٢٣٠
– التجارة ، الخدمات	–	–	١١٢	٣٦٠	١٢٠٠
– المنشآت التقليدية	–	٩٠	–	–	–
– خدم منزليون	٥٠	–	–	–	–

(١٢٨) حسن رياض ، المرجع المذكور ، ص ٤٦ الى ٦٠.

وحتى خارج اطار العاملين في قناة السويس ، الذي يبدو ان امتيازاتهم النسبية ـ التي كانت ما زالت واضحة عام ١٩٦٠ ـ قد زالت اليوم ، فان فروقات التعويضات هي اشد وضوحا مما في البلدان المصنعة .

خلال القرن الماضي تفاقم الفرق بين الدخل « الوسطي » في الريف والمدينة ، اذ انتقلت النسبة بينهما من ٣٠٨ عام ١٩١٤ الى ٤٠٣ عام ١٩٦٠ . مع ذلك فنحن نلاحظ :

أ) ان التقلص التدريجي للدخل « الوسطي » في الريف ينبغي ان يعزى بكليته الى التقلص التدريجي في مستوى العمالة ، اذ انتقلت النسبة المئوية للفئات الفقيرة التي لا تملك ارضا من ٤٠٪ عام ١٩١٤ الى ٨٠٪ عام ١٩٦٠ (١٣٩) :

المداخيل الريفية الوسطية للشخص الواحد (الليرة المصرية بقيمة ١٩٦٠)

	١٩١٤	١٩٥٨
الفقراء والذين لا يملكون ارضا	٦٠٧	٣٠٨
الشرائح الوسيطة	٢٠	٢٧
ذوو الامتيازات :		
من ٥ الى ٢٠ فدان	٩٨	٨٧
اكثر من ٢٠ فدان	٤٦٥	٧٨٩
المتوسط	٢٨	١٩

ب) ان استقرار الدخل « الوسطي » في المدن يخفي اختلالا متعاظما في التوازن ، اذ ازداد معدل النقص في العمالة بحيث ان ارباح الانتاجية قد عوّضت بواسطة تقليص العمالة (١٤٠) .

	١٩١٤	١٩٦٠
الدخل الوسطي في المدن (بالليرة المصرية بقيمة ١٩٦٠)	٨٠	٧٨
اليد العاملة المستخدمة	٧٢٨٠٠٠	١٩٢٠٠٠٠
نسبة السكان العاملين لعدد سكان المدن الاجمالي	٪ ٣٢	٪ ٢٢

(١٣٩) حسن رياض ، المرجع المذكور ، ص ١٢٨ .

(١٤٠) نفس المرجع : ص ١٥٨ ـ ١٦٠ .

وبينما ازداد انتاج النشاطات غير الزراعية بين ١٩١٤ و١٩٦٠ بمعدل ٢،٩ ٪ سنويا ، لم تزدد العمالة الا بوتيرة ٢ ٪ سنويا . اما تقدم الانتاجية فقد كان واضحا في الصناعة ، بينما اخلت الحرفية ـ التي تقلصت موجوداتها تدريجيا من ١٥٠٠٠٠ عامل الى ٦٠٠٠٠ عامل ـ مكانها للصناعة الكبيرة ، فزادت موجودات هذه من ٢٠٠٠٠ اجير الى ٢٨٠٠٠٠ اجير . اما التجارة والخدمات فقد كان تقدم الانتاجية فيهما اكثر تواضعا بكثير :

	١٩١٤ تعاظم الموجودات	١٩٦٠ تعاظم الانتاج
	(المعدلات السنوية)	
صناعة ، حرف	١،٤ ٪	٢،٥ ٪
تجارة	٢،٢	٢،٥
نقل	٢،٣	٢،٦
ادارات	٤،٥	٤،٧
خدمات	١،٥	١،٢
اجمالي	٢،٠	٢،٩

هكذا نجد اذن على المدى الطويل : ١) ان الانتاجية تركد في الزراعة بينما تزداد في اقتصاد المدن . لا سيما في الصناعة الحديثة . ومن هنا يأتي الفرق المتعاظم بين التعويضات الوسطية للشغيلة المستخدمين في كلا القطاعين التقليدي والحديث . و٢) ان الفرق بين المداخيل « الوسطية » لمجمل السكان . الريفيين منهم والمدينيين : هو حصيلة المزج بين الفرق المتعاظم في الانتاجيات والتطور المختلف لمعدلات العمالة.

حالة المغرب

عام ١٩٥٥ كانت النسبة بين الدخل الزراعي بالشخص الواحد والدخل غير الزراعي بالشخص الواحد ، بالنسبة لمجمل المغرب ، نسبة ١ الى ٢،١ . لكن الفرق بين الدخل الوسطي بالشخص الواحد بالنسبة للسكان المسلمين وحدهم هو فقط كالفرق بين ١ و٢،٣ . (١٤١) .

(١٤١) سمير امين « اقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ١٣٠ وما يليها .

ـ عالم الريف	
الدخــل الزراعــي	٥.٢ مليار فرنــك قديم
الدخل الزراعي الاسلامي	٣٧٢ مليار ف . ق
عدد سكان الريف العامليــن	٢ ٤٨٥ ٠٠٠
الدخل الوسطي بالفرد : الاجمالي	٢٠٠ ٠٠٠ ف.ق
الدخل الوسطي بالفرد : الاسلامي	١٥٠ ٠٠٠ ف.ق
ـ عالم المدينة	
الدخل الاسلامي غير الزراعي	٢٩٤٠ ف.ق
الدخل الاوروبي غير الزراعي	٦٠٢٠ ف.ق
عدد السكان المسلمين العاملين	١٢٧٠ ٠٠٠
العاطلون عــن العمل	بين ١٩٥ و ٣٦٥ الفا
عدد السكان الاوروبيين العاملين	٥٨٠ ٠٠٠
المداخيــل الوسطيــة :	
الاوروبيــون	١ ٠٤٠ ٠٠٠ ف.ق
المسلمــون	٢٢٠ ٠٠٠ ف.ق
(ما عدا العاطلين عن العمل)	
الاجمالي (عدا العاطلين)	٤٩٥ ٠٠٠ ف.ق
الاجمالي (بما فيه العاطلين)	٤٢٠ ٠٠٠ ف.ق

فالفروقات اذن هي ادنى بكثير مما هي عليه في مصر . وهذا يعود على وجه التأكيد ١) الى أن النقص النسبي في العمالة في صفوف السكان الريفيين المغربيين هو نقص اقل مما هو عليه بين السكان الريفيين المصريين . و ٢) الى وجود زراعة حديثة ذات انتاجية قوية (« اراضي المستعمرات ») .

وفي داخل العالم الريفي ، نجد ان التفاوتات في التوزيع ادنى بكثير في المغرب . لكن المأجورين هنا ، بحكم كونهم جميعا تقريبا مستخدمين في القطاع ذي الانتاجية القوية (الاراضي الاوروبية) ، لا يظهرون ، كما هي الحال في مصر ، كاقلية بائسة في المجتمع الريفي . فالاجور الوسطية التي يتقاضاها العمال الزراعيون الدائمون ، هي اجور ارفع (بنسبة حوالي ٥٠ ٪) من مداخيل ٣٠ ٪ من اكثر المستغلين فقرا . مع ذلك ، فان اجور العمال غير الدائمين ، وهم اكثر عددا بخمس مرات ، هي اجور ادنى وقابلة للمقارنة مع مداخيل اكثر المستغلين فقرا . اذا اخذنا هذا الواقع بالاعتبار ، واخذنا الى جانبه كون انتاجية الزراعة الحديثة التي تستخدم هؤلاء المأجورين انتاجية ارفع من انتاجية الزراعة التقليدية ، لوجدنا ان العمال الزراعيين المغربيين لا يستحقون ان يتهموا بالاستفادة من « الامتيازات » .

المداخيل الزراعيــة عام ١٩٥٥ (١٤٢) .

	الجزائر الموجودات بالآلاف	الجزائر الدخل الفردي بآلاف ف . ق.	تونس الموجودات بالآلاف	تونس الدخل الفردي (بآلاف ف . ق)	مراكش الموجودات (بآلاف ف . ق)	مراكش الدخل الفردي (بآلاف ف . ق)
عمال :						
دائمــون	١٠٠	١٠٠	٢٥	١٢٠	٤١٥	٧٠
موسميون	٥٠٠	٥٠	١١٠	٦٥		
مستقلون مسلمون :						
فقــراء	٢١٠	٦٠	٨٠	٩٠	١٠٠	١١٠
متوسطون	٢١٠	٢٠٠	١٠٥	١٥٠	٤٥٠	٢٠٠
اغنيــاء	٥٠	٥٦٠	٤٥	٤٥٠	٨٥	٩٠٠
اجمالي الزراعة الاسلامية	١٠٧٠	١١٠	٢٦٥	١٤٠	١٠٥٠	١٩٠

ان تراتب المداخيل والاجور بين صفوف سكان المدن المسلمين هــو اقل بروزا بكثير ممــا هو في مصر : فالسلم التراتبي بيــن فئة « العمال » الدنيا (مهرة كان هؤلاء ام لا) وبين فئة (« الكــادرات العليــا ومعلمــو المنشآت ») يتراوح بيــن ١ و ٨ بالنسبة للجزائر ، وبيــن ١ و ١٣بالنسبة لمراكش ، وبيــن ١ و٢٢بالنسبــة لمصر .

مداخيل المسلمين من سكان المدن عام ١٩٥٥ : (١٤٣)

	الجزائر الموجودات بالآلاف	الجزائر الدخل الفردي بآلاف الفرنكات القديمة	تونس الموجودات بالآلاف	تونس الفردي الدخل بآلاف الفرنكات القديمة	مراكش الموجودات بالآلاف	مراكش الدخل الفردي بآلاف ف . ق
١) عاطلون	من ١٥٠ الى ٢٣٠	–	من ٢٥ الى ٥٥	–	من ٢٠ الى ٨٠	–
٢ عمال	٢٢٥	١٥٠	١١٨	١٦٠	٢٠٠	١٥٠
٣) مستخدمون	٩٠	٢٧٠	٢٥	٣٠٠	١٠٦	٢٥٠
٤) حرفيون وكادراتوسطى	١٣٥	٢٧٠	٥٢	٣٠٠	١٨٣	٢٧٠
٥ ، كادرات عليــا ومعلمو منشآت	٧	١٢٥٠	٢	١٢٥٠	١١	٢٠٠٠
المجموع بالنسبة للمسلمين	٤٦٠	٢٢٠	٢١٠	٢١٠	٦٠٠	٢٤٠
المجموعبالنسبةلغير المسلمين	٣٠٥	٩٥٠	٨٠	٩٥٠	١٩٥	١٢٠٠

(١٤٢) سمير امين المرجع اياه ص ١٣٠ وما يليها .

(١٤٣) سمير امين – نفس المرجع –

مع ذلك فان موجودات الفئات العليا الاسلامية هي نسبيا اقل اهمية مما هي في مصر ، اذ ان العمالات العليا وعمالات معلمي المنشآت يحتلها اوروبيون ، ذوو مهارة متساوية ، يستفيدون فضلا عن ذلك من مداخيل افضل (١٤٤) .

	الموجودات		الدخل الفردي (بالاف ف . ق)	
	مسلمون	غير مسلمين	مسلمون	غير مسلمين
عمال	٦٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	١٥٠	٤٠٠
مستخدمون	٢٢٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	٢٧٠	٥٣٠
كادرات وسطى	٣٧٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠	٢٨٠	١٢٠٠
كادرات عليا	٢٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٧٠٠	٣٢٠٠
مجاميع	١ ٢٧٠ ٠٠٠	٥٨٠ ٠٠٠	٢٣٠	١٠٤٠

اذا اخذنا بالاعتبار السكان غير المسلمين ، فان تراتب المداخيل يتراوح بين ١ و ١٤ ، كما انه يتراوح بين ١ و ٢٠ اذا اعتبرنا في الفئة الدنيا العمال المسلمين وحدهم وفي الفئة العليا غير المسلمين وحدهم .

واذن فلا يمعنا ان نعتبر المأجورين ، داخل المجتمع الاسلامي في العصر الاستعماري ، بمثابة اصحاب امتيازات .

ان المجتمع المغربي المستعمر لم يعرف خلال تطوره التاريخي الا تحولات نوعية بسيطة : فمداخيل السكان المسلمين بالشخص الواحد مداخيل راكدة تماما . والتقدمات التي حققها التحديث ، والتي تتجلى عبر اتساع القطاع الحديث الزراعي والمديني ، تتيح استعمارا اسكانيا متعاظما ، يكاد يكون وحده المستفيد من تقدمات الانتاجية :

تطور المداخيل الوسطية (بآلاف الفرنكات القديمة بقيمة ١٩٥٥) (١٤٥)

	الجزائر		تونس		مراكش	
	١٨٨٠	١٩٥٥	١٩١٠	١٩٥٥	١٩٢٠	١٩٥٥
سكان الريف المسلمون	٢٢	٢٢	١٧	٢٣	٢٧	٣٢
سكان المدن المسلمون	٣٠	٣٠	٢٨	٢٥	٢٥	٤٢
سكان المدن غير المسلمين	٢٠٠	٣٢٠	٢٠٠	٣٢٠	٢٠٠	٣٢٠

(١٤٤) نفس المرجع ص ١٨١ و ١٨٥ .

(١٤٥) سمير امين ، المرجع المذكور ، الجزء الثاني ص ١٥٧ وما يليها .

سوف يتبدل الوضع مع الاستقلال ، بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ . فرحيل السكان غير المسلمين سوف يفتح مجال الاستفادة امام اقلية من السكان المحليين . فتتضاعف الموجودات الفعلية الوظيفة العامة ٩،٥ مرات، بينما تتعاظم العمالات المنتجة بمقدار ٣٠ ٪ فقط . ورغم ان التعويضات التي تتقاضاها الكادرات والوظيفة العامة هي ادنى من تلك التي يتقاضاها امثالهم من غير المسلمين في الزمن الاستعماري ، فان بعض « الامتيازات » الجديدة قد برزت الى الوجود ، وهي امتيازات لا تبررها مهارات الاقتصاد وحالته الا تبريرا سيئا للغاية . هذا « الامتياز » ، مفهوما على هذا النحو، هو الذي مكن البعض من القول، بصورة متسرعة جدا وسطحية ، ان « المأجورين » كانوا بشكل عام ذوي حظوة وامتيازات .

	عمالة مدينية اسلامية(١٤٦) (بالآلاف)		الدخل الفردي (بالآف ف.ق)
	١٩٥٥	١٩٦٥	في عام ١٩٦٥
الاقتصاد :			
عمال	٦٤٠	٧٧٠	٢٥٠
مستخدمون	١٧٠	٢٩٠	٢٣٠
حرفيون ، الخ ..	٣٢٠	٤٨٠	٤٢٠
كادرات	٦٠	١٠٠	٦٥٠
ادارة :	٧٠	٦٦٠	٤٥٠
مجاميع	١٢٠٠	٢٣٠٠	٣٩٠
عاطلون عن العمل	٦٠٠	٦٠٠	—

كذلك اقمنا البرهان على ان اختلافات دقيقة اشد حدة قد ظهرت في ميدان الزراعة . اذ مقابل المداخيل التي لم تتغير في حقل الزراعة التقليدية - كان هناك اقليات ذات امتيازات قد ورثت اراضي الاستعمار (١٤٧) : عمال دائمون من لجان التسيير في الجزائر . ملاكون صغار تعاونيون في بعض الحالات في تونس ، ملاكون غائبون « برجوازيون » في بعض الحالات التي عرفتها تونس ومراكش . وملاكون كبار في مراكش . اما في حالة الجزائر ، فيصح القول بان المأجورين الدائمين في حقل الزراعة قد اصبحوا « ذوي امتيازات » .

واذن نخلص ، في حالة المغرب ، الى النتائج التالية : ( ) ان الاختلافات

---

(١٤٦) سمير امين ، المرجع المذكور ، الجزء الثاني ص ١٥٧ وما يليها .

(١٤٧) سمير امين ، المرجع المذكور ، الجزء الثاني .

في التعويضات تعود بصورة عامة ، لا سيما في حقل الاجور ، الى اختلافات الانتاجية والمهارة . ٢) ان الدافع الرئيسي للتمييز غير المبني على الانتاجية ، اي ذلك التمييز القائم على الاصل الوطني ، قد زال . ٣) ان مجموع العاملين المأجورين ليسوا ذوي امتيازات ، لا في حقل الزراعة — حيث ينتمي جمهورهم الكبير ، المكوّن من عمال غير دائمين ، الى الشرائح المفقرة من المجتمع — ولا في الاقتصاد المديني ، رغم اننا نجد في هذه الحالة تراتبا يقل في فروقاته واختلافاته عن التراتب الموجود في كثير من البلدان المتخلفة ، لا سيما في مصر ، ولا شك ان سبب ذلك هو التنظيم النقابي الافضل ، وقلة وطأة البطالة . و ٤) ان « الامتياز » الوحيد الذي يتمتع به المأجورون ، بوصفهم جماعة ، يقع على صعيد تضاعف الوظائف الادارية ، بشكل ثانوي بالنسبة الجزائر ، وعلى صعيد حصول العمال الدائميين على ارباح التسيير الجماعي لاراضي الاستعمار. هذه الامتيازات الخاصة لها بالطبع معنى سياسي خاص ، لكنها لا تصح في تعميمها على مجمل المأجورين .

حالة شاطىء العاج

في حالة شاطىء العاج يبدو دخل الفرد اشد تفاوتا ايضا في توزيعه بين المدينة والريف ، رغم ان الفرق قد تقلص تدريجيا من نسبة ١ الى ٩ عام ١٩٥٠ الى نسبة ١ الى ٧،٥ عام ١٩٦٥ (١٤٨) .

بما ان الاغلبية الساحقة للعمالات المدينية هي عمالات مأجورة ، يصار الى الاستنتاج بسرعة كبيرة بكل بساطة ان « المأجورين » هم اصحاب امتيازات .

	١٩٥٠	١٩٦٥
السكان :		
سكان الريف	٢ ٠١٠ ٠٠٠	٣ ٢٣٠ ٠٠٠
سكان المدن	١٦٠ ٠٠٠	٦٥٠ ٠٠٠
المنتوج (بالمليار قيمة ١٩٦٥ ٪		
الزراعة	٢٢،٥	٧٧،٨
النشاطات الاخرى	٢٤،٤	١١٧،٩
منتوج الفرد الواحد بالفرنك ١٩٦٥) ٪		
ريفيون	١٦ ٥٠٠	٢٤ ٠٠٠
مدينيون	١٥٠ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠

(١٤٨) سمير امين « نمو الرأسمالية في شاطىء العاج » الجداول الملحقة ص ٢٨٥ وما يليها.

في الاقتصاد الزراعي ، اذا كانت اجور ١٢٠٠٠٠ عامل غير ماهر (٢٠٠٠٠ فرنك سنويا) تبدو مرتفعة جدا بالنسبة المداخيل النقدية في الاقتصادات المعيشية لبلدان منشأ المأجورين ، فهي ليست « فاحشة » بالمقارنة مع المداخيل النقدية التي يحصلها المزارعون المستقلون الذين يستخدمون هؤلاء المأجورين ، بل هي بعيدة عن هذا « الفحش » كل البعد. لا شك في ان هؤلاء المزارعين يجنون ربحا من الاحتياطيات التي تمثلها مناطق الاقتصاد المعيشي ، فهم بذلك يستحوذون على القسم الجوهري من ارباح الانتاجية التي يعبر عنها انتقال الاقتصاد المعيشي الى الاقتصاد المزارعي .

مداخيل مناطق المزارع عام ١٩٦٥ (١٤٩) .

	عدد الاستغلالات (بالآلاف)	يد عاملة مذكرة: عائلية (بالآلاف) ×	يد عاملة مذكرة: عمال غير مهرة	مداخيل اجمالية MLds	اجور MLds	مداخيل بالآف المستقلين
مزارعون « من المنطقة نفسها»						
صغار	٤٠	١٠٠	—	٤٬٨	—	١٢٠
متوسطون	٤٠	١٥٠	٤٠	٩٬٢	٠٬٨	٢١٠
كبار	٢٠	(××) ١١٠	٨٠	٩٬٢	١٬٦	٢٨٠
مزارعون «الاجانب» (×××)	١١٠	١٩٠	—	٩٬٣	—	٨٥
مجاميع	٢١٠	٥٥٠	١٢٠	٣٢٬٥	٢٬٤	١٤٥

(×) مزارعون وتابعون

(××) ما عدا المزارعين

(×××) افريقيون ليسوا من اهل المناطق المزارعية .

ان درجة التفاوت نفسها بين المأجورين من جهة ، والمزارعين من جهة اخرى ،كانت تسم مناطق المزارع منذ ١٩٥٠ . غير ان التطور لم يتجل هنا عبر تحولات نوعية ، بل عبر اتساع مناطق المزارع فقط ، التي تضاعفت ٣٬٩ مرات خلال ١٥ عاما (١٥٠) .

في عام ١٩٦٥ كان الاقتصاد المديني يوفر ١٦٤٠٠٠ عملا للافريقيين (ربما كان يضاف اليهم ٢٠٠٠٠ عملا من المساعدات العائلية غير المنظورة) و ١٢٥٠٠ عملا للاوروبيين واللبنانيين ، من بينها جميعا ١٤٢٠٠٠ عملا مأجورا. اما توزيع التعويضات بالنسبة للعمالات الافريقية فهو التالي:(١٥١)

(١٤٩) سمير امين ، المرجع المذكور ،ص ٢٩٢ — ٢٩٣ .

(١٥٠) المرجع المذكور ص ٨٩ — ٩٢ .

(١٥١) المرجع المذكور ص ١٥٥ — ١٧٨ .

الاقتصاد غير الحرفي :	عمالات	دخل وسطي (بالفرنكات)
عمال معاونون	٢٣ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
عمـال	٣٦ ٤٠٠	٢٤٠ ٠٠٠
مستخدمون	١٧ ٠٠٠	٢٨٠ ٠٠٠
كادرات	٦٠٠	١٨ ٠٠٠ ٠٠٠
الاقتصاد الحرفي	٤٧ ٠٠٠	٢٨٠ ٠٠٠
خدم منزليون	٩ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
وظيفة عامة	٣١ ٠٠٠	٥٥٠ ٠٠٠
	١٦٤٠٠٠	٣٢٠ ٠٠٠

تراتب الاجور ـ الذي يتراوح بين ١ و١٢ ، من العمال المعاونين غير المهرة الى الكادرات العليا ـ مماثل بالضبط لتراتب الاجور في المغرب ،لكن تراتب المداخيل اقل تفاوتا بكثير مما هـو عليه فـي مصر ، علمـا ان المداخيل المدينية غير الاجرية التي يحصلها السكـان الافريقيون هي مداخيل يمكـن اهمالها في شاطىء العاج . هذا الوضع يعبر عن عدم وجود برجوازية خاصـة privée محلية (١٥٢) .

وبديهي ان مداخيل السكـان غير الافريقيين هي اكثر اهمية بكثير وان اخذها بالاعتبار يزيد في حدة عدم التكافؤ .

عمالات مدينية غير افريقية ، لعام ١٩٦٥ (١٥٣)

	موجودات	مداخيل وسطية
مطعمو منشآت ومستغلون مدينيون	٢١٠٠	٧٧٠٠٠٠٠
ماجورون : وظيفة عامة	٢٥٠٠	١٦٠٠٠٠٠
اقتصـاد	٧٤٠٠	١٨٥٠٠٠٠
مجمـوع :	١٢٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠

اخيرا ، هناك قسم جوهري من المداخيل غير الزراعية في شـاطىء العاج لا يتاح المجال لتوزيعه . فاستبعاد هذه المداخيل ، التي تشكل ٢٠٪ من الدخل غير الزراعي ، يخفف كذلك من وطأة التفاوت الظاهر .

واذن ، فالماجورون الافارقة ليسـوا ، في مجملهم ، ذوي « امتيازات » على الاطلاق ، نظـرا للفروقات في مستويات الاسعار بين الريف والمدينة ،

(١٥٢) انظر المداخيل التي طبيعتها على هذا النحو : سمير امين ، المرجع المذكور ص ١٧٥ ـ ١٧٨ .

(١٥٣) المرجع المذكور ص ١٥٥ ـ ١٧٨ .

وفي موارد التموين الذاتي لدى الفلاحين . هنا ايضا ، تجد ان الفروقات في التعويضات هي تعبير عن الفروقات في الانتاجية بصورة عامة . الا ان كون المداخيل التي تحصلها المنشأة تكاد تكون اجنبية فقط ، وموزعة ، في قسم كبير منها ، خارج شاطيء العاج ، يبرز الامتياز النسبي الذي تتمتع بها كادرات الوظيفة العامة في هذا البلد . ولا شك في ان هذا الواقع واقع ذو مغزى لدى تفسير التصرفات الاجتماعية ــ السياسية .

ان بنية التوزيع هذه ، التي تجدها عمليا في كل افريقيا السوداء ، ليست مختلفة نوعيا عن تلك التي يتصف بها شاطيء العاج عام ١٩٥٠ ، اذ ان التطور هنا قد تجلى عبر اتساع هذا الطراز من الاقتصاد المديني ،دون ان يشهد تحولا في النسب والعلاقات (١٥٤) .

ما هي النتائج التي نستخلصها من مجمل هذه الملاحظات ؟

اولا ــ ان الفروقات القوية جدا التي تظهر احيانا في البلدان المتخلفة بين « الاجر الوسطي » و« الدخل الوسطي » لدى الفئات الاكثر ادقاعا في المجتمع ، لا سيما الفلاحين ،هي الفدية التي لا مفر منها في النظام الراسمالي ، كنتيجة لتراصف منظومتين اقتصاديتين في هذه البلدان ، تنتميان الى عصور مختلفة . ولا يمكن المقارنة بين مستويات الانتاجية فيهما . ولا يسعنا ان نستخلص النتيجة المتسرعة التي تحكم بان « المأجورين هم اصحاب امتيازات » ، لا ولا ان احد اهداف السياسة الاقتصادية ينبغي ان يكون تقليص مستوى الاجور . اذ ان مستوى انتاجية ارفع لا يتيح فقط اجرا افضل بل انه ، بمقدار كبير ، يفرض هذا الاجر الافضل فرضا . ان المفهوم الماركسي عن « قيمة قوة العمل » يبرز هذه الصلة بوضوح . من هنا ان المقارنات بين مستويات المعيشة ، عندما تكون المداخيل مختلفة جدا ، تصبح مقارنات عابرة ، وذلك دون مجرد الكلام عن مستويات الاشباع والعيش الرغيد او السعادة ، التي غالبا ما تخرج بالاقتصاديين عن نطاق العلم . ان مستويات الاسعار ليست هي وحدها التي تختلف اختلافا شديدا بين المناطق الريفية والمناطق المدينية في البلدان المتخلفة . فالمواد الغذائية التي يوفرها اقتصاد قائم على القطاف السهل في بعض الحالات من افريقيا

---

(١٥٤) المرجع المذكور ص ٢٩٨ ــ ٢٩٩ . الا ان التبدلات الهامة تكاد تكون قد وقعت ايضا كان في افريقيا بين ١٩٦٠ و١٩٦٨ بالنسبة لما يتعلق بالتطور المقارن للاجور الفعلية للطبقة العاملة ، واجور البيروقراطية ومداخيل الفلاحين (انظر في ما يلي).

الاستوائية ؛ ثم تباع باسعار فاحشة في المدن ، والمساكن المرتفعة الاجور في المدن ، حتى ولو كانت عبارة عن غرف متلاصقة وغير صحية ، ومنتوجات القطاف والصيد التي تهملها الحسابات الوطنية ، الخ ...هي ايضا بحد ذاتها تشكل نمط معيشة ، فاذا تحول الى المدينة اصبح يفترض مقتضيات جديدة : نقل ، تسلية ، تكلفة ، الخ .. كذلك فان كثافة العمل وغزارته ينبغي ان تؤخذ بالاعتبار . فغالبا ما ينسى أن دخل الفلاح التقليدي يقابل ١٠٠ يوم عمل في السنة ، وان دخل الماجور المديني يقابل ٣٠٠ يوم عمل . عندما تؤخذ كل عناصر المشكلة هذه بعين الاعتبار فالارجح ان ينتفي الطابع الدرامي عن المقارنة بين المداخيل المحسوبة ، التي يتراوح الفرق بينها من ١ الى ١٠ .

ثانيا — ان مشكلة« المأجورين ذوي الامتيازات » تقع خارج اطار هذه المقارنات الشديدة العمومية . فتراتب الاجور ، في مجمله ، غالبا ما يكون في البلدان المتخلفة اكثر وضوحا مما هو في الاقتصادات الصناعية. في الاقتصاد الحديث ، الاقتصاد الزراعي او المديني ، يشكل جمهور المأجورين غير المهرة ، لا سيما العمال الزراعيون والمعاونون المدينيون — وهم الاكثر عددا نسبيا — المجموعة الاجتماعية الاكثر بؤسا في الامة . بالمقارنة مع هذا الجمهور بالذات ، وخاصة حيث تبلغ البطالة في المدن ونقص العمالة في صفوف الفلاحين الذين لا يملكون ارضا مقادير مزعجة بالنسبة لجمهور ذوي العمالات الناقصة ، الذين غالبا ما يكونون غير مهرة — بالمقارنة مع هذا الجمهور تعطينا اجور العاملين المهرة — من عمال ومستخدمين — انطباعا بوجود « امتيازات » ،وهي امتيازات ، حتى ولو كانت مبررة من حيث الانتاجية ، تمليي بعض المواقف السياسية الاجتماعية الخاصة . كذلك الامر بالنسبة لفئات الوظيفة العامة ، خاصة عندما يكون الشعور مشتركا بان الموجودات عديدة جدا ، وان تجميع العاملين تمليه اعتبارات الضغط الاجتماعي السياسي الذي يمارسه « العالم المديني الصغير » في بحثه عن العمل . بالاضافة الى كل ذلك ، اذا كانت مداخيل المؤسسة الرأسمالية الوطنية غير موجودة ، فان هذه « الامتيازات » تتخذ معنى خاصا .

ثالثا ، هل ينبغي ان يسير الفرق باتجاه الاشتداد ، ام ينبغي ، على العكس ، ان يسير باتجاه التقلص ؟حسب ما تذهب اليه اطروحةمعروفة جيدا ،(١٥٥) ينبغي أن يشتد الاختلاف في البلدان المتخلفة بين الدخل

---

(١٥٥) والتي عبر عنها بشكل خاص Dudley Seers .

الوسطي لجمهور العاملين ، وهو دخل لا يمكن لتعاظمه الا ان يتبع تعاظم المنتوج الوطني ـ البطيء ـ وبين دخل الفئات الاكثر مهارة التي يلعب مفعول التقليد لمداخيل الفئات المماثلة لها في البلدان النامية دوره الكامل بالنسبة لها . على هذا النحو تبدو الاطروحة بعيدة بعض الشيء عن متناول الجدل . لكن المفاعيل تقتصر فيها على الفئات الاكثر مهارة ، على القادرين على النزوح من بلدهم . ان حدسنا الخاص ، بالاضافة الى بعض عناصر المعلومات التي نملكها من اجل الحكم على تحركات طويلة المدى ، تجعلنا نعتقد ان الفرق كان منذ البدء كبيرا جدا ، ربما بمقدار ما هو اليوم ، لا سيما حيث يكون عدم التداخل بين العالمين ـ التقليدي والحديث الذي اقامه الاستعمار ـ على نحو يجعل عرض العمل ، في القطاع الحديث الجديد ، في عجز ، ثم شيئا فشيئا يتقلص الفرق بالنسبة للجماهير العريضة غير الماهرة من القطاع الحديث ، بمقدار ما ترتسم خطوط الهجرة من الارياف نحو المدن ؛ بينما يشتدهذا الفرق بالنسبة للفئات الاكثر مهارة .

رابعا ، ان للاجر في البلدان المتخلفة بعدا سياسيا مختلفا عن البعد الذي له في البلدان النامية . ففي البلدان النامية يمثل المأجورون الجمهور الاعظم من العاملين ، بين ٦٠ و٩٠ ٪ من السكان الناشطين . ينتج عن ذلك ، ان الاجر « الوسطي » لا يستطيع مطلقا ، على المدىالطويل، ان يتطور بشكل مختلف جداعن المنتوج الوطني بالراس الواحد . فضلا عن ان الطبقة العاملة ، في البلدان المصنعة ، طبقة متضامنة نسبيا ، ـ عن طريق وحدة النقابات ـ الا عندما يخرق هذا التضامن او يخف بفعل وجود اختلاقات عرقية (السود والبيض في الولايات المتحدة مثلا) او جنسية (الوطنيون والاجانب في فرنسا او غيرها) . ان معدل تعاظم الاجر يتجه والحالة هذه الى الثبات بشكل موحد ، بالنسبة للعاملين في جميع فروع الاقتصاد ، حول معدل التعاظم الوسطي للانتاجية ، اكثر مما يتجه الى الثبات حول معدلات التعاظم المختلفة جدا في الانتاجية فيكل فرع من فروع الصناعة . في مثل هذه الاحوال تشكل السياسة الاجرية عنصرا اساسيا من عناصر السياسة الوطنية حول توزيع الدخل . لكن الوضع يختلف تماما في البلدان المتخلفة ، حيث لا يشكل المأجورون الا جزءا ضعيفا من السكان الناشطين ـ من ١ ٪ (حالة البلدانالشبيهة بالنيجر) الى ٢٠ ٪ (كونغو كنشاسا) أو ٣٠ الى ٤٠ ٪ (مصر الخ ..) .

وحيث يكون التضامن ، فضلا عن ذلك ، اقل متانة نظرا لتاخر الحركة النقابية ونظرا للمسافة التي تفصل العالم الريفي عن العالم المديني .

في هذه الاحوال لا نجد - في البلدان المتخلفة ، علاقة بديهية بين تطور الاجور على المدى الطويل وبين تطور المنتوج الوطني . هكذا نكتشف في بعض البلدان تعاظما ضعيفا او متوسطا للمنتوج الوطني (٢،٠ الى ٣ ٪) يرافقه تعاظم كبير جدا في الاجور الفعلية (اكثر من ٦٪ سنويا في جامايكا وكولومبيا ، ٤،٥ ٪ في سيلان ، اكثر من ٨ ٪ في زامبيا وروديسيا ونيجيريا وتانزانيا) ؛ او نجد على العكس ، تعاظمات ضعيفة جدا في الاجور الفعلية ، بل حتى تعاظمات سلبية ، رغم ان تعاظم المنتوج بالشخص الواحد قد كان تعاظما افضل نسبيا (حالة تايوان وبرمانيا وكوريا الجنوبية والهند والفيليبين الخ) (١٥٦) . ظاهرات من هذا النوع لا تقع ضمن التفسيرات البسيطة ؛ اذ لا يوجد هنا اية ارتباطات ، ولو ضعيفة، بين حركة الاجور ووتيرة التصنيع ، بل ولا بين تلك الحركة وحركة الارباح . ونحن نعرف حالات (كونغو كنشاسا، بورتوريكو الخ . .) تمكن رفع الاجور المتواصل فيها من دفع المؤسسات الى اتخاذ اختيارات اكثر فعالية ، كان من شأنها ان تحقق ارباحا افضل وان تسرع وتيرة التصنيع في نفس الوقت (١٥٧) . ثم اننا نجد ، كجواب على التضخم المزمن ، كل الحالات الممكنة : ضبط الاجور مع تأخيرها ، تدرج متواصل للاجور الفعلية او ، على العكس ، تقليص تدريجي للاجور الفعلية . ان التصرفات المرنة ، من رفع وخفض فعليين ، لا تكون ممكنة ، بالطبع ، الا لان مشكلة الاجر لا تشكل المحور الاساسي لتوزيع الدخل ، وهو توزيع لا يمكن تفسيره ابدا الا بنظرية عامة تتناول مراحل نمو العالم الثالث الراهن ، وهذه بدورها نظرية لا يمكن صياغتها الا بالنسبة لمجموعات يمكن المقارنة بين البنى التي تشكل منطلقات بالنسبة اليها ؛ كالثروات الطبيعية وانماط التثمير فيهما (مجموعات اميركا الوسطى ، الانتيل ؛ اميركا اللاتينية ، افريقيا السوداء ، العالم

---

(١٥٦) A . D . Smith « نظرة عامة على اتجاهات الاجور في البلدان السائرة على طريق النمو » ندوة Egelund الجداول ٢ و٦ و٩ .

(١٥٧) J . L . Jacroix « التصنيع في الكونغو » موتون ١٩٦٦ Lloyd G . Reynolds and Peter Gregory « الاجور والانتاجية والتصنيع في بوريكو ١٩٦٤» .

العربي ، جنوب شرق اسيا ، الخ . .) كما انها نظرية تفترض استيعاب الظاهرات الفعلية (بنى التوزيع القطاعي التعاظم ، عقد اختناق الميزان الخارجي الخ . .) والظاهرات النقدية (تضخم مزمن الخ . .) التي ترافق الظاهرات الاولى (١٥٨) .

خامسا ، ان الفروقات الهامة ، المطلقة والنسبية ، بين مستويات التعويضات التي تتقاضاها مختلف فئات العاملين في البلدان المتخلفة ، لا سيما بين مستوى العالم الريفي ومستوى العالم المديني ، بين العاملين المهرة وغير المهرة ، بين العاملين في بعض المؤسسات الكبرى واولئك العاملين في المؤسسات الاخرى ، هذه الفروقات ، رغم كونها مفسرة باسباب محض اقتصادية (اختلافات في الانتاجية الخ . .) تشكل عائقا في وجه بناء الامة المتماسكة يمكننا ان ندرك اذن ان السياسة الاقتصادية للنمو تأخذ على عاتقها مهمة المناهضة المنظمة « للقوانين الطبيعية » في الاقتصاد ، ومهمة تقليص هذه الفروقات بغية تأمين التماسك الوطني . هذه السياسة المذكورة لا تستطيع بالطبع ان تجد تبريرها ، الا بشرط ان لا يتم تقليص التعويضات التي تتقاضاها الفئات ذات الامتيازات لصالح فئات اخرى من المداخيل ، لا سيما مداخيل المؤسسات الخاصة ، وطنية كانت ام اجنبية ، بل لصالح الجماعة حقا ، على ان تعي الفئات التي تمسهاسياسة النمو بوضوح كامل ، مبني على القناعة السياسية ، ابعاد السياسة المذكورة .

ان سياسة تكافئية من هذا النوع ، هي سياسة عقلانية تماما من الناحية السياسية ، اذ ان هدف التماسك الوطني هدف جوهري في عملية النمو . ولكن ينبغي ان نعلم بوضوح انها تعني تبني نظام اسعار مختلف جدا عن نظام الاسعار الفعلية في السوق . والحق ان نظام الاسعار الفعلية ، في البلدان المتخلفة ، يتحدد الى حد بعيد بنظام الاسعار في البلدان النامية ، بفعل المنافسة الدولية والاستعاضة عن المنتوجات . واذن، فهذا النظام يقابل توزيعا للانتاجيات متجانسا نسبيا . فاذا اخذنا بالاعتبار تنوع الانتاجيات في الاقتصادات المتخلفة تنوعا اكثر بكثير ، اوجدنا ان التعويض الموحد ، لكل من العمل ورأسالمال ، يعطي نظام اسعار مختلفا

---

(١٥٨) انظر هذا الطراز من النظرية عند Raul Prebisch , Dudley Seers (بالعلاقة مع تقهقر حدي التبادل) ، A . D . Smith ثمرة (Egelund) الخ . .

تمام الاختلاف . فاذا كان ينبغي البحث عن نظام اسعار من هذا القبيل باسم عقلانية معينة ، هي عقلانية التماسك الوطني ، فينبغي ان نعلم ان هذا النظام ليس عقلانيا من جهة الحساب الاقتصادي واختيار قطاعات الاقتصاد التي ينبغي تنميتها . عندئذ يصار الى تبني نظامين اثنين من الاسعار ، تقع عقلانية كل منهما على مستوى مختلف عن الاخر : فالاول ، نظام الاسعار الفعلية المعد لازالة التفاوتات في التعويض ، وتأمين التماسك الوطني ، والاخر ، نظام السعر المبدئي، المعد للحساب الاقتصادي. وبالطبع ، بمقدار ما يتحقق النمو تتقلص تفاوتات الانتاجية ويقترب النظامان الواحد من الاخر .

ان طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين راسالمال الاجنبي وبرجوازية الاعمال المحلية، والشرائح « ذات الامتيازات » من المأجورين والبيروقراطية الادارية ، هي التي تحدد في نهاية الامر اوجها هامة من تطور التوزيع الاجتماعي للدخل . عندما تكون برجوازية الاعمال غائبة ، كما هي الحال غالبا في افريقيا السوداء ، فان الشرائح ذات الامتيازات من المأجورين بوسعهما ان تصبح ، مع البيروقراطية الادارية ، حلقة الوصل الاساسية للسيطرة الخارجية (١٥٩) . لكن ذلك لا يقع دائما . ففي الكونغو كنشاسا مثلا ، من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ ، كانت البيروقراطية هي التي تنتزع حصة الاسد ، بينما كانت احوال الطبقة العاملة في تراجع ، شأنها في ذلك شأن الفلاحين (١٦٠) . سيكون لنا عودة في ما بعد الى هذه المشكلة الجوهرية (١٦١) .

٢ ـ « تضعضع » الاقتصاد « المتخلف » : معجزات بلا غد ومناطق مهجورة.

ان « تضعضع » الاقتصادات المتخلفة désarticulation أو « تفككها » astructuration يشكل جزءا من القواسم المشتركة بين الكتابات الشائعة. الجداول التي تقارن بين الصناعات في العالم ، والتي تضاعفت منذ عشرين عاما ، تصف هذه الظاهرة . هنا ايضا لا معنى للمقارنة البنيوية بين

(١٥٩) G . Arrighi مداخلة في مؤتمر الدراسات الافريقية في مونريال» تشرين اول ١٩٦٩ .

(١٦٠) F . Bézy « الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كونغو كنشاسا Cultures et développement الجزء الاول رقم ٣ ، لوفن .

(١٦١) القسم الثالث .

اقتصادات نامية واقتصادات متخلفة ، الا اذا كانت جداول المقارنة بين الصناعات الدولية ـ التي تشكل اداة هذا التحليل ـ مصاغة على مستويات متماهية من التكتيل agrégation على حد التعبير الشائع . اذ يظهر لدينا عندئذ اختلاف نوعي في البنية بصورة لا جدال فيها ، فيصار الى تلخيص هذا الفرق بالقول ان جداول الصناعات في العالم المختصة بالبلدان المتخلفة « فارغة » ، او ان « المعاملات التقنية » يمكن اهمالها ، بالنسبة لمستوى تكتيل يضم حوالي خمس عشرة قطاعا ، يمثل مجموع « العناصر الداخلة » « la somme des « inputs » (باستثناء عناصر الازوز (diagonale

اكثر من ضعفي القيمة المضافة (الانتاج الداخلي الخام والاستهلاك النهائي المحلي : تكوّن راسالمال والاستهلاك الخاص والعام) في بلدان الغرب النامية ، واقل من نصف تلك القيمة في البلدان المتخلفة«المتوسطة» (التي يتراوح منتوج الشخص الواحد فيها بين ١٠٠ و٢٠٠ دولار)(١٦٢). هذا يعني ـ اذا كانت الواردات (او الصادرات) تمثل هنا وهناك ٢٠ ٪ من المنتوج الداخلي الخام ـ ان التبادلات الخارجية على هذا المستوى من التكتيل تبلغ في مجموعها ، في البلدان النامية ، حوالي ٦ ٪ من التبادلات الاجمالية الداخلية والخارجية ـ نسبة ٢٠ الى ٣٢٠ ـ مقابل ١٢ ٪ في البلدان المتخلفة ـ نسبة ٢٠ الى ١٧٠ . (انظر الجدول ادناه).

		مجموع الاستهلاكات الوسيطة	الاستهلاكات النهائية المحلية	الصادرات
البلدان النامية				
الفروع ١ ... ١٥				
١ صفر ... «		«	«	«
١٥ » ... صفر		«	«	«
مجموع العناصر الداخلة	« ... »	٢٠٠	١٠٠	٢٠
القيمة المضافة	« ... »	١٠٠		
الواردات	« ... »	٢٠		
البلدان المتخلفة				
مجموع العناصر الداخلة	« ... »	٥٠	١٠٠	٢٠
القيمة المضافة	« ... »	١٠٠		
الواردات	« ... »	٢٠		

(١٦٢) مقارنة الجداول الصناعية الدولية لفرنسا من جهة وللبلدان الافريقية من جهة اخرى .

اذا استثنينا التبادلات النهائية الداخلية والخارجية ، اي انفاق الدخل على مواد نهائية (للاستهلاك وللاستثمار) محليه واجنبية ، واذا سلمنا ان المواد النهائية تمثل حوالي نصف الواردات ، فان التبادلات الخارجية « الوسيطة » تمثل ٥ ٪ من تدفق التبادلات الوسيطة الاجمالية (الداخلية والخارجية) للبلدان الناميه (نسبة ١٠ الى ٢١٠) مقابل ١٦ ٪ بالنسبة للبلدان المتخلفة (نسبة ١٠ الى ٦٠) . كلما تقدم مستوى التكتيل كلما بدا الفرق اكبر . فيكون الفرق على مستوى ستين فرعا بين ٣ ٪ و١٥ ٪ . الى ذلك ، بالطبع ، تزداد هذه النسبة المئوية التي تكون كلها معتدلة ، على المستوى الاجمالي ، ازديادا اكبر بكثير بالنسبة للفروع الرئيسية من الصناعة التحويلية (فيتراوح الفرق هنا بين ١٠ ٪ و٦٠ ٪) كما تزداد بشدة اكثر بالنسبة لبعض المنشآت الجوهرية .

هذا يعني ان الاقتصاد «النامي» يشكل كلا متكاملا يتصف بتدفق غزير جدا في التبادلات الداخلية ، بينما يكون تدفق التبادلات الخارجية ، للاجزاء التي تكوّن هذا الكل ، تدفقا هامشيا في مجمله بالنسبة لتدفق التبادلات الداخلية . اما الاقتصاد المتخلف فهو ، على العكس ، يتكوّن من اجزاء متراصفة نسبيا ، غير متكاملة ، بينما تكون غزارة التدفقات في التبادلات الخارجية لهذه الاجزاء اكبر نسبيا بكثير ، وغزارة التدفقات في التبادلات الداخلية اضعف بكثير ، فنقول عندئذ ان الاقتصاد مضعضع (غير متمفصل) « مخلخل البنية » ، او نقول ايضا ان الاقتصاد النامي « ذاتي المركز » **autocentrés** واقتصاد البلدان المتخلفة « براني الوجهة » **extravertie** .

ان منشأ هذه الظاهرة بديهي ، وكذلك اواليات النمو البراني التي توسعنا في تحليلها في الصفحات السابقة بشكل يكفينا مؤونة العودة اليها هنا .

لكن نتائج هذا التضعضع جوهرية . ففي اقتصاد ذاتي المركز ، متماسك البنية ، متراصها ، ينتشر التقدم الذي يظهر في مركز معين من مراكز الجسم الاقتصادي الى مجمل هذا الجسم كله بواسطة اواليات تلقائية عديدة (١٦٣) . لقد ابرز التحليل المعاصر « المفاعيل الاستدراجية »

---

(١٦٣) يعود الفضل بالتأكيد لفرنسوا بيرو لتوجيهه انتباه البحث الى هذه المشاكل الاساسية . انظر كذلك Alfred Hirschman « استراتيجية النمو الاقتصادي» المنشورات العالمية ، ١٩٦٥ .

les effets d'entraînement التي تتخذهـــا زيادة الطلب الابتدائي : مفاعيل استدراجية مباشرة بالاتجاه العالي en aval (على الصناعات المستهلكـة للمنتوج استهلاكا مباشرا) وبالاتجاه السفلي en amont (على الصناعات التي تزود مباشرة الفرع الذي زاد الطلب عليه) ومفاعيـــــل غير مباشرة (على الصناعات الاستهلاكيـة والمزودة للاولـى) ومفاعيـل استدراجيـة « ثانيـة » (بواسطـة المداخيل الموزعة) مباشرة وغير مباشرة هي الاخرى كذلك . ان التحليل القديم كان يشدد على وسائط اخرى مـن الانتشار : تقليص الاسعار ، الناشيء عن التقدم ، والمترافق اذن مع تعديل بنيـــة الاسعار النسبية ، للطلب وللدخل الفعلي ، وزيادة الارباح زيادة محتملة ، وتعديل توزيع الاستثمارات . اذا كـان الاقتصاد برانى الوجهة ، تكـون هذه المفاعيل جميعـا محدودة ومحوّلة الى الخارج بشكـل واسـع . ان التقدم الذي يتحقق في الصناعة النفطية مثلا ، لا يحدث اثرا او مفعـولا على « اقتصاد » الكويت ،اذ ان تربية المواشي البدوية لا تقدم شيئا للقطاع النفـطي ولا تبتاع منه شيئا،بل ان هذا التقدم ينتشر في الغرب في جميع صناعات النفط الاستهلاكيـة .

بهذا المعنى لا ينبغي لنا حتى ان نتكلم عن « اقتصادات وطنية متخلفة» بـل ينبغي ان نحتفظ بصفـة الوطنيـة لاطلاقها على الاقتصادات الناميـة الذاتية ــ المركز ، التي تشكل وحدها مجالا اقتصاديـا وطنيـا حقيقيـا ، ذا بنيـة متماسكة ، ينتشر التقدم في داخله انطلاقـا من صناعات تستحق ان تعتبر محاور نمو . ان الاقتصـاد المتخلف يتكوّن من قطاعات ومؤسسـات متراصفـة يعوزهـا التكامل والتداخل فيمـا بينهـا ، لكن كل واحدة منها تتداخـــل وتتكامل بقوة مـع مجموعات يوجـد مركز ثقلهـا في المراكـز الراسماليـة . فـلا يعـود ثمـة امة حقيقيـة ، بالمعنى الاقتصادي للكلمة، ولا ثمـة سوق داخليـة متكاملـة . على كل حال ، فقـد يبدو الاقتصاد المتخلف ، حسب حجمه الجغرافي وتنوع صادراته ، مكوّنا من عدة «اجزاء» من هذا الطراز، مستقل بعضها عن بعض (طراز البرازيل والهند الخ . .) او مـن « جزء »واحد فقط (كالسنغال ، البلد القائم باسره حول اقتصاد فستق العبيد ، الخ) .

ينجم عن ذلك ان المجالات الاقتصادية المزيفة فـي العالم المتخلف ــ مجالات مخلخلة ــ مجالات قابلة للتحطيم ،« للتفجير » الى مجالات اصغر فاصغـر دون ان يحدث ذلك خطرا شديدا . الامر الذي يستحيل القيـام

به دون ان يؤدي الى تراجع يكاد لا يطاق بالنسبة للمجالات المتكاملة . ان ضعف التلاحم « الوطني » في « العالم الثالث » يعبر غالبا عن هذا الواقع الذي هو كذلك في اصل نشأة « التجزئة الوطنية » (قيام اوطان داخل الوطن) : فالمنطقة التي تهتم بالاقتصاد التصديري لا « حاجة » لها الى سائر المناطق الباقية التي تشكل وزنا ميتا في البلد . فالمنطقة تلك ، بوسعها دائما ان تضع في حسابها احتمال ميكرو - استقلال كما نلاحظ في اميركا اللاتينية وافريقيا (١٦٤) .

ان مفاعيل هذا التخلخل ترتسم بوضوح في جغرافية « العالم الثالث » التاريخية . فالمناطق التي تهتم بمنتوج تصديري مهم نسبيا من اجل نمو راسمالية المركز تشهد فترات « لامعة » من التعاظم الشديد ومن « الازدهار » . لكن بما انه لا يقوم حول هذا الانتاج اي مجموعة متكاملة ذاتية المركز ، فما ان يفقد المنتوج الاهتمام - حتى النسبي - الذي كان يوليه اياه المركز ، حتى تبدأ المنطقة بالانحطاط : فيركد اقتصادها بل انه يبدأ بالتراجع . هكذا كانت حال شمال شرقي البرازيل في القرن السابع عشر ، اذ كانت هذه المنطقة منطقة « ازدهار » ، ومسرحا « لاعجوبة اقتصادية » حقيقية . لكنها اعجوبة بلا غد : فما ان فقد الاقتصاد السكري تلك الاهمية النسبية التي كان يتمتع بها ، حتى غرقت المنطقة في سبات عميق ، قبل ان تتحول بعد ذلك الى منطقة جدباء كما هي اليوم . حتى في بلد صغير كالسنغال ، كانت منطقة « النهر » في عصر تجارة الصمغ ، منطقة « مزدهرة » ، ولكن عندما استبدل الصمغ الطبيعي بمنتوجات تركيبية ، تحولت المنطقة الى منطقة مصدرة لليد العاملة ذات الاجر الرخيص ، اذ كان ذلك هو المخرج الوحيد الذي توفر لسكانها . بوسعنا ان نعدد الكثير من الامثلة . اذا استنفدت منطقة اللورين ما فيها من فلزات الحديد ، فان ذلك كفيل بخلق مشكلة عويصة في عملية تحويل هذه المنطقة باتجاه جديد ، لكن ما هو ثابت واكيد ، هو ان المنطقة بوسعها ان تتجاوز هذه

---

(١٦٤) هكذا عملت « الدول الفتية » في افريقيا (شاطىء العاج مثلا) على تفجير الحكومات الكولونيالية القديمة (هنا افريقيا الغربية الفرنسية) . حتى في داخل الدول تجد ان تفاوتات المناطق بشكل متصاعد (انظر مثل شاطىء العاج في كتابنا المذكور) تفسر ضعف التلاحم الوطني اكثر من العداوات « القبلية » . كذلك الامر في اميركا اللاتينية (انظر كتاب A . G . Fraur المذكور) وعلى ما يبدو ، في الهند .

الصعوبات لان فيهـا بنيـة تحتيـة قوامهـا صنـاعات متكاملـة انشئت حول استخراج فلزات الحديد ، التي يمكـن استيرادهـا على كل حال . لكـن نفاد الحديد فـي موريتانيا ، مثلا ، يحولهـا مـن جديد الى صحـراء قاحلة . علمـا ان موريتانيا شهدت في هذه الاثناء انشاء بنيـة تحتيـة مدينية ،على قاعدة «الازدهار» الذي عرفه العصر المنجمي ،لن يكون ثمـة داع لبقائها فيمـا بعد . في السـابق ، كانت التناقضات التي تبرز على هذا النحـو تحل بصورة فظـة جدا،فيصار الى اهمال المنطقة ، وترك سكانهـا يواجهـون مصير الهجرة او المجاعـة (انظـر شمال شرقي البرازيل) . امـا اليـوم فـان هذه الصيغ الفظـة يمكـن ان تقنع وتغلف بواسـطـة « المسـاعدة الخارجية » التي يجعلهـا الضمير السياسي امرا لازما .

تخلخل الاقتصـاد المتخلف يتجلى اخيرا عبر اضطرابات متميزة سواء في التوزيع القطاعي للسكـان الناشطين وللمنتوج (لا سيمـا داخل القطـاع « الثاني ») او في التوزيع القطاعي للاستثمارات .

هكذا ، على سبيل المثال ، يسعنـا ان نقارن بين توزيع الانتاج الثاني على نحـو ما يبينه الجدول التالـي :

	السنغال ١٩٦٠	المغرب ١٩٥٥	البلدان النامية الراهنة (1)
مناجم	٥ ٪	١٧٪	٥ الى ١٠ ٪
حرفية وصناعة صغيرة	٧ ٪	١٩٪	٥ الى ١٠ ٪
صناعة كبيرة :			
خفيفة	٥٥٪	٣٠٪	٣٠ الى ٤٠ ٪
قاعدية	صفر٪	٤ ٪	٢٠ الى ٤٠ ٪
كهرباء وطاقة	٥ ٪	٦ ٪	٢ الى ٤ ٪
بناء واشغال	٢٨٪	٢٤٪	١٢ الى ١٥ ٪

اذا كانت المكانة التي يحتلها الانتاج المنجمي متغيرة جدا بين بلـد متخلف وآخر ، فاننا نلاحظ : ١) الغياب الاساسي للصناعات القاعدية عبر الاطراف جميعا . ٢) الاهمية الكبيرة جدا ، من الناحية النسبية ، المولاة للبناء (المرتبط ببنية الاستثمارات) ، ٣) الطبيعة المختلفة في انتاج

(1) اوروبا الغربية والشرقية ، اميركا الشمالية ، اليابان .

الكهرباء : اذ نجد في البلدان المتخلفة ان ٥٠ ٪ من الكهرباء يوفرهـا توتـر منخفض (٨٠ ٪ من حيث القيمة) مقابل ٢٠ ٪ في البلدان النامية (٥٠ ٪ من حيث القيمة) .

كذلك الامر لجهة توزيع الاستثمارات ، كما يبين الجدول التالي :

	المغرب ١٩٥٥	افريقيا الغربية ١٩٦٥	البلدان النامية
زراعة	٪١٧	٪ ٧	٪ ٧
مناجم ، طاقة ، نفط	٪١٠	٪ ٧	٪ ٧
صناعات	٪١١	٪ ٧	٪٣٥
نقل ، تجارة ، خدمات	٪١٢	٪١٤	٪٢١
سكن	٪٢٠	٪٢٥	٪١٥
بنية تحتية	٪٢٠	٪٤٠	٪١٥
مجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

يسعنا ان نلاحظ ، في الاطراف ، سيطرة الاستثمارات غير الإنتاجية انتاجا مباشرا ، بازاء ضعف حصة الاستثمارات الصناعية .

السيطرة الاقتصادية للمركز على الاطراف

هنا ايضا دخل تعبير السيطرة في مستودع الامور المشتركة بين الادبيات المعاصرة . تعبر هذه السيطرة عن ذاتها على جميع الاصعدة من اقتصادية وغيرها (لا سيما السياسية والايديولوجية) . وهي تتجلى على الصعيد الاقتصادي من خلال بنى التبادلات التجارية ومن خلال بنى تمويل التعاظم .

اما بالنسبة لما يتعلق بالتبادلات التجارية ، فليست سيطرة المركز نتيجة على الاطلاق لكون صادرات الاطراف مكونة من « منتوجات قاعدية » كما تدعي الادبيات الشائعة . فقد كانت بعض البلدان مصدرة « للمنتوجات القاعدية » (كندا ، استراليا ، الخ) ولم تزل حتى الان مصدرة لهذه المنتوجات على صعيد واسع — كما ان « المنتوجات القاعدية » تحتل على كل حال مكانة هامة في صادرات عدد من البلدان « النامية » (القمح ، الخشب ، الفحم الخ) — دون ان تكون هذه البلدان « متخلفة » . ان هذه

السيطرة تنجم عن ان الاقتصادات الطرفية مقتصرة على انتاج المنتوجات القاعدية ، اي عن ان هذا الانتاج لا يتكامل ولا يتداخل ضمن بنية صناعية ذاتية المركز . ينتج عن ذلك ، اذا نظرنا اليه نظرة اجمالية ، ان الطرف يقوم بالقسم الجوهري من تجارته مع المركز بينما يحصل العكس في الاقتصادات المركزية التي تقوم بالقسم الجوهري من تبادلاتها في ما بينها. هذا الاختلاف في البنية هو الذي يحمل في ثناياه توازن قوى غير متكافيء جوهريا ، عبر عن ذاته بتطور مختلف لتعويضات العمل ــ الامر الذي كانت تسمح به بنية التشكيلات في الاطراف ونمو الاحتكارات في المركز ــ وتقهقر حدي التبادل . غير ان هذه البنية تطورت ، عبر نمو الراسمالية ، باتجاه لا يتفق مع مصلحة الاطراف . كانت التجارة مع الاطراف تمثل في القرن التاسع عشر نسبة اكثر اهمية بكثير مما هي اليوم ، من تجارة المركز الاجمالية . بل ان هذه التجارة كانت تمثل قبل الثورة الصناعية القسم الجوهري من تجارة اوروبا البحرية ، كما لعبت دورا حاسما ، كما نعلم ، في عملية التراكم الاولي . ثم انها استمرت بعد الثورة الصناعية تلعب دورا جوهريا .

في نهاية القرن السابع عشر كانت تجارة فرنسا الخارجية ــ وهي التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بعد انكلترا وهولاندا ــ تتراوح بين ٥٥٠ و ٦٠٠ مليون ليرة (فرنك ذهبي) للصادرات والواردات على التوالي ، من بينها ٢٢٠ مليونا تمثل قيمة التبادلات المباشرة مع الاطراف (مستعمرات اميركا وبلدان الشرق) باستثناء تصدير العبيد . بينما نجد من جهة اخرى ان قسما هاما من الواردات الفرنسية الاتية من انكلترا وهولاندا (ما مجموعه حوالي ١٦٠ مليونا) تتشكل من منتوجات الاطراف القريبة التي كان هذان البلدان يعمدان الى اعادة تصديرها . فالتجارة مع الاطراف ، بشكل مباشر او غير مباشر ، كانت تمثل اذن اكثر من نصف التجارة الفرنسية بكثير . حوالي عام ١٨٥٠ ، كانت تجارة فرنسا الخارجية قد تضاعفت بالنسبة لهذا المستوى في عام ١٧٨٠ (الذي سجل ثانية عام ١٨٢٥) : ١١٠٠ مليون للواردات و ١٢٠٠ للصادرات . وكانت التجارة مع خارج القارة الاوروبية تمثل ٤٥٪ من هذه الارقام ، في كلا الاتجاهين . وحتى اكثر من ٢٥٪ منها في حال استثناء التجارة مع الولايات المتحدة . من جهة اخرى ، كان قسم هام من واردات انكلترا ينصب باستمرار على منتوجات المستعمرات . ونلاحظ اخيرا ان تجارة فرنسا مع جاراتها

الصناعية في الغرب (انكلترا ، المانيا الغربية ، بلجيكا) كانت ارفع بقليل من تلك التي كانت تقوم بها فرنسا ، في اوروبا ، مع البلدان الاقل نموا من الاولى (روسيا ، النمسا ، المجر ، اسبانيا وايطاليا) . رغم ذلك يمكننا ان نقول ان بين ٣٥ و٤٠ ٪ من التجارة الفرنسية كانت تتم مع الاطراف. ولن تختلف هذه النسب كثيرا بعد حرب ١٨٧٠ ، فبقيت التجارة مع الاطراف غير الاوروبية ، باستثناء الولايات المتحدة ، تشكل حوالي ٢٥٪ من التجارة الفرنسية الاجمالية (التي كانت في حدود ٤٥٠٠ مليونا للواردات والصادرات على التوالي) . وفي عشية حرب ١٩١٤ كانت النسب قد تطورت ايضا باتجاه ملائم للاطراف : فمن اصل قيمة اجمالية مقدارها ٧،٧ مليارات من الواردات ، كانت نسبة ٣٠٪ واكثر تأتي من « القارات الثلاث » ، بما فيها المستعمرات الفرنسية ، في حين ان ٢٥ ٪ من الصادرات (من أصل قيمة اجمالية مقدارها ٥،٨ مليارات) كانت تأخذ طريقها الى هذه القارات اياها . لكن التجارة مع أوروبا الراسمالية المتقدمة والولايات المتحدة ، كانت قد اصبحت اكثر اهمية بكثير من التجارة مع البلدان الشرقية والمتوسطية المتأخرة : اصبحت اقوى بـ ٦،٥ اضعاف . ورغم الاتساع الهائل في واردات النفط ، انخفضت التجارة مع الاطراف الى ما دون نسبة ٢٥ ٪ من تجارة فرنسا الاجمالية خلال السنوات الاخيرة ، بينما اصبح القسم الجوهري من التبادلات يتم مع اوروبا (لا سيما مع بلدان السوق المشتركة) والولايات المتحدة (١٦٥) .

تجارة انكلترا تحمل نفس الميزات في تطورها ، وبوضوح اشد . كانت حصة الاطراف من امتصاص المنتوجات المانيفاتورية الانكليزية (لا سيما القطنيات) حصة غالبة حتى عام ١٨٥٠ على الاقل . كذلك الامر على الصعيد العالمي ، فقد انتقلت حصة التبادلات الداخلية للعالم النامي ، التي كانت في حدود ٤٦ ٪ من التجارة العالمية عام ١٩٢٨ الى ٦٢٪ عام ١٩٦٥ ، بينما نقصت التبادلات في المقابل ، بين المركز والاطراف من ٢٢٪ الى ١٧ ٪ (١٦٦) .

بتعبير آخر كان نمو الراسمالية في المركز يعمق الغزارة النسبية

---

(١٦٥) مصادر : Imbert « تاريخ الاقتصاد من الاصول حتى ١٧٨٩ » مجموعة ليفيس ، ص ٢٩٢ وما يليها ، و « الحوليات الاقتصادية لفرنسا » .

(١٦٦) S. N. D « شبكة التجارة العالمية » (لعام ١٩٢٨) ، انظر كذلك الفصل الاول .

للدفوقات الداخلية ، بينما كان يمثل في الاطراف غزارة الدفوقات الخارجية فقط . ان « نمو التخلف » الذي حللناه اعلاه ، وتكثيف الخصائص البنيوية « للتخلف » في الاطراف — هو في اصل السيطرة ، لا « طبيعة » المنتوجات المتبادلة . اذ ان هذه المنتوجات هي نفسها قد تطورت . في المراحل الاولى ينصب التبادل على منتوجات زراعية غريبة مقابل منتوجات مانيفاتورية للاستهلاك الشائع (منسوجات ، اواني الخ): هكذا كانت الحال في اقتصاد التعامل البسيط . عندما ينفتح المجال امام صناعة من الصناعات لتحل محل بعض الواردات ، بفضل توسيع السوق الداخلية على اثر « تسويق » الزراعة ونمو الانتاج المنجمي ، يصار الى الانتقال الى اقتصاد التعامل المتطور حيث ينصب التبادل على منتوجات قاعدية مقابل ادوات استهلاك ومعدات انتاج (طاقة ، مواد اولية ، مواد نصف جاهزة ، معدات تجهيز) تستلزمها الصناعة الخفيفة الحالة محل بعض الواردات . في مرحلة لاحقة يمكن للبلدان « المتخلفة » ان تصبح مصدرة لمنتوجات مانيفاتورية استهلاكية ، تصدر اما من البلدان الاكثر « تقدما » الى البلدان الاقل « تقدما » (الامر الذي اصبح في وقتنا امرا شائعا : من السنغال الى افريقيا الغربية ، من كينيا الى افريقيا الشمالية ، من مصر الى السودان) ، (١٦٧) ، واما الى المراكز النامية نفسها (وهذه هي السياسة التي تنادي بها بعض السلطات الدولية : فتترك للبلدان المتخلفة امر الصناعات النسجية الخ) . ويمكننا ان نتصور في المستقبل « تخصصا دوليا » جديدا تضطلع البلدان المتخلفة وفقا له بتقديم القسم الجوهري من المنتوجات الصناعية الكلاسيكية التي تشكل موضوع التبادلات الدولية (مواد استهلاك وتجهيز توفرها الصناعات « الكلاسيكية » ، بما فيها الصناعات « الثقيلة » الصلب ، الكيمياء الخ — وتتطلب عملا بسيطا) ، بينما يحتفظ المركز لنفسه باحتكار المنتوجات الجديدة التي تستوجب عملا ماهرا (الاتمتة ، الذرة ، الفضاء الخ . .) . في جميع هذه الحالات ، ورغم ان « العالم الثالث » يكف عن كونه المصدر المنفرد « للمنتوجات القاعدية » ، فان التجارة تظل تجارة متكافئة ، كما تظل اواليات سيطرة المركز اواليات متماهية .

وتتجلى السيطرة كذلك عبر بنية التمويل . بما ان الراسمالية في المركز راسمالية وطنية ، يكون التمويل داخليا . اما في الاطراف ، فالتمويل

---

(١٦٧) انظر سمير امين « التجارة بين البلدان الافريقية » Le mois en Afrique كانون الاول ١٩٦٧ .

يأتي بصورة واسعة جدا من راسالمال الاجنبي ، وذلك على الاقل بالنسبة لما يتعلق بالجزء الانتاجي من الاستثمارات . اذ ان بنية الاستثمارات هي نفسها في الاطراف مختلفة ، كما راينا - عما هي عليه في المركز : فالمكانة النسبية التي تحتلها استثمارات البنية التحتية ، ضمن هذه البنية ، مكانة اعظم بمقدار كبير . لكن هذه الاستثمارات كانت دائما ، او كادت تكون ، ممولة من قبل القدرات العامة ؛ كما انها كانت دائما مؤمنة بوسائل محلية ، ما عدا الاستثناء الحديث العهد الذي تشكله بلدان افريقيا الفرنسية اللهجة، والتي تقع قاعدتها الاقتصادية بين اشد بلدان العالم الثالث فقرا . فحصة التمويل « الخارجي » قد تبدو والحالة هذه « متوسطة » او حتى «خفيفة» لكنها تبقى حاسمة بالنسبة للتعاظم .

ولكن يمكننا ان نبرهن ان الاستثمارات الانتاجية اذا كانت ممولة من قبل راسالمال الاجنبي ، ينبغي ان تؤدي بالضرورة ، عاجلا ام آجلا ، الى ارتداد في تدفق الارباح بالاتجاه المعاكس ، على نحو يؤدي الى احتجاز التعاظم . من هنا تصبح « المساعدة الخارجية » (العامة والمجانية او شبه المجانية) شرطا ضروريا من شروط سيرورة نظام « التخصص الدولي » . ويكون مفعول هذه « المساعدة » ان تضع مسؤولية توجيه النمو على عاتق الذين يقدمون الاموال . وهي تزيد بما لا يقبل الشك من حدة اواليات السيطرة الاقتصادية ، كما تزيد من حدة اواليات السيطرة السياسية البحته .

حول حركة الارباح المصدرة تعاني معلوماتنا من نقص فادح . فموازين المدفوعات في عدد كبير من البلدان « المتخلفة » لا تستوي على حال ، بل انها تكون في بعض الاحيان (وهذه حال العديد من البلدان الافريقية) متقلبة على نحو لا يضبطه ضابط . الارقام الظاهرة « الرسمية » حول تصدير الارباح تبرز تبعثرا كبيرا جدا للبلدان « المتخلفة » حول هذه النقطة : الارباح المصدرة تشكل بين ٢ و ٢٥٪ من المنتوج الداخلي الخام ، وبين ٨ و ٧٠٪ من الصادرات (١٦٨) . لا شك في ان هذه النسب ، بالنسبة

---

(١٦٨) « حوليات موازين المدفوعات الخارجية » ـ صندوق النقد الدولي . على الصعيد الشامل تبلغ الارباح المصدرة الملحوظة في موازين المدفوعات في ٤٠ بلدا متخلفا حدود ٦ مليارات دولار (E . Luas « الاقتصاد ، العالم الثالث » تشرين اول ١٩٦٩) .

للبلدان الواقعة في الخانات العليا ــ كبعض البلدان النفطية او المنجمية (زامبيا هي المثل الصارخ على ذلك) ــ نسب ضخمة جدا منذ الان . ان تطور هذا العبء خلال عملية التثمير الاستعمارية لا يدع مجالا للشك ، رغم ان الدراسات العلمية نادرة هنا ايضا . فمن الاسهل ادراك هذا التحرك انطلاقا من ميزان مدفوعات البلدان « النامية » . بالنسبة لبريطانيا العظمى ، انتقل الدخل المتاتي من الخارج من ٤٪ من الدخل الوطني عام ١٨٨٠ ــ ٨٤ الى ١٠٪ عام ١٩١٠ ــ ١٣ ، والى ١٠٪ ايضا بالنسبة للثلاثينات . في فرنسا انتقل من ٢٫٥٪ الى ٥٪ ، وفي الولايات المتحدة ازداد الدخل المتاتي من الخارج ، بين ١٩١٥ و ١٩٣٤ ، بسرعة بلغت ٢٫٣ مرة اكثر من سرعة ازدياد الدخل الوطني (١٦٩) . وبين ١٩٥٠ و ١٩٦٥ ، ازدادت مداخيل الاستثمارات الاميركية في الخارج ٢٫٣ مرة اكثر من مداخيل الاستثمارات الداخلية ، كما انتقلت حصة المداخيل الاولى من ٨٫٨٪ الى ١٧٫٨٪ من الارباح المحلية للشركات الاميركية (١٧٠) .

لكن كل هذه التقديرات تشكو من علة واضحة هي انها ، لاسباب عديدة ، تقلل من تقدير هذه الزيادات حق قدرها ، كما انها لا تدل الا دلالة جزئية على الدور الحاسم الذي يلعبه راسالمال الاجنبي في الاطراف . فالحق ان احصائيات ميزان المدفوعات لا تتناول في افضل الاحوال ، الا الارباح المصدرة فعليا . لكن ما ينبغي القيام به ، هو قياس مجموع الارباح

(١٦٩) انظر : منظمة الامم المتحدة « الدخل الوطني وتوزيعه في البلدان الناقصة النمو » .
انظر ايضا الوثائق الاخرى لهذه المنظمة ، لا سيما « الدخل الوطني والانفساق »
انظر اخيرا : Finch « خدمة الاستثمار والبلدان المتخلفة » .
(I.M.F. Staff papers ap. 1951) ، منظمة الامم المتحدة « دور وبنية
اقتصادات السوق في افريقيا الاستوائية ، ص ٢٢ . بالنسبة للهند انظر تقديرات
Paish (١٩١١) ، Shenoy , Birla , Rao ، الخ .. (١٩٢٨ ــ ٢٩ ــ
٢٩ ..) في Anstey (المرجع المذكور) ، ص ٤٩٨ . بالنسبة لاميركا اللاتينية ،
انظر كتب Winkler المذكور آنفا (ص ٢٨٤ ــ ٢٨٥) . Roy. Inst. of. int. Af.
« مشكلة الاستثمار الدولي » ص ٢٢٣ و ص ١٩ و ١٢٣ حسب Hobson
و C.clark . Feis « الدخــل الوطنــي لبريطانيــا العظمــى في ١٩٢٢
[The Ec. y. yuin 1933] ، تقديرات Stamp و Bawley .

(١٧٠) Harry Magdoff « عصر الامبريالية » ص ٢١٢ .

الخام التي تحققها رؤوس الاموال الاجنبية ، بما فيها تلك الحصة التي يعاد استثمارها في المكان نفسه والتي يقتضي المنطق ان تحسب مرتين : اولا بمعنى انها ارباح مصدرة ، وثانيا بمعنى انها رؤوس اموال جديدة مستوردة. فهناك قسم هام من النفقات الداخلية هو في حقيقته ارباح حققتها رؤوس الاموال الاجنبية ، لكنها ملحوظة ومنفقة في المكان نفسه ، لا سيما في المستعمرات التي يسكنها الاوروبيون (روديسيا ، كينيا ، افريقيا الشمالية الخ) .

ففي مصر مثلا ، بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢ ، مثلت ارباح راسالمال الاجنبي بين ٢٠ و ٣٠٪ من الكتلة الاجمالية لتعويضات رأسالمال ، كما مثلت الارباح المصدرة ١٥٪ من هذه الكتلة (١٧١) . ان تصدير ارباح راسالمال الخارجي قد قلص في مصر معدل التعاظم بين ١٨٨٢ و ١٩١٤ من ٣٫٧٪ سنويا (المعدل الامكاني فيما لو اعيد استثمار هذه الارباح) الى ١٫٧٪ (المعدل الفعلي) . كما قلصه بين ١٩١٤ و ١٩٥٠ من ٣ او ٤٪ الى ١٫٤٪ (١٧٢) . في شاطيء العاج انتقلت التحويلات الخاصة من ٧٫٣ مليار C. F. A عام ١٩٥٠ الى ٢٥٫٢ مليار عام ١٩٦٥ ، متجاوزة بكثير تدفق المساعدة العامة ورؤوس الاموال الخاصة التي انتقلت من ٤٫٦ مليارات الى ١٥٫٤ مليارا في الفترة اياها (١٧٣) . اما بالنسبة لمجمل بلدان « الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى » (الكامرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كونغوبرازافيل ، الغابون ، تشاد) فقد كان المتوسط السنوي لموجة ارتداد الارباح بين ١٩٦٠ و ١٩٦٨ حوالي ٤٤٫٢ مليار فرنك C F A ، في حين ان المساعدة العامة وموجة تدفق الاستثمارات الاجنبية لم تكن تتجاوز ٣٤٫٤ مليارا (١٧٤) . كذلك تمثل الارباح الخام المصدرة من شاطيء العاج ١٣٪ من الانتاج الداخلي الخام ، و ١٣٪ كذلك بالنسبة لمجمل بلدان الاتحاد المذكور .

على كل حال ، فان هاري ماغدوف يصر بحق على ان يشير الى ان عناصر الاعلام المتوفرة لدينا تجعل معنى الظاهرة محدودا . فقد كان

---

(١٧١) حسب حساباتنا ، انظر سمير امين ، الطروحة الاحصائيات المذكورة .

(١٧٢) حسن رياض ، المرجع المذكور ، ص ١٨٦ .

(١٧٣) سمير امين ، « نمو الراسمالية في شاطيء العاج » ص ٢٠٧

(١٧٤) سمير امين و C . Coquery ، المرجع المذكور .

التراكم الخارجي لارباح المؤسسات الاميركية تراكما شديدا ، بحيث جعل منها خلال عشرين عاما القوة الاقتصادية العالمية الثالثة . ولنضف اخيرا ، ان المعلومات المتوفرة كلها تشير فقط الى اتساع موجة التدفقات « باسعار السوق » . بيد ان هذه الاسعار تنطوي سلفا على تحويل قيمة ، وهو تحويل كثيف وغير منظور .

اما ان تؤدي دينامية الاستثمار الخارجي حتما الى قلب ميزان التدفقات ـ اذ ينتهي ارتداد موجة تدفق الارباح الى التغلب حتما على موجة دخول راسالمال ـ فهذا ما تبرهنه النظرية كما يبرهنه التاريخ .

ففي حقل النظرية اثارت هذه المشكلة نقاشات عديدة (١٧٥) . فلا يتردد « بريبيتش » في الخلوص الى ان كل اصعدة الاستثمارات الدولية من اجل « نمو » البلدان المتخلفة تصطدم بعقبة لا يمكن تجاوزها ، هي عقبة دفع فوائد هذه الاستثمارات . وعندما بحث « دومار » هذه المشكلة من وجهة نظر البلدان التي تتلقى هذه المداخيل ، ادعى ان خصوم تدفق العودة بوسعها ان تبقى بصورة دائمة ادنى من خصوم التقديرات الجديدة لرؤوس

---

(١٧٥) منظمة الامم المتحدة « النمو الاقتصادي لاميركا اللاتينية ومشاكله » ص ٢ ؛ Presbich) : Belshaw «النمو الاقتصادي في اسيا» Salant . (Ec . Internaz. Nov. 1952) « المفاعيل الداخلية لراسالمال المصدر عبر النقطة الرابعة » Hinschaw . (AEL mai 1952) « الاستثمار الخارجي والعمالة الاميركية » Domar . (AER mai 1952) « مفاعيل الاستثمارات الخارجية على ميزان المدفوعات » Polak : (A.E.R déc. 1950) «مشاكل ميزان المدفوعات في البلدان المعاد بناؤها بمساعدة راسالمال الخارجي » (Q. J. of Ec. Fév. 1943) يقدم Ducros خلاصة لهذه المناقشات في « الاستثمارات الاميركية في الخارج والتوازن الدولي » (R . mars 1954) بالنسبة لما يتعلق بمفاعيل اعادة استثمار منظم للارباح ، انظر Balogh « بعض المشاكل النظرية لسياسة الاستثمار الخارجي بعد الحرب » (Mears : (oxford Ec. P. Mars 1945 « الاستثمار الخارجي والنمو الاقتصادي : فنزويلا ، العربية السعودية وبورتوريكو » Singer : (Inter. Amer. Ec. Af. été 1953) « توزيع المكاسب بين البلدان المستعيرة والمستثمرة » Yuan Li Wu : (A.E.R. mai 1950) « استثمارات راسالمال الدولي ونمو البلدان الفقيرة » (Ec. J. mars 1946) ، انظر العرض الموجز لهذا النقاش عند سمير امين في الاطروحة المذكورة ص ٢٢٥ وما يليها .

الاموال : صحيح ، ولكن شرط ان يعاد استثمار الارباح بشكل منظم في مكانها اي ان يتوسع المجال (الخارجي) للانتاج الذي تتيحه هذه الارباح ، بمعدل سريع جدا ، الامر الذي لا يمكن الا ان ينتهي الى حد . اما سالان وبولاك فيشددان على المفاعيل الثانوية الفاعلة او الموجهه لواردات المتأتية من المركز الذي يقدم راسالمال (وهما يعتبران هذه المفاعيل « مفاعيل تضخيمية »). فلا شيء يؤكد لنا سلفا ان مبدا الايرادية مبدأ كاف : اما القول بأن الاستثمارات الاكثر ايرادية بالعملة المحلية هي تلك التي ينبغي لهما ان تستخلص ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، فائضا بالعملة الصعبة كافيا من اجل تعويض راسالمال الاجنبي ، فيعني الاعتقاد باواليات التصحيح العفوي، التي سنرى انها تنتمي الى ايديولوجية الاتساقات الشاملة .

التاريخ يشير الى ان دينامية الاستثمار الخارجي مختلفة جدا في البلدان الراسمالية الفتية (التشكيلات المركزية الجديدة السائرة على طريق النمو) — في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة ، اليابان ، المانيا، روسيا ثم كندا واستراليا وافريقية الجنوبية فيما بعد — عما هي في التشكيلات الطرفيــة .

البلدان الراسمالية الفتية السائرة في طريق النمو المستقــل ، اي البلدان الذاتية المركز والذاتية الدينامية الى حد كبير ، تمكنت من استقبال كتل هامة من رؤوس الاموال الاجنبية . لكن هذا التدفق في الرساميل لم يلعب هنا الا دورا مكملا ـ ثانويا من حيث كميته ، ومتناقصا على كل حال . هكذا نجد في الولايات المتحدة ان حصة راسالمال الاجنبي في الثروة الوطنية قد تقلصت تدريجيا من ١٠٪ عام ١٧٩٠ الى ٥٪ عام ١٨٥٠ — ٧٠ حتى وصلت الى ١٪ عام ١٩٢٠ ثم ما لبثت ان تلاشت بعد ذلك . كذلك الامر بالنسبة للسويد وكندا والمانيا واليابان واستراليا ؛ ففي هذه البلدان ادى الاستثمار في مجمله — اجنبيا كان ام محليا — الى اضفاء تعاظم سريع لانه ذاتي المركز (فلم يحصل والحالة هذه تحويل في مفاعيله التضميفية ، ولا قابلية للاستيراد اضفيت عليه بشكل متعاظم) . في هذه الاحوال تنتقل مشكلة تدفق الارباح المصدرة الى صعيد ثان . لقد انتقلت هذه البلدان من مرحلة المستدين الى مرحلة المدين ، واخذت بدورها تصدر رؤوس الاموال

كالمتروبولات القديمة (بريطانيا العظمى ، فرنسا ثم المانيا) (١٧٦) .

مقابل ذلك لم يكن وضع بلدان الاطراف على هذا النحو . فهذه البلدان لم تنتقل مطلقا الى مرحلة تصدير رؤوس الاموال ، بل انتقلت من مرحلة المستدين الفتي (موجة دخول رؤوس الاموال تفوق ارتداد موجة خروج الارباح) الى مرحلة المستدين القديم (موجة ارتداد الارباح تفوق موجة الدخول) . وتاريخ انقلاب الوضع هو بالتأكيد تاريخ متغير . فهو يبدأ بالنسبة لاقدم بلدان الاطراف ، كالارجنتين ، منذ نهاية القرن التاسع عشر . اما بالنسبة لاميركا اللاتينية والبلدان الاسيوية المستعمرة سابقا (الهند واندونيسيا) ، فقد اصبحت بشكل عام بلدانا مستدينة « قديمة » منذ عدة عقود ، واحيانا منذ نصف قرن ، بينما بدات افريقيا الاستوائية تصبح هكذا منذ سنوات قليلة . ان تثمير الثروات الجديدة بما يعود لمصلحة راسالمال الاجنبي ، كالنفط في الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، بوسعه ان يستأنف من جديد ، وبصورة مؤقتة - موجة جديدة من الاستثمارات ، وان يخلق الى جانب ذلك وضعا شبيها بوضع المستدين الفتي (١٧٧) . لكن ذلك لا يخرج ابدا عن هذا الاشكال : مستدين فتي —

---

(١٧٦) Pentland « دور راسالمال الكندي في نمو الاقتصاد قبل ١٨٧٥ » Cleona Lewis . (Cam . J . Ec . onv . 1950) « حصة اميركا من الاستثمار الخارجي » . Kuznets « الاختلافات الدولية في تكوين راسالمال ، Iversen . (Ec. App. 1953) « اوجه نظرية تحركات راسالمال الدولي » لندن ١٩٣٦ ص ٣٤٤ (حسب White (« الحسابات الفرنسية المالية ١٨٨٠ - ١٩١٣ » ، كامبريدج ١٩٣٣) و ص ، ٢٧٠ و٢٨٢ (حسب Viner « الميزان الكندي للدين الدولي » ١٩٠٠ - ١٣) و ص ٤٤١ (حسب Graham « التجارة الدولية بموجب الاوراق النقدية الكاسدة » : الولايات المتحدة ١٨٦٢ - ٧٩) .

(١٧٧) انظر سمير امين ، الاطروحة المذكورة ص ٢٢٨ — ٢٣٨ . مصادر : Iversen المرجع المذكور ص ٤٢٧ حسب William's . « التجارة الارجنتينية الدولية بموجب الاوراق النقدية غير القابلة للتحويل ١٨٨٠ — ١٩٠٠ » . كامبريدج ١٩٢٠ . Bloch Lainé « منطقة الفرنك » باريس ١٩٥٦ ص ٩٢ الى ١٤٦ . Wallich « المشاكل النقدية في اقتصاد تصديري » كامبريدج ١٩٥٠ ص ٢٣٠ الى ٢٣٢ ، Spiegel « البرازيل : تصنيع مشتت وتضخم مزمن » ص ١٢٠ . منظمة الامم المتحدة « النمو الاقتصادي في الشرق الاوسط ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ ص ٧٢ — ٧٧ » . S. D. N « شبكة التجارة الدولية » .

مستدين قديم .

وما يصح على ميزان رؤوس الاموال الخاصة يصح كذلك على ما يتعلق بميزان التدفقات العامة . ورغم ان شروط التدفقات العامة تعتبر ملائمة بصورة خاصة (نسبة هامة من الهبات - تسهيلات في معدلات فوائد القروض الخ ..) ، يبقى ان اهتلاك الدين العام يمتص سلفا (عام ١٩٦٥ — ٦٧) ٧٣٪ من تدفق المساهمات الجديدة في افريقيا ، ٥٢٪ في آسيا الشرقية ، و ٤٠٪ في آسيا المدارية والشرق الاوسط ، و ٨٧٪ في اميركا اللاتينية . وفقا لحسابات البنك الدولي للتعمير والانماء ، اذا بقيت قيمة القروض الجديدة خلال عشر سنوات على حالتها الراهنة ، فان هذه النسب سوف تصبح عام ١٩٧٧ : ١٢١٪ ، ١٣٤٪ ، ٩٧٪ و ١٣٠٪ على التوالي بالنسبة لكل من المناطق المذكورة . وهكذا يكون العالم الثالث بأسره قد اصبح الى حد بعيد « مستدينا قديما » بالنسبة لما يتعلق بالتدفقات العامة (١٧٨) .

نستطيع ان نستنتج من هذه التجارب التاريخية التي مرت بها الاطراف ، انه بمقدار ما يتم تثمير الثروات — بمقدار ما يتم نمو التخلف — يتجه ميزان المدفوعات في الاطراف نحو التقهقر ، وذلك ، في آن واحد ، لان الاطراف تنتقل من مرحلة المستدين الفتي الى مرحلة المستدين القديم ، ولان التسويق المتعاظم للاقتصاد ضمن أطار التخصص الدولي غير المتكافيء يولد موجات استيراد تضفي عليه بصورة متعاظمة ثانية غير مباشرة (١٧٩) .

ان انقلاب ميزان التدفقات المالية يمكن ان يؤخر ، طالما كان بالامكان اعادة استثمار ارباح راسالمال الاجنبي بصورة منظمة . هكذا يكون الامر خلال الفترات المزدهرة التي يمر بها التثمير الاستعماري . لكن الثروة الوطنية ، في هذه الحالة ، تمر شيئا فشيئا تحت الرقابة المتعاظمة التي يفرضها راسالمال الاجنبي : هذا يعني ان الاجانب يستحوذون على نسب متعاظمة من « الارباح » التي يحققها التثمير . الى جانب هذه الاوالية الاساسية تضاف القوة التنافسية المتعاظمة التي يملكها القطاع الراسمالي الاجنبي ، الذي يلجأ في بعض الاحوال ، الى طرد راسالمال

(١٧٨) تقرير Pearson « الشركاء في النمو » Praeger ، نيويورك ١٩٦٩ .

(١٧٩) انظر دراستنا حول ميزان المدفوعات (الفصل ٥)

المحلي من مواقعه ، بعد ان كان راسالمال هذا قد تكوّن اثناء المراحل الاول من الانخراط في السوق الدولية .هكذا كانت الحال ، على سبيل المثال ، في السنغال . فبعد ان ركبت البرجوازية المحلية في هذا البلد موجة نمو اقتصاد تعاملي في القرن التاسع عشر ، عادت فانهارت واندثرت فيما بعد بين عامي ١٩٠٠ و١٩٤٠ (١٨٠) .

ان التحويل التدريجي للثروة الوطنية الى الايدي الاجنبية بوسعه ان يصل ، كما في افريقيا السوداء ، الى نسب مرتفعة جدا : فنسبة ١٥ الى ٨٠ ٪ من المنتوج الداخلي النقدي الخام لبلدان افريقيا السوداء ، تأتي من القطاع الاجنبي (١٨١) . في شاطيء العاج كانت المداخيل الاجنبية تمثل عام ١٩٦٥ ، ٤٧ ٪ من المنتوج غير الزراعي في البلد و٣٢ ٪ من المنتوج الداخلي الخام (١٨٢) . في المغرب عام ١٩٦٥ بلغت هاتان النسبتان على التوالي ٧٠ ٪ و٥٧ ٪ (١٨٣) .

بالطبع هناك قوى تحول دون ان يصل التعاظم الهندسي للارباح الاجنبية الى الاحجام الهائلة حقا التي يمكننا حساب رياضي بسيط من استنتاجها . وهذه القوى هي التي تمنع مجموع مداخل راسالمال من الاستيلاء على حصة متعاظمة من الدخل داخل الاقتصاد . كل هذه الاسباب – عدا « الحوادث » النقدية (تضخم) والسياسية (تأميمات) – تنتمي الى تدني معدل الربح . فلو كان تعويض راسالمال مستقرا . لكان تراكمه يؤدي الى ازدياد حصة الارباح في الدخل الوطني . اضف الى ذلك ان قسمة معدل الربح قسمة متساوية على الصعيد العالمي ، وتحويل القيمة

---

(١٨٠) سمير امين « عالم الاعمال السنغالية » باريس ١٩٦٩ .

(١٨١) منظمة الامم المتحدة « الدخل الوطني وتوزعه في البلدان الناقصة النمو ، الدور والبنية » ص ١٤ و١٩ . H. Durand « مقال حول الوضاع العامة لافريقياالسوداء». انظر كذلك سمير امين ، الاطروحة ص ٣٢٢ – ٣٢٣ .

(١٨٢) سمير امين « نمو الراسمالية في شاطيء العاج » ص ٢٩٩ .

(١٨٣) سمير امين « اقتصاد المغرب » الجزء الاول ص ١٨١ – ١٨٥ .

من الاطراف نحو المركز الذي يرتبط به ، يقتنع الحصة المتعاظمة التي تعــود لراسالمال الاجنبي في المنتوج الفعلي للاطراف ، وذلك لان المحاسبة الوطنية لا تدرك تدفقــات التحويــلات « غير المنظورة » .

يبقى ان في نموذج البلد « المتخلف ــ المزدهر » ــ في اقصى الحدود، روديسيا او افريقيا الجنوبية ــ يصبح استقطاب الرقابة على الثروة الوطنية في ايــدي الاقليــات امرا متطرفا . فالمنظومــة بحد ذاتها متفجرة .

هـ ــ الانتقال المحتجز La Trans . bloquée

تبيــن لنــا التجربة التاريخية ان نمو التخلف ليس نموا منتظمــا ولا تراكميا كمــا هي الحال بالنسبة لنمو الراسماليــة في المركز . بل هــو على العكس نمــو متذبذب يتألف من مراحل تعاظم سريعة للغاية ــ مــن « معجزات اقتصادية » يتلوها احتجازات فظة ، و« كبوات » . هـــذا « الاحتجاز » يتجلى عبــر ازمة مزدوجة ، تتناول المدفوعات الخارجــية والتمويلات العامة ، تشكــل ظاهرة مزمنة في تاريخ « العالــم الثالث ». ونحــن نقدم هنــا الترسيــمة النظرية لهذه الازمــة .

لنفترض اقتصادا طرفيــا يتعاظم بمعدل ٧ ٪ سنويا ، ولنفترض ان معامل راسالمال هو ٣ (تقدير متواضــع) ، ففي هذه الحال ينبغي ان تمثــل الاستثمارات نسبة حوالي ٢٠ ٪ من المنتوج الداخلي الخام . لنسلــم الان بأن نصف هذه الاستثمارات قد كــان ممولا من قبل رؤوس اموال اجنبية تتلقى تعويضابمعدلات قدرها ١٥ ٪ (تقدير متواضع كذلك) . فخلال عشر سنوات تمثل رؤوس الاموال الاجنبيــة المتراكمة ، والحالة هذه ، ٧٥ ٪ من المنتــوج الداخلي الخام ، وتمثل خلال عشرين سنة ١٢٥ ٪ من هذا المنتوج ، كمــا ان تدفق الارباح المرتدة سوف يمثل بدوره ١١ ٪ و١٩ ٪ بالنسبة للحالتين على التوالي . فاذا ازدادت الواردات بنفس وتيرة ازديــاد المنتوج ، لا يعود بوسع ميزان المدفوعات الخارجية ان يتوازن ، الا اذا تمكنت الصادرات مــن التزايد بوتيرة ارفع بكثير من ١٢ ٪ سنويا . الترسيــمة التاليــة تشيــر الى عناصر دينامية التعاظم هــذه .

	العام صفر	العام العاشر	العام العشرون
التوازن الاقتصادي العام			
المنتوج الداخلي الخام	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠
+ الواردات	٢٥	٥٠	١٠٠
- الصادرات	١٥	٥٣	١٣٥
= الامكانات المتوفرة	١١٠	١٩٧	٣٦٥
الاستهلاك الخاص والعام	٩٠	١٥٧	٢٨٥
+ الاستثمارات السنوية	٢٠	٤٠	٨٠
(منها تمويل خارجي)	(١٠)	(٢٠)	(٤٠)
رؤوس اموال اجنبية متراكمة)	(صفر)	(١٥٠)	(٥٠٠)
ميزان المدفوعات			
الصادرات	١٥	٥٣	١٢٥
+ تدفق رؤوس الاموال الاجنبية	١٠	٢٠	٤٠
= المجموع	٢٥	٧٣	١٧٥
الواردات	٢٥	٥٠	١٠٠
+ تدفق الارباح المرتدة	صفر	٢٣	٧٥

على كل حال ، فالتوازن الاقتصادي سيتضمن تعاظمنا في الاستهلاك اقل من التعاظم في الانتاج : الذي هو هنا بمنزلة ٦ ٪ . هذا يعني ان نسبة متعاظمة من الارباح المحققة بفعل التقدم التدريجي للانتاجية ، لسن يصار الى توزيعها بشكل مداخيل متوفرة (كما لو ان القابلية الوسطية « العفوية » للتوفير ،وهذا هو واقع الحال ، لم تحقق - او تكاد - اي تقدم تدريجي .)

من جهة ثانية ، اذا كان الضغط الضريبي قد بلغ حده الاقصى واستقر عليه (٢٢ ٪ من المداخيل الموزعة ، المخصصة للاستهلاك مثلا) ، واخذ بالاعتبار حاجات تمويل الاستثمارات العامة (النصف الاخر من الاستثمارات) ، فان توازن التمويلات العامة يقتضي والحالة هذه ان يتعاظم تدرج الاستهلاك العام الجاري بمعدل اشد انخفاضا (٤ الى ٥ ٪ فقط)، اي ان تمثل النفقات العامة الجارية نسبة متناقصة من المنتوج

الداخلي الخام ، كما تبين ذلك الترسيمة التالية :

	العام صفر	العام العاشر	العام العشرون
المنتوج الداخلي العام	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠
الاستهلاك الوطني	٩٠	١٥٧	٢٨٥
الملتمات العامة	٢٠	٣٥	٦٤
النفقات العامة			
النفقات الجارية	١٠	١٥	٢٤
الاستثمارات	١٠	٢٠	٤٠

وبديهي ان الامور لا يسعها ان تتم على هذا النحو .

اذا كانت صادرات هذا المنتوج او ذاك ، او هذا البلد او ذاك ، بوسعها ان تتعاظم بوتيرة مرتفعة جدا خلال فترة معينة ، فان الصادرات — المعدة للمركز — في مجمل الاطراف ، لا يسعها ان تتعاظم بسرعة تفوق سرعة طلب المركز ، اي بما يساوي على وجه التقريب وتيرة تعاظم المركز : فتعويض التأخر التاريخي امر يستحيل ان يقوم على قاعدة التخصص الدولي . لكن هناك ما هو اخطر : فعلى هذا الاساس ينبغي ان تتعاظم واردات الاطراف بسرعة تفوق المنتوج الداخلي الخام ، هذا هو ، على كل حال ، الاتجاه التاريخي الملاحظ . وهو امر يتفسر بسهولة ، قبل كل شيء لسببين اساسيين . اولا : ان التخصص الدولي يعني بالنسبة لبلد من بلدان الاطراف تقليصا نسبيا لمروحة انتاجه (فهو في احسن الاحوال ، اذا كان متخصصا تخصصا تاما ، لا ينتج الا سلعة واحدة : هي السلعة المصدرة) في حين ان ازدياد الدخل الذي يعبر عن التعاظم يعني توسيعا لمروحة الطلب فيه . فالتوازن لا يمكن ان يتحقق ما لم يعمد الى استيراد هذه المنتوجات التي تنقصه بكمية متعاظمة . ثانيا : ان التضخم الذي يتصف به التخصص الدولي ينطوي على تعاظم اسرع للواردات الوسيطة . يضاف الى ذلك ما ينطوي عليه تكوّن راسالمال والنفقات العامة من واردات مباشرة وغير مباشرة بشكل بالغ الارتفاع .

من جهة اخرى ، ينبغي ان تتعاظم النفقات الجارية بسرعة تفوق سرعة الدخل . فهناك اسباب عدة تفرض ذلك . الاستثمارات العامة المخصصة للبنية التحتية ، وهي استثمارات يفرضها التخصص الدولي ، تتضمن نفقات متواترة على شؤون التسيير لا يمكن تلافيها ، وهي لا بد لها من التعاظم ، شانها شان الاستثمارات المراكمة ، اي بسرعة اكبر من المنتوج . والرصيد الباقي المتوفر من اجل تامين الخدمات الاجتماعية

الجوهرية للتعاظم (تعليم ، صحة ، دون ان تأخذ بالاعتبار الحاجات الادارية التقليدية) لا يمكن تقليصه من حيث القيم النسبية بصورة ماسطة الى هذا الحد aussi drastique : فالاتجاه العفوي هنا هو ، على العكس ، اتجاه نحو رفع حصة هذه النفقات . غير ان الضغط الضرائبي له حدود ، علما بأن هناك قسما هاما من ارباح الانتاجية لن يكون من الممكن توزيعه .

ان الازمة المزدوجة التي تشهدها الاموال العامة والخارجية هي اذن ازمة لا مفر منها ،ومن هنا يصبح التعاظم محتجزا . ان اوالية هذه الدينامية لن يكون بوسعها ان تقوم بعملها الا اذا صير الى الانطلاق من مستوى انخراط دولي ضعيف ، وصير بغتة الى تنمية « ثروة » من الثروات التي يهتم المركزبالحصول عليها (مما يسمح بتعاظم شديد للصادرات) ، واجتذب « الازدهار » الذي ينتج عن ذلك تدفقا هاما لرؤوس الاموال الاجنبية ، واستطاع الضغط الضرائبي ، الضعيف في البداية ، ان يرتفع تدريجيا . عندئذ يصبح التعاظم بالضرورة تعاظما شديدا : فتحدث « المعجزة » . لكن لهذه المعجزة حدا : وهذا الحد هو تفويت فرصة الاقلاع ، مهما بلغ مستوى « دخل الفرد الواحد » . هكذا يتفسر لنا كيف لم يتمكن اي بلد من « البلدان المتخلفة » حتى الان من « الاقلاع » ،سواءكان من بين تلك البلدان التي يبلغ الدخل فيها ٢٠٠ دولار ، او من بين تلك التي يتجاوز فيها هذا الدخل ١٠٠٠ دولار او ٢٠٠٠ دولار ! فالنمو الذاتي المركز والذاتي الدينامية لا يصبح في هذه البلدان نموا ممكنا على الاطلاق ،في حين انه كان كذلك منذ البدء في المركز ، رغم مستويات الدخل المنخفضة جدا . ان سخف الترسيمات التي تتناول « خطط النمو » المبنية على رفع تدريجي « للمساعدة الخارجية » بمقدار ما يزداد الدخل ،ينبئنا عن هذا العجز المحيق « بنظرية » تقتصر على بعض المقولات الباطلة (« قابليات التوفير » « قابليات الاستيراد » الخ)وعلى المعالجة الخرقاء لبعض الادوات البسيطة (جداول الصناعات الدولية الخ)، مما يجعل « النظرية » عاجزة عن تحليل التناقضات التي تعتمل في صلب دينامية مبنية على « التخصص الدولي » . ومما يدعو للاسف ان الامثلة على هذه التمارين « التخطيطية » السخيفة ما زالت تتكاثر وتنتشر (١٨٤) .

لقد قدمنا ، في سلسلة من الاعمال حول بعض البلدان الافريقية ، امثلة عيانية وحافلة بالارقام عن اواليات احتجاز التعاظم هذه (١٨٥) .

---

(١٨٤) ولنتجنب اعداد لائحة بها : فهي ستكون لائحة طويلة جدا اذ ينبغي ان نذكر عمليا جميع «الاعمال» التخطيط في افريقيا .

(١٨٥) سمير امين « اقتصاد المغرب » لا سيما الخلاصة . « نمو الراسمالية في شاطىء ←

الفصل الثاني

القسم الثالث

التشكيلات الاجتماعية للراسمالية الطرفية

ان اتجاه نمط الانتاج الراسمالي لان يصبح نمط الانتاج الوحيد ،عندما يكون مبنيا على توسيع السوق الداخلية وتعميقها ، يرافقه اتجاه البنية الاجتماعية في المركز نحو الاقتراب من النموذج الخالص الذي يتحدثعنه « رأسالمال » ، هو المتصف بتمحور الطبقات الاجتماعية حول طبقتين اساسيتين : البرجوازية والبروليتاريا . فالطبقات الاجتماعية المكوّنة على قاعدة انماط انتاج قديمة (ملاكون عقاريون ، حرفيون ، باعة الخ .) تضمحل او تتحول (الى برجوازية زراعية مثلا) . لا شك ان المنظومة الاجتماعية تولد تفرعات جديدة،بمقدار ما تتجه من جهة اخرى نحو التبسيط :« ياقات بيضاء » و« ياقات زرقاء » ، كادرات وشغيلة غير مهرة، شغيلة وطنيون واجانب ، الخ . لكن هذه التفرعات الجديدة تقع ضمن اطار الانقسام الجوهري بين برجوازية وبروليتاريا ، اذ ان جميع الفئات الاجتماعية الجديدة النامية ، تتألف من مأجوري المنشأة الراسمالية . فالمحل الذي تقع فيه التفرعات الجديدة ليس هو الحيز الاقتصادي اذن ، اذ ان اوضاع الفئات الجديدة ، من وجهة النظر هذه ، هي متماهية (كلهم يبيعون قوة عملهم)،بلهو الحيز السياسي او الايديولوجي . الى ذلك ، فان تمركز المنشأة — الاحتكارات — يبدل الاشكال التي تظهر البرجوازية من خلالها . لكن ما يسمى بالتفرع الثنائي dichotomie الذي ينشأ بين الملكية (المبعثرة) والرقابة (التي تكون قد انتقلت الى ايدي تقنيي البنية La technostructure على حدالتعبير الجديد الذي يستعمله « غالبريت ») ليس الا وهما ، اذ ان « التكنوقراطيين » الذين يتخذون القرارات ، انما

العاج (الخلاصة) . سمير امين و C . Coquery « من الكونغرس الفرنسي المسمى الاتحاد الجمركي والاقتصاد لافريقيا الوسطى U.D.E.A.C « انظر كذلك مقالاتنا : غانا ، غينيا ، ومالي في انسيكلوبيديا اونيفرساليس .

يتخذونها وفقا لمنطق ومصلحة راسالمال الذي يمارس رقابة مركزية اكثر فاكثر ، الامر الذي يعني ببساطة ان عملية التشريك اصبحت موضوعيا ناضجة . مع ذلك فان كون البنية الاجتماعية في نمط الانتاج الراسمالي قد اصبحت مصاغة على هذا النحو بصورة مباشرة من قبل حركة الاقتصاد الخاصة ، يؤدي الى الدلجة ما هو اقتصادي ـ اي انه يؤدي الى الاقتصادوية بوصفها ايديولوجية . فينشأ الوهم عندئذ بان الاقتصاد قوة فوق المجتمع لا قبل له بالسيطرة عليها . هذا هو مصدر الاستلاب الحديث (مقابل استلاب المجتمعات ما قبل الراسمالية الذي يقع في حقل الايديولوجية التي تجد التعبير عنها عندئذ في الدين) . كما انه السبب الذي يدعي الاقتصاد من اجله احتلال كل مواقع العلم الاجتماعي .

مقابل ذلك ، اذا كان نمط الانتاج الراسمالي المتقدم من الخارج ، كما بينا ، اي المبني على السوق الخارجية ، لا يتجه نحو الفرد ، بل يتجه فقط نحو ان يصبح نمط الانتاج المسيطر ، ينشأ عن ذلك ان تشكيلات الاطراف لن تتجه نحو هذا التمحور الجوهري المذكور . فعلى نقيض التجانس المتعاظم التشكيلات الاجتماعية سوف نجد التباين والتغاير المستمرين في تشكيلات الاطراف . وهو تباين لا يعني التراصف (« الثنائية ») . فكما ان انماط الانتاج ما قبل الراسمالية تكون مندمجة هنا في منظومة موحدة ، وتكون مسخرة لغايات راسالمال المسيطر الخاصة (اذ ينتج الفلاح ضمن نطاق نمط انتاجه القديم ، لكنه ينتج ، بالتالي ،منتوجات مصدرة الى المركز) ، كذلك فان البنى الاجتماعية الجديدة تشكل مجموعة ذات بنية وسلم تراتبي،يسيطر عليها « الغائب الاكبر » في المجتمع الكولونيالي : نعني البرجوازية المتروبولية المسيطرة . ينتج عن ذلك بصورة بديهية انه ، مثلما لا يمكن ان تفهم المنظومة الاقتصادية الطرفية بذاتها ، لان علاقاتها مع المركز علاقات جوهرية ، كذلك البنية الاجتماعية للاطراف هي بنية مبتورة ، لا يمكن فهمها الا اذا وضعت في موضعها الصحيح : كعنصر في بنية اجتماعية عالمية .

ان صيغة التشكيلات الطرفية يمكن ان تكون اذن صيغة متغيرة . والواقع ان هذه الصيغة تتوقف على طبيعة التشكيلات ما قبل الراسمالية المقتحمة ،من جهة ، وعلى صيغ هذا الاقتحام الخارجي ، من جهة اخرى .

اما التشكيلات ما قبل الراسمالية التي صير الى اقتحامها فيبدو لنا انها تنتمي الى طرازين جوهريين : التشكيلات الشرقية والافريقية من جهة ، والتشكيلات الاميركية من جهة اخرى .

اما بالنسبة للتشكيلات الاولى فقد سبق ان قلنا انها كانت عبارة عن خليط مركب من انماط انتاج مختلفة ، تحت سيطرة النمط الاتساوي ، سواء كان هذا النمط ناضجا قبل اوانه (اي مرتكزا الى جماعة قروية نشيطة) او كان متطورا (وفي هذه الحالة فهو يتطور نحو الانتاج الاقطاعي) ، علما بأن نمطي الانتاج السلعي البسيط او العبودي قد كانا في خدمة هذا النمط المسيطر . هذا من جهة . ومن جهة اخرى • هي خليط مركب من علاقات تجارة بعيدة مع تشكيلات اخرى . كما ذكرنا ان الطراز البسيط الناضج قبل اوانه كان الطراز « الافريقي » ، وان الطراز المتطور كان « الاسيوي والعربي » . اما التشكيلات التي نسميها اميركية فتختلف عما ذكرنا . فالعالم الجديد لم يكن خاليا من البشر لدى اكتشافه من قبل الاوروبيين . لكنه سرعان ما امتلأ بسكان من المهاجرين الذين جاؤا اليه قبل ان يحقق نمط الانتاج الراسمالي في المركز انتصاره النهائي (اي قبل الثورة الصناعية) . اما السكان الاهليون فقد طردوا او ابيدوا (اميركا الشمالية ، الانتيل ، الارجنتين البرازيل) ، او اخضعوا نهائيا لمتطلبات راسالمال التجاري الاوروبي (اميركا الاندين) . كما ان راسالمال التجاري ــ الجد الاول لراسالمال النهائي ــ قد كون لنفسه في اميركا ملحقات . واقام فيها منشآت لاستقلال المعادن الثمينة (لا سيما الفضة) ولانتاج بعض المنتوجات الغريبة (السكر ، ثم القطن ، الخ .) . وهكذا كان راسالمال التجاري الاوروبي باحتكاره لهذا الاستغلال ، يراكم راسالمال المالي ، وهو راسمال جوهري في عملية التكون اللاحقة لراسالمال النهائي . اما اشكال هذا الاستغلال الملحق ، فقد كانت متنوعة : اشكال « اقطاعية ــ موهومة » - Pseudo (الانكومياندا في اميركا اللاتينية) او « عبودية ــ موهومة » (الاستغلال المنجمي) او عبودية (مزارع البرازيل والانتيل والمستعمرات الانكليزية الاستوائية من اميركا الشمالية). وهذه كلها كانت في خدمة الراسمالية الاوروبية الناشئة : فهي على كل حال كانت تنتج من اجل السوق ، مما يحول دون خلطها مع نمطي الانتاج الاقطاعي او العبودي الفعليين . الى جانب ذلك عمدت هذه الملحقات بالذات الى انماء ملحقاتها الخاصة بها : المنشآت المكلفة بأن توفر لها الغذاء من اجل اليد العاملة التي تستخدمها ، والمواد من اجل استغلالها . وقد ظهرت هذه المنشآت الملحقة بمظهر « اقطاعي » احيانا ، لا سيما في اميركا اللاتينية مع الاستغلال العظيم لتربية المواشي ، لكنها لم تصبح على الاطلاق اقطاعية فعلا ، نظرا لانها معدة من حيث وظيفتها بالاصل ، للانتاج من اجل السوق الراسمالية . انها تنتمي في الغالب لنمط الانتاج السلعي الصغير البسيط ،

المكون على اراض سائبة ومدن طليقة ، بواسطة المهاجرين الاوروبيين ، لا سيما الانكليز منهم في اميركا الشمالية : مزارعون وحرفيون ينتجون هنا ايضا من اجل سوق المناطق الزراعية الملحقة براسالمال التجاري .

اما اشكال الاقتحام فهي ايضا متنوعة . فالاميركتان وآسيا والمشرق العربي وافريقيا السوداء لم يصر الى تحويلها بنفس الطريقة ،لانها لم تنخرط في العلاقة مع المركز في نفس المرحلة من مراحل النمو الراسمالي ، وبالتالي فهي لم تضطلع بنفس المهام في عملية النمو .

التشكيلات الطرفية الاميركية والشرقية .

لعبت الاميركتان دورا جوهريا في الفترة التجارية . فقد اكتسبت اميركا اللاتينية في تلك الفترة بنياتها النهائية الجوهرية التي سوف تظل تطبعها حتى يومنا هذا . ولسوف تصبح بنياتها الجوهرية قائمة على الراسمالية الزراعية ذات الاراضي الواسعة (اللاتيفوندية) التي تعتمد في قوة عملها على فلاحين من الكانة الدنيا (كادحون وعبيد قدماء) . يضاف الى ذلك نشوء برجوازية تجارية كومبرادورية محلية عندما يسمح بذلك تمطط الاحتكار في المتروبول . بالمقابل هناك عالم مديني صغير (حرفيون ، تجار صغار ، موظفون ، خدم ، الخ) يتكون على صورة العالم الاوروبي في ذلك العصر .

اما الاستقلال فسيكرس في بداية القرن التاسع عشر تحويل السلطة الى ايدي الملاكين العقاريين والبرجوازية الكمبرادورية المولدة ثم يلي ذلك استمرار البنى وتدعمها على امتداد القرن ، ازاء تكثف التبادلات مع المتروبول الجديد ، بريطانيا العظمى ، الذي اقام في القارة شبكة من المصارف ومراكز الاستيراد والتصدير ، وتمكن من ان يستمد ارباحا اضافية من تمويل القروض العامة للدول . ثم ان نشوء رؤوس الاموال النفطية والمنجمية في القرن العشرين (وهي في معظمها اميركية شمالية) ، ونشوء الصناعات التي تقوم مقام الواردات ، بعد ذلك ، قد ولد بروليتاريا محدودة ، كانت شرائحها العليا تبدو فئات «ذات امتيازات» نسبيا،بمقدار ما كانت الازمة الزراعية تتجلى عبر الافقار المتواصل للفلاحين المعدمين وتعاظم البطالة في المدينة والريف . في بعض الاحيان ، وبالاشتراك مع راسالمال الاجنبي منذ البدء ، كانت الاوليغارشية المؤلفة من الملاكين العقاريين ومن التجار الكمبرادوريين تستثمر بعض رؤوس الاموال (المتراكمة في الزراعة والتجارة)

في الصناعة الخفيفة الجديدة وفي النشاطات ذات الايرادية المرتفعة المرتبطة بالاتساع المديني المتعاظم (استثمارات عقارية ، « ثالثية » ، الخ .) . ان ما يميز هذا الطراز من التشكيلة الاجتماعية هو : ١) طابعهما الاوليغارشي ، « فالبرجوازية » الجديدة ـ المدينية ـ هي نفس الطبقة ، المكونة من نفس العائلات التي كانت تتكون منها طبقة الملاكين العقاريين الكبار والتجار الكمبرادوريين ، ٢) نموها في ركاب راسالمال الاجنبي المسيطر (١٨٦) .

اما في آسيا والعالم العربي فقد كانت نقطة الانطلاق متأخرة زمنيا الى حد بعيد . فلم تتحول الطبقات « الاقطاعية » القديمة الى ملاكين راسماليين كبار ينتجون من اجل السوق العالمية ، الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وعلى كل حال ، فالنمو الذي شهده هذا الطراز كان نموا متفاوتا جدا ولم يمس الا جانبا ، كان في بعض الاحيان محصورا للغاية ، من القارة المترامية الاطراف . والحالة القصوى التي يمكن ان تؤخذ كمثال هنا هي حالة مصر : حين تحولت كليا على يد بعض الالاف من ملاكيها الكبار ، الى مزرعة للقطن لمصلحة « اللانكاشاير » . ان حيوية الجماعة الريفية ، في مناطق عديدة ، قد تقف مدة طويلة جدا في وجه نمو الراسمالية الزراعية ، وتفلح في ذلك ، الا ان معارضتها هذه تكون اضعف في الهند ، حيث اعطت السلطة الانكليزية « للزميندار » الهنود حق تملك الاراضي وقضت بالمنفعلى الجماعات الريفية ، كما تكون معارضة اقوى في الصين وفي مناطق عديدة من الشرق الفارسي والعثماني وهي مناطق كانت قد نجت من الاستعمار المباشر ، بينما شكلت مصر الاستثناء الاقصى لنمو الاراضي الكبيرة نموا راسماليا . ينبغي انتظار الفترة المعاصرة تماما ، التي تلت الحرب العالمية الثانية ، بالنسبة لمعظم الحالات ، حتى نرى راسمالية زراعية صغيرة ـ من الفلاحين الاغنياء (من طراز الكولاك) ـ تبدا بالظهور جديا ، لا سيما عندما تمهد الاصلاحات الزراعية الى تصفية الملكية او تحديدها . ان الطابع المتأخر والمحدود لنمو الراسمالية الزراعية وللظاهرات الخاصة ببنى العالم المديني وبايديولوجية وثقافة الطبقات الجديدة المسيطرة ، المنبثقة من تحول الطبقات

---

(١٨٦) انظر الكتاب الجوهري حول هذه البنى وهذا التاريخ André G. Frank « الراسمالية والتخلف في اميركا اللاتينية » (باريس ، ١٩٦٨) وفي هذا الكتاب لائحة المراجع الفنية باسماء الاعمال الاميركية اللاتينية التي عالجت هذه المشاكل . انظر كذلك Michel Gutelman المرجع المذكور الفصل الاول .

القديمة ، او الخاصة باشكال الاستعمار ، قد حدثت جميعا ، بأشكال متفاوتة ، من اتساع القطاع التجاري الكمبرادوري ، اما لصالح شركات اوروبية واما لصالح برجوازية اجنبية (برجوازيات شرقية مثلا) . بعد ذلك ، وكما حصل في اميركا اللاتينية ، عمد راسالمال الاجنبي الى انشاء بعض الصناعات المشتتة وتمكنت الاوليغارشيات المحلية من الاشتراك بالنشاطات الجديدة هذه . هكذا تتجه بنية هذه التشكيلات اتجاها حثيثا نحو الاقتراب من بنية اميركا اللاتينية ، ويصار الى ادراك التأخر بمقدار ما تزداد سرعة ولوج الصيغ الحديثة لراسالمال الاجنبي (١٨٧) .

التشكيلات الطرفية الافريقية .

هذا التأخر هو الذي تمر افريقيا السوداء حاليا في مرحلة ادراكه بعد ان كانت آخر من تم دمجه في المنظومة . فقد كانت افريقيا السوداء خلال ثلاثة قرون ، ملحقا من ملحقات اميركا ، وظيفته ان يزودها باليد العاملة المستعبدة . الا ان اصطياد الرجال المعمم على امتداد القارة ، كان له اثره على تحويل التشكيلات السابقة ، حتى قبل الاستعمار . فهو قد ساهم الى حد بعيد في تكوين تشكيلات من المونارشيات العسكرية التي ركّبت فوق جماعات قروية صلبة . كما انه ادخل الى بعض المناطق الساحلية ذات الصلة المباشرة مع وكالات تجار العبيد نمط انتاج استعبادي جديد (١٨٨) . ثم ان افريقيا ، بعد ان احتلت في نهاية القرن التاسع عشر ، وبعد ان لم يصر مطلقا الى تنميتها قبل الحرب العالمية الاولى ، وصير الى ذلك بشكل بسيط في

---

(١٨٧) انظر : حسن رياض « مصر الناصرية » باريس ١٩٦٦ . شارل عيساوي « التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ١٨٠٠ – ١٩١٤ » منشورات جامعة شيكاغو ١٩٦٦

(١٨٨) Walter Rodney « الرق الافريقي والاشكال الاخرى للقمع الاجتماعي في الساحل الغيني ضمن سياق تجارة العبيد الاطلسية » (Jour. of Af. History no 3, 1966) والمؤلف يذكرنا بان « خزن » العبيد عند سكان الشواطيء قد ادى الى تكوين اشكال جديدة من الاستغلال العبودي عند هذه الشعوب Catherine Coquery - Vidrovitch « من تجارة الرقيق الى استغلال مزارعي النخيل في الداهومي : القرن التاسع عشر » صدر عن حلقة دراسات A. I. A (فريتاون ١٩٦٩) . K. Onwuka Dike. « التجارة والسياسة في دلتا النيجر ١٨٣٠ ، ١٨٨٥ » ، اوكسفورد ١٩٥٦ .

فترة ما بين الحربين ، التي كانت فترة ركود نسبي بالنسبة للرأسمالية على الصعيد العالمي ، خضعت لاستعمار مباشر ، فظ وبسيط ، لم يكن من شأنه ان يكوّن بين سكانها ما كوّنه في القارتين الآخريين من رأسماليين زراعيين كبار ومن تجار كمبرادوريين . مع ذلك ، فان افريقيا تلرك هذا التأخر بايقاع متسارع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ان الفكرة القائلة بان افريقيا السوداء هي القسم الاشد تأخرا والاكثر جمودا في العالم المتخلف ، هي دون شك واحدة من اكثر الافكار المسبقة خطأ : بل لعلها بقية من بقايا العنصرية . ان افريقيا السوداء قد تكون ، على العكس ، القسم الذي خضع لاكثر التحولات عمقا في العالم الثالث خلال نصف القرن الماضي ، وهو لا ينفك يتغير امام اعيننا بوتائر غالبا ما تكون نادرة في سرعتها . ولا شك في ان هذا التغير تغير غير متكافىء حسب قطاعات الحياة الاجتماعية والمناطق ، وهو ايضا حافل بالتناقضات . اذ ان الاستعمار ، كما ذكرنا ، قد مورس في افريقيا السوداء على مجتمعات تعد من اكثر المجتمعات بدائية ، ومن اقلها استعدادا ، في الظاهر ، على التكيف مع الشروط الجديدة التي يفرضها الاقتصاد الرأسمالي المسيطر . فمعظم هذه المجتمعات لم تكن قد تجاوزت مطلقا مرحلة الجماعات القروية البدائية ، واشكال الدولة كانت لم تزل حديثة المهد جدا ، بحيث لا يمكن العمل على تقدم انحطاط هذه الجماعة او اخضاعها لجهاز الدولة . ونحن لا نجد شيئا من كل ذلك في دول الشرق الكبرى او في الدول ذات المظهر الحديث في اميركا اللاتينية . في مثل هذه الظروف، كانت الفئات القيادية ــ الزعامات القبلية ــ اقل مقدرة مما كانت عليه الزعامات في امكنة اخرى ، على التحول اقتصاديا وسياسيا وثقافيا الى برجوازيات وطنية زراعية ــ كمبرادورية مهتمة فعلا بمجمل العلاقات الاجتماعية ــ الاقتصادية الجديدة .

من ناحية اخرى ، في العالم الشرقي والاميركي اللاتيني ، تكونت البرجوازية الوطنية الجديدة بشكل عام انطلاقا من الملكية العقارية الكبيرة ومن الفئات العليا من اصحاب الوظائف العامة ، وبشكل عرضي من العالم السوقي . اما الملكية العقارية الكبيرة ، التي غالبا ما كانت تختلط مع المسؤولية السياسية . فقد كان لها ، بعد ان تكيفت مع مقتضيات الزراعة التصديرية، ان تندعم وتتحول الى ملكية عقارية من الطراز البرجوازي . هذه الملكية العقارية الكبيرة كانت مفقودة في افريقيا السوداء . كما ان الزراعة التصديرية فيها كانت غالبا من صنع المزارع الاوروبية الكبيرة كما في الكونغو البلجيكي وافريقيا الشرقية الفرنسية . اما في مناطق اخرى فقد كان

اقتصاد التعامل من فعل ملايين الفلاحين الصغار المنظمين في جماعات قروية . ان المحافظة على هذه العلاقات الجماعية ، كان من شأنها ان تخفف من سرعة عمليات التمايز الحتمية التي ترافق تسويق الزراعة . الى ذلك ، فقد تكونت في بعض الظروف ، وعلى اهون سبيل ، برجوازيـة ريفية في هـذا الاقتصاد الفلاحي الصغير نفسه ، كما عمل اقتصاد التعامل في حالات اخرى ، بالمقابل ، على نشأة تنظيمات اجتماعية ، نسميها — على سبيل الاختصار ولعدم وجود تسمية افضل — تنظيمات شبه اقطاعية ، لا سيما في السهوب الاسلامية في السنغال ونيجيريا والسودان حيث لم تتكون ملكيات كبيرة من الطراز البرجوازي بل زعامات تيوقراطية (دينية) تراتبية تمارس سيطرتها السياسية على جماعات قروية خاضعة لدفع الجزية .

في دول الشرق الكبيرة ذات الحضارة المدينية الكثيفة ، كثيرا ما كان يوجد ، قبل الاستعمار ، تجار مماثلون لاولئك الذين وجدوا في اوروبا ما قبل الراسمالية ، وقادرون بفضل معارفهم التقنية وثقافتهم وثروتهم ، على التكيف والتحول الى برجوازيات حديثة . لا مثيل لشيء من ذلك في افريقيا السوداء . فالتجار التقليديون ، المفتقرون لحضارات مدينية كبرى ، كانوا يبدون هنا كامتداد محلي للتجارة العربية الكبيرة . تجار ديولا وساراكولي وهاووسا ولدوا (١٨٩) من تلك الصلة التي كانت تقوم ، عبر الصحراء ، مع العالم العربي — البربري ، وتلح في طلب منتوجات تنتجها الغابات . فـي السودان الشرقي وفي ساحل المحيط الهندي ، كان التجار العرب هم الذين اضطلعوا مباشرة بهذه المهام ، فالمتاجرة بالعبيد مع الوكالات الاوروبية القائمة في خليج غينيا او مع المنشآت العربية القائمة على الساحل الشرقي ، كانت من فعل الفئات الجديدة ، الغريبة عن المجتمع التقليدي ، فئات من « النخاسين » (١٩٠) الخلاسيين في كثير من الاحيان . في هذه الظروف ، وفي المدن التي خلقت بقضها وقضيضها بعد الغزو الاستعماري ، احتفظ

(١٨٩) اسماء الشعوب التي تتولى اعمال التجارة في سهوب الغرب الافريقي .

(١٩٠) اسماء التجار المنصرفين الى التعامل . انظر O. Dike ، المرجع المذكور ، « اوجه لتاريخ الوسط الافريقي » منشورات Ranger ، لندن ١٩٦٨ . « تاريخ افريقيا الشرقية » منشورات R. Oliver and G. Motew اوكسفورد ١٩٦٢ . انظر كذلك دراسات ندوة الـ I.A.I (فريتاون ، كانون اول ١٩٦٩)

بالمهام التجارية الجديدة ، حتى بالوظائف الثانوية فيها ، اما للشركـات الاستعمارية مباشرة ، واما للجاليات الاجنبية : لبنانية ، يونانية او هندية .

واخيرا ، فان افتقاد افريقيا السوداء لبنى سياسية فوقية متينة ، مماثلة لتلك التي عرفها الشرق ، ساهم كذلك في تاخير ظهور البرجوازية . فالواقع ان البرجوازيات الوطنية الحديثة ، في الشرق وفي اميركا اللاتينية، تكونت في كثير من الاحيان انطلاقا من الكادرات الوطنية للادارة . اما في افريقيا السوداء فقد كان الاستعمار الاجنبي هو الذي يوفر هذه الكادرات توفيرا مباشرا ، حتى ادنى درجات تراتبها ، سواء كان ذلك في الادارة او في المؤسسات الحديثة . وقد تفاقم هذا الوضع في الامكنة التي اتاح الاستعمار الاستيطاني فيها لبعض « البيض الصغار » ان يضطلعوا وحدهم بكل المهام على حساب تكون النخبة الحديثة المحلية ــ كما حصل في كينيا او في روديسيا .

كذلك فان طراز الاستعمار المباشر نفسه ، والميثاق الوطني الذي رافقه ، وغياب المدن الكبيرة ، قد عملت جميعا بدورها على تاخير نشأة الصناعات الخفيفة بواسطة رأسمال الاستعماري ، على غرار ما حصل في الشرق وفي اميركا اللاتينية . وقد اعاق هذا التأخر نفسه عملية تكون الكادرات التقنية المتوفرة من اجل تشكيل برجوازية وطنية . ومن خصائص هذا الوضع ان الاستثناآت الرئيسية فيه هي بالضبط كينيا وروديسيا ،عدا افريقيا الجنوبية بالطبع ، اي مستعمرات استيطانية تكاد تكون الصناعات الخفيفة فيها قد خلقت فقط من اجل الاقلية الاوروبية وبواسطتها . ان الكونغو البلجيكي يشكل اذن الاستثناء الحقيقي الوحيد ، وهو استثناء يفسره الوضع الدولي لحوض الكونغو ، الامر الذي حرم البلجيكيين من الاستفادة من امتيازات الميثاق الاستعماري (١٩١) .

فالعقبة التي شكلتها البنى الريفية البدائية في افريقيا السوداء ــ غياب الملكية العقارية الكبيرة ــ قد تحولت في الزمن المعاصر الى عنصر تفوق . ففي حين ان صلابة البنى التي تنتمي الى الطراز شبه الاقطاعي ، ما زالت في معظم الاحيان تشكل عائقا كبيرا في وجه نمو الراسمالية في الشرق وفي اميركا اللاتينية ، نجد في مناطق عديدة من افريقيا السوداء برجوازية ريفية من المزارعين الحديثين قد تشكلت بسرعة فائقة . هذا التقدم لم يشمل بالطبع

(١٩١) انظر كتاب J. L. Lacroix « التصنيع في الكونغو » باريس ١٩٦٧ .

كل افريقيا السوداء ، اذ ان هناك مناطق هامة ما زالت راكدة وخارج عملية التحول هذه ، وكذلك خارج مناطق السهوب الاسلامية التي تطورت ، بفعل تسويق الزراعة ، نحو انماط شبه اقطاعية .

ان الدراسة المقارنة للمناطق التي استطاع نمو البرجوازية الريفية ان يشق طريقه فيها ، حملتنا على وضع فرضية مفادها ان هناك شروطا اربعة يجب ان تجتمع لتحقيق ذلك (١٩٢) .

اول هذه الشروط هو وجود مجتمع تقليدي متراتب بما فيه الكفاية ، بحيث تتمكن بعض فئات الزعامة التقليدية من امتلاك حد كاف من السلطة الاجتماعية ، يتيح لها تملك قطع هامة من اراضي القبيلة . هكذا تمكنت الزعامات التقليدية ، في غانا ونيجيريا الجنوبية وشاطىء العاج واوغاندا ، من ان تخلق لصالحها اقتصادا مزارعيا يكاد يكون مفقودا عند شعوب البانتو التي لا تراتب فيها . مع ذلك فسوف نلاحظ ان بعض التراتبات الشديدة ، الاكثر تطورا ، كما في السهوب الاسلامية ذات الطراز شبه الاقطاعي ، لم تكن ملائمة لنمو البرجوازية الريفية .

الشرط الثاني هو وجود كثافات سكانية متوسطة ، بمنزلة عشرة الى ثلاثين نسمة في الكلم٢ . فالكثافات الاضعف تجعل التملك الخاص للاراضي تملكا عديم الفعالية ، كما تجعل العرض الامكاني لليد العاملة المأجورة عرضا غير كاف .

من جهة اخرى تصبح عملية التحول الى بروليتاريا ميسرة الى حد بعيد عندما يكون من الممكن استدعاء يد عاملة من عرق آخر ، كما هي الحال مع « الفولتاييك » في شاطىء العاج . في مرحلة ثانية يمكن للعائلات الصغيرة من المزارعين الاصليين واتباعهم ان تتحول بدورها الى بروليتاريا (١٩٣) . ثم ان كثافات قوية جدا ، كما في « رواندا » وفي هضبة « باميليكي » ،تجعل تملك الاراضي الكافية من قبل زعماء القبائل امرا صعبا .

الشرط الثالث هو وجود زراعات غنية تسمح باستخلاص فائض كاف في الهكتار الواحد والعامل الواحد منذ المرحلة الاولى من مراحل النمو ، وهي المرحلة التي تتصف بمكننة ضعيفة جدا ، كما تتصف بالتالي بانتاجية ضعيفة

---

(١٩٢) سميرامين « نمو الراسمالية في افريقيا السوداء » في « انطلاقا من راسالمال » انتروبوس ١٩٦٨ .

(١٩٣) انظر كتابنا « نمو الرسمالية في شاطىء العاج » باريس ١٩٦٧ .

للزراعة التي ما زالت زراعة خفيفة الى حد بعيد . هكذا فان القطن في اوغندا او الفستق في البلدان المسماه Pays Sérere (١٩٤) ، وبشكل عام الزراعات الغذائية التي هي انتاجات فقيرة جدا ، لا تسمح بما سمح به البن او الكاكاو في اماكن اخرى .

اخيرا الشرط الرابع يفترض ان لا تكون السلطة السياسية غير مؤاتية لهذا الطراز من النمو التلقائي . فالتسهيلات المقدمة من اجل التملك الخاص للارض ، وحرية العمل ، والاعتماد الزراعي الفردي ، قد لعبت في كل مكان دورا كبيرا في تكوين هذه البرجوازية الريفية . وقد لعب الغاء العمل الاجباري في المستعمرات الفرنسية عام ١٩٥٠ دورا متميزا على هذا الصعيد. فالمطلب البرجوازي النموذجي حول حرية العمل ، سمح للمزارعين في شاطىء العاج ان يوجهوا لصالحهم موجة من الهجرة لا تقاس من حيث كثافتها بما كان يوفره التجميع الاجباري للعمال الذين كانوا يوزعون حتى ذلك الحين على اصحاب المزارع الفرنسيين وحدهم . كما سمح هذا المطلب بتنظيم معركة سياسية كبيرة في الارياف انتظم فيها الفلاحون المعانون من العمل الاجباري وراء صفوف اصحاب المزارع . في مقابل ذلك ، نجد ان ابوية « الفلاحين » البلجيكيين قد لعبت بلا شك دورا سلبيا ، وكبحت ارهاصات النمو البرجوازي في بعض المناطق كالكونغو المنخفض . أليس من الملاحظ ان نموا برجوازيا من هذا النوع قد استطاع ان يشق طريقه عندما انهارت هذه السياسة بعد الاستقلال (١٩٥) ؟ بالطبع يجب ان نشير هنا الى وجود شرط آخر ـ امكانية اللجوء الى يد عاملة من عرق آخر ـ لم يتوفر في الكونغو المنخفض الا بعد ١٩٦٠ ، بفضل لاجئي انغولا . اما سياسة التمييز العنصري و « الدفاع عن التقاليد الافريقية » المطبقة في افريقيا الجنوبية وفي روديسيا وزامبيا ، فهي كذلك بالطبع عائق في وجه تقدم البرجوازية الريفية .

فهل يكون الامر كذلك بالنسبة لسياسات التأطير الريفي ، والانعاش

---

(١٩٤) منطقة في السنغال احتفظت ، خلافا لبلاد الاولوف Ouolof ، بانماط من التنظيم الاجتماعي اقل تراتبا .

(١٩٥) خلال ست سنوات ، من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ ، تضاعف الانتاج المعيشي المسوق في الكونغو المنخفض اربع مرات . وتجدر الاشارة الى انه للمرة الاولى ، وعلى صعيد واسع ، بنيت عملية النمو الراسمالي لا على الزراعات التصديرية بل على زراعات معيشية ، كان طلب كنشاسا هو المشجع لها .

والتنمية التعاونية ؟ ان هذه السياسات ، في كل الامكنة التي طبقت فيها ، وفقا لنفس الصيغ الابوية الفوقية الساذجة ، التي تنبع دون شك من رغبة طوباوية تريد ان ترى مجمل الارياف متقدمة بدون تفاوتات ، وبوتيرة متعادلة ومتواصلة ، لم تمنع نمو نظام من المزارع حيث كان الامر ممكنا ، ولا اثارت تحولات نوعية ملموسة في اماكن اخرى .

يبقى ان هناك مناطق شاسعة بقيت في الواقع خارج نطاق التحرك ، لان الشروط التي تسمح بالتحول لم تتوفر ، والمقصود هنا تلك الافريقيا التي « لم تنطلق » ، « التي لا يسعها الانطلاق » (١٩٦) . والمقصود ايضا افريقيا الريفية « التي لا مشاكل لديها » ، بمعنى ان بوسعها ان تجابه تعاظمها السكاني دون تحويل يطرأ على بنياتها ، وذلك بتوسيع بسيط للاقتصاد المعيشي التقليدي . ان ادخال هذه الافريقيا في العالم الاستعماري ، قد ادى الى نمو محدود جدا للزراعات التصديرية التي كانت تفرضها الادارة في معظم الاحيان ، بوصفها ضرورية لدفع الضرائب . وفي بعض الاحيان ، عندما كان يتقهقر حدا التبادل بين هذه المنتوجات التصديرية والمنتوجات المانيفاتورية التي تتيح شراءها ، او بمجرد ما تضعف السلطة الادارية التي كانت تفرضها ، كان يصار الى التخلي عن هذه الزراعات لصالح الزراعة الضرورية للمعاش . اما وصف هذا التخلي بأنه تراجع ، فحكم سطحي ، لان العقلانية هنا هي من جانب الفلاحين لا من جانب الادارة التي تريد ان تفرض زراعات غير اقتصادية .

ان نمو اقتصاد مديني طفيلي ، والتضخم الذي يؤدي اليه هذا النمو، هما امران غالبا ما يكونان في اصل هذا التقهقر الحاصل في حدي التبادل، ولنا المثال الصارخ على ذلك في تراجع الاقتصاد القطني في الكونغو كنشاسا كما اننا نجد بعض الظاهرات المماثلة في امكنة اخرى : في مالي وغينيا مثلا .

ان في الدراسة المقارنة لهذه الحالات مادة لتأملات عديدة ، لا سيما حول دور البنى العائلية والايديولوجيات الدينية (الاحيائية ، الاسلامية ، المسيحية المستوردة والمسيحية الافريقية ، الخ . .) ، التي يبدو بعضها متكيفا بسهولة اكبر مع مقتضيات النمو الجديد .

لقد كانت الانقلابات الاجتماعية في المناطق التي مسها التقدم انقلابات جذرية وسريعة للغاية . فقد خرجت على التقاليد فئات عديدة من المزارعين

(١٩٦) وفقا لتعابير Albert Meister

واتصرفت الى حسابات اقتصادية دقيقة ، وتبنت انماط معيشة واستهلاك من الطراز الاوروبي . كما تحققت في بعض الاحيان وتائر تعاظم خارقة في زراعة هذه المناطق : معدلات بمنزلة ٧٪ سنويا خلال عشر سنوات او عشرين سنة ليست هنا معدلات غير مألوفة (١٩٧) . ولا شك في ان التحولات التي اصابت هذه الارياف الافريقية خلال العقود الثلاثة ، تبت مسألة الجمود النسبي الحاصل في مجمل ارياف العالم الشرقي بتا حاسما . فنحن هنا اقرب الى بعض المناطق في اميركا اللاتينية .

في هذه الاحوال يكون « المعدل الوسطي » لتعاظم الزراعة في افريقيا السوداء امرا لا دلالة له حقا . ففي حين ان هذه المعدلات تعبر في الشرق تعبيرا فعليا عن بطء التقدم الحاصل في زراعة متجانسة نسبيا في مجملها، نجدها في افريقيا السوداء تخفي التقدمات النادرة التي تنجزها بعض المناطق في عبورها الى النمط الراسمالي في الانتاج . ان النتائج التي تقدمها المنظمات الدولية انطلاقا من هذه المتوسطات التي لا دلالة لها ، فتصنف افريقيا السوداء في ذيل القائمة ، هي نتائج سطحية وخادعة (١٩٨) .

مع ذلك فان نمط الانتاج الراسمالي هذا الذي يرسي قواعده في بعض الارياف الافريقية ينطوي على حدود . فالملكية العقارية تشكل هنا كما في امكنة اخرى احتكارا وقائيا . وامكانية التوسع الجغرافي للمنظومة تخفف من وطأة الحاجة الى تكثيف من شأنه أن يفرض بدوره أستثمارات عقارية ونمو صناعة محلية تزوده بالالات والسماد . ثم أن النمو اللاحق المبني على الزراعة الغذائية المسوقة يقتضي هو الاخر ، عندما تبدأ امكانات السوق الخارجية بالوصول الى سقفها ، تكثيفا اشد صعوبة .

في العالم الشرقي ظهرت البرجوازية المدينية عادة في وقت ابكر من

(١٩٧) انظر حالة شاطىء العاج في كتابنا المذكور . انظر كذلك حالة الشاطىء الذهبي الذي عرف بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ « اعجوبة » من نفس الطراز ، وذلك عند : R. Szereszewski « بنية الصرف في الاقتصاد الغاني ١٨٩١ — ١٩١١ » لندن ١٩٦٥ .

(١٩٨) والامثلة على هذه النتائج السطحية لا تنقصنا . يكفي للعثور عليها ان نفتح على سبيل الصدفة تقارير المنظمات المعنية . « الثورة الخضراء » في بعض بلدان آسيا (الهند ، الباكستان ، تايلاندا) تعبر في بعض المناطق عن تقدم سريع جدا على طريق التحول الى كولاك .

ظهور مثيلتها البرجوازية الريفية التي اعاق نموها وجود علاقات من الطراز شبه الاقطاعي كانت تسود الارياف الشرقية . مقابل ذلك ساعد قدم الحضارة المدينية على تحول التجار تحولا سريعا من الطراز القديم الى برجوازيةمن طراز حديث اطلق عليها الماركسيون الصينيون اسم «الكمبرادور» الكلاسيكي : اي وسطاء بين العالم الراسمالي وبين داخل البلد الريفي . في معظم الاحيان ، سوف يكون من شأن هذه البرجوازية التجارية ان تتعاون ، بمشاركة الثروات العقارية الكبيرة والادارة العليا ، مع راسمال الاجنبي في عملية خلق الصناعات .

انطلاقا من هذه الفئات العليا من المجتمع ـ لا انطلاقا من البرجوازية الريفية ، ومن « حالة ثالثة » مؤلفة بشكل خاص من حرفيين ورجال دين ، كثيرين في المدن الشرقية الكبرى ـ سوف تتشكل النواة الجوهرية للبرجوازية الوطنية . اما فئات « الحالة الثالثة » ولا سيما الحرفيون منهم، فقد حولتهم منافسة الصناعة الاجنبية او المحلية الى بروليتاريا ، او جعلتهم ينحدرون في عملية تراجع لا عودة منها . ان نقص العمالة نقصا كثيفا في المدن الشرقية الكبرى ، ينشأ الى حد بعيد عن هذه الظاهرة .

هذا النموذج من تكون البرجوازية الوطنية يختلف في آن واحد عن النموذج الاوروبي وعن نموذج افريقيا السوداء المعاصرة . في اوروبا غالبا ما لم تكن الفئات البرجوازية التي عرفها النظام القديم Ancien Régime تلعب دورا جوهريا في تكوين البرجوازية الصناعية الجديدة . فهي في الغالب قد « تأقطعت » féodalisées عن طريق شراء الاراضي ، بينما كانت البرجوازية الريفية الجديدة والحرفيون يقدمون القسم الجوهري من نخبة اصحاب المشاريع في القرن التاسع عشر . في الشرق ، كان من شأن الضعف الشديد للبرجوازية الريفية ـ ان لم نقل غيابها ـ ، واستحالة نهوض الحرفية في ظروف المنافسة الصناعية ، ان يعطيا البرجوازية الوطنية درجة عالية من التمركز العددي منذ البدء (١٩٩) . ثم ان تمركز الملكية العقارية ـ ولعل الهند ومصر هما افضل مثلين على ذلك ـ وانتقال الثروات المدينية بشكل مستمر الى الارياف من اجل شراء الاراضي ، قد زادا من حدة تمركز الثروة هذا ومن انضمام الملكية الارضية الكبيرة الى البرجوازية المدينية الجديدة .

(١٩٩) حالة نموذجية : مصر . انظر « مصر الناصرية » لحسن رياض ، باريس ١٩٦٢

اما في افريقيا السوداء ، حيث كان التحول الى المدن عملية حديثة العهد — استعمارية — والملكية العقارية الكبيرة غائبة ، فان عملية تكون البرجوازية المدينية قد اعيقت زمنا اطول .

فالتجار التقليديون ، شأنهم شأن تجار الغرب الافريقي ، لم يكونوا قادرين ابدا على تحديث انفسهم والدخول من ثم في دوائر التجارة الحديثة نظرا لانعدام الامكانيات المالية الكافية ، وربما ايضا بسبب زراعتهم التقليدية غير المرنة . فبقي نموّهم اذن نموا محدودا ، كما بقي مجال تدخلهم مقتصرا في معظم الاحيان على التبادلات التقليدية (الكولا (٢٠٠) ، السمك المجفف ، الخ) . الى ذلك فقد زالت بعض نشاطاتهم زوالا تاما ، لا سيما تجارة الملح والمعادن . الا ان بعض القطاعات حققت اغتناء مرموقا ، اذ ازداد حجم التبادلات زيادة كبيرة . فنذكر في هذا السياق تجار المواشي في النيجر ونيجريا والسودان ، وتجار السمك المجفف في مالي وتشاد وخليج بينن . وفي بعض الاحيان كان قسم من هؤلاء التجار يغامر باقتحام التجارة الحديثة للمنسوجات والخردوات . الا انهم لم يوفقوا الا الى احتلال مكان محدود جدا في هذه التجارة . مع ذلك فان ذهنية القيام بالمشاريع لم تكن مفقودة ، كما تشهد على ذلك هجرة قبائل ساراكولي وهاووسا الى اقاصي الكونغو بفعل اجتذاب تجارة الالماس لهم . لكن الموجودات الفعلية تبقى رغم ذلك هزيلة جدا ، والطاقات المالية فقيرة والمعارف التقنية ضعيفة .

ان الغزو الاستعماري ، كما نعلم ، كان قد سبقه خلال قرون عديدة قيام منشآت ساحلية تعاملية . في هذه المنشآت كان هناك برجوازية تجارية ، اوروبية الاصل على الساحل الغربي ، وعربية على الساحل الشرقي سرعان ما اصبحت خلاسية . وقد كان بامكانها ان تكون في اصل نشأة البرجوازية التجارية الوطنية .

فهؤلاء الرجال تبعوا بالفعل الغزو الاستعماري لكنهم لم يتخذوا مواقعهم كمتعاملين في حواجز الداخل الجديدة ، وفي وسط المناطق التي كانت تسوّق زراعتها . فتوقف نموّهم فجاة ، لانه جاء متأخرا جدا ، تحت تأثير المنافسة المظفرة التي قامت بها الاحتكارات الكبيرة للتجارة الاستعمارية في بداية القرن العشرين . من الواجب ان نذكر هنا كمثال

---

(٢٠٠) احد النبتات التي يشكل موضوعا لتجارة تقليدية واسعة .

متميز الاخفاقات التي مني بهـا تجار سـان لويس وكوري (٢٠١) في نهايـة القرن التاسـع عشر تحت ضربات المنافسة التي وجهتها لهم بيوتات بوردلي ومارسيليا . اما ابناؤهم فقـد انتقلوا جميعـا الى الوظائف العامة .

لقد كان من شـأن نموّ العلاقات التجارية داخل الارياف ، ان يفـرز هو الاخـر بالضرورة برجوازيـة من التجار الصغار. لكن قوة الاحتكارات التجارية الكبيرة حالت هنا ايضـا دون تجاوز هؤلاء التجار لمرحلة التجارة الصغيرة والتوسع نحـو تجارة الجملة والاستيراد والتصدير . مـع ذلك يبدو انه قـد بقي للبرجوازية التجارية المحلية مجال خاص بها : تجـارة المنتوجات الغذائية المحليـة التي كانت قد بقيت حتى ذلك الحين مجزأة جداً ومتروكـة للنسـاء في اغلب الاحيان . الى ذلك كانت بعض التحركات نحـو التمركز تتم على مـا يبـدو في امكنـة معينة .

ان جميع هذه الفئات ذات الاستعداد البرجوازي ، قـد عانت كذلـك من عدم وجـود ارستقراطيـة عقاريـة غنية ، كـان بوسعهـا ان تتشارك معهـا وتسرّع وتيرة تراكمها . كذلك لعبت ضحالة الاسواق الافريقيـة دورا سلبيا . فقـد كـان العدد المحدود جدا من كونتوارات البيوتـات الكبرى في « الاسكالات » [« escales »] (٢٠٢) ، وبعض صغار التجـار الوافدين (من يونانيين ولبنانيين وهنود) ، كافيا لكي يفي بحاجات التجارة.

فالتجار الوطنيون لم يتوصلوا الى احتلال موقع في سوق تجـارة الجملة والاستيراد والتصدير ، الا في ظروف جد استثنائية وحديثة العهد، اي بعد الاستقلال وانسحاب التجارة الاوروبية او بعد ان تدخلت الدولـة بعزم لصالحهم . والحالة التي شهدها الكونغو ــ كنشاسا تبدو لنـا بهذا الصدد واضحة للغاية : فتوزيع براءات الاستيراد والتضخم ، اتاحا المجال هنـا امـام نمـو برجوازيـة تجارية جديدة وغنية . فكـان ان بلغـت هذه البرجوازيـة خلال بضع سنوات درجـة نادرة من النضج . ولعـل التجار الكونغوليين المنظمين في جمعيـة مهنيـة قوية ــ الابروديسكو ــ يمثلون اليوم ٢٠ ٪ من رقم الاعمال العائد لتجارة الجملة والاستيـراد والتصدير ، الامر الذي لا مثيل لـه في افريقيا السوداء . ومـن المفيد ان

---

(٢٠١) تجار سان لويس وغوره في السنغال . سان لويس وغوره Gorée هما من بين اقدم المنشآت الاوروبية على الشاطئ الافريقي .

(٢٠٢) اسم يطلق على قصبات الداخل حيث كانت توجد كونتوارات بيوت التجارة .

نلاحظ ان هذه البرجوازيــة تتحدر من اوساط متواضعــة تفتقــد للثــروة والحظوة الاجتماعية التقليدية ، لكنهــا ذات ثقافــة حديثة : كتبة ، اساتذة ، ممرضــون الخ . .

ان حركة التصنيع في افريقيا السوداء تنطوي كذلك ، بالمقارنة مــع النماذج الشرقيــة والاميركية اللاتينية ، على فروقات واضحة . فهــذه الحركــة هي احدث عهدا بكثير في افريقيا السوداء . والميثاق الاستعماري وضحالة الاسواق همــا بدون شك في اصل هذا التاخر . منذ الحــــرب العالميـــة الثانيـــة فقط بدأت ترتســم علائم هذه الحركة ، متخذة في بعض الاحيــان وتائر سريعة جدا : اتاحت لمناطق هامة من افريقيــا السوداء ان تعوّض هذا التاخـر بالمقارنــة مع الشرق . هذه حال السنغال وغانــــــا وتيجيريا الجنوبيــة وشاطيء العاج والكونغو كنشاسا والكونغو برازافيــل وكينيا وروديسيا والكامرون . لكــن التصنيع في كل هذه الامكنة كــان من فعل راسالمال الاجنبي وحده تقريبا ، حتى في الاحوال التي تم فيهــا بعــد الاستقلال . فالصناعة الحديثة ، حتى الخفيفة منها ، تتطلب كثيرا مــــن الوسائل حتى تجعل شراكة راسالمال الوطني المحلي ــ المفتقد لمصدر التراكم الذي كانت تشكله في الشرق الملكيــة العقارية الكبيرة ــ امرا ممكنا . ينجم عن ذلك انه لا وجود عمليــا لصناعات افريقية صغيرة . اما تلــك التــي تصنفهــا الاحصاءات عادة انهــا كذلك ، فتنتمي في الواقع الى الحرفيــة المدينيــة (مخابز ، متاجر ، الخ .) ذات امكانيات التراكم المحدودة جدا . فالمنشاة الاوروبية تحتل مكانــا منخفضا جدا في سلم اللائحة .

لنفــس الاسباب لا تستطيع البرجوازيــة الافريقية الريفية ان تخلق من تلقاء ذاتها صناعة حديثة ،كمــا فعلت مثيلتها الاوروبية . فهي لا تملك لا الطاقات الماليـــة ولا الطاقات التقنية . ابناؤها يهربون نحو الوظائف العامة. مع ذلك تقوم بعض التبادلات في الرساميل بين المدينة والريف . فالاقارب الذيــن اصبحوا موظفين ، يوظفــون اموال افراد عائلاتهم الذيــن ظلــوا في المزارع ، في القطاعات التي لا تتطلب رؤوس اموال كبيرة جدا : النقــل البري ، سيارات التاكســي ، الخدمــات ، البناء العقاري . اما بالاتجـــاه المعاكس ، فيعمــد بعض الموظفيــن الى شراء مزارع او حقول معدة لزراعة البقول . لكــن هشاشة الثروات المدينية الخاصة تحد من اتســاع هـــــذه التحويــلات .

واذن ، فالنموذج الافريقي لنمو الراسماليــة يختلف عــن النمــاذج

الشرقيـة والاميركية اللاتينية حول نقطـة اساسية ، هي المكانة التـي تحتلهـا كل من البرجوازيـة الريفيـة والبرجوازية المدينية ، والعلاقـات التي تقيمهـا هاتان الطبقتان فيمـا بينهمـا . في حين ان الراسمالية في الشرق بدأت في المدن ثم امتدت بعد ذلك ـ بصعوبة ـ الى الارياف ، نجـد في افريقيـا السوداء ان العمليـة العكسية هي الاكثر شيوعا . فالراسمالية الريفيـة في افريقيـا السوداء تملـك حظا وافرا لان تكون اعمق ، ومنتشرة بشكل افضل بيـن عشرات الالاف من اصحاب المزارع . بالمقابل ، نجد ان البرجوازية المدينيـة الكبيـرة الشديدة التمركز ، والتي غالبـا ما تكـون متحالفة مع الملكيـة العقارية الكبيرة ، ـ وهي المشتركـة بيـن الشرق واميركـا اللاتينية ـ مفقودة في افريقيا السوداء .

ان الاتجاهات الجديدة لنمو راسماليـة الدولة ـ وهي اتجاهـات مشتركـة بيـن مجمل بلدان العالم الثالث ، تجد منشأها دون شك فـي المكان المسيطر الذي يحتله راسالمال الاجنبي وفي ضعف البرجوازية الوطنية المدينيـة التي تشكل مقابلا او تغطيـة لراسالمال هذا . هذه الاتجاهـات تكـاد تكـون والحالة هذه اكثر اتضاحا في افريقيا السوداء .

نمو الراسمالية الاجنبية في المدن ادى بالفعل في العالم الثالث الى خلق مجتمعات وطنية مجزوءة ، كلمـا كانت الطبقات والفئات الاجتماعيـة التي يرتبط وجودهـا براسالمال الاجنبي غائبة . وفي افريقيـا السوداء يتضح هذا الطابع وضوحـا اشد ، مـا دامت نشأة المدن واتساعها عملية حديثة العهد ، وما دامت سيطرة راسالمال الاجنبي متفردة بشكل اشد .

ان مـدن افريقيـا السوداء تحتوي على القليل من البقايا الاجتماعية الماضية كالحرفيين وتجار المشرق الصغار . ويكاد السكان الوطنيـون الناشطـون يتكوّنون فيهـا من موظفين ومستخدمين فقط . اما الطبقـة العاملـة فتكـون اضعف عدديا كلمـا كانت الصناعة في المدن حديثة اكثر . كمـا تتألف الجماهير الشعبيـة الواسعة ، عدا الفئات الدنيا من اجـراء القطاع العام او الخاص الاجنبي ، من جمهور هام من العاطلين عن العمل ، الذين هم في الاغلب شبان ومن اصل ريفـي .

في هذه الاحوال ، كانت الحركة الوطنيـة بقيادة البرجوازية الصغيرة المدينية المؤلفـة من موظفيـن ومستخدمين ، وبرجوازية اصحاب المشاريع الصغار واصحاب المزارع حيث كانت توجد . اما النخبة التقليدية من الريف ،

فقد انتظمت عادة الى جانب النظام الاستعماري l'ordre colonial الــذي اعتقدت انه يشكل ضمانـة للتقاليـد المهددة في المدن بفعل التحـديث الثقافي . في حيـن ان البرجوازيـات المدينية كانت ذائبة عدا استثناءات نادرة جدا ، في خضم الحركة الوطنية البرجوازية الصغيرة .

وقد عزز الاستقلال ، بفظاظة ، الوزن المتميز لبيروقراطية الدولـة الجديدة في المجتمع الوطني ، وذلك بمقدار ما كانت البرجوازية الريفية ، حيث وجدت ، تظل مبعثرة ومحتفظة بافاق محدودة ، وبمقدار ما كانت البيروقراطية ترث من حظوة الدولة ، وهي حظوة تقليدية في المجتمعـات غير الاوروبيـة عززتهـا تجربة السلطـة التي كانت تبدو في ظاهرهـا سلطـة مطلقـة تمارسهـا الادارة الاستعماريـة ، واخيرا بفعل كـون البرجوازيـة الصغيرة التي تنحدر هذه البيروقراطية من اوساطها محتكرة للثقافـة الحديثـة وللتقنيـة .

هكذا اتجهت البيروقراطية الجديدة في هذه الظروف لان تصبح القوة الاجتماعيـة المحركة الرئيسية . فالعلاقات القائمة بيـن هـذه الفئـة الاجتماعية من جهة ، وبين برجوازيات اصحاب المزارع والمشاريع الصغيرة في المدن وراسالمال الاجنبي من جهة اخرى ، تشكـل جوهر مشكلة العلاقات بيـن السلطـة السياسيـة والمسؤولية الاقتصادية .

فالمسالـة التي تطرح عندئذ هي معرفة ايـة صيغـة من صيغ نمو الراسماليـة الوطنيـة الافريقيـة سوف تحظى في هذه الظروف بنصيب اكبر من التحقق : صيغـة الراسماليـة الخاصة او صيغـة راسماليـة الدولة . ان التحليل المقارن للتطور الحديث العهد الذي حققته الـدول الافريقيـة يوحي بفرضيـة عمل مفادهـا ان هاتيـن الصيغتين تمتزجان بشكل مختلف وفقا لمرحلـة التطـور التي وصل اليهـا البلد في نهايـة الاستعمـار .

كان نمو الرسمالية ، ضمـن الاطار الاستعماري ، مبنيـا في البـدء على تحوّل زراعـة المواد الضرورية للعيش الى زراعـة تصديرية ، وعلـى الانتاج المنجمي . وكانت وتيرة تعاظم الراسمالية الاستعمارية محكومـة ، ضمـن هذه الظروف ، بوتيرة طلب البلدان النامية للمنتوجات القاعديـة المتاتيـة من المستعمرات . فيمـا بعد ، تمكنت السوق المحليـة التي خلقها تسويق الزراعة والنمو المديني المرتبط بهذا التسويق ، من اتاحة المجال امام

ايجـاد مجموعات من الصناعات الخفيفة تكـاد تكون مموّلة من راسالمال الاستعماري وحده . ولقد أقيم البرهان على ان اواليـات نمو الراسمالية، اذا قامت على هذه القاعدة الضيقـة ، تحتجز على مستوى معين . والامثلة متوفرة لتأكيـد هذا التحليل . فهنـاك عدد كبيـر من الدول الافريقية ـ السنغال ، غانا ، نيجيريا ، الكونغو كنشاسا مثـلا ـ بلغت هذا المستوى منذ ما يتراوح بيـن عشر سنوات وخمس عشرة سنة . اما القفزة الجديدة الـى الامام فتتطلب في آن واحد تقدمـا في انتاجية الزراعة الغذائيـة المسوّقـة في المدن الجديدة ، واقامة مجموعات من الصناعات القاعديـة يكـون مجال تصريفهـا في التصنيـع نفسـه ، عوضا عـن ان يكـون الاستهلاك المبـاشر .

في بعض الحالات ، عندمـا لا يكـون راسالمال الاجنبـي قد استنفـد امكانيات هذا الطراز من النمو لدى حصول الاستقـلال ، تضطر الادارة الجديدة الى ترك البنى الاقتصاديـة الموروثة عن الاستعمار على حالها .

لكـن ما يحدث في كثير من الاحيان ، عندمـا يكون راسالمال الاجنبي قـد استنفـد امكانيات هذا الطراز من النمو ، هـو ان ترى الادارة الجديدة نفسهـا مدفوعـة شيئا فشيئا الى ان تطمع بالقطاع الاجنبي . فهذه هي الطريقـة الوحيدة التي تجدهـا لكي توسع امكانيات امتدادها بسرعـة عن طريق انشاء قاعدة اقتصاديـة لنفسها . فتتجه والحالة هذه نحو التحول من بيروقراطية اداريـة كلاسيكية الى برجوازية دولة .

اما في الحالة الاولـى فيمكـن ان يقام ، بموازاة نمو القطـــاع الاجنبي ،مكان خاص لراسالمال الوطني في المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة . وفـي بعض الاحيـان تبذل الدولة جهودا مضنية لتحريك هذا الطـراز من النمو . لكـن بوسعنـا ان نبرهـن ان هذا المكان المذكور هو بالضرورة مكـان محدود . امـا نمـو الراسمالية الوطنية على حساب القطاعالاجنبي فهـو ، بالعكس ، يوفر مزيدا من الامكانيات ، كمـا يمكـن لـه ان يتخـذ اشكـالا مختلفة ، لصالح راسالمال الوطني الخاص او التابع للدولة . ان تحويلات ملكيـة المزارع الاجنبية لصالح الفئات الميسورة من المجتمعالمديني، وتملك الاسهم في الصناعات الاجنبية الجديدة ، تشكل امثلة على الطـراز الاول من العمليـة ، والذي لا شك فـي ان الكونغو كنشاسا تقدم لنـا افضل حالة لدراسته . اما تأميمـات المؤسسـات الاجنبية الكبرى كالاتحاد المنجمي في كاتنغـا العليـا فتقدم لنـا امثلة على الطراز الثاني .

الى ذلك ، تشكل الدولة في جميع الاحوال الاداة الضرورية من اجل حصول هذه العملية التي يستحيل حصولها بفعل لعبة القوى الاقتصادية وحدها . فبرجوازية اصحاب المزارع والتجار المحلية ، لا تملك الوسائل المالية من اجل « تجديد شراء » استثمارات راسالمال الاجنبي . فهي بحاجة من اجل ذلك الى مساعدة الاموال العامة . ان هذا الانزلاق نحو راسمالية الدولة هو الذي يبدو ، في راينا ، انه يشكل جوهر ما درج البعض على تسميته « بالاشتراكية الافريقية » .

لقد عززت بعض الظروف تجذير مجرى التطور ، وانعطافه نحو انماط من التنظيم تسمى اشتراكية (بمعنى انها مستوحاة من نموذج الدولة السوفياتي) او نحو انماط اخرى تسمى ليبرالية (بمعنى ان هذه الاخيرة تستوحي من نمط التنظيم الاقتصادي في الغرب) . ان تاريخ الحركة الوطنية والدور الذي لعبته فيها الجماهير الشعبية المدينية ، او على الاقل الفئات الدنيا من البرجوازيات الصغيرة ، واحيانا الجماهير الريفية ــ التي كانت قادرة على تحقيق انتفاضات هامة في كينيا ، والكونغو ، والكامرون والسودان ونيجيريا ــ له مكانته هنا . عندما كان يصبح احتجاز النمو الذي من الطراز الكولونيالي احتجازا قديما ،وكانت المشكلات تغدو لهذا السبب اكثر حدة ، كانت الضغوط التي تمكنت هذه الجماهير من ممارستها ، بعد الاستقلال ، تؤدي الى مواقف اكثر صرامة تجاه البرجوازية الخاصة ، كما بدا ذلك يحدث في غانا . كذلك كان يحصل النقيض . فعندما تكون هذه البرجوازية الخاصة غير موجودة ، بفعل تاخر ناجم عن النمو الاستعماري ، كما في مالي وغينيا ، يكون بامكان الوزن النوعي الذي تتخذه الادارة في حياة البلد ، ان يدعم ويعزز الاتجاهات الخاصة بالدولة . وعلى العكس ، فقد تتمكن عملية نمو من « الطراز الاستعماري » الجاري ،كما في شاطيء العاج وبيافرا والكامرون، من دعم الاتجاهات « الليبرالية » وتبديل العلاقات القائمة بين البرجوازية الخاصة والادارة . الا ان برجوازية الدولة ، بشكل عام ، لم تلغ ابدا البرجوازية الخاصة في افريقيا ، بل انها تكتفي باستيعابها او بالاندماج معها . وبشكل اخص فالبرجوازية الريفية من اصحاب المزارع تمكنت دائما من الاحتفاظ بدور اقتصادي محرك وبمركز سياسي هام .

ان المكانة التي تحتلها البرجوازية ــ مفهومة بمعناها الاوسع ــ في الحياة السياسية الراهنة لافريقيا السوداء تبدو مكانة حاسمة . ومن

الواضح بهذا الصدد ان الحركات العرقية الكبرى التي ما زالت تقلب اوضاع الخارطة الافريقية حتى الان ، بتسفهها للحدود المصطنعة الموروثة عن الاستعمار ، قد عرفت مصائر مختلفة جدا حسب ما تمس عرقيات حوّلها النمو الراسمالي ، او على العكس عرقيات ظلت خارج عملية التجديد. البرجوازية الوطنية تعطي للحركة العرقية تلاحمها وتماسك اهدافها، كما تضع لها برنامجا محددا لم تنجح التمردات الفلاحية ، في الظروف الراهنة ، في جمع عناصره . المقارنة بين الانشقاق البيافري الملتف حول برجوازية محلية ، والتمرد الذي حصل في السودان الجنوبية، البلد المفتقد لنخبة برجوازيات ، مقارنة تساعد على رؤية هذا الموضوع بوضوح . في الكونغو (٢٠٣) تمكنت الاعرقيات التي تأثرت بنمو الراسمالية اكثر من غيرها ـ كالباكونغو والبالوبا ـ من تنظيم مقاطعتها فورا في دولة وطنية ،وبقيت بمعزل عن التمردات الفلاحية الكبرى التي اصابت المناطق الخاصة بالتاطير البرجوازي : مقاطعات الشرق والشمال وكويلو . في اثيوبيا (٢٠٤) تملك المعارضة الاريترية الملتفة حول برجوازية هذه المقاطعة تماسكا يفتقد اليه فلاحو « غالا » والقبائل الصومالية .

ان البرجوازية الوطنية تتابع بشكل موفق الى حد معين المهمة التي اخذها راسالمال الاجنبي على عاتقه : انماء اقتصاد المزارع والصناعة الخفيفة . وقد يكون بوسعها خلال زمن معين ان تتوسع عن طريق تملكها تدريجيا للمؤسسات الاجنبية . اما الذهاب الى ابعد من ذلك فيقتضي تجاوز عقبات جدية ، عقبات تجعل التقدمات السريعة في الزراعة الغذائية وفي خلق الاجواء الاقتصادية الكبيرة امورا معرّضة للشك ، وهذه هي الشروط اللازمة لاي نمو لاحق .

لا شك في ان هناك امثلة تبين ان التحولات التي تمت في الزراعة التصديرية هي ايضا تحولات ممكنة في الزراعة الغذائية المسوّقة (حالتان مثل منطقة « سنوفو » Sénoufo في شاطىء العاج ، والكونغوالمنخفض

---

(٢٠٣) انظر بهذا الشان الاعمال البارزة التي قام بها B. Verhaegen حول « التمردات في الكونغو » .

(٢٠٤) عرفت اريتريا الايطالية القديمة نموا راسماليا لم يصل الى سائر الامبراطورية الحبشية .

هما من بين الحالات الاكثر وضوحا في هذا المجال) رغم ان ذلك لا يتم الا بصعوبة اكبر ، على ما يبدو ، لاسباب عديدة ينبغي تحليلها . الحركة العفوية تتجه اذن في هذا الاتجاه ، ولكن بوتيرة غير كافية في الزمن المعاصر ، نظرا لتسارع حركة الانتقال الى المدن ولاختلالات التوازن الاقتصادية التي تنشأ عن ذلك . اما تسريع الخطى بسرعة اكبر فانه يقتضي مشاركة نشيطة من قبل الجماهير الريفية . ومن الصعب ان نقول كيف يمكن الحصول على هذه المشاركة ، علما بان تحليل التمردات الفلاحية تحليلا منظما من شانه ان يزودنا بدلالات قيمة في هذا المجال . الا ان بوسعنا التاكيد ان سياسة المساواة الابوية من الطراز التقليدي ، كسياسة القرويين ، او من الطراز الحديث ، كسياسة الاحياء الريفي او التعاون ، لا تملك اي حظ من النجاح في اعطاء نتائج افضل في المستقبل عما كانت عليه في الماضي .

الى ذلك ،وبالنسبة لمقتضيات المجالات الكبيرة ، فلا يسعنا ان ننسى ان البرجوازيات الوطنية ، التي خلقت ضمن اطار الدول المصطنعة الصغيرة الحالية ، لن تتمكن من الخروج من آفاق هذه الدول المحدودة الا بصعوبة . وهناك قوى اجتماعية لا مصلحة مباشرة لها في الابقاء على هذه الاشكال الوطنية المصغرة ، فينبغي لها بالضرورة والحالة هذه ان تعمد الى تنمية نفسها .

علاقات عدم التكافوء الاقتصادي تبني التراتب السياسي الدولي . والزمن الذي كانت تستطيع ان تتعايش فيه برجوازيات من اصول مختلفة ، فتنصرف كل منها الى ميدان مستقل نسبيا ، هو زمن ولى وانقضى . واتخاذ المشاكل صبغة عالمية ، يكاد والحالة هذه ان يبقي على البرجوازيات المبتدئة في وضع تابع لاقوى القوى على الصعيد العالمي . هكذا ستبقى الامور ، على الاقل طالما بقيت البلدان المتخلفة على ما هي عليه : بلدان مصدرة للمنتوجات الاولية ومفتقدة للصناعات القاعدية .

لا شك ان نمو الراسمالية في افريقيا السوداء ما زال نموا جنينيا، بمعنى ان هناك رواسب من الماضي – لا سيما استمرار البنى التي ما زالت حية (تضامن العرقيات مثلا) – ما زالت تغلف غالبا البنى الجديدة (تضامن الطبقات او الفصائل التي يحددها وضعها في المنظومة الراسمالية).

ان الضعف العددي للطبقـــات البرجوازية ــ وهو ضعف شائع كذلك ــ وهشاشة المداخيل التي تملكهـا ، يعززان هذا الاحساس . فدخول هـذه البرجوازيـات الجديدة دخولا متأخرا في عالم وحدته الراسمالية ونظمته ورتبته في مراتب ، يجعل الافاق اشد غموضا . ففي حين ان برجوازيـات افريقيـا السوداء لم تتمكـن بعـد مـن بناء دول برجوازية وطنية ، عليها ان تواجـه منذ الحين مشكلات من طبيعة جديدة : تفكك العالم الريفـي وعدم انتظامه في بنية موحدة ، التحول الى المدن بشكل يرافقه تصنيـع غير كاف ، الهوة المتعاظمـة بيـن وتيرة التعاظم الاقتصادي البطيئة جدا ووتيرة الانجازات المتقدمة في التعليم ، التأزمـات الثقافيـة التي تعبر ، لا عـن الصعوبات العامة التي تحيق بنمو الراسماليـة ، بل عن تلك الصعوبات الخاصة بنمو الراسماليـة الطرفيـة .

الخصائص العامة للتشكيلات الطرفية

رغم ان التشكيلات الطرفية تختلف من حيث اصلها ومنشئها فانها تتجه باتجاه الالتقاء حول نموذج متشابه من حيث الجوهر . وهذا امر لا يجب أن يثير الدهشة ، فهو يعبر ببساطة عن القوة الموحدة والمتعاظمـة للراسمالية ، على الصعيد العالمي ، التـي تلقي بالخصائص الاقليمية في متحف بقايا الماضي ، وتنظم المركز من جهة والاطراف من جهة اخرى ضمن بنية عالمية واحدة متراتبة . ان نمو الزراعة التصديرية يتجه الى توليد راسمالية زراعية في كل مكان من الاطراف ، واكثر من ذلك ، فاشكال الملكية الكبيرة للاراضي ، من هذه الراسمالية الزراعية في اميركا والشرق ، هي اشكال مهددة أكثر فأكثر من قبل القوة الصاعدة التي يمثلها الفلاحون الاغنياء ، بحيث ان صيغة « الكولاك » من هذه الراسمالية الريفية تتجه نحو التعميم واتخاذ مزيد من الشمول . والانخراط في السوق العالمية يتجه في كل مكان نحو توليد برجوازيات كمبرادورية . وفي نفس الامكنة التي اضطلع فيها راسالمال التجاري الاستعماري القديم مباشرة بهذه المهمة ، كما في افريقيا السوداء ، نجد ان مواقعه مهددة من قبل الاجيال الاولى من الراسماليين الوطنيين الذين يطالبون بالضبط بالقيام بهذه المهمة . ان انتقال مركز ثقـل راسالمال الاجنبي من هذا الراسمال الاستعماري القديم الى الوحدات العالمية الكبرى المنجمية والصناعية ، يتجه الى اتاحة المجال امام استعادة « الصفة

الوطنية » للتجارة ، التي فقدت اهميتها ضمن اواليات سيطرة المركز (٢٠٥) فالمركز عندما يخلق في الاطراف ، وفي القطاعات التي يهمه امرها ، وحدات للاستغلال المنجمي وللتحويل الصناعي تتناسب مع حجم مقتضيات التقنية الحديثة ، يحول بذلك دون نمو راسمالية صناعية وطنية بوسعها ان تنافسه. من هنا الاتجاه العام للراسمالية المحلية لان تكون راسمالية دولة .

الاستعمار الاسكاني الاوروبي اندرج هو نفسه بصورة واسعة ضمن هذا التكون التدريجي للاطراف . فقد راينا ان هذا الاستعمار ، في اميركا اللاتينية ، كانت وظيفته ان يرسي منذ البداية دعائم هذه البنية الطرفية التي اتجهت نحوها فيما بعد المجتمعات الوطنية في المناطق الاخرى مما سوف يصبح بعد ذلك العالم الثالث . ان استعمار « البيض الصغار »، كما في المغرب وكينيا ، كان يقوم بالمهام نفسها التي كانت تقوم بها الراسمالية الزراعية والتجارية الطرفية . ولم يحدث الا في الحالات القصوى – والنادرة – فقط ، كما في اميركا الشمالية واستراليا وزيلندا الجديدة ، ومع وجود بعض الخصائص الخاصة – كما في افريقيا الجنوبية وروديسيا واسرائيل – ان اسفر الاستعمار الاسكاني عن ولادة تشكيلات مركزية جديدة .

ان المهمة التي قامت بها انكلترا الجديدة ضمن المنظومة كانت منذ البدء مهمة خاصة . فبوصفها نموذجا – نادرا ما تحقق مثله في التاريخ – لمجتمع مبني على الانتاج السلعي الصغير ، فقد حلت محل انكلترا بوصفها مركزا جديدا ، جزئيا في البداية ، بازاء الاطراف التي تكونت بفعل المستعمرات العبودية في الجنوب وفي الانتيل . ثم بعد ان تحررت من وصاية الاحتكارات العائدة لراسالمال التجاري المتروبولي ، تحولت الى مركز مكتمل قبل ان تتبوا المركز الحالي كمتروبول عالمي . نحن هنا حيال افضل مثال على ان نمط الانتاج السلعي البسيط يولد بالضرورة الراسمالية المكتملة (الذاتية المركز) . وعلى ان هذا النمط من الانتاج كلما خف اصطدامه بالعوائق التي تشكلها انماط انتاج اخرى ، كلما كان نمو الراسمالية الذي يولده صاعقا . كذلك نجد شيئا من ذلك في التكون الاصلي لاوقيانيا

(٢٠٥) G. Arrighi اصر بحق على هذه النقطة . (مداخلة في مؤتمر الدراسات الافريقية ، مونريال ، تشرين اول ١٩٦٩) .

البيضاء ، وهو تكوّن مبني على الانتاج السلعي الصغير . لكن هذا التكوّن بقي زمناً طويلاً تكوّناً زراعياً بشكل رئيسي ، يصدّر الى اوروبا لا الى الاطراف ، كما حصل في حالة اميركا الشمالية . لهذا السبب كان عليه ان يواجه صعوبات كثيرة قبل ان ينتقل الى المرحلة الصناعية . ولكن هنا ايضاً نجد ان ديناميـة نمط الانتاج السلعي البسيط الذي لم تعقه انماط انتاج ما قبل الراسمالية ، قد برهنت عن مقدرتها على اجتياز المرحلة. كذلك يسمح القول عن افريقيا الجنوبية البيضاء ــ التي كانت في البداية ملحقاً زراعياً سلعياً بسيطاً للمركز البريطاني . في هذه المرحلة يبقى المجتمع الابيض منعزلاً عن العالم الاسود المحيط به والذي لا يستغله : بل انه يكتفي بدفعه وردّه ، كما حصل سابقاً مع هنود اميركا . عندما ينتقل المجتمع الافريقي الجنوبي الابيض الى المرحلة الصناعية ، بفعل ديناميته الخاصة بالاقتصاد السلعي البسيط غير المعاق ، فانه يجد على مقربة منه اطرافه الامكانية الخاصة به . هنا تكمن في رأينا تلك الامبريالية العجيبة التي غزت افريقيا الجنوبية والحقت بها روديسيا منذ زمن وهي لا تخفي اليوم اطماعها لتحويل نصف القارة الى اطراف خاصة بها . اما اسرائيل فهي تعيد على صعيد اصغر ، انتاج نفس الظاهرة في الشرق الاوسط (٢٠٦) .

ان جميع التشكيلات الطرفية تشترك اذن بخصائص جوهرية ثلاث مشتركة بينها : ١) هيمنة الراسمالية الزراعية والتجارية في القطاع الوطني، ٢) تكوّن برجوازية محلية في ركاب راسالمال الاجنبي المسيطر ، ٣) الاتجاه نحو نمو بيروقراطي اصيل ، خاص بالاطراف المعاصرة .

١ ــ هيمنة راسالمال الزراعي والتجاري .

تشكل هيمنة الراسمالية الزراعية الطابع الكلاسيكي الاشد وضوحاً وبروزاً في المجتمعات « المتخلفة » . فالصورة الكلاسيكية للطبقة المسيطرة في العالم المتخلف هي صورة الملاك الكبير ، لا الاقطاعي ، بل صاحب المزرعة (الذي ينتج من اجل التصدير) .

---

(٢٠٦) M. Dobb (« دراسات حول نمو الراسمالية » ، باريس، ١٩٦٩ ص ٢١) يلفت الانتباه الى فترة الانتقال هذه التي فصلت ، في اوروبا ، الفترة الاقطاعية عن الثورة الصناعية . تتصف فترة الانتقال هذه بنمو عجيب لنمط الانتاج السلعي البسيط .

هذه الهيمنة تتجلى عبر واحد من الاشكال الثلاثة التي حللنا مجرى تكونها . اكثر هذه الاشكال اكتمالا هو بالتأكيد شكل الملكية الكبيرة (اللاتيفونديا) في اميركا اللاتينية ، والذي كانت كوبا نفسها تشكل مثاله الاكثر اكتمالا ، لان هذا الشكل قد ارسيت قواعده فيها منذ البداية وعلى اساس هذه المهمة ، دون الانطلاق من التطور الداخلي او من تحويل التشكيلات ما قبل الراسمالية . اما ان يكون هذا الشكل اللاتيفوندي قد استخدم العمل العبودي (عبيد او كادحين) خلال فترة طويلة قبل ان يتطور نحو الاستخدام المعمم للعمل المأجور،فهذا مما يثبت مرة اخرى ان راسالمال ،عندما يفتقد لليد العاملة ، لا يتردد في اللجوء الى استعمال وسائل سياسية من اجل ان يوفر لنفسه هذه اليد العاملة (٢٠٧) . فالاستعباد والاسكتداح الامريكيان ، وكذلك العمل الاجباري في المزارع (كما في شاطيء العاج حتى عام ١٩٥٠) او حصر الفلاحين الافريقيين في « احتياطيات » غير كافية (افريقيا الجنوبية ، رودسيا ، كينيا) تشكل كلها وسائل من هذه السياسة .

عندما ينبثق تكوّن اللاتيفونديا الراسمالية من تحوّل التشكيلات ما قبل الراسمالية فهو يصطدم بمقاومة القوى الاجتماعية الداخلية التي تكون اشد نشاطا كلما كانت الجماعة القروية هي التي تشكل دعامة هذه التشكيلات ما قبل الراسمالية . في احسن الاحوال ، عندما يصار الى التغلب نهائيا على هذه القوى ، نعود فنقع على النموذج المكتمل (كما في مصر مثلا) . لكن التطور لا يتمكن في معظم الاحيان من التوصل الى هذا الحد . فينشأ من جراء ذلك ان تتكون تشكيلات زراعية – راسمالية منخرطة في السوق العالمية من حيث وظيفتها الجوهرية ، لكنها ترتدي الى ذلك اشكالا تنتمي الى الطراز الاقطاعي . ان انظمة اقتصاد الفستق في جزء من السنغال وفي سلطنات شمال نيجيريا ، ونظام الاقتصاد السوداني ، تنتمي جميعا وبشكل ملحوظ الىهذا السياق من التحوّل غير المكتمل ، فالطبقات الجديدة الحاكمة لا تتملك بشكل مباشر الا جزءا من الارض –

---

(٢٠٧) ويلح M . Dobb بحق (« دراسات حول نمو الراسمالية » باريس ١٩٦٩، ص ٢٢ وما يليها) على هذه النقطة من ان الراسمالية ليست مرادفا لـ « ترك الامور على غاربها » ، وانه في كل مرة تنقص فيها قوة العمل تلجأ الراسمالية الى تدخل الدولة حتى تطلق لنفسها قوة العمل هذه وتخضعها لسلطتها .

بسيطا في معظم الاحيان . وهي تستمر في الاستفادة من النظام الاتاوي الذي انبثقت منه . وغالبا ما تممد هذه الطبقات ، كما هي الحال في البلدان الافريقية المذكورة ، الى تلقي هذه الاتاوة باسم مهام دينية جديدة نظرا لان المجتمع الفلاحي منخرط في نظام الجمعيات الدينية (مريد ، تيجان، انصار ، اشقاء الخ . .) (٢٠٨) . هذه القوة الدينية الجديدة لم تنبعث من دينامية داخلية خاصة بل من الحاجة الى اقتطاع اتاوة اعظم مما كانت عليه في الماضي . ولما كانت الطبقة الحاكمة معزولة عن السوق العالمية فهي لا يسعها الا ان تقتطع اتاوة على شكل منتوجات ضرورية للعيش لتلبي استهلاكها واستهلاك حاشيتها وجهازها ، لكنها يسعها بعد انخراطها في تلك السوق ان تسوّق هذه الاتاوة وان تتبع نماذج « اوروبية » من الاستهلاك . ثم لا تلبث شهيتها ان تتجاوز كل حد ، فلا تتمكن من الحصول على هذا الاقتطاع المتعاظم الا اذا عمدت قوة جديدة ــ هي هنا الدين ــ الى اقناع الفلاحين بقبول الامر .

وعلى النقيض من ذلك ، فحيث يكون هذا المخرج مسدودا ، لان التشكيلات ما قبل الراسمالية الاصلية ليست متطورة بما فيه الكفاية ، نجد ان الشكل الاكثر دينامية وحداثة من اشكال الراسمالية الزراعية هو الذي يشق طريقه مباشرة . هكذا كانت الحال بالنسبة لتشكيلات مناطق المزارع الاهلية المستقلة في افريقيا السوداء حيث نجد ان الفلاح الغني ــ الكولاك ــ هو الذي يصبح الصورة المركزية للتشكيلات الجديدة ، في حين ينبغي في امكنة اخرى انتظار نمو التناقضات الداخلية في النظام اللاتيفوندي المنخرط في السوق العالمية حتى تتمكن بعض الاصلاحات الزراعية المفروضة فرضا من انعاش عملية التحول الى وضع الكولاك Koulakisation (كما في مصر والهند والمكسيك ، الخ) . هنا ايضا ، من العبث « ان نضرب صفحا عن السياسة » وان نرد معنى الحركة الى حدود محض اقتصادية . فمن المهم ان نرى ، بالضبط حيث تكون شروط تحوّل التشكيلات ما قبل الراسمالية المنخرطة في السوق العالمية الى تشكيلات للراسمالية الزراعية شروطا غير ملائمة الا قليلا ، ان الحركة تتجه رغم

---

(٢٠٨) دراسة (لم تنشر) لسمير امين حول تحولات البنى الاجتماعية في سودان المهدي، ملاحظات المؤلف حول المريدين Les Mourides . انظر كذلك العمل البحثي الذي قام به Donald O'Brien حول المريدين (يصدر قريبا) .

ذلك في هذا الاتجاه . فيكون لدينا عندئذ اشكال فقيرة من الراسمالية الزراعية المصغرة المبعثرة ، كما هي الحال في سهوب النيجر (٢٠٩) . ان تمركز وسائل الانتاج الحديثة عن طريق التعاونيات وتأجير هذه الوسائل ، الامر الشائع في افريقيا ، يعبر عن مقدرة قوة التطور هذه باتجاه راسمالي، وان كان الامر يتم ضمن اطار فقير جدا ومحدود (٢١٠) .

كما ان هيمنة الراسمالية الزراعية تورث **الازمة الزراعية** ، وهي ظاهرة عامة كذلك في « العالم الثالث » . فعندما لا يجد التعاظم السكاني الطبيعي مخرجا طبيعيا له في التصنيع ، يزداد الضغط على الاراضي . من جهة ثانية تؤدي الاشكال الراسمالية الزراعية الى قذف قسم من اليد العاملة الزراعية الفائضة خارج عملية الانتاج . في الانظمة ما قبل الراسمالية نجد ان كل السكان لهم الحق في الحصول على الارض ، مهما كان حجم الفضل المنظري لليد العاملة ، لكنهم يفقدون هذا الحق بمقدار ما تنمو التشكيلات الراسمالية ، فتزداد نسبة الفلاحين الذين لا يملكون ارضا ، ويقذف بجزء متعاظم من هؤلاء خارج دورة الانتاج ، مما يؤدي الى ظهور البطالة : هذه هي نتائج العملية المذكورة اعلاه .

في نفس الوقت تعمل اواليات التبادل غير المتكافىء على تفقير الريفيين ، رغم تقدم انتاجية عملهم . هنا تقع الاسباب العميقة لهجرة الريف ، ولتسارع هذه الهجرة رغم قلة مجالات العمل في المدينة .

اما هيمنة الراسمالية التجارية المرافقة فتشكل الوجه الثاني للمشكلة . التجارة الكمبرادورية التي تتكون بالضرورة ترتدي اشكالا عدة ، بينها شكلان رئيسيان . فهذه الوظيفة اما ان تقوم بها برجوازية مدينية جديدة انبثقت من اوساط الاوليفارشية العقارية : هذه هي الحال في اميركا اللاتينية بصورة واسعة جدا وفي بلدان شرقية عديدة . واما ان يقوم بها راس المال الاستعماري مباشرة : كما هي الحال في افريقيا

(٢٠٩) اشكال درسها Henri Raulin في « دينامية التقنيات الزراعية في شمال افريقيا الاستوائية » C.N.R.S. ١٩٦٧ . وكذلك مداخلة H. Raulin في مؤتمر مونريال (تشرين اول ١٩٦٩) .

(٢١٠) Delbard « الديناميات الاجتماعية في السنغال » I.S.E.A ، داكار ١٩٦٥ ، داكار ١٩٦٥ .

السوداء . وفي هذه الحال نجد ان المجال الذي كان متروكا لتكوّن برجوازية تجارية محلية قد تقلص الى حد بعيد . هكـــذا نرى بوضوح ان نمـــو البرجوازية المحلية هنا يتوقف على السياسة الاستعمارية التي تضع الحدود الدقيقة للميدان الذي يريد راس المال الاستعماري ان يتركه لها .

٢ ـ الحدود التي يفرضها راسالمال الاجنبي على نمو الراسمالية المحليـــة : الطابع التبعي للراسمالية المحلية .

ان الرقابة التي يفرضها راسالمال الاجنبي على المنشآت الوطنيـــة تتفاوت حسب موقع هذه المنشآت ضمن اطار الدوائر المنفتحة عـــلى التبادلات الخارجية ، وبالتالي حسب خضوعها لسيطرة راسالمال الاجنبي او لا . ان تحليل بعض التجارب التاريخية لنمو الراسمالية الوطنية فـي الاطراف يكشف بوضوح عن طبيعة اواليات السيطرة هذه ، كما حدث مثلا في السنغال حيث درسنا التبدلات التي طرات على تجارته الوطنية منذ عام ١٨٢٠ حتى ايامنا (٢١١) . هذا التاريخ لا يتخـذ معنى معينا الا اذا عرفنا كيف نميز بوضوح بين المفهومين الجوهريين اللذين يعتمدهما تحليل التراكم : مفهوم اعادة الانتاج الموسع ومفهوم التراكم الاولي . يكون لدينـا اعادة انتاج بشكل موسع عندما يكون الربح ـ دخل راسالمال المستثمـر ـ موفرا هو الآخر ومستثمرا بغية توسيع القدرة الانتاجية . مقابل ذلك ، نجد في فترة ما قبل تاريخ الراسمالية ، ان الدخل ، الـذي يتكون للمرة الاولى على شكل راسمال ، لا يسعه ان ينشأ عن الربح الناجم من الاستثمار السابق لراسالمال ، بل ينبغي ان ينشأ عن استغلال القطاعات غير الراسمالية: هذا هو التراكم الاولي . في العلاقات القائمـــة بين « البلدان النامية » و « البلدان المتخلفة » نلاحظ وجود اواليات ـ معاصرة اذن ـ من طراز تلك التي تنتمي للتراكم الاولي ، تـؤثر على ربح راسالمال الاجنبي المسيطر وتحدّ بالتالي من امكانيات نمو راسالمال المحلي الذي يبقى راسمالا طرفيا. السياسة تصبح والحالة هذه عاملا جوهريا . وحالة السنغال منذ ١٨٢٠ حتى ايامنا هذه مثال صارخ على ذلك .

---

(٢١١) سمير امين « عالم الاعمال السنغالية » باريس ١٩٦٩ . «البرجوازية الاعمال السنغالية L.homme et la société, 2e trim. 1969 . « السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه البرجوازية السنغالية التجارية (١٨٢٠ ـ ١٩٦٠) » ندوة الـ A. I. A ١٩٦٩ .

لهذا لا يجب ان ننسى مطلقا ، في بحثنا للعلاقات القائمة بين المركز والاطراف ، ما هو أساسي : اواليات التراكم الاولي لصالح راسالمال المتروبولي . ان الانخراط في السوق العالمية يحدد بنية الاسعار الجوهرية، تلك التي تطبع العلاقات القائمة بين اسعار المنتوجات التصديرية والاسعار الداخلية . هذه البنية تتيح تحويلا منظما في القيمة من الاطراف نحو المتروبول . ولما كان الامر يتعلق بتبادل غير متكافيء ، فالقضية هنا تتعلق باوالية تراكم اولي ، لا باوالية اعادة انتاج بشكل موسع طبيعي . فالتراكم الاولي لم يكن سابقا تاريخيا فقط على الانتاج الموسع ، بل انه ما زال معاصرا ، وهو يطبع كل العلاقات القائمة بين المركز والاطراف ضمن المنظومة العالمية .

رغم ذلك فالنشاطات الراسمالية الوطنية ليست غائبة عن هذه العلاقات . لذلك يتبين لنا ايضا وجود اواليات لاعادة الانتاج الموسع لصالح البرجوازية الوطنية التي ظهرت ضمن دوائر انخراط الاطراف في السوق العالمية . هكذا كانت حالة السنغاليين الذين تعاطوا تجارة الصمغ ثم الفستق ، كما هي حالة التجار المستوردين اليوم . لكن هذه الدائرة تقع تحت سيطرة راسمال المركز : فالهامش الذي يمكن ان يتعين ضمنه التراكم الحاصل لصالح هذه البرجوازية متحدد بأسره بالعلاقات التراتبية بين برجوازية المركز وبرجوازية الاطراف . واذا ترك هذا الهامش للقوانين الاقتصادية العفوية وحدها ، فانه يتجه دائما نحو الزوال ، اذ تتدخل التبدلات النسبية في الاسعار لتنقل ارباح هذا الهامش من البرجوازية الوطنية الى برجوازية المركز . هذه الاواليات هي التي تفسر انهيار البرجوازية السنغالية بين ١٩٠٠ و ١٩٣٠ ، كما انها تفسر هشاشة النتائج المحققة في القطاعات المعاصرة المتعيشة على السوق العالمية (اصحاب شركات النقل مثلا) . ثم ان بعض العلاقات غير الاقتصادية — سياسية — التي توجد بين برجوازية المركز وبرجوازية الاطراف ، تحدد خصائص التشكيلات الاجتماعية في المركز وفي الاطراف ، تخفف او ، على العكس ، تفاقم هذا الاتجاه نحو تحويل قدرة التراكم من الاطراف الى المركز . وهناك امثلة اخرى — شائعة في افريقيا — كمثل مستغلي الاحراج تؤدي الى نفس النتائج (٢١٢) .

---

(٢١٢) انظر سمير امين و C. Coquery « من الكونغو الفرنسي الى الاتحاد الجمركي الاقتصادي لافريقيا الوسطى ١٨٨٠ — ١٩٦٨ » .

يمكننا ان نعين بصورة ثانوية جدا فقط بعض اواليات التراكم البدائي او اعادة الانتاج الموسع لصالح البرجوازية الوطنية التي تعمل في القطاعات التي لا تتبع الا بشكل غير مباشر فقط السوق الخارجية ، لكنها على العكس تتعيش بصورة رئيسية على توسع السوق الداخلية . هنا تكون امكانيات التراكم السريع امكانيات اكبر ، واقل خضوعا بكثير لرقابة راسالمال الاجنبي . هكذا هو وضع تجار اللحوم مثلا بالنسبة لحالة السنغال . ان هذه الاواليات اما ان تنتمي للتراكم الاولي عندما يكون راسالمال المحلي على علاقة بالقطاع غير الراسمالي من الاقتصاد المحلي ، واما ان تنتمي في حال غياب ذلك الى اعادة الانتاج الموسع الطبيعي .

لقد استعمل « اريغي » عبارة « البرجوازية الرثة » Lumpen - bourgeoisie للاشارة الى تلك الميكرو ـ برجوازية التي تكون في ركاب راسالمال الاجنبي ولا يسمح لها ان تنمو الا ضمن الحدود الضيقة التي تعينها لها سياسة راسالمال المسيطر (٢١٣) . هذا الشكل البائس من الراسمالية الوطنية نجده شائعا في افريقيا التي تتجمع برجوازيتها بصورة رئيسية بين العرقيات التجارية تقليديا (ديولا ، هاووسا ، باميليكي ، بالوبا ، باكونغو .. الخ) ، او في بعض البلدان ، بين النساء اللواتي يدرن محلات تجارية كبيرة [les « market - Women »] . رغم ان هذه البرجوازية بائسة ومحدودة الى حد بعيد بالحدود التي يتسامح بها راسالمال المسيطر ، فانها قد تكون احيانا « منتعشة » ، وقد تشكل ، في جو الحاجة العام ، قوة اجتماعية محلية حاسمة . هكذا هي الحال في نيجيريا الجنوبية حيث غالبا ما يعطى هذا الطراز من « المنشآت الافريقية » كمثل على نجاح سياسة المنشأة الوطنية الخاصة .

من الواضح جدا انه حين يقع الشكل الرئيسي من التبعية الاقتصادية الاستعمارية ضمن حقل العلاقات التجارية ، وحين يكون الشكل الجوهري من راسالمال الاجنبي هو شكل راسالمال الاستعماري التجاري القديم ، لا يعود بوسع حتى هذا الطراز نفسه من الراسمالية المحدودة والبائسة ان يملك امكانيات النمو . في المستعمرات الفرنسية بشكل خاص ، نجد ان هشاشة دينامية الراسمالية المتروبوليتية نفسها قد اعطت وزنا متميزا خارقا لهذا الراسمال التجاري القديم في بوردو ومارسيليا ، الذي هو من

(٢١٣) مداخلة في مؤتمر الدراسات الافريقية ، مونريال ، تشرين اول ١٩٦٩ .

بقايا الازمنة البعيدة ، ازمنة الشركات الاحتكارية وتجارة العبيد . لكن بالطبع ، بعد ان انتقل مركز ثقل راسالمال الاجنبي المسيطر ، في عصرنا ــ حتى في الوضع الذي نعالجه ــ من بيوتات التجارة ، الى الوحدة الكبرى التي تشمل نشاطاتها المنجمية والصناعية القارة كلها (٢١٤) ، يفقد هذا القطاع من اهميته بسرعة ويصبح من الواجب التخلي عنه لراسالمال المحلي. ان تحول العلاقات السياسية التي تمت بعد الاستقلال السياسي يمارس هو ايضا تأثيرا حاسما هنا . فازدهار هذه البرجوازية الوطنية يتخذ صبغة واضحة ، كلما عملت الصلات المتعددة التي تقيمها مع جهاز الدولة ــ صلات عائلية ، رشوة ، الخ ــ على تعزيز تكونها . وفي الحالات القصوى من تمركز السلطة المحلية ، نجد ان الشرائح العليا من البيروقراطية ــ التي تشكل هي نفسها مع الاوليغارشية العقارية وحدة لا تنفصم ــ هي التي تتحول مباشرة الى برجوازية ــ جديدة كمبرادورية ، سواء تم ذلك بشكل مغضوح او بتوسط آخرين . عندئذ يصبح بوسع هذه الشرائح ، لا ان تستعيد من التجارة الاستعمارية مهامها وحسب ، بل يصبح بوسعها كذلك ان تحصل على مشاركة مع راسالمال الاجنبي في القطاعات الحديثة (مناجم ، صناعات ومصارف) (٢١٥) .

يبقى ان نذكر انه حتى في هذه الاوضاع الاشد ملاءمة ، نجد ان نفس اواليات الانخراط في السوق العالمية ــ سواء منها الاواليات الاقتصادية (التبادل غير المتكافىء ، تبعية بنى التمويل ، حساسية ميزان المدفوعات .. الخ) او الاواليات التي تنتمي الى الايديولوجية والسياسة ــ تحول دون تجاوز البرجوازية الوطنية لحدود « وهم الاستقلال » (٢١٦) .

٣ ــ الاتجاهات المعاصرة لنمو البيروقراطيات الوطنية .

نجد في عالمنا المعاصر قاسما مشتركا هو ما نشهده في جميع ميادين

---

(٢١٤) عندما يتعلق الامر بصناعات مهمة لا بمجرد امتدادات للنشاط التجاري ، كما هي الحال في كثير من الاحوال بالنسبة للصناعات الخفيفة التي تحل محل الواردات ، وهي صناعات كثيرا ما تقع على كل حال تحت رقابة بيوت التجارة الاستعمارية ذاتها.

(٢١٥) هذه حالة مراكش (مداخلة عبد العزيز بلال في مؤتمر الدراسات الافريقية ، مونريال، تشرين اول ١٩٦٩) وحالة الكونغو كنشاسا (مع تاميم الشركات المنجمية في كاتانغا).

(٢١٦) تعبير ماخوذ من مداخلة بلال . انظر سمير أمين « التخلف والسوق الدولية » (مجلة Politique ايلول ١٩٦٩) .

حياته الاجتماعية (ادارة الدولة والمنشآت ، الحياة السياسية والنقابية ، الخ) من نمو لاجهزة بيروقراطية لا سبيل الى مقارنتها من حيث اتساع ميدانها وفعاليتها مع تلك التي وجدت في الماضي ، على الاقل في تشكيلات المركز الراسمالية . البعض يقول ان هـذا من مقتضيات « التقنية » ، ثم يضيف ـ كما يفعل برنهايم وغالبريث ـ ان هذه الظاهرة تعبر عن انتقال السلطة السياسية من الديموقراطية البرلمانية الى تكنوقراطية الدولة . اما البرهان على كونه مقتضى عميقا من مقتضيات التقنية فيستمد من التطور الجاري في روسيا واوروبا الشرقية ، ومن « اتجاه الانظمة نحو التقارب » على الرغم من اختلاف طابع ملكية وسائل الانتاج ، الذي هو هام هنا ، وخاص هناك (٢١٧) . فاذا نقلت مجمل النظريات الاجتماعية ـ الاقتصادية هذه الى الاطراف ، استدعى هذا النقل مماثلة الظاهرة البيروقراطية بتلك التي تطبع المركز المعاصر . ولا يكون لمقتضيات النمو المتسارع في « العالم الثالث » الا ان تعزز هنا هـذا الاتجاه العام في عصرنا .

مع ذلك ، ورغم ان هذه النظرية تبدو مرضية لدى اختبار الوقائع في ظاهرها ، ولكن في ظاهرها فقط ، فهي لا تصمد مطلقا امام التحليل . هذا فضلا عن انها تؤدي هنا الى المماثلة بين المركز والاطراف ، وبالتالي الى الامتناع عن فهم الوظائف المتميزة التي يضطلع بها كل منهما ضمن نفس المنظومة العالمية ، والاواليات الفعلية لسير عمل كل منهما .

اننا نعتقد ان نمط الانتاج الراسمالي في المركز ينطوي على تمحور المجتمع ـ بشكل فعلي ـ حول طبقتين اثنتين ، البرجوازية والبروليتاريا (حتى ولو كانت هناك اجزاء متزايدة الاهمية من البروليتاريا ـ كادرات مختلفة ـ تتخلى عن انتمائها لهذه الطبقة ، رغم كونها مأجورة) . كما نعتقد ايضا ان البرجوازية ، في ممارستها للسلطة السياسية وتسيير الاقتصاد ، لا يسعها ان تقوم بنفسها مباشرة بجميع مهام الادارة والتنفيذ التي يتطلبها وضعها . وكلما تقدم المجتمع ، كلما تعقدت هذه الاواليات واحتدت هذه الظاهرة . هكذا يتفسر نشوء هيئات اجتماعية مكلفة بهـذه المهام : ادارة

---

(٢١٧) R. Aron « صراع الطبقات » Idées ١٩٦٧ . J. Burham « عصر المنظمات » Galbraith ، « l'ère des organisateurs » « الدولة الصناعية الجديدة » ، « عصر الرخاء » .

عليهما ، شرطة وجيش ، تقنيو بنية الشركات الكبيرة technostructures des grandes sociétés هيئات سياسية محترفة الخ . وقد فقدت بعض هذه الهيئات وظيفتها التقليدية . هكذا هي الحال بالنسبة للسياسيين المحترفين الذين يمارسون ــ ضمن اطار الديموقراطية البرلمانية ــ مهام المفاوضة لحساب مصالح راسالمال على اختلافها ، في الوقت الذي ما زالت فيه هذه المصالح مبعثرة ومتنافسة في ما بينها . ثم ان بين هذه الهيئات من فقد وظيفته بوجود الاحتكارات ، لصالح تكنوقراطيي المنشآت الكبيرة والدولة (٢١٨) . والبرجوازية لا تفقد السيطرة على هذه الهيئات الا في فترات التأزم الحاد ــ كالفترة التي نشأت فيها النازية ــ فتبدو الهيئات المذكورة عندئذ وكأنها تشكل قوة اجتماعية مستقلة ، لفترة من الزمن على الاقل . نعتقد ان تعزز الاجهزة البيروقراطية في البلدان الشرقية ومطالبتها « بالديموقراطية » (المحصورة ضمن هذه البيروقراطية) يعبر عن تطور نمو شكل جديد من راسمالية الدولة المعممة ، يتصف جوهريا بارجاع اواليات السوق من جديد ، والايديولوجية التي ترافقها بالضرورة (الاقتصادوية) . اما البحث عن جذور هذا التطور واصوله ــ لا سيما في التاريخ الروسي ــ ثم النقاش لمعرفة ما اذا كان هذا التطور امرا « لا مفر منه » ام لا (بتعبير آخر طرح مشكلة المستقبل بالنسبة للصين بعد الثورة الثقافية) فهي موضوعات في غاية الاهمية ، لكنها لا تهمنا هنا .

فالواقع انه ليس ثمة ما يخولنا نقل هذه التحليلات الى الاطراف . فالتوسعات البيروقراطية في الاطراف ينبغي ان تفسر ، في رأينا ، ضمن الاطار الخاص بها ، اي ضمن اطار تشكيلات الراسمالية الطرفية .

لقد ولدت سيطرة راسالمال المركزي في المشرق وفي اميركا اللاتينية كما رأينا ، تشكيلات اجتماعية تتضمن طبقات قيادية محلية (ملاكون عقاريون كبار وبرجوازية كمبرادورية) آلت اليها السلطة السياسية المحلية. هذه السلطة مارستها تلك الطبقات تاريخيا ضمن اطار المنظومة العالمية ، اي لصالح المركز ولصالحها هي ، فكان نموها ينبثق من خارج . لكن الامر لم يكن كذلك بالنسبة لبعض مناطق الاطراف ، لا سيما في افريقيا السوداء . في المغرب مثلا نجد ان الاستعمار المباشر واستيطان « البيض

(٢١٨) من هنا انحطاط البرلمانية في الغرب ، لقد قام Edgard Faure مثلا بهذا التحليل بالنسبة لما يتعلق بفرنسا .

الصغار » قد حدّا على نحو ضيق جدا عملية تكون طبقات اجتماعية مماثلة لتلك التي نشأت في المشرق . اما في افريقيا السوداء فقد ادى الاستعمار المباشر المعمم ، المتميز في بساطته وفظاظته ، الى ان يجعل عمليا ــ والى وقت طويل ــ من السكان المحليين لمناطق شاسعة كتلة من الجماهير لا تمايز بينها ، بعد ان فقد التراث التقليدي معناه الى حد كبير ، بينما اضطلع الاجانب مباشرة بكل المهام الاقتصادية الجديدة .

ضمن اطار الاستقلال السياسي ونشوء الدول الوطنية في هذه الظروف ، ارتدى التمفصل القائم بين البيروقراطيات الجديدة والبنى الاجتماعية اشكالا مختلفة ذات معان مختلفة ، تفتح آفاقا من تطور علاقاتها مختلفة كذلك . فحيث كانت التشكيلات الطرفية متقدمة ، وجدت البيروقراطية الوطنية نفسها بالنسبة للبنية الاجتماعية ، في وضع مماثل في ظاهره للوضع الذي تحتله هذه البيروقراطية في المركز . نقول في ظاهره فقط لسبب واحد على الاقل هو ان النظام لا يشكل كلا **وطنيا** حقيقيا ، اي متماسكا ومكتفيا بحد ذاته . ولما كان الاقتصاد الطرفي لا يفهم الا بوصفه ملحقا من ملحقات الاقتصاد المركزي ، فان المجتمع الطرفي يصبح مجتمعا ناقصا ومجزوءا : فالغائب الاكبر عن هذا المجتمع هو البرجوازية المتروبولية التي يمارس راسمالها مفاعيل السيطرة الجوهرية . وبحكم كون نمو البرجوازية المحلية نموا اضعف ومختل التوازن ، فان وزن البيروقراطية يبدو اكبر بكثير . من جهة اخرى ، قد ينشأ وينمو من هذا الامر الواقع تناقض متميز . فاما ان تقوم الدولة بمهامها ضمن اطار المنظومة ، اي ان تساعد في احسن الاحوال على انعاش برجوازية محلية طرفية . واما ان تدعي تحرير الامة من سيطرة المركز عن طريق التشجيع الصناعي الوطني ــ الذي لا يمكنه والحالة هذه الا ان يكون في القطاع العام فتجازف في الدخول بصراع مع التشكيلات الاجتماعية التي انبثقت هي عنها . اما حيث تكون التشكيلات الطرفية قليلة التقدم فان هذا الصراع نفسه لا يظهر ، اذ تكون البيروقراطية وحدها هي التي تحتل مسرح الاحداث عمليا .

ان بعض الظاهرات المهمة كدور الطبقات والفئات المسماة « صاحبة امتيازات » في العالم الثالث ، لا يمكن تفسيرها بدون اللجوء الى تحليل مجمل البنية . نعلم ما يقال ويردد من ان « المأجورين » (بصورة عامة) هم « ذوو امتيازات » بالمقارنة مع الجماهير الريفية . هذا غير صحيح في

التشكيلات المتطورة حيث تبدو « امتيازاتهم » شاحبة الوجه امام امتيازات الطبقات المحلية المالكة . هذا فضلا عن ان التناقضات الخاصة بالاطراف ، التي تؤول في النهاية الى بطالة ريفية ومدينية متعاظمة ، تعطي لجميع المأجورين الماهرين — مهما كانت مهارتهم بسيطة جداً — الذين يستقرون نسبيا في عملهم ، مستوى دخل لا سبيل الى مقارنته مع مستوى دخل العاطلين عن العمل ، والذي هو في حكم المعدوم مبدئيا . مع ذلك نجد ان هناك نظما من اعادة التوزيع — وهو توزيع كثيرا ما يحتقر ويهمل رغم انه يشكل في مضمونه جواب المجتمع الحتمي على وضعه (فهي اذن هنا ليست « بقايا من الماضي » بقدر ما هي اجوبة على مشكلات متولدة عن النمو الطرفي للراسمالية) — لا تقع في متناول المحاسبة . من جهة اخرى ، نجد ان وطأة البطالة تؤثر على عملية تنظيم المأجورين نفسها ، فتفسر ، كما راينا ، قضية التبادل غير المتكافىء ، اي ان هؤلاء المأجورين يتلقون ، لقاء انتاجية مساوية ، تعويضات ادنى مما في المركز .

يظهر « الامتياز » بمزيد من الوضوح في التشكيلات القليلة التطور. بشكل خاص كان الاستعمار في افريقيا السوداء قد عمد في الفترة التي سبقت الاستقلال الى تعزيز بعض الفروقات في التعويضات . فالاستعمار المباشر ، البسيط والفظ ، كان قد اصبح امرا تخف طاقة الناس على احتماله اكثر فاكثر . كما كان التحول الى المدن وولادة الصناعات يقتضيان رفعا لتعويضات المأجورين في المدن بحكم كونهم على صلة حية مع انماط الاستهلاك الاوروبية . وفي الارياف كان تعاضد العلاقات الاجتماعية التقليدية وتضامنها — وهي علاقات كان تخلخلها ما زال بطيئا وفي مراحله الاولى — يحد من تدفق اليد العاملة . فكان التنسيق الاجتماعي يتطلب مراجعة في الدنيا لتعويضات العمل . وعلى كل حال فقد ساعد انتقال مركز ثقل راسالمال الاجنبي من راسالمال التجاري القديم الى راسمال الوحدات الكبرى ذات الانتاجية المرتفعة جدا ، على جعل هذه المراجعة امرا ممكنا وقليل الكلفة (٢١٩) . حالة الكونغو البلجيكي ، البلد الاكثر تصنيعا في افريقيا ، هي ابرز مثال بهذا الشأن . ولنذكر في معرض الحديث ان رفع التعويضات المذكور لم يزعج الصناعة الجديدة ، بل انه على العكس قد حثها على تحديث نفسها وعلى توسعها (٢٢٠) . في

---

(٢١٩) هذه نقطة لفت انتباهنا اليها G. Arrighi . (مداخلة في مؤتمر مونريال تشرين اول ١٩٦٩) .

(٢٢٠) انظر البرهان الساطع على ذلك في : J. L. lacroix «التصنيع الكونغو» موتون١٩٦٦ .

هذه الحالة تصبح الفئات المأجورة « متميزة » نسبيا . والاستعمار كان يعتزم على هذا النحو تدبر الامر لصالحه : ففي حال فقدان الاعتماد على برجوازية محلية طرفية وتابعة ، كان ينوي قصر تنازلاته على الفئات الاجتماعية ذات المهارة الصغيرة ، متجنبا بذلك تكون « نخبة » اكثر تطلبا. عندئذ اتخذت البنية الاجتماعية الحالية شكلها الذي ورثته الدول المستقلة (٢٢١) .

مع ذلك فان سمة وتوزع هذه الامتيازات الصغيرة قد تعدلا بعد الاستقلال . هنا ايضا نجد المثال الواضح في الكونغو كنشاسا . فقد انتهى التضخم الكونغولي لفترة ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ بتعديل هام في توزيع الدخل الكونغولي ، مع عدم المساس بحصة راسالمال الاجنبي : فتكون الجهاز البيروقراطي المحلي (وتكون البيروقراطية المرافقة له ، والمتراتبة طبعا ولكن بحيث تشكل الفئات العليا منها اليوم اكثر الفئات استفادة من « الامتيازات » في العالم الكونغولي) قد تم تمويله : ١) عن طريق تقليص حاد الدخل الفعلي للفلاحين المنتجين من اجل التصدير (تقهقر داخلي لحدي التبادل بالنسبة لهؤلاء الفلاحين اشد من تقهقر حدي التبادل الخارجي) و ٢) عن طريق تقليص ، لا يقل حدة عن الاول ، للاجور الفعلية لعالم ماجوري الصناعة والتجارة ، بحيث عادت هذه الاجور الى مستوى عام ١٩٥٠ . ان مجموعة الاقتصاديين العاملة في مؤسسة الابحاث والدراسات الاجتماعية IRES قد بينت الطابع التراجعي لهذه التحولات : فالمضمون الاستيرادي المتعاظم لتوزيع الدخل الجديد وطابعه الاشد استهلاكية ، وما يحتوي عليه من ازمة بنيوية امكانية مزدوجة ومستمرة في التمويلات العامة وميزان المدفوعات ، بالاضافة

(٢٢١) انظر الاعمال الحاسمة حول المدى السياسي والاجتماعي لهذه التحولات في : G . Arrighi et J . Saul « القومية والثورة في افريقيا الصحراوية » (Socialist Register 1969) G. Arrighi « الهيئات الدولية وارستقراطيات العمل والنمو الاقتصادي في افريقيا الاستوائية » (« الهيئات الاقتصادية وحرب اللعب » . (Socialist Register 1969) G. Arrighi « الاشتراكية والنمو الاقتصادي في افريقيا الاستوائية » . Jour of Modern . Afric . Studies - No 2 - 1968 وكذلك اعمال G . Arrighi عن روديسيا (المراجع المذكورة) .

الى ما يعنيه من تبعية حادة للخارج ، كلها دلالات على هذا الطابع (٢٢٢) . لقد بينا ان ظاهرات من هذا النوع تطبع ، دون وجود التضخم ، تطور بلدان منطقة الفرنك ، كما انها تطبع ـ بوجود تضخم معتدل ـ تطور بلدان اخرى (كغانا مثلا) . واذن فقد كانت الاوالية كما يلي : وقف ارتفاع الاجور واسعار شراء المنتوجات الزراعية من المنتجين ، ابتزاز ضريبي متعاظم غير مباشر من اجل موازنة التمويلات العامة ، مما يؤدي الى رفع داخلي للاسعار والى تقهقر مداخيل الفلاحين والاجراء . اما الحالات الدراماتيكية المتفاقمة فتقع في البلدان التي لا تملك حتى قاعدة صناعية وزراعية تصديرية واسعة بما فيه الكفاية ، وحيث يصطدم هذا الطراز نفسه من التحول الذي تسعى اليه البيروقراطية الجديدة ، بالاستحالة العملية لاقتطاع دخل على مستوى البلد ، مما يؤدي الى تفاقم التبعية للخارج يوما بعد يوم والى تضخم مزمن لا مخرج منه (حالة مالي) . اما الفلاحون فيكون ردهم في كل مكان على تقهقر أوضاعهم هذا ، بالانسحاب من السوق والانعكاف على الاقتصاد الضروري للعيش الذي يشكل وسيلتهم العقلانية الوحيدة اقتصاديا من اجل حماية انفسهم ، فيقلصون بذلك القاعدة التي تقتطع منها الدولة دخلها (٢٢٣) . ان المعنى السياسي الاجتماعي للتحليلات التي قام بها « ج. اريغي » و « ج. سول » والتي اشرنا اليها آنفا ، توشك والحالة هذه ان تصبح متاخرة عن هذه التطورات الراهنة .

---

(٢٢٢) انظر : F. Bézy « الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الكونغو كنشاسا » Cultures et Développement , Vol 1 N o 3 , 1969 « استقلال ، تضخم ، نمو بالاقتصاد الكونغولي من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ ، كتاب جماعي Ires - Kinshasa موتون ١٩٦٨ . Bernard Ryelandt « التضخم الكونغولي ، ١٩٦٠ ــ ١٩٦٨ » يصدر قريبا موتون وهو يقيم البرهان الساطع على هذه العملية . ولنذكر بسرعة ان Ryelandt يبرهن كيف ان تدخل صندوق النقد الدولي (من اجل ايجاد Zaire) قد الساح هذا التراجع . I.R.E.S « الرسالة الشهرية » رقم ١ ــ ١٩٦٧ (حول الاتحاد المنجمي لكاتنغا) .

(٢٢٣) انظر اعمالنا : سمير امين و C . Coquery « من الكونغو الفرنسي الى الاتحاد الجمركي الاقتصادي لافريقيا الوسطى ١٨٨٠ ــ ١٩٦٨ » . سمير امين « ثلاث تجارب افريقية : مالي ، غانا وغينية » PUF ١٩٦٥ وكذلك المقالات : غانا ، غينية ، مالي (في انسكلوبيديا اونيفرساليس ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠) .

ولكن ينبغي الذهاب الى ابعد من ذلك . فنحن نلاحظ اتجاها عميقا في كل مكان من العالم الثالث الراهن نحو تغيرات سياسية واجتماعية تسير في عكس الاتجاه : قلب السلطة السياسية المحلية التي يشترك فيها الملاكون الكبار والبرجوازية الكمبرادورية حيث وجدوا ، وممارسة السلطة مباشرة بواسطة بيروقراطيات (مدنية او عسكرية ، وغالبا ما يظهر الجيش كمطية للانظمة الجديدة بوصفه الهيئة التي تتمتع بافضل قسط من التنظيم ، بل انه يكون احيانا الهيئة المنظمة الوحيدة) وخلق قطاع اقتصادي عام والعمل من ثم على انمائه . كما ان تطورا مماثلا لهذا يظهر حتى في الامكنة التي لا وجود فيها لسلطة قديمة ينبغي قلبها ، وذلك بفعل حركة داخلية متصلة . ان بعض التناقضات الخاصة بالتشكيلات الطرفية تفسر هذه الظاهرة . التصنيع غير الكافي وغياب البرجوازية الاجنبية يعطيان للفئات ذات الطراز « البرجوازي الصغير » (موظفون ، مستخدمون واحيانا بقايا حرفيين ، وتجار صغار وفلاحون متوسطو الحال ، الخ) اهمية محلية جوهرية . واتساع انظمة التعليم وتفاقم البطالة يولدان ازمة عميقة للنظام . مقتضيات تسريع التصنيع نفسها من اجل تجاوز هذه الازمة ، تؤدي الى نمو قطاع عام ، قواعد الايرادية (التي تحدد تدفق راسمال الاجنبي) والمقدرة غير الكافية التي يملكها راسمال المحلي الخاص تخفضان الوتيرة اللازمة للتصنيع . وهكذا يمكن ان يؤدي التعزيز المتوالي لبيروقراطية الدولة الى تعميم راسمالية الدولة . كما تتفاوت هذه الراسمالية من حيث جذريتها ، اي انها قد تعمد الى تأميم راسمال الاجنبي (كما في مصر وبدرجة اقل تقدما في الكونغو كنشاسا وزامبيا) او لا تعمد الى ذلك ، او ان رسمالية الدولة تتساهل الى هذا الحد او ذاك مع قطاع محلي خاص فتتشارك معه (كما في تونس مثلا) . مع ذلك ، وحتى في الحالات القصوى (مصر) فان راسمالية الدولة تتساهل تجاه نمو راسمالية خاصة في الارياف (وتندرج عملية التحول الى كولاك التي تلي الاصلاحات الزراعية ضمن هذا الخط) — بل انها تشجع هذا النمو — حتى ولو حاولت تنظيمه عن طريق انظمة التعاونيات مثلا . فاذا كانت راسمالية الدولة هذه لا تطرح مسالة الانخراط في السوق العالمية، بل تلعب فقط على التناقضات الثانوية التي هي في طريق الحل على كل حال (السوق الشرقية مقابل السوق الغربية) فانها ستظل بالاساس راسمالية طرفية ، كسابقتها الراسمالية « الخاصة » ، فلا تعبر الا عن المسالك الجديدة التي يسلكها نمو الراسمالية في الاطراف ، في انتقالها

من الاشكال القديمة التي اتخذهـا التخصص الدولي بين المركزوالاطراف الى الاشكال التي سيتخذها في المستقبل . هذه التطورات التي سرعان ما ترد غالبا الى ما يسمى بالاتجاهات العميقة والالفية للمجتمعات غير الاوروبية (« الاستبداد الاسيوي »)، هي ، على العكس من ذلك ، تعبير عن انخراط العالم الثالث في التطورات التي تطبع العالم الحديث ، ضمن الشروط المتميزة للاطراف .

خلاصة النتائج

١ ــ النظرية الاقتصادية تهتم اهتماما عرضيا بمشكلات « الانتقال من اقتصاد ضروريات العيش الى الاقتصاد النقدي » . ولكن نظرا لفقدان جهاز من المفاهيم يتيح التحليل الدقيق لمختلف التشكيلات ما قبل الراسمالية ، تبقى النظرية الشائعة المعروضة فقيرة فقرا محزنا . والحال ان نموذج الانتقال الى الراسمالية الطرفية يختلف اختلافا اساسيا عن نموذج الانتقال الى الراسمالية المركزية . والحق ان الاقتحام التجاري الخارجي الذي يقوم به نمط الانتاج الراسمالي ، للتشكيلات ما قبل الراسمالية يؤدي الى بعض التراجعات الحاسمة ، كانهيار الحرفية التي لا يحل محلها انتاج صناعي محلي . ان الازمة الزراعية التي يعانيها « العالم الثالث » المعاصر هي الى حد بعيد نتيجة هذه التراجعات اكثر مما هي نتيجة « للحتميات السكانية » المزعومة . اما الاستثمار اللاحق لراسالمال الاجنبي فهو لا يساعد على تصحيح هذه التراجعات نظرا للاتجاه البراني للصناعات التي خلقها هذا الراسمال في الاطراف . هذه المشكلات الخاصة بالانتقال الى الراسمالية الطرفية غابت الى حد كبير عن ذهن ماركس ، من هنا خطأ توقعاته بصدد « المشكلة الاستعمارية » .

٢ ــ التخصص الدولي غير المتكافىء يتجلى عبر ثلاثة مستويات من الالتواءات الحاصلة في توجيه النمو في الاطراف . الالتواء الحاصل باتجاه النشاطات التصديرية (الاتجاه البراني) . وهو التواء حاسم ، لا ينبثق عن « عدم كفاية السوق الداخلية » (« حلقات الفقر المفرغة ») كما يوحي التحليل الساذج ، بل انه ينبثق عن تفوق انتاجيات المركز في جميع المجالات ، الامر الذي يضطر الاطراف الى الاقتصار على دور المزوّد الاضافي بالمنتوجات التي تكون متفوقة طبيعيا من اجل انتاجها

(المنتوجات الزراعية الغريبة والمنتوجات المنجمية) . عندما يصبح مستوى الاجور في الاطراف ، على اثر هذا الالتواء ، ادنى مما هو عليه في المركز، لقاء انتاجية متكافئة ، يصبح من الممكن قيام نمو محدود لصناعات ذاتية المركز في الاطراف ، في الوقت الذي يكون التبادل فيه قد اصبح على كل حال تبادلا غير متكافيء .

٣ ـ هذا الالتواء الجوهري الاول يؤدي الى التواء ثان : تورم القطاع « الثالثي » في الاطراف . هنا ايضا نجد ان المحاولات التي يبذلها الاقتصاد الشائع لرد تطور التوزيعات القطاعية للنشاط في المركز والاطراف الى نموذج واحد ، تتملص من مواجهة المشكلات الحقيقية . فلا تطور بنية الطلب ، ولا تطور الانتاجيات بوسعهما ان يفسرا تورم القطاع الثالث في الزمن المعاصر ، سواء في المركز او في الاطراف . ففي المركز يعبر هذا التورم عن صعوبات تحقيق القيمة الزائدة الكامنة في المرحلة الاحتكارية المتقدمة ، في حين انه ينجم في الاطراف منذ البدء عن الحدود الخاصة بالنمو الطرفي وتناقضاته : تصنيع غير كاف وبطالة متعاظمة ، تعزز موقع الريع العقاري ، الخ . هذا التورم في النشاطات غير الانتاجية الذي يشكل كابحا للتراكم ـ والذي يتجلى بشكل خاص عبر تورم النفقات الادارية ـ يعبر عن نفسه في العالم الثالث المعاصر بالازمة المستمرة تقريبا للنشاطات المالية العامة في « البلدان المتخلفة » .

٤ ـ التخصص الدولي غير المتكافيء هو كذلك في اصل التواء ثالث يحصل في الاطراف لصالح الفروع الخفيفة من النشاط . النظرية الحدية الشائعة ، التي تعزو لمعدل الفائدة دورا حاسما في « اختيار التقنيات » ، تقترح على الاقتصاد الجامعي سلسلة من المشكلات الخاطئة نابعة عن الاختيار التفضيلي المزعوم للتقنيات الخفيفة في البلدان النامية . ان التناقض الحقيقي الخاص بالاطراف ـ التوجه التفضيلي نحو الفروع الخفيفة توجها مصحوبا باللجوء الى تقنيات حديثة للانتاج في هذه الفروع ـ والذي ينجم عن الطابع التكميلي لنمو الاطراف ، هو في اصل المشاكل الخصوصية التي ستفرض على الاطراف سياسات نمو مختلفة عن تلك التي بني النمو على اساسها في الغرب .

٥ ـ نظرية المفاعيل التضعيفية للاستثمار لا يمكن توسيعها ميكانيكيا لتشمل الاطراف . والحق ان معنى المضاعف الكينزي محدود جدا بحدود المركز في مرحلة الاحتكارات المتقدمة التي تتصف بصعوبات تحقيق

الفائض . فلا « الاكتناز » ولا الاستيراد هما اللذان يشكلان في الاطراف « هروبات » من شأنهما ان تقلص المفعول التضعيفي . والحق ان تصدير ارباح راسالمال الاجنبي هو الذي يلغي هذا المفعول . الى ذلك ، فالتخصص غير المتكافيء والقابلية الشديدة للاستيراد التي تنجم عنه والتي تطبع الاطراف بطابعها ، يكون من شأنهما تحويل مفاعيل الاواليات التضعيفية، المرتبطة بالظاهرة المشار اليها باسم « التسارع » ،من الاطراف نحو المركز .

٦ ـ الاهمية المتعاظمة لارباح راسالمال الاجنبي ـ المعدة للتصدير ـ تدعو الى دراسة اصل فوائض ارباح الاحتكارات وديناميتها دراسةجدية. ولكن هنا ايضا نجد ان النظرية الحدية المعروضة تتملص من مواجهة المشكلات الحقيقية عندما تعين موقع اصل الاحتكار لا في علاقات الانتاج بل في صيغة منحنيات الطلب . ان تحليل ستراتيجيات الاحتكارات الاجنبية في البلدان « المتخلفة » يقع والحالة هذه ضمن مجال « الدراسة الميانية » وحده ، دون الاهتمام بالعمل على دفع النظرية الى الامام . ويبرهن هذا التحليل على ان الاطراف مفتقدة لاية وسيلة ضغط اقتصادية على الاحتكارات طالما انها لم تعاود النظر في مسألة انخراطها في السوق العالمية .

٧ ـ يعبر التخلف عن نفسه لا من خلال مستوى منتوج الفرد بل من خلال خصائص بنيوية خاصة تضطر الباحث لان لا يخلط بين البلدان المتخلفة وبين البلدان النامية مأخوذة في مرحلة سابقة من مراحل نموها . هذه الخصائص هي : ١) التفاوتات القصوى التي تطبع توزيع الانتاجيات في الاطراف ضمن نظام الاسعار المنقول اليها من المركز ،وهي تفاوتات تنجم عن الطبيعة الخاصة بالتشكيلات الطرفية وتتحكم فيها الى حد بعيد بنية توزيع الدخل . ٢) التضعضع الذي ينجم عن تضبيط وجهة الانتاج في الاطراف وفقا لما يتلاءم مع حاجات المركز ، مما يحول دون نقل انجازات التقدم الاقتصادي وفوائده من محاور النمو الى مجمل الجسم الاقتصادي ، و ٣) سيطرة المركز الاقتصادية التي تتجلى منخلال اشكال التخصص الدولي (بنى التجارة العالمية التي يعمد المركز عن طريقها الى تكييف الاطراف وفقا لحاجاته) وعبر تبعية بنى تمويل التعاظم في الاطراف (دينامية تراكم راسالمال الاجنبي) .

٨ ـ ازدياد حدة خصائص التخلف كلما تحقق التعاظم الاقتصادي

للاطراف ـ اي بالمعنى الحرفي ، نمـو التخلف ـ يؤول حتمـا الى احتجاز التعاظم ، اي الى استحالة الانتقال الى تعاظم ذاتي المركز وذاتي الدينامية، اي الى نمـو ، مهمـا كـان المستوى الذي بلغه منتوج الفرد .

٩ ـ اذا كـان نمط الانتاج الراسمالي يتجه في المركز لان يصبـح نمط الانتاج الوحيد ، فليس الامر كذلك في الاطراف . ينجم عن ذلـك ان تشكيـلات الاطراف هي بالاساس تشكيلات مختلفـة عن تلـك التي فـي المركز . فاشكال هذه التشكيلات تتوقف على طبيعة التشكيلات ما قبـل الراسمالية التي انطلقت منهـا ، من جهـة ، وعلى صيغ وازمنة انخراطهـا في المنظومـة العالميـة من جهة اخرى . في هذا الاطار نميز بين التشكيلات الاميركيـة اولا والشرقية والاسيوية ثانيا والافريقيـة ثالثا . هذا الطراز من التحليل هو الذي يتيح وحده فهم الاختلاف الجوهري القائم بيـن التشكيلات الطرفية وبيـن التشكيلات المركزية الناشئة ، اذ يتبين ان هذه الاخيرة مبنية على هيمنة نمط الانتاج السلعي البسيط ، فتكشف لهـذا السبب عـن مقدرة خاصـة على التطور باتجاه نمط انتاج راسمالي مكتمل، وديناميكي بشكـل خاص . ومهما كانت الاختلافات القائمـة بالاصـل ، فالتشكيلات الطرفية تتجه والحالة هذه الى الاقتراب نحـو حالةنموذجية، تتصف بسيطرة راسالمال الزراعي والتجاري المرافق له (كمبرادور) . ان سيطرة راسالمال المركزي على مجمل المنظومة ـ واواليات التراكم الاولـي الجوهرية التي تجري لصالحه وتعبر عن هذه السيطرة ـ تفرض والحالـة هذه على نمـو الراسماليـة الوطنيـة الطرفية حدودا ضيقة ، تتوقف في نهاية الامر على علاقات سياسية . فالطابع « المجزوء » للمجتمع الوطني في الاطراف (اذ تشكل البرجوازية الاجنبية « الغائب الاكبر » عـن هـذا المجتمع) يعطي للبيروقراطية المحلية وزنا متميزا ظاهرا ومهام معينة ليست هي مهام الهيئات الاجتماعيـة البيروقراطية والتكنوقراطية في المركز . ان التناقضات الخاصة بنمو التخلف ، وصعود الفئات « البرجوازية الصغيرة» التي تعبر عـن هذه التناقضات تعلمنـا بالاتجاه المعاصر نحـو راسماليـة الدولة ، بوصفه اتجاها عامـا في « العالم الثالث » . هذا الطريق الجديد لنمـو الراسماليـة في الاطراف لا يشكل على الاطلاق طريقا للانتقال نحو الاشتراكيـة طالمـا ان الانخراط في السـوق العالمية لم يوضع موضع اعادة النظر ، بل انـه يشكـل صيغ التنظيم المقبلـة للعلاقات الجديدة بين المركز والاطراف ، وهي علاقات تؤسـسها مرحلة جديدة من التخصص الدولـي غيـر المتكافيء .

ملحق الطبعة الثانية .

بعد نفاذ الطبعة الاولى في اقل من عام واحد ، نرى ان امنيتنا التي اعربنا عنها في ان يثير هذا الكتاب مجالات النقاش والنقد قد تحققت الى حد بعيد . لقد تعلمنا الشيء الكثير من هذا النقاش ، ولا شك في ان الكتاب ، اذا كان له ان يكتب من جديد ، لن يكتب بالضبط بنفس الطريقة . فمن جهة ظهرت لنا بعض نواقصنا بوضوح اليوم ، ومن جهة اخرى ، اعيدت منذ صدور الكتاب صياغة بعض المواقف التي رفضناها دائما ، مما يحدو بنا ، بدورنا ، الى الذهاب شوطا ابعد في حججنا .

مسألتان تشكلان بصورة رئيسية موضوع النقاشات : مسألة « التبادل غير المتكافيء » ، ومسألة مستقبل تشكيلات الراسمالية الطرفية . رغم ان اولى هاتين المسألتين هي التي بذلت فيها كثير من الكتابات في فرنسا ، فانها تبدو لنا اقل شأنا من الثانية وملحقة بها . في امكنة اخرى ، لا سيما في اميركا اللاتينية ، حيث يذهب التحليل الى ابعد بكثير ، نجد ان المسألة الكبيرة الشأن هي التي تثير الاهتمام : ما هي الاسباب التي جعلت التراكم في تشكيلات الاطراف لا ينفذ حتى الان الى نمو راسمالية ذاتية المركز مكتملة ؟ ما هي آفاق المنظومة العالمية : هل تتجه نحو ازدواجية متعاظمة بين مركز وطرف ، ام ان تلك ليست سوى مرحلة من مراحل التطور ، فتكون المنظومة ، في هذه الحال ، متجهة نحو نوع من التشكيلة الراسمالية العالمية المتجانسة . لا شك في انه يجب ان توضع في هذا الاطار من جديد جميع مشكلات العالم المعاصر ، سواء منها مشكلات الصراع الطبقي او المشكلات « الوطنية » التي تتداخل بسبب ذلك على كل حال الى حد انها لا تؤلف الا مسألة واحدة ذات اوجه متعددة لا ينفصل بعضها عن بعض .

سنعطي رأينا بهذه المسائل في هذا الملحق . ولكن قبل ذلك ينبغي لنا ان نتطرق الى بعض اوجه مسألة المنهج .

١ ـ التاريخ لم يتوقف لا في عام ١٨٨٠ ولا عام ١٩١٧ ولا عام ١٩٤٥ . ففي كل عقد تظهر احداث جديدة تعبر عن تطورات جديدة لم تكن قد خطرت في بال احد في المراحل السابقة . والتاريخ لا يتبع خطا مستقيما لا اليوم ولا منذ خمسة قرون . وكما ان الترسيمة الماركسية ـ الموهومة حول « المراحل الخمس » (الشيوعية البدائية ، العبودية ، الاقطاعية ، الراسمالية ، الاشتراكية) تصدر عن رؤية ميكانيكية (مماثلة في نوعها لرؤية روستو !) كذلك فان كل محاولة تهدف الى رد التطورات المعاصرة الى «التوقعات» المزعومة لماركس او لينين او تروتسكي تصدر عن مذهبية دينية . ان عدم التكافؤ في النمو يبقى القاعدة الوحيدة التي تحير ذهنية العرافة . الى ذلك فالمخرج الذي تنتهي اليه الصراعات السياسية يحدد في كل وقت احتمالات جديدة غير متوقعة ولا مرئية سلفا . فيجب اذن ان يصار في كل مرحلة الى ادخال الوقائع الجديدة في التحليل بصورة جدية . هذا يبدو امرا بسيطا جدا . ومع ذلك فاننا سنجد باستمرار اشخاصا يبحثون عن الحقائق اليقينية المطلقة ويتخلون عن هذا الامر البسيط ، فيضطرهم ذلك الى تجاهل الوقائع او يدعوهم الى محاولة ادخالها باي ثمن ضمن ترسيمة لم تكن قد توقعتها ولا حسبت لها حسابا .

نجد مثالا واضحا عن الاختلاف الاساسي الذي يوجد بين هذه الطريقة الاخيرة في التحليل وبين طريقتنا ، في النقاش الذي تناول كتاب باران وسويزي (١) . اننا لا نزال نعتقد ان الامر يتعلق هنا بمساهمة هامة تدخل الوقائع الجوهرية الجديدة المتعلقة بالطريقة التي تعتمدها المنظومة في عصرنا لكي تتجاوز ، في مركزها ، التناقض الاساسي المستمر والمتعاظم بين طاقة الانتاج وطاقة الاستهلاك . هكذا بينا ان القانون الاتجاهي نحو رفع الفائض ، الذي هو نتيجة سياسة الدولة والاحتكارات في زمن الراسمالية الاحتكارية المعاصرة ، لا يتناقض اطلاقا مع قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح . بل هو على العكس تعبير عن هذا القانون في منظومة عصرنا . مع ذلك فان بعض المعلقين ثاروا على مساهمة باران وسويزي . لماذا ؟ لانها مساهمة مزعجة ، اذ انها تبرهن ان المنظومة بوسعها ان تتابع شغلها (وهل هناك اشد بداهة

---

(١) ب . باران و ب . سويزي « الراسمالية الاحتكارية » باريس ، ١٩٦٨ .

من ذلك) . فالبعض يفضل الرؤيا الدينية والطمئنة التي تبشر بحدوث كارثة كيوم القيامة وتزين للملأ عصرا ذهبيا يتحقق باعجوبة ودفعة واحدة ، على الرؤية القلقة للشروط المتغيرة باستمرار والتي تفرض التجدد دائما وابدا .

على كل حال ، فالاسلوب الذي استعمله ارنست ماندل « لدحض » باران وسويزي اسلوب متميز خاص . بدلا من القيام بتحليل المنظومة المنتقدة تحليلا داخليا لكشف ما فيها من تفكك ، اذا امكن ، يكتفي ماندل بوصف مؤلفينا الاميركيين بانهما « كينزيين » (٢) ! وذلك لانهما ينظران بعين الجد الى نقد كينز ، ولانهما وجدا ان ظهور كينز كان يعبر عن ضرورة تفرض على النظرية الشائعة ان تجد تفسيرا لوقائع هامة . ولكن عندما يقوم الباحث بالضبط بنقد معمق لكينز ــ وهذا ما قمنا به ، بعد باران وسويزي ، في صفحات عديدة من هذا الكتاب ــ يكتشف في نفس الوقت المشكلة (مشكلة امتصاص الفائض في زمن الاحتكارات) والجواب على هذه المشكلة . انه يكتشف ان النظرية الكينزية حول السيولة تخفي المشكلة الحقيقية ، مشكلة التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك ، وهي مشكلة لا يمكن ان تدرك الا انطلاقا من نظرية نمط الانتاج الراسمالي . وانه يجب بالتالي ان يصار الى البحث باتجاه اخر غير اتجاه كينز لمعرفة كيفية تجاوز المنظومة لهذا التناقض ، وهذا ما قام به باران وسويزي وادى بهما الى تحليل طرائق امتصاص الفائض . عندما يمتنع ماندل عن مزاولة هذا النوع من النقد ، فانه يحكم على نفسه بان يصبح فصلا عديم الفائدة : فنجده قد اقتصر في هذا المجال ، بعد توضيحه للمشكلات الجديدة المطروحة ، على تبسيط ماركس تبسيطا مبتذلا . ومن اجل ذلك بلا ريب تجد ان « مصنفه » يشبه مصنف الاكاديمية السوفياتية شبه الاخ بأخيه : فالفرق الوحيد بينهما هو ان ماندل يضيف الى تفسيره المبتذل للرأسمالية نقدا لاذعا للبيروقراطية السوفياتية ، في حين ان المؤلفين الروس يضيفون بنفس الطريقة ولنفس الطراز من التفسير المبتذل ، مدحا واشادة بنظامهم الخاص . التروتسكية غنية بمواقف من هذا النوع ، لذا فهي الاخ التوام الحقيقي للايديولوجية السوفياتية الرسمية :

---

(٢) ارنست ماندل « نظرية القيمة ــ العمل والراسمالية الاحتكارية » في مجلة « نقد الاقتصاد السياسي » Critiques de l'économie politique عدد ١ ــ ١٩٧٠ .

كلاهمـا دغماطي مذهبي سواء بسواء .

٢ ــ ثمة اذن امور كثيرة ينبغي ان نتعلمهـا انطلاقـا من نقد النظريـة الشائعـة . بل ان هذه هي الطريقة العلميـة الوحيدة ، بالمعنى الحقيقي ،التي تساعدنا على التقدم فعلا . الاقتصادوية بوصفها ايديولوجية ، تشكـل خطـرا مستمرا ، لان تطور المنظومـة الاقتصاديـة يعيد في كل مرحلة خلق الظروف الملائمة لاوهام اقتصادوية جديدة تتسرب الى نمط التفكير بطريقـة جديدة وبارعة . واذن لا يكفي ان يعلن المرء رفضه للاقتصـادوية رفضا نهائيا، فالتقاعس عـن النقـد في هذا المجال يكـاد يؤدي دائمـا الى حركة كحركة رقاص الساعـة تتأرجح باستمرار بيـن اقتصادويـة مسطحة ومثاليـة اراديه تعلـن بصورة سخيفـة ان « الاقتصاد لا يعتد به » ، مهيئة بذلـك العودة من جديد الى الاقتصادوية . ومن المؤسف ان يكون لدينـا امثلةعديدة على ذلك لا سيمـا في احـد المجالات المهمـة التي تناولهـا هذا الكتاب ، مجال اختيار الفروع والتقنيـات في الصناعـة .

منذ مـا لا يزيـد عن عشر سنوات ، كـان « التقدميـون » ينضوون بدون تردد تحت رايـة انصار الاختيار المنظم للصناعات القاعدية الحديثة، بينما كـان « الليبراليون » والفوقيون المحافظون Paternalistes conservateurs ينادون باختيار التقنيـات والصناعـات الخفيفـة بالنسبة للعـالم الثالث . امـا اليوم فيبدو بوضوح ان كلا الفريقين يقعان ضمـن حقل الاقتصادوية: البحث عـن التسريع الاقصـى للتعاظم او التسريـع الاقصى للايراديـة الفرديـة المباشرة .

ان البحث عن التعاظم الاقصى **باي ثمن** يجد ترجمته في الشعار الذي رفع في ايـام ستالين :« ادراك الولايات المتحدة ثم تجاوزها في جميـع مجالات الانتاج » . اذا صيغ الهدف على هذا النحو ، سواء على صعيـد النظريـة او على صعيـد الممارسـة المعنية ، فانه يتجاهل عمـدا **مضمون** هذا التعاظم الاقتصادي الخاضع للقياس . الا ان نقد مفاهيم المحاسبـة الوطنيـة يعلمنـا ان المجاميـع المقاسـة les agrégats mesurés لا تتناول الا المقادير السلعية les grandeurs marchandes التي تهم نمط الانتاج الراسمالي. وعندما يكون الذهن منصبا على **المتنوج الداخلي الخام** ، فهـو ينسـى ان تعاظم هذا المقدار يمكـن ان يحصـل عبر تدمير القوى الانتاجيـة في نهاية المطاف : الانسـان والموارد الطبيعية . ذلك ان هذه القوى

ليست الا وسائل في نمط الانتاج الراسمالي ، اما الغاية الوحيدة فهي تصعيد الربح الى حده الاقصى . باللغة الاقتصادوية : « ان حساب ايرادية المنشأة يستدخل الاقتصادات الخارجية ★ » ــ هذه الاقتصادات الخارجية التي تنجم بالضبط عن تدمير القوى البشرية والموارد الطبيعية . من اجل ذلك نجد ان نمط الانتاج الراسمالي يحتوي على طاقة تعاظم ــ تعاظم بالمعنى الاقتصادوي الذي يحدده ، اي بمعنى نسبي ومحدود ــ ليست فقط ارفع من طاقة جميع انماط الانتاج السابقة ، بل كذلك ، وبلا ريب ، ارفع من نمط انتاج الاشتراكية ــ اذا كانت هذه الاشتراكية تضع غائية الانسان مكان الربح . ان « اكتشاف » « مشكلات المحيط »

Problèmes de l'environnement

ــ رغم ان التعبير في غاية الرداءة ويفرض التمييز بين المحيط البشري ، للتحدث عن تدمير البشر ، والمحيط الفيزيائي ، لوصف تبذير الموارد الطبيعية ــ الذي هو اليوم موضة دارجة ، يعبر عن وعي الطابع النسبي للمقادير الاقتصادية . انه يؤدي الى نقد اساسي لحساب الايرادية ، ويذكر بالافق المؤقت البالغ القصر للحساب السلعي ــ ٢٠ عاما في ابعد حد اقصى (٣) ــ وهو افق ادنى بكثير من افق اي مجتمع يملك زمام مصيره الخاص ، كما انه يظهر الطابع المصطنع لمحاولات توسيع حساب الايرادية ، وهي محاولات لا تخرج عن نطاق الاقتصادوية (كما يبرهن تحليل التكاليف ــ المكاسب Couts - bénéfices المصاغ « بصيغ اجتماعية » (٤) مزعومة) . عندما نجعل تصعيد التعاظم الى حده الاقصى هدفا اعلى ــ قيمة مطلقة ــ نكون قد قصرنا العلم الاجتماعي اذن على الاقتصادوية . لكن ما اكتشف في هذه السنوات الاخيرة لدى نقد التجربة السوفياتية ، من ان معدل التعاظم الاقصى لا ينبغي ان يسعى اليه بأي ثمن ، جعل الباحثين

★ (« Le Calcul de la rentabilité de la firme intériorise les économie externes » .)

(٣) نجد تحليلا نموذجيا للنتائج الرهيبة التي تلحق بالاسم ذات الافق « القصير » في حساب الايرادية عند Michael Tanzer « الاقتصاد السياسي للزيت الدولي والمناطق المتخلفة » لندن ، ١٩٧٠ ، لا سيما الصفحة ٢٢ وما يليها .

(٤) هذا النقد لتحليل الاكلاف ــ المكاسب بدا على يد Ignacy Sachs في « مساهمة في مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة » . جنيف ، ١٩٧١ .

يميلون فجأة الى تبني تقنيات « العمل المكثف » ، وذلك بفضل مزيج من الايديولوجية الهيبية والعودة الى اسطورة العصر الذهبي والهمجي الطيب، ونقد واقع العالم الراسمالي . بناء على هذه الاسس المغلوطة اعتقد البعض انهم اصبحوا مخولين حق تفسير بعض اوجه السياسة الصينية على هواهم، عازلين هذه الاوجه عن مجمل الظروف المحيطة بها وعن الافق الذي تندرج ضمنه .

المشروع الاشتراكي لا يتحدد اذن بالطبع بحدود اقتصادوية ، بل انه يستوعب ما هو اقتصادي ، ولا يرفضه ، تحت طائلة وقوعه في القصور والعجز . الاشتراكية المكتملة ستكون اذن بالضرورة مبنية على اقتصاد حديث ، ذي انتاجية مرتفعة . ليس هناك تعارض بين الحداثة والاشتراكية ، بل على العكس ، فالاشتراكية لا يسعها الا ان تكون اكثر حداثة من الراسمالية . والاعتقاد بعكس ذلك يعني الاعتقاد بأن الشر يأتي من التقنية لا من النظام الاجتماعي الذي تتجلى ضمنه حاليا هذه التقنية . وعلى النقيض من ذلك ، فنمط الانتاج الراسمالي هو الذي يدخل في تعارض مع التحديث ويحوّر طاقاته الامكانية . هل ان ما نؤكده هنا هو تأكيد اعتباطي ؟ لقد كتبت كتابات كثيرة تتعلق بالمفاعيل التدميرية للعمل الصناعي المجزأ والرتيب ، **مهما كان النظام الاجتماعي** . لكن حقيقة هذه الاعتبارات قد نسيت الافق . اذ ان هذه الصيغة من العمل المجزأ من شأنها ان تبدو ، اذا رجعنا في الزمن ، انها خاصة بنمط الانتاج الراسمالي ، وانها قامت بوظيفتها التاريخية ـ وظيفة التراكم ـ ومهدت بذلك لتجاوز نفسها بالذات . والثورة التقنية المعاصرة ـ التي شددنا عليها كثيرا في هذا الكتاب ـ ستستبدل العمل المجزأ غير الماهر ـ الذي هو الشكل الرئيسي من العمل في بدايات عصر الالة ـ بالاتمتة . وهي ستساعد في آن واحد على استخلاص وقت متوفر لا عمل فيه وستعطي للعمل اشكالا جديدة مرتفعة المهارة . ولكن كيف سيتصرف النظام الحالي امام هذا الافق ؟ انه لا يرى فيه فجر تحرر البشرية ، بل يرى فيه « خطر » **البطالة** الكثيفة ، **والهامشية** المتعاظمة لقسم من البشرية (لا سيما من بشرية الاطراف) بازاء نظام لا يستوعب الا اقلية . هذا هو خط الانحدار الطبيعي لحساب الايرادية المبني على غائية الربح ، وللاستلاب الاقتصادوي الذي لا ينظر الى البشر الا بوصفهم **ايدي عاملة** . ضمن هذا الاطار ينبغي ، في رأينا ، ان يعاد طرح موجة المالتوسية الجديدة بشأن قضية السكان .

ونضيف الى ذلك الطابع العنصري الواضح لهذه العملية : اذ غالبا ما يغرب عن البال ان الشعوب التي تشكل اليوم العالم النامي كانت تمثل عام ١٨٠٠ بالقياس الى مجموع سكان العالم آنذاك نسبة اقل كذلك مما تمثله عام ١٩٧٠ بالقياس الى هذا المجموع . اما ان نجعل من مسألة فعلية ولكن ثانوية (مسألة العلاقات القائمة بين التعاظم السكاني والتعاظم الاقتصادي في مرحلة التراكم ، التي هي مرحلة انتقالية) مسألة مطلقة اولى ، فهذا حرف للمشكلة عن موضعها الصحيح . واذن فالبشرية يمكنها ان تتخلص من الاستلاب الاقتصادوي عن طريق تخليص المجتمع من الحدود التي يفرضها عليه نمط الانتاج الراسمالي وذلك بتحرير القوى الانتاجية دفعة واحدة . فليس ثمة اذن تعارض بين التعاظم وبين نمو قوى اجتماعية اشتراكية واعية ، باتجاه ابتداع حضارة اشتراكية تعم الكرة الارضية . وفي كل مرة يبدو فيها أن هناك تعارضا ، يكون معنى ذلك ان المشكلة مطروحة بشكل سيء ، اي انها في الحقيقة مطروحة اما بصيغ اقتصادوية واما بشكل يرفض الصيغ الاقتصادوية رفضا باتا ، الامر الذي يشكل قفا المدالية اياها ليس الا .

هذا الافق ، الجوهري ، لا ينبغي ان يخلط مع مشكلة مراحل **الانتقال** وستراتيجيتها . ونحن نشدد في هذا المجال على الاطروحات التي دافعنا عنها في هذا الكتاب . ذلك انه اذا كان هناك مشكلة ، فهي بالتأكيد مشكلة الانتقال لا مشكلة الافق . اما المشكلة الخاصة بتحديد المراحل فانها توجد بمقدار ما تساعد التغيرات السياسية ، التي تحدث في البلدان التي ليست بلدانا راسمالية مركزية مكتملة ، على جعل الافق الاشتراكي افقا ممكنا . الامر الجوهري هنا هو ان لا تغيب ابدا عن النظر ضرورة تدعيم التلاحم الاشتراكي لمجمل الامة . اذ ان الامر يتعلق فعلا بقضية **الانتقال الى الاشتراكية** ، وان الغاية (الاشتراكية) لا يمكن التضحية بها من اجل الوسيلة (التراكم) . نجاح نظام الانتقال لا يقاس اذن بمعدل التعاظم المحقق وحده ، بل بطاقته على النهوض **في آن واحد** باعباء التراكم و تقدم صيغ التنظيم والوعي الخاصين بالمشروع الاشتراكي . فاذا صير الى التخلي عن هذا الهدف لا يعود الانتقال انتقالا بالفعل : بل يصبح بناء لاقتصاد راسمالي ، حتى ولو كان من طراز مختلف عن سوابقه التاريخية .

هذا الشرط لا يستبعد انشاء بعض الصناعات الحديثة ، على عكس ما يذهب الى تأكيده بعض المتسرعين . انه يستبعد **الاقتصار** على انشاء

هذه الصناعات ، يستبعد تحقيقها بنفس الطريقة التي حققتها بها الراسمالية، اي باخضاع قطاعات المجتمع الاخرى لها ؛ وذلك بجعل هذه القطاعات مقتصرة على الدور السلبي كمزودة باليد العاملة الرخيصة ، الامر الذي تضطر « الاقتصادوية » اليه ، اي احترام « قوانين السوق » . ان الممارسة الصينية تحاول حل المشكلة عمليا . وقد رأينا بهذا الصدد ان هذه الممارسة تقترب كثيرا في بعض وجوهها من المحتوى الضمني للنموذج الذي صاغه ماهالانوبيس من اجل الهند ، لكن هذا النموذج لم يوضع ابدا موضع التنفيذ لانه يصطدم باهداف الطبقات الحاكمة في الهند ، من هنا تأتي « سذاجته » .

ان انشاء الصناعات الحديثة في ظروف سياسة انتقال اشتراكية لا يتخذ نفس المفاعيل التي يتخذها في ظروف تكون الراسمالية الطرفية . هنا نجد ان ما ينبغي اعادة النظر بامره ليس هو « الاختيار التحديثي » بل ١) الطابع الوحيد البراني الوجهة الذي تتخذه بصورة عامة القطاعات التي يتناولها هذا الاختيار و٢) خضوع القطاعات الاخرى بشكل دائم لمقتضيات التراكم ضمن هذا الاطار ، الذي هو اطار المنظومة العالمية . اذا لم تعمد السياسة الاجمالية الى اعادة النظر بامر انواع العلاقات الخاصة بالراسمالية التي تخضع سائر المجتمع للقطاع الحديث الذاتي المركز ، الذي ينبغي انشاؤه ، فان « محاور التنمية » تصبح عندئذ «محاور تنمية للتخلف » . هذه هي الاطروحة التي شددنا عليها في هذا الكتاب .

لقد تقدم تحليلنا الذي يتعلق ببعض اوجه هذه المشكلة منذ صدور الكتاب . فقد بدانا نخفف من جهلنا لادبيات اميركا اللاتينية التي تتناول مقولة الهامشية ، التي هي نتيجة زرع بعض القطاعات الحديثة ضمن ظروف الراسمالية الطرفية . من البديهي ان التعاظم السريع جدا للبطالة في مدن العالم الثالث ينجم عن تداخل هذا الاختيار للتقنيات الحديثة مع الاجور المنخفضة . ان نظريتنا حول اعاقة التعاظم ، ونقدنا لسياسة الاستعاضة عن الواردات ، وهي سياسة نامية في اميركا اللاتينية ، يرتبطان بصورة بديهية بهذه المشكلة . مع ذلك ، فحل هذه الصعوبة لا يكمن في التخلي عن التحديث او في التغزل بفضائل الزراعة او التقنيات الحرفية الماضية التي فقدت فعاليتها . ان الحل يقوم على تنظيم مختلف لتمفصل القطاع الحديث مع القطاعات الاقل حداثة . هذا الوجه الهام من المشكلة الذي لم نشدد عليه بما فيه الكفاية (بل اشرنا الى خطوطه العريضة

ص ٣٨٢ و ٣٨٣) يفتتح على كل حال اشكالية آفـاق الراسمالية الطرفية وهو مـا سنعود الى بحثه لاحقـا .

الثورة الثقافية اكتشفت هذه المشاكل ، اكتشفت الوجه السياسي لهذا التمفصل الجديد الذي يجب بناؤه اولا ، لكنهـا نبهت ايضا الى بعض الاوجه التي غابت عنـا لا سيمـا الى الضرورة المطلقـة لاستقـلال البحث العلمي والتقني في بلدان الاطراف ، الامر الذي يساعد على الخروج من الاشكال الخاطيء : تقنيات حديثة تنسخ عن تقنيات الغرب الحالي ، او تقنيات قديمة كانت تتلاءم مع ظروف الغرب منذ زهاء قرن وهي ليست ظروف الاطراف حاليا . ثمة مجال للتشديد على هذه المقولة التي يبرهن الصينيون وحدهـم عن خيال عملـي حولهـا .

في هذا المجال لم يكـن بحثنـا كافيا . والسبب في ذلـك هو اننا كنا نميل الى اعتبار التكنولوجيـا كمعطى خارج عـن المشكلـة ، « كمتحـول مستقل » . ضمـن هذا الاطار المحدود ، من البديهي أن يقتصر الاختيـار التحديثي، الذي يفرض نفسه ،على نقل التكنولوجيـا الغربية الحاليـة ،كما فعلت اليابان وروسيـا في ايامهمـا . والحال اننا بدانـا نعلم ان البحـث التكنولوجي بحث موجه وفقـا لما يلائم حاجات النظام وان التقنيـة بالتالـي ليست معطى خارجيا . هنا ايضا كـان تحليل مشكلات التخلف يشكـل نقطـة الانطلاق لنقـد النظريـة الاقتصاديـة العامة . فالهيمنـة التـي يمارسهـا المركز على الاطراف عبر احتكاره التكنولوجـي ، الـذي انكشف بوضوح ، لا سيمـا من خلال الاعمال المتعلقـة باميركا اللاتينية ، ومن خلال دراسـة مشكلات « تحويل التكنولوجيا » ، جاءت لتذكـر ان الفرضيـة الاقتصاديـة حول استقلالية التكنولوجيـا كانت وظيفتهـا تجنب المشكلة . اذ ان المقصود توجيه البحث من اجل استنباط تقنيـات حديثة اكثر تكيفا مع المشكلات . فليس المقصود اذن ، بمـا يتعلق بالبلدان المتخلفة ، « ان تقسم الاجاصة قسمين » وتختار « التقنيات الوسيطة » المرونة سلفا ،والواقعة في منتصف المسافة بين التكنولوجيا الباطلة لاوروبا عام ١٨٤٠ ، والتـي فقدت فعاليتهـا اليوم ، والتكنولوجيا الفائقة الحداثة للولايات المتحدة عام ١٩٧٠ ، بل المقصود ان تحدد الخصائص الاقتصادية لتقنية ثالثة حديثـة . لقد صيـر الى صياغـة توضيح لما ستكـون عليه الخصائص الاقتصاديـة

لهذه التكنولوجيا (٥) .

٣ ــ ما زلنا نعتقد اذن انه ينبغي الانطلاق ، في كل تحليل علمي للمشكلات ، لا من تفسير النصوص المقدسة ، بل من الواقع ، ومن الطريقة التي يجد هذا الواقع انعكاسه عبرها في نظرية وايديولوجية المجتمع الذي يحل به هذا الواقع . واذن فنحن نستأنف ، انطلاقا من هذاالموقع، نقاشنا المتعلق بالمسألتين الاساسيتين المطروحتين اعلاه .

وفقا لهذه الطريقة في التحليل ، انطلقنا من نقد نظرية التبادل الدولي وحددنا « ان نقد التبادل الدولي ، الذي هو نقطة الانطلاق الضرورية لصياغة المشكلة ، من شأنه ان يؤدي حتما الى تجاوز حدودها» (ص ٧٠) . ونحن لا نجهل انه اذا كان هناك تبادل غير متكافىء ، فلأن التشكيلات الاجتماعية في المركز وفي الاطراف تشكيلات مختلفة بعضها عن بعض . وسوف نبرهن ذلك بالتحديد . لكن المرء يكتشف المشكلات بشكل افضل بكثير عندما ينطلق بالضبط من تحليل علاقات السيطرة ــ عدم التكافؤ ــ التي يقيمها هذان الطرازان من التشكيلات المنخرطة في نفس المنظومة العالمية .

لقد اثارت اطروحة التبادل غير المتكافىء ضد صاحبها ، عمانوئيل ، ثورة معممة (٦) . هذا لا ينبغي ان يفاجىء احدا ، بل على العكس . لقد وجه لعمانوئيل ثلاثة انواع من النقد . النقد الاول ، وهو الذي وجهه له بتلهايم ، آلى على نفسه ان يقع ضمن اطار تفكير صاحب كتاب التبادل غير المتكافىء . لكن بتلهايم يمتنع عن استخلاص النتيجة المنطقية لتعميم نماذج ماركس حول تحول القيم الى اسعار انتاج في حقل العلاقات الدولية، وكذلك لفرضيته الخاصة (الخاطئة) ، من ان معدل القيمة الزائدة هو

---

(٥) Urs Muller - Plantenberg « التكنولوجيا والتبعية » ، في مجلة « نقد الاقتصاد السياسي » عدد ٣ ، ١٩٧١ .

(٦) A . Emmanuel « التبادل غير المتكافىء » باريس ، ١٩٦٩ . نجد صدى لهذه المناقشة في صحيفة « لوموند » (١١ تشرين الثاني ١٩٦٩ ، مقالين لعمانوئيل وبتلهايم) . وفي مجلة « السياسة اليوم » (١٩٦٩ ــ ٧٠ ، مقالات لـ A . Emmanuel G . Dhoquois . A . Granou . H . Denis . C . Bettelheim) .

ومجلة « الانسان والمجتمع » (اعداد ١٢ ، ١٥ ، ١٨ و ١٩ ، ١٩٦٩ ــ ٧١ ، مقالين لعمانوئيل وبالوا) .

معدل ارفع في المركز ، وذلك لان هذه النتيجة ستكون عندئذ ان البلدان النامية هي التي تذهب ضحية التبادل غير المتكافيء ! وقد اكدت سلسلة ثانية من الانتقادات ان الاجور هي اكثر ارتفاعا في المركز لان انتاجية العمل فيه انتاجية اقوى ، مما « يبرر » عدم التكافؤ هذا . هل ينبغي ان نكرر هنا ما قاله عمانوئيل من ان هؤلاء المعلقين يقعون في حقل التوتولوجيا الحدية ، ناسين ان قيمة قوة العمل ، عند ماركس ، مستقلة عن انتاجيتها ؟ اما موقف المجموعة الثالثة من النقاد فيبدو ظاهريا ادق . فهم يذهبون الى حد انكار ان يكون لعبارة التبادل غير المتكافيء اي معنى ، ويمنعون عمانوئيل من حق استعمال نماذج تحول القيمة . فهذه النماذج لا يكون لها معنى ، في زعمهم ، الا ضمن اطار نمط الانتاج الراسمالي ، ولا يمكن تعميمها على العلاقات القائمة بين تشكيلات مختلفة (٧). هذا التأكيد يجعل النقد منيعا حصينا . ولكن باي ثمن ؟ الثمن هو انكار وجود منظومة راسمالية عالمية وحيدة ، اي في النهاية انكار وجود الامبريالية نفسها ! لا شك في ان نماذج التحول لا يمكن تعميمها على كل الاوضاع . لا يمكن مثلا ان يصار الى تعميم استعمالها في تحليل العلاقات التجارية التي قامت بين اليونان القديمة وبلاد فارس . الاقتصاد الحدي وحده ، الذي يحاول صياغة نظام شامل ، هو الذي يسمح لنفسه بنزوات عقيمة من هذا النوع . ولكن ليست هذه هي الحال ، اذ رغم كل شيء ، فالمركز والاطراف ينتمون جميعا الى نفس المنظومة الراسمالية العالمية .

ان ماركس يضع نظرية نمط الانتاج الراسمالي ويحدد ، بشكل مجرد ، شروطا ثلاثة لنمط الانتاج هذا : تعميم الصيغة السلعة للمنتوجات (السوق المعممة) ، تعميم الصيغة السلعة لقوة العمل (وجود سوق

---

(٧) هذا النقد المرفوض جملة وتفصيلا هو نقد E. Chatelain (« الى اين تؤدي اطروحة التبادل غير المتكافيء ؟ » في مجلة « نقد الاقتصاد السياسي » عدد ٣ ، ١٩٧١) . اما موقف P. Florian (« عمانوئيل عند اللاشقفين » ، نفس المصدر) فهو موقف ادق بكثير ، ففلوران يعترف بوجود تحويل اممي للقيمة الزائدة (ص ١٠٢) كما يعترف علنا في امكنة اخرى بوجود هذا التحويل (J. Bailly et P. Florian « تفاقم التناقضات في الاقتصادات نصف المصنعة » ، نفس المصدر ، ص ٣٩) . فنقاشه يدور الان في النهاية حول الاطروحات المتعلقة بالنتائج السياسية المستخلصة بسرعة من قبل الطرفين ، وهي لا شأن لها باطروحة التبادل غير المتكافيء .

للعمل ، وحيدة طبعا) ، تعميم منافسة رؤوس الاموال (وجود سوق لراسالمال ، وحيدة هي الاخرى ، تتجلى من خلال القسمة المتساوية لمعدل الربح) . هذه الشروط الثلاثة لا تهبط من سماء المخيلة . انها تعبر بشكل تجريدي عن واقع نمط الانتاج الراسمالي الذي يدرسه ماركس والذي تشكل انكلترا في منتصف القرن الماضي نموذجه العياني . اما المنظومة الراسمالية العالمية فهي صعيد اخر من الواقع ، ينبغي ان يحدد بشكل تجريدي هو الاخر اذا كنا نود القيام بتحليل نظري له . والحال، ان المنظومة العالمية تتجلى ، على هذا الصعيد الشرعي من التجريد ، عبر وجود سوق عالمية للبضائع وعبر التحرك الدولي لراسالمال . بما ان هناك سوقا عالمية للبضائع ، هناك مشكلة القيم على الصعيد الدولي . وبما ان مثل هذه المشكلة موجودة ، يجب (لا فقط يمكن) استعمال نماذج تحوّل القيم . ان المسالة الوحيدة التي تطرح هي معرفة ما اذا كنا سنستعملها بشكل سليم او لا (قيمة الفرضيات المضمرة ، الخ) . على هذا الصعيد ، تحيل قراءتنا اذن الى توسيعات هذا الكتاب التي ليس لدينا ما نضيفه اليها .

من الثابت ان التبادل غير المتكافيء ليس هو علة عدم تكافؤ الاجور بل العكس . لماذا اذن تكون الاجور اكثر ارتفاعا في المركز ؟ بالطبع لان التشكيلات الاجتماعية في المركز مختلفة عن تشكيلات الاطراف . لكن الاكتفاء بهذا القول دون زيادة يعني العودة الى تكرار نفس المقولة بصيغة مختلفة دون ان يصار الى التقدم قيد انملة . من البديهي ان فيالاقتصاد الراسمالي المغلق (نمط الانتاج الراسمالي المركزي ، الذاتي المركز ، الذي درسه ماركس) توجد علاقة بين المستوى الاجمالي للانتاجية (مستوى نمو القوى الانتاجية) وبين مستوى الاجور . اذ لو هبط الاجر الى ما دون مستوى معين ، لتجاوزت طاقة النظام على الانتاج طاقته علىالاستهلاك ولوجب ان يتقلص الانتاج (وتكون الظاهرة اكثر تعقيدا فيما او ولد انخفاض الاجر تراجعا نحو تقنيات اقل فعالية) . لقد خصصنا صفحات عديدة من هذا الكتاب لنبرهن هذه العلاقة ، عن طريق صياغتنا للنقد اللازم للنظرية الحدية حول التوازن العام ومعدل الفائدة . وفقا لهذه الصيغ يمكننا صياغة السبب النظري الذي من اجله لا يمكن لمعدل القيمة الزائدة في النموذج الخالص لنمط الانتاج الراسمالي ان يزداد الى ما لا نهاية . هكذا فقط يمكننا صياغة القيمة العلمية لقانون التدني

الانتاجي لمعدل الربح ، لاننا على هذا النحو فقط نتمكن من اقامة البرهان على ان هذا الاتجاه يتغلب حتما على الاتجاهات المعاكسة . هذا البرهان ، وهو اساسي ، يفسر ما هو ملاحظ من حصة مستقرة نسبيا للاجور والارباح في الدخل الوطني . هذا الامر ، الذي تحاول جسوان روبنسون ان توضحه بشكل اخر (بادخالها لمعدل الفائدة)، يبقى في النهاية دون تفسير في النظرية الحديثة لتوازن العام (٨) . وبالطبع ، لا يسعنا ان نرى كل ذلك ما لم ندرس بجدية « الاقتصاد البرجوازي » ونحاول ان ننتقده بعمق ، اذ ان هذا النقد يتيح لنا ان نرى مشكلات تغيب عنا اذا اقتصرنا ببساطة على ترديد ان قيمة قوة العمل ليست مستقلة عن مستوى نمو القوى الانتاجية . ان نقد نظرية التوازن العام تتيح لنا ادراك معنى هذه العلاقة فارضة علينا ان نسلك من جديد الطريق التي سلكها ماركس بانتقاله من الواقع العياني الى التجريد النظري .لكن الكل ، الذي يتجلى عبر الصياغة التكرارية لهذه التجريدات النظرية، يجعل من الماركسية فلسفة دغماطية ، في حين انها ليست سوى منهج méthode .

لكننا بينا ايضا ، وبشكل مواز ، ان هذه الصلة الضرورية كانت تضمحل ، بالنسبة للاقتصادات الراسمالية البرانية الوجهة في الاطراف . ويمكن عندئذ ان يحتجز الاجر في الاطراف على مستويات منخفضة جدا دون ان يعيق ذلك سياق النمو البراني الوجهة . هنا بالذات يكمن مركز برهاننا على ان نمط الانتاج الراسمالي ، اذا كان ذاتي المركز ، يتجه الى ان يصبح النمط الوحيد ، بينما « تحتجزه » الوجهة البرانية اثناء نموه وتمنعه بالتالي من ان يصبح النمط الوحيد . هذا البرهان، وهو جوهري، يفسر لماذا لا تولد المنظومة العالمية في الاطراف نفس التشكيلات التي تولدها في المركز . على هذا الصعيد ، تلتقي معنا المساهمة الاميركية اللاتينية التقاء تاما .

ماذا يعني ، ضمن هذه الشروط ، الثنائي اقتصاد ذاتي المركز — اقتصاد براني الوجهة ؟ يعني ان هناك صلة عضوية في الاقتصاد الذاتي المركز بين حدي التناقض الاجتماعي : البرجوازية والبروليتاريا ، وان كليهما متكاملان ضمن نفس الواقع الذي هو الوطن Nation .

---

(٨) هذا النقص في نقد ج. روبنسون بالمقارنة مع نقدنا نجد صداه الواضح في مقالة بابي وفلوران المذكورة اعلاه .

كما يعني بالمقابل ، ان في الاقتصاد البراني الوجهة لا يسعنا ان نجدهذه الوحدة بين الطرفين النقيضين ضمن الاطار الوطني national ، وانهذه الوحدة متفسخة ولا نعثر عليها من جديد الا على الصعيد العالمي .

ان التحليل التفاضلي différentielle للقوانين الجوهرية لسيرورة المنظومة العالمية ونمط الانتاج الراسمالي يؤدي اذن بالضرورة الى نتائج هامة . فكيف نحجب بصدد ذلك اذا كانت هذه النتائج تستوجب اعادة النظر في كل اشكالية مستقبل الراسمالية . والحق انه لا يمكن ان نرد اثر هذه النتائج الى الحقل الاقتصادي وحده ، وان ننزع عنها كل معنى سياسي ، دون ان نتخلى في الوقت نفسه عن الدور الحاسم لبنية علاقات الانتاج ، **في الحكم الاخير** ، كي نقع في الانتقائية الوضعوية او البنيوية . ان اعادة النظر ليست مكروهة الا بالنسبة للذين يبحثون عن حقائق يقينية لا تحول ولا تزول .

اولى هذه النتائج ، وهي تقع على صعيد الاقتصاد المباشر ، هي التبادل غير المتكافيء ، الذي يعني تحويل القيمة ، لا اكثر ولا اقل . القول بأنهذا امر لا معنى له لان القضية هي قضية علاقات مختلفة ، من شأنه ان يؤدي الى اعتبار التحليل الذي قام به ماركس بالنسبة للتراكم الاولي — وهو ايضا تحليل يتناول علاقات بين تشكيلات مختلفة — تحليلا سخيفا . اما اتهام نظرية التبادل غير المتكافيء بانها تعني ان « عمال المركز يستغلون عمال الاطراف » فهو ، بالمعنى الحقيقي ، تخريف وهذيان ، اذ ان ملكية رأسالمال وحدها هي التي تسمح بالاستغلال . هذا النوع من الهذيان لا يبرهن شيئا ؛ لا مع التبادل غير التكافيء ولا ضده . كما انه يعني القبول بعلاقة آلية بين مستوى المعيشة والمواقف السياسية ، وردجدلية البنية التحتية — البنية الفوقية ، بطريقة طفولية ، الى تحديدات اقتصادوية مباشرة . واما اتهام نظرية التبادل غير المتكافيء هذه بأنها تعني ايضا ان برجوازية الاطراف لها مصلحة ، كالبروليتاريا ، في التحرر من سيطرة المركز ، فهو ينسى ان هذه البرجوازية بالذات قد تكونت منذ البدء في ركاب برجوازية المركز ، مما يعني ، مرة اخرى ، رد الحياة الاجتماعية الى بعض المقولات الاقتصادوية التبسيطية . هدف الكتاب ليس انيناقش كل هذه المشكلات . فنحن ندع اذن هواة المناقشات العقيمة يتابعون هذا النوع من المساجلات .

ان التبادل غير المتكافيء يعني ، بشكل اعمق ، ان مشكلة صراع

الطبقات ينبغي ان تبحث بالضرورة على الصعيد العالمي ، وان المشكلات الوطنية لا يمكن ان تعتبر ظواهر عارضة تتراصف الى جانب المشكلة الجوهرية التي هي صراع الطبقات « الخالص » . في الحقيقة ،هذا هو السبب الذي يجعل النظرية المذكورة مزعجة الى هذا الحد . اذ انها تعني ان البرجوازية (برجوازية المركز ، وهي الوحيدة التي توجد على صعيد المنظومة العالمية) تستغل الجماهير البروليتارية والمتبلترة على الاخص ، في المركز وفي الاطراف ، لكنها تستغل هذه الاخيرة بشكل اعنف واوحش . وان هذا امر ممكن لان الاوالية الموضوعية التي تبنى عليها الوحدة التي تربطها بطبقتها البروليتارية (بفعل الطابع الذاتي المركز للاقتصاد الوطني الذي تنبثق عنه) ، والتي تحد من استغلالها في المركز، اوالية لا تعمل عملها في الاطراف البرانية الوجهة .

لقد توقف تحليلنا عند هذه النقطة لان موضوعه ليس القيام بتاريخ عياني للاطراف خلال القرنين الماضيين ، لا ولا القيام بتنبؤات تتعلق بالمستقبل . اذا ان المنظومة العالمية اذا حللت على هذا النحو تكشف عن انها تحتوي ، في المركز كما في الاطراف ، على عناصر تطرح اعادة النظر فيها من منظار اشتراكي كما تحتوي في الوقت نفسه على عناصر اخرى مناقضة للاولى ومعارضة لها . ان اية نبوءة — حتى ولو نسبت الى ماركس او لينين او تروتسكي — لا يمكنها ان تحل محل جدلية التاريخ الفعلية .

ان تكون المنظومة العالمية ، بما هي عليه من سمات ، لم « يجعل من الممكن » نمو التيارات الاشتراكية وحسب في الاطراف ، بل ادى حتى الان الى نقل النواة الرئيسية للقوى الاشتراكية من المركز الى الاطراف . وليس في ما نقول اي تعبير عن« نظرية العالم الثالث » ، بل ملاحظة مسطحة فقط لواقع ان التحولات بالاتجاه الاشتراكي لم تفتح الثغرات حتى الان الا في اطراف المنظومة . هذا الواقع يحتاج الى تفسير ، ككل الوقائع ، ويمكن بالطبع ان نجد هذا التفسير . شكل من اشكال التملص من المشكلة هو انكار الطابع الاشتراكي للتحولات المذكورة ، سواء في النظر الى تاريخ الثورات في الاطراف وكأنه نتيجة « لمصادفات تاريخية » او في قصرها على « عاميات فلاحية » كما يزعم التروتسكيون . هذه الطريقة في انكار تحولات المنظومة على الصعيد العالمي — وهي في النهاية انكار لوجود منظومة عالمية — وظيفتها ان تنقذ الطابع المقدس المعطى لتحليل نمط

الانتاج الراسمالي من قبل ماركس . وان تجعل منه ، لا نقطة الانطلاق في التحليل ، بل كلا لعلم نهائي . اذ ان هذه الطريقة تنسى ان الاطراف ، بحكم انخراطها في المنظومة العالمية ، قد تبلترت الى حدّ بعيد ، وهذه ظاهرة جوهرية شدّدنا عليها في هذا الكتاب . هل يمكننا ان نستمر في اعتبار العالم النامي معزولا عن اطرافه ؟ هذا يعني ان القوة الاقتصادية العالمية الثالثة تتكون من الشركات الاميركية في الخارج ، وان البروليتاريين الذي ينتجون قيمة زائدة من اجل راسالمال الاميركي الشمالي موجودون في الخارج كما في الولايات المتحدة . عندما يعترف بتلهايم بهذه الواقعية فانه يعود منذ فترة قريبة العهد الى صياغة صحيحة للمشكلة تكاد تستعيد حرفيا صياغتنا نحن . والحق انه يكتب : « اعتقد من المهم جدا ان نرسم ، كما هي الحال في المقال ،خطا فاصلا شديد الوضوح بين نظرات ماوتسي تونغ ،والاتجاهات العالمثالثية التي ترى البلدان المتخلفة المزعومة كبضاعة نمو كاسدة او بلدانا متأخرة، في حين انها **نتاج** السيطرة الامبريالية التي جعلتها **تتحول وتنخرط** في المنظومة الامبريالية العالمية ، حيث تقوم ضمن هذه المنظومة بدور محدد واضح ، دور خزان المواد الاولية واليد العاملة الرخيصة . هذا الدور هو الذي يجعل **جماهير** هذه البلدان ناضجة من اجل الثورة ،سواء كانت هذه الجماهير جماهير **بروليتارية** ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، او كانت جماهير **متبلترة** prolétarisées وقادرة بالتالي على ان تكون محركة لسياسة بروليتارية » (٩) . من هنا بالذات يتخلى بتلهايم عن المواقف الغامضة التي وصفناها بانها « ما قبل اللينينية » وهي مواقف كان قد اتخذها في نقاشه مع عمانوئيل ، ذاهبا الى انكار التبادل غير المتكافيء.

لا شك في ان اواليات التبلتر في الاطراف لم تدفع الى نهايتها ، بالضبط بسبب الطابع البراني الوجهة للنمو في الاطراف . حدث بهذا الاتساع له نتائج جدية . في الاطراف تفقد الحركة « صفاءها » النظري الموهوم : فهي في نفس الوقت معادية للراسمالية ووطنية . النجاحات الوحيدة التي حققتها الاشتراكية ـ حتى اليوم ـ تقع بالضبط حيث كان هذا الامتزاج بين الاهداف الاشتراكية والوطنية على اتمه ، (الصين

---

(٩) C. Bettelheim « حول « ماركسية ماو » ، رسالة الى Rossana Rossanda اذار ١٩٧١ ،فيمجلة « المانيفستو » ، باريس ، ١٩٧١ ، ص ٢٤٣ .

وفيتنام) . ان الطابع شبه المتبلتر لجماهير واسعة جدا يولد بالتاكيد كل انواع الاتجاهات العفوية و« الانحرافات » الممكنة : لا سيما الاتجاه نحو بعث الراسمالية الزراعية ، والاتجاه نحو تكوين راسمالية الدولة كذلك، واخيرا الاتجاه نحو « القومانية » . هذا التحليل لا صلة له بالتحليل « القانوني » (نسبة الى فرانز فانون) الذي ينكر ان تكون الجماهير المتبلترة في الاطراف مهياة من اجل الاشتراكية ـ بحجة « مكاسب مادية » موهومة ـ لصالح المجموعات الفلاحية وحدها . والنقاش الغامض وحده هو الذي يتيح الخلط بين التحليلين . كل ذلك لا يمكن ان يصدم الا اولئك الذين يتمنون لو بقي التاريخ « صافيا » ، ومطابقا لترسيمة وضعت مرة واحدة من اجل كل المرات بواسطة « الكشف القدسي » لعام ١٨٦٧ . ان العجز عن العمل وعن تغيير الواقع ،الذي يسم التروتسكية ، هو في اصل هذا الاحتجاج الفارغ ضد الواقع .

ان التمييز الذي نقيمه بين جماهير بروليتارية ، شبه متبلترة ، متبلترة وفي طريقها الى التبلتر Prolétarisées et en voie de prolétarisation والاصرار الذي ندعو من خلاله الى تحليل اواليات التبلتر في الاطراف بصورة دقيقة ، ووعينا للطابع غير المكتمل لهذه العمليات ؛ كل ذلك يجيب سلفا على جميع حاملي السلالم بالعرض والذين يكتفون ، في النهاية ، بالتذكير بأن نمط الانتاج الراسمالي يتحدد على مستوى علاقات الانتاج ، لا على مستوى علاقات التبادل . هذا التذكير البليد يؤدي الى الخروج عن الموضوع لان القضية هي قضية المنظومة الراسمالية العالمية ، لا قضية نمط الانتاج الراسمالي . مثل هذه التحليلات ، التي لا تتوصل الى توضيح الحدث الواقع (لماذا لم تفتح الثغرات في المنظومة حتى الان الا في الاطراف ؟) هي اذن تحليلات عقيمة تماما .

بل يجب حتى الذهاب الى ابعد . ان « قومانية » الشرق ليست نتاجا « لعدم نضجه » ، بل هي صدى لاخفاقات الغرب ، لتأجيل الحل الاشتراكي في البلدان النامية . واذا كان لهذا التأجيل ان يطول ، وهذا احتمال تاريخي ، فليس من المستبعد كذلك ان تتعايش الاشتراكية (حتى ولو كانت جزئية) زمنا طويلا مع القومانية (حتى ولو كانت « بروليتارية ») .

لكن البديل الذي ارتسم حتى الان ليس هو الوحيد الممكن على وجه التأكيد . فلا شيء يمنع من تصور تحولات اشتراكية في المركز، ولا تستطيع اية حجة اقتصادوية تبسيطية تتعلق باستيعاب الجماهير

العمالية ضمن المنظومة ؛ ان تكون حجة قاطعة ، لإن هذا الاستيعاب ، حتى ولو كان حدثا (جزئيا) فهو ليس حدثا لا يمكن الرجعة عنه (كما لو كان كليا) . وليس مطروحا بالنسبة لنا انكار هذا الحدث من الاستيعاب (الجزئي) ، الذي لا يُفهم تأجيل الحل الاشتراكي في الغرب بدونه ، الا باللجوء الى حجج ذاتوية وحكائية (وضع « القادة » النقابيين والعمال ، الخ) . هذا الحدث يفسر ايضا انزلاق « الرفض » الاشتراكي من البروليتاريا « التقليدية » الى الاوساط الهامشية ، كما يفسر انعكاس هذا الانزلاق في الايديولوجيا ، مما تشهد عليه كتابات ماركوز . هل ينبغي ان نحدد هنا ، لتفادي التفسيرات الجدالية التي في غير موضعها ، ان البديل للتحولات الاجتماعية في الغرب يقتضي ان يخرج اتهام النظام والاعتراض عليه عن دائرة الاوساط الهامشية ، ولكي يحرك بالضبط جماهير عريضة ، لا فقط من البروليتاريا العمالية « التقليدية » ، بل كذلك من الشرائح المتبلترة الجديدة ، لا سيما ذوي « الياقات البيضاء » و « التقنيون » الذين تزداد اهميتهم العددية وستزداد ايضا مع الاتمتة ؟

بين هذين الاحتمالين ، والعدد اللانهائي من التركيبات القائمة بينهما ، يظل الحكم للتاريخ وحده . وكل تنبؤ في هذا المجال يظل وهميا .

اخيرا ، ان نقد التبادل غير المتكافىء يكشف عن القوة المدهشة التي تتمتع بها النظرة الى العالم من خلال اوروبا l'europocentrisme ؛ كان احب على البعض ان ترث بروليتاريا المركز عن برجوازيته الدور المحرك في التاريخ ، ان ترث الاوجه « الايجابية » من نمو الراسمالية دون ان ترث اوجهه « السلبية » . لكن النمو ، لسوء الحظ ، ليس متكافئا ، وهو يتضمن انتقال الدور المحرك في التاريخ من حضارة الى اخرى . الحضارة اليونانية لم تعمر بعد الرق . والراسمالية لن تتخلى عن مكانها للاشتراكية ما لم تخل الحضارة الاوروبية الطريق لحضارة كونية حقيقية . ان مشهد البروليتاريا « المتقدمة » في الغرب وهي تحمل الاشتراكية « هدية » للجماهير « المتأخرة » في الاطراف ليس مشهدا « لا يُطاق » : انه ببساطة امر يكذبه التاريخ حتى الان .

والتبادل غير المتكافىء يستدعي انتباهنا ايضا لحدث اخر ـ كبير الاهمية ـ هو ان الهيمنة ضمن المنظومة الراسمالية العالمية تنتقل الى السياسة . نحن لا نشير الى ذلك الا اشارة وجيزة . مع ذلك فهنا يكمن

الامر الجوهري عندما يطرح الموضوع من مظهره الرئيسي: مظهر دينامية التشكيلات الطرفية وآفاقها .

٤ ــ اننا على اتفاق اساسي مع كل التيار الفكري الذي يحلل تاريخ تكوّن التخلف كنتيجة لنمو الرأسمالية على الصعيد العالمي ، وينبذ من هنا بالذات جميع الاباطيل التي ولدتها مماثلة مفهوم التخلف بمفهوم « السلفية » traditionalité . النمو والتخلف ، بالنسبة لنا ، يشكلان القطبين النقيضين لوحدة جدلية . هذا الطراز من التحليل هو الان تحليل كل المدرسة ــ او المدارس ــ الاميركية ــ اللاتينية ،هذه المدرسة التي تدين لها النظرية المعاصرة بالقسم الجوهري من نتائجها . اما الفروقات داخل هذا التيار فتبدو لنا في معظم الاحيان فروقات صغيرة تعبر عن امر بسيط هو تشديد هذه المجموعة او تلك على هذا المظهر أو ذاك من المشكلة ، في صلته الوثيقة بواقع قومي مدروس ــ متنوع الى ابعد الحدود ــ ونادرا ما تقع حول اختلافات نظرية اساسية .

هكذا عمدنا نحن ــ كمصري ــ الى التشديد على دور الريع العقاري ــ الذي تستأثر به طبقة الملاكين العقاريين « المستفيدين » من انخراط بلدهم في المنظومة الرأسمالية الدولية ــ في معرض كلامنا عن تكوّن الازمة الزراعية في بلدان الاطراف وعن احتجاز الاجور وتعويضات عمل الفلاحين الصغار على مستوى منخفض جدا في هذه البلدان . مؤلفون عديدون من اميركا اللاتينية شددوا على مسؤولية الطابع الخارجي للسوق في سياق عملية احتجاز الاجور هذه . نحن هنا متفقون جيدا وقد بينا الصلة الوثيقة بين جميع هذه الظاهرات في امكنة عديدة من كتابنا . كذلك فان نقد نتائج سياسة الاستعاضة عن الواردات ،حيث انتجت اميركا اللاتينية مرة اخرى اكثر التحليلات انتظاما على يد راوول بريبش وسلزو فورتادو وماريا كونسيساو تافاريس (١٠) ، يلتقي هو الاخر مع نقدنا .

بعد هذا ، تبقى مشكلة المستقبل موضوعا لنقاشات لا فقط ممكنة،

---

(١٠) Celso Furtado « النمو والركود في اميركا اللاتينية : طرح بنيوي » ، Yale ١٩٦٥ . Maria Conceiçao Tavarés « تهافت عملية الاستعاضة عن الواردات في البرازيل » (بالبرازيلية) ١٩٦٤ .

بل ضرورية كذلك . ليس حب المستقبلوجيا هو الذي يدفعنا الى هذا التاكيد . وليس في نيتنا ان نلعب دور المتنبئين بعد ان انتقدناهم . اذا كان من الضروري دراسة ما ينمو فان ذلك يتم فقط عن طريق التواضع الذي يفرض نفسه من اجل مراجعة التحليلات ، في كل مرحلة، على ضوء تطور الواقع نفسه .

خلال السنوات الاخيرة كان التشديد على الدور المتعاظم الذي تلعبه المؤسسات الكبرى المتعددة الجنسيات او ذات الجنسية الخارجية multi ou trans - nationales في تكييف المنظومة العالمية . وكان تحليلنا في هذا المجال ناقصا وقديما (١١) . مع ذلك فاننا نستأذن للتساؤل عما اذا كان البعض يغالي حول دور هذه المؤسسات عندما يرى فيه بداية لعملية انتاجية راسمالية عالمية . اذا صير الى الموافقة رغم ذلك على استباق الواقع كثيرا ، فالى اين يمكن ان يؤدي نمو هذه العملية العالمية ؟ لقد طرحنا للنقاش ، في هذا الكتاب ، تحليل ماركس حول الافق الاستعماري في عصره ، دون اية خشية من ارتكاب « رجس

---

(١١) تكثر الكتابات جدا في هذا الميدان . نذكر منها هنا على الاقل : G . Arrighi « الشركات المتعددة الجنسية، ارستقراطية العمل والنمو الاقتصادي لافريقيا الاستوائية» في « النمو الاقتصادي والتخلف في افريقيا » اينودي ، ١٩٦٩ M . De Cecco « تاثير الهيئات المتعددة الجنسية على الاقتصاد السياسي للمناطق المتخلفة »(بالانكليزية) S . Hymer « المركنتالية الثالثة ، عصر الهيئات المتعددة الجنسية » (تيلبرغ ١٩٧٠) . « الهيئات المتعددة الجنسية واحلافها » (نيو ستيتمان ، عدد ١ ، ١٩٧١ S . Hymer and S . Resnick « التجارة العالمية والنمو الفرد . » M . Kidron « الراسمالية الغربية منذ الحرب » بنغوين ١٩٧٠ . C . A .Michalet « المؤسسة المتعددة الجنسية » (Dunod) ١٩٦٩) R . E . Miller and P . R . Carter « الاقتصاد الثنائي الحديث ، تحليل للكلفة ـ البدل » Rowthorn . (1971 , Conf . Planning . Monrovia) « الراسمالية منذ الحرب » O . Sunkel . 1970 « التكامل الراسمالي المتعدد الجنسية والتخلخل القومي في اميركا اللاتينية » في « السياسة الخارجية » عدد٦ ١٩٧٠ . B . Sutcliffe « توقعات حول الراسمالية في السبعينات : بلدان الراسمالية الطرفية » . M. Tanzer. (Conf . Tilburg 1970)

هرطقي » ندع الخوف منه للدغماطيين (ص ٢٤٥ وما يليها) . ولكن ينبغي علينا ، بدورنا ، ان نوافق على ان افقنا يظل مبنيا على الاتجاهات الراهنة، وقد يفقد قيمته هو الاخر في المستقبل . فاذا لم يقدم حل اشتراكي للتناقض المتعاظم الذي تتكشف عنه الاتجاهات الراهنة للاستقطاب بين دول نامية ودول متخلفة ، فان المنظومة العالمية نفسها سوف تقدم « حلا » بتطورها في اتجاهات غير متوقعة .

وفقا لهذه الذهنية ، الا يحق لنا ان نطرح بعض الاسئلة المتعلقة بالبلدان « شبه المصنعة » ، لا سيما في اميركا اللاتينية ، البرازيل والمكسيك ؟ فهناك ، حيث يلعب **مفعول الحجم** دوره (والذي ينبغي دراسته بصورة منظمة اكثر ، الامر الذي يفتقد اليه كتابنا عمليا) ، هل ينبغي استبعاد افق النمو الراسمالي الذاتي المركز ؟ هذا الافق لا ينبغي ارجاعه الى المشكلة القديمة للراسمالية الوطنية . اليس بوسع المكسيك (او البرازيل ؟) ان تصبح شيئا فشيئا ، مثل كندا ، مقاطعة من الولايات المتحدة كاملة النمو ، بمعنى ان ظاهرات **الهامشية** المرئية حاليا من شأنها ان تتضاءل حتى تزول ؟ هذا النمو الذاتي المركز يضطلع به عندئذ لا راسالمال الوطني ، بل راسمال الولايات المتحدة الذي يشترك معه بالطبع راسالمال الاول بصورة مصغرة ، كما هي الحال في كندا . في هذه الحال ، من الواضح ان التناقض ينتقل عندئذ من الحقل الاقتصادي الى الحقل الثقافي ــ السياسي . نعود فنلتقي هنا بمشكلة انتقال الغلبة في المنظومة من الاقتصادي الى السياسي ، الامر الذي كنا قد اشرنا اليه .

لا مجال في هذا الملحق للاجابة على هذا السؤال الذي يقتضي اعمالا جديدة كثيرة . لكنه يثير التفكير . اذ اننا حددنا في هذا الكتاب ثلاثة عوارض للتخلف (ما سميناه « الخصائص البنيوية ») : عدم التكافؤ القطاعي للانتاجيات ، التضعضع ، والسيطرة . من البديهي ان التضعضع لا يظهر بنفس الطريقة في البرازيل وفي افريقيا الاستوائية . في حالة البلدان « شبه المصنعة » من اميركا اللاتينية (البرازيل ، المكسيك ، الارجنتين . .) يوجد **منذ الان** مجموعة صناعية متكاملة . هذه المجموعة نفسها تنحو لان تكون ذاتية المركز tend à s'autocentrer وان يكن ذلك بطريقة خاصة . اذ انها ليست مبنية على سوق داخلية واسعة ، تشمل كل السكان ، كما هي الحال في البلدان النامية ، بل على سوق داخلية جزئية فقط مكونة من الجزء « الغني » ، « المنخرط » من السكان . على هذا النحو نجد ان الصناعة

المتكاملة الذاتية المركز لهذه البلدان تدع خارج السوق سكانا هامشيين لا تستوعبهم ، يشكلون القسم الاعظم من سكان الريف وملحقاته في الاحياء الفقيرة من ضواحي المدن bidonvilles . هذه الظاهرة تنشأ عن الزراعة التي ثمرت في مرحلة لاحقة على الانخراط في المنظومة العالمية ، تبقى برانية الوجهة وتقاسي ، من اجل ذلك ، من تعويض عملها بصورة منخفضة جدا وراكدة . فالتضعضع ، الذي لا يظهر على صعيد الصناعة ، يتجلى على الصعيد الوطني بين الزراعة والصناعة . وكما نرى بوضوح في مثل البرازيل ، تتجلى هذه الظاهرة عبر بنية خاصة للتجارة الخارجية ، فتتخذ الصادرات صبغة صادرات البلد المتخلف « الكلاسيكي » (غلبة المنتوجات الاولية ، لا سيما الزراعية) ، بينما تتخذ الواردات صبغة واردات بلد نام (طغيان الطاقة ، والمواد شبه النهائية ، وادوات التجهيز والمنتوجات الغذائية وليس منتوجات مانيفاتورية من اجل الاستهلاك) . هذه الملاحظة تدعو الى معاينة مشكلة العلاقات بين الزراعة والصناعة في النمو ، بمزيد من العمق . كما تدعو الى التساؤل عما اذا كان الشكل « الكلاسيكي » من التضعضع ، الذي وصفناه في كتابنا (وفي ذهننا على الاخص اسيا وافريقيا) لم يكن يشكل الا مرحلة اولى من التخلف ، او ما اذا كانت البلدان « شبه المصنعة » لم تكن تتصف بالاصل بخصائص مميزة اتاحت هذا الطراز من التطور .

اذا ذهبنا الى ابعد ، ينبغي ان نتساءل — في حال زوال التضعضع تدريجيا بفعل استيعاب القطاعات التي ما زالت هامشية — ما اذا كان التخلف يزول ؟ ليست هذه سوى افتراضات ، انما يبقى التخوف من استمرار السيطرة حيث تتجلى بشكل خاص في ميدان المبادرة التكنولوجية . ويبقى ان التخلف ، في هذه الفرضية نفسها ، يتخذ مسالك مختلفة جدا عن تلك التي تعرف عنه عادة في الوقت الراهن . ان التشديد على التبعية اكثر من التضعضع ، في اميركا اللاتينية ، يعبر عن هذه الاهتمامات .

وليسمح لنا مع ذلك ان نذكر انه ما من شيء يثبت ان الاتجاه الحالي هو اتجاه نحو التقليص التدريجي للقطاعات الهامشية واستيعابها . في المكسيك ، مثلا ، ما زال السكان « الهامشيون » يمثلون نصف مجموع السكان وقد بدا التعاظم الاقتصادي يتباطأ منذ وقت — فوصل الى مستوى ادنى من ٢٠٠ دولار بالراس ! ويبدو لنا ان التحديث الخارق لهذا البلد بين علمي

١٩١٠ و١٩٦٠ ، الذي غذّى هذا الوهم حول الامتصاص التدريجي للهامشية، قد كان ممكنا بفضل الثورة الزراعية عام ١٩١٠ ووطنية سنوات حكم كارديناس (١٩٣٦ — ١٩٤٠) . كانت هذه هي النسخة الاولى من تيار ما لبث ان نما كثيرا فيما بعد في امكنة اخرى من « العالم الثالث » (الهند ، مصر ، الخ) . وحتى يثبت العكس ، يظل هذا الطراز من الوطنية « البرجوازية » (او « البرجوازية الصغيرة ») عاجزا عن الذهاب الى ابعد من هذه الحدود ، لانه لا يستطيع قطع علاقته بالمنظومة العالمية . ثم اليس من الميزات ذات الدلالة ان تكون متابعة التعاظم الاقتصادي في المكسيك مبنية اكثر فاكثر على تصدير اليد العاملة الولايات المتحدة (حتى الان اكثر من ٧ ملايين موسمي على عدد اجمالي للسكان يبلغ ٥٠ مليونا) وعلى السياحة، وهما امران يشهدان على اتجاهات اخرى – اتجاهات المستقبل – لهما دلالتهما من حيث الاشكال الجديدة للتبعية والتخلف ؟

ان فائدة تحليل الافاق المستقبلية لا ينبغي ان تنسينا اذن الواقع الراهن . حتى الان ، يسير الاتجاه المسيطر في المنظومة العالمية نحو تفاقم الهوة بين المركز والاطراف ، لا نحو تقليصها . بهذا المعنى ما زالت **الامبريالية** تشكل المشكلة الحقة الوحيدة . يشهد على ذلك ببلاغة الافق الذي يرسمه **تقرير بيرسون** (١٢) . وكل محاولة لتقنيع هذا الواقع الجوهري يفقد التحليل طابعه العلمي ويجعله يزوغ في النهاية نحو الايديولوجية التقريظية ، مهما كان بارعا وحاذقا . اما الاتجاهات الفائقة الحداثة نحو تخصص دولي جديد **غير متكافئ** ، فانها تبدو لنا ، مهما كانت جنينية ، حقلا اهم بالنسبة للبحث المقبل لذلك شددنا كثيرا على هذه الاتجاهات في هذا الكتاب . على كل حال ، ففي النظام الحالي ، كما في النظام الجديد الذي بدأت تظهر معالمه ، تبقى مسألة التبادل غير المتكافيء موضع اهتمام وعناية لان القضية تظل قضية تقسيم دولي للعمل (واذن للتبادل) غير متكافيء . ان موقع هذه المسألة ليس **جوهريا** لان التبادل يظل هو **الظاهرة** التي يتجلى عبرها عدم التكافؤ على صعيد **المظاهر المباشرة**

---

(١٢) « الشركاء في النمو » نيويورك ١٩٦٩ . انظر نقدنا لهذا التقرير في « توسيع الفراغ، النمو عام ١٩٧٠ » نشرة « ذي ويمتنغ جاب ، النمو في اعوام السبعين باربارا وارد، ليونور دانجو وجي ذي راناليز ، نيويورك ، ١٩٧١ .

اما جوهر المشكلة فهو ، كما اشرنا في الكتاب ، الثنائي التناقضي الجدلي: الذاتي المركز / البراني الوجهة (او النامي / المتخلف) .

اما ان يؤدي الاقتصار على صعيد الظاهر ـ بدلا من اعتبارها نقطة انطلاق التحليل فقط ـ الى الانزلاق على منحدر التجريبية الوضعية ، فهذا امر طبيعي جدا . ضمن هذا النوع ، يمكن الاشارة الى النقاشات حول القسمة المتساوية لمعدل الربح على الصعيد العالمي ، التي ليست سوى اتجاه ، يصطدم بالاتجاه المعاكس (عدم التساوي بين الاحتكارات ، تداخل حقل السياسة الوطنية للدول ، الخ) . وهكذا الامر بالنسبة للنقاش المتعلق بديناميةسوق العمل . فمعدل القيمة الزائدة ، الذي هو اكثر ارتفاعا في الاطراف للاسباب التي درسناها في هذا الكتاب ، يعني تحويلا للقيمة لصالح المركز . ولكن بموازاة ذلك ، تتكون سوق عالمية للعمل ـ ما زالت جنينية جدا ـ تستهلها الهجرات ما بين القارات . لقد استهل الـ brain - drin هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة للمهارات العليا . وكما هو الامر دائما ، يوضع العمل في تصرف راسالمال حيثما يريد هذا الاخير ، لا العكس . ولكن اذا توصلت هذه الهجرات الى احتلال موقع جوهري في هذا الافق المقبل ، يبقى ان الفروقات الثقافية ـ الوطنية تظل قابلة للاستغلال بواسطة راسالمال ، كما تبرهن بصورة واسعة جدا التجربة الحالية للوضع غير المتكافيء للعمال الهاجرين الى العالم النامي . وعلى المدى الطويل ، يكاد هذا الانتقال الكثيف لليد العاملة يخلق « استعمارا داخليا » ، مقابل الاستعمار الخارجي الحاصل اليوم . ان النموذج الذي كان في السابق نموذج اميركا اللاتينية ، والذي هو اليوم نموذج الولايات المتحدة وافريقيا الجنوبية ، حيث يشكل السود مستعمرة داخلية ، يذكرنا للاسف بأن هذا البديل العنصري والابارثايدي المعمم يجب ان يؤخذ بكل جدية . هنا ايضا يصبح العامل السياسي مسيطرا ، و « التبادل غير المتكافيء » ، اذ يصبح عنصرا من داخل المجتمع « النامي » ، يزول بصفته شكلا من التبادل الدولي .

ه ـ هذه الطبعة الثانية لا تحمل الا تصحيحات صغيرة بالنسبة للاولى . جرى تصحيح عدد كبير جدا من الاغلاط المطبعية . اما الاسلوب ، وهو احيانا عويص ، فلم يجر تعديله ، وهو ينم عن الاصل الشفهي للمحاضرات التي انبثق الكتاب عنها ، بعض الجمل المسهبة تستمد تبريرها من فائدتها التعليمية ومن رغبة المؤلف في ان يكون مفهوما من جمهور طلاب العلوم

الاجتماعية ، حتى ولو لم يكونوا اقتصاديين على وجه التخصيص . فقد تصورنا ، على سبيل المثال ، ان الكلام عن التطور المتقارن لحدّي التبادل السلعيين وعن الانتاجيات ، يكون اكثر وضوحا مما لو تناولنا المشكلة نفسها مباشرة باللغة الاقتصادية ، فحللنا تطور حدي التبادل العواملية المزدوجة Termes de l'échiange factoriels doubles . كذلك لم يبد لنا من الضروري ان نعود للمراجع الحديثة العهد — وهي كثيرا ما تكون قديمة بالفعل — لان كثيرا من الافكار التي دافعنا عنها هنا كنا قد عبرنا عنها منذ زهاء خمسة عشر عاما . وليس ذلك من قبيل الكسل ولا من باب الولع بالقديم ، بل يعود ببساطة الى ان النصوص القريبة العهد منا والتي تتعلق بالمواضيع المطروحة قد بدت لنا خالية من اي جديد . وقد يعتقد البعض انه ليس من المجدي القيام بنقد نظرية مراحل التعاظم التي غدت موضة دارجة منذ عشر سنوات : فروستو لم يعد مسموعا بجدية . ولكن يبقى ان الرجل كان مستشارا لرئيس من رؤساء الولايات المتحدة ، وان السياسة الاقتصادية لعدد من الحكومات تظل مبنية على فرضيات هي فرضيات النظرية — الموهومة عن المراحل . الادقاع الفكري لدى « التكنوقراطيين » يكتفي بهذا النوع من « العلم الاجتماعي » . عدا ذلك ، فالمثقفون والجامعيون الذين يتبسمون اليوم عندما يذكرون روستو كانوا قد نظروا اليه بمنتهى الجد منذ وقت ليس طويلا ، وهم لم يتجرأوا بعد ، في معظم الاحيان ، على الذهاب الى ابعد من حدود النقد السلبي من اجل صياغة نظرية النمو والتخلف . ان الفترة العظمى للاقتصاد الجامعي المعاصر تقع ، على ما يبدو لنا ، حول كينز والكينزية لسنوات الـ ٤٠ والـ ٥٠ . وبعد ذلك لم يقم التيار التكنوقراطي — الايكونومتري — الايجابوي المظفر الا بترجمة الافكار الكينزية وما بعد الكينزية في الميدان التطبيقي . لقد استنفد هذا التيارجميع امكانياته اليوم ، رغم التجديدات الظاهرة التي يتيحها تبدل الموضة ، سواء في هذا الحقل او في حقل المنتوجات الاستهلاكية . اما التجديد الحقيقي فيتم انطلاقا من نقد الافكار الاساسية التي كانت في منشئه .

لهذا بدا لنا النقد الاساسي لدعائم النظرية الاقتصادية الحديثة — الذاتوية ، ولا يزال يبدو ، نقدا جوهريا في هذا الميدان . ان نقد « بيرو سترافا » (١٢) الحدية ينمي في الواقع النظرية الذاتية للقيمة . فقد

---

(١٢) Piero Straffa « انتاج السلع بوساطة السلع » ، كامبريدج ١٩٦٠ .

اكتشف ستزافا من جديد ، بعد ريكاردو ثم ماركس ، ان الماكرو ـ اقتصاد كان في الاصل ، وان توازنات القوى الاجتماعية التي تحدد القسمة الطبقية للدخل بين البروليتاريا والبرجوازية تحدد جميع شروط التوازن الاقتصادي العام ، وان حساب الايرادية لم يكن له اية عقلانية تتجاوز توازن القسوة الاجتماعي هذا . نعتقد اذن ان من الواجب الرجوع ، كلما كان الامر يتعلق بنظرية التخلف ، الى اصول ايديولوجية الاتساقات الشاملة » من خلال نقد النظرية الذاتوية للقيمة . على كل حال فتجربة التربية الجامعية اقنعتنا بذلك . ان الدور الحاسم لمعدل القيمة الزائدة ، وبالتالي الدور المحدود والتابع لمعدل الفائدة ، هو دور جوهري في ميدان اقتصاد النمو والتخلف (ص ٢٧٩ وما يليها) . هذا الالحاح النظري ارجعنا في مواضع عدة الى الموقع الحاسم الذي يحتله التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك : « فتحويلات » اواليات الاطراف التضعيفية نحو المركز لا يمكن ان تفهم بدون هذا التحليل . مع ذلك فقد توقفنا في هذا الكتاب عند هذا المستوى . ومن البديهي ان كتابا آخر ، يكتب بافق آخر ـ افق النقد الاساسي للنظرية الذاتية ـ يتوجب عليه ان يطرح مشكلات اخرى ، لا سيما مشكلات تحول القيم الى اسعار (١٤) .

كان من الواجب ، بعد القيام بهذا النقد الاساسي ، ان تطرح بهذه الذهنية مشكلات من الدرجة الثانية نظريا ، لكنها لا تقل اهمية من الناحية العلمية . الاوهام المتعلقة « بالاستقلال النقدي » ، الالتباسات المتعلقة بحركات الوضع العام وافقها ، التجريبية الوضعوية المتعلقة بنظريات الصرف وتقلباته كلها يجب ان يعاد فحصها ومعاينتها انطلاقا من نقد نظرية النمو والتخلف ونظرية القيمة الذاتوية التي تنطوي عليها . لذلك يجد القارىء نفسه محالا على

---

(١٤) هذه المشكلة التي اثارها للمرة الاولى Bortkiewicz عام ١٩٧٠ ، ولقت نقاشا طويلا اشترك فيه Boudin , Hilferding , Nathalie Moszkowska الخ . ثم استعاد Sweezy هذا النقاش (« نظرية النمو الراسمالي » نيويورك ١٩٤٢ ، الفصل ٧) وفتح الملف من جديد بواسطة عمانوئيل (« الانسان والمجتمع » عدد ١٨ ، ١٩٧٠) . وشهدنا بهذه المناسبة « فشلا » لنظرية القيمة ـ العمل ، ثم حاول البعض القيام بـ « تاليف » بين هذه النظرية والنظرية الذاتوية . ان عمل ستزافا يبرهن ، في راينا ، خطا هذه الوجهة الاخيرة ويبين من جديد معنى القيمة العمل . ولا نملك بالطبع ان نناقش هنا هذه الاطروحات نقاشا جديا .

هذا النقد باستمرار ، حتى ولو اقتضى ذلك بعض التكرار .

بالطبع ، عندما يعمد الكتاب الى نقد نظرية ، هي نظرية النمو والتخلف، يلجأ الى نتاج وضعي ان يجده القاريء هنا : نظرية للتشكيلات الاجتماعية التي للراسمالية ، شرع برسم معالمها الاولى ، بل حتى نظرية اعم للتشكيلات ما قبل الراسمالية و « للوقائع الحضارية » (١٥) .

كلمة اخيرة ضرورية . بالتأكيد لم تذكر الطبعة الاولى تذكيرا كافيا بالدين الذي ندين به لاميركا اللاتينية ، شأننا في ذلك شأن كل اقتصاد التخلف الذي لا يرتدي الطابع التقريظي (١٦) . والمبادرة تعود هنا لراوول بريبيش ، وقد

---

(١٥) انظر بهذا الشأن المدخل الممتاز لهذه الاشكالية كتاب A. Pelletier et J. J. Goblot « المادية التاريخية وتاريخ الحضارات » المنشورات الاجتماعية ١٩٦٩ . وفي ما يتعلق بالعالم العربي ، مقالة ع. القيسي « القومية والصراع الطبقي في العالم العربي » مجلة اليسار الجديد الانكليزية عدد ٢٢ – ١٩٧٠ .

(١٦) قد تكون لائحة المراجع هنا طويلة جدا . ولكن ينبغي ان نذكر على الاقل اسماء Pablo Gonzalez Casanova (الديموقراطية في المكسيك ، انتروبوس ١٩٦٩) ، Fernando Henrico Cardoso «السياسة والنمو في المجتمعات التابعة ، انتروبوس ١٩٧١ ، وسوسيولوجية النمو في اميركا اللاتينية . انتروبوس ١٩٦٩) . ، Enzo Faletto Ricardo Cibotti (التبعية والنمو في اميركا اللاتينية . ستتياغو ١٩٦٩) . I. L. P. E. S. Aldo Ferrer (« الاقتصاد الارجنتيني ، مراحل نموه ومشاكله الحاليـة » مكسيكو ، ١٩٦٥) . Celso Furtado و André G. Frank (« الولايات المتحدة وتخلف اميركا اللاتينية ، باريس ١٩٧٠) . Gino Germani (« السياسة والمجتمع في فترة الانتقال ، من المجتمع التقليدي الى المجتمع الجماهيري » بوتس ايرس ، ١٩٦٥) . Franz Hinkelammert واخرون (« جدلية النمو غير المتكافيء » CEREN رقم ٦ ، ١٩٧٠ ، ستتياغو) . Octavio Ianni (« الدولة والراسمالية ، البنية الاجتماعية والتصنيع فـي البرازيل) ريو دي جانيرو ، ١٩٦٥) . Ruy Moro Marini . José Martoz Mar , Marcos Kaplan Nicia Vilelaluz , Luciano Martins (« التخلف والثورة » مكسيكو ، ١٩٦٩) . (« الصراع من اجل التصنيع في البرازيل من ١٨٠٨ – ١٩٣٠ » ساوبلولو ، ١٩٦١) . José Dominiguez Nocoto , José Michelena , Hector Silva

←

بينا في هذا الكتاب ان نظرية التبادل غير المتكافيء كانت قد اسست على يده ، رغم ان الاطار العام الذي يضعها ضمنه ، في صيغتها الاولى ، قد فقد معناه . كذلك ندين بالقسم الجوهري من نظرية النقد التي تنتمي اليها « اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة من اجل اميركا اللاتينية » (C. E. P. A. L) وهي التي اشرف بريبيش على نشاطها واعمالها ، اذ ان هذه اللجنة هي التي بادرت بطرح جميع الافكار التي انبثقت عنها التيارات الحالية في اميركا اللاتينية : نقد سياسة الاستعاضة عن الواردات ونظرية التبعية .

ان تأخر آسيا المدهش ، وخاصة افريقيا ، حيث لا زال الخلط بين التعاظم والنمو عملة رائجة ، يشهد بالمقابل على اهمية مساهمة اميركا اللاتينية . نظرة سريعة على اسباب هذا التأخر تدفع المرء فورا الى التفكير بدور الجامعات . فالجامعات في اميركا اللاتينية بدأت تنفتح منذ اعوام العشرين امام الطبقات الوسطى بشكل كثيف ، وقد سجل الانفتاح المذكور في بعض الاحيان وتائر متقدمة على تلك التي سجلها العالم النامي . الثقافة البطريكية (الابوية) القديمة ؛ من فضائية ووضعوية ، تعاني الان من غارات العلم الاجتماعي . والحال ان هذا التوسع اذا كان قد تم في الولايات المتحدة دون ردة فعل خطيرة نظرا للدينامية الاقتصادية ، فنحن نعلم ان البلدان الاوروبية المتأخرة التي تدرك الان فقط هذه المرحلة ، تتعثر في تغلبها على الازمة (كما يشهد على ذلك المثل الفرنسي) . اما في اميركا اللاتينية ،

وآخرون (« سياق العملية الاقتصاديـة في الارغواي » مونتيفيديو ١٩٦٩) . Ricardo M. Ortiz (« تاريخ الارجنتين الاقتصادي » بونس ايرس ١٩٥٥) . Theotonio Dos Santos , Anibal Quijano , Anibal Pinto CESO (« التبعية والتغير الاجتماعي » ، سانتياغو ، ١٩٧٠ ، « الاشتراكية او الفاشستية ، معضلة اميركا اللاتينية » سانتياغو ١٩٦٩) . Rodolfo Stavenhagen (« الطبقات الاجتماعيـة في المجتمعـات الافريقية » انتروبـوس ، ١٩٦٩) . Torcuato Di Tella , Maria Conceiçao Tavarés , Osvaldo Sunkel Claudio Veliz (« نظرية حول الوضع الاول للتصنيع » بونس ايرس ، ١٩٦٤) . Francisco Welfort (Cardoso y Wilfort « سوسيولوجية التبعية » سانتياغو ١٩٧١) . Marshall Wolfe وآخرون كثيرون ما زلنا نجهل للاسف مؤلفاتهم .

حيث كان النظام عاجزا باستمرار عن هضم هذا التحول الذي لم تكن تفرضه الرأسمالية الطرفية ، فقد ساهمت مرحلة اعدادية طويلة في خلق فئة حقيقية من المثقفين (انتلجنسيا) وادت الى ازدهار فريد من نوعه . اما في آسيا وافريقيا فقد حال نظام الاستعمار المباشر دون تمكين هذا **التناقض المحرك** من الظهور . ضمن هذا الاطار ينبغي وضع السياسة الحالية لتدمير الجامعات في العالم الثالث **تدميرا منظما** . لا سيما في افريقيا الفرنسية اللهجة ، حيث تهدف السياسة المذكورة الى جعل التعليم مقتصرا على اعداد تقنيين يتولون مهمة التنفيذ ، والى اجهاض عملية اعداد المثقفين الحقيقيين القادرين على التفكير في التخلف .

ان نقد التخلف يلعب اذن دورا هاما في تجديد العلم الاجتماعي ، لا الاقتصاد فقط . « السنوات العشر الاولى من النمو » (سنوات الـ ٦٠) التي شدد خلالها على التعاظم الاقتصادي ، مع كل اوهام « الايرادية » والاقتصاد المتري (ايكونومتري) ، انتهت الى فشل واضح . الى حد ان الامم المتحدة نفسها تلاحظ ، بالنسبة « للسنوات العشر الثانية » ، منذ البدء ان « التعاظم لا يعني النمو » . من هنا ان نقد الاقتصادوية يتعرض لمخاطر **الموضة** ، اي الى خطر الذوبان في الحلول التاليفي الموهوم Pseudo-synthétiste الذي هو في النهاية غامض ومشوش . والبنيوية ، برفضها للبحث عن التناقض المحرك في النظام ، تسهل العملية المذكورة (١٧) . اذ ان نقد

---

(١٧) يجب ان نذكر هنا على الاقل Gunnar Myrdal « الدراما الاسيوية ، تحقيق حول الفقر في الامم » ، Lenguin ، ٣ اجزاء ، ١٩٦٨ . Arthur Lewis (« عملية النمو » ، ١٩٧١) . Hans Singer (« توزيع الارباح الناجمة عن التجارة والاستثمار » ، برنفتون ، ١٩٧١) . واخيرا فريق U.N.R.I.S.D الذي يعمل حول « الطرح الموحد لمشكلات النمو » (U.N.R.I.S.D ، جنيف ، اعمال لا زالت جارية) . ان طرح ميردال ، وهو الاكثر تنظيما ، يظل طرحا بنيويا ، وهو برفضه لان تكون علاقات الانتاج هي المحددة في الحكم الاخير لنقده للاقتصادوية يعود فيقع في البسيكولوجية . واذا كانت محاولة « اولور ليفايس » لا تتعدى الوصف الانتقائي للمستويات « الاقتصادية » و « الاجتماعية » الخ .. فان النقد الذاتي الجريء الذي قام به « هانس سنجر » يحاول بالمقابل ان يدمج حقا السيطرة والامبريالية في التحليل الاقتصادي .

نظرية التخلف يؤدي الى نقد النظام ، وليس ثمة مكان للدبلوماسية فــي ميدان البحث الاجتماعي (١٨) .

(١٨) كما صرح غونار ميردال .

فهرست

هـــذا الكتـــاب

عملية التراكم الاولي ـ بوصفها شرطا لدخول انماط الانتاج الرأسمالية في علاقتها مع انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ـ او السائرة على طريقها ـ ما زالت عملية معاصرة . هذه العملية التي تجري لصالح المراكز المتقدمة على حساب الاطراف « المتخلفة » هي التي تشكل الميدان الذي تخوض فيه نظريه التراكم على الصعيد العالمي ، التي يوسعها وحدها ان تفسر « تخلف » بعض البلدان وتقدم البعض الاخر .

ان البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء تنتمي الى منظومة عالمية واحدة تحكمها في عصرنا اواليات محددة (التخصص الاممي غير المتكافيء ، تحويلات القيمة من الاطراف الى المركز ، التبادل غير المتكافيء الخ ..) ينبغي رصدها وتحليلها للكشف عن اسباب « التخلف » ومعالجتها . هكذا لا تعود نظرية التخلف ممكنة ضمن اطار البلدان المتخلفة وحدها . وتسقط المقامات الرئيسية التي قامت عليها « نظرية » التخلف الشائعة حتى الان ، كما تسقط العلاجات الموهومة لهذه المشكلة .

والتحليل في هذا الكتاب يتناول التاريخ والاقتصاد معا . فيتتبع مراحل التخصص الاممي غير المتكافيء ، ويكشف عن ان النظرية الاقتصادية الشائعة ليست ـ على ضوء هذا التاريخ ـ سوى ايديولوجيا ـ تتجاهل ما اورثته التجارة العالمية والتبادل غير المتكافيء من مفاعيل على البنى الاقتصادية الاجتماعية ضمن المنظومة العالمية .

ان المؤلف الدكتور سمير امين (وهو عربي من مصر وقد عمل استاذا للاقتصاد في جامعات عالمية عديدة) يتوج بتحليله هذا عملا استغرق حوالي خمسة عشر عاما ، وضع خلالها حوالي عشرين كتابا ودراسة تتناول اوضاعا عيانية في التشكيلات الطرفية من مصر والمغرب الى السنغال وساحل العاج ومالي وغينيا والكونغو الخ .. كما يغتني ـ ويغني في الوقت نفسه ـ بحصيلة من الكتابات التي تتصدى لمشكلة التخلف على ضوء التحليل الماركسي العلمي دون ان تكون اسيرة الحرفية .

اذا كانت نظرية ماركس ـ في رأسالمال ـ قد تبلورت عبر « نقد الاقتصاد » الشائع في عصره ، فان « نظرية » التخلف لا تتبلور الا عبر نقد ايديولوجيا الشائعة في عصرنا . هذا ما يطمح اليه هذا الكتاب دون كبير ادعاء .

الثمن ١٢ ل. ل. أو ما يعادلها